

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الزكاة

حدثنا زياد بن عبد الرحمن^١ عن أبي سليمان عن محمد بن الحسن قال قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: ليس في أربع^٢ من الإبل السائمة صدقة، فإذا كانت خمساً ففيها شاة إلى تسع، فإذا كانت عشراً ففيها هـ شاتان إلى أربع عشرة، فإذا كانت خمس عشرة^٣ ففيها ثلاث شياه إلى تسع عشرة، فإذا كانت^٤ عشرين ففيها أربع شياه إلى أربع وعشرين، فإذا كانت خمسا وعشرين ففيها ابنة مخاض إلى خمس وثلاثين، فإذا زادت واحدة ففيها بنت^٥ لبون إلى خمس وأربعين، فإذا زادت واحدة

(١) زياد بن عبد الرحمن لم أجده في كتب الرجال والتراجم والأسانيد، اللهم! إلا أن يكون مصحفاً أو مقولوا، أو سقط منه بعض الكلمات - والله اعلم.

(٢) وفيه «الأربع».

(٣) كذا في آثار الإمام أبي يوسف؛ وفي «خمسة عشرة» وفي ز، ع والكافي

«خمسة عشر».

(٤) وفيه «كان».

(٥) وفي الآثار «ابنة».

ففيها حقة إلى ستين ، فإذا زادت واحدة ففيها جذعة إلى خمس وسبعين ،
 فإذا زادت واحدة ففيها ابتا لبون إلى تسعين ، فإذا زادت واحدة ففيها
 حقتان إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت على عشرين ومائة واحدة
 أو اثنتين أو ثلاثا أو أربعاً فليس في الزيادة شيء ، فإذا كانت خمسا
 وعشرين^١ ومائة ففي الخمس شاة . وفي العشرين ومائة^٢ حقتان إلى تسع
 وعشرين ومائة ، فإذا كانت ثلاثين ومائة ففيها حقتان^٣ وشاتان إلى
 أربع وثلاثين ومائة ، فإذا كانت خمسا وثلاثين ومائة ففيها حقتان^٤
 وثلاث شياه إلى تسع وثلاثين ومائة ، فإذا كانت أربعين ومائة ففيها
 حقتان وأربع شياه إلى أربع وأربعين ومائة ، فإذا كانت خمسا وأربعين
 ومائة ففيها حقتان وابنة مخاض إلى تسع وأربعين ومائة ، فإذا كانت
 مائة وخمسين ففيها ثلاث حقائق^٥ .

(١-١) سقط من هـ .

(٢) وفي هـ « عشرون » .

(٣) وفي هـ ، م « والمائة » .

(٤-٤) من قوله « وشاتان » إلى « حقتان » ساقط من هـ .

(٥) « بنت المخاض » التي تم لها سنة و طعنت في الثانية ، سميت به لمعنى في أمها
 فإنها صارت مخاضاً - أي حاملاً ؛ قال الله تعالى « فاجاءها المخاض إلى جذع النخلة » .
 و « بنت اللبون » التي لها سنتان و طعنت في الثالثة ، سميت به لمعنى بها في أمها
 فإنها لبون بولادة أخرى . و « الحقة » التي لها ثلاث سنين و طعنت في الرابعة ،
 سميت به لمعنى فيها وهو أنه حق لها أن تتركب ويحمل عليها . و « الجذعة » التي
 لها أربع سنين و طعنت في الخامسة ، سميت به لمعنى في أسنانها معروف عند
 أرباب الإبل - هـ . كذا في المبسوط ج ٢ ص ١٥٠ .

أبو سليمان قال حدثنا محمد بن الحسن : حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم بذلك^١ ، فاذا زادت على الخمسين ومائة^٢ شيئا فاستقبل الفريضة كما استقبلتها^٣ حين زادت على المائة وعشرين^٤ ، فاذا زادت أربعا فليس في الأربع شيء حتى تبلغ خمسا ففيها شاة وثلاث حقاك إلى تسع^٥ ، فاذا كانت عشرا ففيها شاتان وثلاث حقاك إلى أربع عشرة ، فاذا بلغت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه وثلاث حقاك إلى تسع عشرة^٦ ، فاذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه مع ثلاث حقاك إلى أربع وعشرين ، فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض مع ثلاث^٧ حقاك إلى أن تبلغ الزيادة خمسا وثلاثين ، فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها ابنة لبون مع ثلاث حقاك إلى^٨ خمس وأربعين ، فاذا زادت واحدة ففيها حقة^٩ مع ثلاث حقاك إلى أن تبلغ الخمسين . فاذا زادت الإبل على المائتين (١) كذلك رواه الإمام أبو يوسف في آثاره إلى قوله « عشرين ومائة » وفي آخره : ثم تستأنف الفريضة فاذا كثرت الإبل ففي كل خمسين حقة . ورواه الإمام محمد في آثاره عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود . وأخرج البخاري كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في الصدقات وفيه زكاة الإبل والمواشي كلها . وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم .

(٢) لفظ « ومائة » ساقط من هـ .

(٣) وفي هـ « استقبلها » تصحيف .

(٤) وفي م ، هـ « العشرين » .

(٥) وفي هـ ، م « الثلاث » .

(٦) وفي هـ « وإلى » تحريف .

شيئا فاستقبل الفريضة كما استقبلتها حين زادت على الخمسين ومائة .
 ٨ قلت : أ رأيت الإبل إذا وجبت فيها صدقة فلم يوجد ذلك
 الواجب عليها فوجدت ثنتين ؟ أفضل منه أو دونه ؟ قال : تأخذ قيمة
 الذي وجب عليها ، وإن شئت أخذت أيضا منها ورددت عليهم .
 ٥ ما يفضل قيمته دراهم . وإن شئت أخذت دونها وأخذت الفضل دراهم .
 قلت : أ رأيت الفصلان و البقرة العجاجيل و الغنم الحملان كلها
 هل فيها صدقة ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنه لا يؤخذ في صدقة
 الغنم إلا الشئ فصاعدا ، و لا يؤخذ في صدقة الإبل و البقرة إلا ما وصفت
 لك من السن أو قيمته . وليس هذا مثل ذلك في قول أبي حنيفة و محمد ،
 (١) وفي هـ « سنا » تصحيف .

(٢) لفظ « ذلك » ساقط من هـ .

(٣) كذا في ع ، ز ، م ؛ إلا أن لفظ ز ، م غير منقوط ؛ وفي هـ « شئ » ؛ وفي
 المختصر : وإذا وجبت الفريضة و لم يوجد ذلك الواجب فيها ووجد أفضل منها
 أو دونها اخذ المصدق قيمة الواجب فيها إن شاء و إن شاء اخذ ما وجد و رد
 فضل القيمة دراهم إن كان أفضل ، و إن كان دونه اخذ فضل القيمة ؛ و روى
 عن أبي يوسف رحمة الله عليه في الأمالي قال : إذا وجبت ابنة مخاض فلم يوجد
 اخذ ابن لبون الذكر - اهـ . قال السرخسي : و هو قول الشافعي ؛ و ذكر ادلة
 الجانبيين ، راجع مبسوطه ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(٤) وفي هـ « يأخذ » وفي ز « تأخذ » .

(٥-٥) وفي هـ « زدت عليه » .

(٦) وفي هـ ، م « البقرة » .

(٧) وفي هـ « لا يوجد » .

وقال أبو يوسف : أما أنا فأرى أن تؤخذ^١ من الحملان الصدقة قدر
الواجب منها ، لا يؤخذ منها مسنة إلا أن تكون^٢ فيها مسنة فتأخذها^٣ .
ولا تؤخذ الحملان ؛ وكذلك العجاجيل والفصلان .

قلت : أرأيت الإبل تكون بين الرجلين وهي خمس هل عليهما فيها
صدقة^٤ ؟ قال : لا . قلت : فإن كان تسعا ؟ قال : ليس فيها شيء . قلت : هـ
فإن كان عشرا ؟ قال : عليهما الصدقة ، على كل واحد منهما شاة إلى أن
تبلغ تسع عشرة^٥ ، فإذا زادت واحدة فعلى كل واحد منهما شاتان
إلى أن تبلغ تسعا وعشرين ، فإذا بلغت ثلاثين فعلى كل واحد منهما
ثلاث شياه إلى أن تبلغ تسعا وثلاثين ، فإذا بلغت أربعين فعلى كل واحد
منهما أربع شياه إلى أن تبلغ تسعا وأربعين ، فإذا بلغت خمسين فعلى كل
واحد منهما بنت مخاض إلى أن تبلغ سبعين ، فإذا زادت اثنتين فعلى كل
واحد منهما بنت لبون إلى أن تبلغ تسعين ، فإذا زادت اثنتين فعلى كل
واحد منهما^٦ حقة إلى أن تبلغ مائة وعشرين ، فإذا زادت اثنتين فعلى كل
واحد منهما^٧ جذعة إلى أن تبلغ مائة وخمسين ، فإذا زادت اثنتين فعلى كل
واحد منهما^٨ بنتا لبون إلى أن تبلغ مائة وثمانين ، فإذا زادت اثنتين ١٥

(١) وفي هـ ، ز « يؤخذ » .

(٢) وفي هـ ، ز « يكون » .

(٣) وفي ز « فتأخذها » وفي م « فياخذها » .

(٤) وفي هـ « الصدقة » .

(٥) في الأصول « تسع عشر » والصواب « تسعة عشر » أو « تسع عشرة » .

(٦-٦) من قوله « بنت لبون » إلى « منها » ساقط من م .

(٧-٧) من قوله « جذعة » إلى « منها » ساقط من م .

فعلى كل واحد منهما حقتان إلى أن تبلغ مائتين و أربعين؛ ثم تسقبل الفريضة .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له الإبل و عليه دين يحيط بقيمتها هل عليه صدقة؟ قال: لا . قلت: فإذا جاء المصدق فأخبره أن عليه ديناً و حلف له أ يقبل^١ منه ذلك و يكف عنه؟ قال: نعم^٢ .

قلت: فإن قال للمصدق « إنما أصبت هذه الإبل منذ أشهر و لم يتركها » عندى حول ، و حلف له على ذلك أ يقبل^٣ منه و يكف عنه؟ قال: نعم .

(١) و فى م « يستقبل » .

(٢) و فى ه « أن يقبل » تصحيف .

(٣) و فى شرح المختصر: (فإن حضر المصدق فقال : لم يحل الحول على السائمة او قال : على دين يحيط بقيمتها ، او قال : ليست هذه السائمة لى ، و حلف صدق على جميع ذلك) لأنه أمين فيها يجب عليه من الزكاة فانها عبادة خالصة لله تعالى ، و كل أمين مقبول القول فى العبادات التى تجب لحق الله تعالى ، فإذا اذكر وجوب الزكاة عليه بما ذكر من الأسباب على الساعى تصديقه ولكن تحلفه على ذلك، الا فى رواية عن أبى يوسف قال : لا يمين عليه لأن فى العبادات لا يتوجه اليمين، كما لو قال « صمت » أو « صليت » يصدق فى ذلك من غير يمين ؛ و فى ظاهر الرواية قال : القول قول الأمين مع اليمين ؛ و فى سائر العبادات انما لا يتوجه اليمين لأنه ليس هناك من يكذبه و هنا الساعى مكذب له فيما يخبر به فلهذا يحلف على ذلك - اهـ ج ٢ ص ١٦١ .

(٤) كذا فى الأصل ، و فى م « تركها » و فى ه « تركها » لم يظهر لى مفهوم الكلمة، اظن انها مصحفة ، لعل الصواب « و لم يحل عليها » .

(٥) كذا فى ه ، ز ، م ؛ و فى الأصل « تقبل » .

قلت: أ رأيت إن قال للمصدق^١ « ليست هذه الإبل لي » وحلف على ذلك أ يقبل منه ويكف عنه؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت إن قال للمصدق^٢ « قد أدبت زكاة هذه الإبل إلى مصدق غيرك » وجاء^٣ ببراءة و حلف له على ذلك وقد كان عليهم مصدق غيره في تلك السنة أ يقبل منه ذلك ويكف عنه؟ قال: نعم^٤.

قلت: أ رأيت إن لم يكن عليهم^٥ مصدق غيره في تلك السنة وقال « قد أعطيت زكاتها المساكين^٦ » أ يقبل ذلك منه ويكف عنه؟ قال: لا.

(١) وفي م « المصدق ».

(٢) كذا في الأصول الثلاثة ، وفي هـ « المصدق ».

(٣) وفي ز ، م « جاءه ».

(٤) قال السرخسي في شرح المختصر الكافي: (وإن كان في تلك السنة مصدق آخر فالقول قوله أتي بالبراءة أو لم يأت بها) هكذا ذكره في المختصر وهو رواية الجامع الصغير. وفي كتاب الزكاة يقول « وجاء بالبراءة » وفيه إشارة إلى أن المجيء بالبراءة شرط لتصديقه، وهو رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة، وجهه أنه أخبر بخبره و لصده علامة فإن العادة أن المصدق إذا أخذ الصدقة دفع البراءة فإن وافقه تلك العلامة قبل خبره وإلا فلا، كالمرأة التي أخبرت بالولادة فإن شهدت القابلة بها قبلت وإلا فلا؛ ووجه الرواية الأخرى وهو أصح أن البراءة خطأ والخط يشبه الخط، وقد لا يأخذ صاحب السائمة البراءة غفلة منه، وقد تضل البراءة منه بعد الأخذ فلا يمكن أن تجعل حكما، فبقى المعتبر قوله مع يمينه - اهـ ج ٢ ص ١٦١.

(٥) لفظ « عليهم » ساقط من هـ.

(٦) وفي المختصر: قد دفعناها إلى المساكين.

قلت : فلم صدقته فيما ذكرت لك سوى هذا ولم تصدقه في هذا ؟ قال :
لأن صدقة الإبل إنما تدفع إلى السعاة الذين عليهم ، فلو قبل السعاة من
الناس قولهم هذا ، قد أعطيتها المساكين ، لم تؤخذ صدقة من أحد .
قلت : أ رأيت اليتيم الذي لم يحتلم و المجنون المغلوب أو العبد المأذون
ه له في التجارة و عليه دين هل يكون على أحد من هؤلاء صدقة إذا كانت
له إبل ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأن الصلاة لا تجب على الصغير
ولا على المعتوه المجنون فكذلك لم تجب عليهما الزكاة ^٢ ، و أما العبد

(١) لأن هذا حق مالى يستوفيه الإمام بولاية شرعية فلا يملك من عليه اسقاط
حقه في الاستيفاء ، كن عليه الجزية اذا صرف بنفسه الى المقاتلة . قلت : و تفصيل
هذا التقرير في المبسوط ج ٢ ص ١٦٢ من وجهين فراجع ان شئت تفصيل الدليل .
(٢) وفي « و » .

(٣) قال السرخسي في ج ٢ ص ١٦٣ من مبسوطه : ثم المجنون الأصل لا ينعقد
الحول على ماله حتى يفيق ، فان كان جنونه طارئا فقد ذكر هشام في نوادره ان
على قول أبي يوسف العبرة لأكثر الحول فان كان مقيما في أكثر الحول
تجب الزكاة و الا فلا ، و جعل هذا نظير الجزية فان الذمي اذا مرض في بعض
السنة فان كان صحيحا في أكثر السنة تلزمه الجزية ، و ان كان مريضا في أكثر
السنة لم تلزمه الجزية ؛ و قال محمد : ان كان مقيما في جزء من السنة في اوله
او آخره قل او أكثر تلزمه الزكاة ، وهكذا روى ابن سماعة عن أبي يوسف ،
و جعل هذا نظير الصوم ، فالسنة للزكاة كالشهر للصوم ، و الإفاقة في جزء من
الشهر كالإفاقة في جميعه في وجوب صوم جميع الشهر ، فهذا كذلك ؛ و روى
الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ان المجنون اذا افاق ينعقد الحول على ماله ، و لكن
المراد بهذا المجنون المجنون الأصل ، فقد ذكر بعده في كتاب الحسن : اذا اعترض =

المأذون له في التجارة الذي عليه دين فلا يملك شيئا . قلت : وكذلك المكاتب ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت العبد المأذون له في التجارة إذا لم يكن عليه دين ؟ قال : هذا يصير إبله لمولاه و يكون عليه فيها الزكاة .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له الإبل التي تجب في مثلها الزكاة ه إذا كان قبل تمام الحول يوم ورث إبلًا أو اشتراها أو وهبت له وهي سائمة أيزكيها مع إبله ؟ قال : نعم .

قلت : فإن كان له إبل لا يجب في مثلها الزكاة و ورث غنما أو اشتراها أو وهبت له أو كانت له غنم فأصاب إبلًا على ما وصفت لك

= جنونه ان كان مفيقا في جزء من آخر السنة تلزمه الزكاة ، وان تم الحول وهو مجنون فقد انقطع حكم ذلك الحول ؛ ففي هذه الرواية اعتبر الإفاقة في آخر السنة لأن الوجوب عندها يكون - اه .

(١) وفي شرح المختصر : (ولا زكاة على المكاتب في كسبه) لأنه مصرف للزكاة بقوله تعالى « وفي الرقاب » ولأنه ليس بغني بكسبه فإنه لا يملك كسبه حقيقة لأن الرق المنان للملك موجود فيه ، وبدون الملك لا تثبت صفة الغنى ، والمال النامي سبب لوجوب الزكاة بواسطة غنى المالك فبدون هذه الوسطة لا يكون سببا ، كشرائه القريب اعتاق بواسطة الملك ، وبدونه لا يكون اعتاقا وهو ما اذا اشتراه لغيره - اه ج ٢ ص ١٦٤ .

(٢) كذا في ه ، م ؛ وفي الأصل غير منقوط ؛ وفي ز « تكون » .

(٣-٣) كذا في الأصل ؛ وفي ه ، ز ، م « قبل الحول » .

(٤) وفي ز ، م « و » مكان « أو » وليس بشيء .

(٥) وفي م « لا تجب » .

أيزكيها معها؟ قال: لا . قلت: لم؟ قال: لأن هذا مخالف للمال الذي عنده ، فعلى هذا إذا حال عليها الحول من يوم استفادها الزكاة .
قلت: أ رأيت الرجل إذا حال الحول على إبله التي كانت عنده ثم أصاب بعد ذلك إبلا أيزكيها مكانه؟ قال: لا ، ولكن 'إذا وجبت الزكاة'
هـ ثانية على إبله الأول زكى التي أفاد معها .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له الإبل بالكوفة أو بمصر من الأمصار أو بمدينة من المدائن يعلفها أو يعمل عليها أو يعلفها ويشرب ألبانها ولا يعمل عليها يعلفها في بيته إناثا كانت أو ذكورا يعمل عليها ويعلفها وكيف إن كان هذا كله في غير مصر وكانت في البرية أو في السواد
١٠ فكان يعمل عليها ويعلفها ويستقي عليها؟ قال: ليس في شيء مما وصفت صدقة .

(١-١) وفي هـ ، ز «إذا وجبت عليه الزكاة» .

(٢) وفي هـ «الذي» .

(٣) وفي هـ ، ز «تكون» .

(٤) وفي ز «إبل» .

(٥) وفي هـ ، م «يعمل» .

(٦) لقوله صلى الله عليه وسلم: «في خمس من الإبل السائمة شاة»، والصفة متى قرنت بالاسم العلم تنزل منزلة العلم، لإيجاب الحكم، والمطلق في هذا الباب بمنزلة المقيد، لأنها في حادثة واحدة وحكم واحد؛ وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ليس في الحوامل والوامل صدقة . وفي الحديث المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ليس في الجبهة ولا في النخلة ولا في =

محمد قال حدثنا أبو حنيفة عن الهيثم عن حمته عن علي بن أبي طالب أنه قال: ليس في الإبل العوامل و الحوامل صدقة^١.

= الكسعة صدقة (قلت: رواه الطبراني في الكبير عن عبد الرحمن بن سمرة بلفظ «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا صدقة في الكسعة والجهة والنخ» راجع مجمع الزوائد ج ٣ ص ٦٩)؛ وفسر عبد الوارث بن سعيد «الجهة» بالخليل و «النخ» بالإبل العوامل، وقال الكسائي: النخ بضم النون؛ وفسرها بالبقرة العوامل؛ وقال أبو عمرو و غلام ثعلب: هو من النخ وهو السوق الشديد، وذلك انما يكون في العوامل؛ ثم مال الزكاة ما يطلب النماء من عينه لا من منافعه، ألا ترى الى دار السكنى و عبد الخدمة لا زكاة فيها! والعوامل يطلب النماء من منافعها، وكذلك انت كان يمسكها للعلف في مصر او غير مصر) فلا زكاة فيها لأن المؤنة تعظم على صاحبها، و وجوب الزكاة في السائمة باعتبار خفة المؤنة فلا تجب عند كثرة المؤنة لأن لخفة المؤنة تأثيرا في ايجاب حق الله تعالى، قال صلى الله عليه وسلم: ما سقتك السائمة ففيه العشر وما سقى بغرب او ذالية ففيه نصف العشر، (وان كانت يسيما في بعض السنة و يعلفها في بعض السنة فالعبرة لأكثر السنة) لأن اصحاب السوائم لا يجحدون بدا من ان يعلفوا سوائهم في زمان البرد و الثلج فجعلنا الأقل تابعا للأكثر، و قال الشافعي: ان علفها بقدر ما يتبين فيه مؤنة علفه اكثر مما كانت سائمة فلا زكاة فيها - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ١٦٥ بتغيير يسير.

(١) قلت: سقط هذا الحديث من نسخة كتاب الآثار للإمام محمد. و اخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٨٧ عن أبي حنيفة عن الهيثم عن حمته عن علي رضي الله عنه انه قال: ليس في الإبل الحوامل والعوامل صدقة - اهـ. و اخرجه الحافظ طلحة ابن محمد في مسند الإمام له عن محمد بن مخلد عن بشر بن موسى عن أبي عبد الرحمن =

قلت: أرايت الرجل يكون له الإبل السائمة ذكور كلها هل فيها

= المقرئ عن أبي حنيفة عن الهيثم عن محمد بن سيرين عن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ليس في العوامل والحوامل صدقة - اهـ، راجع ج ١ ص ٤٦٠ من جامع المسانيد. وهذا مرسل لم يسمع ابن سيرين عليا، ورواه أبو داود عن زهير ثنا أبو اسحاق عن عاصم بن ضمرة والحارث عن علي - قال زهير: واحسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم - انه قال: هاتوا ربع العشور من كل اربعين درهما درهم؛ وذكر الحديث وفيه: وليس على العوامل شيء - مختصر. ورواه الدارقطني مجزوما ليس فيه «قال زهير: واحسبه - الخ»، قال ابن قطان في كتابه: هذا سند صحيح. وكل من فيه ثقة معروف، ولا اعني رواية الحارث وانما اعني رواية عاصم - انتهى كلامه؛ وهذا منه توثيق لعاصم. ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي اسحاق - به مرفوعا. ووقفه عبد الرزاق في مصنفه فقال: اخبرنا الثوري ومعه عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال: ليس في العوامل البقر صدقة. واخرج الطبراني في معجمه والدارقطني في سننه عن سوار بن مصعب عن ليث عن مجاهد وطلوس عن ابن عباس مرفوعا: ليس في البقر العوامل صدقة. ورواه ابن عدي في الكامل واعله بسوار - راجع ج ٢ ص ٣٦٠ من نصب الراية. وروى الدارقطني في سننه عن بن جريج عن زياد بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: ليس في الثيرة صدقة؛ قال الحافظ في الدراية استاده حسن. واخرجه عبد الرزاق: اخبرنا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر موقوفا؛ قال الحافظ: وهو اصح - راجع نصب الراية وتعليقه.

(١) كذا في الأصل؛ وفي هـ «تكون» وفي الباقية اللفظ غير منقوط.

صدقة ؟ قال : نعم .

قلت : أرايت الرجل يكون^٢ له الإبل فإذا خاف أن تجب^٢ عليه الصدقة باعها قبل ذلك يوم بغنم أو بقر أو دراهم يريد بذلك الفرار من الصدقة ؟ قال : ليس عليه صدقة حتى يحول عليها الحول و هي عنده . قلت : فان باع الإبل بإبل قبل أن تجب^٢ عليه فيها صدقة يريد^٥ بذلك الفرار من الصدقة ؟ قال : ليس عليه صدقة حتى يحول الحول^٤ على ما بقى في يده^٤ ، وهذا الباب الأول سواء^٥ .

قلت : فان باعها ولا ينوى الفرار من الصدقة ؟ قال : ليس عليه

(١) وفي شرح المختصر: (و الصدقة واجبة في ذكران السوائم وإناثها) لأن النصوص جاءت باسم الإبل والبقر والغنم وذلك يتناول الذكور والإناث ، ثم طلب النماء من العين متحقق في كل نوع ، أما من الأولاد إذا كن إناثا بأن يستعار لها غل ، أو من السمن إذا كانوا ذكورا فإنها مأكولة اللحم - اهـ

ج ٢ ص ١٦٦ .

(٢) وفي « تكون » .

(٣) وفي هـ ، م « يجب » في الحرفين .

(٤-٤) كذا في الأصول ، وفي م « على ما في يده » ويؤيده الحرف الآتي .

(٥) قال السرخسي : ولم يبين في الكتاب انه هل يكره له هذا الصنيع ؟ فعلى قول أبي يوسف لا يكره ، وعلى قول محمد يكره ؛ وهو نظير اختلافهم في الاحتيال لإبطال الشفعة ولإسقاط الاستبراء ، محمد رحمه الله يقول : الزكاة عبادة محضة و الفرار من العبادة ليس من اخلاق المؤمنين - الخ ص ١٦٦ . قلت : وفي الهداية قبل مسائل متفرقة من كتاب الشفعة : ولا تكره الحيلة في إسقاط الشفعة عند أبي يوسف (قلت : وفي الدر المختار قيده في السراجية بما إذا كان الجار غير محتاج اليه ، واستحسنه محشى الأشباه) وتكره عند محمد ، لأن الشفعة =

صدقة حتى يحول الحول على ما في يديه .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له إبل ثم يصيب الدرهم قبل أن يحول الحول على إبله يوم ثم زكى الإبل ثم يبيعها بالدرهم فتجب الزكاة في الدرهم^٢ التي أصاب قبل أن يبيع الإبل أ يزكى معها ثمن الإبل . ولم يحل عليه^٣ منذ^٤ يوم باع الإبل^٥ ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال :
لأنه قد باع الإبل ، فان زكى^٦ تلك السنة أثمانها فقد زكى مالا واحدا

= انما وجبت لدفع الضرر ، ولو ابحنا الحيلة ما دفعناه ؛ ولأبي يوسف انه منع عن اثبات الحق فلا يعد ضررا ؛ وعلى هذا الخلاف في إسقاط الزكاة ، قال العيني في البناية : قيل الفتوى على قول أبي يوسف في الشفعة ، وعلى قول محمد في الزكاة - اهـ ج ٤ ص ٢٦ . وفي الباب شرح مختصر القدوري بهامش الجوهرة ج ١ ص ٣٦٥ : وقد صرح به قاضي خان فقال : والمشايخ في حيلة الاستبراء والزكاة اخذوا بقول محمد وفي الشفعة بقول أبي يوسف - اهـ . وفي الجوهرة : وكرهاها محمد ، والفتوى على قول محمد ، وكذا هذا الاختلاف في الحيلة لإسقاط الحج ، واجمعوا على انه اذا ترك آية السجدة وتعدى الى غيرها لكيلا تجب عليه السجدة انه يكره ؛ كذا في الحجتهى - اهـ .

- (١) كذا في هـ ، م ؛ وفي ز « تكون » ولم ينقط في ع .
- (٢) كذا في الأصول ، وفي المختصر : فزكاها ثم باعها بدرهم فحال الحول على الدرهم .
- (٣) كذا في الأصول ، اى لم يحل عليه الحول ، ولعل لفظ « الحول » سقط من الأصول بسهو الناسخ ؛ وفي هـ « تحل » وليس بشئ .
- (٤) وفي هـ « سنة » تصحيف ، والصواب « منذ » كما في بقية الأصول .
- (٥) لفظ « الإبل » ساقط من الأصل .
- (٦) وفي هـ « زكاة » تصحيف .

في سنة واحدة مرتين . وقال أبو حنيفة : لو أدى عشر طعامه ثم باعه بدراهم خلال الحول على ماله وجبت عليه الزكاة ، وزكى ثمن الطعام معه لأنه لو مكث الطعام عنده عشر سنين لم يزكه ، ولو مكث الإبل عنده زكاه ، فلذلك اختلفا . وقال أبو يوسف ' نرى أن يزكى ' ثمن الإبل مع ماله كما يزكى ' ثمن الطعام لأنه قد صار دراهم كله وصار مالا واحدا . وهذا قول محمد ^٢ .

(١) قالوا : الضم لعل المجانسة وهي موجودة في ثمن الإبل السائمة ، و اداء الصدقة عن اصله لا يمنع ضم الثمن الى ما عنده ، كن ادى صدقة الفطر عن عبد الخدمة ثم باعه بدراهم ، او ادى عشر الطعام عن الخارج من ارضه ثم باعه بدراهم ، او جعل السائمة علوفة بعد اداء الزكاة عنها ثم باعها بدراهم - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر محتجا عنها .

(٢) كذا في هـ ، ز ، م ؛ وفي ع « تزكى » في الحرفين .

(٣) قال السرخسي : و ابو حنيفة استدل بقوله صلى الله عليه وسلم : لا ثنا في الصدقة - غير ممدود ؛ و ايجاب الزكاة في ثمن السائمة في هذا الحول بعد ما ادى الزكاة عن اصلها يؤدى الى الثنا في الصدقة ، و لأن وجوب الزكاة باعتبار المالية و انما يبقى بالثمن المالية التي كانت له بملك الأصل الا ان يتجدد له ملك المالية ، و انما يتجدد له بالبيع ملك العين والعين بدون صفة المالية لا زكاة فيها ؛ ثم زيادة الزكاة باعتبار زيادة الغنى ، و لم يستفد ذلك بالبيع لأنه كان غنيا بأصل هذا المال حقيقة و شرعا ، بخلاف المستفاد بهبة او وراثة فقد استفاد به زيادة الغنى ، و بخلاف اداء صدقة الفطر عن عبد الخدمة فالمالية غير معتبرة فيه حتى تجب على الحر والعبد المستغرق بالدين و ان كانت مالية مستحقة ، بخلاف الزكاة ، ولا معتبر للحول فيه حتى لو ملك عبدا ليلة الفطر ادى عنه صدقة الفطر ، والعقير كذلك لا معتبر بالحول فيه ، و وجوبه ليس باعتبار المالية بل هو مؤنة الأرض النامية ، ثم هو =

قلت: أرايت رجلا يقتل أبوه فيقضى على قاتله بالدية مائة من الإبل، أو كاتب عبده على مائة من الإبل ثم يأخذ الإبل التي من دية أبيه، أو الإبل التي أخذ من مكاتبه عبده وقد حال عليه الحول قبل أن يأخذها أيزكيها؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنها لم تكن سائمة. قلت: فإذا مكثت عنده حولا منذ يوم قبضها وهي سائمة أيزكيها؟ قال: نعم. قلت: فإن لم تكن سائمة و كان يعمل عليها ويعلفها؟ قال: عليه فيها زكاة^١.

قلت: أرايت المرأة تزوج على عشرة من الإبل بغير أعيانها فلا تقبضها^٢ إلا بعد حول أيزكيها؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنها ليست بسائمة. قلت: فإن كانت تزوجت عليها بأعيانها وهي سائمة ثم قبضتها

== لم يكن غنيا بما عنده من الطعام، حتى إذا بقي في ملكه أحوالا لا شيء فيه، فالبيع أفاده الغنى شرعا؛ وكذلك السائمة إذا جعلها علوة فقد خرج من أن يكون غنيا بها شرعا، فالبيع استفاد صفة الغنى فهو والاستفاد بالهبة سواء، بخلاف ما نحن فيه على ما بينا - اهـ ما قاله في ج ٢ س ١٦٧ من مبسوطه.

(١-١) وفي هـ «لم يأخذ».

(٢-٢) من قوله «قلت...» ساقط من م.

(٣) وفي هـ «فلا يقضيها» وفي البقية «فلا يقبضها» والصواب «فلا تقبضها»

او «فلا تقضيها».

(٤) كذا في ز؛ وفي هـ «يزكيها» تصحيف، وفي البقية غير منقوط.

(٥) وفي هـ «تزوجها».

بعد حول ' أتركها '؟ قال : نعم . قلت : وكذلك إن ' كانت إبلا أو بقراً أو غنماً ؟ قال : نعم . رجع أبو حنيفة عن هذا وقال بعد ذلك : لا زكاة عليها . و أبو يوسف و محمد يأخذان بالقول الأول .

(١-١) كذا في ز . م ؛ وفي الأصل « بعد حول » وفي « بغير حول » .

(٢) وفي الأصول الثلاثة « تركها » تصحيف ، و الصواب « تركها » كما في الهندية .

(٣) وفي « لو » مكان « إن » .

(٤) وفي المختصر و شرحه : (وكذلك لو تزوج امرأة على ابل بغير اعيانها) لم يكن عليها فيها زكاة حتى يحول الحول بعد القبض ، لما بينا ان ما في الذمة لا يكون سائمة ؛ (فان كان تزوجها على ابل سائمة بأعيانها و حال الحول وهي في يد الزوج كان أبو حنيفة يقول اولاً : اذا قبضت منها نصاباً كاملاً فعليها الزكاة - لما مضى ، ثم رجع و قال : لا زكاة عليها حتى يحول عليها الحول بعد القبض ؛ و قال أبو يوسف و محمد : اذا قبضت منها شيئاً يلزمها اداء الزكاة بقدر المقبوض - لما مضى - سواء كان نصاباً او دونه) وجه قول أبي حنيفة انها ملكت المالية ابتداء بعقد النكاح فلا يتم ملكها فيه الا بالقبض ، كالبديعة على العاقلة ، بخلاف المبيع فان ملك المالية لا يثبت ابتداء بالمبيع بل يتحول من اصل كان مبالاً الى بدله ، وهذا لأن وجوب الزكاة في السائمة باعتبار معنى النماء ، و قبل القبض الحكم متردد بين ان يسلم لها بالقبض او ينتصف بالطلاق قبل الدخول ، بخلاف ما بعد القبض ، ولهذا لو مر يوم الفطر على العبد المجهول صداقاً ثم طلقها قبل الدخول لم يكن عليها صدقة الفطر ، بخلاف ما بعد القبض ؛ فصار الحاصل ان بالعقد يحصل اصل الملك ، و تمام ما هو المقصود لا يحصل الا بالقبض ؛ و صيرورته نصاب الزكاة ينبنى على تمام المقصود لا على حصول اصل الملك ، بخلاف التصرف فانه نفوذه ينبنى على ثبوت اصل الملك ؛ وقد روى عن أبي يوسف في المبيع قبل القبض =

قلت: أ رأيت الرجل تكون له الإبل السائمة فأراد أن يستعملها
ويعلفها فلم يفعل ذلك حتى حال عليها الحول؟ قال: عليه^١ الزكاة .
قلت: كذلك إن وأراد أن يبيعها فلم يفعل ذلك حتى حال عليها
الحول؟ قال: نعم، عليه الزكاة .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له عشر من الإبل لا يزيكها سنتين^٢
ما عليه؟ قال: عليه^٣ في السنة الأولى شاتان ، في السنة الثانية شاة^٤ .

قلت: لم؟ قال: لأنها قد نقصت من العشر .
= انه لا يكون نصاب الزكاة لأن الملك فيه غير قام حتى لا يملك التصرف فيه -
اه باختصار ج ٢ ص ١٦٨ .

(١) كذا في الأصل وكذا في ز؟ وفي هـ ، م « عليها » .

(٢) كذا في هـ ؛ وفي الأصل « لسنتين » وفي ز ، م « سنتين » .

(٣) لفظ « عليه » - اقط من هـ .

(٤) لم يبين في الكتاب انه هل يأثم بما ضاع ، فكان ابو الحسن الكرخي يقول:
هو آثم بتأخير الأداء بعد الوجوب ، وهكذا ذكره في المنتقى ؛ وروى عن
محمد انه قال: من أخر أداء الزكاة من غير عذر لم تقبل شهادته ؛ و فرق محمد على
مذهبه بين الزكاة والحج فقال في الزكاة حق الفقراء وفي تأخير الأداء اضرار بهم
ولا يسعه ذلك ، بخلاف الحج ؛ وكان ابو عبد الله الداجي يقول: يسعه التأخير
في الزكاة لأن الأمر به مطلق عن الوقت ؛ وهكذا رواه هشام عن ابي يوسف ؛
و فرق على قوله بين الزكاة وبين الحج وقال: أداء الحج يختص بوقت وفي التأخير
عنه تفويت لأنه لا يدري هل يبقى الى السنة الثانية ام لا ، وليس في تأخير الزكاة
تفويت فكل وقت صالح لأدائها ؛ ثم في السنة الأولى وجب عليه شاتان فانتقص
بقدرهما من العشر فلا يلزمه في الثانية الا شاة - انتهى ما قاله السرخسي في شرح
المختصر ج ٢ ص ١٦٩ .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له خمس و عشرون من الإبل فلم يزكها ستين^١ ما عليه ؟ قال : عليه في السنة الأولى بنت مخاض ، و عليه في السنة الثانية أربع من الغنم . قلت : لم ؟ قال : لأنها نقصت من الخمس و العشرين .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له أربع و عشرون^٢ فصيلا و ناقة ثنية هـ هل عليه فيها صدقة ؟ قال : نعم^٣ .

قلت : أ رأيت الرجل يكون^٤ له الإبل السائمة اشتراها للتجارة أ^٥ عليه زكاة السائمة أو زكاة التجارة ؟ قال : عليه زكاة التجارة ، يقومها^٦ ثم يزكي قيمة كل مائتي درهم خمسة دراهم .

قلت : أ رأيت الرجل يكون^٧ له الإبل و شريكه فيها صبي و هي ١٠

(١) كذا في هـ و هو الصواب ؛ وفي ع ، ز ، م « ستين » .

(٢) وفي هـ ، م « عشرين » تصحيف .

(٣) لأن الصغار تبع للسنة تعد معها ، كما قال صلى الله عليه وسلم « وتعد صغارها و كبارها » و هذا لأن ما هو الواجب موجود في ماله ، فإذا أوجبنا لم يخرج الواجب من أن يكون جزءا من النصاب ، بخلاف ما إذا كان الكل صغارا ، فإن كان له خمس و سبعون فصيلا و ناقة مسنة فعلى قول أبي حنيفة و محمد لا يجب الاتك الواحدة لأن الواجب باعتبارها ، وعند أبي يوسف يجب تلك الواحدة مع فصيل لأنه يوجب في الصفار منها ، وقد بينا هذا - اهـ ، قاله السرخسي في ج ٢ ص ١٧٠ من مبسوطه .

(٤) كذا في الأصل ؛ وفي هـ ، ز « تكون » .

(٥) همز الاستفهام ساقط من الأصل .

(٦) كذا في هـ ، م ؛ وفي الأصل و كذا في ز « و يقومها » .

(٧) وفي هـ ، م « تكون » .

خمسون من الإبل؟ قال: على الرجل في حصته بنت مخاض؛ وليس على الصبي شيء. قلت: وكذلك لو كان شريكه فيها مجنوناً أو معتوهاً أو رجلاً عليه دين أو مكاتباً؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت الرجل يكون له الإبل فيغلب عليها العدو أو يغصبها إياه رجل فيمسكها سنين ثم يأخذها صاحبها من الغاصب أو يصيبها المسلمون فيردونها عليه أيزكيها لما مضى من ذلك وقد أخذها بأعيانها؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: أما ما كان في يد العدو فلم يكن له لأن العدو لو أسلموا عليها كانت لهم. ولو باعوها لم يأخذوها إلا بالثمن وكان يبعه جائزاً؛ وأما الغاصب فإنه لم يقدر عليها أن يأخذها من الغاصب؛ وليس الغصب بمنزلة الدين الذي يقر له به فيأخذه به إذا شاء فيزكي لما مضى.

(١) قال السرخسي؛ لأن حالة الاختلاط معتبرة بحالة الانفراد - ص ١٧١.

(٢) وفي ز « تكون ».

(٣) كذا في الأصول الثلاثة، وفي « يصيبونها ».

(٤) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (وكذلك الضالة وما سقط منه في البحر) من مال التجارة (إذا وصلت يده إليه بعد الحول) فليس عليه الزكاة - لما مضى، لأن معنى المالية في النمو والانتفاع، وذلك منعدم، فكان مستهلكاً معنى وإن كان قائماً بصورة، (وكذلك الدين المجهود) وأطلق الجواب فيه في الكتاب، وروى هشام عن محمد قال: إن كان معلوماً للقاضي فعليه الزكاة، لما مضى لتمكنه من الأخذ بعلم القاضي؛ وجه رواية الكتاب أنه لا زكاة عليه سواء كانت له يئنة أو لم تكن له يئنة، إذ ليس كل شاهد يعدل ولا كل قاض يعدل، وفي المحاباة بين يديه في الخصومة ذل فكان له أن لا يذل نفسه؛ وكثير =

قلت: أ رأيت الرجل يكون له خمس من الإبل فإذا كان قبل الحول بشهر هلكت منها واحدة ثم يحول الحول عليها بعد هلاك الواحدة هل عليه صدقة؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت إن أصاب واحدة مثلها قبل أن يحول عليها الحول أو تتج بعضهن واحدة قبل أن يحول عليها الحول فخال عليها الحول ه و عدتها كاملة فهل عليه الزكاة؟ قال: نعم، الزكاة فيها، لأن الحول حال عليها وهي خمسة كما كانت، وعدتها تامة .

قلت: أ رأيت إن مكثت عنده يوماً ثم هلك منها واحدة فمكث أحد عشر شهراً أو عشرة أشهر إلا يوماً ناقصة ثم أصاب واحدة فخال الحول عليها وهي تامة أ يزكيها؟ قال: نعم . قلت: لِمَ وإنما ملك ما يجب ١٠

= من أصحابنا قالوا: إذا كانت له عليه بينه تلزمه الزكاة - لا مضى، لأن التقصير جاء منه، وروى ابن سماعة عن أبي يوسف وعبدان الديون إذا كان يقرمه سرا ويحصد في العلانية فليس عليه الزكاة - لا مضى، إذا أخذه بمنزلة الجاحد سرا وعلانية - اهـ ص ١٧١ . قلت: مسألة الضاة وما سقط في البحر قد سقطت من الأصول .

(١) لفظ « أ رأيت » ساقط من ه .

(٢) وفي ز « تكون » .

(٣) وفي ز « كانت » .

(٤) وفي م « تحول » .

(٥) وفي المغرب: التاج اسم لجمع وضع الغنم والبهائم كلها - عن الليث وغيره،

ثم سمي به المنتوج - اهـ ج ٢ ص ١٩٧ .

(٦ - ٦) قوله « فخال عليها الحول » ساقط من ه .

فيه الزكاة أياما من السنة وما بين ذلك لم يكن يملك ما يجب فيه الزكاة ؟ قال : إذا ملك ذلك في أول الحول وآخره لم أنظر إلى ما نقص فيما بين ذلك .

قلت : أ رأيت الرجل يكون في إبله العمياء أو العجفاء أو العرجاء ه هل يحسب ذلك عليه ؟ في العدد ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل تجب في إبله الصدقة فيبيعها والمصدق ينظر ثم يقول : ليس عندي شيء ، هل للمصدق أن يأخذ صدقتها من المشتري وهي في يديه بأعيانها ؟ قال : هو بالخيار إن شاء أخذ البائع حتى يؤدي صدقتها ، وإن شاء أخذ مما في يدي المشتري .

(١) وفي المختصر وشرحه : (وإذا كان النصاب كاملا في أول الحول وآخره فالزكاة واجبة وإن انتقص فيما بين ذلك وقتا طويلا ما لم ينقطع أصله من يده ، ومال السائمة والتجارة فيه سواء) غندنا ، وقال زفر : لا تلزمه الزكاة إلا أن يكون النصاب من أول الحول إلى آخره كاملا - الخ ص ١٧٢ .

(٢) وفي « و » .

(٣) فظ « عليه » ساقط من ز .

(٤) كذا في أكثر النسخ ، وفي الأصل « العدد » .

(٥) والأصل فيه حديث عمر رضي الله عنه ، فإن الناس شكوا إليه من السعاة فقالوا : انهم يعدون علينا السخايل ولا يأخذونها ؟ فقال عمر للساعي : عد عليهم السخلة وإن جاء بها الراعي يحملها على كتفه ، ألسنا تركنا لكم الربى والأكياة والماخض وفحل الغنم وذلك عدل بين خيار المال ورذاله ؟ فبقول عمر أخذنا وقتنا : لا تؤخذ الربى - الخ : راجع شرح المختصر ج ٢ ص ١٧٣ .

(٦) - لعل علماءنا بحديث حكيم بن حزام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم =

قلت : أ رأيت إن كان المشتري قد ذهب و تفرقا ثم جاء المصدق
بعدُ يأخذُ مما في يدي^١ المشتري^٢ ؟ قال : ما أستحسن ذلك^٣ .

= دفع اليه ديناراً وامره ان يشتري به اخصية فاشتري شاة بالدينار ثم باعها
بدينارين فاشتري شاة اخرى بدينار و جاء بالشاة والدينار الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بارك الله لك في صفقتك !
فقد جوز بيع الأخصية بعدما وجب حق الله تعالى فيها . فصار هذا اصلاً لنا ان تعلق
حق الله تعالى في المال لا يمنع جواز البيع فيه - الخ ، راجع ج - ص ١٧٣ من
مبسوط السرخسي .

(١) وفي م « يأخذها » .

(٢) كذا في م ، وفي بقية الأصول « يد » .

(٣) من قوله « قلت أ رأيت إن كان المشتري ... » ساقط من هـ .

(٤) وفي المختصر و شرحه للسرخسي : (واذا حضر المصدق بعد البيع فالقياس ان
يأخذ الصدقة من البائع ولا سبيل له على عين السائمة) لأنها مملوكة للمشتري ولا زكاة
عليه ، ولكن البائع صار متلفاً محل حق الفقراء فيضمه ، (ولكن استحسن
فقال : ان حضر المصدق قبل ان يتفرقا عن المجلس فله الخيار ان شاء اخذ
الصدقة من العين و رجع المشتري على البائع بمحضته من الثمن ، وان شاء اخذ
من البائع ، وان حضر بعد التفرق اخذ الصدقة من البائع ، ولا سبيل له على
العين) وهذا لأن العلماء اختلفوا في زوال الملك قبل التفرق ، و ظاهر قوله
صلى الله عليه وسلم ، البيعان بالخيار ما لم يتفرقا « يدل على عدم زوال ملك البائع ،
و الساعي مجتهد فان شاء اعتبر ظاهر الحديث و اخذ الصدقة من العين ، وان شاء
اعتمد القياس الظاهر ان عقد البيع يوجب زوال الملك بنفسه و اخذ الصدقة
من البائع ؟ وذكر ابن سماعة عن محمد ان العبرة بنقل الشاة ، فان حضر بعد
ما نقلها المشتري لم يأخذ شيئاً ، وان حضر قبل ان ينقلها بخير ، لأنها انما تصير
داخلة في ضمان المشتري حقيقة بالنقل ، حتى اذا هلك قبل النقل ثم استحققت =

قلت : أ رأيت الرجل تجب في إبله الصدقة فتفق ' كلها بعد الحول هل عليه فيها صدقة ؟ قال : لا . قلت : وكذلك إن استهلكها رجل فذهب بها ؟ قال : نعم . قلت : فإن نفق بعضها و بقي بعض وهي أربعون من الإبل و كان الذي هلك منها عشرين و بقي عشرون ؟ قال : عليه الصدقة في هذه العشرين أربعاً من الغنم ، وليس عليه فيما مات و هلك شيء ' لأنه لم يستهلكها هو .

قلت : أ رأيت إن كان حبسها بعد ما وجب ' فيها الزكاة حتى ماتت ' أ ما تراه ضامناً لما مات بحبسها إياها ؟ قال : لا .

= لم يضمن المشتري شيئاً ، بخلاف ما بعد النقل ، وهذا بخلاف العشر فإن صاحب الطعام إذا باعه ثم حضر المصدق فله أن يأخذ العشر من العين تفرقا أو لم يتفرقا نقله المشتري أو لم ينقله ، لأن الواجب عشر الطعام بعينه ولا معتبر بالملك فيه ، وفي الزكاة الوجوب على الملك حتى لا تجب إلا باعتبار المالك فلهذا افتراقا - اهـ ج ٢ ص ١٧٤ .

(١) وفي م « فينفق » .

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (فإن هلك نصفها فعليه في الباقي حصته) من الزكاة (إذا لم يكن في المال فضل على النصاب) ولا خلاف فيه ، والبعض معتبر بالكل ، فكما أنه إذا هلك النصاب كله سقط جميع الزكاة فكذلك إذا هلك البعض يسقط بقدره - اهـ ص ١٧٥ .

(٣) وفي م « وجبت » .

(٤) وفي م « مات » .

(٥) وليس مراده بهذا الحبس أنه يمنعها العلف والماء فإن ذلك استهلاك وبه =

قلت : أ رأيت الرجل يكون له الإبل فيعجل زكاتها أو يعطى منها زكاة سنين و يعجل ذلك هل يسعه فيما بينه و بين الله تعالى ؟ قال : نعم ، يسعه هذا كله .

قلت : أ رأيت الرجل تكون له الإبل و الجواميس و البقر و الغنم و الخيل قد اشتراها للتجارة أ يزكيها زكاة السائمة أو زكاة التجارة و هي سائمة في البرية ترعى و قد اشتراها للتجارة ؟ قال : يزكيها زكاة التجارة . قلت : فان كانت أربعين شاة و هي لا تساوى مائتى درهم و ليس له مال غيرها ، أو خمس من الإبل و ليس له مال غيرها و هي لا تساوى مائتى درهم ، أو ثلاثين من البقر و ليس له مال غيرها ؟ قال : ليس عليه فيها زكاة لأنها للتجارة .

١٠

= يصير ضامنا ، أما مراده بهذا الحبس بعد طلب الساعي ، والوجه فيه انه ما فوت بهذا الحبس على احد ملكا و لا يدا فلا يصير ضامنا وله رأى في اختيار محل الأداء ان شاء من السائمة وان شاء من غيرها ، فأما حبس السائمة ليؤدى من محل آخر فلا يصير ضامنا - اه راجع ١٧٥ من المبسوط .
(١) وفي ز « تكون » .

(٢) لأن سبب الوجوب قد تقرر و هو المال ، والأداء بعد تقرر سبب الوجوب جائز ، كالمسافر اذا صام في رمضان و الرجل اذا صلى في اول الوقت جاز لوجود سبب الوجوب و ان كان الوجوب متأخرا ؛ او لأن تأخر الوجوب لتحقيق النية فاذا تحقق استند الى اول السنة فكان التعجيل صحيحا ؛ ولهذا قلنا : ان تعجيل الزكاة قبل كمال النصاب لا يجوز ؛ لأن سبب الوجوب لا يتحقق الا بعد كمال النصاب ، و بعد كمال النصاب يجوز لتسنتين عندنا ، وقال الشافعى : لا يجوز الا لسنة واحدة ؛ فان التعجيل عنده على آخر الحول لا على اوله - اه راجع مبسوط السرخسى ج ٢ ص ١٧٧ تجد حجة المسألة بتمامها .

قلت : فان كانت ثلاثين من الغنم أو عشرين من البقر أو أربع من الإبل وليس من هذا شيء إلا يساوى مائتي درهم وهو للتجارة فحال عليها الحول وهي كذلك ؟ قال : يزكيها .

قلت : أرايت الرجل يشتري الإبل^٢ للتجارة ثم يبدو له فيجعلها سائمة فيحول عليها الحول منذ يوم اشتراها وليس له مال غيرها وإنما له منذ جعلها سائمة ستة أشهر ؟ قال : عليه زكاة السائمة إذا مضت تمام سنة منذ يوم جعلها سائمة . قلت : فان كان إنما فرّبها من الزكاة فاذا حال الحول منذ يوم جعلها سائمة زكاه زكاة السائمة ؟ قال : نعم .

(١) وفي المختصر وشرحه (وينظر في السائمة الى كمال النصاب فتجب الزكاة فيه وإن كانت قيمتها ناقصة عن مائتي درهم وينظر الى قيمتها ان اراد بها التجارة فان كانت اقل من مائتي درهم لم تجب الزكاة وان كان العدد كاملاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر في السائمة كمال العدد دون القيمة ولأن النماء في السائمة مطلوب من عينها ؛ وفي مال التجارة إنما يطلب النماء من ماليتها فاعتبرنا النصاب في الموضعين من حيث يطلب النماء ؛ (فاذا كانت قيمتها اقل من مائتي درهم لم تجب فيها زكاة التجارة) لنقصان النصاب (ولا زكاة السائمة وان كان العدد كاملاً) لأن النصاب فيها غير معتبر من حيث العدد ؛ فان قيل : اذا لم تجب فيها زكاة التجارة صار وجود نية التجارة كعدمها فتجب زكاة السائمة ! قلنا : نية التجارة معتبرة في اخراجها من ان تكون سائمة معنى على ما بينا ؛ والصورة بدون المعنى لا تكفي لإيجاب الزكاة - ١٨ ، راجع ج ٢ ص ١٧٨ من شرح الكافي .

(٢) من قوله « وليس له مال غيرها . . . » ص ٢٥ س ٨ الى هنا ساقط من ٥ .

(٣) وقال السرخسي في مبسوطه : (واذا اشتري الإبل للتجارة فلها مضت =

قلت : أ رأيت نصارى بنى تغلب ' هل يؤخذ من أحد منهم من إبله صدقة ؟ قال : نعم . قلت : وكيف يؤخذ ' منهم ؟ قال : من كانت طائفة من الحول بداله فجعلها سائمة فرارا من الصدقة فلا زكاة عليه حتى يحول عليها الحول من حين جعلها سائمة) لأنه نوى ترك التجارة فيها وهو تارك لها في ذلك الوقت حقيقة فاقترنت الذية بالفعل ، وزكاة السائمة ليست من جنس زكاة التجارة فلا يمكن بناء أحدهما على الآخر فقلنا باستثناف الحول من حين جعلها سائمة - اهـ ج ٢ ص ١٧٨ .

(١) قال السرخسي في ج ٢ ص ١٧٨ من شرح المختصر : و بنو تغلب قوم من النصارى من العرب ، كانوا يقرب الروم ، فلما اراد عمر رضى الله عنه ان يوظف عليهم الجزية ابوا وقالوا : نحن من العرب نألف من اداء الجزية ، فان وظفت علينا الجزية لحقنا بأعدائك من الروم ، وان رأيت ان تأخذ منا ما يأخذ بعضكم من بعض وتضعه علينا فعلنا ذلك ؟ فشاور عمر رضى الله عنه الصحابة في ذلك و كان الذى يسعى بينه وبينهم كردوس التغلبي فقال : يا امير المؤمنين ! صالحهم فانك ان تناجزهم لم تقطعهم ؛ فصالحهم عمر رضى الله عنه على ان يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ، ولم يتعرض لهذا الصلح بعد عثمان رضى الله عنه فلزم اول الأمة وآخرها . فان قيل : أ ليس ان عليا رضى الله عنه اراد ان ينقض صلحهم حين رآهم قتلوا و ذلوا ؟ قلنا : قد شاور الصحابة رضى الله عنهم في ذلك ثم اتفق معهم على انه ليس لأحد ان ينقض هذا الصلح ؛ و ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر ان صلحهم في الابتداء كان ضغطة ، ولكن تأيد بالإجماع و بقول رسول الله صلى الله عليه و سلم « ان ملاكا ينطق على لسان عمر » و قال « ايما دار عمر فالحق يدور معه » ؛ اذا عرفنا هذا فنقول : لا يؤخذ من المسلم مما دون النصاب شيء ، فكذلك منهم ، و يؤخذ من النصاب من المسلم ما قدر الشرع في كل مال فيؤخذ منهم ضعف ذلك لأن الصلح وقع على هذا - اهـ .

(٢) كذا في هـ ، م ؛ و في زه « تؤخذ » و لم يشكك في الأصل .

له منهم أربع من الإبل فليس عليه شيء ، فإذا كانت خمساً فعليه شاتان ، يضاعف عليهم الصدقة . قلت : أفتأخذ من أغنامهم وبقرهم و جواميسهم أيضا كذلك ؟ قال : نعم ؛ بلغنا أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ضاعف عليهم الصدقة ^٢ . قلت : فكيف يضاعف عليهم الصدقة ؟ قال :

(١) وفي ز « تضاعف » .

(٢) وفي ز « أفتؤخذ » وفي م « أفتأخذ » .

(٣) اسند الخبر هذا الإمام ابو يوسف في آثاره ص ٩١ : ثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن الهيثم عن حدثه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه اضاعف الصدقة على نصارى بني تغلب عوضا من الخراج ؛ واخرجه في كتاب الخراج ايضا مثله سنداً ومتناً ص ٦٩ ، الا ان « عن الهيثم » سقط منه ، قال : وحدثنا اسماعيل بن ابراهيم بن المهاجر قال سمعت ابي يذكرك قال سمعت زياد بن حدير قال : اول من بعث عمر بن الخطاب على العشور الى هاهنا انا ، قال : فأمرني ان لا اقتش احداً ، وما مر على من شيء اخذت من حساب اربعين درهماً درهماً من المسلمين وأخذت من اهل الذمة من عشرين واحداً ، وعن لا ذمة له العشر ؛ قال : وأمرني ان اغلظ على نصارى بني تغلب فقال : انهم قوم من العرب وليسوا من اهل الكتاب فلعلمهم يسلمون ؛ قال : وكان عمر قد اشترط على نصارى بني تغلب ان لا ينصروا اولادهم - اه . وذكر في اول الفصل : حدثني بعض المشايخ عن السفاح عن داود بن كردوس عن عبادة بن النعمان انه قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : يا امير المؤمنين ! ان بني تغلب من قد علمت شوكتهم وانهم بازاء العدو فان ظاهروا عليك العدو شددت مؤنتهم فان رأيت ان تعطيهما شيئاً فافعل ؛ قال : فصالحهم عمر ان لا يغمسوا احداً من اولادهم في النصرانية ، و يضاعف عليهم الصدقة ؛ قال : وكان عبادة يقول : قد فعلوا فلا عهد عليهم ؛ وعلى ان يسقط الجزية عن رؤسهم - اه ص ٦٨ . وفي ج ٢ ص ٣٦٢ من نصب الراية : =

اخرج البيهقي عن عباد بن نعمان التغلبي في حديث طويل ان عمر رضى الله عنه لما صالحهم - يعنى نصارى بنى تغلب - على تضعيف الصدقة قالوا: نحن عرب لا تؤدى ما تؤدى العجم ولكن خدمنا كما يأخذ بعضكم من بعض - يعنون الصدقة ؛ فقال عمر : لا ، هذه فرض المسلمين ؛ قالوا: فرد ما شئت بهذا الاسم لا باسم الجزية ، ففعل ، فراضى هو وهم على ان تضعف عليهم الصدقة ؛ وفي بعض طرقة « سموها ما شئتم » ؛ و روى ايضا من حديث داود بن كردوس قال : صالح عمر رضى الله عنه بنى تغلب على ان يضاعف عليهم الصدقة ولا يمتنعوا فيها احدا ان يسلم ولا ان يغمسوا اولادهم ؛ و رواه ابن ابى شية في مصنفه : حدثنا على بن مسهر عن الشيباني عن السفاح بن مطر عن داود بن كردوس عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه - فذكره و زاد : وان لا ينصروا صغيرا ؛ و رواه ابو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الأموال : حدثنا ابو معاوية عن الشيباني به و زاد فيه : من كل عشرين درهما درهم ؛ ثم قال : حدثنا سعيد بن سليمان عن هشيم ثنا مغيرة عن السفاح بن المثني الشيباني عن زرعة بن النعمان - او النعمان بن زرعة - انه سأل عمر بن الخطاب رضى الله عنه وكلمه في نصارى بنى تغلب قال : وكان عمر رضى الله عنه قد هم ان يأخذ منهم الجزية ففرقوا في البلاد فقال النعمان بن زرعة لعمر : يا امير المؤمنين ! ان بنى تغلب قوم عرب يأنفون من الجزية وليست لهم اموال انما هم اصحاب حروث ومواشي ولهم نكابة في العدد فلا تعن عدوك بهم ؛ قال : فصالحهم عمر رضى الله عنه على ان تضعف عليهم واشترط عليهم ان لا ينصروا اولادهم - انتهى ؛ و رواه ابو احمد حميد بن زنجويه النسائي في كتاب الأموال : حدثنا ابو النعمان حدثنا ابو عوانة عن المغيرة به ان عمر رضى الله عنه اراد ان يأخذ من نصارى بنى تغلب الجزية ففرقوا في البلاد - الى آخره . و روى عبد الرزاق في مصنفه في كتاب اهل الكتاب : اخبرنا عبد الله بن كثير عن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال سمعت ابراهيم النخعي يحدث عن زياد بن حدير - وكان زياد يومئذ حيا - ان عمر رضى الله عنه بعث مصدقا فامرهم ان يأخذ من =

تنظر' إلى إبل أحدهم فإذا كان مما تجب فيها الزكاة إذا كانت لمسلم فيؤخذ'
منها الزكاة مضاعفة . قلت : وكذلك الغنم والبقر والجواميس ؟
قال : نعم .

قلت : فلو كان لأحدهم من الإبل ما لا تجب فيه الزكاة لو كانت
لمسلم فليس عليه شيء ؟ قال : نعم ، لا شيء فيه . قلت : وكذلك البقر
والغنم والجواميس ؟ قال : نعم .

قلت : فمن لم يكن له منهم مال أتأخذ منهم شيئاً ؟ قال : لا .
قلت : فمن كان منهم صغيراً أو كبيراً له إبل وعليه دين كثير يحيط بماله
أتأخذ منه شيئاً ؟ قال : لا أخذ منه شيئاً .

قلت : والإبل تكون للراة منهم عليها من الصدقة مثل ما على
الرجل ؟ قال : نعم .^٦

= نصارى بنى تغلب العشر ومن نصارى العرب نصف العشر - انتهى . وفي
الطبقات لابن سعد : زياد بن حدير يروي عن عمر وعلى وطلحة بن عبيد الله
رضي الله عنهم - هـ .

(١) كذا في الأصل ؛ وفي هـ ، ز « ينظر » وفي م « ننظر » .

(٢) وفي ز « فتؤخذ » .

(٣) كذا في ز ؛ وفي ع ، م « يأخذ » وفي هـ « أتأخذ » .

(٤) وفي هـ ، م « يأخذ » .

(٥) وفي ز ، م « منهم » .

(٦) وفي المختصر وشرحه : (ويؤخذ من نسائهم مثل ما يؤخذ من رجالهم ، وروى)

الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنها لا تؤخذ من نسائهم لأنها بدل عن الجزية
ولا جزية على النساء ، وجه ظاهر الرواية أن هذا مال الصلح والنساء فيه =

قلت

قلت : والعبد يعتقونه ويكون له الإبل تضاعف^٢ عليه الصدقة ؟
 قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأن بني تغلب صالحهم عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه على هذا فواليتهم لا يكونون أعظم عندى حرمة من موالى
 المسلم ، فالمسلم يعتق عبده النصراني يأخذ^٣ منه الخراج . فليس^٤ ترك^٥
 موالى بني تغلب أن يوضع^٦ على رؤسهم الخراج وعلى أرضهم وأهل^٧ ه
 أموالهم فلا يؤخذ منها شيء تكون بمنزلة أموال أهل الذمة .

قلت : أ رأيت ما أخذ من أموال بني تغلب أ تقسمها^٨ في فقرائهم ؟
 قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنها ليست بصدقة ، إنما هي بمنزلة الخراج ،
 فهي للسلطين ترفع إلى بيت مالهم .

قلت : أ رأيت المسلم يمر على العاشر بابل وهي ثمن مال كثير ١٠

= كالرجال ، قال صلى الله عليه وسلم لمعاذ : خذ من كل حالم ديناراً أو عدله
 معافرية ؛ وهو نظير الدية على العاقلة لا شئ . منها على النبأ - ٨١ ص ١٧٩ .

(١) وفي ز « تكون » .

(٢) وفي ه « يضاعف » .

(٣) كذا في ز « تأخذ » وفي د ، م « يأخذ » .

(٤) وفي م « وليس » .

(٥) كذا في ع ، ز ؛ وفي ه « يترك » وفي م « يترك » غير منقوط .

(٦) وفي ع ، ز « نوضع » وليس بشئ .

(٧) وفي ه « أهل » تصحيف ، والصواب « أهل » كما هو في بقية النسخ .

(٨) وفي ه « أ تقسمها » .

فيقول « ليس شيء من هذا للتجارة »، ويحلف على ذلك 'أقبل منه ويكف' عنه؟ قال: نعم. قلت: وكذلك الذي؟ قال: نعم. قلت: فالحربي؟ قال: 'أما الحربي فانه إذا مرّ بشيء مما ذكرت قوم وأخذ منه العشر.

قلت: أرايت قوماً من الخوارج ظهروا على قوم من المسلمين من أهل العدل فأخذوا زكاة الإبل ثم ظهر عليهم الإمام وأهل العدل يحسبون^٢ لهم تلك الصدقة؟ قال: نعم^٤. قلت: ولم؟ قال: لأنهم

(١-١) وفي ز «أقبل منه ونكف».

(٢-٢) وفي م «أما الحربي إذا مر».

(٣) وفي ز «أتحسبون».

(٤) لكن يفتى فيما بينه وبين الله تعالى بالأداء ثانية، لأنهم لا يأخذون أموالنا على طريق الصدقة بل على طريق الاستحلال، ولا يصرفونها إلى مصارف الصدقة، فيمنبني لصاحب المال أن يؤدي ما وجب عليه لله تعالى، فأنما أخذوا منه شيئاً ظاهراً، فأما ما يأخذ سلاطين زماننا هؤلاء الظلمة من الصدقات والعشور والخراج والجزية فلم يتعرض له عهد في الكتاب، وكثير من أئمة بلخ يفتون بالأداء ثانية فيما بينه وبين الله تعالى كما في حق أهل البني، لعلمنا أنهم لا يصرفون المأخوذ مصارف الصدقة؛ وكان أبو بكر الأعمش يقول في الصدقات: يفتون بالإعادة، فأما في الخراج فلا، لأن الحق في الخراج للقائلة وهم القائلة حتى إذا ظهر عدو ذبوا عن دار الإسلام، فأما الصدقات فللقراء والمساكين، وهم لا يصرفون إلى هذه المصارف، والأصح أنه يسقط ذلك عن جميع أرباب الأموال إذا نواوا بالدفع التصديق عليهم لأن ما في أيديهم من أموال المسلمين وما عليهم من التبعات فوق ما لهم، فلو ردوا ما عليهم لم يبق في =

لم يمنعوهم منهم .

قلت : وكيف ينبغي أن يُصنع ' بصدقة الإبل ؟ قال : ينبغي أن يقسم ' صدقة كل بلاد في فقرائهم ، ولا يخرجها من تلك البلاد إلى غيرها^٢ .

قلت : أ رأيت النصراني من بني تغلب يمر على العاشر ومعه هـ الغنم للتجارة فيقول « على دين يحيط بقيمتها ، ويحلف على ذلك » أ يكف عنه ويصدق ؟ قال : نعم يصدقه ويكف عنه^٣ .

قلت : أ رأيت المصدق إذا جاء إلى الرجل يأخذ من صدقة

= أيديهم شيء فهم بمنزلة الفقراء حتى قال محمد بن سلمة : يجوز أخذ الصدقة لعل ابن عيسى بن يونس بن ماهان وإلى خراسان ، وكانت أميراً يبلغ وجب عليه كفارة يمين فسأل عنها الفقهاء عما يكفر به فأثروه بصيام ثلاثة أيام فجعل يبيح ويقول لحشمه : انهم يقولون لي : ما عليك من التبعات فوق مالك من المال وكفارتك كفارة يمين من لا يملك شيئاً ؛ وكذلك ما يؤخذ من الرجل من الحبايات إذا قوى عند الدفع أن يكون ذلك من عشرة وزكاته جاز على الطريق الذي قلنا - ٥١ ، راجع ج ٢ ص ١٨٠ من شرح المختصر .

(١) وفي ز « نصنع » .

(٢) وفي هـ ، ز « تقسم » .

(٣) لقوله صلى الله عليه وسلم : « ادناك فأدناك » ؛ ولما سأله رجل قتال : أن لي جارين أيها أبر ؟ فقال : « إلى أقربها منك باباً » ؛ وإن أخرجها إلى غيرهم جاز وهو مكروه - الخ ، راجع شرح المختصر ج ٢ ص ١٨٠ .

(٤-٤) وفي هـ « أنكف عنه ونصدق ؟ قال : نعم نصدق ونكف عنه » وفي

بقية الأصول « يكف » و « يصدق » والضمير للعاشر .

غنمه فقال « على دين يحيط بقيمتها ، هل عليه شيء ؟ قال : لا ، إذا حلف على ذلك صدقة .

قلت : أ رأيت الصبي من بني تغلب له إبل أو غنم أو بقرة وهو نصراني هل عليه صدقة مضاعفة ؟ قال : لا . قلت : ولم ؟ قال : لأنه صغير وإنما يضاعف على الكبير .

قلت : أ رأيت الرجل يكون في عسكر الخوارج ولا يؤدي زكاة إبله أو بقره أو غنمه سنة أو سنتين ثم يتوب أهل البغي وهو مقيم معهم هل يؤخذ هو وأصحابه بزكاة ما مضى من السنين ؟ قال : لا . قلت : ولم ؟ قال : لأنهم لم تكن أحكامنا تجري عليهم في عسكرهم . قلت : فهل عليهم فيما بينهم وبين الله تعالى أن يؤدوا زكاة ما مضى ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت الرجل يبعثونه رسولا من أهل البغي إلى أهل العدل فيمر على العاشر بالمال يأخذ منه الصدقة ؟ قال : نعم . قلت :

(١-١) وفي ز « بقر أو غنم » .

(٢) وفي المختصر وشرحه : (ولا يؤخذ من صبيانهم شيء) لأنه لا تؤخذ الصدقة من سوائم الصبيان من المسلمين فكذلك منهم - اهـ ، راجع ص ١٧٩ .

(٣) كذا في ه ، ز ، م ؛ وفي الأصل « سنتين » .

(٤) وفي م « لم يكن » وفي بقية النسخ « لم تكن » .

(٥) كذا في ه ، وفي البقية « لا » .

(٦) لأن الحق قد لزمه بتقرر سببه فلا يسقط عنه إلا بالأدلة ، وصارت الأموال الظاهرة في حقه حين لم يثبت للإمام حق الأخذ منها ، كالأموال الباطنة - اهـ من شرح المختصر ج ٢ ص ١٨١ .

و كذلك لو مر بالإبل ؟ قال : نعم .^١

قلت : أ رأيت القوم يسلمون في أرض الحرب فيمكثون سنين
وقد علموا أن الزكاة تجري عليهم كما تجري عليهم الصلاة فصدقوا
بذلك وعرفوه في أموالهم وإبلهم وبقرهم وغنهم فلم يؤدوها سنين
ثم خرجوا إلى دار الإسلام بابلهم وبقرهم وغنهم وأموالهم هل يؤخذوا ؟^٢
الماضي من السنين بشيء من ذلك ؟ قال : لا . قلت : ولم ؟ قال : لأن
الحكم لم يكن يجري عليهم .^٣ قلت : فعليهم أن يؤدوها فيما بينهم وبين
الله تعالى ؟ قال : نعم .^٤

(١) لأن أهل البني مسلمون ، كما قال الله تعالى « وإن طائفتان من المؤمنين
اقتتلا ... » إلى قوله « ... فإن بغت احداً منهما على الأخرى ... » وقال على
رضي الله عنه : اخواننا بغوا علينا ؛ وإنما يأخذ من سائر المسلمين ما لزمهم من
الزكاة من المال الممرور به عليه ، فكذلك أهل البني - اهـ ما قاله السرخسي في
شرح المختصر ص ١٨١ .

(٢) وفي هـ ، م « أغنامهم » .

(٣) كذا ، والصواب « يؤخذون » .

(٤) قال السرخسي في شرحه : لأنه لم يكن تحت حماية الإمام في ذلك الوقت -

اهـ ص ١٨١ .

(هـ) وإذا لم يعلم بوجوب الزكاة عليه فليس عليه ادائها ، الأعلى قول زفر ؛
والقياس ما قاله لأنه بقبول الإسلام صار قابلاً لأحكامه ، وجهله عذر في دفع
الاثم لا في إسقاط الواجب بعد تقرر سببه ، ولكننا استحسنا وقلنا : توجه
خطاب الشرع يتوقف على البلوغ إليه ؛ ألا ترى أن أهل قباء كانوا يصلون إلى =

قلت: أ رأيت رجلا له إبل فأتاه المصدق وأخذ صدقة إبله فقال للمصدق: قد أدبت صدقة هذه الإبل إلى مصدق غيرك، وجاءه براءة وحلف له على ذلك وقد كان عليهم مصدق غيره في تلك السنة قبل منه وكف عنه وأتى على ذلك سنين ثم اطلع المصدق على ذلك أنه باطل فأخبره الرجل بذلك هل يأخذ المصدق منه صدقة تلك السنين؟ قال: نعم^٢. قلت: فإن لم يعلم المصدق بذلك أيودها هو إلى المساكين؟ قال: نعم.

باب صدقة الغنم

قال محمد: قال أبو حنيفة: ليس في أقل من أربعين من الغنم السائمة صدقة، فإذا كانت أربعين شاة سائمة ففيها شاة؛ بلغنا ذلك عن رسول الله

= بيت المقدس بعد تحول القبلة إلى الكعبة وجوز لهم ذلك لأنه لم يبلغهم، وهذا لأن التكليف بحسب الوسع ولا وسع في حق العمل به قبل البلوغ إليه فصار كأن الخطاب غير نازل في حقه، وهذا لأن الخطاب غير شائع في دار الحرب لأن أحكام الإسلام غير شائعة في دار الحرب لقيام الشيوع مقام الوصول إليه - اهـ ما قاله السرخسي في شرح المختصر ص ١٨٢ .

(١) وفي م «إبل» .

(٢) كذا في أكثر الأصول، وفي هـ «طلع» .

(٣) لأن السبب المثبت لحق الأخذ له قد تقرر فلا يسقط باليمين الكاذبة، كسائر حقوق العباد، والتأخير ليس بمسقط حق الأخذ بعد ثبوته، فلهذا أخذه بالصدقة - اهـ ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٨٢ .

صلى الله عليه وسلم ' إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان
إلى مائتين ، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة ، فإذا
زادت على ثلاثمائة شاة فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة ، فإذا
بلغت الزيادة مائة كان فيها شاة مع الثلاث ، لأن الغنم إذا كثرت كان
في كل مائة شاة شاة .

قلت : أ رأيت الغنم أ يحسب ^١ عليهم في العدد الصغيرة ؟ قال : نعم .
قلت : أ رأيت الغنم ما لا يؤخذ في الصدقة منها ؟ قال : لا تؤخذ
الرثي ولا الأكيكة ولا الماخض ولا خل الغنم .
قال محمد : حدثنا بذلك أبو حنيفة عن عمر بن الخطاب ^٢ .

(١) وصل هذا البلاغ الإمام أبو يوسف في ص ٢٤ من كتاب الخراج عن
الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كتب كتابا في الصدقة فقرنه بسيفه - أو قال : بوصيته - فلم يخرج منه حتى قبض
صلى الله عليه وسلم ، فعمل به أبو بكر حتى هلك ، ثم عمل به عمر ، قال : فكان
فيه « في كل أربعين شاة شاة إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت فشاتان إلى مائتين
فإذا زادت ثلاث شياه إلى ثلاثمائة ، فإذا زادت في كل مائة شاة شاة ،
وليس فيها شيء حتى تبلغ المائة - الخ » وفي ذكر الإبل والبقر ؛ وأخرج كتب
النبي صلى الله عليه وسلم أئمة الدين أئمة الحديث مفصلة - راجع ج ٢ ص ٣٣٥
من نصب الراية .

(٢) وفي زه أ تحسب .

(٣) استند الإمام محمد في كتاب الآثار : أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا عطاء بن
السائب عن الحسن عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه بعث سعيدا أو سعدا بن
مالك مضدقا فأتى عمر يستأذنه في جهاد قال : أولست في جهاد ؟ قال : ومن =

قلت : وما الربى ؟ قال : التى تربي ولدها . قلت : وما الأكلة ؟

= ابن والناس يزعمون الى اطلبهم ؟ قال : وم ذلك ؟ قال : يقولون : تحسب علينا السخلة فى العدد ؟ قال : احسبها ولوجاء بها الراعى على كتفه ، أو لست تدع لهم الماخض والربى والأكلة وتبس الغنم ؟ قال محمد : وبهذا نأخذ ؛ والماخض التى فى بطنها ولدها ، والربى التى تربي ولدها ، والأكلة التى تسمن للأكل ، وإنما ينبئ للصدق ان يأخذ من اوسط الغنم يدع المرتفع والردال ويأخذ من الأوساط البين فصاعدا - اه ص ٥٧ . واخرجه الإمام ابو يوسف ايضا فى آثاره ص ٨٦ : حدثنا يوسف عن ابيه عن عطاء بن عجلان عن الحسن ان عمر رضى الله عنه بعث سفيان بن مالك ساعيا الى البصرة فمكث حينما ثم استأذنه فى الجهاد ، فقال : أولست فى الجهاد ؟ قال : ومن اين والناس يقولون : هو يظلمنا ؟ قال : فيما ذا قالوا ؟ قال : يقولون : تعد علينا السخلة ولا تأخذها منا ! قال : فاعددها عليهم . وان جاء بها الراعى يحملها على كتفه ، أو لست تدع لهم الربى والأكلة والماخض ولخل الغنم . واخرجه فى كتاب الخراج ايضا - راجع ص ٤٧ منه . واخرجه طلحة بن محمد من طريق ابى يوسف عنه عن عطاء بن عجلان البصرى عن الحسن عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه بعث سفيان ساعيا - اه ، راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٦٢ .

(١) قال السرخسى فى شرح قوله « الأكلة » : قال يونس : هى « الأكلة » ، وأما « الأكلة » فهى التى تكثر تناول العلف ، لكن فى عادة العوام أنهم يسمون التى تسمن للأكل « الأكلة » ؛ ومقصود محمد تعليم العوام فاختار ما كان معروف فى لغتهم ليكون أقرب إلى افهامهم مع ما فيه من اتباع الأثر ، لا ان يشكل عليه هذه اللغة - اه ، راجع ج ٢ ص ١٧٣ من شرح المختصر للسرخسى . وفى المغرب ج ١ ص ١٨ : والأكلة هى التى تسمن للأكل ، هذا هو الصحيح ، وعن ابن شميل أن أكلة الحى قد تكون أكلة ، وهذا إن صح عذر لما روى =

قال: التي تسمن للأكل . قلت: فما الماخض؟ قال: التي في بطنها ولد .
قلت: فهل يؤخذ في الصدقة الجذعة^١ من الغنم؟ قال: لا . قلت:
ولم؟ قال^٢: لا يؤخذ في الصدقة إلا التي^٣ فصاعداً، ولا يؤخذ^٤

= عن محمد رحمه الله أنه استعمل «الأكيلة» في معنى التسمينة، على أنها قد جاءت في
حديث عمر رضي الله عنه من رسالة أبي يوسف رحمه الله إلى هارون الرشيد غير
مرة قال: الربى التي يكون معها ولدها، والأكيلة التي يسمنها صاحب الغنم
ليأكلها - اهـ . قلت: و«الأكيلة» في قول أمير المؤمنين عمر والإمام محمد
راويه وليس هو قوله حتى يعتذر منه . وأخرج الحديث أبو عبيد في ص ٣٨٩
من كتاب الأموال ثم قال أبو عبيد: هكذا في الحديث «الأكيلة»؛ قال
أبو عبيد: وفي العربية «الأكولة»، والأكولة هي التي تغزل للأكل، وإنما
«الأكيلة» أكيلة السبع - اهـ . قلت: وروى الحديث ابن أبي شيبة في مصنفه
والإمام أبو يوسف أيضاً في خراجه .

(١) الجذع من البهائم قبل الثني، إلا أنه من الإبل في السنة الخامسة، ومن
البقر والشاة في السنة الثانية، ومن الخيل في الرابعة، والجمع جذعان
وجذاع؛ وعن الأزهري: الجذع من المعز لسنة، ومن الضأن ثمانية أشهر؛
وعن ابن الأعرابي: الإجداع وقت وليس بسن فالتناق تجذع لسنة، وربما
أجذعت قبل تمامها للخصب فتسمن فيسرع إجداعها فهي جذعة، ومن الضأن
إذا كان بين شابين أجذع لسته أشهر إلى سبعة، وإذا كان بين الهرمين أجذع
لثمانية إلى عشرة - اهـ، راجع ج ١ ص ٧٨ من المغرب .

(٢) وفي هـ «قلت قال» زيادة لفظ «قلت» من سهو الناسخ ولم يذكر في
بقية الأصول .

(٣) كذا في الأصل . وكذا في ز؛ وفي هـ «لا تؤخذ» .

هرمة ولا ذات عوار .

(٤) الثنى من الإبل الذى أنثى أى التى ثنيتها ، وهو ما استكمل السنة الخامسة ودخل فى السادسة ، ومن الظلف ما استكمل الثانية ودخل فى الثالثة ، ومن الحافر ما استكمل الثالثة ودخل فى الرابعة ، وهو فى كلها بعد الجذع وقبل الرابعى ؛ والجمع ثنيان وثناء - كذا فى المغرب ج ١ ص ٦٩ .

(٥) كذا فى الأصل وكذا فى ز ؛ وفى هـ « لا يؤخذ » .

(١) فى المغرب : العوار - بالفتح و التثنية - العيب ، والضم لغة - اه ج ٢ ص ٦٢ . قلت : أخرج ابن أبي شيبة فى مصنفه فى بحث « ما يجوز فى الصدقة ولا يأخذ المصدق » : حدثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقة فقرنه بسيفه - أو قال : بوصيته - فلم يخرج به إلى عمله حتى قبض ، فعمل به أبو بكر حتى هلك ، ثم عمل به عمر : « لا يؤخذ فى الصدقة هرمة ولا ذات عوار » ؛ وروى عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : لا يأخذ فى الصدقة هرمة ولا ذات عوار ؛ وعن عبد السلام بن حرب عن خفيف عن أبي عبيدة عن عبد الله قال : ليس للمصدق هرمة ولا ذات عوار ولا جداء ؛ وعن عبد السلام عن ليث عن نافع عن ابن عمر قال : ليس للمصدق هرمة ولا ذات عوار ولا جداء إلا أن يشاء المصدق ؛ وعن وكيع عن موسى بن عبيدة قال سمعت سليمان بن يسار قال : لا يجوز فى الصدقة ذات عوار ؛ وعن كثير بن هشام عن جعفر بن ميمون قال : لا يؤخذ فى الصدقة العجفاء ولا العوراء ولا الجرباء ولا العرجاء التى لا تتبع الغنم - اه ص ١٧ . وأخرج فى بحث « السخلة تحسب على صاحب الغنم » : عن ابن عينة عن بشر بن عاصم بن سفيان عن أبيه : أن عمر استعمل أباه على الطائف ومجاهدا وكان يصدق قاعد عليهم بالغذاء فقال له الناس : إن كنت معتدا بالغذاء نخذ منه ! فأمسك عنهم حتى لقي عمر فأخبره بالذى قالوا =

قلت : أ رأيت الغنم الحملان كلها هل فيها صدقة ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنه لا يؤخذ في صدقة الغنم إلا الثني فصاعدا ؛ وكذلك

= فقال : اعتد عليهم بالغذاء وان جاء بها الراعي يحملها على يده ، وأخبرهم انك تدع لهم إيشاة الماخض والإكيلة ولجل الغنم ، وخذ العناق الجذعة والثنية ، فذلك عدل بين خيار المال والغذاء ؛ وعن أبي أسامة عن النهاس بن قهم قال : حدثنا الحسن بن قهم (وقال ابن حجر : مسلم) قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سفيان بن عبد الله على الصدقة فقال : خذ ما بين الغذية والهرمة - يعني بالغذية السخلة ، اه ص ١٦ - ١٧ .

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (ولا تؤخذ الجذعة من الغنم في الصدقة وإنما يؤخذ الثني فصاعدا) والجذعة التي تم لها حول واحد وطعنت في الثانية ، والثني الذي تم له سنتان وطعن في الثالثة ؛ وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يؤخذ من المعز إلا الثني فأما من الضأن فتؤخذ الجذعة ، وهو قول أبي يوسف ومحمد ، وهو الذي ذكره الطحاوي في مختصره ، قال : ولا يؤخذ في زكاة الغنم إلا ما يجزى في الضحايا ؛ وجه تلك الرواية قوله صلى الله عليه وسلم « إنما حقنا في الجذعة والثني » ولأن الجذعة من الضأن تجزى في الضحايا وهي ادعى للشروط من الأخذ في الزكاة ، بخلاف التضحية بها يدل على أخذها في الزكاة بطريق الأولى ؛ وجه ظاهر الرواية حديث علي رضي الله عنه موقوفا عليه ورفوعا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يؤخذ في الزكاة إلا الثني فصاعدا ، ثم ما دون الثني قاصر في نفسه ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أخذه من المعز ، ولا يؤخذ في الزكاة إلا البالغ كما لا يؤخذ من المعز ما دون الثني ، وكذلك في الضأن ، وهو القياس في الأنحية أيضا . ولكن ترك لنص خاص ورد فيه وذلك إذا كان ممينا لو اختلط بالثنيات لا يمكن تمييزه قبل التأمل ، ومثل هذا يقارب الثني فيما هو المقصود بآراقة الدم ، وهنا ما دون الثني لا يقارب الثني فيما هو المقصود بآراقة الدم من كل وجه ، فإن منفعة النسل لا تحصل به - انتهى =

بلغنا عن عامر الشعبي^١ في الحملان^٢ ؛ ولا يؤخذ في صدقة الإبل و البقر

= راجع ج ٢ ص ١٨٢ منه .

(١) لم اجد من اسنده .

(٢) قال الإمام ابو بكر احمد الرازى الجصاص في شرح قول الإمام الطحاوى في مختصره تحت قوله « ولا زكاة في الحملان و الفصلان و العجاجيل في قول أبى حنيفة و عهد ، وقال أبو يوسف فيها واحدة منها » : و قال زفر : فيها مسنة ؛ قال أحمد : و المسألة في الحملان ان يكون له أربعون شاة في أول الحول فتوالدت و استفاد أربعين حملا قبل الحول بشهر او نحوه ثم ماتت المسان و بقيت الحملان ، لا تصح مسالة الحملان إلا على هذا لأنها لو بقيت في ملكه حولا كانت مسان فيها مسنة عند الجميع إذا حال عليها حول بعد ما صارت مسان ، و الحاجة فيه لأبى حنيفة رضى الله عنه ما حدثنا أبو الحسن الكرنى رحمه الله قال حدثنا إبراهيم ابن موسى قال حدثنا يعقوب الدورق و عهد بن هشام قالا حدثنا هشيم قال أخبرنا هلال بن خباب عن ميسرة أبى صالح عن سويد بن غفلة قال : أئانا مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيت به فحاست إليه فسمعت يقول : في عهدى ان لا آخذ من راضع لبن ؛ يدل هذا الحديث على معنيين : أحدهما نفى الحق عن الصغار ، و الآخر أنها لا تؤخذ في الصدقة ، فانتفى به قول القائلين بأخذ واحدة منها و قول من قال بأخذ مسنة ؟ و أيضا قوله صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمس من الإبل و لا فيما دون أربعين من الغنم شىء » و الفصلان و الحملان لا يتناولها اسم الإبل و الغنم بل هى دونها ، فانتفى وجوب الحق فيها بظاهر الخبر و أيضا قول النبى صلى الله عليه وسلم في خبر أنس رضى الله عنه « في أربعين شاة شاة و في خمس من الإبل شاة فمن سألها على وجهها فليعطها و من سئل فوقها فلا يعطه » فنفى وجوب الصدقة على الوجه المذكور في الخبر ، و من اخذ حملا فقد سألها على غير وجهها ، و من اخذ شاة مسنة من الحملان فقد سأل فوقها ، =

إلا ما وصفت لك من السن أو قيمته ، و ليس هذا مثل ذلك .
قلت : أ رأيت الرجلين يكون بينهما أربعون شاة هل فيها صدقة ؟
قال : لا . قلت : فان كان بينهما تسع و سبعون شاة هل فيها صدقة ؟
قال : لا . قلت : قثمانون ؟ قال : نعم ، على كل واحد منهما شاة إلى أن
تبلغ أغنامها مائتين و أربعين شاة ، فاذا زادت شاتين فلي كل ٥

= فيقضى قول النبي صلى الله عليه وسلم بطلانه ، لأن اسم الإبل والغنم
لا يتناول الفصلان والجمال منفردة عن السان ، و ايضا لا سبيل إلى إثبات
النصاب إلا من طريق التوقيف أو الاتفاق فلا جائز إثبات الجمال و الفصلان
نصابا مع عدم ذلك و وجود الخلاف - الخ ، راجعه فان فيه تفصيلا .
قلت : اما الحديث الذي رواه عن الكرخي رواه ابوداود عن مسدد عن ابي عوانة
عن هلال بن خباب عن ميسرة ابي صالح عن سويد بن غفلة قال : سرت - او قال :
اخبرني من سار - مع مصدق النبي صلى الله عليه وسلم فاذا في عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان « لا تأخذ من راضع لبن ولا تجمع بين مفترق ولا تفرق بين
مجمع » و كان انما يأتي المياه حين تزد الغنم فيقول : ادوا صدقات اموالكم ،
قال : فعمد رجل منهم الى قاعة كوماه ، قال : قلت : يا ابا صالح اما الكوماه ؟
قال : عظيمة السنام ، قال : فأبى أن يقبلها ، قال : اني احب ان تأخذ خيرا لي ،
قال : فأبى ان يقبلها ، قال : لنخطم له اخرى دونها فأبى ان يقبلها ثم خطم له اخرى
دونها فقبلها وقال : اني آخذها واخاف ان يجد على رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : عمدت الى رجل فتخيرت عليه ابله ؟ قال ابوداود : رواه هشيم عن
هلال بن خباب نحوه الا انه قال : « لا يفرق » - راجع السنن ج ١ ص ٢٢٩ ،
فاختصر الكرخي الحديث .

(١) اي فان زادت الغنم على شاتين ، منصوب بزرع الخافض ، او هو مفعول ،
و مثل هذه التراكيب ترد في هذا الكتاب كثيرا - فانهم .

واحد منها شاتان إلى أن تبلغ أغنامها أربعمئة شاة ، فإذا زادت اثنتين فعلى كل واحد منها ثلاث شياه إلى أن تبلغ أغنامها ستمئة ، فما زاد على الستمئة فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ الغنم ثمانمئة ، فإذا بلغت الغنم فعلى كل واحد منها أربع شياه .

قلت : فإذا زادت ؟ قال : ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ألفا .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له الغنم وعليه دين يحيط بقيمتها هل عليه فيها صدقة ؟ قال : لا . قلت : فإذا جاءه المصدق فأخبره أن عليه ديناً وحلف له أن يقبل ذلك منه ويكف عنه ؟ قال : نعم . قلت : فإن قال : إنما أصبت هذه الغنم منذ قريب ولم يتم لها عندي ١٠ حول منذ أصبتها ، وحلف له على ذلك أن يقبل منه ويكف عنه ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت إن قال للمصدق : قد أديت زكاة هذه الغنم إلى مصدق غيرك ، وجاءه براءة وحلف له على ذلك وقد كان عليهم مصدق غيره في تلك السنة أن يقبل منه ويكف عنه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت إن قال للمصدق : قد أعطيت زكاتها للساكنين ، ١٥ أن يقبل منه ويكف عنه ؟ قال : لا . قلت : فلم صدقة فيما سوى هذا

(١) كذا في ع ، ز ، وفي ه ، م « فإن » .

(٢) وفي ز « زادت » .

(٣) كذا في الأصل ؛ وفي ه « تكون » .

(٤) كذا في أكثر الأصول ؛ وفي ه « حاجة » .

(٥-هـ) وفي ه « منه ذلك » .

فما ذكرت لك ولم تصدقه في هذا؟ قال: لأن صدقة الغنم إنما 'تدفع' إلى السعاة' الذين عليهم، فلو قبل السعاة من الناس قولهم 'قد أعطيناها' المساكين، لم تؤخذ صدقة أبداً.

قلت: أ رأيت اليتيم الذي لم يحتمل والمجنون المغلوب والعبد المأذون له في التجارة وعليه دين هل يكون على أحد من هؤلاء صدقة إذا كانت له 'غنم'؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن الصلاة لا تجب على الصغير ولا على المعتوه ولا على المجنون، فكذلك لا تجب الزكاة عليهم، فأما العبد الذي عليه دين والمكاتب فهما لا يملكان شيئاً.

قلت: فالعبد الذي لا دين عليه؟ قال: هذا 'يصير ماله لمولاه'.

و تكون فيه الزكاة . ١٠

قلت: أ رأيت الرجل يكون* له الغنم التي تجب في مثلها الزكاة إذا كان قبل الحول يوم وراثته إبلًا أو اشتراها أو وهبت له وهي سائمة أيزكيها مع غنمه؟ قال: نعم.

قلت: فإن كان له غنم لا تجب في مثلها الزكاة وورث إبلًا أو اشتراها أو وهبت له، أو كانت له إبل فأصاب غنمًا على ما وصفت لك ١٥

(١-١) وفي ز «تدفع السعاة» .

(٢) كذا في ز؛ وفي بقية النسخ «أعطينا» بحذف ضمير المفعول .

(٣) وفي «هم» وفي البقية «له» .

(٤) لفظ «هذا» ساقط من .

(٥) كذا في الأصول؛ وفي «ز» «تكون» .

أيزكيها معها؟ قال: لا . قلت: لم؟ قال: لأن هذا مخالف للمال الذي عنده؛ وعلى هذا إذا حال عليه الحول من يوم قبضها أو ملكها الزكاة إذا كان يجب^١ في مثله الزكاة .

قلت: أ رأيت الرجل يكون^٢ له الغنم بالكوفة أو بمصر من الأمصار
 ٥ أو بمدينة من المدائن يعلفها ويشرب ألبانها أو يعلفها في بيته و يصيب من ألبانها فكيف إن كان هذا كله في غير مصر^٣ أو كان^٤ هذا كله في البرية أو في السواد و كان يعلفها؟ قال: ليس عليه^٥ في شيء مما وصفت صدقة .
 قلت: أ رأيت الرجل يكون^٦ له الغنم السائمة ذكور كلها هل فيها صدقة؟ قال: نعم .

١٠ قلت: أ رأيت الرجل يكون^٧ له الغنم فاذا خاف أن يجب فيها صدقة باعها قبل ذلك يوم بابل أو بيقر أو بدرام يريد بذلك الفرار من الصدقة؟ قال: ليس عليه شيء حتى يحول عليه الحول و هي عنده .
 قلت: فان باع ذلك بغنم قبل أن تجب عليه صدقة يوم يريد بذلك الفرار من الصدقة^٨؟ قال: ليس عليه شيء، وهذا و الباب الأول سواء .

(١) وفي ز، م « ولم » .

(٢) كذا في ز؛ وفي « تجب » وفي ع، م « يجب » غير منقوط .

(٣) كذا في الأصل؛ وفي ز، م « تكون » .

(٤-٤) كذا في الأصل و كذا في ز؛ وفي م، « أو بأن كان » .

(٥) كذا في ز، و لفظ « عليه » ساقط من بقية الأصول .

(٦) كذا في الأصول الثلاثة؛ وفي م « الزكاة » مكان « الصدقة » .

قلت: أ رأيت المرأة تزوج على غم تجب ' في مثلها الزكاة فلا تقبضها ' إلا بعد حول أتركها؟ قال: لا . قلت: ولم؟ قال: لأنها ليست بسائمة .

قلت: أ رأيت المرأة تزوج على غم بعينها وهي سائمة تجب ' في مثلها الزكاة فلا تقبضها ' إلا بعد حول أتركها؟ قال: نعم . وقال ه أبو حنيفة بعد ذلك: لا أتركها .

قلت: فإن دفعها إلى امرأته وحال^٢ عليها الحول^٣ ثم طلقها قبل أن يدخل بها؟ قال: تركي المرأة نصف ذلك كله . قلت: ولم؟ قال: لأنه في ملكها ووجبت^٤ عليها فيه^٥ الزكاة .

قلت: وكذلك لو تزوجها على بقر أو إبل^٦ سائمة ثم دفعها إليها ١٠

(١) كذا في الأصل وكذا في ز؛ وفي هـ «يجب» .

(٢) كذا في الأصول الثلاثة؛ وفي هـ «تقبضها» تصحيف .

(٣-٣) وفي ز، م «الحول عليها» .

(٤) وفي هـ «وجب» .

(٥) وفي م «فيها» .

(٦) ذكر السرخسي المسألة بتمها في شرح المختصر وقال في آخرها: وقد بينا هذا في زكاة الإبل، وأوضحه في الكتاب بما: (لو كانت الصداق عبدا للخدمة فمر يوم الفطر ثم طلقها قبل أن يدخل بها فليس على واحد منهما صدقة الفطر، ولو كان عند الزوج حين مر يوم الفطر ثم طلقها قبل أن يدخل بها فليس على واحد منهما صدقة الفطر عنه) قيل: هذا قول أبي حنيفة، أما عندهما فينبغي أن تجب عليها صدقة الفطر وما قبل القبض كما بعده في حكم الزكاة، والأصح أنه قولهم جميعا، وهما فرقا و قالا: صدقة الفطر تعتمد الولاية التامة لا مجرد =

و حال الحول عليها ثم طلقها قبل أن يدخل بها؟ قال: نعم .
 قلت: و كذلك لو تزوجها على عبد و دفعه إليها فجاء يوم الفطر
 و هو عندها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فعليها الزكاة؟ قال: نعم .
 قلت: فان كان العبد عند الزوج ثم طلقها قبل أن يدخل بها فليس عليها
 زكاة الفطر و لا عليه؟ قال: نعم .

قلت: و كذلك لو كانت 'الإبل و الغنم' و البقر عند الزوج و هي سائمة
 فتزوجها عليها ثم طلقها قبل أن يدخل بها ثم دفع إليها نصفها فانها
 تزكيها و قد حال عليها الحول؟ قال: إن كان في مثل ما أخذت تجب
 فيها^٢ الزكاة زكاتها و إلا فلا زكاة عليها ، و أما الزوج فلا زكاة عليه . و هذا
 قول أبي حنيفة الأول ، و قال أبو حنيفة بعد ذلك : لا زكاة عليها فيما قبضت .
 قلت: فأتري في رجل له مائتا درهم و عليه مثلها [دين -^٣]
 و له أربعون شاة سائمة أو خمس من الإبل أو ثلاثون من البقر هل عليه
 زكاة؟ قال: نعم . قلت: لم؟ قال: لأن عنده دراهم و فاء^٤ بدينه . قلت:
 فان كان عليه مائتا درهم و عشرة دراهم؟ قال: ليس عليه زكاة في شيء من

== الملك و ذلك لا يحصل بدون اليد ، بخلاف الزكاة فانها وظيفة الملك و ملكها في
 الصداق قبل القبض تام بدليل انها تصرف (فيه) كيف شاءت - اهـ ج ٢ ص ١٨٤ .

(١ - ١) كذا في الأصل؛ وفي « ز، م » الغنم والإبل .

(٢) كذا في الأصول الثلاثة؛ وفي « فائما » .

(٣) وفي م « فيه » .

(٤) لفظ « دين » ساقط من الأصول ، و زيد من المختصر الكافي .

(٥) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « بها و فاء » فسقط لفظ « بها » .

ذلك . قلت : ولم ؟ قال : لأن عليه فضل دين وليس عنده به وفاء من الدراهم .
 قلت : أرايت رجلا له أربعون شاة سائمة^١ . ومائتا درهم دين
 هل عليه زكاة ؟ قال : نعم عليه زكاة الغنم ، وتبطل عنه زكاة الدراهم .
 قلت : فان لم يأت المصدق وكان ذلك إليه والغنم تساوى مائتى درهم
 يزكى أيهما شاء ويترك الأخرى وترى ذلك يحزيه ؟ قال : نعم^٢ .
 قلت : وكذلك لو كانت^٣ له^٤ خمس من الإبل مكان الدراهم وهى تساوى
 مائتى درهم يزكى أيهما شاء ؟ قال : نعم . قلت : فاذا جاء المصدق فأخبره
 بما عليه من الدين وبماله^٥ ؟ قال : يصدق المصدق الإبل .

قلت : أرايت الرجل يكون^٦ عنده عشرون ومائة شاة سائمة يأتى
 عليها سنتان لا يزكياها ؟ قال : عليه زكاة سنتين ، فى كل سنة شاة .
 قلت : أرايت إن كانت إحدى وعشرين ومائة شاة فلم يزكها
 سنتين ؟ قال : عليه فى السنة الأولى شاتان ، و عليه فى السنة الثانية شاة .
 قلت : فان كانت أربعين شاة ؟ قال : عليه فى السنة الأولى شاة ،

(١) من قوله « وخمس من الإبل أو ثلاثون ... » ص ٤٨ س ١٢ الى هنا سقط
 من ٨ .

(٢) لأن فى حق صاحب المال هما سواء ، وإنما الاختلاف فى حق المصدق فان له
 ولاية اخذ الزكاة من السائمة دون الدراهم ؛ فلهذا صرف الدين الى الدراهم واخذ
 الزكاة من السائمة - ٨ ما قاله السرخسى فى ج ٢ ص ١٨٤ من شرح المختصر .

(٣) وفى « كان » .

(٤) لفظ « له » زيد من م .

(٥) وفى « وماله » .

(٦) وفى « تكون » .

و ليس عليه في السنة الأخرى شيء ، لأنها قد نقصت .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له الغنم السائمة اشتراها للتجارة
أ عليه زكاة السائمة أو زكاة التجارة ؟ قال : عليه زكاة التجارة ، يقومها
ثم يزكي قيمة كل مائتي درهم خمسة دراهم .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له الغنم وشريكه فيها صبي هل عليه
فيها صدقة ؟ قال : نعم عليه الزكاة في حصته ، وليس على الصبي شيء .
قلت : وكذلك إن كان شريكه فيها معتوها أو رجلا عليه دين أو مكاتبه ؟
قال : نعم . قلت : وكذلك لو كان بينهما إبل أو بقرة ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل تكون له الغنم فيغلب عليها العدو أو ينصبها
١٠ إياه رجل فتمكث عنده سنين ثم يأخذها صاحبها من الغاصب
أو يصيبها المسلمون فيردونها عليه أ يزكيها لما مضى وقد أخذها بأعيانها ؟
قال : لا . قلت : ولم ؟ قال : لأن ما كان في أيدي العدو لم يكن له
لأن العدو لو أسلم عليها كانت له ، ولو باعها لم يأخذها إلا بالثمن و كان
يعمهم جائزا ، وأما الغاصب فإنه لم يكن يقدر عليه ، وليس هذا
١٥ بمنزلة الدين الذي يقر له به فيزكيه لما مضى بعد ما يأخذه .

(١) وفي هـ ، ز « تكون » .

(٢) لفظ « فيها » ساقط من الأصل ؛ وهو في هـ ، م ، ز .

(٣) وفي الأصل « فتغلب » وفي البقية « فيغلب » .

(٤) لفظ « عنده » ساقط من أكثر النسخ ، وزيد من ز .

(٥) وفي ع « سنتين » .

(٦) لفظ « يكن » ساقط من هـ .

قلت : أ رأيت الرجل يكون^١ له الغنم وهي أربعون شاة فإذا كان قبل الحول ملكت منها واحدة فحال الحول بعد هلاك الواحدة هل عليه صدقة ؟ قال : لا . قلت : أ رأيت إن أصاب واحدة مثلها قبل أن يحول الحول عليها أو ولد بعضهن واحدة قبل أن يحول^٢ الحول فحال الحول عليها وعدتها كاملة أ يزكيها ؟ قال : نعم . قلت : ولم وإنما^٣ ملك ما تجب فيه الزكاة أياما من السنة وما بين ذلك لم يكن يملك ما تجب فيه الزكاة ؟ قال : أما ما ملك في أول الحول أو آخره لم ينظر إلى ما نقص من ذلك .

قلت : أ رأيت الرجل يكون^٤ في غنمه العمياء أو العرجاء أو العجفاء أتحتسب^٥ عليه في العدد ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت قولك « لا تفرق^٦ بين مجتمع ، ما هو ؟ قال : يكون^٧ للرجل مائة وعشرون^٧ شاة ففيها شاة واحدة ، فإن فرقها المصدق فحطلها أربعين أربعين ففيها ثلاث شياه .

قلت : أ رأيت قولك « لا تجمع^٨ بين متفرق ، ما هو ؟^٩ قال :

- (١) وفي « تكون » .
- (٢) وفي م « يتحول » .
- (٣) وفي م ، « قائما » .
- (٤) وفي م « تكون » .
- (٥) وكان في الأصل « أ يجب » والصواب « أ يحسب » كما هو في م ، ز ، م .
- (٦) وفي م « لا يفرق » وفي م بلا قط .
- (٧) وفي م ، « م » عشرين « تصحيف » .
- (٨) وفي م « لا يجمع » .
- (٩) لفظ « ما هو » ساقط من م ، وهو موجود في بقية الأصول .

الرجلان ' يكون بينهما أربعون ' شاة فان جمعها كانت فيها شاة ، ولو فرقها
عشرين عشرين لم يكن فيها شيء .^٢ قلت : فلو كانا شريكين متفاوضين
لم يجمع ، بين أغنامهما ؟ قال : نعم لا يجمع ، بينهما .

قلت : أرايت الرجل تجب في غنمه الصدقة فيبيعها صاحبها
و المصدق ينظر إليه ثم يقول « ليس عندي شيء » هل يأخذ صدقتها

(١) وفي م « الرجلين » .

(٢) وفي هـ ، م « أربعين » تصحيف .

(٣) قال السرخسي في شرح المختصر : قد بينا ان المراد به الجمع والتفريق في
الملك لافي المكان ، وقد تقدم بيان هذا ، وبيننا تفسير قوله وما كانت بين
الخليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية ، وزيدته وضوحا فنقول : المراد اذا
كان بين رجلين احدي وستون من الإبل لأحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس
وعشرون فان المصدق يأخذ منها بنت لبون وبنت مخاض ثم يرجع كل واحد
منهما على صاحبه بنصف ما اخذ من ماله بركة صاحبه ، وحمله على هذا اولي ،
فان « التراجع » على وزن التفاعل فينبغي ان يثبت من الجانبين في وقت واحد
وذلك فيما قلنا - هـ ج ٢ ص ١٨٥ . قلت : اخرج الإمام ابو يوسف في آثاره
ص ٨٧ عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال في الصدقة : لا يفرق بين
مجتمع ولا يجمع بين متفرق ؛ ورواه ابو داود عن ابن عمر مرفوعا ، وروى عن
انس وسعد بن ابي وقاص ايضا .

(٤) وفي م « نجمع » بصيغة المتكلم .

(٥) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ٢ ص ١٨٥ : (والشريك المتفاوض
والعنان وغير ذلك كاهم سواء في حكم الصدقة) لأن وجوبها باعتبار حقيقة
الملك ، وغنى المالك به ، ولا ملك للشريك في نصيب شريكه متفاوضا كان او غيره .
(٦) وكان في الأصل « المصدق » .

من المشتري وهى فى يديه بأعيانها؟ قال : هو بالخيار إن شاء أخذ البائع حتى يودى صدقتها ، وإن شاء أخذ مما فى يد المشتري . قلت : فإن كان المشتري قد ذهب وتفرقا وجاء المصدق بعد أى أخذ مما فى يد المشتري ؟ قال : ما أستحسن ذلك .

قلت : أرايت الرجل فى غنمه الصدقة ثم ينفق^١ كلها بعد الحول ه هل عليه فيها صدقة ؟ قال : لا . قلت : ولم وقد حال عليها الحول ووجبت فيها الصدقة ؟ قال : لأنها هلكت وموتت . قلت : وكذلك إن استهلكها رجل فذهب بها ؟ قال : نعم .

قلت : فإن نفق بعضها وبقي بعضها وهى أربعون من الغنم فكان الذى هلك منها عشرين وبقي عشرون ؟ قال : فعليه الصدقة^٢ فى هذه ١٠ العشرين ، عليه فيها نصف شاة ، وليس عليه^٣ فيما مات وهلك شيء . قلت : ولم ؟ قال : لأنه لم يستهلكها هو . قلت : أرايت إن كان حبسها^٤ بعد ما وجب فيها الزكاة حتى ماتت أما تراه ضامنا لها لما ماتت ؟

(١-١) من قوله « قلت فإن كان ... » السؤال ساقط من ع ، ز ، موجود فى بقية الأصول .

(٢) وفى ز « تنفق » .

(٣) وفى ز « صدقة » .

(٤) لفظ « عليه » زيد من ز ، م ؛ ولم يذكر فى الأصل ولا فى ه .

(٥) أى : منعها من العلف والماء ولم يتركها حتى ترعى فماتت جوعا وعطشا .

(٦) كذا فى م ، وفى البقية « مات » .

منها بحبسه إياها؟ قال : لا .

قلت : أرايت الرجل يكون له أربعون من الغنم فيعجل زكاتها قبل الحول أو يعطى منها زكاة سنين و يعجل ذلك هل يسعه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى؟ قال : نعم ، يسعه ^١ هذا كله ^٢ ؛ بلغنا نحو من ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ^٣ .

(١) وفي « تكون » .

(٢) وفي مختصر الطحاوى : (ويجوز تقديم الزكاة بعد وجود النصاب قبل الحول) قال الإمام أبو بكر الرازى فى شرحه : وذلك لما روى حجية عن على رضى الله عنه ان العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى تعجيل صدقته قبل ان تحل فرخص له فى ذلك ، وفى خبر آخر انه استسلف منه صدقة عامين ، وفى حديث أبى هريرة رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال فى شأن العباس حين منع الصدقة فقال : هى على ومثلها معها - يعنى لسنة مقبلة ؛ ويدل عليه قوله تعالى « خذ من أموالهم صدقة » ولم يخصها بوقت ، وايضا لما وجد السبب وهو النصاب وجب ان يجوز الأداء ، وقد اجاز مالك بن انس تعجيل الكفارة قبل الحنث لأن عنده ان اليمين سبب لها ، والصدقة اولى بالجواز لوجود النصاب ، وعندنا ان اليمين ليست سببا للكفارة فلذلك لم يجزه - ١١ ج ١ ق ١٧٥ .

(٣) مسألة تعجيل الزكاة ذكرت قبل ذلك ايضا .

(٤) استنده مؤلف الكتاب فى باب صدقة البقرة فذكر الحديث بطوله ، واستنده ابن أبى شيبة ص ٢٤ : ثنا حفص بن غياث عن حجاج عن الحكم : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ساعيا على الصدقة فأتى العباس يستسلفه فقال له العباس : انى اسلفت صدقة مالى سنتين ، فأتى النبى صلى الله عليه وسلم =

= فقال : صدق عمي - اه مرسل . و اخرجه ابو داود في باب تعجيل الزكاة من سننه ج ١ ص ٢٣٦ : حدثنا سعيد بن منصور نا اسماعيل بن زكريا عن الحجاج بن دينار عن الحكم عن حجة عن علي : ان العباس سأل النبي صلى الله عليه وسلم في تعجيل الصدقة قبل ان تحل ، فرخص له في ذلك ؛ قال ابو داود : روى هذا الحديث هشيم عن منصور بن زاذان عن الحكم عن الحسن بن مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وحديث هشيم اصح - اه . و اخرجه الترمذى في جامعه ص ١٢٢ : حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن نا سعيد بن منصور نا اسماعيل بن زكريا عن الحجاج بن دينار عن الحكم بن عتيبة عن حجة بن عدي عن علي : ان العباس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقته قبل ان تحل ، فرخص له في ذلك ؛ حدثنا القاسم بن دينار الكوفي نا اسحاق بن منصور عن اسرائيل عن الحجاج بن دينار عن الحكم بن حجل عن حجر العدوى عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر : انا قد اخذنا زكاة العباس عام الأول ؛ وفي الباب عن ابن عباس : لا اعرف حديث تعجيل الزكاة من حديث اسرائيل عن الحجاج بن دينار الا من هذا الوجه ، وحديث اسماعيل بن زكريا عن الحجاج عندي اصح من حديث اسرائيل عن الحجاج بن دينار ، وقد روى هذا الحديث عن الحكم بن عتيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم - مرسل ، وقد اختلف اهل العلم في تعجيل الزكاة قبل محلها فرأى طائفة من اهل العلم ان لا يجعلها ، وبه يقول سفيان الثوري قال : احب الى ان لا يجعلها ، وقال اكثر اهل العلم : ان يجعلها عن محلها اجزت ، وبه يقول الشافعي واحمد واسحاق - اه . و اخرجه البيهقي في سننه وجمع طرق الحديث مفصلا وبين علله و تأيد الخبر للرفع بأقوال الأئمة التابعين التي رواها ابن ابي شيبة في مصنفه ج ٤ ص ٢٤ ، فروى عن جرير عن مغيرة عن ابراهيم او عن حماد (عن ابراهيم) قال : لا بأس ان تعجل زكاة مالك و تحسب لها فيما يستقبل ؛ و روى عن عطاء قال : لا بأس ان يجعلها ، وعن سعيد بن جبير قال : لا بأس بتعجيل الزكاة ، وعن الحسن قال : لا بأس =

قلت : أ رأيت الرجل يكون له الغنم اشتراها للتجارة أ يزكيها زكاة السائمة أو زكاة التجارة وهي سائمة في البرية ترعى وقد اشتراها للتجارة ؟ قال : يزكيها زكاة التجارة . قلت : فان كانت أربعين شاة ولا تساوى مائتي درهم وليس له مال غيرها ؟ قال : ليس عليه فيها زكاة ، لأنها للتجارة .

قلت : فان كانت ثلاثين من الغنم أو عشرين من البقر أو أربعة من الإبل وليس شيء من هذه إلا يساوى مائتي درهم وهي للتجارة فخال عليها الحول وهي كذلك ؟ قال : يزكيها زكاة التجارة .

قلت : أ رأيت الرجل يشتري الغنم للتجارة فيبدوا له فيجعلها سائمة فيحول عليها الحول وليس له مال غيرها وإنما جعلها منذ ستة أشهر أ عليه زكاة التجارة إذا مضى سنة منذ يوم اشتراها ؟ قال : لا . قلت :

= بتعجيل الزكاة اذا اخرجها جميعا ، وعن حفص بن سليمان : سألت الحسن عن رجل اخرج زكاة ثلاث سنين يجزيه ؟ قال : يجزيه ، وعن الضحاك : لا بأس ان تعجلها قبل محلها ، وعن الحكم بنوه ، وعن الزهري انه كان لا يرى بأسا ان يعجل الرجل زكاته قبل الحل ، وخالفهم ابن سيرين فقال : ما ادرى ما هذا في تعجيل الزكاة قبل الحل بشهر او شهرين - اهـ .

(١) وفي « تكون » .

(٢) وفي « مائتين » مكان « ثلاثين » تصحيف .

(٣) وفي « تساوى » .

(٤) كذا في م ؛ وفي بقية الأصول « عليه » .

(٥) لفظ « له » ساقط من » .

فان كان إنما قريبها من الزكاة ؟ قال : فإذا حال عليها الحول منذ يوم جعلها مائة زكاهها زكاة السائمة ، ولا يزكيها للتجارة .

قلت : أ رأيت نصارى بنى تغلب هل يؤخذ من أحد منهم من غنمهم شيء ؟ قال : نعم . قلت : وكيف يؤخذ منهم ؟ قال : تضاعف عليهم الصدقة إذا كانت مما تجب فيها الزكاة لو كانت لمسلم فيؤخذ منه فيها .
الزكاة مضاعفة . قلت : وكذلك الإبل والبقر والجواميس ؟ قال : نعم .
قلت : فإذا كان لأحد منهم من الغنم ما لا تجب فيه الزكاة لو كانت لمسلم فليس فيه شيء ؟ قال : نعم ، ليس فيه شيء . قلت : فمن لم يكن منهم له مال أتأخذ منه شيئاً ؟ قال : لا . قلت : فمن كان منهم له غنم وعليه دين يحبط بماله أتأخذ منه شيئاً ؟ قال : لا آخذ منه .
قلت : فالغنم تكون للراءة منهم عليها ما على الرجل ؟ قال : نعم .
قلت : فالعبد يكون لهم فيعتقونه يكون له الغنم يضاعف عليها الصدقة ؟

(١) وفي ز « تؤخذ » .

(٢) وفي م ، « يضاعف » .

(٣) لفظ « فيها » ساقط من ز .

(٤) وفي ز ، م « فتؤخذ » .

(٥) وفي م ، ز « منها » .

(٦) كذا في ه ؛ وفي البقية « ولو » وليس بشيء .

(٧) وفي ه « أأخذ » وفي م « يأخذ » .

(٨) كذا في ه ، ز « تكون » وفي البقية « يكون » .

قال : لا قلت : لم ؟ قال : لأن بنى تغلب صالحهم عمر بن الخطاب^١ فصالحهم
على هذا فوالهم لا يكونون^٢ أعظم حرمة^٣ عندي من موالى المسلمين
فان المسلم يعتق عبده النصراني ف يأخذ^٤ منه الخراج فليس تترك^٥
موالى بنى تغلب أن يوضع^٦ على رؤسهم الخراج وعلى أرضهم^٧
و أهمل أموالهم فلا يؤخذ منها^٨ شيء بمنزلة موالى أهل الذمة .

قلت : أ رأيت الرجل المسلم يمر على العاشر بغنم و هى مال كثير
فيقول^٩ : ليس شيء من هذا للتجارة ، و يحلف على ذلك أ يقبل منه
ذلك و يكف عنه ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك الذمى [و التغلبى] ؟
قال : نعم .

قلت : وكذلك الحربى ؟ قال : لا . أما الحربى فاذا مرّ بشيء مما ذكرت
قوم و أخذ منه العشر^{١٠} .

- (١) و قد مرّ تخريج الحديث قبل ذلك ص ٢٨ - ٢٩ و راجع ص ٢٧ ايضا .
- (٢) كذا فى الأصل ؛ وفى « لا يكون » وفى ز « لا يكونوا » وفى م « لا تكون » .
- (٣) وفى « جرمة » بالجيم تصحيف فاحش .
- (٤) كذا فى الأصول الثلاثة ؛ وفى « يأخذ » .
- (٥) كذا فى الأصل و كذا فى ز ؛ وفى « يترك » .
- (٦) وفى ز « نوضع » وليس بشيء .
- (٧) فى م « أرضهم » .
- (٨) كذا فى م و هو الصواب ؛ وفى الأصل « منهم » وفى ز ، « منها » .
- (٩) وفى م « فيقول له » .
- (١٠) ما بين المربعين زيادة من المختصر النكافى .
- (١١) وفى المختصر و شرحه للسرخسى : (و اما الحربى فلا يصدق فى ذلك =

قلت: أ رأيت قوماً من الخوارج ظهروا على قوم من المسلمين فأخذوا زكاة أغنامهم ثم ظهر عليهم الإمام بعد ذلك وأهل العدل أ يحسبون لهم تلك الصدقة؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال: لأنهم لم يمنعوا.

قلت: وكيف ينبغي للإمام أن يصنع بصدقة الغنم؟ قال: ينبغي للإمام أن يقسم صدقة كل بلاد في فقرائهم، ولا يخرجها من تلك البلاد إلى غيرها.

قلت: أ رأيت النصارى من بنى تغلب يمرّ على العاشر ومعه غنم للتجارة فيقول «على دين يحيط بقيمتها، ويحلف على ذلك أ يكف» عنه ويقبل منه ذلك و يصدق؟ قال: نعم، يكف عنه.

قلت: أ رأيت إذا جاء المصدق يأخذ صدقة غنمه فقال «على دين يحيط بقيمتها، وحلف على ذلك؟ قال: لا يأخذ منه شيئاً.

= (و يؤخذ منه العشر) لأن الأخذ منهم بطريق المجازاة وهم لا يصدقون في هذا من يمر به منا عليهم، فكذلك نحن لا نصليهم، ولأن الحربى في دارنا لا يدخل الا على قصد التجارة لأنه ليس من أهل دارنا، فما معه يكون للتجارة فلهذا أخذ منه - ج ٢ ص ٨٥.

(١) وفي «أ تحسبون».

(٢) وفي «ولا يخرجها» تصحيف.

(٣) كذا في «، ز؛ وفي ع «أ تكف» وهو في م غير منقوط.

(٤) وفي م «يحلف».

(٥) وفي «لا تأخذ».

قلت : أ رأيت الصبي النصراني من بنى تغلب هل يؤخذ^١ من غنمه
الصدقة مضاعفة ؟ قال : لا^٢ . قلت : لم ؟ قال : لأنه صغير ، وإنما
يضاعف على الكبير من بنى تغلب .

قلت : أ رأيت الرجل يموت وقد وجبت في غنمه وإبله وبقره
و جواميسه الصدقة فيجىء المصدق وهي في أيدي الورثة فيأخذ
صدقها منهم ؟ قال : لا^٣ . قلت : لم ؟ قال : لأنها قد خرجت من
ملك الذي كانت له وصارت لغيره^٤ .

(١) وفي ز « تؤخذ » .

(٢) كذا في ز ؛ وفي هـ ، ع « مضاعف » وفي م « مضاعفا » .

(٣-٢) قوله « قال لا » ساقط من الأصل ، موجود في بقية الأصول .

(٤) إلا أن يكون الميت أوصى بذلك حينئذ يأخذ من ثلث ماله - اهـ ما قاله

المرخعي في شرح المختصر ج ٢ ص ١٨٥ .

(٥) لفظ « قد » ساقط من هـ ، م .

(٦) يعني ان المال صار ملك الوارث ولم يجب على الوارث شيء ليؤخذ
ملكه به ، وهذا لأن حقوق الله مع حقوق العباد إذا اجتماعا في محل تقدم حقوق
العباد على حقوق الله تعالى ، ثم الواجب عليه فعل الإيتاء ، وفعل الإيتاء لا يمكن
إقامته بالمال ليقوم المال فيه مقام الذمة بعد موته ، والوارث لا يمكن ان يحمل
ثأبا في اداء الزكاة لأن الواجب ما هو عبادة ، ومعنى العبادة لا يتحقق إلا بنية
وفعل ممن يجب عليه حقيقة أو حكما ، وخلافة الوارث المورث تكون جبرا من
غير اختيار من المورث ، وبه لا تنأى العبادة ، واستيفاء الواجب لا يجوز إلا
من الوجه الذي وجب ، فإذا لم يمكن استيفاؤه من ذلك الوجه لا يستوفى ، إلا
أن يكون أوصى حينئذ يكون بمنزلة الوصية بسائر التبرعات تنفذ من ثلثه - =

باب صدقة البقر

قال محمد : حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : ليس فيما دون ثلاثين بقرة صدقة ، فإذا كانت ثلاثين سائمة ففيها تبيع أو تبيعة إلى تسع و ثلاثين ، فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة ^١ : بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو ذلك ^٢ ، فما زاد على الأربعين فأن الزيادة ^٣ .

= الخ . شرح المختصر للسرخسي ج ٢ ص ١٨٦ .

(١) وفي « زكاة » مكان « صدقة » .

(٢) و رواه في كتاب الآثار في باب زكاة البقر : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : ليس في أقل من ثلاثين من البقر شيء ، فإذا كانت ثلاثين من البقر ففيها تبيع أو تبيعة إلى أربعين ، فإذا كانت أربعين ففيها مسنة ، ثم ما زاد فبحساب ذلك ؛ قال محمد : وبهذا كله كان يأخذ أبو حنيفة ، وأما في قولنا فليس في الزيادة على الأربعين شيء حتى تبلغ البقر ستين كان فيها تبيعان أو تبيعتان ، والتبيع : الجذع الحولي ، والمسنة : الثنية فصاعدا - اهـ . وأخرجه الإمام أبو يوسف أيضا في آثاره ص ٨٦ : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : ليس في أقل من ثلاثين من البقر صدقة ، فإذا كانت ثلاثين ففيها تبيع أو تبيعة جذع أو جذعة ، فما زاد فلا شيء حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة ، فما زاد فبحساب ذلك - اهـ . وأخرجه الإمام الحسن بن زياد في آثاره وابن خسر من طريقه . راجع ج ١ ص ٤٦٠ من جامع المسانيد .

(٣) استنده مؤلف الكتاب في باب صدقة البقر من موطئه ص ١٧٤ : أخبر مالك أخبرنا حميد بن قيس عن طاوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معاذ ابن جبل إلى اليمن فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعا ومن كل أربعين مسنة ، فأتى بما دون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئا وقال : لم اسمع فيه من =

بحساب ذلك في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف و محمد : أما نحن فترى
أن لا يؤخذ بما زاد على الأربعين شيء حتى تبلغ البقر ستين ، فإذا
كانت ستين ففيها تبيعان إلى تسع وستين ، فإذا كانت سبعين
ففيها مسنة و تبيع إلى أن تبلغ تسعا و سبعين ، فإذا بلغت ثمانين ففيها
مستان إلى أن تبلغ تسعا و ثمانين ، فإذا بلغت تسعين ففيها ثلاثة
أتعة إلى أن تبلغ تسعا و تسعين . فإذا بلغت مائة ففيها مسنة و تبيعان .

= رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا حتى أرجع إليه ، فتوفي رسول الله صلى الله
عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، ليس في أقل من ثلاثين
من البقر زكاة . فإذا كانت ثلاثين ففيها تبيع أو تبعة - و التبيع : الجذع الحولى -
إلى أربعين ، فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامه -
أه . و أخرجه الإمام أبو يوسف في ص ٣٤ من خراجه : حدثنا الأعمش عن
إبراهيم عن مسروق قال : لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ إلى اليمن
أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعا أو تبعة و من كل أربعين مسنة -
أه . و الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة ؛ و قال الترمذى : حديث حسن ،
و أخرجه ابن حبان في صحيحه و الحاكم في المستدرک و قال : صحيح على شرط
الشيخين ، و أخرجه ابن أبي شيبة عن مسروق مرسل ، و رواه عبد الرزاق بإسناد
متصل صحيح ثابت - راجع نصب الراية ج ٢ ص ٣٤٦ . (٤) و في ٥ « فالزيادة » .
(١) و روى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجب في الزيادة شيء حتى تبلغ خمسين
ففيها مسنة و ربع مسنة أو ثلث تبيع ، و روى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة أنه
ليس في الزيادة شيء حتى تكون ستين ففيها تبيعان ، و هو قول أبي يوسف
و محمد و الشافعي رحمهم الله تعالى - راجع مبسوط السرخسي ج ٢ ص ١٨٧ .
(٢) و في م « بلغ » .

قلت : أ رأيت الجواميس هي بمنزلة البقر صدقتها و صدقة البقر سواء ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت إذا وجب فيها شيء فلم يوجد الشيء الذي وجب عليها فيها يؤخذ^١ أفضل منه أو دونه ؟ قال : يأخذ^٢ قيمة ذلك الشيء الذي وجب عليه ، وإن شئت أخذت أفضل منها ورددت^٣ عليه قيمة^٤ الفضل^٥ دراهم ، وإن شئت أخذت دونها و أخذت بالفضل قيمته دراهم .

قلت : أ رأيت البقر العجاويل كلها و الحملان و الفصلان هل فيها صدقة ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنه لا يؤخذ^٦ في صدقة البقر و الإبل و الغنم إلا ما وصفت لك من السن^٧ أو قيمته ، و ليس هذا مثل ذلك ، ولا يؤخذ^٨ في صدقة الغنم إلا التي فصاعدا . قلت : أ رأيت لرجلين بينهما ١٠ تسع و خمسون من البقر أو جواميس هل فيها صدقة ؟ قال : لا . قلت : فإن كانت تسعين ؟ قال : على كل واحد منهما تبيع أو تبيعة إلى أن تبلغ تسعا و سبعين ، فإذا كانت ثمانين فعلى كل واحد منهما مسنة ، فما^٩ زاد فبحساب ذلك ؛ و هذا قول أبي حنيفة ، و أما في قول أبي يوسف و محمد فليس في (١) وفي هـ « فيوجد » .

(٢) كذا في الأصل ؛ وفي هـ ، ز ، م « تأخذ » .

(٣-٣) كذا في ع ، ز ؛ وفي هـ ، م « عليه الفضل » .

(٤) وفي هـ « يوجد » و ليس بصواب .

(٥) وفي هـ « السن » .

(٦) وفي هـ « كان » .

(٧) وفي ز « فاذا » .

الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وعشرين .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له الخيل السائمة الذكورة كلها هل فيها صدقة ؟ قال : لا . قلت : فإن كانت إناثا وذكورة يطلب نسلها ؟ قال : ففى كل فرس دينار ، وإن شئت قومتها^١ دراهم فجعلت فى كل مائتى درهم خمسة دراهم ؛ وهذا قول أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا نرى فى الخيل صدقة لأنه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : عفوت لأمى عن صدقة الخيل والرقيق^٢ ؛ إلا أن فى الرقيق صدقة الفطر ، (١) وفى ز ، « تكون » .

(٢) وفى م « قومها » .

(٣) استنده الإمام محمد فى كتاب الآثار ص ٥٥ : أخبرنا خثيم بن عراك بن مالك قال سمعت أبى يقول سمعت أبا هريرة رضى الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليس على المراء المسلم فى فرسه ولا فى عبده صدقة ، وأخرجه فى موطنه ص ١٧٣ : أخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس على المسلم فى عبده ولا فى فرسه صدقة ؛ قال محمد : وبهذا نأخذ ، ليس فى الخيل فى صدقة ، سائمة كانت أو غير سائمة ، وأما فى قول أبى حنيفة : فإذا كانت سائمة يطلب نسلها ففيها الزكاة ان شئت فى كل فرس دينار ، وإن شئت فالقيمة ، ثم فى كل مائتى درهم خمسة دراهم ، وهو قول إبراهيم النخعى - اهـ . وأخرج الإمام أبو يوسف فى كتاب الخراج ص ٤٤ : حدثنا سفيان بن عيينة عن أبى إسحاق عن الحارث عن على رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : تجاوزت لكم عن صدقة الخيل والرقيق - اهـ . قلت : وحديث عراك بن مالك عن أبى هريرة وحديث على أيضا معروف ومخرج فى الصحاح - راجع ج ٢ ص ٣٥٦ من نصب الراية .

و هو قول محمد .

(١) وفي المختصر و شرحه للسرخسي : (فأما الخيل السائمة اذا اختلط ذكورها وإناثها ففيها الصدقة في قول أبي حنيفة رحمه الله ، ان شاء صاحبها ادى عن كل فرس ديناراً ، وان شاء قومها و ادى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم ، وعند أبي يوسف و محمد) و الشانعي رحمه الله (لا شيء فيها) ، فان كانت اناثا كلها فعن أبي حنيفة فيه روايتان ذكرهما الطحاوي ، (و ان كانت ذكورا كلها فليس فيها شيء) الا في رواية عن أبي حنيفة ذكرها في كتاب الآثار ، وجه قولهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس على المسلم في عبده و لافي فرسه صدقة ؛ وفي الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : عفوت لأمتي عن صدقة الخيل و الرقيق الا ان في الرقيق صدقة الفطر ؛ و لأنه لا يثبت للإمام حق الأخذ بالاتفاق ، و لا يجب من عينها شيء ، و معنى زكاة السائمة على ان الواجب جزء من العين و للإمام فيه حق الأخذ بدليل سائر الحيوانات ، و احتج ابو حنيفة بحديث أبي الزبير عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : في كل فرس سائمة دينار او عشرة دراهم و ليس في المرباطة شيء ، و ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب الى أبي عبيدة بن الجراح رضى الله عنه وامره بأن يأخذ من الخيل السائمة عن كل فرس سائمة ديناراً او عشرة دراهم ؛ و وقعت هذه الحادثة في زمن مروان فشاور الصحابة رضى الله عنهم فروى ابو هريرة : ليس على الرجل في عبده و لافي فرسه صدقة . فقال مروان لزيد بن ثابت : ما تقول يا ابا سعيد ؟ فقال ابو هريرة : عجا من مروان احده بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم و هو يقول : ما ذا تقول يا ابا سعيد ! قال زيد : صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم و انما اراد فرس الغازي ، فأما ما حبست لطلب نسلها ففيها الصدقة ، فقال : كم ؟ فقال : في كل فرس دينار او عشرة دراهم ؛ و المعنى فيه انه حيوان سائم في اغلب البلدان فتجب فيه زكاة السائمة كالإبل و البقر و الغنم ، الا ان الآثار فيها لم تستهر =

قلت: أ رأيت الحمير و البغال السائمة هل فيها صدقة؟ قال: لا^١.

قلت: أ رأيت الرجل يكون^٢ له البقر يحب^٣ في مثلها الصدقة

= لعزة الخيل ذلك الوقت وما كانت معدة للجهاد، وإنما لم يثبت أبو حنيفة رحمه الله للإمام ولاية الأخذ لأن الخيل مطمع كل طامع فانه سلاح، و الظاهر انهم اذا علموا به لا يتركونه لصاحبه، وإنما لم يؤخذ من عينه لأن مقصود الفقير لا يحصل به لأن عينه غير مأكول اللحم عنده، واما الإناث قال في إحدى الروايتين التي ذكره الطحاوي: انه لا شيء فيها، لأن معنى النماء فيها من حيث النسل وذلك لا يحصل بالإناث المفردات، وفي الأخرى قال: يمكن ان يستعار لها فحل فيحصل النماء من حيث النسل، واما في الذكور المفردين لا شيء فيها في ظاهر الرواية لأن معنى النسل لا يحصل بها، و زيادة السن لا ترد القيمة في الخيل بخلاف سائر الحيوانات؛ و معنى السمن غير معتبر لأن عينه غير مأكول عنده فلهذا قال لانعدام النماء: لا شيء عليه فيها؛ وفي رواية الآثار جعل هذا قياس سائر انواع السائمة، فان سبب السوم تخف المؤنة على صاحبها و به يصير مال الزكاة، فكذلك في الخيل - اهـ ج ٢ ص ١٨٩ .

(١) وفي المختصر و شرحه: (و ليس في الحمير و البغال السائمة صدقة) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين سئل عن البغال و الحمير لم ينزل على فيها الا هذه الآية الجامعة: « فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره * » و من يعمل مثقال ذرة شرا يره * »؛ و لأنها لا تسام في غالب البلدان مع كثرة وجودها، و النادر لا يعتبر، انما يعتبر الحكم العام الغالب، فلهذا لا تجب فيها زكاة السائمة؛ و الله سبحانه و تعالى اعلم بالصواب - راجع ج ٢ ص ١٨٩ منه .

(٢) وفي ز « تكون » .

(٣) وفي ز « تجب » .

و عليه دين يحيط بقيمتها هل عليه فيها صدقة ؟ قال : لا . قلت : فإذا جاء المصدق فأخبره أن عليه ديناً وحلف على ذلك له^١ أ يقبل منه ويكف عنه ؟ قال : نعم . قلت : فإن قال « إنما أصبت هذه البقر منذ شهر ولم يتم لها عندى حول » و حلف على ذلك هل يقبل منه ويكف عنه ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت إن قال للمصدق « قد أدبت زكاة هذه البقر إلى مصدق ه غيرك » و جاءه براءة و حلف له على ذلك و قد كان عليهم مصدق غيره في تلك السنة أ يقبل منه ويكف عنه ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت إن قال « قد أعطيت زكاتها المساكين »^٢ أ يقبل منه ويكف عنه ؟ قال : لا . قلت : لم صدقه^٣ في ما سوى^٤ هذا مما ذكرت لك و لم تصدقه في هذا ؟ قال : لأن الصدقة إنما تدفع إلى السعاة عليهم فان قبل السعاة من الناس ١٠ قولهم هذا « أعطيناها المساكين » لم يؤخذ صدقة أبدا .

قلت : أ رأيت اليتيم الذى لم يحتلم والمجنون المغلوب والعبد المأذون له في التجارة عليه دين هل على أحد من هؤلاء صدقة إذا كانت بقر يجب في مثلها صدقة ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأن الصغير والمعتوه لا يجب

(١) لفظ « له » ساقط من ه . م .

(٢) كذا في م ، وفي ه « للمساكين » ، وفي ز « للمسلمين » وكان في الأصل « للمسلمين » .

(٣ - ٢) وفي ه « في سوى » .

(٤) وفي ز « يجب » .

عليهما الصلاة فكذلك لا يجب عليها الزكاة، وأما العبد المأذون له في
التجارة الذي عليه دين والمكاتب فهما لا يملكان شيئاً .

قلت : أ رأيت العبد المأذون له إذا لم يكن عليه دين ؟ قال : هذا
ماله لمولاه ويكون عليه فيه الزكاة .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له البقر انتى تجب في مثلها الزكاة
فاذا كان قبل الحول ييوم ورث بقراً أو اشتراها أو وهبت له وهى
سائمة أيزكيها مع بقرة ؟ قال : نعم .

قلت : فان كان له بقر لا يجب في مثلها الزكاة أو تجب وورث
إبلاً وغنماً أو اشتراها له أو وهبت أو أصاب على ما وصفت لك أيزكيها
١٠ معها ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأن هذا مخالف للآل الذى عنده،
وعلى هذا إذا حال عليها الحول من يوم قبضها الزكاة .

قلت : أ رأيت الرجل إذا حال الحول على بقره التى كانت عنده

(١) لفظ «الذى» ساقط من هـ .

(٢) وفى ز «تكون» .

(٣) وفى ز «يجب» .

(٤) كذا فى النسخ ، وفى ز «تجب» .

(٥) لفظ «لال» ساقط من هـ .

(٦) كذا فى ز، م؛ وفى هـ، ع «بقرة» .

ثم أصاب 'بقرة بعد ذلك' أن تزكيتها مكانه؟ قال: لا، ولكن إذا وجبت الزكاة ثانية على بقره^٢ الأولى زكى بقره^٢ التي أفاد معها.

قلت: أ رأيت الرجل يكون^٣ عنده البقر السائمة ذكورة كلها هل فيها صدقة؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت الرجل يكون^٤ له البقر التي تجب في مثلها الزكاة ٥ فإذا خاف أن يجب^٥ عليها صدقة باعها قبل ذلك يوم بابل أو غنم أو دراهم يريد بذلك الفرار من الصدقة؟ قال: ليس عليه شيء حتى يحول الحول عليها وهي عنده.

قلت: أ رأيت إن باع بيقر قبل أن تجب عليه الصدقة يوم يريد بذلك الفرار من الصدقة؟ قال: ليس عليه فيها شيء، وهذا الباب ١٠ الأول سواء.

قلت: أ رأيت المرأة تزوج على أربعين من البقر بغير أعيانها فلا تقبضها إلا بعد حول أن تزكيتها؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنها ليست بسائمة. قلت: فإن كانت تزوجت عليها بأعيانها وهي سائمة ثم قبضتها بعد حول أن تزكيتها؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كانت إبلا أو غنما؟ ١٥ قال: نعم، رجع أبو حنيفة بعد ذلك وقال: لا زكاة عليها.

(١-١) وفي هـ «بعد ذلك بقرة».

(٢) كذا في ز، م، وفي هـ، ع «بقرة».

(٣) وفي هـ، ز «تكون».

(٤) وفي ز، م «تجب».

قلت : أ رأيت المرأة تزوج على مائة من البقر بعينها فيحول عليها الحول وهي في يد الزوج ثم يطلقها ' قبل أن يدخل ' بها على من زكاة هذه البقر؟ قال : يدفع النصف إلى المرأة وعليها فيها الزكاة في قوله الأول ، وأما في قوله الآخر فلا زكاة عليها ؛ وليس على الزوج زكاة في النصف الآخر . قلت : لم ؟ قال : لأن المرأة قد حال عليها الحول وهي تملك الذي أخذت ووجب ' عليها ' فيه الزكاة ، و الزوج إنما وجب له نصف ذلك بعد ما طلقها فلا تجب ؛ عليه فيها الزكاة لأنه لم يحل عليها الحول * منذ ملكها . قلت : كذلك لو كانت بغير أعيانها ؟ قال : نعم . قلت : فإن كان دفعها إلى امرأتها و حال الحول عليها ثم طلقها ١٠ قبل أن يدخل بها ؟ قال : على المرأة زكاة نصفها . قلت : لم ؟ قال : لأنها كانت في ملكها ووجب عليها فيها الزكاة . قلت : وكذلك لو تزوجها على إبل أو غنم سائمة ثم دفعها إليها و حال عليها الحول ثم طلقها قبل أن يدخل بها ؟ قال : نعم ، عليها زكاة نصف ذلك . قلت : أ رأيت لو تزوجها على عبد ودفعه إليها فجاء يوم الفطر وهو

(١ - ١) وفي م « قبل الدخول » .

(٢) وفي م « وجبت » .

(٣) وفي ز « عليه » ولا يصح .

(٤) وفي ز « يجب » .

(٥) لفظ « الحول » ساقط من م .

(٦) لفظ « عليها » ساقط من م .

عندها ثم طلقها قبل أن يدخل بها؟ قال: عليها زكاة الفطر .
قلت: فإن كان العبد عند الزوج ثم طلقها قبل أن يدخل بها؟ قال:
ليس على الرجل ولا على المرأة زكاة الفطر . قلت: وكذلك إن كانت
الغنم والإبل والبقر عند الزوج وهي سائمة فتزوجها عليها ثم طلقها قبل
أن يدخل بها ثم دفع إليها نصقتها وقد حال عليها الحول؟ قال: نعم .
لا زكاة عليها في قوله الآخر، وأما في قوله الأول فإن كانت أخذت
مثل ما يجب^١ فيه الزكاة زكاتها^٢، وأما الزوج فلا زكاة عليه .
قلت: أرايت الرجل تكون له البقر السائمة فأراد أن يستعملها
ويعلفها ولم يفعل ذلك حتى حال عليها الحول؟ قال: عليه الزكاة .
قلت: أرايت الرجل يكون له أربعون بقرة فمكث سنين لا يزيكها؟
قال: عليه في السنة الأولى مسنة، وعليه في السنة الثانية تبع أو تبعه^٣ .
قلت: لم؟ قال: لأنها قد نقصت من الأربعين .
قلت: أرايت الرجل تكون له ثلاثون بقرة فتمكث سنين

(١) وفي « وإن » .

(٢) وفي « ز » تجب .

(٣) وفي ع ، « زكاتها » وليس بشيء .

(٤) وفي ز « تكون » .

(٥) قوله « أو تبعه » ساقط من هـ .

(٦) وفي ز « يكون » .

لا يزكها؟ قال: عليه في السنة الأولى تبيع أو تبعة، وليس عليه في الثانية شيء، لأنها قد نقصت من الثلاثين .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له تسع وعشرون عجلا وبقرة مسنة أو جاموس هل عليه صدقة؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له البقر السائمة أو الجواميس اشتراها للتجارة أ عليه زكاة السائمة أو زكاة التجارة؟ قال: عليه زكاة التجارة يقومها ثم يزكي قيمة كل مائتي درهم خمسة دراهم .

قلت: أ رأيت الرجل تكون له البقر يجب في مثلها الصدقة و شريكه فيها صبي . هي ثمانون بقرة؟ قال: على الرجل في حصته مسنة، وليس على الصبي في حصته شيء . قلت: وكذلك إن كان شريكه فيها معنوها أو رجلا عليه دين؟ قال: نعم . قلت: وكذلك إن كان شريكه فيها مكاتباً؟ قال: نعم . قلت: وكذلك إن كان بينهما إبل أو غنم؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له البقر فيغلبه العدو أو يغصبه إياها رجل فتمكث عنده سنين ثم يأخذها صاحبها من الغاصب أو يصيبها

(١) كذا في م، وقوله « يكون » ساقط من بقية الأصول .

(٢) وفي هـ، ز « تكون » .

(٣) وفي ز « يجب » .

(٤) وفي هـ، م « كانت » .

(٥) قوله « نعم » سقط من هـ .

(٦) لفظ « عنده » زيد من ز .

المسلمون فيردونها عليه أيزكيها لما مضى من السنين و قد أخذها بأعيانها؟
 قال : لا . قلت : لم ؟ قال : 'أما ما كان' في يد^١ العدو فلم يكن له لأن
 العدو لو أسلبوا عليها كانت لهم ، ولو باعوها جاز بيعهم^٢ و لم يأخذها هذا^٣
 إلا بالثمن ، و أما الغاصب فانه لم يقدر عليه ؛ و ليس هذا بمنزله الذي يقر له
 به فيزكيه لما مضى بعد ما أخذه .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له ثلاثون بقرة فإذا كان^٤ بشهر هلكت
 منها واحدة ثم يحول عليها بعد الواحدة الحول هل عليها صدقة فيما
 بقى ؟ قال : لا .

قلت : أ رأيت إن أصاب واحدة مثلها قبل أن يحول عليها أو تتجت
 بعضهن واحدة قبل أن يحول^٥ الحول^٦ فخال الحول عليها^٧ و هي تامة كما^٨
 كانت أيزكيها ؟ قال : نعم . قلت : و إنما ملك ما يجب^٩ فيه الزكاة أيا ما من
 السنة و ما بين ذلك لم يكن يملك ما تجب^{١٠} فيه الزكاة ؟ قال : إذا ملك

(١-١) وفي م «أما كان» .

(٢) وفي ز «يدي» .

(٣-٣) وفي هـ «ولم يأخذوها» .

(٤) لفظ «كان» سقط من هـ .

(٥) وفي هـ «بحوله» .

(٦-٦) وفي م «خال عليها الحول» .

(٧) وفي ز «تجب» .

(٨) وفي هـ «يجب» .

ذلك في أول الحول و آخره لم أنظر إلى ما نقص فيما بين ذلك .

قلت : أ رأيت الرجل يكون في بقره^١ العمياء أو العجفاء أو العرجاء

أ يحسب ذلك في العدد؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت قولك « لا يجمع^٢ بين متفرق ، كيف هو؟ قال :

هو الرجلان يكون بينهما أربعون بقرة فان جمعها المصدق كان عليه مسنة ،

و إن فرقها لم يكن عليها شيء . قلت : أ رأيت قولك « لا يفرق^٣ بين

مجتمع ،؟ قال : الرجل يكون^٤ له أربعون بقرة ففيها مسنة ، فان فرقها

لم يكن فيها شيء . قلت : فان كانا متفاضلين لم يجمع بينهما؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل يجب^٥ في بقره^٦ الصدقة فيبيعها والمصدق

١٠ ينظر إليها^٧ تباع ثم يقول « ليس عندي شيء » أ يكون للمصدق أن يأخذ

صدقتها من المشتري و هي في يديه بأعيانها؟ قال : هو بالخيار إن شاء أخذ

البائع حتى يؤدى صدقتها ، و إن شاء أخذ مما في يدي المشتري . قلت :

(١) وفي م « أو » وليس بشيء .

(٢) وفي هـ « بقرة » تصحيف .

(٣) وفي م « لا يجمع » ولا يصح .

(٤) وفي م « لا يفرق » ولا يصح .

(٥) وفي ز « تكون » .

(٦) وفي ز « تجب » .

(٧) وفي هـ « بقرة » تصحيف .

(٨) وفي ز « لها » مكان « إليها » .

فان كان المشتري قد ذهب و تفرقا ثم جاء المصدق بعد آله أن يأخذ مما في يد المشتري؟ قال: ما^١ أستحسن ذلك^٢، ولكن يضمن البائع زكاتها. قلت: أ رأيت الرجل يجب في بقرة^٣ صدقة ثم تموت كلها بعد الحول هل عليه فيها صدقة؟ قال: لا. قلت: و كذلك لو استهلكها رجل فذهب بها؟ قال: نعم.

٥

قلت: فان موت^٤ بعضها و بقی بعض و هی أربعون من البقر و كان الذى هلك منها عشرين و بقی عشرون؟ قال: عليه الصدقة في هذه العشرين نصف قيمة مسنة، و ليس عليه فيما مات و هلك شيء. قلت: و لم؟ قال: لأنه لم يستهلكها هو.

قلت: فان كان حبسها هو بعد ما وجب فيها الزكاة حتى موت^٥ ١٠ و هلكت أما تراه ضامنا لما مات منها و هلك^٦ بالحساب؟ قال: لا.

قلت: أ رأيت الرجل يكون^٧ له أربعون بقرة فيعجل زكاتها قبل الحول فيعطى منها زكاة سنين هل يسعه ذلك فيما بينه و بين الله تعالى؟ قال: نعم، يسعه هذا كله؛ و قد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم

(١) و في م «لا» مكان «ما».

(٢) كذا في م، م؛ و سقط لفظ «ذلك» من ع، ز.

(٣) و في م «بقرة» تصحيف.

(٤) كذا في م، و في بقية النسخ «موت».

(٥) و في م «هلك».

(٦) و في ز «تكون».

أنه تعجل^١ من العباس بن عبد المطلب زكاة سنين:

محمد عن أبي يوسف قال حدثنا الحسن بن عمارة عن الحكم عن^٢
 موسى بن طلحة قال: أتى^٣ عمر بن الخطاب بمال قسمه بين المسلمين فبقى
 منه بقية فشاور القوم فيه فقال بعضهم: قد أعطيت كل ذي حق حقه
 فأمسك هذه الباقية^٤ لئلا تباين إن كانت، قال: وعلّى في القوم ساكت،
 قال: فقال عمر: ما تقول يا أبا الحسن؟ قال: فقال علي: قد قال القوم:
 قال: فقال عمر: لتقولن! قال: فقال له علي: لم تجعل يقينك شكا
 وتجعل عليك جهلا؟ قال^٥: فقال له عمر: لتخرجن بما قلت؛ قال: فقال
 له علي: أما تذكر حين^٦ بعثك رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعيا
 فأتيت العباس فلم يعطك وكان بينك وبينه كلام فوجد عليك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاستعنت بي عليه فصلينا معه الظهر فدخل ثم صلينا
 معه العصر فدخل ثم استأذنا عليه فأذن لنا فاعتذرت إليه فغذرك ثم
 قال: أما علمت أن عم الرجل صنو أبيه! إنا كنا احتجنا إلى مال فتسلفنا

(١) وفي ع «يعجل» تصحيف.

(٢) وفي هـ «بن» مكان «عن» تصحيف.

(٣) كذا في هـ، وفي البقية «أوتى».

(٤) وفي ز «البقية».

(٥) لفظ «قال» ساقط من الأصل، موجود في البقية.

(٦) لفظ «قال» في هـ، ولم يذكر في البقية.

(٧) قوله «حين» كذا في م، وفي البقية «حيث».

من العباس صدقة سنتين^١ قلنا: قد صلينا معك الظهر و العصر، فقال: مال أتانى فقسمته فبقيت منه فضلة فكشيت^٢ فى ذلك حتى وجدت لها موضعا! فقال عمر: وبذلك واناى لم احاربك^٣ بها؛ فقسم ذلك المال فأصاب طلحة ثمانمائة درهم.

قلت: أرايت الرجل يكون^٤ له البقر و الجواميس أو الخيل ه قد اشتراها للتجارة و هى سائمة ترعى فى البرية أيزكيها زكاة السائمة أو زكاة التجارة؟ قال: بل يزكيها زكاة التجارة.

قلت: فان كانت له عشرون بقرة أو عشرون* من الخيل و ليس شئ من هذا إلا يساوى مائتى درهم و هى للتجارة فخال عليها الحول و هى كذلك؟ قال: يزكيها زكاة التجارة.

١٠

قلت: أرايت الرجل يشتري البقرة للتجارة ثم يبدو له فيجعلها سائمة ثم يحول عليه الحول و ليس له مال غيرها و إنما له منذ جعلها سائمة ستة أشهر؟ قال: عليه زكاة السائمة إذا مضت سنة منذ جعلها سائمة. قلت: فان كان إنما قرّبها من الزكاة فاذا حال عليها الحول منذ يوم^٦ جعلها سائمة زكاه؟ قال: نعم.

١٥

(١) كذا فى ه؛ وفى ع، ز، م «سنتين» تصحيف.

(٢) كذا فى الأصل و كذا فى ه، وفى ز «فكتب» وفى م «فكنت».

(٣) كذا فى م، وفى ع «واناى لم احاربك» وفى ه «واناى لم احاربك» هكذا شكه فى النسخ، الحروف غير منقوطة، ولم انهم مراده.

(٤) وفى ز «تكون».

(٥) وفى الأصول «عشرين».

(٦) وزيد لفظ «يوم» من م.

قلت : أ رأيت نصارى بنى تغلب هل يؤخذ من أحد منهم من بقره^١ شيء ؟ قال : نعم . قلت : و من جواميسهم ؟ قال : نعم . قلت : وكيف تؤخذ^٢ منهم صدقاتهم ؟ قال : يضاعف^٣ عليهم الصدقة ، ينظر^٤ إلى بقر أحدهم و جواميسه فإذا كانت مما يجب فيه الصدقة لو كانت لمسلم فتؤخذ^٥ منها الصدقة مضاعفة . قلت : و كذلك الإبل و الغنم ؟ قال : نعم . قلت : فالخيل تكون سائمة للرجل منهم يأخذ^٦ منها الصدقة كما يأخذ^٦ من المسلم إذا وجب فيها الصدقة مضاعفة ؟ قال : نعم . قلت : فإن كان لأحدهم بقر مما لا تجب فيه الزكاة لو كانت لمسلم أفليس عليه فيها شيء ؟ قال : نعم لا شيء فيه . قلت : فمن لم يكن^٧ منهم^٨ مال يأخذ^٩ منه شيئاً ؟ قال : لا . قلت : فمن كان منهم له بقر و عليه دين كثير يحيط بماله يأخذ^٩ منه شيئاً ؟ قال : لا يأخذ^٩ منه شيئاً . قلت : فالبقر تكون^٩ للمرأة منهم أ عليها مثل ما على الرجل منهم ؟

(١) وفي « بقرة » تصحيف .

(٢) وفي م « يؤخذ » .

(٣) كذا في الأصل ؛ وفي ه ، ز ، م « تضاعف » .

(٤) وفي ز « تنظر » .

(٥) وفي ه « فيؤخذ » .

(٦) كذا في م ؛ وفي ع ، ز « تأخذ » وفي ه « ناخذ » .

(٧-٧) وفي ه « منهم له » .

(٨) كذا في الأصل و كذا في م ؛ وفي ه « ناخذ » وفي ز « تأخذ » .

(٩) كذا في ه ، م ؛ وفي ع ، ز « يكون » .

قال : نعم . قلت : و العبد^١ يعتقونه منهم فيكون^٢ له البقر أو الجواميس
يضاعف عليها الصدقة ؟ قال : لا . قلت : ولم ؟ قال : لأن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه صالحهم على هذا^٣ فواليهم لا يكونون أعظم حرمة عندي
من موالى المسلمين ، فان المسلم يعتق عبده النصراني و أخذ منه الخراج ؛
أو ليس تترك موالى بنى تغلب حتى يوضع^٤ على رؤسهم الخراج و على
أرضيهم و أهل أموالهم فلا نأخذ منهم^٥ شيئاً بمنزلة موالى أهل الذمة .
قلت : أ رأيت الرجل المسلم يمر على العاشر بالبقر و الجواميس
و هي ثمن مال كثير فيقول : ليس شيء من هذا للتجارة ، و يحلف على
ذلك أيقبل منه و يكف عنه ؟ قال : نعم . قلت : و كذلك الإبل
و الغنم و الطعام ؟ قال : نعم . قلت : و كذلك الذئب ؟ قال : نعم . ١٠
قلت : فالحربي ؟ قال : لا ، أما الحربي إذا مر بشيء مما ذكرت قوم
فأخذ منه العشر .

قلت : أ رأيت قوماً من الخوارج ظهروا على قوم من المسلمين
فأخذوا زكاة بقرهم ثم ظهر عليهم الإمام و أهل العدل أ يحسبون لهم
تلك الصدقة ؟ قال : نعم . قلت : ولم ؟ قال : لأنهم لم يمنعوهم من ١٥

(١) وفي « قالعبد » .

(٢) وفي « فتكون » .

(٣) مر تفريج الحديث قبل ذلك ص ٢٨-٢٩ .

(٤) كذا في م ، وفي هـ ، ز « نوضع » تصحيف .

(٥) وفي « منها » مكان « منهم » .

الخوارج . قلت : فكيف ينبغي أن يصنع بصدقة البقر ؟ قال : ينبغي أن تقسم صدقة كل بلاد في فقرائهم ، ولا تخرج^١ من تلك البلاد إلى غيرها . قلت : أرايت رجلا يموت وقد وجبت عليه الزكاة في بقره وجواميسه فيجيء المصدق وهي في أيدي الورثة يأخذ صدقتها منهم ؟ قال : لا . قلت : ولم ؟ قال : لأنها قد خرجت من ملك الذي كانت له فصارت لغيره .

قلت : أرايت النصراني من بنى تغلب يمر على العاشر ومعه البقر للتجارة فيقول « عليّ دين يحيط بقيمتها ، ويحلف على ذلك^٢ » أيكف عنه ويصدقه^٣ ؟ قال : نعم يصدق ويكف عنه . قلت : أرايت إن جاء^٤ المصدق يأخذ صدقة بقره أو جواميسه فقال « عليّ دين يحيط بقيمتها ، هل عليه فيها شيء » ؟ قال : لا يأخذ صدقتها منه .

قلت : أرايت الصبي من بنى تغلب له الإبل والبقر والغنم وهو نصراني هل عليه الصدقة مضاعفة ؟ قال : لا . قلت : ولم ؟ قال : لأنه صغير وإنما يضاعف على الكبير من بنى تغلب .

(١) كذا في ز ، وفي م ، « يخرج » .

(٢-٣) وفي م « أنكف عنه ونصدقه » .

(٣) وفي ز ، م « إذا » .

(٤) كذا في ع ، م ، وفي م « فأخذ » .

باب زكاة المال

قلت: أ رأيت الرجل التاجر يكون له المال تجب^١ في مثله الزكاة فإذا كان قبل الحول يوم أو بشهر استفاد مالا آخر فحال^٢ الحول عليها^٣ جميعا أ يزكيها^٤ جميعا؟ قال: نعم.

قلت: فإن كان المال الذي استفاد ميراثا ورثه أو هبة وهبت له^٥ أو صدقة تصدق بها عليه أو ربحا وربحه أو وصية أوصى بها له أ يزكيها معه؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت التاجر يصيبه في ماله الآفات ثم يحول عليه الحول وقد زادها له في سعر غلاء أو غير ذلك فارتفع في يديه فيزكيه فهل^٦ يحط عنه من الزكاة شيء لما أصابته^٧ من الآفات؟ قال: يقوم ماله كله^٨ يوم حال عليه الحول فيزكيه بقيمته يومئذ، لا ينظر إلى ما كان من نقصان فيه من قبل تلك الآفات ولا من زيادة.

قلت: أ رأيت التاجر يكون له المال ويكون عليه المال كيف يصنع إذا حال عليه الحول؟ قال: يقوم كل مال التجارة^٩ وكل^{١٠} مال عليه^{١١}

(١) وفي « يجب ».

(٢-٣) وفي « عليها الحول ».

(٤) وفي « يزكيها ».

(٥) وفي « هل ».

(٦) وفي « أصابه ».

(٧) وفي « للتجارة ».

(٨-٩) وفي « ما عليه ».

فإن كان المملان سواء أو^١ كان الذى عليه من الدين أكثر فليس عليه زكاة، وإن كان ماله أكثر مما عليه من الدين بمائتى درهم فصاعداً أو بعشرين مثقالاً من ذهب فصاعداً زكى، هذا الفضل الذى فضل عما عليه من الدين.

قلت: فإذا كان له ألف درهم دين لا يقدر عليها وما فى يديه فهو كفاف بما عليه؟ قال: ليس عليه فى الفضل زكاة حتى يأخذ تلك الألف^٢. قلت: فإذا أخذها بعد سنين^٣؟ قال: يزكيها للسنة الأولى خمساً وعشرين درهماً، فهذه زكاة الألف، ويزكى^٤ السنة الثانية ألفاً غير خمسة وعشرين. قلت: فإن توالى عليه سنون زكى لأول سنة ألفاً كاملاً ثم ينقص^٥ ١٠ فى كل سنة تلك الزكاة التى زكى أبداً كذلك حتى^٦ تنقص^٧ من مائتى درهم؟ قال: نعم، وليس فى أقل من مائتى درهم زكاة ولا صدقة، فإذا بلغت مائتى درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم، وما زاد على المائتين فليس فى الزيادة شيء حتى تبلغ^٨ أربعين درهماً، فإذا بلغت

(١) وفى «و» .

(٢) لفظ «الألف» ساقط من «.

(٣) كذا فى الأصول، ولعل الأقرب إلى الصواب «سنين» .

(٤) وفى «تركى» .

(٥) وفى «تنقص» .

(٦) لفظ «حتى» ساقط من «.

(٧) وفى «ينقص» .

(٨) وفى «يلغ» .

ماتني درهم وأربعين درهما ففي المائتين خمسة دراهم وفي الأربعين درهم؛ كذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وبه كان يأخذ أبو حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: ما زاد على المائتين شيء فبحساب

(١) وفي ع، م « المائتي » بحذف النون؛ والصواب ما في هـ، ز « المائتين » .
 (٢) اسند البلاغ هذا ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٢ ص ٧ : حدثنا عبد الرحيم ابن سليمان عن عاصم عن الحسن قال : كتب عمر الى أبي موسى « فما زاد على المائتين ففي أربعين درهم » وروى عن ابن علية عن يونس عن الحسن قال : ليس فيما زاد على المائتين شيء حتى يكون أربعين ، وروى عن ابن عدى عن سعيد بن زيد عن واصل مولى أبي عيينة عن مكحول قال : ليس فيما زاد على المائتين شيء حتى يبلغ أربعين درهما، وروى عن محمد بن بكر عن ابن جريج عن عطاء قال : حتى يبلغ أربعين درهما نيفا على المائتين فهي حينئذ ستة دراهم ثم لا شيء حتى تبلغ ثمانين ومائتي درهم فهي سبعة دراهم ثم كذلك - اهـ . قال الزيلعي في نصب الراية ج ٢ ص ٢٦٧ في احكام عبد الحق : وروى أبو أويس عن عبد الله ومحمد ابني أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيهما عن جدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كتب هذا الكتاب لعمر بن حزم حين أمره على اليمن وفيه « الفضة ليس فيها صدقة حتى تبلغ مائتي درهم ، فإذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ، وفي كل أربعين درهما درهم ، وليس فيما دون أربعين صدقة » - انتهى ، (قال) وروى أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الأموال : حدثنا يحيى بن بكير عن الليث بن سعد عن يحيى بن أيوب عن حميد عن أنس قال : ولاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه الصدقات فأمرني أن آخذ من كل عشرين دينارا نصف دينار، وما زاد فبلغ أربعة دنانير ففيه درهم ، وأن آخذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم، فما زاد فبلغ أربعين درهما ففيه درهم - انتهى ص ٣٦٨ .

ذلك . كذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه .
قلت : أرايت الرجل التاجر يكون^٢ في يديه الرقيق قد اشتراه
بدنانير أو بدراهم وفي يديه المتاع قد اشتراه بغير ما اشترى به الرقيق
كيف يزكيه عند رأس الحول أيقوم ذلك كله دراهم أو دنانير ثم
يزكيه ؟ قال : أتى ذلك ما فعل أجرى عنه .

قلت : أرايت الرجل يكون له مثاقيل ذهب أربعة أو خمسة تساوي
مائة درهم وله مائة درهم أخرى ثم يحول عليه الحول أيزكيها جميعا ؟
قال : نعم ، يزكيها جميعا ؛ وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف :
أما أنا فليست أرى عليه في شيء من هذا زكاة حتى تبلغ الدراهم مائة
(١) وفي م « وكذلك » .

(٢) اسنده ابن أبي شيبة في مصنفه ص ٧ : ثنا وكيع عن سفيان عن أبي اسحاق
عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : ليس في أقل من مائتي درهم شيء . فما زاد
فبالحساب ، ورواه عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة
عن علي نحوه ، قال عبد الرزاق : فبحساب ذلك يقول فيه بعضهم : إذا زادت على
المائتين فكانت زيادتها أربعين درهما ففيها درهم ، ويقول آخرون : فما زاد يعني
إذا كانت عشرة ففيها ربع درهم - ٥١ ، راجع نصب الراية ج ٢ ص ٣٦٧ . قلت :
و رواه أبو داود وغيره عن علي مرفوعا ، راجع سنن أبي داود ص ٢٢٨ باب
زكاة السائمة ؛ وروى ابن أبي شيبة و عبد الرزاق و أبو عبيد في الأموال عن
ابن عمر أيضا موقوفا عليه - راجع المصنف ص ٧ و نصب الراية ج ٢ ص ٣٦٦ .
(٣) لفظ « يكون » ساقط من ٥ .

(٤) وفي ز « تكون » .

درهم و الذهب عشرة مثاقيل ، و هو قول محمد .

(١) وفي شرح المختصر ج ٢ ص ١٩٣ : ثم اختلفوا في كيفية الضم فقال أبو حنيفة : يضم أحدهما إلى الآخر باعتبار القيمة ، وقال أبو يوسف ومحمد : باعتبار الأجزاء ، وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة ، ذكره في نوادر هشام ، و بيان ذلك أنه إذا كان له مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب تساوى مائة درهم أو خمسون درهماً وعشرة مثاقيل ذهب تساوى مائة وخمسين درهماً فعند أبي حنيفة يضم أحدهما إلى الآخر وتجب الزكاة ، وعندهما يضم باعتبار الأجزاء وقد ملك نصف نصاب أحدهما و ربع نصاب الآخر فلا يجب فيها شيء ، ثم عند أبي حنيفة يعتبر في التقويم منفعة الفقراء كما هو أصله ، حتى روى عنه أنه إذا كان للرجل مائة وخمسة وتسعون درهماً ودينار يساوى خمسة دراهم أنه يجب الزكاة ، وذلك بأن يقوم الذهب بالفضة ، وجه قولهما أن التقويم في النقود ساقط الاعتبار كما في حقوق العباد ، فإن سائر الأشياء تقوم بها ، ألا ترى أن من ملك إبريق فضة وزنه مائة وخمسون و قيمته مائتا درهم لا يجب فيه الزكاة ! ولو كانت للتقويم عبرة في باب الزكاة من الذهب والفضة لوجب الزكاة ههنا ، وأبو حنيفة يقول : هما عينان وجب ضم أحدهما إلى آخر لإيجاب الزكاة فكان الضم باعتبار القيمة كعروض التجارة ، وهذا لأن كمال النصاب لا يكون إلا عند اتحاد الجنس وذلك لا يكون إلا باعتبار صفة المالية دون العين ، فإن الأموال اجناس باعتبار اعيانها جنس واحد باعتبار صفة المالية فيها ، وهذا بخلاف الإبريق فإنه ما وجب ضمّه إلى شيء آخر حتى تعتبر فيه القيمة ، وهذا لأن القيمة في الذهب والفضة إنما تظهر شرعاً عند مقابلة أحدهما بالآخر فإن الجودة والصنعة لا قيمة لها إذا قوبلت بجنسها ، لقوله صلى الله عليه وسلم « جيدها ورديتها سواء » فأما عند مقابلة أحدهما بالآخر فيظهر للجودة قيمة ؟ ألا ترى أنه متى وقعت الحاجة إلى تقويم الذهب والفضة في حقوق العباد يقوم بخلاف جنسه ! =

قلت: أ رأيت الرجل يكون له مائتا درهم فيمكث^١ أشهراً ثم ينفق منها مائة درهم أو يهلك^٢ مائة درهم فإذا كان قبل الحول يوم أصاب مائة درهم فخال عليها^٣ الحول و هي مائتا درهم؟ قال: يزكيها . قلت: ولم؟ قال: لأن^٤ هذا مثل رجل اشترى جارية للتجارة بمائتي درهم قبل الحول و ذلك قيمتها ثم إنها أعورت فصارت قيمتها مائة درهم أو غلا الرقيق فصارت قيمتها عوراء مائتي درهم أو ولدت ولداً يساوي مائة^٥ درهم أو زادت في جسمها حتى صارت تساوي مائتي درهم فخال عليها الحول و هي تساوي مائتي^٦ درهم فعليه أن يزكيها .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له مائة درهم فإذا كان قبل الحول ١٠ أصاب مائة درهم أخرى أو ألفاً عليه أن يزكي؟ قال: لا، حتى يحول عليه الحول من يوم كانت مائتي درهم فصاعداً، وليس في أقل من

= فكذا في حقوق الله تعالى؛ وجميع ما ذكرنا في نصاب الذهب والفضة المعتبر فيها الوزن دون العدد، لأن في النص ذكر الدرهم والدينار وهو يشتمل على ما لا يعلم إلا بالوزن من الدوانيق والحبات - اهـ ص ١٩٤ .

(١) وفي «مفهمك» .

(٢) وفي ز «تهلك» .

(٣) وفي «عليه» .

(٤) لفظ «لأن» ساقط من « .

(٥) وفي ع «و» .

(٦) وفي «مائتي» .

(٧) وفي ع «مائة» .

عشرين مثقالا ذهباً صدقة ، فاذا كانت عشرين مثقالا ذهباً و حال عليها
الحول ففيها نصف مثقال ذهب ؛ بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ؛ فما زاد على العشرين مثقالا ذهباً فليس في الزيادة شيء حتى
تبلغ الزيادة أربعة^٢ مثاقيل ، فاذا بلغت أربعة^٣ مثاقيل ففيها عشر مثقال
مع نصف المثقال الذي في العشرين ، وهذا قول أبي حنيفة ، وقال ه
أبو يوسف و محمد : ما زاد على العشرين مثقالا و على المائتين من الفضة
فبحساب ذلك ، وما كان من الدنانير و الدراهم و الفضة تبرأ مكسورا
أو حليا مصوغا أو حلية سيف^٤ أو شيئا مصوغا^٥ من ذلك في إناه
أو منطقة أو دراهم مضروبة أو دنانير ففي هذا^٦ كله الزكاة إذا كان الذهب
يلبغ عشرين^٧ مثقالا و الفضة تبلغ مائتي درهم و حال عليه الحول منذ ١٠
يوم ملكه .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له عشرة^٨ مثاقيل تبر و ذهب أو دنانير
مضروبة و مائة درهم أو وزنها تبر فضة هل عليه فيها زكاة ؟ قال : نعم .
(١) يأتي سند الحديث و منه بعد فانتظره ، و الحديث هذا معروف مخرج في
كتب القوم .

(٢) وفي ز ، م « أربع » .

(٣) لفظ « سيف » ساقط من الأصول ، و زيد من المختصر الكافي .

(٤) كذا في م ؛ وفي ع ، ز « مصنوعا » و في ه « مصبوغا » .

(٥) لفظ « هذا » ساقط من ه .

(٦) كذا في ه و هو الصواب ، و في البقية « عشرون » تصحيف .

(٧) كذا في ه و هو الصواب ، و في بقية الأصول « عشر » .

قلت^١: وكذلك إن كان له خمسة عشر مثقالا ذهب^٢ وخمسون درهما أو^٣ كان له مائة وخمسون درهما وخمسة مثاقيل ذهبا؟ قال: نعم . قلت: فهل في شيء من هذا زكاة إذا لم يمكث عند صاحبه حولا^٤ . فإذا مكث عند صاحبه حولا وجب عليه فيه الزكاة^٥ ، ولا زكاة في المال حتى يحول عليه الحول وهو عند صاحبه من يوم أصابه .

محمد عن أبي يوسف قال: حدثنا الحسن بن محمد عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا زكاة في المال حتى يبلغ مائتي درهم، فإذا بلغ مائتي درهم وحال عليه الحول ففيه خمسة دراهم، وليس في الذهب زكاة حتى يبلغ عشرين مثقالا، فإذا بلغ عشرين مثقالا وحال عليه الحول ففيه نصف دينار»؛ وبهذا يأخذ أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد .

- قلت: أرايت الرجل يقرض الرجل مائتي درهم وليس له مال غيرها فيحول عليه الحول ثم يقبض منه بعد الحول عشرين درهما منها هل عليه في هذه العشرين^٦ زكاة؟ قال: لا .

قلت: فإن أنفقها وقبض منها عشرين أخرى هل عليه فيها

(١) لفظ «قلت» ساقط من هـ ولا بد منه .

(٢) قوله «ذهب» كذا في الأصول وكذا في المختصر، والصواب «ذهبا» .

(٣) كذا في هـ ، وفي البقية «و» وليس بشيء .

(٤) كذا في الأصول ، فإذا زيد «قال لا قلت» بعد قوله «حولا» يصح مضمون المسألة - والله أعلم .

(٥) سقط بعد قوله «الزكاة» «قال نعم» .

(٦) لفظ «العشرين» ساقط من هـ .

زكاة؟ قال: نعم عليه في العشرين الأولى و في هذه العشرين الأخرى درهم.
قلت: ولم؟ قال: لأنه قد قبض منها أربعين درهما .

قلت: فإن قبض منها عشرين أخرى هل عليه فيها شيء؟ قال:
لا، ليس في شيء يقبض منها بعد هذه الأربعين شيء حتى يتم أربعين
أخرى؛ وهو قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: أما أنا فأرى عليه هـ
في كل شيء يقبضه درهما فما فوقه أن يزكيه، وهو قول محمد .

قلت: أرايت الرجل يرث مائتي درهم وهي دين على رجل
ولا مال له غيرها فيحول عليها الحول ثم يقبض منها أربعين درهما هل
عليه فيها زكاة؟ قال: لا، حتى يقبضها كلها . قلت: ولم؟ قال: لأنه
لم يقع في يده المائتا درهم .

قلت: أرايت الرجل يواجر عبده بمائتي درهم ولا مال له غيرها
فيمكث حولا ثم يأخذ منها أربعين درهما هل عليه فيها زكاة؟ قال:
لا . قلت: ولم؟ قال: حتى يأخذ المائتين كلها إذا لم يكن له مال غيرها .
قلت: أرايت الرجل يستهلك الدابة أو العبد أو المتاع فيقضي عليه
بقيته وقد كان لغير التجارة وهي مائتا درهم وليس لصاحبها مال ١٥

(١-١) من قوله « زكاة قال نعم ... » ساقط من هـ .

(٢) كذا في هـ؛ وفي ع، م « هذه » .

(٣) وكان في الأصول « المائتي » والصواب « المائتا » .

(٤) وفي هـ « فتمكث » .

(٥) وفي هـ « تأخذ » وليس بشيء .

غيرها فيحول عليها الحول ثم يأخذ منها أربعين درهما أتركها ؟ قال : لا . قلت : ولم ؟ قال : حتى ' يأخذها كلها ' .

قلت : أرايت الرجل إن باع شيئاً ما ذكرت لك وقد كان أصله للتجارة فباعه بمائتي درهم وليس له مال غيرها ثم أخذ منها أربعين درهما وقد حال عليها الحول أتركها ؟ قال : نعم . قلت : من أين اقتربا ؟ قال : لأن هذا كان في يديه للتجارة ، فان رجع إليه منها أربعون درهما زكاهما ، والأشياء التي ذكرت لغير التجارة ومنها ما لم يكن في يده قط ، وهو قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف : أما أنا فأرى ذلك كله سواء إذا أخذ من ذلك شيئاً درهما أو أكثر زكاه ، ١٠ وهو قول محمد .

قلت : أرايت رجلاً كانت له ألف درهم فلما حال عليها الحول اشترى بها متاعاً للتجارة فهلك المتاع ؟ قال : لا زكاة عليه . قلت : فان كان اشترى بها خادماً للخدمة وغنياً سائمة فهلك ؟ قال : يزكي الألف كلها . قلت : ولم ؟ قال : لأنه قد صرفها في غير ما ١٥ كانت فيه .

قلت : أرايت المرأة تزوج على ألف درهم فيحول عليها الحول

(١) وفي « أتركها » تصحيف .

(٢-٢) كذا في أكثر الأصول ، وفي ع « يأخذ كلها » .

(٣) وفي م « زكاه » .

(٤) وفي « زكاة » تصحيف .

ثم تأخذ^١ منها أربعين درهما أتركها؟ قال: لا تركها^٢ حتى تقبض^٣ مائتين ويحول الحول عليها وهي عندها، في قول أبي حنيفة الآخر، وأما في قول أبي يوسف ومحمد فإنها تركها.

قلت: أرايت الرجل يكاتب عبده على ألف درهم أو يعتق نصف عبده فيسعى في نصف قيمته وهي ألف درهم ليس له مال غيرها فيأخذ^٥ منها مائتي درهم بعد حول أتركها؟ قال: لا حتى تمكث^٦ المائتان عنده حولا. قلت: ولم؟ قال: لأنه مال مكاتبه، ودين عبده ليس بدين كما يكون على غيره ولا مال له غيره^٧ ولا مال في يديه^٨.

قلت: وكذلك عبد بينه وبين رجل فأعتق شريكه نصفه فقوم العبد فسعى^٩ له؟ قال: نعم^{١٠}.

- (١) كذا في ز، وفي البقية « يأخذ » تصحيف.
- (٢) كذا في ز، وفي بقية الأصول « يتركها » وليس بشيء.
- (٣) كذا في ز، وفي ع، م « تركها » تصحيف.
- (٤) وفي ع « يقبض » وليس بشيء.
- (٥) كذا في ه، وفي ع « يمكث ».
- (٦-٦) كذا في ه؛ وفي ع، ز، م « وعنده » إلا أن في م « عنده » مكان « عبده ».
- (٧-٧) وفي ع « ولا في يديه ».

- (٨) كذا في ع، ز؛ وفي م « سعى » وفي ه « فينبغي » تصحيف.
- (٩) أي: لا يجب عليه الزكاة، قيل هو قول أبي حنيفة، فإن المستسعى عنده مكاتب، فأما عندها فالمستسعى حر عليه دين فيجب فيه الزكاة عندها قبل القبض، وقيل هو قولهم جميعا؛ وعذرهما أن سبب وجوب هذا الدين لم يكن من =

قلت: فان كان شريكه موسرا فضمنه القاضى نصف القيمة فأخذ منها مائتى درهم بعد حول أيزكيها؟ قال: نعم^١. قلت: ولم؟ قال: لأن هذا دين ليس على عبده منه شيء.

قلت: فان أخذ منها أربعين درهما أيزكيها؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه لم يكن فى يده للتجارة، ولأنه لم يكن أصل الورق عنده. قلت: أ رأيت الرجل التاجر له ألف درهم وعليه ألف درهم وله دار وخادم ولا يطلب بهما التجارة وداره تساوى عشرة آلاف^٢ أو أكثر أيزكى ما عنده؟ قال: لا. قلت: ولم؟ عنده وفاء لدينه وفضل؟ قال: لأن الدار والخادم ليسا للتجارة. قلت^٣: أ رأيت إن^٤ ١٠ تصدق عليه فى هذه الحال ألم يكن موصفا للصدقة؟ قال: بلى. قلت: فكيف تجب الزكاة على رجل و الصدقة له حلال؟ قلت^٥: ولم؟ قلت: إن الصدقة له حلال^٥. قال: لأنه معدم، ولأنه ليس فى يديه فضل.

= العبد فكان صلة فى حقه فلا يتم الملك فيه إلا بالقبض، كالدنية على العاقلة،
٥- راجع ج ٢ ص ١٩٦ من شرح المختصر للسرخسى.

(١) وفى «لا» والصواب ما فى بقية الأصول فرقا بين الشريك الموسر والمعسر.
(٢) وفى «م» «الف» محمول على الرسم القديم لأن الألف كان يحذف فى وسط الكلمة فى القديم.

(٣) كذا فى م، ونلفظ «قلت» ساقط من بقية الأصول.

(٤) وفى م «لو» مكان «إن».

(٥) قوله «قلت ولم قلت إن الصدقة له حلال» لم يذكر فى «م».

وفى «والمكتة».

قلت: أ رأيت رجلا له مسكن و خادم يساويان عشرة آلاف درهم و عليه دين خمسة آلاف و له ألف درهم أ يحل له أن يقبض الصدقة؟ قال: نعم ٢٠٠

(١) وفي هـ، م، « الف » رسم « آلف » كما مر .

(٢) وفي هـ « تحل » .

(٣) وفي ج ٢ ص ١٩٧ من المختصر و شرحه للسرخسي: (رجل له ألف درهم و عليه ألف درهم وله دار و خادم لغير التجارة بقيمة عشرة آلاف درهم فلا زكاة عليه) لأن الدين مصروف الى المال الذي في يده ، لأنه فاضل عن حاجته معد للتقليب و التصرف به فكان الدين مصروفا اليه ؛ فأما الدار و الخادم فمشغول بحاجته فلا يصرف الدين اليه ، (قال) في الكتاب (أ رأيت لو تصدق عليه انه يكون موزعا للصدقة لأنه معدم) يريد به ان المال مشغول بالدين فهو كالمعدم ، وملك الدار و الخادم لا يحرم عليه اخذ الصدقة لأنه لا يزيل حاجته بل يريد فيها فالدار تسترم و العبد يستنق فلا بد له منهما و هو في معنى (ما نقل عن الحسن البصري ان الصدقة كانت تحل للرجل و هو صاحب عشرة آلاف درهم قيل : و كيف يكون ذلك ؟ قال : يكون له الدار و الخادم و الكراع و السلاح و كانوا ينهون عن بيع ذلك) فعلى هذا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى : ان الفقيه اذا ملك من الكتب ما يساوى مالا عظيما و لكنه محتاج اليها يحل له اخذ الصدقة ، الا ان يملك فضلا عن حاجته ما يساوى ما تاتي درهم - انتهى . قلت : و روى ابن أبي شيبة في بحث « من له دار و خادم يعطى من الزكاة » ج ٢ ص ٤٠ : عن ابن مهدي عن حماد بن سلمة عن يونس عن الحسن قال : كان لا يرى بأسا ان يعطى منها من له الخادم و المسكن اذا كان محتاجا ، و روى عن شريك عن الأعمش عن ابراهيم قال : كانوا لا يمنعون الزكاة من له البيت و الخادم ، و روى عن جرير عن الأشعث عن جعفر عن سعيد بن جبير قال : =

محمد عن أبي يوسف قال : حدثنا غالب بن عبيد الله^١ عن الحسن ابن أبي الحسن البصرى أنه قال : إن الصدقة كانت تحل للرجل وهو صاحب عشرة آلاف درهم^٢، قيل : يا أبا سعيد ! وكيف ذلك ؟ قال : يكون له الدار والخادم والكراع والسلاح ؛ وكانوا ينهون عن بيع ذلك^٣.

محمد عن أبي يوسف قال : حدثنا الحسن بن عمار عن الحكم عن إبراهيم أنه قال : إن الصدقة تحل للرجل إذا لم يكن له إلا دار وخادم^٤، وكذلك لا تجب عليه الزكاة إذا كان بهذه المنزلة .

= يعطى من الزكاة من له الدار والخادم والفرس - اه . قلت : جريرو هو ابن عبد الحميد ، والأشعث هو ابن أمحاق بن سعد الأشعري القمى ، وجعفر هو ابن المغيرة .

(١) وكان في الأصول « عبد الله » تصحيف ، والصواب « عبيد الله » مصنفرا ، وهو العقيلي الجزري ، يعد في البصريين ، ذكره في لسان الميزان ، وذكره البخارى في ج ٤ ق ١ ص ١٠١ من قاريه الكبير ، ذكره ابن أبي حاتم أيضا .
(٢) كذا في ز « آلاف » وكذلك في المختصر الكافي ، وفي « الف » وقد مر مثل ذلك قبل .

(٣) كذا في ز ، ولفظ « درهم » ساقط من بقية الأصول .

(٤) وفي ز « تكون » .

(٥) أخرج الحديث ابن أبي شيبة عن ابن مهدي عن حماد بن سلمة عن يونس بمعناه .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة عن شريك عن الأعمش عن إبراهيم بمعناه ، وقد ذكرناه قبل ذلك في التعليق .

قلت: أرايت الرجل يكون له عشرة آلاف درهم وعليه مثلها وهو يتقلب فيها ثم لا يزكى ما عنده وهو ماله يشتري به ويبيع وهو يملكه، ولو أعتق عبدا قد اشتراه بذلك المال^١ جاز عتقه، ولو تزوج به امرأة جاز ذلك له؟ قال نعم هو جائز له^٢، ولا زكاة عليه. قلت: ولم؟ قال: لأن عليه ديناً مثله، ولأنه تحل^٣ له الصدقة أن يأخذها، ولا يجوز أن تحل له الصدقة وتجب عليه الزكاة، ولو كان تجب الزكاة على الذي عليه الدين لزكى المال الواحد في اليوم الواحد ثلاث مرات، وذلك أن العبد يشتري العبد بألف وقيمه ذلك نسيئة فتجب الزكاة في ماله^٤ فيزكيه مع ماله ثم يبيعه من آخر بنسيئة فتجب الزكاة في ماله بعد ما اشتراه فيزكيه مع ماله^٥ ثم يبيعه بعد ما اشتراه أيزكيه مع ماله^٦ فيزكى عبداً واحداً ومالاً واحداً في يوم واحد ثلاث مرات؟ يقبح هذا^٧ ويفحش إذا كان هكذا، وإنما الزكاة على صاحب الدين

(١) وفي هـ «الحال» تصحيف.

(٢) لفظ «له» ساقط من م.

(٣) وفي هـ، م «يحل».

(٤) وفي هـ «يجب».

(٥) وفي ع «الواحد» وهو من سهو الناسخ.

(٦-٦) من قوله «فيزكيه...» ساقط من هـ.

(٧-٧) من قوله «ثم يبيعه...» سقط من م.

(٨) وفي ز «أو» وليس بشيء.

الذى هو له ، وعليه أن يزكيه إذا خرج ؛ كذلك ' جاء الأثر عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه :

وقال محمد أخبرنا أبو حنيفة عن الهيثم عن ابن سيرين عن علي رضى الله عنه أنه قال في الرجل يكون له الدين فيقبضه ' : إنه يزكيه لما مضى ' .

قلت : أ رأيت الرجل التاجر يكون له المال الكثير دينا متفرقا على الناس منهم الملى الذى يعلم أن ماله فى ثقة و أنه سيقضيه ' إياه و منهم المفلس ما القول فى ذلك ؟ قال : إذا خرج ماله أو شيء منه يبلغ أربعين درهما زكاه . قلت : فان زكاه و هو دين كله أ يحزبه ذلك ؟ قال : نعم ؛ و قد أحسن هذا و أخذ بالفضل . قلت : فان زكى لستين ١٠ أ يحزبه ذلك ؟ قال : نعم . قلت : فان كان نظر إلى من كان مليئا فزكى

(١) وفى ع ، ه ، « وكذلك » .

(٢) وفى ه ، م « فقبضه » وكذلك فى آثار الإمام محمد .

(٣) أخرجه الإمام محمد فى آثاره و فى كتاب الحجة ج ١ ص ٥٧١ : أخبرنا

أبو حنيفة حدثنا الهيثم عن ابن سيرين عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : إذا كان ذلك دين فزكه لما مضى ؛ قال محمد : به نأخذ ، و هو قول أبي حنيفة .

و أخرجه الإمام أبو يوسف فى آثاره ص ٨٨ : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن الهيثم عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال فى الرجل يكون له الدين فيقبضه قال : يزكيه لما كان مضى - اه .

(٤) وفى م « سيقضه » .

(هـ) و الملى : الغنى المقتدر ، و قد ملأ ملاءة ، و هو املأ منه - على أفضل التفضيل ، و منه قول شريح : اختر املأهم ؛ أى اقدرهم - اه المغرب ج ٢ ص ١٨٨ .

ما عليه ومن كان مفلسا وقف عليه حتى يخرج فيزكيه ؟ قال : هذا حسن ، كل شيء يحل زكاته من ذلك فانما هو فضل أخذ به ، وكل شيء أخره حتى يخرج فيزكيه فهو يحزبه ، وليس عليه إلا ذلك . قلت : أرايت الرجل التاجر يشتري الدار ليسكنها أو العبد والخادم ليخدمه أو يسلمه في الغلة أو الدابة ليركبها أو الطعام رزقا لأهله أو الثياب ليخدمه أو المتاع ليتجمل به في بيته أو الآنية يتجمل بها الرجل في بيته وقيمة كل واحد ما ذكرت لك ألف أو أكثر فخال عليه الحول أيزكيه مع ماله ؟ قال : لا . قلت : ولم ؟ قال : لأن هذا مال ليس للتجارة شيء منه . قلت : فإن اشترى ثؤلوا يتجمل به أهله أو جوهرها يتجمل به أهله ولا يريد به التجارة وهو يساوى مالا عظيما . فخال الحول على ماله أيزكيه مع ماله ؟ قال : لا . قلت : ولم ؟ قال : لأنه ليس للتجارة

قال محمد : حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : ليس

في شيء من العروض والجوهر* والثؤلو زكاة . إلا ما كان للتجارة ، فإن

(١) لفظ « كان » سقط من هـ .

(٢) وفي هـ « مجلت » .

(٣) وفي هـ « ليس له » .

(٤) وفي ز « و » .

(٥) معرب : كوهر ، فارسي ، المراد منه الحجارة الثمينة كالباقوت والزمرد

والفيروزج التي تخرج من المعادن .

كان للتجارة قوم فزكى من كل مائتي درهم خمسة دراهم .
قلت : أرايت الرجل يشتري الفلوس للنفقة والآية من النحاس
ليتجمل بها في بيته ويستعملها هل عليه في شيء من هذا زكاة ؟
قال : لا .

٥ قلت : أرايت الرجل يشتري شيئا مما وصفت لك من هذا للتجارة
و يبذره له فيجعله لشيء مما وصفت لك من التجمير والسكنى أو النفقة
أو الخدمة أو الكسوة فيحول الحول على ماله أيزكيه مع ماله ؟ قال : لا .
قلت : ولم وقد كان أصله للتجارة ؟ قال : لأنه قد أخرجه من ذلك
الصف لجعله لما ذكرت .

١٠ قلت : أرايت إن كان اشتراه لغير التجارة أو اشتراه لشيء مما
وصفت لك من التجميل ثم بدا له بعد أشهر أن يحمله للتجارة فوجبت
الزكاة في ماله وقد جعله للتجارة أيزكيه مع ماله ؟ قال : لا يزكيه مع

(١) وفي ز « فيزكى » .

(٢) أخرجه الإمام محمد في آثاره مختصرا : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم
قال : ليس في الجوهر واللؤلؤ زكاة إذا لم يكن للتجارة ، قال محمد : وبه نأخذ
وهو قول أبي حنيفة . وأخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٨٩ : حدثنا
يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : ليس في شيء من
اللؤلؤ والجوهر زكاة إذا كان يلبس ، وإذا كان للتجارة ففيه الزكاة ، فإن كان
للتجارة قومه فزكاه عن كل مائتي درهم خمسة دراهم - اهـ .

(٣) وفي هـ م « ليتجمل » .

(٤) حرف « في » ساقط من هـ .

ماله لأنه على ما جعله عليه فلا يكون للتجارة حتى يبيعه . قلت : ما باله إذا نوى به التجميل جعلته على ذلك [وإذا نوى - ٢] السكنى أو الخدمة أو اللبوس أبطلت عنه الزكاة لهذا الدين ، وإذا أراد أن يجعله بعد

(١) وفي المختصر و شرحه للسرخسي : (وليس على التاجر زكاة مسكنه وخدمه ومركبه وكسوة أهله وطعامهم وما يتجمل به من آنية أو أؤلؤ و فرس و متاع لم ينو به التجارة) لأن نصاب الزكاة المال النائي ومعنى الناء في هذه الأشياء لا يكون بدون نية التجارة ، (وكذلك الفلوس يشتريها للنفقة) لأنها صفر و الصفر ليس بمال الزكاة باعتبار عينه بل باعتبار طلب الناء منه وذلك غير موجود فيما إذا اشتراه للنفقة ، وذكر بشر بن الوليد عن أبي يوسف أن الصباغ إذا اشترى العصفور و الزعفران ليصنع بهما ثياب الناس فعليه فيها الزكاة لأن ما يأخذه عوض عن الصبغ القائم بالثوب ، ألا ترى أن عند فساد العقد يصار إلى التقويم فكان هذا مال التجارة بخلاف القصار إذا اشترى الحرض و الصابون و القلى لأن ذلك آلة عمله فيصير مستهلكا ، ولا يبقى في الثوب عينه ، فما يأخذ من العوض يكون بدل عمله لا بدل الآلة ، ونحاس الدواب إذا اشترى الجلال و البراقع و المقارود فإن كان بيومها مع الدواب فعليه فيها الزكاة ، وإن كان يحفظ الدواب بها ولا يبيعها فليس عليه فيها الزكاة إذا لم ينو التجارة عند شرائها ، ثم لا خلاف أن نية التجارة إذا اقترنت بالشراء أو الإعارة صار المال للتجارة لأن النية اقترنت بعمل التجارة - اهـ ج ٢ ص ١٩٨ .

(٢) ما بين الربيعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٣) كذا في الأصول الأربعة التي بأيدينا ، وسقط بعض العبارة بعد قوله « الزكاة » و هو بعض جواب السؤال ولهذا لم يرتبط قوله « لهذا الدين » بقوله « الزكاة » .

(٤) حرف « ان » ساقط من ع ، ز ، موجود في ه ، م فريد ولا بد منه .

ذلك للتجارة لم تجب عليه الزكاة فيه بالنية^١ لأنه حين اشتراه وجعله مما وصفت لك ولم يردده للتجارة فهو على ذلك أبدا حتى يبيعه^٢، وليس النية التي نواها للتجارة بشيء^٣ لأن أصله كان لغير التجارة.

قلت: وكذلك المتاع والرقيق والجوهر والآنية يرثها الرجل أو توهب له^٤ وهي تساوى^٥ مالا عظيما؟ قال: نعم وإن كانت تساوى^٥ مالا عظيما^٦.

(١) وفي « يجب » وهو غير منقوط في م.

(٢) وفي « البتة » مكان « بالنية » وهو تصحيف.

(٣) لفظ « بشيء » ساقط من هـ.

(٤-٤) وفي ز، م « وهو يساوى ».

(٥-٥) كذا في هـ، وفي بقية الأصول « كان يساوى ».

(٦) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (ولو ورث مالا فنوى به التجارة لا يكون

للتجارة) لأن النية تجردت عن العمل فالمراث يدخل في ملكه من غير صنعه،

(ولو قبل الهبة والوصية في مال بنية التجارة عند أبي يوسف يكون للتجارة

وعند محمد لا يكون للتجارة، وكذلك في المهر وبدل الخلع والصلح عن

دم العمد) محمد يقول: نية التجارة لا تعمل الا مقرونة بعمل التجارة

وهذه الأسباب ليست بتجارة، وأبو يوسف يقول: التجارة عقد اكتساب

المال فلا يدخل في ملكه الا بقبوله فهو كسبه فيصح اقتران نية التجارة بفعله

كالشراء والإجارة، (وما كان عنده من المال للتجارة فنواه للهبة خرج من

ان يكون للتجارة) لأنه نوى ترك التجارة وهو تارك لها للحال فاقترنت النية

بالعمل - اه ج ٢ ص ١٩٨.

قلت : وكذلك الخنطة والشعير أو شيء من الحبوب ؟ قال : نعم .
 قلت : أرايت الرجل يشتري العيد للتجارة فيحول عليه الحول
 وهو لا يساوي مائتي درهم وليس له مال غيره هل عليه فيه زكاة ؟
 قال : لا . قلت : فهل عليه فيه صدقة الفطر ؟ قال : لا . قلت : لم ؟
 قال : لأنه للتجارة فلا تجب فيه صدقة غيرها .

باب العاشر

قلت : أرايت الرجل يمر على العاشر بالمال بدراهم أم دنائير أقل

(١) وفي المختصر وشرحه للرخسي : (وان كان عنده عييد للخدمة فنوى التجارة
 لم تكن للتجارة ما لم يبيعهم) لأن النية تجردت عن عمل التجارة ، وهو نظير المسافر
 ينوى الإقامة فانه يصير مقيما والقيم ينوى السفر فلا يصير مسافرا ما لم يخرج الى
 السفر - ١٩٨ ص ١٠٨ .

(٢) عنوان الباب ساقط من الأصول ، وزيد من المختصر وشرحه ، الا انه
 في الشرح « باب العشر » . قلت : والعاشر من ينصبه الإمام على الطريق لياخذ
 الصدقات من التجار وتأمين التجار بمقامه من القصوص ، وقد روى ان
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد ان يستعمل أنس بن مالك على هذا العمل
 فقال : أستمعني على المكس من هملك ؟ فقال : ألا ترى ان اقادك ما قلديته
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والذي روى من ذم العشار محمول على من يأخذ
 مال الناس ظلما كما هو في زماننا ، دون من يأخذ ما هو حق وهو الصدقة -
 الى ان قال : ثم المسلم حين اخرج مال التجارة الى المفاوز فقد احتاج الى حماية
 الإمام فيثبت له حق أخذ الزكاة منه لأجل الحماية ، كما في السوائم يأخذ الإمام
 الزكاة لحاجته الى حمايته ، وكما ان المسلم يحتاج الى الحماية فكذلك الذي يل أكثر
 لأن طمع القصوص في اموال اهل الذمة أكثر واين - اه ما قاله الرخسي في
 شرح المختصر الكافي ج ٢ ص ١٩٩ .

من مائتي درهم أو أقل من عشرين مثقالا ذهب فيقول : ليس لي مال غيرهما ، ويحلف على ذلك هل يقبل منه ويكف عنه ؟ قال : نعم ، يقبل منه ولا يأخذ منه شيئا . قلت : وكذلك إن مرّ بها ذمي ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك إن مرّ بها رجل من أهل الحرب ؟ قال : نعم .

قلت : فإن كانت مائتي درهم فصاعدا أو عشرين مثقالا فصاعدا فرّ بها رجل مسلم على العاشر فقال : إنما أصبت هذه منذ أشهر ولم يحل عليها الحول بعد ، وحلف على ذلك أيقبل منه ويكف عنه ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك الذمي ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك الحربي ؟ قال : لا . أما الحربي فإذا مرّ على العاشر ومعه مائتا درهم أو عشرين مثقالا ذهب فانه يأخذ منها العشر .

(١ - ١) من قوله « من أهل الحرب ... » ساقط من هـ .

(٢) كذا في أكثر الأصول ، وفي هـ « وإذا » .

(٣) وفي هـ « ذهبا » .

(٤) قال السرخسي : وقال في الحربي في كتاب الزكاة هكذا ، وفي الجامع الصغير والسير الكبير قال : إلا إن يكونوا هم يأخذون من تجارتنا من أقل من مائتي درهم فنحن نأخذ أيضا حينئذ ، ووجهه أن يأخذ منهم بطريق المجازاة ، ووجه كتاب الزكاة أن القبل عفو شرعا وعرفا . فإن كانوا يظلموننا في أخذ شيء من القليل فنحن لا نأخذ منهم ، ألا ترى أنهم لو كانوا يأخذون جميع الأموال من التجار لا يأخذ منهم مثل ذلك ! لأن ذلك يرجع إلى غدر الأمان ، وإذا كان المروءة نصابا كاملا أخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحربي مثل ما يأخذون من تجارتنا عشرا كان أو أقل أو أكثر . انتهى ما قاله في ج ٢ ص ٢٠٠ .

قلت: أ رأيت الذي إذا مر بها و قد حال عليها الحول كم يأخذ منه؟ قال: نصف العشر. قلت: فالمسلم إذا مر بها كم يأخذ منه؟ قال: ربع العشر.

قلت: أ رأيت الرجل المسلم يمر على العشر بالمتاع أو الطعام أو الرقيق أو الإبل أو البقر أو الغنم وهي ثمن مال كثير فيقول: ليس شيء من هذا للتجارة. ويحلف على ذلك أ يقبل منه و يكف عنه؟ قال: نعم. قلت: وكذلك الذي؟ قال: نعم. قلت: وكذلك الحرابي؟ قال: لا، أما الحرابي فاذا مر بشيء مما ذكرت أخذ منه العشر.

قلت: أ رأيت الرجل المسلم يمر بالمتاع يساري مالا عظيما فيقول: على من الدين كذا وكذا وهو يحيط بهذا المال الذي معي وهذا المتاع. ويحلف على ذلك أ يقبل منه و يكف عنه؟ قال: نعم. قلت: وكذلك الذي؟ قال: نعم. قلت: وكذلك الحرابي؟ قال: لا، أما الحرابي فانه إذا مر بشيء مما ذكرت فانه بعشره، ولا يقبل قوله ان عليه ديننا يحيط بما معه.

قلت: أ رأيت المكاتب يمر بمال الكثير على العاشر أ يأخذ منه عشوره؟ قال: لا.

قلت: أ رأيت الرجل يمر بالمال الكثير على العاشر فيقول: هذه بضاعة لفلان، أ يقبل قوله على ذلك و يكف عنه؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت مال اليتيم يمر به وصيه على العاشر يتجرأ فيه

(١) وفهمه ووجهه.

فيقول : إنه ليتيم في حجرى . ويحلف على ذلك أيقبل منه ويكف عنه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل التاجر يمر على العاشر بالمتاع فيخبره أنه مروى ' أو هروى ' ليكون أقل لقيمته فيتهمه العاشر و يظن أنه قوهى ؟
هـ فان فتحه أضرب بمتاعه وكسره أيقبل قوله على ذلك ويحلفه و يأخذ منه الصدقة على ما يقول ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل التاجر يمر على العاشر فيريد أن يأخذ منه الصدقة فيقول : قد أخذها منى عاشر غيرك كذا . ويحلف على ذلك أيقبل منه قوله و يطلب منه البراءة من ذلك العاشر ؟ قال : نعم .
١٠ قلت : وكذلك الذمى ؟ قال : نعم . قلت : ولا يأخذ من هؤلاء صدقة تلك السنة و كل عاشر يمر به و حلف له على ذلك و جاءه بالبراءة

(١) كذا في المختصر ، وكان في الأصول « بريق » وهو مصحف . وفي المغرب : الثياب المروية - بسكون الراء - منسوبة الى بلد بالعراق على شط الفرات - اهـ ج ٢ ص ١٨٣ .

(٢) وفي ج ٢ ص ٢٧١ من المغرب : ثوب هروى بالتحريك ، و مروى بالسكون ، منسوب الى هراة و مرو ، قرينتان معروفتان بخراسان ، وعن خواهر زاده : هما على شط الفرات ، ولم نسمع ذلك لغيره ، وفي الاشكال سوى هراة خراسان هراة اخرى بنواى اصطخر من بلاد فارس - اهـ .

(٣) في الأصول الثلاثة « قوهى » بالقاف ، وفي « موهى » بالميم ، كله تصحيف ، والصواب « قوهى » بالقاف . وفي المغرب : ثوب قوهى منسوب الى قوهستان كورة من كور فارس - اهـ ج ٢ ص ١٣٨ .

(٤) وفي م « و جاء » .

أينبغي له أن يقبل قوله و يكف عنه؟ قال: نعم .

قلت: أرايت الرجل النصراني من بنى تغلب يمر على العاشر بالمال للتجارة أو غنم أو إبل أو بقر أو غير ذلك أهو بمنزلة الذمي؟ قال: نعم .

قلت: أرايت الحربى يمر على العاشر بمال فيأخذ منه العاشر العشر ثم يعود الحربى فيدخل دار الحرب ثم يخرج في ذلك الشهر و معه ذلك هـ المال أيعشره أيضا ثانية؟ قال: نعم .

قلت: أيعشره في السنة إذا كان هكذا مرتين أو ثلاثا أو أكثر من ذلك؟ قال: نعم . قلت: و لم؟ قال: إذا دخل أرض الحرب سقط ما كان أدى فدخل حيث لا تجرى عليه 'أحكام المسلمين' .

قلت: أرايت إن لم يدخل أرض الحرب و مر عليه الحربى الثانية ١٠ بعد ما عشره تلك السنة أيعشره الثانية؟ قال: لا . قلت: و لم؟ قال: لأنه في دار الإسلام بعد و تجرى عليه أحكام المسلمين . قلت: وكذلك إن مر على عاشر غيره فجاءه بالبراءة التى كتب بها العاشر الاول؟ قال: نعم .

قلت: أرايت الرجل من أهل الحرب يمر على العاشر برقيق ١٥ أو متاع فيقول ليس هذا للتجارة ، أو يقول على دين ، أو يقول « إنما

(١) وفى « أتعشره » .

(٢-٢) وفى « أحكام شرع المسلمين » .

(٣) وفى « تجرى » .

(٤) كذا فى « م »؛ وفى « ع »، ز « حكم » .

(٥) سقط قوله « أو يقول » من « .

أصب هذا منذ أشهر ؟ قال : لا يلتفت إلى قوله ، و يأخذ منه العشر . قلت : أ رأيت إن كان أهل الحرب يأخذون من تجار المسلمين الخمس ؟ قال : إذن يؤخذ من تجارهم الخمس . قلت : فان كان أهل الحرب يأخذون من تجار المسلمين ربع العشر ؟ قال : إذن يؤخذ من الحربى ربع العشر . قلت : فانما نأخذ ما يأخذ أصحابه من تجار المسلمين ؟ قال : نعم . قلت : فان لم يكن يعلم كم يؤخذ من أصحاب المسلمين ؟ قال : إذن يؤخذ منه العشر ؛ بلقنا نحو ذلك عن عمر بن الخطاب .

(١) وفي هـ « من أهل الحرب » بزيادة « من » وهو تحريف .

(٢) وفي م « يأخذ » .

(٣) لفظ « يعلم » ساقط من هـ .

(٤) كذا في هـ ، وفي بقية الأصول « يأخذ » .

(٥) وفي ز « أصحابه » ولعل الصواب « من تجار المسلمين » .

(٦) وصل المؤلف هذا البلاغ في كتابه الحجة والآثار : عهد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا الهيثم عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك قال : كان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه يبعث أنس بن مالك رضى الله عنه مصداقاً لأهل البصرة ، قال : فأرادنى أن أعمل له فقلت : لا حتى تكتب لى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه الذى كتب لك ، فكتب لى أن آخذ من اموال المسلمين ربع العشر ، ومن اموال اهل الذمة إذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر ، ومن اموال اهل الحرب العشر ، قال عهد : وبهذا كله نأخذ ، فأما ما اخذ من المسلمين فهو زكاة فيوضع في موضع الزكاة للفقراء والمساكين ومن سمي الله في كتابه ، وما اخذ من اهل الذمة ومن اهل الحرب وضع موضع الخراج في بيت المال للقائسة ؛ أخبرنا أبو حنيفة عن أبي حفصة المحاربى عن زياد بن حدير قال : بعثه عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى عين التمر فأمره أن يأخذ من المصلين من اموالهم ربع العشر ومن اموال =

قلت: إن كان مع الحربى رقيق فقال: هم أولادى و أمهات أولادى، أيؤخذ عشرهم؟ قال: لا، ولكن يكف عنه إذا قال ذلك.

قلت: أ رأيت الرجل النصرانى يمر ببضاعة فيقول: هذه بضاعة لرجل مسلم أو لنصرانى، ويحلف على ذلك أيقبل منه و يكف عنه؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت العبد يمر بمال مولاه يتجر فيه أيؤخذ منه الصدقة؟ قال: لا. قلت: فان كان مولاه حاضرا أخذت منه؟ قال: نعم.

قلت: فان كان العبد نصرانيا و مولاه مسلم أو كان العبد مسلما و مولاه

= اهل الذمة إذا اختلفوا للتجارة نصف العشر و من اهل الحرب العشر - اه
الحجة ج ١ ص ٥٥٢ - ٥٥٥. و اخرجها الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٩٠،
و أخرج حديث أنس بن مالك في كتاب الخراج ص ٧٨ ايضا، و أخرج حديث
ابى مخرة طلحة بن محمد من طريق المقرئ عنه، و أخرج ابن خسر و من طريق
المقرئ و الحسن بن زياد عنه، و أخرج الحسن بن زياد في كتاب الآثار اه،
و أخرج حديث ابى مخرة ايضا الحافظ طلحة بن محمد من طريق ابى بشر الشامي عنه،
و ابن خسر و من طريق ابن زياد عنه، و اخرج ابو يوسف حديث زياد بن حدير
بأسانيده في خراجه، و اخرج الإمام محمد في كتاب الحجة ج ١ ص ٥٥٦
عن قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان عن الحسن البصرى قال: كتب
ابو موسى رضى الله عنه إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه: ان تجارا من تجار
المسلمين يدخلون ارض الحرب فيؤخذ منهم العشر؛ فيكتب إليه: إذا دخل
تجار اهل الحرب ارضك فخذ منهم العشر، و خذ من تجار اهل الذمة نصف
العشر، و خذ من اموال المسلمين من كل مائتين خمسة، فما زاد ففي كل
اربعين درهما درهم - اه ص ٥٦٠. و اخرج الإمام ابو يوسف في كتاب
الخراج ص ٧٨ عن عاصم عن الحسن عن ابى موسى - نحوه.

(١) و في «تؤخذ».

نصراني فانما تنظر إلى المولى فان كان مسلما شاهدا أخذ منه زكاة المسلمين ، وإن كان نصرانيا شاهدا أخذ مثل ما يؤخذ من الذي ؟ قال : نعم . قلت : وإن كان المولى غائبا لم يؤخذ منه شيء ؟ قال : نعم . قلت : أرايت الرجل يمر معه مال مضاربة أيؤخذ منه الصدقة ؟ قال : لا يؤخذ منه شيء . قلت : وكذلك الأجير يمر بمال أستاذه ؟ قال : نعم . قلت : ويكون هذا مثل صاحب البضاعة ؟ قال : نعم . قلت : أفتزكيه بربع العشر إن كان مسلما ، وإن كان نصرانيا فنصف العشر ؟ قال : نعم إذا كان حاضرا .

(١) وفي « ينظر » .

(٢) وفي م « أوزكيه » .

(٣) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ٢ ص ٢٠١ : (وإذا مر العبد بمال مولاه يتجر به لم تأخذ منه العشر إلا أن يكون المولى حاضرا) أما إذا كان المال بضاعة في يد العبد للمولى فهو غير مشكل ، كما لو كان بضاعة مع اجنبي ، أما إذا كان المال كسب العبد وهو مأذون فان كان عليه دين يحيط به فلا زكاة عليه فيه . وإن لم يكن عليه دين فان كان المولى معه يأخذ منه الزكاة ، وإن لم يكن المولى معه ففي كتاب الزكاة يقول : لا يأخذ منه الزكاة ، ثم رجع وقال : لا يأخذ منه شيئا ، وفي الجامع الصغير يقول : يأخذ منه ربع العشر في قول أبي حنيفة ولا يأخذ منه في قولهما ، وفي المضارب : إذا مر على العاشر بمال المضاربة كان أبو حنيفة يقول أولا : يأخذ منه الزكاة ، ثم رجع وقال : لا يأخذ منه شيئا ، وهو قول أبي يوسف ومحمد ، ولا اعلم رجوع في العبد أم لا ؟ وقياس قوله الثاني في المضارب يوجب أن لا يأخذ من العبد شيئا أيضا ، وجه قوله الأول أن المضارب له حق قوى يشبه الملك فانه شريك في الربح ، وإذا صار المال عروضا يملك التصرف على وجه لو نهاء رب المال لا يعمل نهيه فكان =

قلت : أ رأيت الرجل التاجر يمر على العاشر بألف درهم أو بمائتي مثقال ذهب وقد حال عليها الحول فقال : لست أريد بها التجارة ؟ قال : يأخذ منه الزكاة ولا يلتفت إلى قوله . قلت : والذهب والفضة تبرأ كان أو مصوغا يأخذ منه الزكاة ؟ قال : نعم . قلت : ولا يشبه هذا المتاع والعروض ؟ قال : لا .

قلت : أ رأيت الرجل يمر على العاشر ويحییء معه براءة بغير اسمه فيقول : هذه براءة لي من عاشر كذا وكذا مر بها رجل كان هذا المال معه مضاربة ، أ ترى له أن يقبل ذلك منه ويكف عنه ؟ قال : نعم . قلت : فإن قال له : احلف ، فأبى أن يحلف و ادعى هذا ؟ قال : إذن تؤخذ منه الزكاة ولا يلتفت إلى ادعائه إذا لم يحلف .

قلت : أ رأيت الرجل إذا مر على عسكر الخوارج ولهم عاشر

= حضور المضارب بحضور المالك ، وجه قوله الآخر ان المضارب أمين في المال كالستبضع والأجير ، وإنما فوض إليه التجارة في المال لا أداء الزكاة والزكاة تستدعي نية من عليه فأنف قوله الثاني في العبد انه لا يأخذ منه أيضا فلا حاجة إلى الفرق ، وإن لم يرجع في العبد فوجه الفرق ان المأذون يتصرف لنفسه حتى إذا لحقته العهدة لا يرجع به على المولى فكان في أداء ما يجب في كسبه كالمالك ، بخلاف المضارب فإنه نائب في التصرف بما يلحقه من العهدة على رب المال فلا يكون له ولاية أداء الزكاة - اهـ .

(١) وفي هـ « يؤخذ » .

(٢) وفي هـ ، ز « أو تأخذ » .

(٣) وفي م « هذا » مكان « إذن » .

فمشر أychسب ' له ' من زكاته ؟ قال : لا .

قلت : فان مر على عاشر المسلمين و أهل العدل فأناه^٢ بالبراءة التي اكتبها من عاشر الخوارج^٣ أychسبها له ؟ قال : لا . قلت : فان حلف عليها ؟ قال : وإن حلف عليها . قلت : لم ؟ قال : لأن هذا لا يحزى عنه من زكاة ماله .

قلت : أرايت^٤ الرجل يشتري النسمة من زكاة ماله فيعتقها أychزى ذلك ؟ قال : لا .

قلت : أرايت الرجل ينج عن الرجل من زكاة ماله أو يكفنه أو يبني مسجدا من زكاة ماله هل يحزى ذلك ؟ قال : لا ؛

١٠ محمد عن أبي يوسف قال حدثنا الحسن بن عمار^٥ عن الحكم عن إبراهيم أنه قال : لا يعطى من زكاة في حج ولا غيره ، ولا يقضى منه دين الميت ، ولا يعتق منه رقبة تامة . ولا يعطى في رقبة ، ولا في كفن ميت ، ولا في بناء مسجد ، ولا يعطى منها يهودى ولا نصرانى ولا مجوسى ، ولا بأس بأن يعين حاجا منقطعا مقيما و غازيا منقطعا به ، ولا بأس بأن

(١) وفي « أychسب » .

(٢) لفظ « له » ساقط من ع ، ز ، م .

(٣) وفي « ز ، م » فاقى .

(٤-٤) كذا في ع ، ز « أychسبها له » وفي « أychسبها » .

(٥) لفظ « أرايت » ساقط من ز .

(٦) في الأصول « عبادة » تصحيف ، والصواب « عمار » .

يعين مكاتبا؛ وبهذا يأخذ أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بهذا الحديث^١.

قلت: أرايت رجلا قضى دين رجل حي مغرم^٢ من زكاته بأمره
أيجزيه ذلك من زكاة ماله؟ قال: نعم.

قلت: أرايت الرجل يحب عليه الزكاة^٣ الدراهم في زكاة ماله
فيعطى قيمتها حنطة أو تمرا أو شعيرا أو شيئا مما يكال أو يوزن أو ثيابا
أو غير ذلك أيجزيه ذلك من زكاة؟ قال: نعم.

قلت: أرايت الرجل يعطى المكاتب من زكاته أيجزيه؟ قال: نعم.

قلت: فإن عجز المكاتب؟ قال: يجزيه ما كان أعطاه من زكاة ماله.

قلت: أرايت الرجل يدخل أرض الحرب فيؤخذ منه العشر ثم
يخرج فيمر على عاشر المسلمين أتحتسب^٤ له ذلك؟ قال: لا.

قلت: أرايت قوما من الخوارج ظهروا على قوم من المسلمين
فأخذوا زكاة أموالهم^٥ وإبلهم^٦ وغنمهم وبقرهم ثم ظهر عليهم الإمام
وأهل العدل أيجسون^٧ لهم تلك الصدقة؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال:
لأنهم لم يمنعهم منهم. قلت: وكذلك إن أخذوا صدقات إبلهم وبقرهم

(١) كذا في الأصول، والظاهر أن قوله «بهذا الحديث» لا يناسب المقام - والله أعلم.

(٢) وفي «مقدم» وهو تصحيف «مغرم».

(٣) كذا في الأصول.

(٤) وفي ز «أيجسب».

(٥-٥) كذا في الأصل، وفي بقية النسخ «وزكاة إبلهم».

(٦) وفي «أيجسون» وهو في م غير منقوط.

و غنمهم؟ قال: نعم^١. قلت: فهل يجزى ما أخذ الخوارج منه من الصدقة فيما بينه وبين الله تعالى؟ قال: لا.

قلت: أرايت الإمام كيف ينبغي له أن يصنع بصدقاتهم؟ قال: يقسم^٢ صدقة كل بلاد في فقرائهم، ولا يخرجها من تلك البلاد إلى غيرها. قلت: أرايت الرجل يكون له الدين فيتصدق^٣ به على الذي هو عليه وينوى أن يكون من زكاة ماله هل يحزبه ذلك؟ قال: لا. قلت: فعليه أن يزكى ذلك الدين مع ماله؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه لم يقبضه. قلت: أرايت إن قبضه ثم تصدق به عليه هل يحزبه ذلك؟ قال: نعم.

١٠ قلت: أرايت الرجل يعطى الرجل مالا مضاربة فيريح فيه المضارب على من يكون زكاة المال^٤ وزكاة الربح؟ قال: على رب المال زكاة المال وحصته من الربح، وعلى المضارب زكاة حصته من الربح إذا وصل إليه إن كان يجب في مثله الزكاة، وإن كان لا يجب في مثله^٥.

(١) كذا في الأصول، وقوله «وكذلك إن اخذوا - الخ» السؤال والجواب مكرر لا يجدى نفعا، فلعل الناسخ سها فكرهه، أو سقط بعض العبارة من الأصول وهذا عطف عليه - والله اعلم.

(٢) وفي «تقسم».

(٣) وفي م «تصدق».

(٤-٤) وفي م «على من زكاة المال» وفي ز «على من تكون زكاة المال».

(٥) وفي ع «مثل» تصحيف، أو هو «مثل ذلك» سقط لفظ «ذلك» بسهو الناسخ - والله تعالى اعلم.

الزكاة وليس له مال غيره فليس عليه فيه شيء . قلت : فان كان له مال غير ذلك ؟ قال : يضمه إلى ماله فيزكيه معه .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له المال فاذا حال عليه الحول هلك بعضه بعد ما وجب عليه فيه الزكاة أعليه أن يزكيه كله أو يزكي ما بقى عنده من المال ؟ قال : ليس عليه أن يزكي ما هلك ، وعليه أن يزكي ما في يده ولا يزكي ما هلك منه . قلت : وكذلك إن سرق بعضه أو غصبه منه إنسان فذهب به ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت المرأة من أهل الحرب تمر على العاشر بمال للتجارة أيعشرها ؟ قال : نعم .

قلت : وكذلك الصبي من أهل الحرب يمر مع عمه و معه مال ١٠ للتجارة و يقيم البيئة أنه مال هذا الصبي ؟ قال : نعم يؤخذ منه الزكاة . قلت : فان كان أهل الحرب لا يأخذون من الصبيان إذا دخلوا إليهم من المسلمين ؟ قال : إذن لا يؤخذ من الصبي الحربى شيء .

قلت : أ رأيت المكاتب من أهل الحرب يمر على العاشر بمال له و يعرف أنه مكاتب أيعشره ؟ قال : نعم . قلت : فان كان أهل الحرب ١٥ لا يعشرون مكاتب المسلم إذا دخل عليهم ؟ قال : إذن لا يؤخذ من مكاتب الحربى شيء .

(١-١) من قوله « بمال للتجارة ... » ساقط من م .

(٢) وفي ز « تؤخذ » .

(٣) لفظ « إذن » ساقط من م .

قلت: أ رأيت المرأة من أهل الذمة تمر على العاشر بالمال؟
قال^١: يأخذ منها نصف العشر.

قلت: أ رأيت المرأة المسلمة تمر على العاشر بالمال؟ قال: يؤخذ^٢
منها ربع العشر كما يؤخذ من الرجل المسلم ربع العشر، وهي في الزكاة
هـ بمنزلة الرجل.

قلت: أ رأيت الرجل التاجر يمر على العاشر بالرمان و البطيخ
و القثاء و الخيار و السفرجل و العنب و التين قد اشتراه للتجارة و هو
يساوى مائتي درهم أ يعشره؟ قال: لا. قلت: ولم و هو للتجارة؟ قال:
لأنه لا يبق. قلت: وكذلك الذي إذا مر بشيء آمن ذلك على العاشر؟
١٠ قال: نعم. قلت: وكذلك الحرابي إذا مر بشيء^٣ بما ذكرت لك لم يؤخذ
منه شيء؟ قال: نعم: و هو قول أبي حنيفة، و قال أبو يوسف: أما
أنا فأرى أن يؤخذ من ذلك كله، و هو قول محمد.

قلت: أ رأيت النصراني أو الرجل من أهل الذمة يمر على العاشر
بخنازير أو بخرم قد اشتراه للتجارة و هي تساوى مائتي درهم أو أكثر
١٥ أ يعشرها العاشر؟ قال: أما الخنازير فلا يعشرها، و أما الخمر فيأخذ
نصف عشر قيمتها، محمد عن أبي يوسف قال حدثنا الحسن بن عمار

(١) وفي « و قال » تحريف.

(٢) وفي « يؤخذ ».

(٣-٢) من قوله « من ذلك على العاشر... » ساقط من م.

(٤) وفي م « وأما ».

عن الحكم عن إبراهيم النخعي أنه قال في الخمر يمر بها الذمي على العاشر:
يأخذ نصف عشر قيمتها^١ .

قلت: فإذا^٢ مر الرجل من أهل الحرب بالخمر والخنزير للتجارة
لم يعشر الخنازير وأخذ عشر^٣ قيمة الخمر منه؟ قال: نعم .

قلت: أرايت الرجل المسلم يمر بها وهي له أيعشرها له؟ هـ
قال: لا .

قلت: أرايت رجلا كانت عنده مائتا درهم فكث أشهرها
ووهبها لرجل ودفعها إليه ثم رجع فيها الواهب بعد ذلك يوم فحال
عليها الحول^٤ من يوم ملكها هل عليه فيها زكاة؟ قال: لا حتى يحول عليها
الحول من يوم رجع فيها . قلت: ولم لا يزكيها إذا حال عليها الحول ١٠

(١) قلت: ورواه في خروجه ص ٧٩ قال: وحدثنا أبو حنيفة عن حماد عن
إبراهيم أنه قال: إذا مر أهل الذمة بالخمر للتجارة أخذ من قيمتها نصف العشر،
ولا يقبل قول الذمي في قيمتها حتى يؤتي برجلين من أهل الذمة يقو مانها عليه
فيأخذ نصف العشر من الثمن - اهـ . وأخرجه في آثاره ص ٩١ أيضا مختصرا .
(٢) وفي ز، م « وإذا » .

(٣) لفظ «عشر» ساقط من م ولا بد منه، وفي ع «نصف عشر» وليس بصواب .
(٤-٤) وفي هـ «عنده مائتي درهم» وفي ز «له مائتا درهم» وفي م «عنده
على مائتي درهم» تحريف .

(هـ-ه) وفي م «الحول عليها» .

(٦) وفي ز «الزكاة» .

من يوم ملكها؟ قال: لأنها قد خرجت من ملكه .

قلت: أ رأيت إن ردها عليه الموهوب له قبل أن يحول الحول

عليها ثم حال الحول عليها عنده أ هو بهذه المنزلة؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت إن مكثت^١ عند الموهوب له سنة فلم يزكها حتى رجع

هـ فيها الواهب وقبضها على من زكاتها؟ قال: ليس على واحد منهما زكاة^٢ .

قلت: و لم؟ قال: لأن الزكاة كانت وجبت على الموهوب له في الدراهم^٣،

فلما أخذها منه الواهب لم يكن^٤ عليه فيها زكاة لأن الواهب أخذها؛

و لا يكون على الواهب فيها شيء لأنها لم تكن له بمال حين رجع فيها .

قلت: أ رأيت الرجل يخرج^٥ أرضه حنطة كثيرة وهي من أرض

١٠ العشر فيبيعها^٦ قبل أن يؤدي عشرها فيجىء صاحب العشر والطعام

(١) وفي م « مكث » .

(٢) ويستوى أن كان رجوع الواهب بقضاء أو بغير قضاء عندنا ، وقال زفر:

أن كان رجوعه بقضاء فكذلك ، وإن كان رجوعه بغير قضاء القاضي فعلى

الموهوب له زكاة تلك السنة ، وقال سفيان الثوري: ليس للواهب أن يرجع في

مقدار الزكاة لأنها صارت مستحقة للفقراء وتعلق حق الفقراء بالموهوب يمنع

الواهب من الرجوع ، كما لو جعله الموهوب له موهونا - اهـ ما قاله السرخسي

في شرح المختصر ج ٢ ص ٢٠٥ .

(٣) وفي ز ، م « الدرهم » .

(٤) وفي « لم تكن » .

(٥) وفي م « تخرج » .

(٦) وفي « فيبعها » .

عند المشتري وليس عند البائع منه شيء هل للصدق أن يأخذ من المشتري عشر الطعام؟ قال: نعم، إن شاء أخذ منه . قلت: ويرجع المشتري على البائع بعشر الثمن؟ قال: نعم .

قلت: أرايت الرجل يبيع أرضا وفيها زرع قد أدرك وهي من أرض العشر على من عشرها على المشتري أو على البائع؟ قال: عشره الزرع على البائع .

قلت: أرايت إن باعها و الزرع بقل على من عشر الزرع إذا حصد؟ قال: على المشتري .

قلت: أرايت إن باع الزرع وهو قصيل ' فقصله ' المشتري أ يكون على البائع العشر في الثمن؟ قال: نعم .

قلت: أرايت^٢ إن باع الزرع وهو بقل بعد ثم أذن البائع للمشتري أن يتركه في أرضه فتركه حتى استحصد على من العشر؟ قال: على المشتري . قلت: ولم؟ قال: لأنه هو الذي حصده .

قلت: وكذلك كل شيء من الثمار أو غيره مما فيه العشر يبيعه

(١) وفي المغرب القصل قطع الشيء، ومنه القصيل، وهو الشعر يجز أخضر لعلف الدواب، والفقهاء يسمون الزرع قبل إدراكه قصيلا، وهو مجاز - اهـ

ج ٢ ص ١٢٥ .

(٢) قصله: قطعه - من باب ضرب - فهو قاصل، فذلك قصيل .

(٣) لفظ «أرايت» ساقط من هـ .

(٤) وفي م «فتركه» .

صاحبه قبل أن يبلغ في أول ما اطلع ثم تركه المشتري حتى يبلغ باذن
البائع أ يكون زكاته على المشتري؟ قال: نعم . قلت: أرأيت الرجل
يشترى الأرض من أرض العشر للتجارة ليزرعها عليها^١ زكاتها للتجارة
أو عشر الأرض؟ قال: ليس عليه زكاتها للتجارة^٢، وإنما عليه عشر
الأرض . قلت: ولم؟ قال: لأنه حين اشترى أرضا يجب فيها العشر
سقطت عنه الزكاة . قلت: وكذلك إن اشترى أرضا من أرض الخراج؟
قال: نعم، ولا يكون^٣ عليه الزكاة، ولا يجتمع^٤ عليه خراج وزكاة،
ولا خراج وعشر، ولا زكاة وعشر .

قلت: أرأيت الرجل يشتري الدور للتجارة فحلت فيها الزكاة
١٠ كيف يصنع؟ قال: يقومها فيزكي قيمتها^٥ .
قلت: أرأيت الرجل يموت وله أرض من أرض العشر وقد
أدرك زرعها فوجب فيها العشر أو يؤخذ منها العشر؟ قال: نعم^٦ .

(١) وفي م « يزكيه » تصحيف .

(٢) وفي م، م « تكون » بناء الثاني .

(٣) وفي م، م « عليه » .

(٤) لفظ « للتجارة » سقط من م .

(٥) وفي ز « تكون » بناء الثاني .

(٦) وفي ز « يجمع » .

(٧) لأنه ما تعلق برقة الدار حتى آخره تعالى ، وهي وسائر العروض
سواء - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ٢٠٧ .

(٨) وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة أنه لا يؤخذ منها العشر، لأنها صارت =

قلت : ولم ؟ قال : لأنها قد صارت لغيره كما كانت له .

قلت : أرايت الرجل يكون له أرض من أرض العشر فيها رطبة^١ وهي تقطع في^٢ كل أربعين ليلة مرة أو يؤخذ العشر منها كلها قطعت ؟ قال : نعم^٣ .

قلت : أرايت الرجل يشتري الأرض من أرض العشر فيزرعها بطيخا^٤ ويقلعه^٥ أو يؤخذ منه العشر ؟ قال : نعم . قلت : فان زرع فيها بطيخا أو خيارا أو قثاء أو شبه ذلك ؟ قال : يؤخذ منها العشر أيضا . وقال أبو يوسف ومحمد : لا عشر في بطيخ ولا خيار ولا قثاء ولا بقل ولا رطبة ولا نحو ذلك مما ليس له ثمرة باقية .

= لغير من وجب عليه فهو بمنزلة صدقة السائمة ، وجه ظاهر الرواية ان العين هي المقصودة هنا دون الفعل ، والعين باقية بعد موته فيبقى مشغولا بحق الفقراء ، بخلاف الزكاة فان الواجب هناك فعل الإيتاء والعمل لا يمكن ابقاؤه مستحقا ببقاء المال فلهذا سقط بالموت - اه ما قاله السرخسي ج ٢ ص ٢٠٨ .

(١) وفي ز « تكون » .

(٢) والرطبة بالفتح الأسفست الرطب ، والجمع رطاب - اه المغرب ج ١ ص ٢١٠ .

(٣) وفي ه « من » مكان « في » .

(٤) وهذا بناء على قول أبي حنيفة في إيجاب العشر في الرطب ، فأما عندهما فلا يجب العشر الا فيما له ثمرة باقية - شرح المختصر ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٥-هـ) وفي م « أو يقطعه سنة » .

(٦) لفظ « بطيخا او » زائد لا حاجة إلى ذكره لأنه ذكر قبل .

قلت: أ رأيت العنب يبيعه صاحب الأرض عنباً وربما باعه عصيراً
وربما باعه بأكثر من قيمته وربما باعه بأقل من ذلك؟ قال: يؤخذ
من الثمن عشرة إن باعه عصيراً أو باعه عنباً بأقل من قيمته كان أو أكثر
إذا لم يكن شيئاً حابياً فيه فاحشاً حتى يعرف ذلك^١.

٥ قلت: أ رأيت الرجل يكون له المال فإذا حال عليه الحول هلك
نصفه بعد ما وجب فيه الزكاة أعليه أن يزكى^٢ كله أو يزكى ما بقي؟ قال:
بل يزكى ما بقي، وليس عليه أن يزكى ما هلك. قلت: وكذلك إن
سرق منه بعضه أو غصبه منه إنسان فذهب به؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت الرجل يكون له على الرجل دين فيكافره^٣ فيمكث
١٠ سنة يكافره^٤ به^٥ وليست له عليه بينة ثم يقضيه^٦ إياه بعد ذلك هل عليه
(١-١) وفيه «جاء ما فيه» وفيه «جاء ما فيه» وفيه «جاء ما فيه» بالألف
و الصواب «حابي» بالألف المنقلبة من ي. وفي المختصر «إذا لم يكن حابياً فيه
حاجة فاحشة» وهو الصواب.

(٢) وهذا قول أبي حنيفة فإنه يوجب العشر في القليل والكثير وفيما بقي
أولاً يبقى، أما عندهما فلا يجب العشر في ما دون خمسة أوسق مما يبقى - كذا
في شرح المختصر ج ٢ ص ٢٠٨.

(٣) وفيه «يزكيه».

(٤) كذا في الأصول، وفي شرح المختصر «أن يدافعه» وهو الواضح.

(٥) وفيه «فيكافره» وكذا في نسخة المختصر التي عندنا، وفي نسخة منه

«دافعه» والصواب «يكافره» كما هو في عامة الأصول. وفي ج ٢ ص ١٥٥ =

زكاة ما مضى ؟ قال : لا . قلت : ولم ؟ قال : لأنه قد كان يحجده ،
وليس هذا بمنزلة الدين الذي يقر له به .

قلت : أرايت المرأة تزوج الرجل على النى درهم بعينها فيحول
الحول عليها وهي في يد الزوج ثم يطلقها قبل أن يدخل بها على من
زكاة هذه الألفين ؟ قال : يدفع النصف إلى المرأة وعلها^١ فيه الزكاة ،
وليس على الزوج زكاة في النصف الآخر . قلت : ولم ؟ قال : لأن
المرأة قد حال عليها الحول وهي تملك الذي أخذت ووجبت^٢ عليها

= من المغرب : وكافرنى حتى : حجده ، ومنه قول عامر : إذا اقر عند القاضي
ثم كافر ؟ وأما قول محمد : رجل له على آخر دين فكافره به سنين فكأنه ضمنه
معنى الماطلة فعداه تعديته - ٨١ . وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (رجل له
على رجل دين فدافعه سنين وليس له عليه بينة ثم أعطاه فليس عليه زكاة
ما مضى ، وكذلك الوديعة) ومعنى قوله « دافعه » أى اكبره فانه قال في
بعض نسخ [كتاب] الزكاة « فكبره به سنين » وهو عبارة عن الجحود ،
وقد بينا ان المجحود ضمار ولا زكاة في الضمار ، وفي قوله « وليست له عليه
بينة » دليل على انه إذا كان لصاحب الحق بينة فلم يقمها سنين انه تلزمه الزكاة
لما مضى لأن التفريط من قبله جاء ، وقد بينا هذا في اختلاف الروايات - ٨١
ج ٢ ص ٢٠٩ . (٦) لفظ « به » ساقط من (٧) وفي « ثم يغصبه »
تصحيف فاحش .

(١-١) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « هذين الألفين » .

(٢) الراو من « وعلها » ساقط من ع ، وهو من سهو الناسخ .

(٣) وفي ز « وجب » .

فيه الزكاة ، و الزوج إنما وجب له نصف ذلك حين يطلقها فلا يجب عليه فيه زكاة ، لأنه لم يحل عليه الحول منذ يوم ملكه^١ ، وهذا قول أبي حنيفة الأول ، وقال أبو حنيفة بعد ذلك : ليس على واحد منهما زكاة .

قلت : وكذلك إن كانت بغير أعيانها ؟ قال : نعم . قلت : فإن دفعها إلى امرأته و حال عليها الحول ثم طلقها قبل أن يدخل بها ؟ قال : تزكى المرأة المال كله . قلت : و لم ؟ قال : لأنه كان في ملكها و حلت^٢ عليها فيه الزكاة .

قلت : وكذلك لو تزوجها على إبل أو غنم أو بقر سائمة ثم دفعها إليها و حال عليها الحول ثم طلقها قبل أن يدخل بها ؟ قال : لا ، أما هذا فليس عليها إلا زكاة ما بقي .

قلت : ولو تزوجها على عبد و دفعه إليها فجاء يوم الفطر و هو عندها ثم طلقها قبل أن يدخل بها ؟ فليها زكاة الفطر ؟ قال : نعم . قلت : فإن كان العبد عند الزوج ثم طلقها قبل أن يدخل بها

(١) وفي ز « تجب » .

(٢) وفي « هـ » ملكه « تصحيف » .

(٣) وفي م « حل » .

(٤) كذا في الأصول .

(٥) سقط لفظ « بها » من « هـ » .

فليس عليه زكاة الفطر ولا عليها؟ قال: نعم .

قلت: وكذلك إن كانت الإبل والغنم والبقر عند الزوج والإبل سائمة فتزوجها عليها ثم طلقها قبل أن يدخل بها ثم دفع إليها نصفها أتركها؟ وقد حال عليها الحول؟ قال: فان كان في مثل ما أخذت يجب فيه الزكاة زكاتها وإلا فلا زكاة عليها، وأما الزوج فلا زكاة عليه . وقال أبو حنيفة بعد ذلك: لا زكاة على واحد منهما .

قلت: أرايت الرجل يكون له مائتا درهم وعليه مثلها وله أربعون شاة سائمة أو خمس من الإبل أو ثلاثون من البقر هل عليه فيها زكاة؟ قال: نعم، لأن عنده دراهم وفاء بدينه . قلت: فان كان عليه دين مائتا درهم وعشرة دراهم؟ قال: ليس عليه زكاة في شيء من ذلك، لأن عليه فضل دين ليس به عنده وفاء من الدراهم .

قلت: أرايت الرجل تكون له أربعون شاة سائمة ومائتا درهم وعليه مائتا درهم دين هل عليه زكاة؟ قال: نعم، يزكى الغنم

(١-١) وفي « فليس عليها زكاة الفطر ولا عليه » .

(٢) كذا في « تركيها » وهو الصواب ، وفي البقية « يزكيها » .

(٣) كذا في الأصل ، وفي البقية « ان » .

(٤-٤) وفي « يجب فيها » .

(٥) وفي ع « زكاها » .

(٦-٦) وفي ز « ثلاثون بقرة هل عليه فيها زكاة » .

(٧) وفي « يكون » وفي م اللفظ غير منقوط .

و تبطل زكاة الدرهم .

قلت : فان لم يأت المصدق و كان ذلك إليه و الغنم تساوى مائتى درهم يزكى أيهما شاء و يترك الآخر و يحزبه ذلك ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك لو كانت خمس من الإبل مكان الدرام^٢ و هى تساوى مائتى درهم يزكى أيهما شاء ؟ قال : نعم .

قلت : فاذا جاء المصدق فأخبره بما عليه من الدين و بما له ؟ قال : يزكى المصدق الإبل .

قلت : أرايت الرجل يكون فى عسكر الخوارج فلا يؤدى زكاة ماله سنة أو سنتين ثم يتوب أهل البغى و هو معهم هل يؤخذ بزكاة^١ لما مضى أو أحد^٢ من أصحابه ؟ قال : لا . قلت : ولم ؟ قال : لأنه لم تكن أحكامنا تجري عليهم فيه . قلت : فهل عليهم فيما بينهم و بين الله تعالى أن يؤدوا الزكاة لما مضى ؟ قال : نعم .

(١) وفى هـ « يبطل » .

(٢) وفى م « الدرهم » .

(٣) هذه المسألة بسؤالها مع جوابها سقطت من هـ ، ز .

(٤) وفى هـ « فان » .

(٥) لفظ « يؤدى » سقط من هـ .

(٦-٦) كذا فى الأصل ، وفى هـ « زكاة لما » وفى م « زكاة ماله لما » وفى ز « بزكاة ماله لما » .

(٧) وفى هـ ، م « أخذ » .

قلت: أ رأيت الرجل من أهل البغي يبعثونه رسولا إلى أهل العدل فيمر على العاشر بالمال يأخذ منه الزكاة؟ قال: نعم . قلت: كما يأخذ من المسلم؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت القوم يسلمون في أرض الحرب فيمكنون بها سنين وقد علموا أن الزكاة عليهم وصدقوا بذلك وعرفوا كيف هي ٥ فلم يؤدوها سنين ثم خرجوا إلى دار الإسلام بأموالهم وإبلهم وغنمهم وبقرة هل يؤخذ منهم لما مضى شيء؟ قال: لا . قلت: ولم؟ قال: لأن الحكم لم يكن يحرى عليهم . ولكن عليهم فيما بينهم وبين الله تعالى أن يؤدوه .

قلت: أ رأيت رجلا من المسلمين مر على عاشر بمال فكتمه إياه ١٠ حتى اختلف عليه كذلك سنين يتجر به لا يؤدي زكاته ولا يعلم به العاشر ثم إن العاشر اطلع عليه وأخبره الرجل أنه اختلف به عليه منذ سنين يتجر به أيؤخذ منه لما مضى تلك السنين؟ قال: نعم . قلت: وكذلك صاحب الإبل والبقرة والغنم إذا أتاه المصدق وكانت قصته على ما وصفت لك؟ قال: نعم . قلت: وكذلك صاحب الأرض لما عثر؟ ٥ قال: نعم . قلت: ولم؟ قال: لأن الحكم يحرى على هؤلاء .

قلت: أ رأيت شريكين متفاوضين لهما مال فلما حال عليه الحول أدى كل واحد منهما زكاة المال بغير أمر صاحبه؟ قال: يضمن كل

(١) كذا في ع، ز، وفي « تأخذ » وفي م « نأخذ » .

(٢) وفي « يؤدوا » .

واحد منهما ما أدى عن صاحبه لصاحبه . قلت : لم ؟ قال : لأنه لم يأمره بذلك . قلت : فان كان كل واحد منهما قد أمر صاحبه إذا حال عليه الحول أن يؤدي ذلك فأديا جميعا معا ؟ قال : يضمن كل واحد منهما حصة صاحبه بما أدى . قلت : فان أدى أحدهما قبل صاحبه ؟ قال : هـ يضمن الآخر ما أدى عن صاحبه ، ولا يضمن الأول ما أدى . قلت : ويجزى عنهما صدقة^١ الأول ؟ قال : نعم . قلت : فهل يجزى عنهما في المسألة الأولى ؟ قال : يجزى كل واحد منهما ما أدى عن نفسه ، ويضمن ما أدى عن صاحبه لصاحبه . قلت : ولمَ ضمنت الآخر ما أدى و قد أدى بأمر صاحبه^٢ ولم يعلم أنه^٣ قد أدى الصدقة ؟ قال : لأنه أمره أن يؤدي الزكاة ، وإنما أدى غير الزكاة ؛ هذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف : وأما أنا فلا أرى عليه ضمانا ؛ وهو قول محمد .

قلت : أرايت رجلا أودع رجلا مالا فجحدته سنين ثم رده

(١) لفظ « عليه » زيد من ز ، وسقط من البقية .

(٢) وفي « صدقته » وفي م « صدقتها » .

(٣-٢) وفي « ولم يعلم أحد أنه » .

(٤) لفظ « قال » ساقط من « .

(٥) وفي ج ٢ ص ٢٠٩ من المختصر و شرحه للسرخسي بعد ما ذكر اول المسألة : (فان أديا معا ضمن كل واحد منهما لصاحبه حصته بما أدى في قول أبي حنيفة ، ولم يضمن عندهما ، وان أديا على التعاقب فلا ضمان على المؤدى اولاً منهما لصاحبه ، ويضمن المؤدى آخرهما لصاحبه حصته بما أدى في قول أبي حنيفة) سواء علم بأدائه أو لم يعلم (وعندهما ان علم بأدائه صاحبه يضمن وإلا فلا) هكذا اشار إليه في كتاب =

عليه هل عليه زكاة ما مضى؟ قال: ليس عليه زكاة فيما مضى^١.
 قلت: أ رأيت رجلا دفن مالا في أرض له أو في بعض بيوته
 غفني عليه موضعه حتى مضى لذلك^٢ سنين ثم وجده^٣ بعد هل عليه
 زكاة ما مضى؟ قال: ليس عليه فيما دفن في الأرض غفني عليه زكاة،
 ولكن عليه زكاة فيما دفن في بيوته^٤. قلت: فما الفرق بين ما في أرضه^٥
 وما في بيوته؟ قال: لأن ما في الأرض لا يشبه ما في بيوته^٦، لأن
 ما^٧ في بيته كأنه صندوقه فإذا علم أنه قد دفعه فهو في يده.

= الزكاة وفي الزيادات يقول: لا ضمان عليه سواء علم بأداء شريكه أو لم يعلم،
 وهو الصحيح عندهما، وكذلك الخلاف في الوكيل بأداء الزكاة إذا أدى بعد
 أداء الموكل بنفسه، وكذلك الخلاف في الوكيل يعتق العبد عن الظهار إذا اعتقه
 بعد ما كفر الموكل بنفسه أو بعد ما عمى العبد عند أبي حنيفة لا ينفذ عتقه،
 وعندهما ينفذ سواء علم بتكفير الموكل أو لم يعلم - على ما ذكره في الزيادات ثم
 ذكر حجج الفريقين مفصلة راجعه ان شئت ان تعلم زيادة التفصيل.

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (وكذلك لو أودعه عند أناس ثم نسيه
 ان كان المودع من معارفه فعليه الزكاة لما مضى ان تذكره، وان كان ممن
 لا يعرفه فلا زكاة عليه فيما مضى) لما بينا من تيسر الوصول إليه وتعدره، والله
 سبحانه وتعالى أعلم بالصواب - اهـ ج ٢ ص ٢١٠.

(٢) كذا في م، وفي البقية «كذلك».

(٣) وفي هـ «وجد».

(٤) من قوله «قلت...» ساقط من هـ.

(٥) كذا في هـ، م، ز «ما»؛ وفي الأصل «بما».

(٦) وفي م «كان» وليس بصواب.

قلت : أ رأيت رجلا سقط منه مال في مفازة ثم وجده بعد سنين
أو وقع في طريق من طرق المسلمين ثم أصابه بعد سنين هل عليه في
شيء من ذلك زكاة لما مضى من السنين؟ قال : لا ، ليس عليه زكاة لما مضى .

باب الذهب و الفضة و الركاز و المعدن و الرصاص^١

و النحاس و الحديد و الجواهر و غير ذلك^٢

قلت : أ رأيت معدن الذهب و الفضة و النحاس و الرصاص و الحديد
إذا عمل فيه المسلم و الذمي و العبد و المكاتب و المدير و أم الولد و المرأة
فأصابوا ركازا؟ قال : يؤخذ منهم خمس ما أصابوا ، ولهم أربعة
أخماس^٣ .

١٠ قال محمد : حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن النبي صلى الله
عليه و سلم أنه قال : العجاء جبار و القلب جبار و المعدن جبار و في
الركاز الخمس^٤ .

(١) لفظ « لا » ساقط من ه .

(٢) قوله « و الرصاص » ساقط من ه ، م .

(٣) كذا في ه ، و في البقية « وغيره » و في المختصر و شرحه « باب المعادن وغيره » .

(٤) لفظ « أخماس » ساقط من ه .

(هـ) هكذا رواه الإمام محمد في ص ١٠٠ من آثاره في الديات و زاد فيه
« و الرجل جبار » قبل قوله « و المعدن جبار » قال محمد : و بهذا تأخذ و هو
قول أبي حنيفة ؛ و الجبار الهدر إذا سار الرجل على الدابة فنفتحت برجلها و هي
تسير فقتلت رجلا أو جرحته فذلك هدر و لا يجب على عاقلة و لا غيرها ، و العجاء =

محمد قال : حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : في المعدن الخمس .

قلت : فإن كان المعدن في أرض العشر وأرض الجبل أهو سواء ؟ قال : نعم هو سواء .

قلت : أ رأيت الرجل يعمل في المكان من المعدن يوما فيجيء آخر ه من الغد فيعمل في ذلك المكان فيصيب منه المال فيقول الأول : أنا أحق به ، لمن يكون ذلك المال ؟ قال : يخمس و ما بقي بعد الخمس فهو للذي عمل فيه بعد ذلك أخيرا .

قلت : أ رأيت اللؤلؤ يستخرج من البحر أو العنبر ما فيه ؟ قال : ليس فيه شيء . قلت : ولم ؟ قال : لأنه بمنزلة السمك . قلت : وما ١٠ بال السمك لا يكون فيه شيء ؟ قال : لأنه صيد وهو بمنزلة الماء ، ولأن

= الدابة المنفلة ليس لها سائق ولا راكب توطئ رجلا فتقتله فذلك هدر ، والمعدن والقلب الرجل يستاجر الرجل يحفر له بئرا أو معدنا فيسقط عنه فيموت فذلك هدر لا شيء على المستاجر ولا على عاقلته - اهـ . وأخرج في ج ١ ص ٣٧ من كتاب الحجة أيضا نحوه . و رواه الإمام أبو يوسف في ص ٨٨ من آثاره : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : العجماء جبار والقلب جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس - اهـ ، وأخرجه الحافظ أبو بكر الكلاعي عن محمد الوهي عنه راجع جامع المسانيد ج ٢ ص ١٨٣ . (١) وأخرجه الحسن بن زياد في آثاره عنه عن حماد عن إبراهيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : في الركاز الخمس - اهـ ؛ راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٦١ . (٢) وفي هـ « لم » .

الأثر لم يأت في السمك؛ وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف بعد ذلك: أرى في العنبر الخمس.

قلت: أرايت الياقوت والزمرد والفيروزج يوجد في المعدن أو في الجبال هل في شيء منه خمس أو عشر؟ قال: لا، ليس فيه خمس هـ ولا عشر. قلت: ولم؟ قال: لأنه حجارة. قلت: ولو كان في شيء

(١) ثم وجوب الخمس فيما يوجد في الركاز لمعنى لا يوجد ذلك المعنى في الموجود في البحر، وهو أنه كان في يد أهل الحرب وقع في يد المسلمين بإيجاف الخيل والركاب، وما في البحر ليس في يد أحد قط لأن قهر الماء يمنع قهر غيره، ولهذا قال مشايخنا: لو وجد الذهب والفضة في قعر البحر لم يجب فيها شيء؛ ثم الناس تكلموا في اللؤلؤ فقليل: أن مطر الربيع يقع في الصدف فيصير لؤلؤا، فعلى هذا أصله من الماء وليس في الماء شيء؛ وقيل: أن الصدف حيوان تخلق فيه اللؤلؤ وليس في الحيوان شيء، وهو نظير ظبي المسك يوجد في البر فإنه لا شيء فيه، وكذلك العنبر فقليل: أنه نبت ينبت في البحر بمنزلة الحشيش في البر، وقيل: أنه شجرة تنكسر فيصيبها الموج فيلقبها على الساحل وليس في الأشجار شيء، وقيل: أنه حشئ دابة في البحر وليس في اخشاء الدواب شيء - اهـ ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ٢١٣.

(٢) سقط حرف «لا» من هـ.

(٣) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (وليس في الياقوت والزمرد والفيروزج يوجد في المعدن أو الجبل شيء) لأنه جامد لا يذوب بالذوب ولا ينطبع بالطبع كالتراب وليس في التراب شيء فكذلك ما يكون في معناه لا يكون به شيء، ولأنه حجر وليس في الحجر صدقة وإن كان بعض الحجر =

من هذا لكان في الكحل و الزرنيخ و المغرة و النورة و الحصى
و هذا كله حجارة و ليس في الحجارة شيء .

قلت : أرايت الزبيق إذا أصيب في معدنه هل فيه شيء ؟ قال :

نعم ، عليه الخمس ؛ و هو قول أبي حنيفة و محمد ، و قال أبو يوسف :
ما أرى فيه شيئاً .

قلت : أرايت الرجل يصيب الركاز من الذهب أو الفضة أو الجواهر

= أضواء من بعض - اه ج ٢ ص ٢١٣ .

(١) الزرنيخ حجر له ألوان كثيرة .

(٢) المغرة : الطين الأحمر ، يصبغ به .

(٣) الحصى صغار الحجارة ، الواحدة حصاة ، و الجمع حصيات و حصى و حصي .

(٤) العجمي ، دخيل ، شيء سيال أبيض يخرج من المعدن كالفضة و الذهب .

(٥) (أما الزبيق إذا أصيب في معدنه ففيه الخمس في قول أبي حنيفة و محمد ،

و قال أبو يوسف : لا شيء فيه) و حكى عن أبي يوسف أن أبا حنيفة كان يقول :

لا شيء فيه ، و كنت أقول : فيه الخمس ، فلم أزل به أنظره و أقول : إنه

كالرصاص ، حتى قال : فيه الخمس ، ثم رأيت أن لا شيء فيه ؛ فصار الحاصل أن

عند أبي حنيفة في قوله الآخر و هو قول أبي يوسف الأول و هو قول محمد :

فيه الخمس ، و عند أبي يوسف في قوله الآخر و هو قول أبي حنيفة الأول :

لا شيء فيه ؛ قال : لأنه لا ينبع من عينه و لا ينطبع بنفسه فهو كالقير و النفط ؛ وجه

قول من أوجب الخمس أنه يستخرج بالعلاج من عينه و ينطبع مع غيره فكان

كالفضة فإنها لا ينطبع ما لم يخاطها شيء ثم يجب فيها الخمس ، فهذا مثله - اه ج ٢

ص ٢١٣ من شرح المختصر للسرخسي .

بما يعرف أنه قديم فيحفره' فيخرجه من أرض القلاة؟ قال: فيه الخمس، وما بقى فهو له لأنه جاء الأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: في الركاز الخمس؛^٢ والركاز هو الكنز.

قلت: فإن كان الذى استخرجه مكاتباً^٣ أو ذمياً أو عبداً أو امرأة^٤ أو وصياً؟ قال: هو كذلك أيضاً يؤخذ منه الخمس، وما بقى فهو له.

قلت: أرايت الرجل يجد الركاز في دار الرجل فيتصادقان جميعاً أنه ركاز؟ قال: هو للذى يملك رقبة الدار وفيه الخمس. قلت: أرايت إن كان الذى وجده قد استأجر الدار من صاحبها أو استعارها؟ قال: وإن كان فهو لصاحب الدار.

١٠ قلت: فإن كان^٥ اشتراها منه رجل فوجد فيها ركازاً فأقرا جميعاً أنه ركاز؟ قال: هو لرب الدار الأول منها. قلت: فإن كان الذى باعها إنما اشتراها من رجل آخر؟ قال: فالركاز للذى كان له الأصل

(١) كذا في أكثر النسخ، وفي «فيحضر» تصحيف.

(٢) أسنده الإمام محمد في آثاره ص ١٠٠ والإمام أبو يوسف في ص ٨٨ من آثاره: حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: في العجاء جبار والقلب جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس. وأخرج الحسن بن زياد في آثاره بالسند المذكور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: وفي الركاز الخمس - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٦٢.

(٣-٣) قوله «والركاز هو الكنز» ساقط من هـ.

(٤-٤) قوله «أو ذمياً أو عبداً أو امرأة» ساقط من هـ.

(٥) لفظ «كان» ساقط من هـ.

يخمس ، وما بقي فهو له . قلت : وكذلك الركاز يوجد في أرض رجل ؟
قال : نعم ؟ وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ، وهو قياس الأثر عن علي بن
أبي طالب رضي الله عنه ^١ ، وقال أبو يوسف : أما أنا فأراه للذي أخذه
أستحسن ذلك .

قلت : أرأيت الرجل يدخل أرض الحرب بأمان فيجد ركازا في هـ
دار رجل منهم ؟ قال : يرده عليه . قلت : فإن وجدته في الصحراء ؟
قال : فهو له وليس فيه خمس . قلت : ولم لا تجعل ^٢ فيما وجد في أرض
الحرب من الركاز خمسا كما جعلته في دار الإسلام ؟ قال : لأن أرض
الحرب لم يوجف عليها المسلمون ^٣ ولم يفتحوها ، وأرض الإسلام قد
أوجف عليها المسلمون ^٢ وفتحوها ، فمن ههنا اختلفا . ١٠

قلت : أرأيت الرجل المسلم أو الذمي يكون في داره المعدن أو في

(١) أسنده الإمام في كتابه « كتاب الحجة على أهل المدينة » باب ما يخرج من
المعادن والذهب والورق ج ١ ص ٤٤٤ : أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن
عبد الله بن بشر عن جبلة بن حمزة شيخ منهم قال : خرجت في يوم مطير إلى
دير جرير فرفعت منه ثلبة ، قال : فإذا أنا بجمرة فيها أربعة آلاف مثقال فأتيت بها
علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقلت له : أصبت أربعة آلاف مثقال في بناء من بناء
الأعاجم ؟ فقال : أربعة انماسها لك والخمس الباقي أقسمه في فقراء اهلك - هـ .
ورواه الطحاوي في معاني الآثار والبيهقي في سننه ، وهو في ج ٢ ص ٣٨ من
الأم و ج ١ ص ٢٥٠ من المدونة ، وذكره البخاري في تاريخه الكبير في ترجمة
جبلة بن حمزة ج ١ ق ٢ ص ٢١٨ ، وذكره الحافظ في تلخيص الحبير ص ١٨٥ .
(٢) وفي هـ « يجعل » .

(٣-٢) من قوله « ولم يفتحوها ... » ساقط من م .

أرضه؟ قال: هو له وليس فيه خمس؛ وهذا قول أبي حنيفة، وفي قول أبي يوسف ومحمد فيه الخمس.

قلت: أرايت الرجل من أهل الحرب يدخل دار الإسلام بأمان فيصيب كنزا أو شيئا من المعدن؟ قال: يؤخذ منه كله. قلت: ولم؟
ه قال: لأنهم ليس لهم مما في أرضنا شيء. قلت: فإن عمل في المعدن باذن الإمام؟ قال: يخمس ما أصاب، وما بقي فهو له.

قلت: أرايت^١ الرجل يكون له النحل في أرضه عسالة فيصيب من عسلها غلة عظيمة ما فيه^٢؟ قال^٣: إن كان في أرض الخراج فليس فيه شيء، وإن كان في أرض العشر ففيه العشر؛ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو ذلك^٤.

(١) لفظ «قول» سقط من ه، موجود في بقية الأصول، وفي المختصر «وقال أبو يوسف ومحمد».

(٢) لفظ «أرايت» ساقط من ه.

(٣) وفي ز «فيها».

(٤) وفي الأصل «فإن» مكان «قال» تصحيف.

(ه) يجي. سند هذا البلاغ بعد ذلك في باب العشر في الخلايا ص ١٥٣، فرواه عن أبي يوسف عن عبد الله بن محرز عن الزهري، وروى الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج ص ٤: حدثنا بعض أسيادنا عن عمرو بن شعيب قال: كتب أمير الطائف إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن أصحاب النحل لا يؤدون إلينا ما كان يؤدون إلى النبي صلى الله عليه وسلم ويسألون مع ذلك أن نحصى لهم أوديتهم فآكتب إلى برأيك في ذلك؛ فكتب إليه عمر: إن ادوا إليك ما كانوا يؤدون

= يؤدونه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاحم لهم أوديتهم ، وإن لم يؤدوا إليك ما كانوا يؤدونه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلا تحم لهم ؛ قال : وكانوا يؤدون إلى النبي عليه الصلاة والسلام من كل عشر قرب قربة ؛ قال : وحدثني يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن عمر كتب في الخلايا : من كل عشر قرب قربة ، قال : وحدثني الأحوص بن حكيم عن أبيه قال : في كل عشرة ارطال رطل ، وحدثني عبد الله بن المحرز عن الزهري يرفعه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : في العسل العشر - اه . قلت : وأسنده ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن أبي سياره قال قلت : يا رسول الله ! إن لي نخلا ؟ قال : اذمنه العشر ؛ قلت : يا رسول الله ! أحماها لي ، فحماها لي ؛ وروى عن عباد بن العوام عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب [عن أبيه عن جده] أن أمير الطائف كتب إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه : إن أهل العسل منعونا ما كانوا يعطون من كان قبلنا ، قال : فكتب إليه : إن أعطوك ما كانوا يعطون رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحم لهم وإلا فلا تحم لهم ؛ قال : وزعم عمرو بن شعيب أنهم كانوا يعطون من كل عشر قرب قربة - اه ؛ ثم روى عن عطاء الخراساني عن عمرو بن عمرو وعن ابن أبي ذئب عن الزهري : في العسل عشر - اه ج ٢ ص ٢٠ . ورواه العقيلي في كتاب الضعفاء من طريق عبد الرزاق : أخبرنا عبد الله بن محرز (كذا ، والصواب : محرز) عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي عليه الصلاة والسلام قال : في العسل العشر - انتهى . قال : ولم أجده في مصنف عبد الرزاق بهذا اللفظ ، وبهذا اللفظ رواه البيهقي من طريق عبد الرزاق ، والحديث معلول بعبد الله بن محرز - الخ ؛ راجع نصب الراية ج ٢ ص ٣٩٠ . قال الزيلعي : ومعنى الحديث روى من حديث ابن عمرو ومن حديث سعد بن أبي ذباب ومن حديث أبي سياره المتفق ؛ أما حديث ابن عمرو فأخرجه أبو داود في سننه : حدثنا أحمد بن أبي شعيب الخراساني موسى بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي شعيب عن أبيه =

عن جده قال : جاء هلال احد بني متعان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشور
نخل له وسأله ان يحمي واديا يقال له سلبة فحمي له رسول الله صلى الله عليه
وسلم ذلك الوادي ، فلما ولي عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب سفیان
ابن وهب الى عمر بن الخطاب يسأله عن ذلك ، فكتب عمر : ان ادى اليك ما
كان يؤدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من عشور نخله فاحم له سلبة
وإلا فانما هو ذباب غيث يأكله من شاء - انتهى ؛ وكذلك رواه النسائي سواء ،
ورواه ابن ماجه : حدثنا محمد بن يحيى عن نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن
اسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو : ان النبي
عليه الصلاة والسلام اخذ من العسل العشر - انتهى ؛ واما حديث سعد بن
ابى ذباب فرواه ابن ابى شيبه في مصنفه : حدثنا صفوان بن عيسى ثنا الحارث
ابن عبد الرحمن بن ابى ذباب الدومى قال : اتيت النبي عليه الصلاة والسلام
فأسلمت وقلت : يا رسول الله ! اجعل لقومى ما اسلموا عليه ، ففعل ، واستعملنى
عليهم واستعملنى ابو بكر بعد النبي عليه الصلاة والسلام واستعملنى عمر بعد
ابى بكر ، فلما قدم على قومه قال : يا قوم ! ادوا زكاة العسل فانه لا خير في مال
لا يؤدى زكاته ، قالوا : كم ترى ؟ قلت : العشر ، فأخذت منهم العشر فأتيت به
عمر رضى الله عنه فباعه وجعله في صدقات المسلمين - انتهى ؛ ومن طريق ابن
ابى شيبه رواه الطبراني في معجمه ، ورواه الشافعي : اخبرنا انس بن عياض عن
الحارث بن عبد الرحمن بن ابى ذباب عن ابيه عن سعد بن ابى ذباب - فذكره ،
ومن طريق الشافعي رواه البيهقي وقال : هكذا رواه الشافعي و تابعه محمد بن
عباد عن انس بن عياض به ، ورواه الصلت بن محمد عن انس بن عياض فقال :
عن الحارث بن ابى ذباب عن منير بن عبد الله عن ابيه عن سعد ، وكذلك رواه
صفوان بن عيسى عن الحارث بن عبد الرحمن به - انتهى ؛ قال البخاري : وعبد الله
والد منير عن سعد بن ابى ذباب لم يسمع حديثه ، وقال على بن المديني : منير
هذا لا نعرفه الا في هذا الحديث ، وسئل ابو حاتم عن عبد الله والد منير عن =

= سعد بن أبي ذباب يصح حديثه؟ قال: نعم؛ قال الشافعي: وفي هذا ما يدل على أن النبي عليه الصلاة والسلام لم يأمره بأخذ الصدقة من العسل وأنه شيء رآه فتطوع له به أهله - انتهى؛ واما حديث أبي سيارة فأخرجه ابن ماجه في سننه عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن أبي سيارة التميمي قال قلت: يا رسول الله! إن لي نخلا؟ قال: اد العشور، قلت: يا رسول الله! أحملها لي، فحماها لي - انتهى؛ ورواه احمد في مسنده والبيهقي في سننه وقال: هذا اصح ما روى في وجوب العشر فيه وهو منقطع، قال الترمذي: سألت محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث فقال: حديث مرسل، وسليمان بن موسى لم يدرك احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس في زكاة العسل شيء يصح - انتهى؛ وهذا الذي نقله عن الترمذي ذكره في علله الكبرى، وقال عبد الغني في الكمال: ابو سيارة التميمي القيسي، قيل: اسمه عميرة بن الأعلم، روى عن النبي عليه الصلاة والسلام حديثا في زكاة العسل وليس له سواء - انتهى؛ ورواه عبد الرزاق في مصنفه ومن طريقه الطبراني في معجمه، ورواه احمد وابوداود الطيالسي وابويعلی الموصلي في مسانيدهم بنحوه - انتهى ما ذكره الزيلعي في ج ٢ ص ٣٩٠، ٣٩١ من نصب الراية.

قلت: وروى البيهقي في سننه الأحاديث في هذا الباب وجمع طرقها . قال العلامة المارديني: ذكر فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن هلالا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعشور نخل له - الحديث، قلت: حسنه ابن عبد البر في الاستذكار، وذكر عن اسماعيل بن اسحاق: حدثني عبد الله بن محمد بن اسماء ابن اخي جويرية ثنا جويرية عن مالك عن الزهري: أن صدقة العسل العشر؛ ومن أوجب الزكاة في العسل الأوزاعي وابو حنيفة واصحابه وربعة وابن شهاب ويحيى بن سعيد، وروى ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال: بلغني أن في العسل العشر، قال ابن وهب: واخبرني عمرو بن الحارث عن يحيى ابن سعيد وربعة بذلك، وسمع يحيى من ادرك يقول مضت السنة بأن في =

قلت: أ رأيت الرجل يكون في أرضه العين يخرج منها القير والنفط
والمالح و أرضه أرض خراج ما عليه؟ قال: عليه خراج أرضه، وليس
عليه في هذا شيء. قلت: فإن كان هذا في أرض عشر؟ قال: فليس
عليه أيضا فيها شيء. قلت: ولم؟ قال: لأنها ليست من الثمار.
قلت: أ رأيت الرجل يجد الركاك في الصحراء أو يعمل في المعدن فيصيب
فيه المال و عليه دين نحو ما أصاب هل يخمس ما أصاب من الركاك
و المعدن؟ قال: نعم. قلت: ولا تعد هذا مانعا مثل الزكاة؟
قال: لا، إنما هو مغنم.

= العسل العشر، وهو قول ابن وهب - اه ما قاله علاء الدين المارديني
ج ٤ ص ١٢٨ من سنن البيهقي. قال ابن الأثير في ترجمة أبي سيارة المتني من
اسد الغابة ج ٥ ص ٢٢٤ بعد ما ذكر حديث أبي سيارة بسنده المار: قال أبو عمر:
هو حديث مرسل لا يصح أن يحتج به إلا من قال بالمراسيل، لأن سليمان
يقولون لم يدرك احدا من الصحابة. قلت: المرسل حجة عند الأحناف فهو
صحيح عندهم.

(١) وفي هـ «العشر».

(٢) لفظ «ايضا» ساقط من هـ.

(٣) وفي هـ «ولا يعد».

(٤) لفظ «مانعا» سقط من هـ، م.

(هـ) وفي المختصر وشرحه للرخسي ج ٢ ص ٢١٦: (ولا يسقط فيه الخمس
عن الركاك و المعدن و ان كل ما واجده معسرا أو فقيرا) لقوله صلى الله عليه وسلم:
وفي الركاك الخمس؛ ولأنه ليس يجب على الواجد، ولكن الخمس صار حقا
قلت

قلت: رأيت الرجل يتقبل المكان من المعدن من ^١ السلطان
 فيستأجر فيه أجراً فيخرجون منه أموالاً لمن تكون تلك الأموال؟ قال:
 للمستأجر الذي استأجرهم، ويخمس كله، وما بقى فهو له. قلت: فإن
 جاء قوم بغير أمره لم يستأجرهم فعملوا ^٢ في ذلك المكان فأصابوا مالا؟
 قال: يخمس ما أصابوا ^٣، وأما ما بقى ^٢ فهو لهم، وليس للذي تقبل ^١ من
 ذلك شيء.

قلت: رأيت الرجل يكون ^٥ له الأرض ^٦ من أرض العشر ^٧ فينبت
 فيها الطرفاء والقصب الفارسي ^٧ أو غيره هل فيه عشر؟ قال: لا، ليس
 = لمصارف الخمس حين وقع هذا في يد المسلمين من يد أهل الحرب فلا يختلف
 باختلاف حال من يظهره - ٨ -

(١) وفي «إلى» مكان «من».

(٢) وفي «يعملوا» تصحيف.

(٣-٢) وفي م «وأما بقى».

(٤) وفي «ع، ز» يقبل «وفي م اللفظ غير منقوط، والصواب «تقبل»
 بصيغة المضى.

(٥) وفي «تكون».

(٦-٦) وفي «من العشر».

(٧) وفي القاموس: الطرفاء شجرة، وهي أربعة أصناف، منها الأثل؛ الواحدة

طرفاء. وفي اللسان: وقال أبو حنيفة: الطرفاء من العضاء وهدبه مثل هدب

الأثل. وليس له خشب، وإنما يخرج عصياً سمحة في الشتاء - ٨ - ج ٩ ص ٢٢٠؛

والقصب كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا، والقصب الفارسي منه =

فيه عشر، إنما هو حطب . قلت : وكذلك الحشيش و الشجر الذي ليس له ثمر مثل السمر^١ و شبهه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرياحين و البقول كلها و الرطاب القليل من ذلك و الكثير هل فيه العشر ؟ قال : نعم ، كل شيء من ذلك تسقيه السماء^٢ أو سقى^٣ سيحاً ففيه العشر ، و كل شيء يسقى بغرب أو دالية أو سانية ففيه نصف العشر ؛ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو من ذلك^٤ .

= صلب غليظ يعمل منه المزامير و يسقف به البيوت ، و منه ما تتخذ منه الأقلام - كذا في ج ٢ ص ١٠٩ من المصباح المنير .

(١) وفي « الثمر » تصحيف .

(٢) وفي ع « الماء » تصحيف .

(٣) وفي « نسقى » تصحيف .

(٤) أخرجه ابن خسر و بسنده عن أبي مطيع عن أبي حنيفة عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : في كل شيء أخرجت الأرض العشر أو نصف العشر ؛ قال أبو حنيفة - و لم يذكر صاعكم - راجع ج ١ ص ٤٦٤ من جامع المسانيد . و أخرجه أبو يوسف في ص ٣١ من الخراج : حدثنا أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : فيما سقت السماء أو سقى سيحاً العشر ، و فيما سقى بالغرب أو السواني أو النضوح نصف العشر ؛ و رواه عن سفیان بن عيينة عن عمرو بن دينار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فيما سقت السماء العشر ، و ما سقى بالرشاء نصف العشر ؛ قال : و حدثنا محمد بن سالم عن عامر الشعبي =

قلت : أ رأيت الوسمة ' فيها عشر إذا كانت في أرض العشر ؟

= عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : فيما سقت السماء أو سقى سيحها فيه العشر ، وما سقى بدالية أو سانية أو غرب فنصف العشر ؛ و روى نحوه عن علي رضي الله عنه موقوفا عليه و مرفوعا ؛ و أخرجه البخاري عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيما سقت السماء و العيون أو كان عثريا العشر ، و فيما سقى بالنضح نصف العشر ؛ و رواه أبو داود : فيما سقت السماء و الأنهار و العيون أو كان بعلا العشر ، و فيما سقى بالسواني أو النضح نصف العشر ؛ و رواه الطحاوي أيضا ، و روى مسلم و الطحاوي عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيما سقت الأنهار و النعيم العشر ، و فيما سقى بالسانية نصف العشر ؛ و أخرج ابن ماجه و الطحاوي عن أبي بكر ابن عياش عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرني أن آخذ ما سقت السماء و ما سقى بعلا العشر ، و ما سقى بالدوالي نصف العشر ؛ و في سند الطحاوي هنا سقوط و تصحيف ؛ و أخرج ابن ماجه عن سليمان بن يسار عن بسر بن سعيد عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيما سقت السماء و العيون العشر ، و فيما سقى بالنضح نصف العشر - راجع ج ١ ص ٣٠٠ من تعليق كتاب الحجة للعلامة المفتي . قلت : قوله « سقى سيحها » يعني ماء الأنهار و الأودية - كذا في المغرب ؛ و الغرب - بفتح الغين : الدلو العظيم من مسك ثور - كذا في المغرب ؛ و الدالية : الدولاب ؛ و في المغرب : الدولاب - بالفتح : المنجنون التي تديرها الدابة ، و السانية البعير يسنى عليه - أي يستقى من البئر ، و يقال للغرب مع ادواته سانية أيضا - كذا في ج ١ ص ٢٦٧ من المغرب .

(١) و في المغرب : و الوسمة بكسر السين و سكونه شجرة ورقها خضاب ، و قيل : هي الخطر ، و قيل : هي العظم يجفف و يطحن ثم يخلط بالحناء فيقنأ لونه =

قال: نعم . قلت: وكذلك الزعفران و الورد و الوردس؟ قال: نعم .
قلت: وكذلك قصب السكر؟ قال: نعم . قلت: لم وإنما هو قصب؟
قال: لأنه ثمر و ليس بحطب .

قلت: و الحنطة و الشعير و الزبيب و الذرة و السمسم و الأرز
٥ و جميع الحبوب فيه العشر؟ [قال: نعم]؟ و هذا قول أبي حنيفة، و قال
أبو يوسف و محمد: لا يكون في شيء من هذا عشر حتى يبلغ^٢ خمسة أوسق -
و الوسق ستون صاعاً - مما يكون له ثمرة باقية، و أما الخضر فلا عشر فيها .
قلت: أ رأيت الرجل يكون عليه الدين يحيط بقيمة أرضه هل
عليه عشر؟ قال: نعم . قلت: فإذا قال «على دين» و حلف على ذلك
١٠ أ يقبل منه قوله و يكف عنه؟ قال: لا يقبل قوله، و عليه العشر و إن
كان عليه دين .

قلت: أ رأيت المكاتب هل في أرضه العشر؟ قال: نعم . قلت:
و كذلك الصبي و المجنون المغلوب؟ قال: نعم . قلت: لم؟ قال: لأن
العشر بمنزلة الخراج في هذه المنزلة .

= و إلا كان اصفر - ٥ . قلت: بل كان يضرب إلى الخضرة . قلت: و لعل
الوسمة و الكتم ٥ واحد .

(١) و في القانون: الوردس شيء أحمر قاني يشبه سحيق الزعفران، و هو مجلوب
من اليمن، و يقال: أنه ينحت من أشجاره - كذا في ج ٢ ص ٢٤٦ من المغرب .
(٢) ما بين الربيعين ساقط من الأصول و لا به منه .

(٣) في ٥ «تبليغ» .

(٤) و في م «فأما» .

قلت: أ رأيت رجلا له أرض يؤدي خراجها هل عليه فيها عشر؟

قال: لا .

قلت: أ رأيت الرجل يستأجر الأرض من أرض العشر فيزرعها

على من عشرها؟ قال: على رب الأرض، وليس على المستأجر شيء .

محمد عن أبي يوسف قال: حدثنا الحسن بن عمارة عن الحكم عن هـ

إبراهيم نحوه من هذا .

قلت: فلو آجرها بمائة^١ درهم وأخرجت الأرض أربعين كرا

كان عليه أربعة أكرار؟ قال: نعم . قلت: فإن منحها إياه منحة على

من عشرها؟ قال: على الذى زرعها . قلت: ولم؟ قال: لأن صاحبها

لم يأخذها أجرا .

١٠

قلت: أ رأيت الرجل المسلم يشتري من الكافر أرضا من أرض

الخراج أ يكون عليه العشر؟ قال: لا، ولكن عليه الخراج .

قلت: أ رأيت الكافر اشترى من المسلم أرضا من أرض العشر

أ يكون عليه فيه^٢ العشر أو الخراج؟ قال: يكون عليه الخراج . قلت: فإن

أخذها مسلم بالشفعة؟ قال: هو جائز، وعلى المسلم العشر .

١٥

(١) كذا في م، وزاد في هـ «وذلك» وفي ع، ز «او ذلك» وليس بشيء،

والصواب ما في م، ولعل لفظ «ذلك» كان في بعض نسخ الكتاب على هذا

على الهامش فأدخله الناسخ في أصل الكتاب ظانا أنه من تروك الأصل .

(٢) وفي هـ «بماتى» .

(٣) كذا في هـ، م، و لفظ «فيه» لم يذكر في ع، ز .

قلت: فإذا باع المسلم أرضاً من أرض العشر من كافر وهو بالخيار أو الكافر بالخيار فيها أو يبيعها^١ يباع فاسداً فيردها الكافر عليه ما عليه^٢ في هذا كله؟ قال: عليه العشر . قلت: فلم جعلت على الكافر الخراج إذا اشتراها؟ قال: لأنه لا يكون على الكافر عشر، إنما هي بمنزلة دار . كانت لكافر فليس عليه فيها شيء، فإذا جعلها^٣ بستاناً كان عليه فيها الخراج . قلت: والعشر لا يجب على أرض يؤدي صاحبها الخراج ولا على رجل يؤدي في أرضه أجراً؟ قال: نعم . وهذا قول أبي حنيفة .

قلت: أ رأيت رجلاً نصرانياً من بني تغلب له^٤ أرض من أرض العشر اشتراها من رجل مسلم ما عليه فيها؟ قال: يضاعف عليه فيها العشر، فإن كانت سيجاً أو تسقى^٥ من السماء فعليه فيها الخمس، وإن كانت تشرب بغرب أو دالية أو سانية فعليه فيها العشر . قلت: وضاعفت عليه كما ضاعفت في أموالهم؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت إن باعها من مسلم أو أسلم عليها؟ قال: عليها

١٥ العشر مضاعفاً ..

(١) وفي « يبيعها » .

(٢) قوله « ما عليه » ساقط من « .

(٣) كذا في « ؛ وفي ع ، م » جعلتها « وفي ز » جعلته « تصحيف .

(٤) لفظ « له » ساقط من « .

(٥) كذا في « ، وفي بقية الأصول » يستقى » .

قلت : أ رأيت العبد النصراني يعتقه النصراني من بني تغلب فيشتري أرضاً من أرض العشر ؟ قال : عليه فيها الخراج ، ولا ينزل منزلة مولاه . قلت : لم ؟ قال : لأن مولاه لا يكون في هذا أعظم حرمة من مولى المسلم إذا أعتقه وهو نصراني ، ولو أن رجلاً أعتق عبداً له نصرانياً كان على عبده الخراج ، وإن اشترى أرضاً من أرض العشر كان عليه الخراج ، وإن كان له إبل أو غنم أو بقر فليس عليه فيها شيء ؛ وكذلك العبد النصراني إذا أعتقه النصراني من بني تغلب .

قلت : أ رأيت ما كان في أرض العشر من قصب الذريرة هل عليه فيها عشر ؟ قال : نعم . قلت : لم وإنما هو قصب ؟ قال : لأنه بمنزلة الرمان .

قلت : أ رأيت أرض العشر ما هي وأين تكون ؟ قال : أما في أيدي العرب بالبادية وأرض الحجاز من أرض العرب بالبرية فهي من أرض العشر ، وما كان من أرض السواد مما لا يبلغه الماء فاستحياء رجل واستخرجه بأمر السلطان فهي من أرض العشر ، وما كان من ذلك يبلغه الماء فهو أرض الخراج .

(١) وفي « قيمة » لعله تصحيف « فيه » .

(٢) لفظ « عبداً » سقط من هـ .

(٣) وهو نبت كالقش ، له عقد ، محشو بشيء أبيض مر .

(٤) لفظ « أرض » ساقط من هـ .

قلت: أرايت قوما من أهل الحرب أسلوا في دارهم أيكون أرضهم من أرض العشر؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال: لأنهم أسلوا عليها ولم يفتح المسلمون بلادهم فيكون فينا فأرضهم من أرض العشر.

قلت: فكل أرض تكون في اليمن والحجاز وتهامة والبرية أتعلمها أرض عشر؟ قال: نعم.

قلت: ^٢ وأيما أرض تجعلها^٢ من أرض العشر إذا جاء العاشر يأخذ عشر الأرض فقال صاحبها قد أديته، وحلف على ذلك أيقبل منه ويكف عنه؟ قال: لا، ولكن يأخذ منه العشر. قلت: لم؟ قال: لأن هذا بما يأخذ السلطان وهو بمنزلة الصدقة - صدقة الإبل والبقر والغنم. قلت: أرايت رجلا أعطى عشر أرضه وزكاته وزكاة إبله وبقره و غنمه صنفا واحدا من المساكين والفقراء أيسعه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى؟ قال: نعم؛

محمد عن أبي يوسف قال: حدثنا الحسن بن عمارة عن المنهال عن شقيق عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أتى بصدقة فبعث بها إلى أهل بيت واحد.

(١) وفي ز «تكون».

(٢) وفي «فتكون».

(٣-٢) وفي «وإنما نجعلها».

(٤) وأخرجه الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج ص ٤٦: حدثنا الحسن بن عمارة عن حكيم بن جبير عن أبي وائل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أتى بصدقة فأعطاهما كلها أهل بيت واحد. فالصواب عن «حكيم بن جبير» و «المنهال» =

محمد عن أبي يوسف قال: حدثنا الحسن بن عمار عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما مثله^١.

محمد عن أبي يوسف قال: حدثنا الحسن بن عمار عن المنهال بن عمرو عن زر بن حبيش عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما مثله^٢.
قلت: أ رأيت إن وضع ذلك في الفقراء^٣ ولم يأت به السلطان^٤ أ يسهه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت^٥ إن عجل زكاة ماله لستين أ يسهه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى؟ قال: نعم، ولا يحجزه إن أعطى عشر أرضه لستين^٦ مستقبله وإن كان نخل وشجر، كما لا يحجزه زكاة ماله قبل أن يكتسب.
قلت: أ رأيت إن لم يخرج من أرضه شيء وقد أعطى زكاتها^٧ ١٠^٨ أو إن أعطى زكاتها^٩ عن صنف وزرع غير الذى أعطى زكاته؟

= من سهو الناسخ، وهو في السند الآتى فاشتبه عليه.

(١) قال الإمام أبو يوسف في خراجه: وحدثنا الحسن بن عمار عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال: لا بأس أن تعطى الصدقة في صنف واحد - اهـ.

(٢) قال الإمام أبو يوسف: وحدثنا الحسن بن عمار عن المنهال بن عمرو عن زر بن حبيش عن حذيفة رضى الله عنه أنه قال: لا بأس بأن تعطى الصدقة في صنف واحد - اهـ.

(٣) وفي ز «أو» وليس بشيء.

(٤) لفظ «أ رأيت» ساقط من هـ.

(٥) كذا في هـ، م؛ وفي ع، ز «ستين».

(٦-٧) قوله «أو إن أعطى زكاتها» ساقط من هـ.

قال: لا يحزیه، و إن كان زرع الأرض فلا بأس أن يجعل عشره قبل أن يدرك^١ أو بعد أن يخرج^٢ لسنة^٣ تلك، و لا يحزى أن يجعل لسنين لأنه لا يدري هل يزرع ذلك من قابل أم لا؟ فأما^٤ إذا أعطاهما^٥ و قد زرع فانه يحزیه لزرعه ذلك، و لا يحزیه للنخل و الشجر إلا أن يكون قد خرج الثمر و إن لم يبلغ.

قلت: أفيعطى منها ذوى قرابة له و هم فقراء؟ قال: نعم. قلت: فان أعطى منها أخاه أو أخته أو ذوى رحم^٦ محرم من رضاع أو نسب أجزاء ذلك؟ قال: نعم، ما خلا^٧ الولد و الوالد^٨ و الأم فانه لا يعطيهم من زكاة ماله و لا من عشر أرضه.

قلت: أ رأيت إن أعطى زكاة ماله أمه أو أباه أو ولده أو ولد ولده أو امرأته هل يحزیه ذلك من زكاة ماله و من عشر أرضه؟ قال: لا.

قلت: فان أعطى منها جدته من قبل أمه^٩ أو من قبل أبيه^{١٠} أو ابنته أو ابنة ابنته أو ابن ابنته أو عبده أو مدبره أو أم ولده؟ قال: لا يعطى أحدا^{١١} من هؤلاء من زكاة ماله. قلت: فان أعطاهم؟

(١-١) وفي « بعد و أن يخرج » لا يصح.

(٢) وفي « لسنة ».

(٣-٣) وفي « إذا ما أعطاهما ».

(٤) وفي « م » « ذارحم ».

(٥-٥) وفي « م » « الوالد و الولد ».

(٦-٦) قوله « أو من قبل أبيه » ساقط من م.

(٧) لفظ « أحدا » ساقط من م.

قال: لا يحزبه من زكاته ولا من عشر أرضه . قلت: فهل يحزى من أعطى سوى هؤلاء من ذوى الرحم المحرم إذا كانوا محتاجين؟ قال: نعم؛ بلغنا عن إبراهيم أنه قال: لا يعطى من الزكاة يهوديا ولا نصرانيا ولا 'مجوسيا'، ولا يعطى الرجل امرأته، ولا تعطى المرأة زوجها من زكاتها لأنه يحجر على أن يتفق عليها؛ وهذا قول أبي حنيفة؛ وقال أبو يوسف ومحمد: لا بأس بأن تعطى المرأة زوجها من زكاتها لأنها لا تحجر على أن تتفق عليه؛ قال: وكذلك بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم^٢.

(١) كذا فى هـ، م؛ ولفظ «لا» ساقط من بقية الأصول .

(٢) مر سند الحديث فى ص ١١٠ وأخرج ابن أبى شيبة عن أبى الأخص عن إبراهيم ابن مهاجر قال: سألت إبراهيم عن الصدقة على غير اهل الإسلام فقال: اما الزكاة فلا، واما إن شاء رجل أن يتصدق فلا بأس؛ وعن وكيع عن سفيان عن إبراهيم ابن مهاجر عن إبراهيم قال: لا تعطهم من الزكاة، واعطهم من التطوع؛ وعن أبى معاوية عن مسعر عن عبد الملك بن اياس عن إبراهيم قال: لا تعط المشركين شيئا من الزكاة - اهـ ج ٢ ص ٤ .

(٣) قال الزيلعى: أخرجه الجماعة إلا ابا داود عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا معشر النساء! تصدقن ولو من حليكن؛ قالت فرجعت إلى عبد الله فقلت: إنك رجل خفيف ذات اليد وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر بالصدقة فأته فأسأله فإن كان ذلك يحزى عنى وإلا صرفتها إلى غيركم، قالت: فقال لى عبد الله: بل اتيه انت، قالت: فانطلقت فإذا امرأة من الأنصار بباب رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجتها حاجتى، =

قلت^١: فان أعطى منها غنيا وهو لا يعلم؟ قال: يحزبه؛ وهو قول
أبي حنيفة ومحمد إذا سأله فأعطاه، وقال أبو يوسف: لا يحزبه إذا علم
بعد ذلك.

قلت: فان أعطى أحدا من جميع هؤلاء الذين ذكرت لك وهو
ه لا يعرفه وإنما سأله فأعطاه؟ قال: يحزبه في ذلك كله، إلا في عبده
أو أمته أو مدبره أو مكاتبه أو أم ولده فان هؤلاء ماله فلا يحزبه.
قلت: ولم لا يحزبه إن أعطى أحدا من هؤلاء^٢ وهو لا يعلم؟ قال:
لأن هؤلاء كلهم ماله فلذلك لا يحزى.

قلت: أرايت الرجل يعطى الرجل من الزكاة وله دار أو مسكن
١٠ وخادم هل يحزبه في قول أبي حنيفة ومحمد ذلك؟ قال: نعم، بلغنا

= قالت: وكان رسول الله قد اتى عليه المهابة، قالت: نخرج علينا بلال رضى الله
عنه قلنا له: أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امرأتين بالباب تسألانك أتجزى
الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى إيتام في حجورهما؟ ولا تحبره من نحن، قالت:
فدخل بلال فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: من هما؟ قال: امرأة من الأنصار
وزينب، قال: أى الزينب؟ قال: امرأة عبد الله، فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم: لهما اجران: اجر القرابة و اجر الصدقة - انتهى، راجع نصب الراية

ج ٢ ص ٤٠٢ فان فيه التفصيل.

(١) لفظ « قلت » سقط من ه.

(٢) وفي ه « و » مكان « أو ».

(٣-٣) لفظ « وهو لا » ساقط من ه.

(٤) وفي ه « فكذلك » تصحيف.

عن إبراهيم أنه قال : يعطى من الزكاة من له دار و خادم . قلت : وهل يعطى الرجل من زكاته رجلا واحدا مائتي درهم وليس له عيال ؟ قال : أكره له ذلك . قلت : فإن أعطاه مائتي درهم وهو محتاج أيجزيه ذلك من زكاته ؟ قال : نعم يجزيه ، وأكره له أن يبلغ به مائتين إذا لم يكن له عيال أو لم يكن عليه دين .

قلت : أ رأيت الرجل يسأله الرجل الغنى وهو لا يعلم ما هو فيعطيه من الزكاة أو يسأله الرجل من أهل الحرب فيعطيه وهو لا يعلم ثم علم به بعد ذلك هل يجزيه ذلك ؟ قال : نعم في قول أبي حنيفة وهو قول محمد .

قلت : أ رأيت الرجل من أهل الكوفة له مال يتجر فيه فتحل ١٠ فيه الزكاة أعطيتها بالكوفة ، أو يبلد غيرها ؟ قال : بل يعطيتها بالكوفة ، وأكره له أن يعطيتها بغير الكوفة . قلت : وكذلك كل رجل من أهل بلاد حلت عليه الزكاة في بلد يعطيتها أهل بلاده ؟ قال : نعم . قلت : فإن أعطاهما غيرها متعمدا لذلك خرج بها حتى أعطاهما أو بعث بها ؟ قال : يجزيه وأكره له ذلك .

١٥

قلت : أ رأيت الرجل يكون له المال غائبا عنه فيحتاج أن يحل له

(١) مر تخريج هذا الحديث قبل ذلك ص ٩٤ .

(٢) وفي « مائتي درهم » .

(٣) وفي « فعمل » .

(٤-٤) من قوله « أو يبلد . . . » ساقط من ٥ .

أن يقبل الصدقة؟ قال: نعم. قلت: ولا يجب^١ عليه في ماله ذلك الغائب الصدقة؟ قال: لا، حتى يرجع إليه.

قلت: أرايت الرجل يكون له على الرجل الدين فيتصدق به عليه^٢ ويحسب ذلك من زكاته^٣ أيجزیه ذلك من زكاته؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه لم يقبضه منه بعد. قلت: فان تصدق به على آخر وأمره أن يقبضه منه فقبضه أيجزیه ذلك^٤ من زكاته ويحسب له؟ قال: نعم.

قلت: أرايت الرجل يتصدق على الرجل بدراهم من زكاة ماله ولم يأمره ثم علم بعد ذلك فرضى به؟ قال: لا يجزیه من زكاته. ١٠ قلت: ولم؟ قال: لأنه لم يأمره بذلك. قلت: فان أمره بذلك فتصدق به بعد ما أمره أيجزیه من زكاته؟ قال: نعم.

قلت: أرايت الرجل يكون له عند الرجل طعام فيحول عليه الحول وهو للتجارة وليس له مال غيره وهو يساوى مائتي درهم فكث بعد ذلك أشهراً فأخذه صاحبه وهو يساوى مائة درهم وهو ١٥ مائتا قفيز حنطة؟ قال: يعطى منه خمسة أقفرة زكاته. قلت: فان كان

(١) وفي «تجب» وهو غير منقوط في م.

(٢) وفي «وعليه».

(٣-٢) من قوله «أيجزیه...» ساقط من هـ.

(٤) لفظ «ذلك» ساقط من هـ.

(٥) وفي «منها».

إنما يساوى خمسة أفقرة اليوم درهمين ونصفاً؟ قال: وإن كان، لأنه ربع عشرة.

قلت: أرايت الرجل إن أكل الطعام ولم يركه ثم جاءك يستفتيك وإنما قيمته يوم أخذه وأكله مائة درهم ما ذا عليه؟ قال: عليه خمسة دراهم. قلت: ولم؟ قال: لأنه حال عليه الخول وهو يساوى مائتي درهم، وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: أما أنا فأرى عليه درهمين ونصفاً، وهذا قول محمد.

قلت: أرايت الرجل التاجر يمر على العاشر بالطعام فيقول: «هذا الطعام من زرعي، ويحلف على ذلك أيقبل منه ويكف عنه؟ قال: نعم.

١٠

باب العشر في الخلایا

محمد عن أبي يوسف عن عبد الله بن محرز عن الزهري قال: جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في النحل العشر^٢. قال: وبلغنا عن عمر بن الخطاب أن أقواما كانت لهم خلایا في الجاهلية فطلبوها إلى أميرهم في زمن عمر فقال: احملوها لنا، فكتب إلى عمر فكتب إليه عمر ١٥ ابن الخطاب رضي الله عنه أن: احملوها لهم وخذ منهم العشر.

(١-١) كذا في ٥، وفي بقية الأصول «درهمان ونصف».

(٢) كذا في الأصول وكذا في نصب الراية، والصواب «محرز» برأين.

(٣) مر تحقيق هذا الحديث والذي بعده وتخریجهما قبل ذلك ص ١٣٤.

(٤-٤) وقوله «عمر فكتب إليه» ساقط من ٥.

قلت : وما الحلایا ؟ قال : النحل .

قلت : أ رأیت إن كان لرجل نحل فی أرض من أرض العرب

ما یکون فیہ العشر هل یکون فیما استخرج من غسلها العشر ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأیت إن كان الغسل 'قلیلا أو کثیرا' أ یجب فیہ العشر

ه فیما كان من ذلك ؟ قال : نعم فی قول أبی حنیفة ، وقال محمد : لیس

فیما دون خمسة أوسق من الغسل عشر .

قلت : أ رأیت النحل إذا كان فی أرض رجل مسلم والأرض

أرض خراج هل یکون فیہ عشر ؟ قال : لا . قلت : وكذلك إن كان

فی أرض ذمی ؟ قال : نعم .

(١) وفي ه « إذا » مكان « إن » .

(٢-٢) كذا في ه ، م ؛ وفي ع ، ز « قليل او كثير » وليس بشيء .

(٣) وفي ه « يجب » بدون همز الاستفهام .

(٤) وفي المختصر : والعشر واجب فی قليل الغسل وكثيره عند أبی حنیفة إذا

كان فی أرض العشر ، وقال أبو یوسف : لیس فیما دون قیمته خمسة أوسق من

الغسل عشر ؛ وقال أبو یوسف فی الأما لی : والهارونی إذا بلغ عشرة أطلال

ففیہ العشر ؛ وقال محمد فی نوادر هشام : إذا بلغ الغسل خمسة أفراس والفرق ستة

وثلاثون رطلا بالعراق ففیہ العشر وإن كان لم يتخذ ذلك ؛ وأما الزعفران

فلا عشر فیہ فی قول أبی یوسف حتی يخرج ماسه (كذا) قيمة خمسة أوساق

من ادنی ما یکون من قيمة الوسق ؛ وقال محمد : لیس فیہ شيء حتی یکون خمسة

امناء ، وكذلك قصب السكر - اه في ٤١ .

(٥) وفي ه « فيها » .

قلت : أ رأيت . إن كان في أرض رجل من بني تغلب كم يؤخذ من ذلك ؟ قال : عشرين .

قلت : أ رأيت إن كان ذلك في أرض لمكاتب قد اشتراها وهي من أرض العشر هل يكون في ذلك عشر ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك إن كانت أرض صبي أو معتوه مغلوب ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت^١ إن كان هذا في أرض رجل من المسلمين وهي من أرض العشر وعليه دين كثير^٢ هل يؤخذ منه العشر من ذلك ؟ قال : نعم . قلت : ولم ؟ قال : لأن هذا ليس بمنزلة الزكاة ؛ ألا ترى أن الرجل إذا كانت له أرض من أرض العشر وعليه دين كثير^٣ كان عليه العشر فيما أخرجت الأرض ، فكذلك^٤ هذا^٥ .

قلت : أ فرأيت^٦ إن كان ذلك العسل في أرض من أرض العشر فكان يكون ذلك في السنة مرتين أو ثلاثا هل يؤخذ^٧ عشر ذلك كله ؟ قال : نعم .

قلت : أ فرأيت^٨ النحل إذ كانت^٩ في الجبال أو في أرض ليست

(١) لفظ « أ رأيت » ساقط من هـ .

(٢-٣) من قوله « هل يؤخذ منه العشر... » ساقط من م .

(٣) وفي م « وكذا » مكان « فكذلك » .

(٤) لفظ « هذا » ساقط من هـ .

(٥) وفي هـ ، م « أ رأيت » .

(٦) وفي م « يؤخذ عليه » .

(٧) وفي هـ ، ز « كان » ؛ وفي م « إذا كانت » .

لأحد أرض فلاة فأصاب رجل من المسلمين شيئاً من عسلها هل يكون فيه عشر؟ قال: نعم .

قلت: أرايت رجلاً في أرضه نخل والأرض من أرض العشر وصاحب الأرض لا يعلم بجاء رجل فأصاب ذلك ما تقول في ذلك . كله؟ قال: ذلك كله لصاحب الأرض وفيه العشر، ولا يكون للذي أصابه منه شيء . قلت: ولم؟ قال: لأنه في أرضه، فما كان فيها من شيء فهو لصاحبها . قلت: وإن كان صاحبها لم يتخذ ذلك؟ قال: وإن لم يتخذ ذلك^٢ .

قلت: أرايت رجلاً دخل أرض الحرب بأمان فأصاب شيئاً من ذلك في جبالها فأخرجه إلى دار الإسلام هل يجب عليه في ذلك عشر؟ قال: لا . قلت: ولم؟ قال: لأنه أصابه في أرض الحرب .

قلت: أرايت جيشاً من المسلمين دخلوا أرض الحرب فأصاب رجل منهم شيئاً من ذلك هل يحل له أكله؟ قال: نعم . قلت: أرايت إن أخرج^٢ شيئاً منه^٣ من المغنم هل يقسم كما يقسم سائر المغنم؟ ١٥ قال: نعم .

(١) وفي « منها » .

(٢-٢) قوله « لم يتخذ ذلك » لم يذكر في « م » ، « ز » .

(٣-٣) وفي « منه شيئاً » .

باب عشر الأرض^١

قال: بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: العشر فيما سقت السماء أو سقى سيحها، ونصف العشر فيما سقى بسواني^٢.

قلت: أرايت ما سقى بدالية أو نحوها أهو بمنزلة السانية؟ قال:

نعم، وفيه نصف العشر؛ وكل أرض من أرض العشر سقته السماء هـ أو سقى سيحاً ففيه العشر، وكل شيء سقى من ذلك بدالية أو سانية أو نحوها ففيه نصف العشر؛

محمد بن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم: إن في كل شيء أخرجت

الأرض العشر ونصف العشر^٣.

(١) كذا في الأصول، وفي المختصر «عشر الأرضين» وكذا في شرحه.

(٢) مر اسناد هذا الأثر قبل هذا ص ١٤٠.

(٣) وأخرجه في آثاره أيضاً مفصلاً مما هنا: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: في كل شيء أخرجت الأرض مما سقت السماء أو سقى سيحاً العشر، وما سقى بغرب أو دالية ففيه نصف العشر؛ قال محمد: وبهذا كان يأخذ أبو حنيفة، وأما في قولنا فليس في الخضر صدقة، والخضر البقول والرباط وما لم يكن له ثمرة باقية نحو البطيخ والقثاء والخيار، وما كان من الحنطة والشعير والتمر والزبيب وأشباه ذلك فليس فيه صدقة حتى يبلغ خمسة أوساق، والوسق ستون صاعاً، والصاع الففيز الحجابي وربع الهاشمي وهو ثمانية أرطال - اه ص ٥٥. وأخرجه في كتاب الحجة أيضاً قال: ذكر أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه جعل العشر ونصف العشر فيما أخرجت الأرض من قليل أو كثير - اه ج ١ ص ٤٩٨. وأخرجه الإمام أبو يوسف في ص ٩٠ =

قلت: أرأيت الأرض التي يجب فيها العشر ما هي؟ قال: كل أرض من أرض العرب ما لم يوجف المسلمون عليها، وكل أرض من أرض الجبال ما استخرجه الرجل بما لا يبلغه الماء من الأنهار العظام من نحو الفرات ونحوها من الأنهار، فأما ما استخرج من ذلك بما لا يبلغه الماء ففيها العشر، وأما ما سوى ذلك من أرض الجبل والسواد ما أوجف المسلمون عليها ففيها الخراج .

قلت: أرأيت أرضاً من أرض العشر خرج منها طعام كثير فباعه قبل أن يؤدي عشره فجاء صاحب العشر والطعام عند المشتري هل للمصدق أن يأخذ من المشتري عشر الطعام وهو قائم بعينه وهو في يده؟ قال: ١٠ نعم، إن شاء . قلت: فهل يرجع المشتري على البائع بعشر الثمن؟ قال: نعم . قلت: وإن شاء المصدق أخذ من البائع وترك المشتري؟ قال: نعم .

قلت: أرأيت رجلاً باع أرضاً من أرض العشر وفيها زرع قد أدرك على من عشرها وقد باع الزرع مع الأرض أعلى المشتري أو على البائع؟ قال: عشر الزرع على البائع . قلت: لم؟ قال: لأن البائع باعه بعد ما وجب فيها العشر .

= من آثاره: حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: في كل ما أخرجه الأرض من قليل أو كثير زكاة، وفيما سقت السماء أو سقى سبعا العشر، وفيما سقى بغرب أو ذالية نصف العشر - هـ .

(١) لفظ « الأرض » ساقط من هـ .

(٢) وفي م « الأنهار العظام » .

قلت: أ رأيت^١ إن باعها و الزرع بقل على من العشر عشر الزرع إذا ما حصده؟ قال: على المشتري . قلت: ولم؟ قال: لأنه باعه قبل أن يبلغ .

قلت: أ رأيت إن باع الزرع و هو قصيل فقصله المشتري أ يكون على البائع العشر في الثمن؟ قال: نعم . قلت: ولم؟ قال: لأن البائع ه قد أخذ له ثمنا وقصله قبل أن يبلغ .

قلت: أ رأيت إن باع الزرع و هو بقل ثم أذن البائع للمشتري أن يترك ذلك في أرضه فتركه حتى استحصد فحصده على من العشر؟ قال: على المشتري، لأنه هو الذي حصده . قلت: وكذلك كل شيء من الثمار وغيرها فيما فيه العشر باعه صاحبه قبل أن يبلغ في أول ما يطلع ثم ١٠ تركه المشتري حتى يبلغ باذن البائع ثم يكون عشر ذلك على المشتري؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت رجلا اشترى أرضا من أرض العشر للتجارة فزرعها أ عليه الزكاة للتجارة أو عشر الأرض؟ قال: ليس عليه زكاة للتجارة، وإنما عليه عشر ما أخرجت الأرض . قلت: ولم؟ قال: لأنه إذا اشترى ١٥ أرضا من أرض العشر سقطت عنه الزكاة، ولا تجتمع الزكاة والعشر في أرض واحدة . قلت: وكذلك لو اشترى أرضا من أرض الخراج للتجارة؟ قال: نعم، يكون عليه الخراج، ولا يكون عليه الزكاة فيها، ولا يجتمع خراج وزكاة ولا زكاة وعشر في أرض واحدة .

(١) لفظ « أ رأيت » ساقط من .

(٢) لأن الحديث ورد بذلك، رواه إمامنا الأعظم عن حماد عن إبراهيم عن =

قلت: أ رأيت الرجل يموت وله أرض من أرض العشر وقد أدركت غلتها ووجب فيها العشر أ يؤخذ منها العشر؟ قال: نعم . قلت: ولم صاحبها قد مات وصارت لغيره؟ قال: وإن^١ .

قلت: أ رأيت الرجل تكون له الأرض من أرض العشر وفيها رطبة وهي تقطع كل أربعين ليلة أ يؤخذ منها العشر كلها قطعت؟ قال: نعم في قول أبي حنيفة . قلت: ولم؟ قال: لأن العشر في كل ما خرج منها - هذا قول أبي حنيفة .

قلت: أ رأيت الرجل له أرض من أرض العشر فيزرعها ويحصد زرعها قبل أن تمضي^٢ ستة أشهر أ يؤخذ منه العشر؟ قال: نعم . قلت: ١٠ فإن زرع فيها^٣ بقلا أو بطيخا أو خيارا أو قثاء أو حبوبا أو نحو ذلك أو قرعا هل يجب^٤ في شيء من هذا العشر؟ قال: نعم ، يؤخذ

= علقة عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يجتمع على مسلم عشر وخراج في أرض - أخرجه الحارثي وطلحة والأشعري وابن خسر والقاضي أبو بكر من طريق يحيى بن عنبسة عنه ، راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٦٣ ، وقد ورد الحديث من طريق آخر أيضا عن ابن عباس وغيره .

(١) وفي « وان قلت » لفظ « قلت » من سهو الناسخ .

(٢) وفي « يمضي » .

(٣-٣) وفي ز « زرعها » .

(٤) لفظ « يجب » ساقط من « .

العشر^١ من هذا كله^٢ وهذا كله قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: ليس في الخضر التي ليست لها ثمرة باقية عشر، نحو الرطبة والبقول كلها و البطيخ و القثاء وما أشبه ذلك .

قلت : أ رأيت العنب يبيعه عنباً وربما باعه بأكثر من قيمته وربما باعه بأقل من قيمته^٣ والأرض من أرض العشر هل يؤخذ منه عشر^٤ الثمن إن باعه عصيراً أو عنباً بأقل من قيمته أو أكثر إذا لم يكن شيئاً حايي فيه و عرف ذلك؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له النحل فيصيب من غلته^٥ غلة عظيمة ما يجب فيه؟ قال : إن كانت أرض خراج فليس فيه شيء ، وإن كان ذلك في أرض العشر ففيه العشر . قلت : ولم لا يكون فيه إذا كان في ١٠ أرض الخراج؟ قال : لأنه بلغنا عن عمر أنه لم يضع في النحل^٦ شيئاً نحل السواد قال : لا تأخذوا من النحل شيئاً^٧ ولا من الشجر^٨ . قلت : فكيف تقول في الأرض؟ قال : يمسح^٩ أرضاً يضاء فيوضع عليها

(١) وفي هـ « من هذا العشر » .

(٢) لفظ « كله » ساقط من م .

(٣) كذا في ز ، وقوله « من قيمته » ساقط من بقية الأصول .

(٤) وفي هـ « غسله » .

(٥) كذا في هـ ، م ؛ وفي ع ، ز « النخل » بالخاء ، تصحيف .

(٦-٦) من قوله « نحل السواد ... » ساقط من هـ .

(٧) لم أجد من وصل هذا الحديث .

(٨) وفي هـ « تمسح » .

الحراج ، كما يوضع على المزارع قفيز و درهم على كل جريب .

قلت : أ رأيت الرجل الذى يكون له الأرض و فيها عين يخرج منها القير و النفط و الملح و أرضه من أرض الحراج ما عليه ؟ قال : عليه خراج أرضه ، و ليس عليه فى هذا شيء .

٥ قلت : أ رأيت لو كان هذا فى أرض عشر هل فيه شيء ؟ قال : لا . قلت : و لم ؟ قال : لأن هذا ليس بثمر .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له أرض من أرض العشر فينبت فيها الطرفاء أو القصب الفارسى أو غيره هل فيه شيء ؟ قال : لا . قلت : و لم ؟ قال : لأن هذا حطب . قلت : وكذلك الحشيش و الشجر الذى ليس له ثمرة مثل السمر و شبهه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرياحين كلها و البقول و الرطاب القليل من ذلك و الكثير فيه العشر و نصف العشر ؟ قال : نعم ، فى قول أبى حنيفة .

قلت : أ رأيت الوسمة هل فيها عشر إذا كانت فى أرض العشر ؟ قال : نعم ، فى قول أبى حنيفة . قلت : و كذلك الزعفران و الورد ؟

١٥ قال : نعم . قلت : و كذلك قصب السكر ؟ قال : نعم . قلت : و لم و هو قصب ؟ قال : لأنه بمنزلة الثمرة ، و هذا كله قول أبى حنيفة ، و قال

(١) و فى ز « تكون » .

(٢) لفظ « هذا » ساقط من ع ، ز .

(٣-٣) و فى ه « هذا ثمر » .

(٤) و فى ه ، م « قنبت » .

(٥) لفظ « قلت » ساقط من الأصول و لا بد منه .

أبو يوسف و محمد: ليس في شيء من هذا زكاة، إلا فيما كان له ثمرة باقية، وحتى يكون الثمر الباقي خمسة أوسق فصاعداً، والوسق ستون صاعاً، فأما الزعفران ونحوه مما يوزن فإنه إذا خرج منه ما يساوي خمسة أوسق أدنى ما يكون من قيمته الأوسق ففيه العشر؛ وهو قول أبي يوسف، وقال محمد: القصب الذي يكون منه السكر إذا كان في أرض العشر فهو بمنزلة الزعفران؛ وقال محمد: ليس في الزعفران حتى يكون خمسة أمناء.

قلت: أ رأيت الحنطة و الحلبة و الشعير و التين و الزيتون و الزبيب و الذرة و السمسم و الأرز و جميع الحبوب عليه العشر إذا كان في أرض العشر؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت الرجل يكون عليه الدين يحيط بقيمة أرضه هل عليه عشر فيما خرج من أرضه؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت المكاتب إذا كانت له أرض العشر هل يجب عليه فيها العشر؟ قال: نعم. قلت: وكذلك الصبي و المرأة و المجنون و المعتوه

الذي لا يفتق؟ قال: نعم، كل هذا سواء و في أرضهم العشر.

قلت: أ رأيت إن كانت أرض في يد عبد مأذون له في التجارة و قد اشتراها هل يؤخذ منه عشر ما خرج منها؟ قال: نعم.

(١) كذا في الأصول؛ أي: ليس في الزعفران شيء حتى يكون....

(٢) كذا في عامة الأصول؛ وفي «امنان».

(٣) وفي م «فعليه».

قلت: أرايت الرجل له أرض يؤدي فيها الخراج هل عليه فيها شيء؟
قال: لا ، ولا يجتمع العشر والخراج جميعا في أرض .

قلت: أرايت الرجل يستأجر أرضا من أرض العشر فيزرعها على
من عشر ما يخرج منها؟ قال: على رب الأرض ، وليس على المستأجر
شيء . قلت: أرايت إن كان أجرها بخمسين درهما وأخرجت الأرض
ماتى كرا كان عليه عشر ذلك كله؟ قال: نعم ، وهذا قول أبي حنيفة ،
وقال أبو يوسف ومحمد: العشر على ما أخرجت الأرض ، وليس على
المؤاجر شيء . قلت: أرايت إن كان منحها إياه منحة أو أطعمها إياه
طعمة على من عسرها؟ قال: على الذى زرعها ، وليس على رب الأرض
شيء . قلت: ولم؟ قال: لأنه لم يأخذ لها أجرا .

قلت: أرايت المسلم يشتري من الذمى أرضا من أرض الخراج
أيجب عليه فيها العشر؟ قال: لا ، وعليه الخراج ؛ وبلغنا ذلك عن
عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

قلت: أرايت ذميا اشتري أرضا من أرض العشر أيجب عليه
فيها العشر؟ قال: لا ، ولكن عليه الخراج فى قول أبي حنيفة . قلت:
ولم؟ قال: لأنه لا يكون على الكافر عشر .

(١) وفى م « يجمع » .

(٢) سقط لفظ « كر » من هـ .

(٣) وفى م « ولكن عليه » .

(٤) لا أعلم من وصله .

قلت: أرأيت إن جاء رجل مسلم بعد ذلك فأخذها بالشفعة ما عليه فيها؟ قال: عليه العشر. قلت: ولم وقد جعلت عليه الخراج؟ قال: لأن المسلم قد أخذها بحق قد كان وجب له فيها قبل ذلك؛ وقال أبو يوسف: إذا اشترى الذمي أرضاً من أرض العشر جعلت عليه العشر مضاعفاً كما أجعل عليه في ماله؛ وقال محمد بن الحسن: يكون على الكافر عشر واحد على حاله لا يزداد عليه.

(١) لفظ «وقد» سقط من هـ.

(٢) وفي المختصر: مسلم اشترى من كافر أرض خراج فهي خراجية، وإن اشترى كافر من مسلم أرض عشر فأخذها منه مسلم بالشفعة أو كان في البيع خيار أو فساد فرجعت إلى المسلم فهي عشرية كما كانت، فإن بقيت في ملك الكافر حولت خراجية في قول أبي حنيفة، بمنزلة دار كانت له فجعلها بستاناً، وفي قول أبي يوسف يضاعف عليه العشر ويوضع موضع الخراج، وفي قول محمد عليه عشر واحد كما كان يوضع موضع الصدقة، بينه في كتاب السير - الخ. وفي شرحه للمرخسي: وقال مالك: يجبر على بيعها من المسلمين، وعلى أحد قول الشافعي لا يجوز البيع أصلاً، وفي القول الآخر وهو قول ابن أبي ليلى يؤخذ منه العشر والخراج جميعاً؛ وكان شريك بن عبد الله يقول: لا شيء فيه؛ وجعل هذا قياس السوائم إذا اشتراها الكافر من مسلم (إلى أن قال) وأما محمد فقال: ما صار وظيفة للأرض لا يتبدل بتبدل المالك، كالخراج في الأراضي الخراجية؛ ثم العشر الذي يؤخذ منه عند محمد يوضع موضع الصدقات، كما ذكره في السير، لأن حق الفقراء يتعلق بها فهو كمتعلق حق المقاتلة بالأراضي الخراجية؛ وروى ابن سماعة عن محمد أن هذا العشر يوضع في بيت مال الخراج لأنه إنما يصرف إلى الفقراء ما كان لله تعالى بطريق العبادة، وما لالكافر لا يصلح لذلك فيوضع موضع الخراج، كمال يأخذه المباشر من أهل الذمة؛ وإنما قال أبو يوسف =

قلت: أرايت المسلم إذا باع أرضا من أرض العشر من ذمی و هو فيها بالخيار أو الذمی بالخيار أو باعها یغافسها فیردها الذمی علیه ما علی البائع فیها؟ قال: العشر .

قلت: أرايت ذمیاً جعل داراً له بستاناً أیجب علیه فیها شیء؟
هـ قال: نعم، علیه فیها الخراج، و لیس فی هذا العشر .

قلت: أرايت نصرانياً من بنی تغلب له أرض من أرض العشر اشتراها من المسلم ما علیه فیها؟ قال: علیه فیها عشرين، فإذا كانت تشرب سیحاً أو یسقیها السیاء فعليه فیها الخمس، و إن كانت تشرب بغرب أو دالية أو سانية فعليه فیها العشر . قلت: و تضاعفها علیهم كما تضاعف^١ فی أموالهم؟ قال: نعم . قلت: لم؟ قال: لأن عمر بن الخطاب رضی الله عنه ضاعف علیهم فی أموالهم^٢ . قلت: أرايت إن باعها بعد ذلك من مسلم

= « یؤخذ منه عشرين » لأن ما كان مأخوذاً من المسلم إذا وجب أخذه من الكافر یضعف علیه كصدقة بنی تغلب و ما یمر به الذمی علی العائثر، اما أبو حنیفة فقال: الأراضی النامية لا تخلو عن وظيفة فی دارنا، و الوظيفة إما الخراج أو العشر، و لا یمكن إيجاب العشر علیه لأنها صدقة، و الكافر لیس من أهل الصدقة فتعین الخراج فی الأراضی الخراجية، لأن استبقاها بعد الوجوب كاستبقاء الأجرة باعتبار التمكن من الانتفاع، و مال المسلم یصلح لذلك - ١ - ما قاله السرخسی ج ٣ ص ٦ .

(١) وفي ٥ « تسقيها » .

(٢) وفي ٥ « یضاعف » .

(٣) مر تخرج هذا الحديث ص ٢٧ - ٢٨ .

أو أسلم هو ما عليه؟ قال: عشرين؛ وهذا كله قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: أما أنا فأرى عليه 'عشرا واحدا' لأنني أضاعف عليهم ما داموا ذمة، فإذا أسلموا أسقطت ذلك عنهم، وكان عليه ما على المسلمين؛ وهو قول محمد.

قلت: أرايت العبد النصراني أعتقه رجل من نصارى بني تغلب ه فيشتري أرضا من أرض العشر ما عليه فيها؟ قال: عليه فيها الخراج،

(١-١) كذا في ز وهو الصواب، وفي بقية الأصول «عشر واحد» بالرفع.
(٢) وفي المختصر وشرحه للرخسي: (وإن اشترى تغلبي أرض عشر من مسلم ضوعف عليه العشر) للصلح الذي بيننا وبينهم، وذكر ابن سماعة عن محمد أن تضعيف العشر عليهم في الأراضي التي كانت لهم في الأصل، فأما من اشترى منهم أرضا عشرية من مسلم فعليه عشر واحد بناء على أصله إن ما صار وظيفة للأرض يقرر ولا يتغير بتغير المالك، (فإن أسلم عليها أو باعها من مسلم فعليه العشر مضاعفا في قول أبي حنيفة ومحمد، وفي قول أبي يوسف عشر واحد) قلت: وهذا في رواية أبي حفص الكبير وذكر في نوادر أبي سليمان المسألة بعد هذا، وذكر قول محمد كقول أبي يوسف، وتأويله ما بينا أن عند محمد في الأراضي التي كانت لهم في الأصل سواء أسلموا عليها أو باعوها من مسلم يجب العشر مضاعفا لأنها صارت وظيفة لهذه الأرض، أما أبو يوسف فقال: تضعيف العشر باعتبار كفر المالك وقد زال ذلك بإسلامه أو بيعه من المسلم، فهو نظير السوائم إذا أسلم عليها التغلبي أو باعها من المسلم لا يجب فيها إلا صدقة واحدة، وأبو حنيفة قال: التضعيف على بني تغلب في العشر بمنزلة الخراج حتى يوضع موضع الخراج، وبعد ما صارت خراجية لا تبدل بإسلام المالك ولا يبيعها من المسلم فهذا كذلك، بخلاف السوائم فإنه لا وظيفة فيها باعتبار الأصل، حتى إذا كانت لغير التغلبي من الكفار لا يجب فيها شيء، فعرفنا أن التضعيف فيها كان باعتبار المالك فيسقط بتبدل المالك أو بتبدل حاله بالإسلام - اه ج ٣ ص ٧٧.

ولا ينزل فيها بمنزلة مولاه . قلت : ولم ؟ قال : لا يكون^١ أعظم حرمة من مولى^٢ المسلم لو اعتق^٣ عبدا نصرانيا ، ولو أن مسلما فعل ذلك بعيد له نصراني كان عليه الخراج وكان في أرضه الخراج ، وإن كان له^٤ إبل أو غنم أو بقر^٥ لم يكن عليه فيها شيء ، فكذلك عبد التغلبي إذا اعتقه . قلت : أ رأيت ما كان في^٦ أرض العشر من قصب الذريرة^٧ هل فيه عشر ؟ قال : نعم ، في قول أبي حنيفة . قلت : ولم ؟ قال : لأنه بمنزلة الرباحين^٨ .

قلت : أ رأيت أرض العشر ما هي و أين تكون ؟ قال : ما كان في يدى العرب بالحجاز أو البرية^٩ من أرض العرب^{١٠} فهو من أرض

(١) وفي « يترك » تصحيف .

(٢) وفي « يكون » سقط منه لفظ « لا » ، وهو سهو الناسخ .

(٣) وفي ز « مولى » .

(٤) وفي م « لو اعتق المسلم » .

(٥-٥) وفي « إبل أو بقر أو غنم » .

(٦) كذا في « م » ؛ وفي ع ، ز « من » تصحيف .

(٧) قد مر قبل ذلك ذكره ، وهو من الأدوية ، راجع كتب الطب : قانون

ابن سينا و تذكرة داود الأنطاكي وغيرهما ، تسمى بلسان أهل الهند « جراته » بالجيم الفارسي .

(٨) بل من الأدوية المهمة النافعة عند الأطباء أيضا ، يدخرونه مع بقية أدويتهم ، يجلبونه من مقامات بعيدة لعلاج المرضى .

(٩) وفي « بالبرية » .

(١٠) وحدها من العذيب إلى مكة ومن عدن أبين إلى أقصى حجر باليمن بمهرة ، =

العشر، وما كان من أرض السواد والجبل ما لا يبلغه الماء فجاء رجل فأحياه فاستخرجه فهو من أرض العشر، وما كان من ذلك مما يبلغه الماء فهو من أرض الخراج؛ وقد بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: من أحيا أرضا مواتا فهي له. قلت: ويكون له رقبته؟ قال: نعم، = وكان ينبغي في القياس أن تكون أرض مكة أرض خراج لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحها عنوة وقهرا ولكنه لم يوظف عليها الخراج، فكما لا رق على العرب لا خراج على أرضهم - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٣ ص ٧.

(١) وفي هـ أو .

(٢) أسنده الإمام محمد في موطنه: أخبرنا مالك أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم: من أحيا أرضا ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق؛ أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: من أحيا أرضا ميتة فهي له، قال محمد: وبهذا نأخذ، من أحيا أرضا ميتة باذن الإمام أو بغير اذنه فهي له، فأما أبو حنيفة فقال: لا يكون له إلا أن يجعلها له الإمام؛ قال: وينبغي للإمام إذا أحياها أن يجعلها له، وإن لم يفعل لم تكن له - اهـ ص ٣٥٦ باب أحياه الأرض باذن الإمام أو بغير اذنه. وأخرجه الإمام أبو يوسف في فصل موات الأرض في الصلح والعنوة وغيرها من كتاب الخراج له: حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من أحيا أرضا ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق؛ قال: وحدثنا ججاج بن ارطاة عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أحيا أرضا مواتا فهي له؛ وحدثني محمد بن إسحاق عن يحيى بن عروة عن أبيه عن رسول الله =

إن أقطعها إياه الإمام في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد :
إذا أحيها فهي له أقطعه إياها الإمام أو لم يقطعه .

قلت : أرأيت قوما من أهل الحرب أسلبوا على دارهم أتكون
أرضهم من أرض العشر ؟ قال : نعم . قلت : ولم ؟ قال : لأنهم أسلبوا
ه عليها فصارت في ذلك بمنزلة أرض العرب ، وإنما يجب الخراج مما
أوجف عليه المسلمون واقتحوه .

قلت : وكل أرض من أرض الحجاز واليمن وتهمامة وما كان
= صلى الله عليه وسلم أنه قال : من أحيأ أرضاً ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم
حق ؛ قال : وحدثني ليث عن طاوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
عادي الأرض لله وللرسول ثم لكم من بعد ، فمن أحيأ أرضاً ميتة فهي له ،
وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين ؛ قال : وحدثني محمد بن إسحاق عن الزهري
عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال على المنبر : من أحيأ
أرضاً ميتة فهي له ، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين ؛ وذلك أن رجلاً
كانوا يحتجرون من الأرض ما لا يعملون ؛ وحدثني الحسن بن عمار عن
الزهري عن سعيد بن المسيب قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : من أحيأ
أرضاً ميتة فهي له ، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين ؛ قال : وحدثني
سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن بن سمره بن جندب قال : من أحاط
حائطاً على أرض فهي له - ١٥ ص ٣٦ . قلت : الحديث هذا معروف مخرج في
الصحاح وغيرها عن عدة من الصحابة معنداً مرفوعاً بالأسانيد الصحاح ومرسلاً
وموقوفاً - راجع نصب الراية ج ٤ كتاب أحياء الموات .

(١-١) وفي م « ما أوجف عليه المسلمون » ولفظ « عليه » ساقط من الأصل
وفيه « ما أوجف المسلمون » .

في البرية في أرض العرب تجعلها أرض العشر لأن أهلها أسلموا عليها؟
قال: نعم .

قلت: أ رأيت المصدق إذا جاء يأخذ عشر الأرض فقال صاحبها
« قد أديته » و حلف على ذلك أ يقبل منه و يكف عنه ؟ قال : لا ،
ولكنه يأخذ منه العشر . قلت : ولم ؟ قال : لأن هذا إنما يأخذه
السلطان . قلت : فإن أعطاه دون السلطان أ يسعه ذلك فيما بينه و بين الله
تعالى ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت إن عجل عشر ما يخرج من أرضه لستين أ يجزيه
ذلك فيما بينه و بين الله تعالى ؟ قال : لا .

(١) وفي « يجعلها » .

(٢) وفي المختصر و شرحه ج ٣ ص ١١ (ولا يجوز تعجيل عشر ما لم يزرع
و عشر ثمر لم يخرج ، اما تعجيل عشر الثمار قبل ظهور الطلع فلا يجوز في قول
أبي حنيفة و محمد ، و يجوز في قول أبي يوسف ، ذكره في الإملاء ، قال : لأنه
لم يبق بينه و بين الوجوب إلا مجرد مضي الزمان فهو كتعجيل الزكاة بعد كمال
النصاب) و أبو حنيفة و محمد قال : السبب الموجب لم يوجد لأن الموجود ملك
رقاب النخيل و هو ليس بسبب للعشر حتى لو قطعها لم يلزمه شيء ، و تعجيل
الحق قبل وجود سبب وجوبه لا يجوز كتعجيل الزكاة قبل تمام النصاب ،
اما تعجيل العشر قبل الزراعة فلا يجوز بالاتفاق لأن الأرض ليست بسبب
لوجوب العشر ، و قد بقي بينه و بين الوجوب عمل سوى مضي الزمان و هو
الزراعة ، و بعد نبات الزرع يجوز التعجيل بالاتفاق ، و اما بعد الزرع قبل
أن ينبت فيجوز في قول أبي يوسف لأنه لم يبق بينه و بين وجوب العشر
إلا مضي الزمان ، و لا يجوز عند أبي حنيفة و محمد لأن السبب لم يوجد لأن =

قلت : أرأيت الرجل يعطى عشر أرضه و زكاة إبله أو بقرة أو غنمه لصنف واحد من الفقراء أو المساكين أيجزيه ذلك ؟ قال : نعم ؛ وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب و عبد الله بن عباس و حذيفة ابن اليمان رضى الله عنهم أنهم قالوا : يجزيه * .

قلت : أرأيت الرجل إذا كانت له أرض من أرض العشر فأعطى عشر ما خرج من أرضه أباه أو أمه أو ابنه أيجزيه ذلك فيما بينه و بين الله تعالى ؟ قال : لا . قلت : فان أعطاه أخاه أو أخته أو ذارحم محرم غير ولد أو والد أو جد أو جدة أو ولد و ولد ولد هل يجزيه ذلك ؟ قال : نعم ، و هو فى ذلك بمنزلة الزكاة * .

= الحب فى الأرض كهو فى الحب ليس بسبب لوجوب العشر - اهـ .

(١) وفى هـ ، م « و » والصواب « أو » كما هو فى الأصل و كما هو فى ز .

(٢) و مر الآثار الثلاثة قبل مسندة ، و مر تخريجها ايضا ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٣) لفظ « الرجل » ساقط من هـ .

(٤) لفظ « ذلك » ساقط من هـ .

(هـ) وفى المختصر و شرحه للسرخسى : (ولا يعطى زكاته و عشره ولده و ولد ولده و ابويه و اجداده و يعطى من سواهم من القرابة) و كل من ينسب الى المؤدى بالولادة او ينسب اليه بالولادة ، و لا يجوز صرف الزكاة اليه لأن تمام الإيتاء بانقطاع منفعة المؤدى عما ادى ، و المنافع بين الآباء و الأبناء متصلة ، قال الله تعالى « آبائكم و ابناؤكم لا تدرون ايهم اقرب لكم نفعا فريضة من الله » فلم يتم الإيتاء بالصرف اليهم ، فاما من سواهم من القرابة فيتم الإيتاء بالصرف اليه و هو افضل لما فيه من صلة الرحم ؛ قال (ولا يعطى مدبره و عبده و ام ولده) =

لأنهم

(٤٣)

١٧٢

= لأنهم مما يليكه كسبهم له ، (و) كذلك لا يعطى (مكاتبه) لأن كسب المكاتب دائر بينه وبين المولى فلم يتم الإيتاء بالصرف اليه ، وهذا بخلاف ما لو دفع الى مكاتب غنى لأن هناك الإيتاء تم بانقطاع منفعة المؤدى عما ادى ولم يثبت فيه للغنى ملك ولا يد للحال ، (و) كذلك لا يصرف الى (زوجته) لأن الإيتاء لا يتم قال الزوجة من وجه لزوجها ، قال الله تعالى « ووجدك عائلا فأغنى » قيل : بمال خديجة ، وعند الشافعى يجوز بناء على ان شهادة الزوج لزوجته جائزة ، (فاما المرأة فلا تعطى زوجها في قول ابى حنيفة ، وفي قول ابى يوسف ومحمد تعطيه ؛ ثم احتج لهم قال (وكذلك لو اعطى غنيا او ولدا صغيرا لغنى مع علمه بحاله لا يجوز) لأن مصرف الصدقات الفقراء بالنص ، فان صرف الى زوجة غنى وهى فقيرة او الى بنت بالغة لغنى وهى فقيرة جاز في قول ابى حنيفة ومحمد ، لأنه صرفها الى الفقيرة واستحقاقها النفقة على الغنى لا يخرجها من ان تكون مصرفا ، كآخت فقيرة لغنى فرض عليه نفقتها ، و ابو يوسف قال : لا يجوز لأنها مكفية المؤنة باستحقاقها النفقة على الغنى بالاتفاق ، فهو نظير ولد صغير لغنى ، (وكذلك لو صرفها الى هاشمى او مولى هاشمى وهو يعلم بحاله لا يجوز) لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تحمل الصدقة لمحمد ولا لآل محمد » ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم استعمل الأرقم بن ابى الأرقم على الصدقات فاستبجى ابا رافع فجاء معه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « يا ابا رافع ! ان الله تعالى كره لبني هاشم غسالة الناس ، وان مولى القوم من انفسهم » ؛ وهذا في الواجبات ، فاما في التطوعات والأوقاف فيجوز الصرف اليهم وذلك مروى عن ابى يوسف ومحمد في النوادر ، لأن في الواجب المؤدى يطهر نفسه باستقاط الغرض فيتدنس المؤدى بمنزلة الماء المستعمل ، وفي النفل يتبرع بما ليس عليه فلا يتدنس به المؤدى كمن تبرع بالماء ، (فان اعطى غنيا وهو لا يعلم بحاله فانه يجزى) ان وقع عنده انه فقير او سأل فاعطاه او كان جالسا مع الفقراء او كان عليه زى الفقراء ثم تبين انه غنى جاز (عند ابى حنيفة ومحمد ، ولم يجز عند ابى يوسف) =

= وهو قول الشافعي لأن الخطأ ظهر أنه بيقين لأن المصرف في الصدقات الفقراء دون الأغنياء فلا يجزيه ، كمن توضع بالماء ثم تبين أنه نجس أو قضى القاضي في حادثة باجتهاد ثم ظهر نص بخلافه ؛ ولأبي حنيفة وعده أن الواجب عليه الصرف إلى من هو فقير عنده وقد فعل فيجوز ، كما إذا صلى الإنسان إلى جهة بالتحرى ثم ظهر الأمر بخلافه ، وهذا لأن الغنى والفقير لا يوقف عليهما وقد لا يوقف الإنسان على غنى نفسه فضلا عن غيره ، والتكليف إنما يثبت بحسب الواسع ، بخلاف النص فإنه مما يوقف على حقيقته ، وكذلك يوقف على نجاسة الماء وطهارته (وإن تبين أنه دفع إلى أبيه أو ابنه جاز) في ظاهر الرواية عندهما ، وذكر ابن شجاع رواية عن أبي حنيفة أنه لا يجوز ؛ وجه تلك الرواية أن النسب مما يحكم به ، ويمكن معرفته حقيقة فيتبين الخطأ بيقين ، كما لو ظهر أنه عبده أو مكاتبه ؛ وجه ظاهر الرواية حديث معن بن يزيد رضى الله عنهما قال : دفع أبي صدقة إلى رجل ليصرفها ويفرقها على المساكين فأعطاني فلما رآه أبي في يدي فقال : ما أياك أردت يا بني ؟ فقلت : ما أنا بالذي أردته عليك ؛ فاختصمنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا معن ! لك ما أخذت ويا يزيد لك ما نويت ؛ فقد جوز الصرف إلى الوالد عند الاشتباه وكان المعنى فيه وهو أن الصرف إلى الولد قرينة بدليل التطوع فأقام النبي صلى الله عليه وسلم الأكثر مما هو مستحق عن المؤدى عند الاشتباه مقام الكال في حكم الجواز ؛ (وكذلك إذا تبين أن المدفوع إليه هاشمي) فهو على هاتين الروايتين ، (وإن تبين أن المدفوع إليه ذمي) فهو على هاتين الروايتين أيضا لأن الكفر يحكم به ويوقف على حقيقته ، (وإن تبين أن المدفوع إليه حربي) قال في الكتاب (يجوز) وتأويله أنه إذا كان مستأمنا في دارنا فهو كالذمي ، وأبو يوسف ذكر في جامع البرامكة عن أبي حنيفة أنه لا يجزيه لأن التصديق على الحربي ليس بقرينة أصلا فلا يمكن أن يقام مقام ما هو قرينة عند الاشتباه - انتهى ما قاله السرخسي في ج ٣ ص ١١ من شرح المختصر .

كتاب^١ ما يوضع فيه الخمس والعشر و لمن يجب^٢

قلت: أ رأيت رجلا أصاب ركازا هل يسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يتصدق بخمسه على المساكين؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إن أطلع عليه الإمام و علم ذلك منه أن ينبغي للإمام أن يمضى له ما صنع؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت إن كان صاحب الركاز محتاجا إلى جميع ذلك هل يسعه فيما بينه وبين الله تعالى ألا يرفعه إلى الإمام و لا يؤدي خمسه؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت إن أصاب الرجل ركازا فأعطى الخمس منه أباه أو أمه أو جده أو جدته و هم محتاجون أيجزيه؟ قال: نعم. قلت: ١٠ و لم و هذا لا يجزى في الزكاة و لا في عشر الأرض؟ قال: ليس هذا بمنزلة الزكاة و لا عشر الأرض.

قلت: أ رأيت ما جئ^٣ من الخراج إلى بيت المال لمن يجب^٤ من المسلمين؟ قال: يجب ذلك لجميع المسلمين فيعطى الإمام منه أعطيات المقاتلة و الذرية و النابتة إن نابت المسلمين. قلت: و لم؟ قال: لأن هذا ١٥

(١) وفي المختصر و شرحه « باب » مكان « كتاب ».

(٢) وفي « و لم يجب و لمن يجب » و الصواب ما في بقية الأصول.

(٣) وفي « جئ » تصحيف. قلت: جئ الخراج: جمعه - قاله في المغرب.

(٤) وفي « تجب » و الصواب « يجب » كما في «.

ما أوجف عليه المسلمون وهو لجميعهم .

قلت : ولا يوضع الخراج فيما يوضع فيه الزكاة من الفقراء والمساكين ؟ قال : لا . قلت : ولم ؟ قال : لأن الخراج ليس بمنزلة الزكاة ، وإنما يوضع الخراج فيمن ذكرت لك .

٥ قلت : أرأيت إن احتاج بعض المسلمين وليس في بيت مال المسلمين من الزكاة شيء ؟ ولا من الخمس ولا من العشر أعطى الإمام ذلك الفقراء والمساكين ؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت ما كان في بيت المال من الزكاة ومن الخمس ما أوجف المسلمون عليه * من العدو أو من أرض العشر فسيل ذلك ١٠ كله واحد للفقراء والمساكين ؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت ما ذكرت مما يؤخذ من أهل الذمة وأهل الحرب إذا مروا بأموالهم على العاشر ما سبيل ذلك المال وفيما يوضع ؟ قال : يوضع موضع الخراج .

(١) وفي المغرب : وجف البعير أو الفرس هذا وجيفا وأوجفه صاحبه إجماعاً ، وقوله : وما أوجف المسلمون عليه - أى اعملوا خيلهم وركابهم في تحصيله ، اهـ ج ٢ ص ٢٤١ .

(٢) وفي ز « تضع » وفي هـ « يوضع » .

(٣) لفظ « شيء » ساقط من الأصل وهو بسهو الناسخ .

(٤) وفي هـ « وما » .

(٥) وفي هـ « عليه المسلمون » .

قلت : أ رأيت ما أخذ من أهل البادية من إبلهم و بقرهم و غنمهم في أى شيء يوضع ؟ قال : يرد على فقرائهم على كل قوم ما أخذ من أغنيائهم من ذلك ؛ وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : يؤخذ من حراشى أموالهم فيوضع في فقرائهم . قلت : وكذلك جميع

(١) كذا في م ، وفي بقية الأصول « اغنائهم » .

(٢) لم نظفر بقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه هذا « يؤخذ من حواشى أموالهم فيوضع في فقرائهم » و لا نعلم من أسنده ، و الحديث المرفوع في هذا معروف أخرجه الأئمة ، قال البخارى في صحيحه : حدثنا محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا زكريا بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن الصفي عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن : إنك ستأتى قوما من أهل الكتاب فإذا جئتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله فان هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم و ليلة فان هم طاعوا لك فأخبرهم أن الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم و ترد على فقرائهم فان هم طاعوا لك فإياك و كرائم أموالهم و اتق دعوة المظلوم فانه ليس بينه و بين الله حجاب - ١٥ ص ٢٠٢ . و روى ابن أبى شيبه عن عبد الرحيم عن أشعث بن سوار عن عون بن أبى جحيفة عن أبيه قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فينا ساعيا فأخذ الصدقة من أغنيائنا فقسماها في فقرائنا و كنت غلاما يتيمًا فأعطاني منها قلو صا ؛ و روى عن عبد الرحيم عن حجاج عن عمرو بن مرة عن أبيه قال : سئل عمر عما يؤخذ من صدقات الأعراب كيف تصنع بها ؟ فقال عمر : و الله لأردن عليهم الصدقة حتى تروح على أحدهم مائة ناقة أو مائة بعير - ١٥ ج ٢ ص ٥٤ .

الزكاة يضع الإمام زكاة كل قوم على فقرائهم؟ قال: نعم. قلت: وكذلك الفطرة سيلها سيل الزكاة؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن احتاج غيرهم من المسلمين فوضع الإمام زكاة غيرهم فيهم أيسعهم ذلك؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن كان كلا الفريقين فيهم فقراء أيهم أحق أن يوضع فيه ذلك؟ قال: فقراء الذين أخذ ذلك منهم.

قلت: أرأيت ما يؤخذ من بني تغلب بما ذكرت أنه^١ يضاعف عليهم ما سيل ذلك الذي يؤخذ منهم؟ قال: سيّله سيل الخراج لأن عمر بن الخطاب بلغنا عنه^٢ أنه ضاعف عليهم في أموالهم مكان الخراج. قلت: أرأيت قول الله تعالى في كتابه "واعلموا أنما غنمتم من

شيء فإن لله خمسة" ما بلغك في هذا؟ قال: هذا ما غنم المسلمون من العدو وفيما غنم العسكر من كل شيء كان خمسة لبيت المال، وما بقي قسم بين الذين أصابوه خاصة دون المسلمين فيكون للراجل منهم سهم ولل فارس سهمان؛ وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: ١٥ للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم.

قلت: أرأيت قوله تعالى "فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى" ما تفسير ذلك؟ قال: بلغنا عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يقول: خمس^٣ الله؛

(١) وفي «أيضا انه».

(٢) وقد مر الحديث قبل ذلك وتخريجه في ص ٢٧ - ٢٨.

(٣-٢) كذا في «وكذا في المختصر وهو الصواب، وفي بقية الأصول يقول كان خمس».

(٤) وفي «فه».

كتاب الأصل (كتاب ما يوضع فيه الخمس والعشر والخراج) ج - ٢

والرسول واحد، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضعه حيث يشاء في الفقراء والمساكين، فصار ذلك على خمسة أسهم: فان لله خمسة وللرسول فهذا واحد، ولذي القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل . قلت: أرايت من يجب له في بيت مال المسلمين حق من هو؟ قال: كل من غزا أخذ عطاءه من بيت المال فأعطاه ذريته من بيت المال، والموالي والعرب في هذا سواء، والأغنياء والفقراء في هذا سواء . قلت: أرايت من كان غنيا من المسلمين ثم لا يغزو وليس في الديوان ولا يلي المسلمين شيئا هل يعطيه الإمام من بيت المال شيئا؟ قال: لا .

قلت: أرايت المساكين والفقراء من المسلمين جميعهم؟ عربهم ومواليهم . وغير ذلك منهم أيجب له حق في بيت المال؟ قال: نعم، يجب لهم بما في بيت المال من الزكاة، ومن الخمس والعشر، وينبغي للإمام أن يتقى الله في المسلمين فلا يدع فقيرا إلا أعطاه حقه من ذلك . قلت:

(١) أسنده ابن جرير في تفسيره ج ١٠ ص ٣: حدثنا وكيع قال ثنا محمد بن فضيل عن عبد الملك عن عطاء « واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول » قال: خمس الله وخمس رسوله واحد، كان النبي صلى الله عليه وسلم يحمل منه ويضع فيه ما شاء - اهـ . وفي ج ٣ ص ١٨٥ من الدر المنثور: وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم عن عطاء في الآية قال: خمس الله والرسول واحد، ان كان النبي صلى الله عليه وسلم يحمل فيه (كذا) ويضع فيه ما شاء الله - اهـ . (٢) وفي « جميعا » .

(٣) وفي « لله » تصحيف .

و يعطى الإمام الفقراء من ذلك ما يغنيهم ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل إذا كان محتاجا وله عيال أ يعطيه الإمام

ما يغنيه و عياله ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت قول الله فى كتابه " والعلمين عليها " ما يجب

ه لهم فى بيت المال ؟ قال : يفرض لهم الإمام رزقا بما يلى و يلوون

و يعطيهم من ذلك قدر ما يرى .

قلت : أ رأيت قوله " والمؤلفة قلوبهم " هل يجب لهم فى الزكاة

شئ ؟ قال : لا ، وإنما كان ذلك على عهد النبي صلى الله عليه و سلم حين

كان يتألف الناس على الإسلام و يعطيهم من ذلك ، و أما اليوم فلا .

(١) وفى ه « يغنيهم » تصحيف .

(٢) وفى ه « يكون » تصحيف و الصواب « يلون » .

(٣) وفى ج ٣ ص ٩ من شرح المختصر للسرخسى : و اما المؤلفة قلوبهم فكانوا

قوما من رؤساء العرب كآبى سفيان بن حرب و صفوان بن أمية و عيينة بن

حصن و الأقرع بن حابس ، و كانت يعطيهم رسول الله صلى الله عليه و سلم

بفرض الله سها من الصدقة يؤلفهم به على الإسلام فقيل : كانوا قد أسلموا ،

و قيل : كانوا وعدوا ان يسلموا ؛ فان قيل : كيف يجوز ان يقال بأنه يصرف

اليهم و هم كفار ؟ قلنا : الجهاد واجب على الفقراء من المسلمين و الأغنياء لدفع

شر المشركين فكان يدفع اليهم جزأ من مال الفقراء لدفع شرهم ، و ذلك

قائم مقام الجهاد فى ذلك الوقت ، ثم سقط ذلك السهم بوفاة رسول الله صلى الله

عليه و سلم ؛ هكذا قال الشعبي : انقضى الرشا بوفاة رسول الله صلى الله عليه

و سلم ؛ و روى انهم فى خلافة أبى بكر رضى الله عنه استبدلوا الخط لنصيبتهم

فبذل لهم و جاؤا الى مصر فاستبدلوا خطه فأبى و مزق خط أبى بكر رضى الله عنه =

قلت : أرأيت الإمام ما الذى يجب له فى بيت المال ؟ قال :
يجب له من ذلك قدر ما يغنيه من العطاء ، ويفرض له عطاء من بيت
المال ، فأما ما سوى ذلك فلا حق له فيه ؛ بلغنا عن أبى بكر رضى الله عنه
أنه حين ' ولى انطلق بشيء يبيعه فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم :
= وسمه ! إن عندنا أرضا سبخة ليس فيها كلاً ولا منفعة فان رأيت ان
تعطيناها لعنا نخربها ونزرعها ولعل الله ان ينفع بها ؛ فأقطعها إياها وكتب لها
بذلك كتاباً وأشهد لها ، فانطلقا إلى عمر ليشهداه على ما فيه فلما قرءا على عمر
ما فى الكتاب تناوله من أيديهما ففعل فيه فجاء فتذمرا و قالاه مقالة سيئة فقال
عمر : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتألفكما والإسلام يومئذ قليل
وإن الله قد اعز الإسلام فاذهبما فاجهدا جهدا كما لا أرى الله عليكما ان رعبتبا -
اه ص ٢٥٢ . وذكره أبو بكر الرازى ايضا فى احكام القرآن . و اخرج ابن جرير :
حدثنا القاسم قال ثنا الحسين قال ثنا هشيم قال ثنا عبد الرحمن بن يحيى عن حبان بن
أبي جبلة قال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه و اتاه عيينة بن حصن : «الحق من
ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» اى ليس اليوم مؤلفة - اه ج ١٠ ص ٩٩ .
وفى ج ٣ ص ١٢٣ من احكام القرآن للامام أبى بكر الرازى : والمؤلفة قلوبهم
فانهم كانوا قوما يتألفون على الإسلام ما يعطون من الصدقات ، وكانوا يتألفون
بجهات ثلاث : احداها الكفار لدفع معرفتهم وكف اذيتهم عن المسلمين
ولاستعانتهم بهم على غيرهم من المشركين ، و الثانية لاستئالة قلوبهم و قلوب غيرهم
من الكفار إلى الدخول فى الإسلام ولثلا يمدحوا من أسلم من قومهم من الثبات
على الإسلام ونحو ذلك من الأمور ، و الثالثة اعطاء قوم من المسلمين حديث
العهد بالكفر لثلا يرجعوا إلى الكفر - الخ . و فيه تفصيل راجعه ان
شئت زيادة .

(١) كذا فى م ، وفى بقية الأصول « حيث » .

كتاب الأصول (كتاب ما يوضع فيه الخمس والعشر والخراج) ج - ٢

أين يا خليفة رسول الله؟ فقال: متى شيء أبيعته أستعين به في نفقتي؛
فمنعوه وفرضوا له رزقا من بيت المال.

قلت: أرايت الأمير إذا استعمل على الجيش فأصابوا غنائم
ما يجب لأميرهم من ذلك؟ قال: هو كرجل من الجند.

قلت: أرايت أهل الذمة هل يجب لهم في بيت المال شيء؟

(١) كذا في أكثر الأصول، وفي «أريد بيعه».

(٢) أسنده ابن سعد في ج ٣ ص ١٨٤ من طبقاته الكبرى: أخبرنا مسلم بن إبراهيم
قال أخبرنا هشام الدستوائي قال أخبرنا عطاء بن السائب قال: لما استخلف أبو بكر
أصبح غاديا إلى السوق وعلى رقبته اثواب يتجر بها فلقبه عمر بن الخطاب
و أبو عبيدة بن الجراح فقالا له: أين تريد يا خليفة رسول الله؟ قال: السوق،
قالا: تصنع ما ذا وقد وليت أمر المسلمين؟ قال: فمن أين اطعم عيالي؟ قالاه:
انطلق حتى تفرض لك شيئا؛ فانطلق معها ففرضوا له كل يوم شطر شاة وما كسوه
في الرأس والبطن؛ وروى عن عمار بن مسلم عن سليمان بن المغيرة
عن حميد بن هلال قال: لما ولي أبو بكر قال أصحاب رسول الله: افرضوا لخليفة
رسول الله ما يغنيه، قالوا: نعم، برداه إذا اخلقهما وضعهما وأخذ مثلهما وظهره
إذا سافر ونفقته على أهله كما كان يتفق قبل أن يستخلف، قال أبو بكر: رضيت؛
أخبرنا عازم بن الفضل قال: أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب عن حميد بن هلال
أن أبا بكر لما استخلف راح إلى السوق يحمل أبرادا له وقال: لا تعرفوني من
عيالي؛ قال: أخبرنا أحمد بن عبد الله بن يونس قال أخبرنا أبو بكر بن عياش عن
عمرو بن ميمون عن أبيه قال: لما استخلف أبو بكر جعلوا له الفين فقال: زيدوني
فإن لي عيالا وقد شغلتموني عن التجارة، قال: فزادوه خمسمائة أو كانت الفين
وخمسمائة فزادوه خمسمائة - ١٨ ص ١٨٥.

قال: لا .

قلت: أ رأيت ما أخذ منهم مما يمرون به على العاشر ومن بنى تغلب هل يرد على فقرائهم؟ قال: لا، ولا يكون لأهل الذمة في بيت المال شيء . قلت: وإن كانوا فقراء؟ قال: لا . قلت: فإن كان أهل الذمة من بنى تغلب أو من غيرهم ليس لهم حرق ولا مال ولا يقدرّون على شيء فلا يجب لهم شيء ولا عليهم شيء؟ قال: نعم، وإنما يوضع الخراج على رؤس من أهل الذمة بقدرهم: على المحترف اثنا عشر درهما، وعلى الرجل الحسن الحال منهم الوسط أربعة وعشرون درهما، وعلى الغنى منهم المكثّر ثمانية وأربعون، لا يزداد عليهم على ذلك شيء؛ بلقنا

١٠ فيه غير حديث .

(١) وفي شرح المختصر: ومن الناس من قال: إذا كان محتاجا عاجزا عن الكسب يعطى قدر حاجته، لما روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه رأى شيخا من أهل الذمة يسأل فقال: يا انصفناه اخذنا منه في حال قوته ولم نرد عليه عند ضعفه! وفرض له من بيت المال؟ ولكن الحديث شاذ فلم يأخذ به علماءنا، ورأوا أن من الترغيب له في الإسلام أن لا يعطى من مال المسلمين شيئا ما لم يسلم - اهـ ج ٣ ص ١٩ .

(٢) كذا في الأصول، ولعل بعض العبارة سقطت ههنا من الأصول، والصواب في الجواب «نعم» أو «وان كانوا فقراء» والله اعلم .

(٣) كذا في هـ، م؛ وفي ع، ز «له» مكان «لهم» تصحيف .

(٤) كذا في ز، وفي البقية «ولا شيء عليهم» .

(٥) روى ابن أبي شيبة في مصنفه في الإمارة: حدثنا علي بن مسهر عن الشيباني =

كامل كتاب الزكاة ، و الحمد لله رب العالمين و صلاته (و سلامه)

على سيدنا محمد و آله و صحبه .

و يتلوه : كتاب الصوم

= عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفى قال : وضع عمر بن الخطاب فى الجزية على رؤس الرجال على الفنى ثمانية و أربعين درهما و على المتوسط أربعة و عشرين درهما و على الفقير اثنى عشر درهما - اهـ ، ذكره الزيلعى فى ج ٣ ص ٤٤٧ من نصب الراية . و هكذا رواه ابن سعد فى ترجمة عمر عن عازم بن الفضل : ثنا حماد ابن سلمة عن سعيد الجريدى عن ابى نضرة عن عمر فى طبقاته فى حديث طويل - قاله الزيلعى . و قال الإمام ابو يوسف فى ص ٧٢ من خراجه : و حدثنى كامل بن العلاء عن حبيب بن ابى ثابت ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بعث عثمان بن حنيف على مساحة ارض السواد ففرض على كل جريب ارض عامر او غامر درهما و قفيزا ، و ختم على علوج السواد نفتم خمسمائة الف عlij على الطبقات ثمانية و اربعين و اربعة و عشرين و اثنى عشر - الحديث .

كتاب الصوم

أبو الحسن محمد بن الحسن قال: قرأت نسخة هذا الكتاب على أبي بكر محمد بن عثمان فقلت له: حدثك أبو جعفر محمد بن سعدان؟ قال: أخبرنا^١ أبو سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني^٢ قال أخبرنا محمد بن الحسن - إلى آخر هذا الكتاب؛ ثم قلت: له أروى هذا عنك؟ قال: نعم؛

و عارضت به أبا سليمان موسى بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن الحسن عن طلحة بن عمرو الموصلي عن مجاهد أنه كان يكره أن يقول

(١) وفي م قبل لفظ الكتاب «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الواحد العدل» .
(٢) الصوم في اللغة هو الإمساك، ومنه: صام النهار - إذا وقفت الشمس ساعة الزوال، وفي الشريعة عبارة عن إمساك مخصوص، وهو الكف عن قضاء الشهوتين: شهوة البطن وشهوة الفرج، من شخص مخصوص وهو أن يكون مسلماً طاهراً من الحيض والنفساء، في وقت مخصوص وهو ما بعد طلوع الفجر إلى وقت غروب الشمس، بصفة مخصوصة وهو أن يكون على قصد التقرب، فالاسم شرعي فيه معنى اللغة - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ٤٥ باختصار .

(٣-٢) وفي الأصل «أبو سليمان الجوزجاني»، وفي البقية «أبو سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني» .

(٤) لعل الصواب «المكي» صحف فصار «الموصلي» وهو: طلحة بن عمرو الحضرمي المكي، من هذه الطبقة، يروي عن مجاهد وعطاء وسعيد بن جبير، وعنه وكيع وغيره، من رجال التهذيب .

الرجل^١: «جاء رمضان»، و«ذهب رمضان»، ولكن ليقول «جاء» شهر رمضان،
و«ذهب شهر رمضان»، قال: لا أدري لعل «رمضان» اسم من أسماء^٢
تعالى^٣. قلت: أ رأيت رجلا تسحر وهو لا يعلم بطلوع الفجر وقد طلع

(١) لفظ «الرجل» ساقط من هـ.

(٢) لفظ «جاء» ساقط من هـ.

(٣) وفي ز، م «أسماء الله».

(٤) قلت: أخرج البيهقي في ج ٤ ص ٢٠١ من سننه بسنده من طريق غلى
ابن سعيد ثنا محمد بن أبي معشر حدثني أبي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تقولوا «رمضان» فإن رمضان اسم من
أسماء الله ولكن قولوا «شهر رمضان». وهكذا رواه الحارث بن عبد الله
الطائفي عن أبي معشر، وأبو معشر هو نجيع السدي ضعفه يحيى بن معين،
وكان يحيى القطان لا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه -
والله أعلم؛ وقد قيل عن أبي معشر عن محمد بن كعب من قوله وهو أشبه،
ثم روى بسنده عن محمد بن بكار بن ريان: ثنا أبو معشر عن محمد بن كعب قال:
لا تقولوا «رمضان» فإن رمضان اسم من أسماء الله عز وجل ولكن قولوا
«شهر رمضان»؛ وروى ذلك عن مجاهد والحسن البصري والطريق إليهما
ضعيف، وقد احتج محمد بن إسماعيل البخاري في الصحيح في جواز ذلك بالحديث
ثم روى بسنده: إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة - الحديث، و: من صام
رمضان، وقال: لا تقدموا رمضان - هـ ص ٢٠٢. قال السرخسي في شرح
المختصر: وذكر (عن طلحة بن عمرو عن مجاهد أنه كان يكره أن يقول الرجل
«جاء رمضان» و«ذهب رمضان» ولكن ليقول «جاء شهر رمضان» و«ذهب
شهر رمضان» قال: لا أدري لعل «رمضان» اسم من أسماء الله تعالى) =

الفجر ثم علم بعد ذلك أنه كان أكل و الفجر طالع و ذلك في رمضان؟
قال: يتم 'صوم يومه' ذلك، و عليه قضاؤه، و لا كفارة عليه . قلت:
فلم ألقيت عنه الكفارة؟ قال: لأنه أكل و هو لا يعلم
بطلوع الفجر .

قلت: فإن أفطر و هو يرى أن الشمس قد غابت ثم تبين له بعد
ذلك أنها لم تغب؟ قال: عليه أن يمكث حتى تغيب الشمس ثم يفطر،

= فكأنه ذهب في هذا إلى ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال: لا تقولوا « جاء رمضان » و « ذهب رمضان » فإن « رمضان »
اسم من أسماء الله تعالى؛ و في رواية: و لكن عظموه كما عظمه الله تعالى؛
و اختار بعض مشايخنا قول مجاهد في هذا فقال: و الصحيح من المذهب أنه
يكره ذلك لأن هذا لم يبين مذهب نفسه و لا روى خبراً، بخلاف قول مجاهد،
و قالوا في بيان المعنى أنه مشتق من الإرماض و هو الإحراق، و المحرق للذنوب
المذهب لها هو الله تعالى، و الذى عليه عامة مشايخنا أنه لا بأس بذلك، قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم: عمرة في رمضان تعدل حجة، و قال: من صام
رمضان و قامه إيماناً و احتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه و ما تأخر، و قال:
إن لله تعالى تسعة و تسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة؛ و ليس فيها ذكر
رمضان، و إثبات الاسم لا يكون بالآحاد وإنما يكون بالتواتر و المشاهير،
و لو كان من أسماء الله تعالى فهو اسم مشترك كـ « الحكيم » و « العالم » و لا بأس
بأن يقال « جاء الحكيم و العالم »، و المراد به غير الله تعالى - اهـ ج ٣ ص ٥٥ .

(١-١) و في ز « صومه » .

(٢) و في هـ « عليه » تصحيف .

(٣) لفظ « قال » ساقط من هـ .

و عليه قضاء ذلك اليوم ، و لا كفارة عليه لأنه ظن أن الشمس قد غابت ؛
أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب
بنحو ذلك .

قلت : أ رأيت رجلا أجنب في شهر رمضان ليلا فترك الغسل
حتى طلع الفجر ؟ قال : يتم صومه ذلك ، و ليس عليه شيء . قال : هـ
و بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أنه كان يصبح جنباً من غير
احتلام ثم يصوم يومه ذلك و ذلك في شهر رمضان . قلت : فان

(١) أخرجه في كتاب الآثار ص ٥٢ : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم
قال : افطر عمر بن الخطاب و أصحابه في يوم غيم ظنوا أن الشمس قد غابت ،
قال : فطلعت الشمس فقال عمر رضى الله عنه : ما تعرضنا لحنف ثم هذا اليوم
ثم تقضى يوماً مكانه ؛ قال محمد : و به نأخذ ، إماما رجل افطر في سفر في شهر
رمضان أو حائض افطرت ثم طهرت في بعض النهار أو قدم المسافر في بعض
النهار إلى مصره أتم ما بقى من يومه فلم يأكل ولم يشرب و قضى يوماً
مكانه ؛ و هو قول أبي حنيفة رضى الله عنه . و أخرج الإمام أبو يوسف في
ص ١٨٠ من آثاره نحوه .

(٢) أسنده الطارثي في مسنده : ثنا صالح بن منصور بن نصر الصمغاني ثنا جدي
ثنا أبو مقاتل حفص بن سلم عن أبي حنيفة عن عطاء عن عائشة رضى الله عنها
قالت : كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يصبح جنباً من غير احتلام ثم يتم
صومه ، ثنا محمد بن نصر بن سليمان الهروي ثنا أحمد بن مصعب ثنا الفضل بن موسى
ثنا أبو حنيفة عن عطاء عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله
عليه و سلم - فذكر مثله ، اهق ٤-٢ . و أخرجه ابن خسر و عن الحسن بن زياد عنه عن
حماد عن إبراهيم عن عائشة أنه بلغها أن أبا هريرة كان يفتي في مسجد رسول الله =

= صلى الله عليه وسلم انه من أصبح جنباً فلا يصوم من ذلك اليوم ، فقالت :
 يرحم الله أبا هريرة انه لم يحفظ ! لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يخرج إلى صلاة الفجر ورأسه يقطر من ماء غسله من الجنابة ثم يصبح صائماً ،
 فيبلغ ذلك أبا هريرة فرجع عن قوله وقال : هي أعلم مني . وأخرجه الإمام الحسن
 ابن زياد أيضاً في آثاره - راجع ج ١ ص ٤٩٠ من جامع المسانيد . وأخرجه
 الحارثي من طريق نوح بن بيان عنه عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة
 قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج إلى صلاة الفجر ورأسه
 يقطر من غسل جنابة من جماع ثم يظل صائماً - اهـ ، راجع جامع المسانيد ج ١
 ص ٤٩٠ . وقال في العقود : أخرجه ابن خسر - من طريق فرج بن بيان -
 راجع ج ١ ص ٨٦ . ولم أجده في المستدين ، أما في رواية الإمام « نوح بن
 بيان » تصحيف ، و « فرج بن بيان » صحيح لأنه محسوب في تلاميذ الإمام
 وإن لم نجده في كتب الرجال . و حديث الباب أخرجه الإمام عدي في ص ١٧٨
 من موطئه : أخبرنا مالك أخبرنا شمس مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع أبا بكر
 ابن عبد الرحمن يقول : كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم وهو أمير المدينة
 فذكر أن أبا هريرة قال : من أصبح جنباً افطر ، فقال مروان : أقسمت عليك
 يا عبد الرحمن لتذهبن إلى أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة فتسألها عن ذلك ، قال :
 فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة فسألنا على عائشة ثم قال
 عبد الرحمن : يا أم المؤمنين ! كنا عند مروان بن الحكم فذكر أن أبا هريرة
 يقول : من أصبح جنباً افطر ذلك اليوم ، قالت : ليس كما قال أبو هريرة
 يا عبد الرحمن ! أترغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ؟ قال :
 لا والله ! قالت : فأشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يصبح جنباً
 من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم ، قال : ثم خرجنا حتى دخلنا على
 أم سلمة فسألها عن ذلك فقالت كما قالت عائشة ، فخرجنا حتى جئنا مروان
 فذكر له عبد الرحمن ما قلنا فقال : أقسمت عليك يا أبا عبد تركبن دأبي فانها =

= بالباب فلتذهبن إلى أبي هريرة فإنه بأرضه بالعقيق فلتخبرنه ذلك ، قال : فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أبا هريرة فتحدث معه عبد الرحمن ساعة ثم ذكر له ذلك فقال أبو هريرة : لا علم لي بذلك إنما أخبرني به خبر . قال محمد : وبهذا نأخذ ، من أصبح جنباً من جماع من غير احتلام في شهر رمضان ثم اغتسل بعد ما طلع الفجر فلا بأس بذلك ، وكتاب الله تعالى يدل على ذلك ، قال الله عز وجل « أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم و أتم لباس لمن علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم فالئن باشروهن » يعني الجماع « وابتغوا ما كتب الله لكم » يعني الولد « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود » يعني حتى يطلع الفجر ، فإذا كان الرجل قد رخص له أن يجامع ويتنى الولد يأكل ويشرب حتى يطلع الفجر ففي يكون التسفل إلا بعد طلوع الفجر ؟ فهذا لا بأس به ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامة - اهـ . وأخرج الطارقي بسنده عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج إلى الفجر ورأسه يقطر من جماع غير احتلام ويصلي صائماً - اهـ ، راجع ج ١ ص ٨٠ من جامع المسانيد . وأخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٨١ من آثاره : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم : أن أبا هريرة رضى الله عنه كان يفتي أن من أدركه الفجر وهو جنب فقد افطر ، فبلغ ذلك عائشة رضى الله عنها فقالت : رحم الله أبا هريرة لم يحفظ ! كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج إلى الفجر ورأسه يقطر من ماء الجنابة ثم يصوم ، فبلغ ذلك أبا هريرة رضى الله عنه فقال : هي أعلم مني ، فخرج عن قوله - اهـ . قلت : وأثر أم المؤمنين عائشة الصديقة سقط من آثار الإمام محمد ، وكان لا بد أن يرويه فيه لأن أبا يوسف والحسن بن زياد روياه في آثارهما فإله إن لا يرويه ويقول « باعنا » ! ولفظ بلاغه لفظ امامنا - والله أعلم . قال العلامة الزبيدي في العقود : أبو حنيفة عن سليمان بن يسار =

احتلم نهرا في شهر رمضان ؟ قال : فكذلك أيها .

قلت : أ رأيت رجلا ذرعه القيء وهو صائم ؟ قال : لا يضره ذلك شيئا . قلت : فان كان هو الذي استقاء عمدا ؟ قال : فعليه قضاء ذلك اليوم ، ولا كفارة عليه . قلت : ' ولم ' وقد تقيا عمدا ؟ قال : إنما

= عن أم سلمة رضي الله عنها : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج الى الفجر ورأسه يقطر من جماع غير احتلام ، هكذا رواه الحسن بن زياد عنه ، وأخرجه الستة بزيادة « و يتم صومه » وهذا لفظ ابن ماجه ، ولفظ غيره « و يصوم » فهذه الزيادة لا بد من ذكرها حتى يتم بها الاستدلال في الباب ، وكأنها سقطت من رواية الحسن بن زياد ، قلت : ولفظ « و يصلي صائما » في آخره موجود في رواية الحارثي عنه - كما مر فوق ؛ فالسقوط من نسخة العلامة الزبيدي لا من الرواية ؛ قال العلامة : أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من غير احتلام ثم يتم صومه - أخرجه الستة والطحاوي من طريق عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام عن أبيه عنها ، و من طريق مالك وسفيان كليهما عن سمى عن أبي بكر بن عبد الرحمن عنها وعن أم سلمة ؛ أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج الى الفجر - او قالت صلاة الفجر - ورأسه يقطر من غسل الجنابة من جماع ثم يظل صائما ؛ هكذا رواه ابن خسر و من طريق فرج ابن بيان عنه ، وأخرجه الستة بمعناه ، وأخرجه الطحاوي من طريق أبي اسحاق عن الأسود ، و من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء ، و من طريق عاصم عن أبي صالح ، و من طريق جعفر بن أبي عبد الله عن ابن أبي مليكة اربعتهم عنها - اهـ ج ١ ص ٨٦ .

(١ - ١) وفي م « لم » .

الكفارة في الأكل و الشرب و الجماع ؛ أخبرنا محمد عن أبي يوسف عن الحسن بن عمارة عن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي رضي الله عنه بذلك . قلت : أ رأيت رجلا احتجم و هو صائم ؟ قال : إن فعل ذلك لم يضره شيء . قلت : أفكره ؟ له أن يحتجم ؟ قال : إن خاف أن يضعفه

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في ج ٢ ص ١٧٧ : ثنا حفص عن حجاج عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي قال : إذا ذرعه القيء فليس عليه القضاء ، و إذا استقاء فعليه القضاء ؛ و روى عن عبد الرحيم عن اسماعيل عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي رضي الله عنه قال : إذا تقيأ الصائم متعمدا انظر ، و إذا ذرعه القيء فلا شيء عليه . اهـ . و قال : ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه كان يقول : من ذرعه القيء و هو صائم فلا يفطر ، و من تقيأ فقد افطر ؛ و روى عن أبي بكر بن عباس عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا استقاء الصائم أعاد . و أخرج الإمام محمد في ص ١٨٢ من موطئه : أخبرنا مالك أخبرنا نافع ان ابن عمر كان يقول : من استقاء و هو صائم فعليه القضاء و من ذرعه القيء فليس عليه شيء ؛ قال محمد : و به نأخذ ، و هو قول أبي حنيفة رحمه الله - اهـ . و قال في كتاب الآثار ص ٢٠ أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال في القيء : لا قضاء عليه الا ان يكون تعدد فتم صومه ثم يقضيه بعد ؛ قال محمد : و به نأخذ ، و هو قول أبي حنيفة . و أخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٧٩ من آثاره : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم انه قال في الصائم يدركه القيء : ليس عليه شيء ، يتم صومه ، و إذا استقاء عمدا صام يومه ذلك و قضى يوما مكانه - اهـ . و أخرجه ابن أبي شيبة : ثنا غندر عن شعبة عن مغيرة عن إبراهيم قال : إذا ذرعه القيء فلا إعادة عليه ، و ان تهوع فعليه الإعادة - اهـ .

(٢) وفي م « أفكره » .

فأحب إلى أن لا يفعل ؛

محمد عن أبي يوسف عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفطر الحاجم والمحجوم ؛ قال : فشكا إليه الناس الدم فرخص للصائم أن يحتجم .

محمد عن أبي حنيفة عن أبي السوار عن أبي حاضر عن عبد الله بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم بالقاحة . محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة عن أبي العطف عن الزهري

(١) ورواه إمامنا الأعظم أيضا ؛ أخرجه الحافظ طلحة بن محمد وابن خسرو البلخي من طريق عمر و محمد ابني علي عن أبيهما عنه عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحجامة فقال : إذا هاج الدم بأحدكم فليحجم فإنه ربما تبين لصاحبه فيقتله - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٨ . ورواه من طرق أخر - راجع جامع المسانيد وآثار الإمام محمد والإمام أبي يوسف و مسانيد .

(٢) القاحة مقام بين مكة والمدينة . وأخرجه في ص ٦٢ من آثاره أيضا : أخبرنا أبو حنيفة قال أخبرنا أبو السوار عن أبي حاضر عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم ؛ قال محمد : وبه نأخذ ، ولكن لا ينبغي للمحرم أن يخلق شعرا إذا احتجم ، وهو قول أبي حنيفة . وأخرجه في مستنده أيضا . وأخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١١٥ و ١٧٨ من آثاره . وأخرجه الحارثي و طلحة بن محمد وابن خسرو . قال الحارثي : الصواب أبو السوداء - راجع ج ١ ص ٤٨٣ من جامع المسانيد . وسقط قوله « عن ابن عباس » من نسخ كتاب الآثار للإمام محمد والصواب إثباته فزيد من بقية المسانيد ومن آثار الإمام أبي يوسف ص ١١٥ ومن =

أن

أن سعد بن مالك وزيد بن ثابت كانا يحتجمان وهما صائمان .
 قلت : أ رأيت المرأة تطهر من حيضها في بعض النهار ؟ قال : فلتدع
 الأكل والشرب بقية يومها . و عليها قضاء ذلك اليوم والأيام التي
 كانت فيها حائضاً ، لأنه لا يحسن بها أن تأكل وتشرب وهي طاهرة
 والناس صيام . قلت : فإن أكلت ؟ قال : لا شيء عليها في ذلك . قلت : هـ
 ولم يكون عليها قضاء ذلك اليوم ولا يكون عليها كفارة ؟ قال : لأنها
 قد كانت في أول النهار مفطرة ، الأكل والشرب لها حلال .
 قلت : أ رأيت الصائم هل يُقبل أو يباشر ؟ قال : نعم ، إذا كان
 يأمن على نفسه على ما سوى ذلك ؟

= كتاب الأصل .

(١) أخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن أبي
 العطوف عن الزهري عن سعد بن مالك وزيد بن ثابت رضي الله عنهما أنها كانا
 يحتجمان وهما صائمان وبزلان - ١٧٨ ص . وأخرجه الحافظ طلحة بن عدي عن
 ابن مخله بن العطار عن عدي بن الجارود عن ابن حبيب عن أبي حنيفة عن أبي العطوف
 منهال بن الجراح الشامي عن الزهري عن سميد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص
 وزيد بن ثابت أنها احتجما وهما صائمان - ١٨١ ص ، راجع ج ١ ص ٨١ من جامع
 المسانيد . وأخرجه الإمام عدي في ص ١٨١ من موطئه : أخبرنا مالك حدثنا
 الزهري أن سعدا وابن عمر كانا يحتجمان وهما صائمان ، قال عدي : لا بأس بالحجامة
 للصائم ، وإنما كرهت من أجل الضعف ، فإذا أمن ذلك فلا بأس ، وهو
 قول أبي حنيفة .

(٢-٢) وفي الأصل « لأنها كانت » وفي بقية الأصول « لأنها قد كانت » .
 (٣) لفظ « على » ساقط من هـ .

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن زياد بن علاقة عن عمرو بن ميمون
عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُقْبَل وهو صائم ؛
محمد عن أبي حنيفة عن الهيثم عن عامر عن مسروق عن عائشة أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يصيب من وجهها وهو صائم .

قلت : أ رأيت رجلا أسره العدو فالتبست عليه الشهور فلم يدر

(١) أخرجه الإمام محمد في ص ٥٢ من آثاره ، و رواه الإمام ابو يوسف في
ص ١٧٧ من آثاره مثله سنداً ومتناً ، وأخرجه الحافظ ابن المظفر من طريق
أبي يوسف وشعيب بن إسحاق ومحمد و داود بن الزبير - راجع جامع المسانيد
ج ١ ص ١٨٩ .

(٢) أخرجه الإمام محمد في آثاره : أخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا رجل عن عامر
الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصيب من وجهها وهو صائم ؛ قال محمد : لا نرى بذلك بأساً اذا ملك الرجل
نفسه عن غير ذلك - اى الإنزال ، وهو قول أبي حنيفة . و رواه الإمام
ابو يوسف : حدثنا يوسف عن ابيه عن أبي حنيفة عن الهيثم عن عامر عن مسروق
عن عائشة رضى الله عنها : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصيب من
وجهها وهو صائم - ٥١ ص ١٧٧ من الآثار . وأخرجه الإمام محمد في مسنده
ايضاً ، وأخرجه ابن خسرو من طريق الإمام محمد ، وأخرجه الحارثي من طريق
الحمانى والإمام محمد والقاسم بن معن ، وأخرجه طلحة بن محمد من طريق
الحسين بن الحسن بن عطية والحمانى وقال : رواه محمد بن الحسن والنضر بن محمد
عنه - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٩٣ . وأخرجه الطبراني من طريق الإمام
زفر ولفظه : كان يصيب من وجهها وهو صائم ، تريد القبلة ؛ قال الطبراني :
لم يروه عن الهيثم إلا ابو حنيفة - ٥١ .

أى شهر رمضان فتحرى شهرا فصامه فاذا هو شهر رمضان؟ قال: فصيامه تام جائز عنه، وهو بمنزلة من قد علم.

قلت: أ رأيت إن كان قد مضى شهر رمضان وهو لا يعلم بمضيه^٢ ولم يصمه فصام شهرا بعد شهر رمضان ينوى به شهر رمضان ثم علم بعد أن شهر رمضان قد كان مضى؟ قال: يجوز^٣ عنه صومه^٤ من شهر رمضان.

قلت: فإن تحرى شهرا فصام قبل شهر رمضان وقبل أن يدخل وقبل أن يجب عليه صيامه؟ قال: لا يجوز به.

قلت: فإن مضى شهر رمضان فكل شهر صامه ينوى به صيام شهر رمضان أجزاء^٥ عنه؟ قال: نعم.

قلت: فإن صام شهر رمضان ينوى به تطوعا بصيامه وهو لا يعلم أنه شهر رمضان هل يجوز عنه من شهر رمضان؟ قال: نعم، لأنه صام شهر رمضان ولا يكون شهر رمضان تطوعا.

قلت: فلو لا أن رجلا أصبح صائما في أول يوم من شهر رمضان ولا ينوى أنه من شهر رمضان ولا يعلم أن ذلك اليوم من شهر رمضان^{١٥} ونوى بصيامه تطوعا ثم علم بعد ذلك أن يومه ذلك كان من رمضان هل يجوز عنه؟ قال: نعم، وليس عليه قضاء ذلك اليوم.

(١-١) من قوله «قال فصيامه...» ساقط من ٥.

(٢) وفي «لا معصيته».

(٣-٣) وفي م «عن صومه».

(٤) وفي م «اجزى».

قلت : فان أصبح ينوى الإفطار في أول يوم من شهر رمضان
 'و هو لا يعلم' أنه من شهر رمضان و هو يظن أنه من شعبان فاستبان
 له قبل انتصاف النهار أنه من شهر رمضان فصامه هل يحزى عنه ؟ قال :
 نعم إن لم يكن أكل أو شرب قبل أن يستبين له ، فان كان أكل
 أو شرب فعليه قضاء ذلك اليوم ، ولا كفارة عليه ، وإنما سقطت عنه
 الكفارة لأنه لم ينو أن يكون مفطرا في شهر رمضان ، إنما نوى أن
 يكون مفطرا في شعبان . قلت : فان علم أن ذلك اليوم من شهر رمضان
 بعد انتصاف النهار ؟ قال : فليصم بقية يومه ذلك وعليه قضاء ذلك اليوم .
 قلت : فان أصبح في أول يوم من شهر رمضان مفطرا و هو يرى أنه
 ١٠ من شعبان فأكل وشرب ثم استبان له بعد ذلك أن يومه ذلك من
 شهر رمضان أيدع الطعام بقية يومه ؟ قال : نعم ، وعليه قضاء ذلك اليوم .
 قلت : أ رأيت إن كان مسافرا في شهر رمضان فطلع عليه الفجر
 وهو ينوى أنه مفطر ثم دخل مصره من يومه ذلك بعد الزوال
 ولم يأكل ولم يشرب هل يحزى صيام يومه ذلك ؟ قال : لا ، لأنه أصبح
 ١٥ مفطرا ينوى الإفطار . قلت : فان أكل أو شرب هل عليه كفارة ؟

(١-١) وفي ع « ولا يعلم » .

(٢) وفي ع « فبان » .

(٣) من قوله « قبل ان ... » ساقط من هـ .

(٤) كذا في الأصل ، ولفظ « عليه » ساقط من هـ ، وفي ز ، م « له »

مكان « عليه » .

قال: لا، لأنه مفطر، غير أني أستقبح له أن يأكل أو يشرب في شهر رمضان والناس صيام وهو مقيم في مصره.

قلت: أرايت رجلاً أصبح صائماً في أول يوم من شهر رمضان والناس مفطرون لا يعلمون أن ذلك اليوم من شهر رمضان هل يحزى عنه صوم ذلك اليوم من شهر رمضان؟ قال: نعم، وقد أساء حين تقدم جماعة الناس بالصيام.

قلت: أرايت رجلاً أبصر هلال شهر رمضان وحده ولم يبصره أحد غيره فرد عليه الإمام شهادته؟ قال: عليه أن يصوم ذلك اليوم ولا يفطر، ولا ينبغي له أن يفطر وقد أبصر الهلال. قلت: فإن أفطر هل عليه الكفارة؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه إذا أفطر ١٠

(١) كذا في ز، وفي بقية الأصول «او».

(٢) من قوله «والناس مفطرون»... ساقط من م وهو سهو الناسخ.

(٣) ومراده في هذا يوم الشك، ومعنى الشك أن يستوى طرف العلم وطرف

الجهل بالشئ، وإنما يقع الشك من وجهين: إما أن غم هلال شعبان فوقع الشك

أنه اليوم الثلاثون منه أو الحادى والثلاثون، أو غم هلال رمضان فوقع الشك في

اليوم الثلاثين أنه من شعبان أو من رمضان، ولا خلاف أنه يكره الصوم فيه

بنيّة الغرض لقوله صلى الله عليه وسلم «لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين»

ولأنه حين نوى الغرض فقد اعتقد الفريضة فيما ليس بفرض وذلك كاعتقاد

التفلية فيما هو فرض، ولكن مع هذا إذا تبين أن اليوم من رمضان فصومه تام لأن

النهى ليس لعين الصوم فلا يؤثر فيه، فأما إذا صام فيه بنيّة النفل فلا بأس به

عندنا، وهو الأفضل - ١٥ ما قاله السرخسى في شرح المختصر ج ٣ ص ٦٣.

على شبهة لم يكن عليه كفارة . قلت : أفصوم والناس مفطرون ؟
قال : نعم ، لأنه لا يسعه أن يصبح مفطرا وقد استيقن أن يومه ذلك
من شهر رمضان .

قلت : أ رأيت : رجلا قبل امرأته وهو صائم فأنزل ؟ قال : عليه
ه أن يتم صوم ذلك اليوم وعليه قضاؤه ، ولا كفارة عليه ، ولا يكون
على المرأة قضاء ولا كفارة إلا أن يكون منها^٢ مثل ما كان من الرجل^٢ .
قلت : و كذلك المرأة إذا رأت في منامها مثل ما يرى الرجل
من الحلم كان عليها مثل ما على الرجل من الغسل ؟ قال : نعم ؛
محمد قال : حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن أم سليم
١٠ سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأمرها بالغسل^٤ .

محمد عن أبي حنيفة عن سعيد بن المرزبان عن أنس بن مالك قال :
سألت أم سليم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها
مثل ما يرى الرجل ؟ فقال لها : إذ كان منها مثل ما يكون منه فلتغتسل^٥ .

(١) وفي ه « يفطرون » .

(٢) وفي ه ، م « صومه » .

(٣-٣) وفي ه « مثل ما على الرجل » .

(٤) رواه الإمام محمد في آثاره ج ١ ص ٩٨ : أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا حماد
عن إبراهيم : أن أم سليم بنت ملحان رضي الله عنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم
تسأله عن المرأة ترى في المنام ما يرى الرجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا
رأت المرأة منكن ما يرى الرجل فلتغتسل ؛ قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى - اه . و روى الإمام أبو يوسف في آثاره ص ١٤ نحوه .
(٥) هذا الحديث لم يذكره الإمام محمد في آثاره ولا الإمام أبو يوسف =

قلت : أ رأيت الرجل يأكل أو يشرب أو يجامع ناسيا لصومه في شهر رمضان ؟ قال : عليه أن يتم صوم ذلك اليوم ، ولا قضاء عليه ؛ وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو من ذلك في الأكل والشرب خاصة ١

قلت : فإن تغمض رجل في شهر رمضان فسبقه الماء فدخل ه حلقه ؟ قال : عليه قضاء ذلك اليوم إذا كان ذاكرا لصومه ، فإن كان ناسيا لصومه فلا شيء عليه ؛ محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم بذلك ٢ .

= في آثاره ، فله سقط منها ؛ ولم يذكره في جامع المسانيد أيضا .
(١) استنده في ج ١ ص ٣٩٠ من كتاب الحجة : أخبرنا الربيع بن صبيح قال حدثنا الحسن البصري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أكل أحدكم أو شرب ناسيا وهو صائم في شهر رمضان أو غير رمضان فإن الله أطعمه وسقاه فليمض في صومه ؛ وهذا مرسل ، والحديث هذا معروف مسند متصل رواه الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة - راجع نصب الرأية ج ٣ ص ٤٤٥ .
روى موقوفا على علي وابن عمر رضي الله عنهم ، وروى عن غيرهما أيضا .
(٢) وأخرجه في ص ٢٧ من آثاره : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في الرجل يغمض ويستنشق وهو صائم فيسبقه الماء فيدخل حلقه قال : يتم صومه ثم يقضى يوما مكانه ؛ قال محمد : وبه نأخذ ، إن كان ذاكرا للصومه ، فإذا كان ناسيا لصوم فلا قضاء عليه ، وهو قول أبي حنيفة . ورواه الإمام أبو يوسف في ص ١٨٠ من آثاره : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : إذا تغمض الصائم ودخل حلقه من ذلك الماء وهو ذاكر لصومه أتم صومه وعليه يوم مكانه ، وإن دخل الماء حلقه وهو =

- قلت: أ رأيت رجلا استعط^١ في شهر رمضان وهو صائم؟ قال:
 عليه قضاء ذلك اليوم. قلت: فان اكتحل^٢ وهو صائم فوجد طعم
 الكحل في حلقه؟ قال: ليس عليه قضاء ولا كفارة. قلت: من أين
 اختلعا؟ قال: لأن السعوط يدخل رأسه والكحل لا يدخل رأسه
 ٥. وإنما الذي يوجد منه ريحه مثل الغبار والدخان يدخل حلقه.
 قلت: أ رأيت رجلا احتقن^٣ في شهر رمضان أصابه حصر؟
 قال: عليه قضاء ذلك اليوم، ولا كفارة عليه.
 قلت: أ رأيت رجلا طلع له الفجر في شهر رمضان وهو في أهله
 ثم بدا له أن يسافر هل له أن يفطر؟ قال: لا يفطر ذلك اليوم لأنه خرج
 ١٠. من مصره مسافرا وقد طلع له الفجر.

= قاس لصومه اتم صومه وليس عليه قضاء - اه . و رواه ابن ابي شيبة في
 ص ١٢١٣ من مصنفه في بحث « ما قالوا في الصائم يتوطأ فيدخل الماء حلقه »
 عن وكيع عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الصائم يتوضأ فيدخل حلقه من
 وضوئه قال : ان كان ذاكرا لصومه فعليه القضاء ، وان كان ناسيا فلا شيء
 عليه - اه .

(١) السعوط الدواء الذي يصب في الأنف ، واسعطته اياه واستعط هو بنفسه ،
 ولا تقل : استعط مبنيًا للفعول - المغرب ج ١ ص ٢٥٢ .

(٢) وفي م « الحل » .

(٣) وحقن المريض دواؤه بالحقنة ، وهي دواء يجعل في خريطة من ادم
 يقال لها « الحقنة » فتوسع في الكلام ، واحتقن بنفسه تداوى بها - من المغرب

ج ١ ص ١٣٣ .

(٤) وفي ع « حصر » ؛ والحصر: القبض يحقن الإنسان لإزالته .

قلت: أ رأيت رجلا أصبح صائما تطوعا ثم بداله فأفطر؟ قال: عليه يوم مكان يومه ذلك.

قلت: أ رأيت رجلا أغمى عليه في شهر رمضان يوما فلم يفق حتى الغد بعد الظهر؟ قال: أما اليوم الذى أغمى عليه فيه فصيامه تام، وأما اليوم الذى أفاق فيه فعليه قضاؤه. قلت: فان أغمى عليه ليلا في شهر رمضان فلم يفق حتى غابت الشمس من بعد الغد؟ قال: أما اليوم الأول فليس عليه قضاؤه، وأما اليوم الآخر فعليه قضاؤه. قلت: وكذلك الصلاة؟ قال: أما الصلاة فعليه أن يقضيها إذا أغمى عليه يوما وليلة. فان كان أكثر من يوم وليلة فلا قضاء عليه في الصلاة.

قلت: أ رأيت رجلا نظر إلى امرأة في شهر رمضان فأنزل؟ قال: صومه تام جائز، ولا قضاء عليه إلا أن يكون مس المرأة فأنزل. قلت: أ رأيت رجلا جامع امرأته في شهر رمضان نهارا متعمدا لذلك؟ قال: عليه أن يتم صوم ذلك اليوم ويقضى يوما مكانه، وعليه أن يعتق رقبة، فان لم يجد رقبة فعليه صيام شهرين متتابعين، فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا؛ وكذلك جاء الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(١) وفي «الزوال».

(٢) لفظ «صيام» ساقط من «.

محمد عن أبي يوسف 'عن أبي حنيفة' عن عطاء بن أبي رباح عن سعيد بن المسيب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك'.

(١-١) لفظ «عن أبي حنيفة» ساقط من الأصول الأربعة التي بأيدينا ويطبع منها الكتاب ، وإنما زدناه من كتاب الآثار للإمام أبي يوسف .

(٢) أخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٧٥ من آثاره : ثنا يوسف عن أبيه عن

أبي حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن سعيد بن المسيب أن رجلا أتى النبي صلى الله

عليه وسلم فقال : انه قد افطر يوما من رمضان ؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم

أ تقدر على تحرير رقبة ؟ قال : لا ، قال : أنستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟

قال : لا ، قال : أ تقدر أن تطعم ستين مسكينا ؟ قال : لا ، قال : فأعانه النبي

صلى الله عليه وسلم بمكثل فيه خمسة عشر صاعا من تمر فقال له : تصدق بها ، فقال :

ما بين لابتيها أهل بيت أحوج مني و من عيالي ! قال : فكل وأطعم عيالك -

هـ . وبهذا السند أخرجه الحافظ طلحة بن محمد من طريق حمزة أن رجلا أتاه فقال :

يا رسول الله ! أتى جامع أهل في رمضان ؟ قال : فهل تقدر على تحرير رقبة ؟ قال :

لا ، قال : فهل أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : فهل أن تطعم ستين

مسكينا ؟ قال : لا ، قال : فأمر له بخمسة عشر صاعا من تمر ، قال : اذهب فتصدق

على ستين مسكينا ، فقال : يا رسول الله ! ما بين لابتيها أهل بيت أحوج مني

ولا من عيالي ، فقال : اذهب فكل وأطعم . قال : و رواه عنه أبو يوسف

وعبيد الله بن الزبير والحسن بن زياد واسد بن عمرو وإيوب بن هاني

وحمد وسعيد بن سويد . وأخرجه الحافظ ابن المظفر وابن خسرو من طريق

الحسن بن زياد عنه . وأخرجه الحسن بن زياد أيضا في آثاره - راجع جامع

المسانيد ج ١ ص ٤٩٩ . وأخرجه الإمام محمد في ص ١٧٧ من موطئه مسند

موصولا : أخبر مالك حدثنا الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة

أن رجلا افطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر =

قلت: فكل صيام لم يذكره الله تعالى في كتابه متتابعا فله أن يفرقه
إذا أراد أن يقضيه؟ قال: نعم. قلت: وما كان في القرآن متتابعا فليس
له أن يفرق؟ إذا كان يقضيه؟ قال: نعم.

قلت: وكذلك إن أكل وشرب في شهر رمضان متعمدا فعليه
ما على من جامع من القضاء والكفارة؟ قال: نعم. قلت: وعلى المرأة
مثل ذلك إذا هي طأوعته؟ قال: نعم. قلت: فإن كان عليها على نفسها

= يعق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا، قال: لا اجد،
فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق من تمر فقال: خذ هذا فتصدق به،
فقال: يا رسول الله! ما اجد احدا احوج اليه مني، قال: كله؛ قال عهد: وبهذا
ناخذ، اذا افطر الرجل متعمدا في شهر رمضان بأكل او شرب او جماع فعليه قضاء
يوم مكانه وكفارة الظهر أن يعق رقبة، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين،
فان لم يستطع فإطعام ستين مسكينا لكل مسكين نصف صاع من حنطة أو صاع
من تمر أو شعير - ٨١. ورواه الإمام عهد في آثاره عن الإمام عن حماد عن
ابراهيم في الرجل يصيب اهله وهو صائم في شهر رمضان قال: يتم صومه
ويقضى ما افطر ويتقرب الى الله تعالى بما استطاع من خير، ولو علم به الإمام
لعززه؛ قال عهد: وبه ناخذ ونرى مع ذلك ان عليه الكفارة عتق رقبة، فان
لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فان لم يستطع فإطعام ستين مسكينا لكل مسكين
نصف صاع من حنطة أو صاع من تمر أو شعير؛ وهو قول أبي حنيفة -
٨١ ص ٥٣.

(١) لفظ « قلت » ساقط من الأصول، ولا بد منه.

(٢) وفي م « يفرقه ».

فعلينا^١ قضاء ذلك اليوم ولا كفارة عليها؟ قال: نعم. قلت: فان
جامعها أياما في شهر رمضان فانما عليه كفارة واحدة ما لم يكفر تلك
الكفارة؟ قال: نعم^٢. قلت: فان هو كفر تلك^٣ الكفارة ثم عاد؟
قال: فعليه^٤ كفارة أخرى أيضا. قلت: وكذلك الأكل والشرب
هو بمنزلة الجماع في كل وجه من ذلك؟ قال: نعم.

قلت: أرايت رجلا جامع امرأته في شهر رمضان نهارا ثم حاضت
في ذلك اليوم؟ قال: فعليها قضاء ذلك اليوم، ولا كفارة عليها،
وعلى زوجها قضاء ذلك اليوم والكفارة. قلت: فلم وضعت عن
المرأة الكفارة؟ قال: لأنها حاضت في ذلك اليوم.

قلت: أرايت رجلا أصبح صائما في غير شهر رمضان يريد
قضاء رمضان ثم أكل وشرب متعمدا؟ قال: قد أساء وعليه القضاء،
ولا كفارة عليه.

قلت: أرايت رجلا مسافرا أصبح ضائما في شهر رمضان
ثم أفطر؟ قال: عليه القضاء، ولا كفارة عليه؛

١٥ محمد قال: أخبرنا أبو حنيفة عن مسلم الأعور عن أنس بن مالك
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خرج من المدينة إلى مكة في شهر

(١) وفي «عليه» وليس بشيء.

(٢-٢) من قوله «قلت فان جامعها...» ساقط من هـ.

(٣) وفي «ملك» تصحيف «تلك».

(٤) وفي «عليه».

(٥) لفظ «في» ساقط من هـ.

رمضان فشكا إليه الناس في بعض الطريق الجهد فأفطر حتى أتى مكة ،
محمد عن أبي حنيفة عن الهيثم عن أنس بن مالك أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة إلى مكة في شهر رمضان لليلتين
خلتا من شهر رمضان فصام حتى إذا أتى قديداً شكوا إليه الناس الجهد

(١) أخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٧٤ من كتاب الآثار . وأخرجه
الحارثي وطاحه بن محمد وابن المظفر والأشعري ومحمد بن عبد الباقي وابن خسر وفي
مسانيدهم ، وأخرجه الحسن بن زياد في آثاره - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٩٤ ؛
وأخرجه الحافظ أبو نعيم في مسنده من طريق شعيب وسابق وقال : رواه حمزة
والحسن بن الفرات وسعيد بن أبي الجهم وأبو يوسف وأيوب بن هاني وحماد
ابن أبي حنيفة وعبيد الله بن موسى ومحمد وأسد والحسن بن زياد وسعيد بن
مسروق وإبراهيم التيمي وخلف بن نوفل - ٨١ . والحديث معروف مخرج
في الصحاح عن جابر وأبي سعيد وابن عباس . وأخرج الإمام محمد ص ١٨٢ من
موطئه : أخبرنا مالك حدثنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس
رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام فتح مكة في رمضان
فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر وأفطر الناس معه ، وكان فتح مكة في رمضان ؛
قال : وكانوا يأخذون بالأحداث فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ؛ قال محمد : من شاء صام في السفر ومن شاء أفطر ، والصوم أفضل لمن
قوى عليه ، وإنما بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أفطر حين سافر إلى مكة
لأن الناس شكوا إليه الجهد من الصوم فأفطر لذلك ، وقد بلغنا أن حمزة الأسلمي
سأله عن الصوم في السفر فقال : إن شئت فصم وإن شئت فأفطر ؛ فهذا نأخذ ،
وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامية من قبلنا - ٨١ . ولم يخرج في آثاره ،
وذكر قول حمزة بن عمرو الأسلمي في كتاب الحج ج ١ ص ٢٧٩ أيضاً
كما ذكره في الموطأ .

(٢) « قديد » مصنفنا موضع قرب مكة - قاله في معجم البلدان ج ٧ ص ٣٨ .

فأفطر بقديد ثم لم يزل مفطرا حتى أتى مكة^١ . فأى ذلك فعلت الحسن ،
إن صمت فقد صام النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن أفطرت^٢
فقد أفطر النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن سافرت في شهر رمضان^٣ .

(١) أخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٧٤ من آثاره : حدثنا يوسف عن أبيه
عن أبي حنيفة عن الهيثم عن أنس بن مالك رضى الله عنه انه قال : خرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة ليلتين خلتا من رمضان فصار
حتى انتهى إلى قديد ثم شكوا الناس إليه الجهد فأفطر بقديد ، ثم لم يزل مفطرا
حتى أتى مكة - اهـ . ولم يخرج الإمام محمد في آثاره ، وأظن ان هذا الحديث
رواه الإمام محمد عن أبي يوسف فسقطت واسطته من الأصول . وأخرجه
الحارثي من طريق أسد بن عمرو وحماد والحسين بن الحسن العوفي والصلت
ابن الحجاج والقاسم بن معن ومحمد بن الحسن وشعيب بن إسحاق عنه ، وأخرجه
طلحة بن محمد من طريق محمد وشعيب ومحمد بن المظفر من طريق مكي وشعيب
وابن خسرو والقاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي من طريق مكي عنه - راجع
ج ١ ص ٤٩١ من جامع المسانيد . وأخرجه الحافظ أبو نعيم أيضا في مسنده
من طريق مكي بن إبراهيم وشعيب وخالد العبدى وقال : رواه حماد والقاسم
والصلت ومحمد والحسين بن الحسن وقال : افطار النبي صلى الله عليه وسلم
بالقديد لا خلاف فيه متفق عليه من رواية الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن
عتبة عن ابن عباس ؛ وسمى قديدا ، ثم رواه عنه بسنده قال : وأما حديث أنس
في فطر النبي صلى الله عليه وسلم في السفر فستفيض ، رواه حميد وثابت ومرزوق
المجلى وغيرهم عن أنس ، ثم رواه عن حميد عنه بسنده .

(٢) وفي هـ « أفطر » وليس بصواب .

(٣) كذا في الأصول ، وأظن ان قوله « فقد سافر النبي صلى الله عليه وسلم في
رمضان » سقط ههنا بعد قوله « رمضان » والله اعلم .

قلت : أ رأيت رجلا كان عليه صيام أيام من شهر رمضان فلم يقضها حتى دخل شهر رمضان آخر فصام تلك الأيام التي كانت عليه من شهر رمضان الماضي في هذا الشهر الآخر ؟ قال : فصيامه ذلك جائز من رمضانه هذا الداخل ، ولا يكون قضاء لذلك الماضي .

قلت : أ رأيت رجلا تسحر في شهر رمضان فشك في الفجر ه طلع أم لم يطلع ؟ قال : أحب إلى إذا شك أن يدع الأكل والشرب . قلت : فإذا أكل وهو شاك في الفجر ؟ قال : صومه تام . قلت : فإذا مضى شهر رمضان و عليه منه صيام أيام فصامه في رمضان الآخر ؟ قال : يحزيه من هذا الثاني ، ولا يحزيه من الأول .

(١) والتأخير مندوب إليه ، قال صلى الله عليه وسلم « ثلاث من أخلاق المرسلين : تعجيل الإفطار ، وتأخير السحور ، والسواك » إلا أنه يؤخر على وجه لا يشك في الفجر الثاني ، فإن شك فيه فالمستحب أن يدع الأكل لقوله صلى الله عليه وسلم « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » والأكل يريبه ، (فإن أكل وهو شاك فصومه تام) لأن الأصل بقاء الليل والتيقن لا يزال بالشك ، (فإن كان أكبر رأيه أنه تسحر و الفجر طالع فالمستحب له أن يقضى) احتياطاً للعبادة ولا يلزمه القضاء في ظاهر الرواية لأنه غير متيقن بالسبب ، والأصل بقاء الليل ، و روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة قال : إن كان في موضع يستبين له الفجر فلا يلتفت إلى الشك ولكنه يأكل إلى أن يستيقن بطلوع الفجر ، وإن كان في موضع لا يستبين له الفجر أو كانت ليلة مقمرة فالأولى أن يحذر ، وإن أكل لم يلزمه شيء إلا أنه إذا كان أكبر رأيه أنه أكل بعد طلوع الفجر لحينئذ يلزمه القضاء لأن أكبر الرأي بمنزلة التيقن فيما يبنى على الاحتياط - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٣ ص ٧٧ .

قلت : أ رأيت أهل مصر ' صاموا شهر رمضان ' لغير رؤيته
 وفيهم رجل لم يصم معهم حتى رأى الهلال من الغد فصام أهل ذلك
 المصر ثلاثين يوما وصام الرجل تسعة وعشرين يوما ثم أفطروا جميعا لرؤيته ؟
 قال : ليس على الرجل قضاء ذلك اليوم الذي صامه أهل مصره ، لأنهم لم يصوموا
 ٥ لرؤية الهلال ، ولأنهم لا يعلمون أصابوا الصيام أم لا ، وقد أخطوا حين
 صاموا ^٢ لغير رؤية الهلال ^٣ إلا أن يكونوا رأوا هلال شعبان ثم عدوا
 ثلاثين يوما ثم صاموا شهر رمضان لغير رؤية ، فقد أصابوا وأحسنوا ،
 وعلى من لم يصم معهم القضاء .

قلت : أ رأيت رجلا أتى امرأته نهارا فيما دون الفرج فأنزل ؟
 ١٠ قال : عليه قضاء ذلك اليوم ، ولا كفارة عليه لأنه لم يخالطها وإنما الكفارة
 بالمخالطة ليست بالماء ، ألا ترى أنه لو خالطها ثم لم ينزل كانت عليه
 الكفارة والقضاء ، وأما المرأة فلا كفارة عليها ولا قضاء ولا غسل
 إلا أن يكون خالطها ، فإن خالطها فليها الكفارة إذا التقى الختانان
 وغابت الحشفة فقد وجب الغسل عليهما جميعا والقضاء والكفارة
 ١٥ أنزل أو لم ينزل ؟

(١-١) وفي م « صاموا رمضان » .

(٢) لفظ « أم لا » ساقط من الأصل ، موجود في بقية الأصول .

(٣-٣) وفي ع « لرؤية الهلال » تحريف .

(٤) وفي ه « أحسنوا » تحريف .

(٥) لفظ « ثم » ساقط من ه .

(٦) وفي ه « عليها » تصحيف .

محمد عن أبي حنيفة رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم في الغسل على المرأة ترى في منابها مثل ما يرى الرجل .

قلت : أ رأيت رجلا أكل في شهر رمضان أو شرب أو جامع ناسيا فظن أن ذلك يفسد عليه صومه فأكل وشرب و جامع

متعمدا لذلك ما عليه ؟ قال : عليه أن يقضى ذلك اليوم ، ولا كفارة عليه . ٥

قلت : وكذلك لو تسحر بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم بطلوعه أو أفطر

قبل غروب الشمس وهو يرى أن الشمس قد غابت فأكل بعد ذلك أو شرب

متعمدا لذلك ؟ قال : نعم ، لا كفارة عليه لأن صيامه كان فاسدا ،

ولأنه قد وجب عليه قضاء ذلك اليوم حين أكل قبل غروب الشمس

أو تسحر بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم بطلوعه . ١٠

قلت : وكذلك لو أنه أكره على طعام أو شراب في رمضان فأكل

وشرب ثم تعمد الأكل والشرب والجماع بعد ذلك ؟ قال : نعم ،

لا كفارة عليه ، وعليه قضاء ذلك اليوم . قلت : لم وضعت عنه الكفارة ؟

قال : لأن صومه قد كان فسد قبل أن يتعمد شيء من ذلك . قلت :

وكذلك لو أن امرأة استكرهها رجل في شهر رمضان وهي صائمة ١٥

ثم طأعته بعد ذلك أيضا لم يكن عليها كفارة لأن صومها قد كان

فسد حين استكرهها وعلى الرجل القضاء والكفارة ؟ قال : نعم .

(١) مر الحديث قبيل ذلك بسنده ومثله .

(٢-٢) من قوله « أو أفطر قبل غروب الشمس . . . » إلى قوله « بطلوعه »

ساقط من هـ .

(٣) وفي هـ « عليه » تصحيف .

وقال أبو حنيفة: السعوط والحقنة في شهر رمضان يوجبان القضاء ولا كفارة عليه، وكذلك ما أقطر في أذنه وكذلك كل جائفة أو آمة داواها صاحبها بزيت أو سمن نخلص إلى الجوف والدماغ في قوله، وإن داواها بدواء يابس فلا شيء عليه. وقال أبو يوسف: لا نرى عليه القضاء في الآمة والجائفة. وقال أبو حنيفة ومحمد: إن أقطر في إحليله فلا قضاء عليه. وقال أبو يوسف: عليه القضاء. ثم إن محمدا شك في ذلك ووقف فيه.

(١) وفي «دواها» والصواب «داواها» كما هو في البقية.

(٢) وفي «خط» والصواب «خلص» كما هو في بقية الأصول.

(٣) وفي «أز».

(٤) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ٢ ص ٦٧: (فأما السعوط والوجور يفطره) لوصوله إلى أحد الجوفين: إما الدماغ أو الجوف، والفطر مما يدخل ولا كفارة عليه لأن معنى الجنابة لا يتم به فإن انتضاء الشهوة لا يحصل به، إلا في رواية هشام عن أبي يوسف انت عليه الكفارة إذا لم يكن به عذر، (والحقنة تفطر الصائم) لوصول المفطر إلى باطنه، وهذا بخلاف الرضيع إذا احتقن بلبن امرأة لا يثبت به حرمة الرضاع، إلا في رواية شاذة عن محمد، لأن ثبوت حرمة الرضاع مما يحصل به إنبات اللحم وإنشاز العظم وذلك بما يحصل إلى أعلى البدن لا إلى الأسفل، فأما الفطر يحصل بوصول المفطر إلى باطنه لانعدام الإمساك به، (والإقطار في الأذن كذلك يفسد) لأنه يصل إلى الدماغ والدماغ أحد الجوفين، (فأما الإقطار في الإحليل لا يفطره عند أبي حنيفة ومحمد، ويفطره عند أبي يوسف) وحكى ابن سماعة عن محمد أنه توقف فيه، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا صب الدهن في إحليله فوصل إلى مثانته فسد صومه، وهذا الاختلاف قريب، فقد وقع عند أبي يوسف أن من المثانة =

قلت: أ رأيت الرجل يسلم في النصف من شهر رمضان ما عليه؟
قال: عليه أن يصوم بقية ذلك الشهر، وليس عليه قضاء ما مضى من
الشهر وهو كافر؛

محمد عن أبي يوسف عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري أنه
قال في الذي يسلم في النصف من رمضان: إنه يصوم بقية، ولا قضاء هـ

= إلى الجوف منفذا حتى لا تقدر المرأة على استمساك البول، والأمر على
ما قاله فان أهل الطب يقولون: البول يخرج رشحاً، وما يخرج رشحاً لا يعود
رشحاً، وبعضهم يقول: هناك منفذ على صورة حرف الخاء فيخرج منه البول
ولا يتصور أن يعود فيه شيء مما يصب في الإحليل، (فأما البلانة والآمة إذا
داوهما بدواء رطب فسد صومه في قول أبي حنيفة ولم يفسد في قولها) والبلانة
أسم للجراحة وصلت إلى الجوف والآمة اسم لجراحة وصلت إلى الدماغ؛
فهما يعتبران الوصول إلى الباطن من مسلك هو خلقه في البدن لأن الفساد للصوم
ما ينعدم به الإمساك للأمور به، وإنما يؤمر بالإمساك لأجل الصوم من مسلك
هو خلقه دون الجراحة العارضة، وأبو حنيفة رحمه الله يقول: الفساد للصوم
وصول المقطر إلى باطنه فالعبرة للواصل لا للسلك وقد تحقق الوصول هنا؛ وفي
ظاهر الرواية فرق بين الدواء الرطب واليابس، وأكثر مشايخنا أن العبرة
بالوصول، حتى إذا علم أن الدواء اليابس وصل إلى جوفه فسد صومه، وإن علم
أن الرطب لم يصل إلى جوفه لا يفسد صومه عنده، إلا أنه ذكر اليابس والرطب
بناء على العادة فاليابس إنما يستعمل في الجراحة لاستمساك رأسها به فلا يتعدى إلى
الباطن، والرطب يصل إلى الباطن عادة فلهذا فرق بينهما، والدليل على أن
العبرة لما قلنا أن اليابس يترطب برطوبة الجراحة - اهـ ص ٦٨ .

(١) قوله « قال عليه » ساقط من هـ .

عليه فيما مضى . قال : وبلغنا عن إبراهيم النخعي مثله . فان أسلم غدوة في يوم من شهر رمضان قبل أن يطعم فانه يسم صوم يومه ذلك ، ولا قضاء عليه .

قلت : أرايت المرأة تكون^٢ أيام حيضها ثلاثة أيام فتحيض ثلاثة أيام ثم تطهر فتمكث طاهرا ثلاثة أيام ثم ترى الدم في اليوم الرابع يومها ذلك كله والغد وقد صامت الايام الثلاثة التي طهرت فيها من شهر رمضان هل يجزى عنها ؟ قال : لا ، لأنه قد كانت فيها حائضا . قد استبان لها ذلك حين رأت الدم في اليوم الرابع . قلت : فان تمادى بها^٣ الدم ما بينها وبين عشرة أيام فهي حائض ؟ قال : نعم . قلت : فذلك الايام التي رأت^٤ الدم في الطهر فيها لا تصوم فيها ولا تصلي ؟ قال : نعم .

قلت : أرايت لو كان حيضها ثلاثة أيام فخاضتها فطهرت يوما رأت الدم من الغد فرأته يومها ومن الغد ؟ قال : هي حائض . قلت : فان كانت صامت ذلك اليوم الذي طهرت فيه من رمضان أتعيد صومها ؟ قال : نعم ، لأنها حائض بعد ، ولا يكون الطهر يوما واحدا . قلت : فاذا طهرت ثلاثة أيام ثم رأت الدم في اليوم الرابع ؟ قال : هي حائض . قلت : فان كانت صامت في هذه الايام الثلاثة

(١) « لم اظفر بسنده » .

(٢) وفي « يكون » .

(٣) وفي « عليها » وفي م « لها » .

(٤) لفظ « فيه » ساقط من هـ .

- قضاء من رمضان أيجزئها ذلك ؟ قال : لا ، لأنها حائض بعد . قلت :
فهذه بمنزلة الأولى التي لم تستكمل أيام حيضها ؟ قال : نعم .
- قلت : أ رأيت المرأة يكون أيام حيضها ستة أيام فتحيض سبعة
أيام زيادة يوم على وقت أيام حيضها أ ترى ذلك حيضا ؟ قال : نعم .
- قلت : وكذلك لو رأت يومين أو ثلاثة ؟ قال : نعم .
- قلت : أ رأيت أن تمادى بها الدم حتى تراه خمسة أيام بعد الستة ؟
قال : ما زاد على أيام حيضها الستة فهي مستحاضة . قلت : لم ؟ قال
لأنه إذا زادت على العشرة الأيام يوما أو أكثر من ذلك فهي فيه
مستحاضة عندنا . قلت : فكل شيء زاد على أيام حيضها ما لم يزيد على
العشرة فهي فيه حائض ؟ قال : نعم . قلت : فإن كانت صامتة بعد ١٠
ما مضى أيام حيضها وهذه الأيام من شهر رمضان ثم جاوز الدم العشرة
أجزاها لأنها فيه مستحاضة ؟ قال : نعم . قلت : فإن لم يجاوز الدم العشرة
الأيام لم يجزئها ؟ قال : نعم ، لأنها حائض فعليها أن تعيد الصيام .
- قلت : أ رأيت المرأة النفساء أول ما تلد ينقطع عنها الدم في تمام
ثلاثين يوما ثلاثة أيام ثم يعاودها الدم سبعة أيام أخرى ١٦ أ تراها نفساء ١٥

(١) وفي « تكون » .

(٢) وفي « الحيض » .

(٣) وفي « تزد » .

(٤-٥) كذا في ز ، م ؛ وفي ع « كان صامت » وفي « فإن صامت » .

(٥) وفي « أخرى » .

(٦) وفي « أ ترى أنها نفساء » .

بعد؟ قال: نعم. قلت: فإن كانت صامت تلك الثلاثة الأيام من شهر رمضان أجزاها؟ قال: نعم. قلت: من أين أخذت في الحيض العشرة وفي النفاس الأربعين؟ قال: للأثر الذي بلغنا عن عثمان بن أبي العاص الثقفي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: تقعد النساء ما بينها^٥ وبين أربعين يوماً؛ وبلغنا نحو^٦ من ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: تقعد النساء ما بينها^٥ وبين أربعين يوماً؛ وبلغنا عن أنس بن مالك أنه قال: في الحيض ثلاثة أيام أو أربعة أيام.

(١) قل السرخسي: وتام شرح هذه المسائل في كتاب الحيض - اهـ ج ٣ ص ٨١ من شرح المختصر. قلت: وقد مر كتاب الحيض في الجزء الأول من هذا الكتاب.

(٢) كذا في هـ، وفي البقية «عمر» مكان «عثمان» تصحيف، والصواب ما في هـ.
(٣) كذا في هـ، م؛ وفي ع، ز «بينها».

(٤) رواه البيهقي في ج ١ ص ٣٤١ عن الحسن بن عثمان موقوفاً عليه. ورواه الحاكم في المستدرک من حديث بلال الأشعري: ثنا أبو شهاب عن هشام ابن حسان عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص قال: وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء في نفاسهن أربعين يوماً. وروى ابن ماجه عن عبد الله ابن سعيد عن المحاربي عن سلام بن سليم الطويل عن حميد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت للنساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك - انتهى. وروى نحوه عن أم سلمة وعبد الله بن عمرو بن العاص وغيرهما - راجع ج ١ ص ٢٠٤ من نصب الراية.

(٥) كذا في ز، وفي البقية «نحو» خطأ.

(٦-٦) كذا في هـ، وفي البقية «قال ثلاثة».

أو خمسة أو ستة تقعد ما بينها^١ وبين العشرة^٢.

قلت: أ رأيت رجلا كان عليه صيام شهرين متتابعين من ظهار أو قتل فرض فأفطر يوما؟ قال: يستقبل الصيام.

قلت: أ رأيت إن وافق صيامه ذلك يوم النحر وأيام التشريق ويوم الفطر فأفطر وهذه الأيام لا بد من أن يفطر فيها كيف يصنع؟^٣ قال: يستقبل الصيام لأنه مفطر في هذه الأيام وهذه الأيام ليست بأيام صوم. قلت: فكل صوم كان عليه من رمضان أو كفارة يمين أو جزاء صيد أو نذر جعل الله عليه فصامه في هذه الأيام لم يجز عنه؟ قال: نعم، لا يجزى ذلك عنه.

قلت: أ رأيت إن صام شهرين متتابعين كانا عليه من ظهار أو قتل أو فواق أحدهما شهر رمضان فصام شهر رمضان ينوي به الشهرين المتتابعين؟ وقال: أفضى شهر رمضان بعد الفطر؟ قال: لا يجزى ذلك عنه. شهر رمضان الذي صامه هو شهر رمضان نفسه، ولا يجزى

(١) كذا في ٥ م؛ وفي ع، ز «بينها».

(٢) سند هذا البلاغ في ص ١٢٣ من الجزء الأول من الأصل - فراجعه ان شئت؛ وراجع ج ١ ص ١٩١ من نصب الراية للزيلعي لتخريج حديث: أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة.

(٣) سقط حرف «من» من ٥.

(٤-٥) وفي ٥ «أحدهما» مكان «الشهرين المتتابعين».

(٥) سقط لفظ «شهر» من ٥.

عنه من الشهرين المتتابعين ، 'و عليه أن يستقبل الشهرين المتتابعين' .
قلت : أ رأيت من كان عليه صيام 'ثلاثة أيام من كفارة يمين
أ يتابع بينهما ؟ قال : نعم ، بلغنا أنه في 'قراءة ابن مسعود "فصيام
ثلاثة أيام متتابعات" ' .

قلت : أ رأيت الصوم في جزاء الصيد وفي المتعة أ متتابع أو متفرق ؟
قال : إن تابع أجزاءه ، وإن فرق أجزاءه . قلت : وكذلك قضاء
شهر رمضان ؟ قال : نعم . قلت : فكل شيء متتابع أفطر فيه يوما فعليه
أن يستقبل الصيام ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل يصوم شهرين متتابعين من ظهار عليه فيجتمع

(١ - ١) من قوله « و عليه أن ... » ساقط من هـ .

(٢) وفي م « صوم » .

(٣) لفظ « في » سقط من هـ .

(٤) أخرج ابن أبي شيبة عن ابن علية عن ابن عون قال : سألت إبراهيم عن
صيام ثلاثة أيام في كفارة اليمين قال : في قرائتنا «فصيام ثلاثة أيام متتابعات» ؟
وأخرج عن وكيع عن أبي جعفر عن الربيع عن أبي العلية قال : كان أبي يقرأها
«فصيام ثلاثة أيام متتابعات» - ج ٢ ص ١٨٥ . وأخرج عبد الرزاق وابن
أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن الأنباري وأبو الشيخ
والبيهقي من طرق عن ابن مسعود أنه كان يقرأها «فصيام ثلاثة أيام متتابعات»
قال سفيان : ونظرت في مصحف ربيع بن خثيم فراءته «فمن لم يجد من ذلك
شيئا فصيام ثلاثة أيام متتابعات» كذا في ج ١ ص ٣١٤ من الدر المنثور ؟
وروى نحوه عن أبي بن كعب .

امراته التي ظاهر منها بالليل ؟ قال : عليه أن يستقبل الصوم لأن الله تبارك و تعالى يقول " فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتاسا " . قلت : أ رأيت إن جامعها نهارا ناسيا لصومه ؟ قال : عليه أن يستقبل الصوم من أوله . قلت : لم ولم يفطر ؟ قال : لأن الله تعالى يقول " من قبل ان يتاسا " . وهذا لا يكون أهون من جماعه بالليل مفطرا ، ولكن عليه أن يستقبل الصيام في هذين الوجهين جميعا لأنه قد جامع ، و قد قال الله تعالى " من قبل ان يتاسا " ؛ وهذا قول أبي حنيفة و محمد ، و قال أبو يوسف : يحزبه صومه ذلك و لا يستقبل ، و لو جامع غيرها من نسائه بالنهار ناسيا أو بالليل ذاكرا أو ناسيا فليس عليه شيء .

قلت : فلو كان عليه صيام شهرين من قتل أو صيام من كفارة ١٠ عین أو قضاء رمضان فجامع ليلا أو نهارا ناسيا لصومه لم يضره و أتم ما بقى من صومه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت المرأة يجب عليها شهران متتابعان فتحيض فيهما ؟ أتستقبل الصيام أم كيف تصنع ؟ قال : إن كان الحيض يصيبها في كل شهر لا بد لها منه فعليها أن تقضى أيام حيضها ، و لا تستقبل الصيام ، ١٥

(١) وفي ز ، م « الصيام » .

(٢) من قوله : « قلت أ رأيت ... » ساقط من ه .

(٣) وفي ه ، ز « فيها » .

(٤) كذا في م ، و لفظ « كان » ساقط من بقية الأصول .

(٥) وفي ه « فعليه » تحريف .

و تصل ذلك بالشهرين ؛

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن الشعبي أنه قال في المرأة
يكون عليها صيام شهرين متتابعين فتحيض فيهما : إنها تصله بالشهرين
ولا تستقبل ؛

٥ أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : تستقبل ؛
قلت لأبي حنيفة : بهم تأخذ ؟ قال : آخذ ' بحديث الشعبي ' .

قلت : أ رأيت لو كانت فرغت من الشهرين وقد كانت حاضت في كل
شهر خمسة أيام أتصوم هذه العشرة الأيام و تصلها بالشهرين ؟ قال : نعم .
قلت : فإن أفطرت فيها ما بينها وبين الشهرين يوما من غير حيض أتستقبل
١٠ الصيام ؟ قال : نعم ، لأنها إذا أفطرت من غير حيض فعليها أن تستقبل

(١) وفي هـ « اخذت » .

(٢) أخرج الحديثين الإمام أبو يوسف في ص ١٧٦ من آثاره : حدثنا يوسف
عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في المرأة يكون عليها صوم شهرين
متتابعين فتحيض : إنها تستقبل الصوم ؛ حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة
عن حماد والهيثم عن عامر أنه قال في ذلك تبني على ذلك و تقضى أيام حيضها -
اهـ . ولم أجد هـ في آثار الإمام محمد فاعلمها سقطا منه . و أخرج ابن أبي شيبة عن
جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال : إذا صامت المرأة في كفارة اليمين في ثلاثة
أيام لحاضت قبل أن تتم صومها فلتستقبل صوم ثلاثة أيام ؛ و روى عنه في كفارة
القتل قال : تقضى أيام حيضها إذا فرغت - اهـ ج ٢ ص ١٧٦ .

الصيام

(٥٥)

٢٢٠

الصيام . قلت : وهى بمنزلة الرجل فى كل ما ذكرت لك إلا فى الحيض ؟
قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل يجب عليه صيام شهرين متتابعين من ظهار
فيمرض منهما فيفطر لأنه لا يستطيع أن يصوم لمرضه أ يجزيه أن يطعم
ستين مسكيناً ؟ قال : نعم . قلت : فإن كان إنما مرض ثلاثة أيام أو أربعة
أيام لم يكمل الشهرين فى مرضه ؟ قال : نعم . يجزيه أن يطعم . قلت :
لم ؟ قال : إذا كان فى حال لا يستطيع فيه الصيام أجزاء الطعام .

قلت : أ رأيت إذا صام من ظهار أو من قتل أو من صيام واجب
عليه غير ذلك فأكل ناسياً هل يكون مفطراً ؟ قال : لا ، لأنه لو فعل
هذا فى شهر رمضان ناسياً لم يضره .

قلت : أ رأيت الرجل يكون عليه صيام شهرين متتابعين من ظهار
فصام عن كفارة ظهاره فجاءه امرأة له أخرى غير التى ظاهر منها ليلاً
أو نهاراً ناسياً لصومه هل عليه شيء ؟ قال : لا ، وصومه تام .

قلت : أ رأيت الرجل يظاهر من أربع نسوة له فيعتق أربع رقاب
عن ظهاره منهن هل يجزيه ذلك ؟ قال : نعم . قلت : فإن لم يجد ما يعتق
فصام ثمانية أشهر متتابعات ؟ قال : يجزيه من كل ظهاره . قلت : فإن كان
لا يستطيع الصوم فأطعم مائتين أو أربعين مسكيناً هل يجزيه إذا
ما أطعم كل مسكين نصف صاع من حنطة ؟ قال : نعم ، يجزيه . قلت :
لم يجزيه وهذا لم يجعل لكل امرأة منهن شيئاً معلوماً ؟ قال : أستحسن

ذلك و أدع القياس فيه .

قلت: أ رأيت إن صام شهرين متتابعين ثم أفطر يوماً ثم صام شهرين متتابعين ثم أفطر يوماً حتى صام 'ثمانية أشهر كلما آثم' شهرين أفطر يوماً يريد بصوم كل شهرين كفارة عن امرأة منهن؟ قال: ذلك ه يجزئه . قلت: فإن أعتق رقبة عن إحداهن ولم ينوها بعينها هل له أن يجمع أيتن شاء و يجعل العتق عنها؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت إن صام شهرين متتابعين ينوي عن واحدة منهن بعينها ثم جامع^٢ أخرى غير التي صام عنها ليلاً هل يفسد عليه الصيام الذي صام عنها؟ قال: 'لا؟ لأنه' لم يجمع التي صام عنها، إنما ١٠ جامع غيرها .

قلت: فإن صام شهرين متتابعين عن واحدة منهن لم يسمها بعينها ثم جامع ثلاثاً منهن بالليل أله أن يجعل تلك^٣ الشهرين عن التي لم يجمع؟ قال: نعم . قلت: فإن كان ذلك الجماع^٤ قبل مضي الشهرين؟ قال: وإن كان؛

(١-١) من قوله «شهرين متتابعين...» ساقط من م .

(٢) وفي الأصول «ثم» والصواب «آثم» .

(٣) وفي م «يجمع» .

(٤-٤) وفي م «قال لأنه» سقط منها حرف «لا» ولا بد منه :

(٥) وفي م «تيك» .

(٦) كذا في م، م، وفي ع، ز «الجمع» .

قلت: فان صام شهرين متتابعين عن واحدة منهن ثم مرض بعد شهرين فأطعم ستين مسكينا عن أخرى فلما فرغ من الطعام أيسر واشترى رقيقين فأعتقهما عن الباقيتين^١ أيجز به ذلك؟ قال: نعم.

أخبرنا محمد عن أنى يوسف عن إسماعيل بن مسلم عن سليمان الأحول عن طاوس قال: ظاهر رجل من امرأته فأبصرها في القمر وعلها هـ خلخال فضة فأعجبته فوقع عليها قبل أن يكفر فسأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمره أن يستغفر الله ولا يعود حتى يكفر^٢.

(١) وفي « الباين » وفي م « الباين » تصحيف .

(٢) أخرجه الحاكم في ج ٢ ص ٢٠٤ من المستدرک : حدثنا أبو الوليد الفقيه أنبا الحسن بن سفيان ثنا عمار بن خالد وعبد بن معاوية قالنا ثنا إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما : ان رجلا ظاهر من امرأته فرأى الخلخال في ضوء القمر فأعجبه فوقع عليها فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال : قال الله عز وجل « من قبل ان يتأسا » فقال : قد كان ذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حتى تكفر - اهـ . وروى قبله من طريق حفص بن عمر العدنى ثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم وقد ظاهر من امرأته فوقع عليها فقال : يا رسول الله ! انى ظاعرت من امرأتى فوقعت عليها من قبل ان اكفر ؟ قال : وما حملك على ذلك يرحمك الله ؟ قال : رأيت خلخالها في ضوء القمر ، قال : فلا تقربها حتى تفعل ما أمر الله تعالى - اهـ . وتكملوا في الحكم بن أبان وإسماعيل ، قال الحاكم : ولم يحتج الشيخان بإسماعيل ولا بالحكم الا ان الحكم بن أبان صدوق ، وأخرج أصحاب السنن الأربعة حديثه أبان بن الحكم عن عكرمة عن ابن عباس - قاله الزيلعي في نصب الرأية ، وقال : قال المندرى في مختصره =

قلت: أرايت الرجل يظهر من امرأته أنه أن يجامعها قبل أن يكفر؟ قال: لا، ليس له أن يجامعها حتى يكفر، وأكره للمرأة أن تدعه يقربها حتى يكفر. قلت: فان قربها قبل أن يكفر هل ترى عليه شيئا فيما صنع؟ قال: لا، إلا أنه يستغفر الله تعالى، ولا يعود؛
هـ. وكذلك جاء الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر الذي واقع امرأته قبل أن يكفر أن يستغفر الله تعالى.

قلت: أرايت الرجل إذا تسحر في صوم واجب عليه من رمضان أو غيره فشك وكان أكبر^٢ رأيه أنه تسحر والفجر طالع؟ قال: أحب إلى أن يقضى ذلك اليوم آخذاً له في ذلك بالثقة. قلت: فعليه أن يسرع

= قول أبو بكر المعافى: ليس هذا الحديث صحيحاً يعول عليه، قال: وفيما قاله نظر فقد صححه الترمذى ورجاله ثقات مشهور سماع بعضهم من بعض - انتهى راجع ج ٣ ص ٢٤٦ من نصب الراية. قلت: وروى البيهقى أيضاً حديث اسمعيل بن مسلم في ج ٧ ص ٣٨٦ من سننه مثل ما رواه الحاكم (١) لفظ « ترى » ساقط من هـ.

(٢) وهو حديث اسمعيل الذى مر^٣ فوق؛ قال الزيلعى: ولم اجد ذكر الاستغفار فى شيء من طرق الحديث وهو فى الموطأ قول مالك ولفظه: وقال مالك فيمن يظهر من امرأته ثم يسها قبل أن يكفر قال: يكفف عنها حتى يستغفر الله ويكفر؛ قال: وذلك احسن ما سمعت - انتهى ج ٣ ص ٢٧٤. قلت: وقد علمت ان ذكر الاستغفار موجود فى حديث اسمعيل هذا؛ ورواه الإمام أبو يوسف فى ص ١٥١ من آثاره عن ابراهيم انه يستغفر الله ولا يعود حتى يكفر - اهـ.

(٣) وفى م « اكثر ».

السحر^١ وهو يعلم^٢ أن عليه ليلا^٣؟ قال : نعم .

قلت : أرايت رجلا أصبح صائما ينوى بها قضاء رمضان ثم علم أنه ليس عليه شيء من شهر رمضان أنه أن يفطر؟ قال : نعم إن شاء ، ولا يكون عليه قضاء ذلك اليوم . قلت : فان صامه أتراه أحسن من أن يفطر؟ قال : نعم .

قلت : أرايت الرجل يصوم ثلاثة أيام في الحج وهو متمتع ثم يجحد^٤ من الهدى^٥ في اليوم الثالث أ يكون صومه منتقضا؟ قال : نعم ؛ أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم بذلك ؛ وكذلك بلغنا عن حماد عن إبراهيم^٥ ؛

قلت فاذا أفطر ذلك اليوم هل عليه قضاؤه؟ قال : لا . قلت : لم ؟ ١٠

(١) وفي «التسحر» .

(٢-٢) وفي «أنه ليلا» .

(٣-٣) وفي «يجحد الهدى» .

(٤) رواه في ص ٦١ من آثاره : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل يفوته صوم ثلاثة أيام في الحج قال : عليه الهدى لا بد منه وإن يبيع ثوبه ؛ قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ؛ وأخرج الإمام أبو يوسف في ص ١٠٢ من آثاره ؛ حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في الذي يصوم لمتمتع ثم يجحد هديا في اليوم الثالث أو يصوم في ظهاره أو في كفارة يمين ثم يجحد ما يعتق في آخر صومه : أنه لا يجزيه الصوم - اهـ .

(٥) لم أجد هذا البلاغ ، ولا أعلم أن الإمام أخرجه في أي كتاب له وهو يروى عن ابن بن صالح عن حماد فقلعه رواه عنه عن حماد - والله أعلم :

قال : لأن صومه ذلك قد انتقض . قلت : وكذلك لو صام ثلاثة أيام من كفارة يمين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم وأيسر؟ قال : نعم . قلت : وكذلك كل صوم من ظهار أو قتل إذا وجد ما يعتق بطل صومه وإن أفطر لم يكن عليه قضاؤه؟ قال : نعم .

٥ قلت : أرايت المرأة تصبح صائمة تطوعا ثم تفطر متعمدة لذلك ثم تحيض في آخر يومها ذلك؟ قال : عليها قضاء يومها ذلك^٢ . قلت : ولِمَ وقد حاضت؟ قال : لأنها بمنزلة امرأة قالت « الله على أن أصوم هذا اليوم ، ثم تحيض فيه فعليها قضاؤه » .

قلت : أرايت الرجل يصبح مفطرا ثم يبدو له أن يصوم قبل ١٠ أن يتصف النهار ولم يطعم شيئا أو يبدو له أن يصوم بعد زوال الشمس؟ قال : إذا كان قبل زوال الشمس وعزم على الصوم أجزاه ، وإذا صام بعد ما تزول الشمس لم يحزه ، ولم يكن صائما . قلت : فإن كان هذا الصيام قضاء من رمضان أو قضاء من صيام كان عليه؟ قال :

(١) وفي « فان » .

(٢) وفي « و » تصحيف .

(٣) فان لم تفطر حتى حاضت فقد ذكر ابن سماعه عن محمد : ان عليها القضاء ايضا ، وهو الصحيح على ما اشار اليه الحاكم ، وفي رواية ابن رستم عن محمد : لا قضاء عليها لأن الحيض صادم الصوم والمنافة لم تكن بفعلها فلا تكون جانية ملزمة للقضاء ؛ وجه الرواية الأخرى ان شروعها قد صح فكان بمنزلة نذرها ولو نذرت ان تصوم هذا اليوم لحاضت فيه كان عليها القضاء كالتيتم اذا شرع في النفل ثم ابصر الماء فعليه القضاء - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٣ ص ٨٤ .

(٤) من قوله « قال اذا كان ... » ساقط من « .

لا يحزبه لأنه أصبح مفطرا . قلت : فيحزبه أن يتطوع به ولا يحزبه من شيء كان عليه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت^١ : إن أصبح في شهر رمضان ينوى الإفطار غير أنه لم يأكل ولم يشرب ؟ قال : عليه قضاء ذلك اليوم^٢ . قلت : فإن نوى الصوم قبل أن ينتصف النهار ؟ قال : يحزبه . قلت : لِمَ جعلت عليه هـ قضاء ذلك اليوم ؟ قال : أ رأيت مريضا لا يستطيع الصيام أصبح ينوى الإفطار وكان على ذلك إلى الليل غير أنه لم يأكل ولم يشرب لأنه لم يشته الطعام ولا الشراب أ يكون هذا صائما ؟ قلت : لا . قال : فهذا وذاك سواء .

قلت : أ رأيت رجلا في أرض الحرب مرتبه شهر رمضان^٣ وهو ١٠ لا يعلم به ولا ينوى صومه ونوى الفطر فيه غير أنه لا يجد طعاما ولا شرابا أ يحزبه هذا من صيام شهر رمضان ؟ قال : لا . وهذا وذاك سواء . قلت : أ رأيت هذا الذي أصبح مفطرا إن ظن أن نيته قد أفسدت عليه صومه وأقضى بذلك فأكل قبل أن ينتصف النهار أو شرب أو جامع ؟

(١) لفظ « أ رأيت » ساقط من هـ .

(٢) وعلى قول زفر عليه الكفارة سواء أكل قبل الزوال أو بعده وهو صائم وإن لم ينو . اهـ ما قاله في شرح المختصر ج ٣ ص ٨٧ .

(٣) من قوله « وكان ... » ساقط من هـ .

(٤-٤) وفي م « وهو لا يعلم أنه لا ينوى » تصحيف .

(٥) وفي م « ويرى » تصحيف .

قال: عليه القضاء، ولا كفارة عليه. قلت: لِمَ أُلقيت عنه الكفارة؟ قال: للشبهة التي دخلت.

قلت: أ رأيت رجلاً جُنَّ قبل شهر رمضان فلم يزل يجنوننا حتى

(١) قال السرخسي: وهما فصلان أحدهما (إذا أصبح ناوياً للصوم ثم نوى الفطر لا يبطل به صومه) عندنا للأحديث الذي روينا الفطر مما يدخل وبنيته ما وصل شيء إلى باطنه، ثم هذا حديث النفس، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم يعملوا أو تكلموا»، وكما أن الخروج من سائر العبادات لا يكون بمجرد النية فكذلك من الصوم، وبالاتفاق اقتران النية بحالة الأداء ليس بشرط فإنه لو كان مغمى عليه في بعض اليوم يتأدى صومه ففي هذا الفصل إذا اتفق بأن صومه لا يجوز فافطر لم يكن عليه كفارة، لشبهة اختلاف العلماء لأن على العامي أن يأخذ بقول المفتي، (وإن كان أصبح غير ناوياً للصوم ثم أكل فعلى قول أبي حنيفة لا كفارة عليه سواء أكل قبل الزوال أو بعده، وعلى قول أبي يوسف ومحمد أن أكل قبل الزوال فعليه الكفارة، وإن أكل بعد الزوال فلا كفارة عليه) لأن قبل الزوال حكم الإمساك موقوف على أن يصير صائماً بنبته فصار بأكله جانياً مغفوتاً للصوم، فأما بعد الزوال إمساكه غير موقوف على أن يصير صوماً بالنية فلم يكن في أكله جانياً على الصوم، وأبو حنيفة يقول: الكفارة تستدعي كمال الجناية وذلك بهتك حرمة الصوم والشهر جميعاً، ولم يوجد منه هتك حرمة الصوم لأنه ما كان صائماً قبل أن ينوي فتجرد هتك حرمة الشهر عن حرمة الصوم وهو غير موجب للكفارة، كما لو تجرد هتك حرمة الصوم عن هتك حرمة الشهر بأن افطر في قضاء رمضان؛ وعلى قول زفر عليه الكفارة سواء أكل قبل الزوال أو بعده لأن عنده هو صائم وإن لم ينو - انتهى من شرح المختصر ج ٢ ص ٨٧ ملتقطاً مع التصرف.

ذهب شهر رمضان كله ثم أفاق هل عليه قضاؤه ؟ قال : لا ، لأنه كان مجنونا ولم يبق فيه . قلت : فإن أغمى عليه فكان كذلك حتى ذهب شهر رمضان ؟ قال : عليه قضاؤه . قلت : من أين اختلعا ؟ قال : المعنى عليه ليس عندنا بمنزلة المجنون المغلوب ، إنما المعنى عليه بمنزلة المريض فعليه قضاء شهر رمضان ؛ قال ^٢ : أ رأيت إن كان مريضا ليس بمعنى ه عليه ألم يكن عليه قضاء رمضان إذا لم يصمه ؟ قلت : بلى . قال : فهذا وذاك سواء ^٤ .

قلت : أ رأيت المريض يمرض قبل دخول شهر رمضان فلا يزال مريضا حتى ينسلخ شهر رمضان ثم يموت ؟ قال : ليس عليه من قضاء (١) لفظ « حتى » ساقط من .

(٢) وفي « أغمى » .

(٣) كذا في الأصل ؛ وفي ه ، م « قلت » تصحيف .

(٤) (المعنى عليه في جميع الشهر إذا أفاق بعد مضيه فعليه القضاء) إلا على قول الحسن البصري فإنه يقول : سبب وجوب الأداء وهو شهود الشهر لم يتحقق في حقه لزوال عقله بالإغماء ، وجوب القضاء ينبتى عليه ؛ ولنا إن الإغماء مرض وهو عذر في تأخير الصوم إلى زواله لا في إسقاطه ، وهذا لأن الإغماء يضعف القوى ولا يزال الحجا ؛ ألا ترى أنه لا يصير موليا عليه ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتلى بالإغماء في مرضه وكان معصوما عما يزيل العقل ، قال الله تعالى « ما أنت بتعمت ربك بكاهن ولا مجنون » (فإذا كان مجنونا في جميع الشهر فلا قضاء عليه) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « رفع القلم عن ثلاث : عن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى يستيقظ » ومن كان مرفوعا عنه القلم لا يتوجه عليه الخطاب بأداء الصوم ، والقضاء ينبتى عليه ؛ ثم المجنون يزيل عقله فلا يتحقق معه شهود الشهر وهو السبب الموجب للصوم =

شهر رمضان شيء لأنه لم يصح ولم يبرأ حتى مات . قلت : فان صح شهرا فلم يقض شهر رمضان حتى مات ؟ قال : هذا عليه القضاء لأنه مات وعليه قضاء شهر رمضان . قلت : فان صام عنه ابنه أيجز به ذلك ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : للآثر الذي جاء عن عبد الله بن عمر^١ وعن إبراهيم النخعي^٢ أنها قالا : لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد .

== بخلاف الإغناء فإنه يعجزه عن استعمال عقله ولا يزيهه، فلذلك جعل شاهدا للشهر حكما وهو كإن السبيل تلزمه الزكاة لقيام ما كرهه وإن عجز من اثبات اليد عليه، بخلاف من هلك ماله - اه ما قاله السرخسي مع اختصار و تغير راجع ج ٢ ص ٨٧ .

(١) رواه عبد الرزاق في كتاب الوصايا : أخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد . ولكن إن كنت فاعلا تصدقت عنه أو أهديت - اه من نصب الراية ج ٢ ص ٦٣ ؟ (قال) وفي الإمام رواه أبو بكر بن الجهم في كتابه : أخبرنا أحمد بن الهيثم ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه قال : لا يصوم أحد عن أحد ولا يصح أحد عن أحد ، ولم كنت أنا لتصدق و اعتقت و أهديت - انتهى . وهو في الموطأ بلاغ ، قال أبو مصعب : أخبرنا مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر قال - فذكره ؟ قال مالك : ولم اسمع عن أحد من الصحابة ولا من التابعين رضي الله عنهم بالمدينة أن أحدا منهم أمر أحدا يصوم عن أحد ولا يصلي عن أحد ، وإنما يفعله كل أحد لنفسه ، ولا يعمل أحد عن أحد - اه ما في ج ٢ ص ٦٣ من نصب الراية . وفي الباب عن ابن عباس وعائشة أخرجه الطحاوي في ج ٣ ص ١٤١ من مشكل الآثار بأسانيد في باب : مشكل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الواجب فيمن مات وعليه صيام هل هو صيام أو أطعام .

(٢) استنده الإمام محمد في آثاره : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : =

قلت: فان أوصى أبوه حين مات 'أ' أن يقضى عنه كيف تأمر أن يصنع؟
قال: يطعم عنه مكان كل يوم نصف صاع من حنطة'. قلت: فكم الصاع؟
قال: قفيز بالحجاجي^١ وهو ربع الهاشمي وهو ثمانية أرطال^٢.

قلت: أرايت إن صح بعد شهر رمضان عشرة أيام ثم مات

= لا يصل أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد؟ قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه - راجع ج ١ ص ٤١٨ من جامع المسانيد. وأخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٧٥: حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: لا يصوم أحد عن أحد ولا يصل أحد عن أحد - اهـ. وأخرجه في ص ٢٨ أيضا عدد ١٣٦ منه: يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: لا يصل أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد - اهـ. (١-١) وفي هـ «أ يقضى» سقط عنه «أن».

(٢) وإنما يجب عليهم الإطعام من ثلثه إذا أوصى ولا يلزمهم إذا لم يوص عندنا وعلى قول الشافعي يلزمهم ذلك من جميع ماله أوصى أو لم يوص وهو نظير الخلاف في دين الزكاة؛ ثم الإطعام عندنا بقدر نصف صاع لكل مسكين وعنده بقدر المد، وأصل الخلاف في طعام الكفارة ونحن نقيسه على صدقة الفطر بعله أنه أوجب كفاية للسكين في يومه، وعلى هذا إذا مات وعليه صلوات يطعم عنه لكل صلاة نصف صاع من حنطة، وكان محمد بن مقاتل يقول أولا: يطعم عنه لصلوات كل يوم نصف صاع على قياس الصوم، ثم رجع فقال: كل صلاة فرض على حدة بمنزلة صوم يوم وهو الصحيح - انتهى ما قاله السرخسي راجع ج ٣ ص ٨٩ من شرحه.

(٣) وفي هـ «بالحجاج» تصحيف.

(٤) في المختصر وشرحه للسرخسي (والصاع قفيز بالحجاجي وهو ربع الهاشمي وهو ثمانية أرطال في قول أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف الأول =

ما عليه أترى عليه قضاء شهر رمضان ؟ قال : لا ، وإنما عليه قضاء العشرة الأيام التي صح فيها . قلت : فلمريض والمسافر في ذلك سواء ؟ قال : نعم . قلت : فإن لم يبرأ حتى مات فليس عليه القضاء ؟ قال : نعم ليس عليه في ذلك قضاء .

قلت : فالمسافر إذا أقام أياما بعد شهر رمضان ثم مات فعليه

= ثم رجع فقال : خمسة ارطال وثلث رطل (ومن اصحابنا من وفق فقال : ثمانية ارطال بالعراقي كل رطل عشرون استارا فذلك مائة وستون استارا وخمسة ارطال وثلث رطل بالحجازي كل رطل ثلاثون استارا فذلك مائة وستون ، وهذا ليس بقوى ، فقد نص في كتاب العشر والخراج عن أبي يوسف انه خمسة ارطال وثلث بالعراقي ، وهو قول الشافعي ، وإنما رجع أبو يوسف حين حج مع الرشيد فدخل المدينة وسألهم عن صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه سبعون شيخا منهم كل واحد منهم يحمل صاعا تحت ثوبه فقال : ورثت هذا عن أبي عن آبائه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان كل ذلك خمسة ارطال وثلث رطل ، ولنا حديث أنس رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالماء رطلين و يفتسل بالصاع ثمانية ارطال ؛ وتوارث أهل المدينة ليس بقوى ، قد قال مالك فقيهم : صاع أهل المدينة تحرى عبد الملك بن مروان على صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإذا آل الأمر إلى التحرى فتحرى عمر رضي الله عنه أولى بالمصير إليه ، والقفيز الحجازي صاع عمر رضي الله عنه حتى كان الحجاج يمين به على أهل العراق ويقول : ألم أخرج لكم صاع عمر رضي الله عنه ؟ قال إبراهيم النخعي : كان صاع عمر حجاجيا ؛ ثم قد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم صاعان مختلفان ، منها للنفقات ، ومنها للصدقات ، فما روى انه كان خمسة ارطال وثلث محمول على صاع النفقات - انتهى ما قاله ، راجع ج ٣ ص ٩٠ من شرحه .

(١) وفي « قام » .

بقدر ما أقام؟ قال: نعم، وهو بمنزلة المريض في ذلك.
 قلت: أ رأيت الرجل يدخل شهر رمضان وهو صحيح ثم يمن ثم
 يفيق قبل رمضان عام مقبل؟ قال: يصوم هذا رمضان الذي دخل
 فيه، ثم يقضى ما بقى عليه من الأول. قلت: أ رأيت الذي يمن في
 شهر رمضان فلا يفيق حتى يمضي هذا رمضان الذي جن فيه ورمضان
 آخر؟ قال: عليه قضاء الأول. قلت: فمن أين اختلفا؟ قال: أستحسن
 إذا أوجب^١ عليه شيئاً منه أن يقضى كله، وهذا^٢ والثاني ليس عليه فيه
 شيء. قلت: فإن مكث عشرين سنة ثم أفاق في رمضان؟ قال: عليه أن
 يصوم ما بقى من هذا الشهر الذي أفاق فيه. وعليه قضاء^٣ ما مضى منه^٤
 وقضاء الأول الذي كان مفيقاً فيه^٥ لمن.

٢٠

قلت: أ رأيت الرجل يسلم في النصف من شهر رمضان أو بعد
 ما يمضي منه أيام؟ قال: يصوم ما بقى منه. ولا قضاء عليه فيما مضى؛
 محمد عن أبيه يوسف عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري أنه
 قال في الرجل يسلم في النصف من شهر رمضان: إنه يصوم بقیته
 ولا قضاء عليه لما مضى منه^٦؛ وكذلك بلغنا عن إبراهيم النخعي^٧.
 قلت: فإن أسلم غداة في يوم من شهر رمضان قبل أن يطعم؟

١٥

- (١) سقط لفظ « يفيق » من هـ .
- (٢) وفي م « أوجب » .
- (٣) قوله « وهذا » ساقط من ز .
- (٤-٥) وفي هـ « ما فات فيه » .
- (٥) مر الحديث وتخريجه قبل ذلك ص ٢٢٩ .
- (٦) مر الكلام على أثر إبراهيم ص ٢٣٠ .

قال: يتم صوم ذلك اليوم، ولا قضاء عليه.

قلت: أرايت إن أسلم في بعض النهار أترى له أن يأكل بقية

يومه و يشرب؟ قال: لا. قلت: فإن فعل فعليه قضاء ذلك اليوم؟ قال: لا.

قلت: أرايت الرجل يفطر في شهر رمضان متعمدا ثم يمرض

ه في ذلك اليوم مرها لا يستطيع معه الصوم؟ قال: عليه قضاء ذلك

اليوم، ولا كفارة عليه. قلت: لم؟ قال: للمرض الذي أصابه.

قلت: أرايت إن سافر ولم يمرض ولم يكن من نيته السفر؟ قال:

عليه القضاء والكفارة لأن السفر من فعله فلا تبطل به الكفارة.

قلت: أرايت الرجل يصبح في شهر رمضان صائما ثم يسافر

١٠ وقد عزم على الصوم ثم يفطر في سفره ذلك هل عليه مع القضاء

كفارة؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: للشبهة التي دخلت لأنه إنما أفطر

وهو مسافر.

قلت: فإن كان مسافرا وقد عزم على الإفطار فقدم قبل نصف النهار

أو بعده فأكل أو شرب متعمدا لذلك هل عليه كفارة؟ قال: لا،

١٥ ولكن عليه القضاء.

قلت: فإن عزم على الصوم فلما قدم استفتى فأقوى أن صومه

لا يحزبه وأنه عاص فلما رأى ذلك أفطر؟ قال: عليه القضاء،

ولا كفارة عليه. قلت: لم؟ قال: للشبهة التي دخلت.

قلت: فإن كان صام في السفر أيجزبه؟ قال: نعم، وهو أفضل

٢٠ من أن يفطر، وإنما الإفطار رخصة.

(١) وفي «أما».

قلت : أرأيت رجلا أكل ناسيا في رمضان ثم أكل بعد ذلك متعمدا وظن أن ذلك قد أفسد عليه صومه ؟ قال : عليه القضاء ، وليست عليه الكفارة .

قلت : أفكره للرجل أن يقضى شهر رمضان في أيام العشر ؟ قال : لا .

قلت : أرأيت الغلام يحتمل في النصف من شهر رمضان ثم يفطر هـ بعد ذلك متعمدا ؟ قال : عليه القضاء والكفارة فيما أفطر بعد احتلامه في غير اليوم الذي احتلم فيه . قلت : وكذلك الجارية إذا أفطرت بعد ما حاضت ؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت الصائم أتركه له أن يقبل وهو صائم ؟ قال : إن

كان يملك نفسه فلا بأس بذلك ؛ قال : بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه ١٠ وسلم أنه كان يقبل وهو صائم ؛ قال محمد : أخبرنا بذلك أبو حنيفة ٢ .

(١) لفظ « قد » ساقط من ز .

(٢) يريد به تسعة أيام من أول ذى الحجة ، وهو قول عمر رضي الله عنه ، وكان على رضي الله عنه يقول : لا يجوز ، لحديث روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن قضاء رمضان في أيام العشر ، ونحن أخذنا بقول عمر رضي الله عنه لأن الصوم في هذه الأيام مندوب إليه ، وهو قياس صوم عاشوراء وصوم شعبان ، وقضاء رمضان في هذه الأوقات يجوز ؛ وقال صلى الله عليه وسلم « افضل الصيام بعد رمضان عشر ذى الحجة » وتأويل النهي في حق من يعتاد صوم هذه الأيام تطوعا أنه لا ينبغي له أن يترك عادته ، ويؤدي ما عليه من القضاء في هذه الأيام - انتهى ما قاله المرخسي في شرحه ج ٣ ص ٩٦ .

(٣) رواه عنه في آثاره بسنده ص ٥٢ : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم =

= أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم؛ أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا زياد بن علاقة عن عمرو بن ميمون عن عائشة: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم؛ أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا رجل عن عامر الشعبي عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصيب من وجهها وهو صائم، قال محمد: لا ترى بذلك بأسا إن ملك الرجل نفسه عن غير ذلك - أى الإنزال؛ وهو قول أبي حنيفة. وأخرج في موطئه عن مالك: حدثنا زيد ابن اسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قبل امرأته وهو صائم فوجد من ذلك وجدا شديدا فأرسل امرأته تسأل له عن ذلك فدخلت على أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرتها أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم فرجعت إليه فأخبرته بذلك فزاده ذلك شرا فقال: أنا لست بمثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء، فرجعت المرأة إلى أم سلمة فوجدت عندها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله: ما بال هذه المرأة؟ فأخبرته أم سلمة فقال: ألا أخبرتها أنى أفعل ذلك؟ قالت: قد أخبرتها؛ فذهبت إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شرا وقال: انه لست بمثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء؛ فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: والله أنى لأتقاكم الله وأعلمكم بحدوده! أخبرنا مالك أخبرنا أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله أن عائشة ابنة طلحة أخبرته أنها كانت عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليها زوجها هناك وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر فقالت له عائشة: ما يمنعك أن تدنو إلى أهلِكَ تقبلها وتلاعبها؟ قال: أقبليها وأنا صائم، قالت: نعم؛ قال محمد: لا بأس بالقبلة للصائم إذا ملك نفسه عن الجماع. فان خاف أن لا يملك نفسه فالكف أفضل وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة قبلنا - اه ص ١٨٠. وأخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٧٧ من آثاره: حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن زياد بن علاقة عن عمرو بن ميمون عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم؛ قال: حدثنا يوسف عن أبيه عن =

قلت : أ رأيت الرجل يتمضمض في شهر رمضان فيسبقه الماء
'فيدخل حلقه' وهو ناس لصومه ؟ قال : يمضي في صومه ذلك ولا يفطر ،
ولا قضاء عليه . قلت : فإن كان ذاكرا لصومه ؟ قال : عليه القضاء ،
ولا كفارة عليه ؛ قال : أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم
بذلك . قلت : فلم ألقيت عنه الكفارة ؟ قال : لأنه لم يدخله .

= أبي حنيفة عن الهيثم عن عامر عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصيب من وجهها وهو صائم . وأخرج
الحديث الأول الحارثي وابن المظفر وابن خسرو والإمام محمد في مسنده ،
وأخرج الثاني الحارثي وطاحنة بن محمد وابن المظفر وابن خسرو والإمام محمد
في مسنده - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٩١ - ٤٩٣ ؛ وأخرجه الحافظ أبو نعيم
في مسنده من طريق الإمام زفر والجماني والإمام محمد والقاسم بن زكريا ؛ وأخرجه
الطبراني في معجمه الصغير من طريق الإمام زفر عنه بسنده المارثم قال : لم يروه
عن الهيثم إلا أبو حنيفة - ٨١ ص ٣٣ . قلت : حديث القيلة معروف مخرج في
الصحيح والسنن .

- (١-١) كذا في ٥ ، وفي بقية الأصول « فيدخل الماء حلقه »
(٢) أخرجه الإمام محمد في ص ٥٢ من آثاره : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم
أنه قال في الرجل يتمضمض ويستنشق وهو صائم فيسبقه الماء فيدخل حلقه قال :
يتم صومه ثم يقضى يوما مكانه ؛ قال محمد : وبه نأخذ ان كان ذاكرا للصومه ،
فإذا كان ناسيا لصومه فلا قضاء عليه ، وهو قول أبي حنيفة - ٨١ . وأخرجه الإمام
أبو يوسف في ص ١٨٠ من آثاره : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد
عن إبراهيم أنه قال : إذا تمضمض الصائم ودخل حلقه من ذلك الماء وهو ذاكر
لصومه أتم صومه وعليه يوم مكانه ، وإن دخل الماء حلقه وهو ناس لصومه أتم
صومه وليس عليه قضاء - ٨١ .
(٣) وفي ٥ « لم يدخل » .

جوفه على وجه الإفطار فلذلك أقيت عنه الكفارة .
 قلت : أ رأيت الصائم يذوق الشيء بلسانه ولا يدخله حلقه ؟ قال :
 لا يفطره ذلك ، و صومه تام . قلت : أفكره له أن يعرض نفسه لشيء
 من هذا ؟ قال : نعم .

٥ . قلت : أ رأيت الصائم ينظر إلى امرأة حتى يمتنى أ ترى عليه القضاء ؟
 قال : لا ، لأنه لم يصنع شيئاً . قلت : فان لمس أو قبل حتى يمتنى ؟ قال :
 يتم صومه ذلك اليوم ، وعليه القضاء ، وليست عليه كفارة ، ولا يكون
 على المرأة قضاء إلا أن يكون منها مثل ما كان من الرجل . قلت : فان
 لمس حتى يمتنى ؟ قال : لا قضاء عليه ولا كفارة لأن المني ليس بشيء .
 ١٠ . قلت : أ رأيت الصائم يحتجم ؟ قال : نعم ، لا يضره ذلك .
 قلت : أفكره ؟ له أن يحتجم ؟ قال : إن خاف أن يضعفه فأحب إلى أن
 لا يفعل ؛ قال : بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن
 يحتجم الصائم ، ثم إنه رخص فيه بعد ذلك واحتجم وهو صائم محرم .

(١) وفي « يعوض » تصحيف .

(٢) (ويكره له أن يعرض نفسه لشيء من هذا) لأنه لا يأمن أن يدخل حلقه
 بعد ما ادخله فله فيحوم حول الحمى ؛ قال صلى الله عليه وسلم : فمن رتع حول
 الحمى يوشك أن يقع فيه - اه ما قاله السرخسي في ج ٣ ص ٩٣ من شرح المختصر .

(٣) لفظ « الصائم » ساقط من « .

(٤) وفي « ولا يضره » .

(٥) وفي « أفكره » .

(٦) مر الحديث في ابتداء كتاب الصوم ، ومر تخريجها في ص ١٩٣ فراجع .

قلت: أ رأيت الصائم يدخل الذباب جوفه أو الشيء من الطعام يكون بين أسنانه فيدخل جوفه هل يفطره ذلك وقد دخل جوفه وهو ذاكر لصومه وهو كاره؟ قال: لا يفطره ذلك وهو على صومه، لأنه ليس بطعام، ولأنه مغلوب.

(١) وهذا استحسان، وكانت يقبى في القياس أن يفسد صومه لأنه ليس فيه أكثر من أنه غير مغذو (و) أنه لا صنع له فيه فكان نظير التراب يهال في حلقه، وفي الاستحسان لا يضره هذا لأنه لا استطاع الامتناع منه فإن الصائم لا يجد بدا من أن يفتح فمه فيتحدث مع الناس، وما لا يمكن التحرز عنه فهو عفو، ولأنه لما لا يتغذى به فلا ينعدم به معنى الإمساك، وهو نظير الدخان والغبار يدخل حلقه، قال أبو يوسف: وقد يدخل في هذا الاستحسان بصفة القياس فإنه لو كان الذباب في حلقه ثم طار لم يضره، ولو كان هذا مفسدا للصوم لكان بوضوئه إلى باطنه يفسد صومه وإن خرج بعد ذلك، وإن نزل في حلقه ثلج أو مطر فقد اختلف مشايخنا فيه والصحيح أنه يفطره لأن هذا مما استطاع الامتناع منه بأن يكون تحت السقف ولأن هذا ما يتغذى به - انتهى ما قاله السرخسي في شرحه ج ٣ ص ٩٣.

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: قال (و) إن كان بين أسنانه شيء فدخل جوفه لم يفطر (لأن هذا لا استطاع منه، فإن تسحر بالسويق فلا بد من أن يبقى بين أسنانه شيء فإذا أصبح يدخل في حلقه مع ريقه، ثم ما يبقى بين الأسنان تبع لريقه فكما أنه إذا ابتلع ريقه لم يضره فكذلك ما هو تبع، وهذا إذا كان صغيرا يبقى بين الأسنان عادة، وهو بخلاف ما إذا دخل ذلك القدر في فمه لأن ذلك مما استطاع الامتناع منه، فإن كان بحيث لا يبقى بين الأسنان عادة =

قلت: أ رأيت الرجل يجعل على نفسه أن يصوم شهرا أيصومه متتابعا أو متفرقا؟ قال: إن كان نوى شهرا بغير عينه فرق ذلك إن شاء .

قلت: أ رأيت إن قال « الله على أن أصوم شعبان ، فلم يفعل » أ ترى عليه قضاءه؟ قال: نعم . قلت: فهل ترى عليه كفارة يمين؟ قال: إن كان أراد يمينا فعليه كفارة يمين مع القضاء ، ويقضيه متفرقا إن شاء ، وإن كان لم يرد يمينا فليس عليه كفارة .

قلت: أ رأيت إن قال « الله على أن أصوم شعبان ، فأفطر يوما أ يقضى شعبان كله لأنه لم يتابع بين صومه؟ قال: لا ، ولكنه يقضى يوما مكان يومه ، لأنه لا يستطيع أن يصوم شعبان بعد ما قد مضى . قلت: فعليه القضاء لذلك اليوم وكفارة يمين إن كان أراد يمينا؟ قال: نعم . قلت: فإن كان قال « الله على أن أصوم شهرا متتابعا ، بغير عينه فأفطر يوما منه؟ قال: عليه أن يستقبل صوم الشهر من أوله إذا لم يكن

= يفسد صومه لأن هذا لا تكثر فيه البلوى والتحرز عنه ممكن ، وقد روا ذلك بالحمصة فإن كان دونها لم يفسد به الصوم ، وقد روى الحمصة إذا ادخله في حلقه فسد صومه وعليه القضاء ، ولا كفارة لأنه ليس فيه أكثر من أنه طعام متغير فهو كالفطر باللحم المتين؟ ولأبي يوسف أن هذا من جنس ما لا يتقذى به والطباع تمنعها فهو نظير التراب؛ ثم للفقهاء حكم الباطن من وجه وحكم الظاهر من وجه، والكفارة تسقط بالاشبهة فهذا إسقاطنا عنه الكفارة - ج ٣ ص ٩٣ .

(١) وفي « فان » .

(٢) سقط لفظ « قال » من « ه » .

نوى شهرا بعينه ، لأنه جعل لله عليه صوم شهر متابعا ولم ينو شهرا بعينه ، فاذا أفطر يوما ولم يتابع استقبال الصوم ، وإن نوى شهرا بعينه فجعل لله عليه^١ أن يصومه متابعا فأفطر فيه يوما صام يوما مكان يومه ، وعليه أن يكفر يمينه إن كان أراد اليمين أو نواها ، وإن لم يكن أراد اليمين فلا كفارة عليه وعليه أن يقضى ما أفطر .
٥

قلت : أرايت الرجل يجعل لله عليه أن يصوم ستة بعينها وهو يفطر يوم النحر و يوم الفطر و أيام التشريق فصام السنة إلا هذه الأيام لأنها ليست بأيام صوم ؟ قال : عليه قضاء هذه الأيام و كفارة يمين إن كان أراد اليمين ..

قلت : أرايت المرأة إذا جعلت لله عليها صوم تلك السنة^٢ وهي ١٠ من تحيض^٣ أتعضى مكان أيام حيضها التي حاضت فيها ؟ قال : نعم .
قلت : أرايت الرجل يجعل لله عليه أن يصوم كل خميس يأتي عليه فيفطر خميسا واحدا ؟ قال : عليه قضاؤه و كفارة يمين إن كان أراد يميناً . قلت : فإن أفطر خميسا آخر هل عليه في هذه اليمين الأخرى حنث ؟ قال : لا ، لأنه قد حنث فيها مرة و كفر فيها يمينه فلا يحنث ١٥ فيها ثانية .

(١) وفي « فان » .

(٢) لفظ « عليه » ساقط من ..

(٣-٢) وفي « وهي تحيض » .

(٤) وفي « حيث » تصحيف .

قلت: أ رأيت الرجل يجعل لله عليه إن قدم فلان أن يصوم ذلك اليوم الذى يقدم فيه أبدا فقدم فلان ليلا؟ قال: ليس عليه شيء. لأن فلانا لم يقدم نهارا كما قال. قلت: فان قدم فلان فى يوم قد أكل فيه الرجل؟ قال: عليه أن يصوم ذلك اليوم فيما يستقبل كما جعل الله على نفسه، وأما اليوم الذى أكل فيه فليس عليه شيء لأنه أضر قبل قدوم فلان. قلت: وكذلك لو قدم فلان بعد الظهر ولم يطعم الرجل شيئا فى ذلك اليوم وهو ينوى الإفطار؟ قال: نعم. قلت: فلو قدم فلان قبل أن ينتصف النهار ولم يأكل الرجل شيئا وهو ينوى الإفطار؟ قال: أما هذا فيصوم هذا اليوم، ويصومه فيما يستقبل أبدا.

قلت: أ رأيت الرجل يقول «لله على أن أصوم غدا» فيكون غدا الاضحى فلم يصمه أ يكون عليه قضاؤ ذلك اليوم؟ قال: نعم، وعليه كفارة يمين إن كان أراد يمينا. قلت: لِمَ أوجبت عليه قضاءه؟ قال: لأن هذا يوم جعله الله عليه.

قلت: أ رأيت الرجل يصبح صائما يوم النحر متعمدا لذلك؟ قال: ليس عليه قضاؤه^١ إن أفطره. وقال أبو يوسف: عليه القضاء؛ وهو مثل قوله «لله على». وقال^٢ أبو حنيفة: هو مختلف - وهذا فى

(١) وفى «قضاء».

(٢) الواو ساقط من الأصول ولا بد منه فزيد من الجامع الصغير - راجع ص ٢٩ منه.

(٣) كذا فى الأصول، والصواب «قول أبي حنيفة» مبتدأ وقوله «هو مختلف» خبره.

الجامع الصغير و'الكتاب الذي يسمى ، الهاروني' . .

قلت : أ رأيت المرأة تقول 'لله على أن أصوم يوم حيضى ،

أتجعل' عليها 'مكانه يوما'؟ قال : لا ، ولا يكون عليها شيء .

وهذا مثل الرجل يصبح في يوم قد أكل فيه ثم قال 'لله على أن

أصوم هذا اليوم ، فليس عليه قضاؤه ، وهذا 'مثل امرأة حائض' .

قالت 'لله على أن أصوم هذا اليوم ، وهى حائض وليس عليها قضاؤه ،

وهذا' . وذاك سواء فى القياس .

قلت : أ رأيت الصائم يكتحل بالإمّمد والذرور' والصبر وغيره ؟

(١) الواو ساقط من الأصول ، والصواب اثباته .

(٢) كذا فى الأصول ، والصواب « الهارونيات » أى المسائل التى املاها الإمام

محمد على تلميذه الهاروني فسميت « الهارونيات » . قلت : مسألة الجامع الصغير

والهارونيات ليست من كتاب الأصل وإنما زادها بعض الفقهاء من رواة

كتاب الأصل ولهذا لم يذكره فى المختصر ، وكان ينبغى للسرخسى ان ينبه على

هذا ولم يفعل .

(٣) وفى « أيجعل » ولم ينقط اللفظ فى م .

(٤-٥) وفى « يوما مكانه » .

(٥-٥) من قوله « مثل امرأة ... » ساقط من ه .

(٦) وفى « الزرود » تصحيف ، وفى جمع بحار الأنوار « وفيه : تكتحل

الحدة بالذرور ، هو بالفتح ما يذرف فى العين من الدواء اليابس ، من : ذروت

عينه ، إذا داويتها به - اه ج ١ ص ٤٣٦ . قلت : وأخرج ابن أبى شيبة عن

عبد الرحيم بن سليمان عن أبى سفيان عن الحسن انه كان لا يرى بأسا ان يذر

الصائم عينيه بالذرور ؛ وروى عن يزيد بن هارون عن هشام عن الحسن قال :

لا بأس بالذرور للصائم - اه ص ١١٨٨ (فى الذرور للصائم) .

قال: نعم، لا يضره ذلك شيئا. قلت: فإن وجد طعمه في حلقه؟
قال: وإن وجد طعمه في حلقه، فانما طعمه مثل الدواء يذوقه فيدخل
جوفه طعمه، ومثل الدهن يدهن به شاربته، ومثل الدخان ومثل الغبار
يدخل طعمه في حلقه.

٥ ولو طعن الصائم برح حتى يصل الریح إلى جوفه لم يكن عليه القضاء
ولا الكفارة.

وإذا أكره الصائم حتى صب الماء في حلقه والشراب فعليه القضاء،
ولا كفارة عليه.

وإذا كانت بالرجل جراحة جافة فداواها بزيت أو بسمن فخلص
١٠ ذلك إلى جوفه فعليه القضاء، ولا كفارة عليه.

ولو داواها بدواء يابس لم يكن عليه القضاء في قول أبي حنيفة،
وقال أبو يوسف ومحمد: لا قضاء عليه ولا كفارة في الدواء الرطب
واليابس جميعا.

فإذا صب في جوف النائم ماء أو شراب وهو صائم فعليه القضاء،
١٥ ولا كفارة عليه، وكذلك المرأة بمنزلة الرجل في ذلك.

قلت: رأيت الرجل يستاك بالسواك الرطب أو يبله بالماء وهو
صائم؟ قال: لا بأس بذلك أن يستاك أول النهار أو آخره؛ قال:
بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يستاك وهو صائم.

(١-١) من قوله «وإذا كانت بالرجل...» مناقض من هـ.

(٢) استنده أبو دارد والترمذي عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة =

قلت: أرايت المرأة الحامل والمرضع التي تخاف على الصبي أو الحامل تخاف على نفسها؟ قال: يفطران ويقضيان يوما مكان كل يوم، ولا كفارة عليهما. قلت: فالشيخ الكبير الذي لا يطيق الصوم؟ قال: يفطر ويطعم لكل يوم نصف صاع من حنطة، ولا شيء عليه غير ذلك.

قلت: أرايت الصائم يأكل الطين أو الجص أو دخل جوفه؟ حصة؟ قال: ليس عليه شيء، وصومه تام، ولا يفطره ذلك إذا كان ناسيا، وإن كان ذاakra فعليه القضاء، ولا كفارة عليه لأنه ليس بطعام.

قلت: فالصائم يمسح العلك؟ قال: أكره له ذلك، ولا يفطره.

قلت: فالمرأة تمضغ لصدىها خبزا أو طعاما؟ قال: إن لم تجد من ذلك بدا فلا بأس به؛

١٠

= عن أبيه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ما لا اعد ولا احصى، قال الترمذى: حديث حسن؛ ورواه أحمد وإسحاق بن راهويه وأبو يعلى الوصلى والبزار فى مسانيدهم والطبرانى فى معجمه والدارقطنى فى سننه - راجع ج ٢ ص ٤٥٩ من نصب الراية. قلت: ورواه ابن أبى شيبة.

(١) وفى «و».

(٢) قلت: قال السرخسى: ومراده طين الأرض، فأما إذا أكل الطين الأرمنى تلزمه الكفارة - رواه ابن رستم عن محمد؛ لأن هذا مما يتداوى به فانه والقاريقون سواء، قال ابن رستم: قلت لمحمد: فإن أكل من هذا الطين الذى يقلى ويؤكل؟ قال: لا أدري ما هذا، والصحيح انه تلزمه الكفارة لأنه يؤكل تفكهها ويؤكل على سبيل التداوى فقد ينفع المرطوب - اه ما قاله فى ج ٣ ص ١٠٠ من شرح المختصر.

(٣) لفظ «الملك» ساقط من هـ.

أخبرنا محمد عن أبي يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم عن إبراهيم بذلك .

باب صدقة الفطر

أخبرنا محمد عن أبي يوسف عن الحسن بن عمار عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن صغير العدوي قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : أدوا عن كل حرّ و عبد صغير أو كبير نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير .

محمد بن الحسن عن أبي معشر عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله

(١) قلت : رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ص ١١٨٨ عن ابن فضيل عن مغيرة عن إبراهيم قال : لا بأس أن تمضغ المرأة لصبيها وهي صائمة ما لم يدخل حلقها ؛ و روى عن وكيع عن شريك عن سليمان عن عكرمة قال : لا بأس أن تمضغ المرأة لصبيها وهي صائمة - اهـ (في الصائمة تمضغ لصبيها) . قلت : وفي المختصر و شرحه للسرخسي : (ولا بأس بأن تمضغ المرأة لصبيها طعاما إذا لم تجد منه بدا) فأما إذا كانت تجد في ذلك بدا يكره لها ذلك لأنها لا تأمن أن يدخل شيء منه حلقها فكانت معرضة صومها للفساد وذلك مكروه عند عدم الحاجة ، قال صلى الله عليه وسلم : من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه ؛ والله تعالى أعلم بالصواب - اهـ ج ٣ ص ١٠٠ .

(٢) كذا في الأصول ، سقط قوله « عن ابنه » منها لأن الحديث يرويه ثعلبة ابن صغير أو أبي صغير يروى عنه ابنه عبد الله .

(٣) والحديث هذا ذكر طرقة و اختلاف الفاظ مثله الزيلعي في ج ٢ ص ٤٠٦ من نصب الراية ، راجعه ان شئت ان تقف على تفصيل تخريجه و مخرجيه .

(٤) كذا في م ، وفي بقية الأصول « ان » مكان « عن » .

صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمرهم أن يودوا صدقة الفطر قبل أن يخرجوا إلى المصلى وقال: أغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم .

(١) قال الزيلعي في ج ٢ ص ٣١ من نصب الراية: رواه الحاكم في علوم الحديث فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن الجهم السهمي ثنا نصر بن حماد ثنا أبو معشر عن نافع عن ابن عمر قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نخرج صدقة الفطر عن كل صغير وكبير حر أو عبد صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من شعير أو صاعا من قح ، وكان يأمرنا أن نخرجها قبل الصلاة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسمها قبل أن يتصرف إلى المصلى ويقول: أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم؛ وأخرجه الدارقطني عن أبي معشر عن نافع عن ابن عمر قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر وقال: أغنوهم في هذا اليوم؛ ورواه ابن عدي في الكامل وأعله بأبي معشر نجيح - الخ . قلت: وأخرج البخاري في باب الصدقة قبل العيد من صحيحه ص ٢٠٤: حدثنا آدم قال حدثنا حفص بن ميسرة قال حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر قبل خروج الناس إلى الصلاة - ٨٠ . وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن أبي خيثمة عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر، وعن محمد بن رافع عن ابن أبي فديك عن الضحاك عن نافع عن ابن عمر نحوه - راجع ج ١ ص ٣١٨ منه . وفي الباب عن ابن عباس وأبي سعيد أيضا - راجع نصب الراية ج ٢ ص ٤٣٢ . قلت: وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن هبيرة عن وكيع عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة؛ حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يخرجها قبل الصلاة؛ وروى عن ابن نمير عن هبادة بن عمر عن نافع عن ابن عمر، وعن الحجاج عن نافع عن ابن عمر مثله؛ وعن عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج عن عطاء عن ابن

قلت: أ رأيت المملوك من يؤدي عنه صدقة الفطر؟ قال: مولاه. قلت: فهل يسهه أن لا يؤدي عنه صدقة الفطر؟ قال: لا.

قلت: أ رأيت الرجل يكون له المملوكون يؤدي عن كل إنسان منهم نصف صاع من حنطة؟ قال: نعم. قلت: وإن كانوا صغاراً أو كباراً؟ قال: نعم.

قلت: فهل يؤدي الرجل عن أم ولده صدقة الفطر؟ قال: نعم^١. وكذلك المدبر. قلت^٢: فهل عليه أن يؤدي عن مكاتبه صدقة الفطر؟ قال: لا. قلت: فهل يؤدي المكاتب عن نفسه؟ قال: لا.

قلت: أ رأيت عبداً قد أعتق نصفه وهو يسعى في نصف قيمته هل يجب على مولاه أن يؤدي عنه صدقة الفطر؟ قال: لا. قلت: فهل يجب على العبد أن يؤدي عن نفسه؟ قال: لا، في قول أبي حنيفة وهو عنده بمنزلة المكاتب، وقال أبو يوسف ومحمد: على العبد أن يؤدي عن نفسه، وهو بمنزلة الحر، إذا أعتق بعضه فقد عتق كله.

== عباس قال: من السنة أن تخرج صدقة الفطر قبل الصلاة، وعن أبي الأحوص عن مغيرة عن أبي معشر عن إبراهيم أنه كان يحب أن يخرج زكاة الفطر قبل أن يخرج إلى الجبابة - ج ٢ ص ٣٨.

(١) وفي «يكونون».

(٢-٢) من قوله «قلت وإن كانوا...» السؤالان ساقطان من ع.

(٣) وفي هـ، م «قال» مكان «قلت» تصحيف والصواب ما في ع، زه.

(٤-٤) وفي هـ «عبداً عتق».

قلت: أفرأيت الرجل يكون له المملوكون^١ يهود أو نصارى أو مجوس أو إماء هل يجب عليه فيهم صدقة الفطر؟ قال: نعم. قلت: لم^٢ وهم كفار؟ قال^٣: لأن ذلك إنما يجب على المولى أن يؤدي عنهم وليس عليهم شيء.

أخبرنا محمد عن أبي يوسف عن عبيدة عن إبراهيم أنه قال: إذا كان للرجل عبد نصراني أنه يؤدي عنه صدقة الفطر.

قلت: أ رأيت الرجل يكون له العبد وهو مجنون مغلوب لا يفقه ولا يعقل أ يجب على مولاه فيه صدقة الفطر؟ قال: نعم، وكذلك الأمة. قلت: أ رأيت الرجل يدخل أرض الحرب فيشتري رقيقا من من رقيقهم فيخرجهم إلى دار الإسلام هل يجب عليه فيهم صدقة الفطر ١٠ وهم كفار؟ قال: نعم. قلت: فأولادهم بمنزلتهم؟ قال: نعم^٤. قلت: فالرجل تكون له أم ولد نصرانية أو يهودية أو مدبرة

(١) وفي «المملوك» وفي «المملوكين».

(٢) وفي «ولم».

(٣) لفظ «قال» ساقط من ع، ولا يد منه.

(٤) وفي «ان».

(٥) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن اسمعيل بن عياش عن عمرو بن مهاجر عن عمر بن عبد العزيز قال سمعته يقول: يؤدي الرجل المسلم عن مملوكه النصراني صدقة الفطر؟ وقال: حدثنا ابن عياش عن عبيدة عن إبراهيم قال مثل قول عمر ابن عبد العزيز - اه ج ٢ ص ٣٨.

(٦) وفي «عليهم» تصحيف.

(٧) من قوله «قلت فأولادهم...» السؤال والجواب ساقط من م.

يهودية أو نصرانية هل يجب عليه فيهم صدقة الفطر؟ قال: نعم .
 قلت: أ رأيت رجلا له أولاد كبار رجال هل يجب عليه فيهم
 صدقة؟ قال: لا، ولكن يجب عليهم أن يؤدوا عن أنفسهم . قلت:
 فإن كان ولده محتاجا وهو في عياله هل يجب عليه أن يؤدى عنه؟
 قال: لا^١. قلت: فإن كان ولده صغيرا هل يجب عليه أن يؤدى عنه؟
 قال: نعم^٢. قلت: أ رأيت^٣ إن كان لولده الصغير مال فأدى أبوه عنه
 من ذلك المال أ يضمن له شيئا؟ قال: لا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف،
 وقال محمد: لا يؤدى عنه من ماله شيئا، فإن أدى فهو ضامن، وإنما عليه
 أن يؤدى عنه من مال الأب .

١٠ قلت: أفكره^٤ أن يؤدى الرجل صدقة الفطر عن ولده من مال
 ولده وهو صغير في عياله ولا يؤدى من ماله؟ قال: لا أكره له ذلك
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . قلت: فإن لم يكن للابن مال

(١) وفي المختصر وشرحه للشرحى ج ٣ ص ١٠٥: (وليس على الرجل أن
 يؤدى عن اولاده الكبار) وقال الشافعى: إن كانوا زمنى معسرين فعليه
 الأداء عنهم، وإن كانوا اصحاء معسرين في عياله فله فيه وجهان؛ واستدل
 بقوله صلى الله عليه وسلم «ادوا عن تمونون» هو يمون ولده الزمنى والعسر،
 واصحابنا قالوا بأن السبب رأس يمونه بولائه عليه ليكون في معنى رأسه
 ولا ولاية له على اولاده الزمنى اذا كانوا كبارا، وبدون تقرر السبب
 لا يثبت الوجوب - هـ .

(٢) من قوله «قلت فإن» ساقط من م .

(٣) لفظ «أ رأيت» ساقط من هـ .

(٤) وفي م «أفكره» .

أؤدى الأب عنه من ماله ؟ قال : نعم .

قلت : فهل يجب على الرجل أن يؤدى عن امرأته^١ وأخيه^٢ و

أخته أو عن ابنة ابنه أو ابن عمه أو ابن عمته أو عن خاله أو عن خالته أو عن
ذى رحم محرم منه وهم صغار أو كبار في عياله ؟ قال : لا . قلت : وكذلك

لا يؤدى عن أبويه وجده وجدته ؟ قال : نعم^٣ .

قلت : أرايت الرجل يكون محتاجا تحل له الصدقة هل يجب عليه

صدقة الفطر وعلى عياله ؟ قال : لا .

قلت : أرايت الرجل يكون له الولد الصغير ولولده مملوك أيجب

على أبيه أن يؤدى عن ممالك ابنه ؟ قال : لا . قلت : فيعطى عن ولده

ولا يعطى عن رقيق ولده ؟ قال : نعم .

قلت : أرايت^٤ إن كان لابنه مال أله أن يؤدى عنه وعن

(١) قال السرخسي : فإن أدى الزوج عن زوجته بأمرها جاز ، وإن أدى عنها
بغير أمرها لم يجز في القياس ، كما لو أدى عن اجنبي ، ويجوز استحسانا في رواية
عن أبي يوسف لأن العادة أن الزوج هو الذى يؤدى فكان الأمر منها ثابتا
باعتبار العادة فيكون كالثابت بالنص - اهـ ج ٣ ص ١٠٥ .

(٢) وفي م « أو » مكان « و » .

(٣) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (وليس على الرجل أن يؤدى عن أبويه
ولا عن أحد من قرابته وإن كانوا في عياله) لأنه لا ولاية له عليهم ولأنه متبرع في
الإففاق عليهم فهو كمن تبرع بالإففاق على الغير فلا يجب عليه الصدقة عنهم باعتبارها -

اهـ ج ٣ ص ١٠٥ .

(٤) وفي ه « أبيه » تصحيف .

(٥) لفظ « أرايت » ساقط من ه .

(٦) وفي ه « لأبيه » تصحيف .

ولده وعن رقيق ولده من مال ابنه؟ قال: نعم، في قول أبي حنيفة وأبي يوسف. قلت: فإن كان له أخ صغير في عياله وله مال؟ أوجب أن يؤدي عنه؟ صدقة الفطر؟ قال: لا.

قلت: أرايت الوصى هل يجب عليه أن يؤدي عن اليتيم صدقة الفطر من مال اليتيم؟ قال: نعم.

قلت: فهل يعطى عن مملوكه صدقة الفطر؟ قال: نعم. في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لا يؤدي عنهم شيئاً.

قلت: أرايت رجلين بينهما عيّد وإماء هل يجب عليهما فيهم صدقة الفطر قال: لا، لأنه ليس لواحد منهما عبد تام فلا يجب على الرجل في نصف عبد صدقة الفطر.

قلت: أرايت صدقة الفطر دفعها قبل الصلاة أحب إليك أم بعدها؟ قال: أن يدفعها قبل الصلاة أحب إلى.

قلت: أرايت الرجل أيستحب له أن يأكل شيئاً قبل الخروج إلى المصلى يوم الفطر؟ قال: نعم.

قلت: أرايت الرجل يجب عليه صدقة الفطر وهو من أهل

(١) وفي «أبيه» تصحيف.

(٢-٢) وفي ع «أوجب عنه أن يؤدي».

(٣) وفي م «لا يجب».

(٤) وفي «عنه» والصواب «عنهم» بالجمع أى عنه وعن ماله.

(٥) من قوله «قال...» ساقط من.

خراسان وهو بالكوفة يبعث بها إلى خراسان هل يحزى عنه؟ قال: نعم، وقد أساء حيث بعث بها إلى إخراسان وهو مقيم بالكوفة وإنما ينبغي له أن يدفعها حيث يجب عليه. قلت: فإن ضاعت 'حيث بعث' بها ولم تصل إلى من بعث بها إليه هل يحزى ذلك؟ قال: لا، وعليه صدقة الفطر ثانية يؤديها حيث وجبت عليه^٢ لأنها بمنزلة الدين، وكل رقيق هـ للتجارة فليس عليه صدقة الفطر، وإنما صدقة الفطر على ما كان لغير التجارة منهم وفيما كان للغة والخدمة.

قلت: أرايت الرجل يجب عليه صدقة في نفسه وعياله فيعطيها مسكينا واحداً أم يحزى ذلك؟ قال: نعم، لأن هذا بمنزلة الزكاة أعطى مثل قيمته من الزكاة مسكينا واحداً أجزاء ذلك*.

١٠

قلت: أرايت الرجل يكون عنده ولد ابنه^٦ وهو صغير في عياله وأبوم حتى أوميت هل على جده أن يؤدي عنهم صدقة الفطر؟ قال: لا^٧.

(١) كذا في هـ، وفي ع «يجب».

(٢-٢) كذا في ز؛ وفي ع «حيث يبعث» وفي هـ، م «حين بعث».

(٣) سقط لفظ «عليه» من م.

(٤) وفي ز «أجزاء».

(٥) من قوله «قل نعم...» ساقط من ز.

(٦) وفي هـ «ابنة» والصواب «ابنه» كما هو في بقية الأصول.

(٧) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (ولا يؤدي الجدة عن نوافله الصغار =

قلت: أ رأيت المرأة لها زوج وولد وزوجها محتاج وهي تعول زوجها وولدها حل عليها أن تعطى عنهم صدقة الفطر؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت الرجل يموت بماليكه يوم الفطر أيؤدي عنهم صدقة الفطر؟ قال: نعم، إذا انشق الفجر يوم الفطر فانه يؤدي عنهم ماتوا أو عاشوا سواء في القياس، وبه نأخذ .

= وان كانوا في عياله (وروى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه الأداء عنهم بعد موت الأب ؛ وهذه أربع مسائل يخالف الجدل فيها الأب في ظاهر الرواية ولا يخالف في رواية الحسن ، أحدها : وجوب صدقة الفطر ، والثاني : التبعية في الإسلام ، والثالث : جر الولاء ، والرابع : الوصية لقراءة فلان ؛ وجه رواية الحسن ولاية الجدل عند عدم الأب ولاية متكاملة وهو يموتهم فيقرر السبب في حقه ؛ ووجه ظاهر الرواية ان ولاية الجدل منتقلة من الأب إليه فهو نظير ولاية الوصي ، وهذا لأن السبب إنما يتقرر إذا كان رأسه في معنى رأس نفسه باعتبار الولاية وذلك لا يتقرر في حق الجدل لأن ثبوت ولايته بواسطة ، ولايته في نفسه ثابتة بدون الوساطة - اهـ ج ٣ ص ١٠٥ .

(١) كذا في م « ماليكه » وهو الصواب ، وفي البقية « مملوكه » .

(٢) (ومن مات من ماليكه وولده ليلة العيد فلا صدقة عليه عنهم ، ومن مات بعد الصبح فالصدقة واجبة عنهم) ولا خلاف ان وجوب الصدقة يتعلق بالفطر من رمضان ، وإنما الخلاف في وقت الفطر من رمضان ، عندنا وقت الفطر عند طلوع الفجر من يوم الفطر ، وعنده (أي الشافعي) وقت غروب الشمس من الليلة التي يهل بها هلال شوال (إلى أن قال) وحجتنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « انها كم عن صوم يومين : يوم تفطرون فيه عن صومكم ، ويوم تأكلون فيه لحم نسككم » ولأن حقيقة الفطر عند =

قلت : أ رأيت الرجل يمر يوم الفطر و أولاده صغار ثم يموت بعضهم قبل أن يؤدي عنهم ؟ قال : يؤدي عنه ' أبوه .

= غروب الشمس كما يكون في هذا اليوم كذلك فيما قبله ، و الفطر من رمضان إنما يتحقق بما يكون مخالفا لما تقدم وذلك عند طلوع الفجر لأن فيما تقدم كان يلزمه الصوم في هذا الوقت وفي هذا اليوم يلزمه الفطر و هذا اليوم يسمى يوم الفطر فينبغي أن يكون الفطر من رمضان فيه ليتحقق هذا الاسم ، كيوم الجمعة تجب فيه الجمعة و تؤدي فيه ليتحقق هذا الاسم فيه ؛ اذا عرفنا هذا فنقول كل من اسلم من الكفار ليلة الفطر فعليه صدقة الفطر عندنا لأن وقت الوجوب جاء و هو مسلم ، و كل من يولد ليلة الفطر فعليه صدقة الفطر عندنا لأنه جاء وقت الوجوب و هو منفصل ، و من مات من اولاده و ما ليكه ليلة الفطر فليس عليه الصدقة عنه لأنه جاء وقت الوجوب و هو ميت ، و من مات بعد طلوع الفجر منهم فعليه الصدقة عنه لأن وقت الوجوب جاء و هو حي و صدقة الفطر بعد ما وجبت لا تسقط بموت المؤدى عنه ، بخلاف الزكاة فان الواجب هناك جزء من المال و بهلاكه يفوت عمل الواجب ، و هنا الصدقة تجب في ذمة المؤدى فبموت المؤدى عنه لا يفوت عمل الواجب فلهذا لا تسقط ، حتى روى عن أبي يوسف في الأمالي أن من قال لعبد « اذا جاء يوم الفطر فأنت حر » فعليه صدقة الفطر عنه لأنه إنما عتق بعد طلوع الفجر فلا تسقط به الصدقة الواجبة عنه ؛ و الدليل على أن وقت الوجوب عند طلوع الفجر حديث ابن عمر : كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا بأداء الصدقة قبل الخروج الى المصلى ؛ و المقصود بهذا الأمر المسارعة الى الأداء لا التأخير عن وقت الوجوب - اهـ ما قاله السرخسي

في شرح المختصر ج ٣ ص ١٠٨ .

(١) وفي هـ « عنهم » .

قلت: أ رأيت الرجل يموت عبده ليلة الفطر هل عليه فيه صدقة الفطر؟ قال: لا، لأنه لم يصبح يوم الفطر حيا .

قلت: أ رأيت الرجل يشتري العبد وهو فيه بالخيار ثلاثة أيام أو البائع فيه بالخيار فيمر يوم الفطر وهو عنده ثم يرده أو يأخذه على من صدقة الفطر؟ وكيف إن كان اشتراه للتجارة؟ قال: إن أمضى البيع للمشتري فعلى المشتري صدقة الفطر وزكاة التجارة إن كان اشتراه للتجارة، وإن كان رده كان صدقة على البائع . قلت: وكذلك إن كان البائع بالخيار فأمضى البيع فهو على المشتري، وإن اختار نقض البيع فهو على البائع؟ قال: نعم .

١٠ قلت: من تحمل له الصدقة أ يجب عليه صدقة الفطر؟ قال: لا؛

محمد عن أبي يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم عن إبراهيم أنه قال: إذا حلت الصدقة للرجل لم يجب عليه صدقة الفطر .

قلت: أ رأيت الإمام كيف يصنع بما يأخذ من صدقة المسلمين و صدقة الإبل والبقر والغنم والمال وغيره مما أشبه ذلك؟ قال: يقسم صدقة كل بلاد في فقرائهم، ولا يخرجها من تلك البلاد إلى غيرها .

قلت: أ رأيت الإمام ما أخذ من أموال بني تغلب و صدقاتهم

(١) سقط لفظ « فيه » من م .

(٢-٢) وفي « ان اشتراه » .

(٣) وفي « اشتراها » تصحيف .

(٤) لم اجد هذا الأثر فيما عندي من الكتب إلا في هذا الكتاب .

أ يقسمها في فقراتهم؟ قال: لا، لأنها ليست بصدقة وإنما هي بمنزلة الخراج فهي للسلبين تدفع إلى بيت مالهم.

قلت: أ رأيت الرجل يكون له مكاتب فيمكث سنين مكاتباً

ثم يعجز هل على مولاه صدقة الفطر فيه لما مضى؟ قال: لا.

قلت: أ رأيت الرجل يشتري عبداً للتجارة فكاتبه فكث سنين ثم يعجز

بعد ذلك ثم حال عليه الحول بعد ما عجز أ يزكيه زكاة الفطر أم زكاة التجارة؟ قال: عليه زكاة الفطر لأنه قد خرج من حال التجارة حين كاتبه.

قلت: أ رأيت رجلاً له عبدان أحدهما للتجارة والآخر للخدمة

أبقا جميعاً فكثا سنة ثم وجدتهما هل عليه زكاتها فيما مضى؟ قال: لا، لأنهما كانا آبقين ولا يدري ما حالهما. قلت: وكذلك لو كانا مديرين

(١) كذا هو في الأصول التي بيننا، ولعل الصواب «مكاتباً» منصوباً أو هو خبر مبتدأ مقدر، أي وهو مكاتب - والله أعلم.

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ٣ ص ١١٠: (وإذا عجز المكاتب وقد كان قبل الكتابة للتجارة لم يعد إلى مال التجارة) لأن بعد الكتابة صار فاسخاً لنية التجارة فيه فانه أخرجه من أن يكون محلاً لتصرفاته فلا يصير للتجارة بعد ذلك إلا بفعل هو تجارة، (و عليه زكاة الفطر عنه إذا مر يوم الفطر) لأن المملوك في الأصل للخدمة حتى يجعله للتجارة، بخلاف ما إذا أذن لعبده في التجارة ثم حجر عليه وقد كان اشتراه للتجارة لأنه ما صار فاسخاً لنية التجارة فيه فانه بالإذن لم يخرج من أن يكون محلاً لتصرفاته - اهـ.

(٣) والواو ساقط من ز.

أو أم ولد؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل يتزوج المرأة على العبد فيدفعه إليها فجاء يوم الفطر وهو عندها ثم طلقها قبل أن يدخل بها أ عليها زكاة الفطر؟ قال : نعم . قلت : فإن كان العبد عند الزوج ثم طلقها قبل أن يدخل بها فعليها زكاة الفطر؟ قال : لا .

قلت : أ رأيت الرجل يقول ذى قرابته من ذى^٢ رحم محرم منه وليس فيهم ولد أ عليه أن يؤدي عنه^٣ صدقة الفطر؟ قال : لا ، ألا ترى أنه لا يؤدي عن امرأته فكيف يؤدي عن هؤلاء؟

قلت : أ رأيت الرجل يشتري العبد للتجارة فيحول عليه الحول ١٠ وهو لا يساوى مائتى درهم وليس له مال غيره هل عليه زكاة؟ قال : لا . قلت : فهل عليه صدقة الفطر؟ قال : لا ، لأنه للتجارة فلا تجب فيه صدقة الفطر .

قلت : أ رأيت الرجل أن آخر صدقة الفطر حتى مضى يوم الفطر هل يجب عليه^٦ أن يؤديها بعد ذلك؟ قال : نعم . قلت : فإن كان

(١) قوله « ثم طلقها » ساقط من هـ .

(٢) وفي هـ « يقول » .

(٣) وفي إم « ذى » .

(٤) لفظ « عنه » ساقط من هـ ، موجود في البقية ، ولعل الصواب « عنهم » .

(٥) وفي ز « يجب » .

(٦-٦) وفي م « أن يؤدي به ذلك » .

شهرًا أو أكثر من ذلك ؟ قال : وإن كان^١ سنتين^٢ .

قلت : أ رأيت صدقة الفطر هل يعطى منها اليهودى أو النصرانى أو المجوسى ؟ قال : لا يعطيها إلا المسلمين . قلت : فان أعطى أهل الذمة هل يجزئ ذلك ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا أسلم بعد طلوع الفجر يوم الفطر أ يجب^٣ عليه هـ

(١) وفي المختصر وشرحه ج ٢ ص ١١٠ : (وإذا لم يخرج الرجل صدقة الفطر فعليه إخراجها وإن طالَّت المدة) إلا على قول الحسن بن زياد فإنه يقول : تسقط بمضى يوم الفطر لأنها قرينة اختصت بأحد يومى العيد فكانت قياس الأضحية تسقط بمضى أيام النحر ، ولنا أن هذه صدقة مالية فلا تسقط بعد الوجوب إلا بالأداء ، كزكاة المال ، ولا نقول أن الأضحية تسقط ، بل ينتقل الواجب إلى التصديق بالقيمة لأن إراقة الدم لا تكون قرينة إلا في وقت مخصوص أو مكان مخصوص ، فأما التصديق بالمال قرينة في كل وقت ؛ ولم يذكر في الكتاب جواز التعجيل في صدقة الفطر إلا في بعض النسخ فإنه قال : (لو أدى قبل يوم الفطر يوم أو يومين جاز) والصحيح من المذهب عندنا أن تعجيله جائز لسنة ولستين لأن السبب متقرر وهو الرأس فهو نظير تعجيل الزكاة بعد كمال النصاب ، وعلى قول الحسن بن زياد لا يجوز تعجيله أصلا ، وكان خلف ابن أيوب يقول : يجوز تعجيله بعد دخول شهر رمضان لا قبله لأنه صدقة الفطر ولا فطر قبل الشروع في الصوم ، وكان نوح بن أبي مريم يقول : يجوز تعجيله في النصف الأخير من رمضان ، ومنهم من قال في العشر الأخير منه . انتهى ص ١١١ .

(٢) وهو في م غير منقوط ، يحتمل أن يكون « سنتين » .

(٣) وفي ز « تجب » .

صدقة الفطر؟ قال: لا. قلت: فان أسلم ليلة الفطر هل عليه صدقة الفطر؟ قال: نعم.

قلت: فان كان له خمسة دراهم ليس له غيرها هل يجب عليه صدقة الفطر؟ قال: لا. قلت: فان كان له مائتا درهم وهي لا تغنيه ولا تغني عياله وعليه مائتا درهم دين أوجب عليه صدقة الفطر؟ قال: لا. قلت: أرايت الرجل يكون له الخادم والدار ليس له مال غيرها هل يجب عليه صدقة الفطر؟ قال: لا.

قلت: أرايت الرجل ليس له طعام حنطة ولا شعير ولكن له ذرة أو سمسم أو نحو ذلك من الحبوب كم يؤدي من ذلك صدقة الفطر؟ قال: يؤدي من ذلك قيمة نصف صاع من حنطة أو قيمة صاع من شعير أو صاع من تمر.

قلت: أرايت المضارب يشتري عبدا للتجارة على من تكون

(١) وفي ز «يجب».

(٢) وفي ز «الدار والخادم».

(٣) لأنه يحل له أخذ الصدقة، ولأنه محتاج فان الدار تسترم والخادم يستنفق ولا بد له منها فهايزيدان في حاجته ولا يغنيانه؛ وقد بينا ان الصدقة لا تجب الا على الغني لأن وجوبها للاغناء كما قال «اغنهم» ولا يخاطب بالاغناء من ليس بغني في نفسه. كذا قال السرخسي في شرح المختصر، راجع ج ٣ ص ١١١ منه. وزاد في م بعد ذلك «قلت: فان أسلم ليلة الفطر هل عليه صدقة الفطر؟ قال: لا» وليس بشيء لأن المسألة مرت قبيل ذلك وجوابه فيها «نعم» واتفقت الأصول عليها.

صدقة الفطر؟ قال: ليس على رب المال ولا على المضارب شيء لأن هذا يجب فيه الزكاة زكاة التجارة .

قلت: أ رأيت رجلا وجبت عليه صدقة الفطر فلم يؤدها حتى مضى الفطر واحتاج هل يجب عليه صدقة الفطر في حال حاجته أو بعد ما يصيب مالا؟ قال: نعم، يجب عليه إذا أصاب مالا أن يؤدي . ٥
قلت: أ رأيت رجلا ارتد عن الإسلام قبل الفطر ثم أسلم يوم الفطر هل يجب عليه صدقة الفطر؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت العبد الآبق هل يجب على مولاه فيه صدقة الفطر؟ قال: لا . ٥ . قلت: وكذلك العبد الغصب ينصبه الرجل؟ قال: نعم .
قلت: وكذلك العبد المبيع يباع فاسدا قبل الفطر إذا قبضه ١٠ المشتري فأعتقه بعد الفطر فليس على البائع فيه صدقة الفطر؟ قال: نعم .
قلت: فعلى من تكون؟ قال: على المشتري .
قلت: أ رأيت العبد يأسره العدو هل على مولاه صدقة الفطر؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت العبد إذا اشتراه مولاه للخدمة ثم أذن له في ١٥

(١) وفي « حياته » ولا يصح .

(٢) وفي « يجب » .

(٣) وفي « بعد » وليس بشيء .

(٤) وفي « يجب » .

(٥) سقط قوله « لا » من م .

(٦) وفي « فاسدة » .

التجارة واستدان فأغلق رقبته في الدين ولمولاه مال كثير هل عليه فيه صدقة الفطر؟ قال: نعم. قلت: فهل على المولى في رقيق العبد صدقة الفطر؟ قال: لا. قلت: من أين افترق العبد وعبيده؟ قال: عبيده للتجارة 'وعليه دين' ولو لم يكن عليه دين لم يكن عليه فيهم صدقة الفطر' هـ وكان عليه صدقة التجارة.

قلت: أ رأيت عبدا للتجارة لا يساوى مائتي درهم وليس لمولاه مال غيره هل يجب 'على مولاه زكاة التجارة؟ قال: لا. قلت: فهل عليه زكاة الفطر؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: من وجهين من قبل التجارة ومن قبل أنه لا يجب على مولاه صدقة.

قلت: أ رأيت الرجل يبيع العبد يباعا فاسدا فلا يقبضه المشتري حتى يمضي الفطر ثم يقبضه فيعتقه على من زكاة الفطر وقد كان لغير التجارة؟ قال: زكاة الفطر على البائع. قلت: فلو كان المشتري قد قبضه قبل الفطر ثم رده بعد الفطر وهو لغير التجارة؟ قال: يكون على البائع لأنه قد رد عليه. قلت: فلو أعتقه المشتري أو باعه؟ قال: زكاة الفطر ١٥ على المشتري.

(١) وفي « فاعتق » .

(٢-٢) من قوله « وعليه دين ... » يباقي من هـ .

(٣) وفي ع « مائة » تحريف .

(٤) كذا في م ، وقوله « يجب » لم يذكر في بقية الأصول .

(٥-٥) من قوله « قلت فهل عليه ... » لم يذكر السؤال والجواب في هـ .

(٦-٦) وفي هـ « قد ورد » وفي م « يكون قد رد » والصواب ما في الأصلين .

قلت

قلت: أَرَأَيْتَ الرجل المعتوه له رقيق وهو غني هل عليه في نفسه ورقيقه زكاة الفطر؟ قال: نعم، هو في ذلك بمنزلة اليتيم في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لا شيء عليه في نفسه ولا في رقيقه.

قلت: أَرَأَيْتَ الرجل الكافر له عبد مسلم هل يجب على عبده زكاة الفطر أو على مولاه؟ قال: لا، لأن مولاه كافر لا صلاة عليه ولا زكاة، وإنما النظر إلى المولى في هذا.

قلت: المكاتب له رقيق هل عليه فيهم زكاة الفطر؟ قال: لا^٢.

(١) سقط لفظ « في » من هـ.

(٢) وفي هـ، م « انظر ».

(٣) آخر في المختصر وشرحه مسألة المأذون له في التجارة قال: (وإذا أذن الرجل لعبده في التجارة فتعلقت رقبته بالدين ومولاه مؤسر فعليه صدقة الفطر) لأنه يموته بولايته عليه وبسبب الدين تستحق ماليته، ومالية من يؤذى عنه صدقة الفطر غير معتبرة للوجوب، كما في ولده وأم ولده، وبسبب الإذن في التجارة لم يخرج من أن يكون للخدمة لأن تشغله بنوع من خدمته، وهذا بخلاف ما إذا كان الدين المستغرق على المولى فإنه لا يلزمه صدقة الفطر لأن الدين عليه ينفي غناه ولا صدقة إلا على غني، قال (فإن اشترى العبد المأذون له عبيدا فليس على المولى عنهم صدقة الفطر) لأنه إنما اشتراهم للتجارة، وفي الأمل عن أبي يوسف: إن كان اشتراهم للخدمة، فإن أذن له المولى في ذلك فإن لم يكن على المأذون دين فعلى المولى صدقة الفطر عنهم لأنه مالك لرقابهم، وإن كان على العبد دين مستغرق لكسبه ورقبته فعلى قول أبي حنيفة لا تجب على المولى =

قلت : فالعبد الوديع أو العارية أو الإجارة ؟ قال : على رب العبد .

قلت : أ رأيت العبد الموصى بخدمته لرجل و برقبته ' لآخر على '

من زكاة الفطر فيه ؟ قال : على صاحب الرقة .^٢

قلت : العبد ' الذى يحنى الجناية عمدا أو خطأ فيها قصاص أو ليس

= صدقة الفطر عنهم بناء على اصابه انه لا يملك رقابهم ، وعلى قول أبى يوسف

و محمد يجب على المولى صدقة الفطر عنهم بناء على اصلهما ان دين العبد لا يمنع ملك

المولى فى كسبه كما لا يمنع ملكه فى رقبته - انتهى ج ٣ ص ١١٢ .

(١) وفى م « رقبته » .

(٢) وفى ه « هل » وهو تصحيف « على » .

(٣) وفى المختصر و شرحه للسرخسى ج ٣ ص ١١٢ : (وزكاة الفطر فى العبد

الموصى بخدمته على مالك الرقة وارثا كان أو موصى له) لأنه تقرر السبب فى

حقه ، فاما الموصى له بالخدمة لحقه فى المنفعة لافى الرقة ؛ (و كذلك العبد

المستعار والمؤاجر) تجب الصدقة عنه على المالك دون المستعير والمستأجر ،

(و كذلك عبد الوديع تجب الصدقة عنه على المودع) فان يد المودع كيده ،

(و كذلك ان كان فى عنقه جناية عمدا او خطأ) لأن ملكه وولايته لا يزول

بهذا السبب ، (و كذلك العبد المرهون تجب الصدقة عنه على الراهن إذا كان

عنده وفاء بالدين وفضل مائتى درهم) لأن الرهن لا يزيل ملك الرقة

ولا يوجب فيها حقا للرتن ، إنما حق المرتن فى المالية وذلك غير معتبر لإيجاب

الصدقة ؛ وفى الإملاء عن أبى يوسف : ليس على الراهن ان يؤدى الصدقة عنه

حتى يفكه ، فاذا فكه اعطاها لما مضى ، وان هلك قبل ان يفكه فلا صدقة عنه

على الراهن ؛ وجعله كالبيع بشرط الخيار - انتهى .

(٤) وفى ز « فالعبد » .

فيها قصاص على من زكاة الفطر؟ قال: على رب العبد .
قلت: أ رأيت رجلا رهن رجلا عبدا أو أمة من يؤدي عنه
زكاة الفطر؟ قال: على الراهن إذا كان عنده بقاء بذلك الدين و فضل
ماتى درهم، فان لم يكن عنده ذلك فليس عليه صدقة الفطر .
قلت: وكم زكاة الفطر؟ قال: نصف صاع من حنطة عن كل حر ه
أو عبد صغير أو كبير .

(١) وفي المختصر و شرحه للسرخسي: (فان اعطى قيمة الحنطة جاز) عندنا لأن
المعتبر حصول الغنى و ذلك يحصل بالقيمة كما يحصل بالحنطة ، وعند الشافعي
لا يجوز ؛ و اصل الخلاف في الزكاة ، و كان أبو بكر الأعمش يقول : أداء الحنطة
افضل من أداء القيمة لأنه اقرب الى امتثال الأمر و ابعد عن اختلاف العلماء
فكان الاحتياط فيه ؛ و كان الفقيه أبو جعفر يقول : أداء القيمة افضل لأنه اقرب
الى منفعة الفقير فانه يشتري به للعالم ما يحتاج اليه ، و التنصيص على الحنطة و الشعير
كان لأن البياعات في ذلك الوقت بالمدينة تكون بها ، فأما في ديار البياعات
تجرى بالنقود و هي اعز الأموال فالأداء منها افضل - انتهى ج ٣ ص ١٠٧ .
و قال في ص ١١٢ منه : بقي الكلام في القدر الواجب من الصدقة (و ذلك
نصف صاع في قول علمائنا) و على قول الشافعي صاع ، و استدلل بحديث ابن عمر
رضي الله عنهما فانه ذكر فيه صاعا من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير ، و التقدير
بنصف صاع شيء احده معاوية برأيه - على ما قاله أبو سعيد الخدري رضي الله عنه :
كننا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام حتى قدم معاوية من الشام فقال : لا ارى
الا مدين من سمراء الشام يعدل صاعا من طعامكم هذا ؛ و أكثر ما في الباب ان
الآثار قد اختلفت و الأخذ بالاحتياط في باب العبادات واجب ، و الاحتياط في
اتمام الصاع ، و قاسه بالشعير و التمر لعله انه احد انواع التي تنادى به صدقة =

= الفطر؛ ولنا حديث عبد الله بن ثعلبة بن صعيبر - كما روينا في أول الباب، وفي حديث آخر قال صلى الله عليه وسلم «وعن كل اثنين صاعاً من بر» والذي روى الصاع كأنه سمع آخر الحديث لا أوله وهو قوله «وعن كل اثنين» والتقدير من البر بنصف صاع مذهب أبي بكر وعمر وعلي وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين حتى قال أبو الحسن الكرخي: إنه لم ينقل عن أحد منهم أنه لا يجوز أداء نصف صاع من بر، وبهذا يندفع دعواه أنه رأى معاوية، ونقيسه على كفارة الأذى لعله أنها وظيفة المسكين ليوم، وفي كفارة الأذى نص فإن كعب بن عجرة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ما الصدقة؟ فقال: ثلاثة أصع على ستة مساكين؛ وليس البر نظير التمر والشعير فإن التمر والشعير يشتمل على ما ليس بما كُول وهو النوى والنخالة وعلى ما هو ما كُول، فأما البر ما كُول كله فإن الفقير يمكنه أكل دقيق الحنطة بنخالته بخلاف الشعير، وقد بينا تفسير الصاع فيما تقدم، وإنما يعتبر (نصف صاع من بر وزناً) هكذا رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة، وقال ابن رستم عن محمد: كيلاً، حتى قال: قلت له: لو وزن الرجل منوين من الحنطة وأعطاهما الفقير هل تجوز من صدقته؟ فقال: لا، فقد تكون الحنطة ثقيلة الوزن وقد تكون خفيفة فأنما يعتبر نصف الصاع كيلاً، وجه قوله أن الآثار جاءت بالتقدير بالصاع وهو اسم للكيل، ووجه الرواية الأخرى أن العلماء حين اختلفوا في مقدار الصاع أنه ثمانية أرطال أو خمسة أرطال وثلاث، فقد اتفقوا على التقدير بما يعدل بالوزن، فأنما يقع عليه كيل الرطل فهو وزنه؛ قال (ودقيق الحنطة كالحنطة ودقيق الشعير كعينه) عندنا، وعند الشافعي لا يجوز الأداء من الدقيق بناء على أصله أن في الصدقات يعتبر عين المنصوص عليه، ولنا حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ادوا قبل خروجكم زكاة فطركم فإن على كل مسلم مدين من قمح أو دقيقه، ولأن المقصود سد خلة المحتاج وإغناؤه عن السؤال، كما قال صاحب الشرع، وحصول هذا بأداء الدقيق أظهر لأنه أعجل لوصل منفعته إليه، وعلى =

== هذا روى عن أبي يوسف قال : اداه الدقيق افضل من اداه الحنطة ، واداه الدرهم افضل من اداه الدقيق لأنه اعجل لمنفعته ، (وأما من الزبيب يتقدر الواجب بنصف صاع عند أبي حنيفة) ذكره في الجامع الصغير (وعلى قول أبي يوسف ومحمد يتقدر بصاع ، وهو رواية أسيد بن عمرو والحسن عن أبي حنيفة) وجهه ان الزبيب نظير التمر فانهما يتقاربان في المقصود ، والقيمة كما يتقدر من التمر بصاع فكذلك من الزبيب ، وقد روى في بعض الآثار « او صاعا من زبيب » وجه قول أبي حنيفة ان الزبيب نظير البر فانه ما كول فكما يتقدر من البر بنصف صاع لهذا المعنى فكذلك من الزبيب ، والآثر فيه شاذ وبمثله لا يثبت التقدير فيما تعم به البلوى ، ويحتاج الخاص والعام إلى معرفته لأنه لو كان صحيحا لاشتهر لعلمهم به ، (وان أراد الأداء من سائر الحبوب اعطى باعتبار القيمة) وقد بينا جواز اداء القيمة عندنا ، وهذا لأنه ليس في سائر الحبوب نص على التقدير فالتقدير بالرأى لا يكون ، (وكذا من الأقط يؤدي باعتبار القيمة) عندنا ، وقال مالك : يتقدر من الأقط بصاع ، وقال الشافعي في كتابه : لا أحب له الأداء من الأقط ، وان أدى فلم يبين لي وجوب الإعادة عليه ، وفي هذا الحديث روى « او صاعا من أقط » وبه أخذ مالك وقال : الأقط كان قوتا لأهل البادية في ذلك الوقت كما أن الشعير والتمر كانا قوتا في أهل البلاد ، وأصحابنا قالوا : الحديث شاذ لم ينقل في الآثار المشهورة وبمثله لا يجوز اثبات التقدير فيما تعم به البلوى فيبقى الاعتبار بالقيمة فان كانت قيمته قيمة نصف صاع من بر او صاع من شعير جاز وإلا فلا ، والحاصل ان فيما هو منصوص لا تعتبر القيمة حتى لو أدى نصف صاع من تمر تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من بر لا يجوز لأن في اعتبار القيمة هنا ابطال التقدير المنصوص في المؤدى وذلك لا يجوز ، فأما ما ليس بمنصوص عليه فانه ملحق بالمنصوص باعتبار القيمة اذ ليس فيه ابطال التقدير المنصوص ، (وسويق الحنطة كدقيقها) لأن التقدير منه نصف صاع لما بينا في الدقيق ، والله تعالى أعلم بالصواب - انتهى ص ١١٤ .

قلت: أرايت الرجل يكون بينه وبين رجل رقيق لغير التجارة
أ يؤدي عنهم صدقة الفطر هو وصاحبه؟ قال: لا في قول أبي حنيفة،
وقال محمد: على كل واحد منهما صدقة الفطر، وهذا بمنزلة الغنم السائمة
تكون بين الرجلين، لأننا نرى قسمة الرقيق جائزة^١ ويقسم الرقيق إذا
كانوا^٢ بين رجلين^٣.

كتاب أبي بكر إلى هذا الموضع - والله أعلم^٤.

باب الاعتكاف

أبو الحسن محمد بن الحسن^٥ قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عثمان
قال حدثنا محمد بن سعدان عن الجوزجاني قال أخبرنا محمد عن أبي يوسف
١٠ عن ليث بن أبي سليم عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس وعن عائشة
رضي الله عنهم أنها قالت: لا اعتكاف إلا بصوم^٦.

(١) وكان في الأصول «جائز»، والصواب «جائزة».

(٢) وفي ز «كان» والصواب «كانوا» كما هو في بقية الأصول.

(٣) وفي م، ز «الرجلين».

(٤) قوله «كتاب أبي بكر...» ساقط من هـ، وهو في الأصول «أبو بكر».

و أبو بكر هو محمد بن عثمان راوى كتاب الصوم عن أبي جعفر محمد بن سعدان عن
أبي سليمان الجوزجاني عن الإمام محمد مؤلف الكتاب.

(٥) الاعتكاف اتعال من عكف إذا دام من باب طلب، وعكفه حبسه،
(منه) «والهدى معكوثا»، وسمى به هذا النوع من العبادة لأنه إقامة في المسجد
مع شرائطه - اهـ ج ٢ ص ٤٠ من المغرب.

(٦) كذا في ز وهو الصواب، وفي بقية الأصول «الحسين».

(٧) رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن =

أخبرنا محمد عن أبي يوسف عن جوير عن الضحاك بن مزاحم قال: مر عبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان على قوم معتكفين في مسجد فقال عبد الله: هل يكون اعتكاف إلا في المسجد الحرام؟ قال حذيفة: نعم، كل مسجد له إمام ومؤذن فانه يعتكف فيه^٢.

= ابن عباس قال: لا اعتكاف الا بصوم، وروى عن وكيع عن سفيان عن حبيب عن عطاء عن عائشة بمثله - اهـ ج ١ ص ١٢٣١ بحث (من قال لا اعتكاف الا بصوم) وروى عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال: من اعتكف فعليه الصوم؛ أخبرنا الثوري عن حبيب ابن أبي ثابت عن عطاء عن عائشة قالت: من اعتكف فعليه الصوم؛ وأخرج البيهقي عن أسيد بن عاصم ثنا الحسين بن حفص عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن عمر انهما قالا: المعتكف يصوم - انتهى؛ وفي موطأ مالك انه بلغه عن القاسم بن محمد ونافع مولى عبد الله بن عمر قالا: لا اعتكاف الا بصيام - اهـ راجع ج ٢ ص ٤٨٨ من نصب الراية. وروى ابن أبي شيبة عن ابن علية عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال: الصوم عليه واجب؛ وروى عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه قال: لا اعتكاف الا بصوم؛ وروى عن أبي الأحوص عن مغيرة عن إبراهيم قال: لم يكن يرى الاعتكاف الا بصوم؛ وروى عن وكيع عن إسرائيل عن جابر عن عامر قال: لا اعتكاف الا بصوم - اهـ ص ١٢٣١.

(١) وفي ز «معتكفون» تصحيف.

(٢) من قوله «معتكفين في مسجد...» ساقط من غ.

(٣) قال الإمام أبو بكر الرازي الجصاص في شرح مختصر الطحاوي: وروى جوير عن الضحاك عن الزال بن سبرة ان ابن مسعود رضي الله عنه قال: =

= لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام؛ فقال حذيفة رضي الله عنه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كل مسجد له امام ومؤذن فانه يعتكف فيه - انتهى ق ٢١١-٢. قال الجصاص : وقد روى أبو وائل ان حذيفة قال لعبد الله بن مسعود : ان قوما عكفوا بين دارك ودار أبي موسى وانت لا تغير وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة : المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى » - اهـ . وروى ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن واصل بن الأحدب عن إبراهيم قال جاء حذيفة إلى عبد الله فقال : ألا اعجبك من قوم عكف بين دارك ودار الأشعرى - يعني مسجدا ؟ قال عبد الله : ولعلمهم أصابوا واخطأت ؛ فقال حذيفة : أما علمت ان لا اعتكاف إلا في ثلاثة مساجد : المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ! وما أبالي أعتكف فيه أو في سوقكم هذه - اهـ ص ١٢٣٥ . وأخرج البيهقي من طريق محمود بن آدم المروزي ثنا سفيان بن عيينة عن جامع ابن أبي راشد قال قال حذيفة لعبد الله يعني ابن مسعود رضي الله عنه : (ألا ترى قوما) عكفوا بين دارك ودار أبي موسى وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام - أو قال : إلا في المساجد الثلاثة » ؟ فقال عبد الله : لعلك نسيت وحفظوا - أو : اخطأت وأصابوا - الشك مني ، انتهى ج ٤ ص ٣١٦ . قلت : وسقط من النسخة المطبوعة بعض الألفاظ قبل قوله « عكفوا » . وفي ج ٢ ص ٤٩١ من نصب الراية : أخرجه البيهقي عن ابن مسعود قال : مررت على أناس عكف بين دارك ودار أبي موسى وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال عبد الله : لعلك نسيت وحفظوا - انتهى ؛ (قال المعلق : انقلب المتن هنا أو هناك) وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما : أخبرني جابر عن سعيد ابن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال : لا اعتكاف إلا في مسجد =

أخبرنا محمد عن أبي يوسف عن ليث بن أبي سليم عن الحكم عن
مقسم عن علي بن أبي طالب - رضوان الله عليه - أنه قال : ليس على
المعتكف صوم إلا أن يوجهه على نفسه .
وبلغنا عن حذيفة أنه قال : لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة .^١

= جماعة - انتهى ما في نصب الراية . وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير عن
وائل قال قال حذيفة لعبد الله بن مسعود : قوم عكوف بين دارك ودار أبي موسى
ألا تنهاهم ؟ فقال له عبد الله : فلعلهم أصابوا و أخطأت وحفظوا ونسيت ،
فقال حذيفة : لا اعتكاف الا في هذه المساجد الثلاثة : مسجد المدينة و مسجد
مكة و مسجد ايليا - اه ، قال الهيثمي : و رجاله رجال الصحيح ، وفي رواية :
فقال حذيفة : اما انا فقد علمت انه لا اعتكاف الا في مسجد جماعة ؛ واسناده
مرسل - اه كذا في ج ٣ ص ١٧٣ من مجمع الزوائد ؛ ثم ذكر عن ابراهيم قال :
جاء حذيفة الى عبد الله فقال : ألا اعجب من ناس عكوف بين دارك و دار
الأشعري ؟ فقال عبد الله : فلعلهم أصابوا و أخطأت ، فقال حذيفة : ما أبالي فيه
اعتكف ام في بيوتكم هذه ، و انما الاعتكاف في هذه المساجد الثلاثة : مسجد
الحرام و مسجد المدينة و مسجد الأقصى ؛ وكان الذين اعتكفوا فعاب عليهم
حذيفة في مسجد الكوفة الأكبر - رواه الطبراني في الكبير ؛ (قال الهيثمي)
و ابراهيم لم يدرك حذيفة - اه كذا في مجمع الزوائد . قلت : مراسيل ابراهيم
مصححة خصوصا عند الأحناف و الموالك فان المرسل حجة عندهم .

(١) و رواه ابن أبي شيبة في بحث (من قال لا اعتكاف الا بصوم) ج ١ ص ١٢٣١
من مصنفه عن ابن علية عن ليث عن الحكم عن علي و عبد الله قالا : المعتكف ،
ليس عليه صوم الا ان يشرط ذلك على نفسه - اه .

(٢) قد مر تخريج حديث حذيفة عن الطبراني فوق : و روى الدارقطني في =

= ص ٢٤٧ من سننه من طريق ابي حنيفة عن جوير عن الضحاك عن
 حذيفة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كل مسجد له مؤذن
 و امام فلا اعتكاف فيه يصلح ، (قال) الضحاك لم يسمع من حذيفة - هـ .
 قلت : ضحاك بن مزاحم من رجال الأربعة ، ثقة ، فلا بأس بمراسيله لأن مراسيل
 الثقة حجة عندنا . قلت : وفي المختصر وشرحه للرخسي ج ٣ ص ١١٠ :
 واختلفت الروايات عن ابن مسعود وحذيفة بن اليان رضى الله عنهم ، فروى
 ان حذيفة قال لابن مسعود : عجبا من قوم عكوف بين دارك و دار أبي موسى
 و أنت لا تمنعهم ! فقال ابن مسعود : ربما حفظوا و نسيت أو أصابوا و اخطأت ،
 كل مسجد جماعة يعتكف فيه ؟ و روى ان ابن مسعود مرّ بقوم معتكفين فقال
 لحذيفة : و هل يكون الاعتكاف الا في المسجد الحرام (و مسجد الأقصى و مسجد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم) ؟ فقال حذيفة رضى الله عنه : سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول : كل مسجد له امام و مؤذن فانه يعتكف فيه ؟ و في
 الكتاب ذكر (عن حذيفة قال : لا اعتكاف الا في مسجد جماعة) هذا بيان حكم
 الجواز ، فأما الأفضل فالاعتكاف في المسجد الحرام أفضل منه في سائر المساجد ،
 و روى محمد بن أبي حنيفة انه كان يكره الجوار بمكة ويقول : إنها ليست بدار
 بكرة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم هاجر منها الى المدينة ، و قول أبي يوسف
 و محمد : لا بأس بذلك و هو أفضل ، و عليه عمل الناس ؟ ثم الاعتكاف غير واجب
 بايجاب الشرع ابتداء الا ان يوجه العبد بنذره فيلزمه لحديث عمر رضى الله عنه
 انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : انى نذرت ان اعتكف يوما في
 الجاهلية - او قال : ليلة ، او قال : يومين ؟ فقال : اوف بنذرك ؟ و من شرط
 الاعتكاف الواجب الصوم عندنا ، و قال الشافعي : ليس بشرط ؟ و مذهبا
 مروى عن ابن عباس و عائشة رضى الله عنهم قالوا : لا اعتكاف الا بصوم ،
 و مذهبه مروى عن ابن مسعود ، و عن علي فيه روايتان ، احدى الروايتين مثل
 قولنا و الثانى ما روى عنه قال : ليس على المعتكف صوم الا ان يوجب ذلك =

وليس ينبغي للمعتكف أن يخرج من المسجد لحاجة ' ما خلا الجمعة ' والعاظم والبول ، فأما عيادة المريض وشهادة الجنابة فليس ينبغي له أن يخرج لذلك ، وكذلك ما سوى ذلك ' من الحوائج ' ، فإن خرج الجمعة أو غائط أو بول فدخل بيتا أو مر فيه فلا بأس بذلك ، ولا يفسد ذلك اعتكافه ، وليس ينبغي له أن يمكث في منزله بعد فراغه من الوضوء ، وليس ينبغي له أن يمكث بعد الجمعة ، وينبغي له أن يأتي الجمعة حين تزول الشمس فيصلي قبلها أربعاً وبعدها أربعاً أو ستاً . وما كان من أكل أو شراب فإنه يكون في معتكفه . وإذا مرض المعتكف فخرج من المسجد يوماً أو أكثر من نصف يوم فعليه أن يستقبل الاعتكاف إن كان اعتكافاً واجباً ، وهذا قول أبي يوسف ، وقال ١٠

على نفسه (ثم ذكر احتجاج كلا للذهبي إلى أن قال) فأما التطوع من الاعتكاف في رواية الحسن عن أبي حنيفة لا يكون إلا بصوم ولا يكون أقل من يوم ، فجعل الصوم للاعتكاف كالطهارة للصلاة ، وفي ظاهر الرواية : يجوز التنفل بالاعتكاف كالطهارة للصلاة ، وفي ظاهر الرواية : يجوز التنفل بالاعتكاف من غير صوم فإنه قال في الكتاب : (إذا دخل المسجد بنية الاعتكاف فهو معتكف بما أقام تارك له إذا خرج) وهذا لأن معنى التنفل على المساحة والمساحة ، حتى تجوز صلاة النفل فكذلك القدرة على القيام وراكباً مع القدرة على المنزول ، والواجب لا يجوز تركه - انتهى ص ١١٧ .

(١) كذا في م وهو الصواب ، وفي بقية النسخ « ما خلا إلى الجمعة » .

(٢) لفظ « ذاك » ساقط من .

(٣) لفظ « ينبغي » ساقط من .

(٤) من قوله « وليس ينبغي له أن يمكث ... » ساقط من ز .

أبو حنيفة: إذا خرج ساعة من المسجد من غير عذر استقبل الاعتكاف ، وكذلك إذا خرج من المسجد لغير حاجة يوما أو أكثر من نصف يوم فعليه أن يستقبل اعتكافه ' في قول أبي يوسف . وكذلك لو أفطر يوما كان عليه أن يستقبل اعتكافه ' . وكذلك لو واقع امرأته كان عليه أن يستقبل اعتكافه .

ولا تعتكف المرأة إلا في مسجد يبتها ، ولا تعتكف في مسجد جماعة ' .

(١-١) سقط من قوله « في قول أبي يوسف ... » من هـ .

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ٢ ص ١١٩ : (ولا تعتكف المرأة الا في مسجد يبتها) وقال الشافعي : لا اعتكاف الا في مسجد جماعة ، الرجال والنساء فيه سواء لأن مسجد البيت ليس له حكم المسجد بدليل جواز بينه والنوم فيه للجنب والحائض ، وهذا لأن المقصود تعظيم البقعة فيختص ببقعة معظمة شرعا ، وذلك لا يوجد في مساجد البيوت ؛ ولنا إن موضع اداء الاعتكاف في حقها الموضع الذي تكون صلاتها فيه افضل كما في حق الرجال ، وصلاتها في مسجد يبتها افضل فان النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن افضل صلاة المرأة فقال : في اشد مكان من يبتها ظلمة ؛ وفي الحديث : ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد الاعتكاف أمر بقبة فضربت في المسجد فلما دخل المسجد رأى قبابا مضروبة فقال : لمن هذه ؟ فقيل : لعائشة وحفصة ؛ فنضب وقال : البر يردن بهن - وفي رواية : يردن بهذا ؛ وأمر بقبته فنقضت ، فلم يعتكف في ذلك العشر ؛ فاذا كره لمن الاعتكاف في المسجد مع انهن كن يخرجن الى الجماعة في ذلك الوقت فلأن يمنعن في زماننا اولي ؛ وقد روى الحسن عن أبي حنيفة انها إذا اعتكفت في مسجد الجماعة جاز ذلك واعتكافها في بيتها افضل ، وهذا هو الصحيح لأن مسجد الجماعة يدخله كل أحد وهي طول النهار لا تقدر =

وإذا جعل الرجل على نفسه لله أن يعتكف شهرا أو ثلاثين يوما ولم ينو شهرا بعينه فإن ذلك سواء ، وهو متتابع عليه في ذلك الليل والنهار ، ويفتح ذلك متى شاء .

وإذا قال الرجل : لله علي أن أعتكف شهرا بالنهار ، فله أن يعتكف بالنهار دون الليل ، وهو بمنزلة قوله : لله علي أن لا أكلم هـ فلانا شهرا بالنهار ، فهو كما قال .

وإذا جعل الرجل لله على نفسه اعتكاف ثلاثين يوما ولم يقل متتابعا فهو متتابع ، وإذا افتتح الرجل ذلك واعتكف فعليه الليل والنهار ، فإن ترك شيئا من ذلك أفسد عليه اعتكافه وكان عليه أن يستقبل ، وليس هذا كالصوم ؛ ألا ترى أنه لو جعل لله على نفسه أن يصوم ثلاثين ١٠ يوما ولم ينو متتابعا كان له أن يفرق إن شاء ، أو لا ترى أنه يفطر بالليل !

= ان تكون مستترة ويخاف عليها الفتنة من الفسقة فالمنع لهذا ، وهو ليس لمعنى راجع إلى عين الاعتكاف فلا يمنع جواز الاعتكاف ؛ (وإذا اعتكفت في مسجد بيتها فتلك البقعة في حقها كمسجد الجماعة في حق الرجل) لا تخرج منها إلا لحاجة الإنسان ، فإذا حاضت خرجت ، ولا يلزمها به الاستقبال إذا كان اعتكافها شهرا أو أكثر ولكنها تصل قضاء أيام الحيض حين طهرها ؛ وقد بينا هذا في الصوم المتتابع في حقها ؛ ومسجد بيتها الموضع الذي تصل في الصلوات الخمس من بيتها - اهـ .

(١) لفظ « بالنهار » ساقط من م .

(٢) قوله « لله » ساقط من م .

(٣) وفي هـ « عليه » .

وإذا جعل الرجل لله عليه أن يعتكف شهرا بعينه قد سماه فذهب
ذلك الشهر قبل أن يفعل فعله أن يعتكف شهرا سواه ، وعليه كفارة
يمين إن كان أراد يمينا ، فإن لم يكن أراد يمينا فليس عليه كفارة .
وإذا جعل الرجل لله على نفسه أن يعتكف شعبان فاعتكفه
٥ إلا يوما واحدا فعليه أن يقضى يوما مكانه .

وإذا جعلت المرأة لله عليها أن تعتكف شهرا فحاضت فيه فعليها
أن تقضى أيام حيضها ، وتصل بالشهر لأن أيام حيضها كأنها ليل ، فإن
لم تصل الأيام التي تقضى بالشهر أفسدت على نفسها اعتكافها ، وكان
عليها أن تستقبل الاعتكاف ؛ وليس الحيض كغيره لأن الحيض عذر
١٠ يصيها في كل شهر ، فإذا لم تصل الاعتكاف بالأيام التي تقضى أمرتها
فأعادت ، هو بمنزلة الشهرين المتتابعين .

وإذا اعتكف الرجل من غير أن يوجب على نفسه شيئا فهو
معتكف ؛ فإن خرج من المسجد ققطع^٢ الاعتكاف فليس عليه شيء
من قبل أنه لم يوجب على نفسه شيئا ، وهو معتكف ما أقام في المسجد
١٥ تارك^٣ لذلك حتى يخرج منه .

وإذا اعتكف الرجل وهو في المسجد ثم انهدم فهذا عذر ،

(١) سقط لفظ « أراد » من .

(٢) وفي « فاذا » .

(٣) وفي م « يقطع » .

(٤) وفي « بارك » تصحيف .

ولا بأس بأن يخرج إلى مسجد آخر .

ولا بأس بأن يشتري المعتكف ويبيع في المسجد ، وأن يتحدث بما بدا له من الحديث بعد أن لا يكون بمأثم .

وليس في الاعتكاف صمت لأنه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الصمت .

وإذا اعتكف الرجل اعتكافا واجبا فأخرجه السلطان مكرها أو غير سلطان فإن دخل مسجدا غير ذلك المسجد مكانه استحسنت أن

(١) وهذا إذا لم يحضر السلعة إلى المسجد ، فأما إحضار السلعة إلى المسجد للبيع والشراء في المسجد مكروه فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال « جنبوا مساجدكم - إلى قوله : ويبيعكم وشراءكم » ولأن بقعة المسجد تحررت عن حقوق العباد وصارت خالصة لله تعالى فيكره شغلها بالبيع والتجارة ، بخلاف ما إذا لم يحضر السلعة فقد انعدم هناك شغل البقعة - كذا قاله المرخسى في ج ٣ ص ١٢٢ من شرح المختصر .

(٢) أسنده الطارثي في مسنده عن الفضل بن موسى السيناني عن أبي حنيفة عن شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم الصمت وصوم الوصال - راجع ج ١ ص ٤٧٢ من جامع المسانيد . وأخرج الحافظ طلحة بن محمد في مسند الإمام له من طريق عبد العزيز بن خالد بن زياد عن أبي حنيفة عن منذر بن عبد الله وجوير بن سعيد الكوفي عن الضحاك بن مزاحم عن الزال بن سبرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا وصال في صوم ولا صمت يوم إلى الليل - اه ص ٤٧٣ . وأخرج الطارثي في مسنده من طريق مكى بن إبراهيم ومصعب بن المقدام ويوسف بن خالد السمتي وأبي عبد الرحمن المقرئ وعبيد الله بن موسى والحسن بن زياد ومحمد بن بشر وأبي يوسف =

يكون على اعتكافه وأدع القياس في ذلك ، وإن أخذ في عمل غير ذلك .
أو حبسه حابس عن المسجد يوماً أو أكثر من نصف يوم انتقض
اعتكافه وكان عليه أن يستقبل اعتكافه .

وإن خرج المعتكف لغائط أو بول من المسجد فلقى غريماً له
هـ فلزمه يوماً أو أكثر من نصف يوم انتقض اعتكافه إذا كان واجباً .
ولو حبسه ساعة أو نحو ذلك لم ينتقض اعتكافه ، أستحسن ذلك وأدع
القياس فيه . وأما في قول أبي حنيفة فإن اعتكافه فاسد .

وقال أبو يوسف : قال أبو حنيفة : إذا خرج من المسجد ساعة
أو أكثر لغير غائط ولا بول ولا جمعة فقد أفسد اعتكافه ^٣ وعليه
١٠ أن يستقبل الاعتكاف . وكذلك إذا جامع امرأته فقد أفسد اعتكافه ^٢ .

= واسد بن عمرو و أبي مقاتل و الجارود و أبي سعد الصغاني و ابن أبي الجهم
و حمزة الزيات و إبراهيم بن الأحوص و زياد بن حسن بن فرات عن أبيه و محمد
ابن الحسن عن أبي حنيفة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي الشعثاء عن
أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم الوصال و صوم
الصمت . و أخرجه الحافظ طلحة بن محمد من طريق سعيد بن الصلت وغيره .
و أخرجه الحافظ ابن المظفر من طريق عباد بن صهيب و الحسن بن زياد و سابق
البربري و قال : نقص الحسن من إسناده إيا حازم ؛ و أخرجه ابن خسرو
بعض ابن المظفر و من طريق مكى ؛ و أخرجه القاضي أبو بكر من طريق
سعيد بن الصلت و مكى بن إبراهيم عن الإمام بسنده المذكور - راجع ج ١ ص
٧٦ من جامع المسانيد .

(١) وفي « حابسه » .

(٢) لفظ « لغير » ساقط من ز .

(٣-٢) من قوله « وعليه أن ... » سقط من هـ .

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا خرج أكثر من نصف يوم أفسد اعتكافه، وإذا خرج أقل من ذلك لم يفسد اعتكافه.

والاعتكاف الواجب أن يقول الرجل: لله عليّ اعتكاف كذا وكذا، أو يجعل عليه ذلك إن كلم فلانا فكلّمه، أو إن قدم فلان فقدم، أو إن برئ فلان من مرض كذا وكذا فبرئ فلان من ذلك المرض. ٥
والاعتكاف الذي ليس بواجب الذي يعتكفه وهو ينوي شيئا ولا يتكلم به.

وإذا جعل الرجل لله عليه أن يعتكف يوما اعتكف ذلك اليوم متى شاء؛ وإذا أراد أن يفعل دخل المسجد قبل طلوع الفجر فاذا غربت الشمس فقد قضى اعتكافه، وإذا أدخل بعد ما طلع الفجر فلا يحزبه ١٠ من اعتكافه لأن هذا أقل من يوم، وليس عليه أن يعتكف من الليل شيئا. ولو جعل لله عليه أن يعتكف يومين فانه ينبغي له أن يدخل قبل غروب الشمس فيعتكف ليلة يومه و الليلة المستقبلة والغد إلى أن تغيب الشمس. وكذلك لو جعل لله على نفسه أن يعتكف أياما كثيرة أو قليلة دخل المسجد قبل غروب الشمس ثم اعتكف ليلته؛ ويومه ذلك وما استقبل ١٥ من الأيام والليالي حتى يستكمل العدد، يدخل الليل في الاعتكاف ولا يدخل في الصوم لأنه معتكف بالليل ولا يصومه.

(١) وفي م «قدم فلان».

(٢) لفظ «عليه» ساقط من م.

(٣-٣) وفي ز «دخل الرجل بعد ما»؛ وسقط لفظ «بعد» من م.

(٤) وفي م «ليلة».

وإذا جعل الرجل لله على نفسه اعتكاف شهر بعينه فإنه ينبغي له أن يدخل المسجد قبل أن تغيب الشمس فتغيب الشمس وهو في المسجد فيستقبل الشهر بأيامه ولياليه لأن الليلة من الشهر وليست من اليوم .
 وإذا جامع الرجل امرأته وهو في اعتكاف واجب فقد أساء .
 هـ وقد أفسد اعتكافه وعليه أن يستقبل اعتكافه . وكذلك المرأة إذا جامعها زوجها ، ولو كانت مباشرة دون الجماع أنزل فيها فأوجب عليه فيه الغسل كان ذلك بمنزلة الجماع . وكذلك المرأة يكون منها ما يكون من الرجل من الدفق ، وإن لم يكن أنزل ولا أنزلت فقد أساء جميعاً في ذلك ولا يفسد ذلك عليها اعتكافها في قول أبي يوسف ، وأما في قول أبي حنيفة فإن كانا خرجا من المسجد فقد فسد اعتكافها .

وإذا أوجب الرجل على نفسه اعتكافاً ثم مات قبل أن يقضيه فلا يقضيه أحد عن أحد^٢ لأنه لا يكون اعتكافاً إلا يصوم ولا يصوم أحد عن أحد^٢ وكذلك بلغنا عن عبد الله بن عمرو عن إبراهيم النخعي أنها^١ قالت^١ ذلك ، ولكنه يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من

(١) وفي « فتاوى » تصحيح ، والصواب « فتغيب » كما في بقية الأصول .

(٢) سقط قوله « من الرجل » من ز .

(٣-٣) من قوله « لأنه لا يكون ... » ساقط من م .

(٤) بلاغ ابن عمرو إبراهيم النخعي « لا يصوم أحد عن أحد » قد مر تقريره في ابتداء كتاب الصوم ص ٢٣٠ .

(٥) وفي « قال » تصحيح .

حطة لكل مسكين .

وإذا مرض الرجل حين قال هذه المقالة فلم يزل مريضاً حتى مات فلا شيء عليه، ولا يكون عليهم أن يقضوا عنه شيئاً من قبل أنه لم يصح .

ولو جعل رجل عليه أن يعتكف ليلة أو يوماً قد أكل فيه فليس عليه شيء .

وإذا قالت المرأة : لله عليّ أن أعتكف أيام حيض^٢، فلا اعتكاف عليها .

وكذلك لو قال الرجل : لله عليّ أن أعتكف اليوم الذي يقدم

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (وإذا أوجب على نفسه اعتكافاً ثم مات قبل أن يقضيه أطعم عنه لكل يوم نصف صاع من حطة) وهذا إذا أوصى لأن الاعتكاف فرع عن الصوم وقد بينا في الصوم حكم الفدية فكذلك في الاعتكاف، فإن قيل : الفدية عن الصوم غير معقول ولا هو ثابت بطريق القياس فكيف قسم الاعتكاف عليه ؟ والعجب أن في الصلاة قائم مثل هذا ولا يدخل للقياس فيه ! قلنا : أما في الاعتكاف فالجواب عن هذا السؤال سهل لأن صحة النذر بالاعتكاف باعتبار الصوم فإن ما لا أصل له في الفرائض لا يصح التزامه بالنذر فكان التنصيص على الفدية في الصوم تنصيماً عليه في الاعتكاف، وأما في الصلاة فلم يطلق الجواب في شيء من الكتب على الفدية مكان الصلاة، ولكن قال في موضع من الزيادات : يجوز ذلك إن شاء الله تعالى ؛ فبتعيينه بالاستثناء بيان أنه لا يثبت الجواب فيه إذ لا مدخل للقياس فيه - اهـ ج ٣ ص ١٢٤ .

(٢) وفي « د أن » تصحيح .

(٣) وفي « ح حيض » .

فيه فلان أبداً ، فقدم فلان ليلاً فلا اعتكاف عليه . وإن قدم نهاراً في يوم قد أكل فيه الحالف فليس عليه أن يعتكف في ذلك اليوم ، وعليه أن يعتكف في كل يوم يأتي عليه مثل ذلك اليوم . ولو قدم فلان في يوم بعد الظهر كان مثل ذلك أيضاً .

٥ وإذا جعل الرجل لله^١ على نفسه أن يعتكف شهراً قد سماه^٢ فاذا ذلك^٣ الشهر الذي قد سماه وعناه قد مضى ولا يعلم حين حلف بمضيه فلا شيء عليه ولا اعتكاف عليه ، وهو بمنزلة قوله « لله على أن أعتكف أمس » .

ولو أن معتكفاً في اعتكاف واجب أحرم بالحج أو بالعمرة ١٠ أو بهما جميعاً لزمه^٤ الإحرام مع الاعتكاف ، ويقسم في اعتكافه حتى يفرغ ، فإن خاف أن يفوته الحج خرج ففرض حجته أو عمرته التي جعل لله على نفسه ، وكان عليه أن يستقبل الاعتكاف .

ولو اعتكف الرجل في المسجد الحرام في اعتكاف واجب فذلك أفضل من اعتكافه في غيره ، وكذلك مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو أفضل من الاعتكاف فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وكل ما عظم من المساجد وأكثر أهله فهو أفضل ؛ ومسجد الجامع أفضل مما سواه

(١) لفظ « عليه » ساقط من .

(٢) قوله « لله » زيد من ز .

(٣-٣) وفي م « فاذا كان ذلك » .

(٤) كذا في م ، وفي البقية « لزم » .

من المساجد بعد المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما كان مثله من مساجد الجماعة ما خلا هذين المسجدين .
وإذا جعل الرجل لله على نفسه الاعتكاف ثم رجع عن الإسلام ثم أسلم فليس عليه اعتكاف ، هدم الشرك الاعتكاف .
وإذا جعل العبد على نفسه الاعتكاف أو الأمة فلهواه أن يمنعه ذلك ، ه
فاذا أعتقا كان عليهما أن يقضيا الاعتكاف الذي كانا أوجبا على أنفسهما .
وكذلك المرأة إذا جعلت على نفسها الاعتكاف فلزوجها أن يمنعها .
وأما أم الولد والمدرّة فهما بمنزلة العبد في ذلك . فأما المكاتب فإذا جعل على نفسه اعتكافا معلوما كان عليه أن يعتكفه لأن المولى لا يستطيع أن يحول بينه وبين ذلك . وكذلك العبد الذي قد أعتق^٢ بعضه وهو ١٠ يسعى في نصف قيمته .
وإذا أكل المعتكف ناسيا بالنهار فصومه تام ويمضى على اعتكافه .

(١) وفي هـ « للاعتكاف » .
(٢) فإن كان باذن المولى والزوج فليس للزوج منع زوجته من الإتمام ، وللمولى منع عبده وإن كان لا يستحب له ذلك لأن الزوج بالإذن ملكها منافعها وهي من أهل الملك ، والمولى بالإذن ما ملك العبد منافعها لأنه ليس من أهل الملك ولكنه وعد فالوفاء له ، وخلف الوعد مذموم فلا يستحب له منعه ، فإن فعل لم يكن عليه شيء غير أنه قد أساء وأثم ، وهو قياس الإحرام فإن المرأة إذا أحرمت باذن زوجها لم يكن للزوج أن يحللها ، والعبد إذا أحرم باذن مولاه كان للمولى أن يحلله وإن كره له ذلك - كذا قال السرخسي في ج ٣ ص ١٢٥ من شرح المختصر .

(٣-٢) وفي هـ « الذي اعتق » .

وإذا جامع بالنهار ناسيا^١ قد أفسد اعتكافه ، ولا يشبه الجماع في هذا الموضع الأكل والشرب لأن الجماع يحرم عليه بالليل كما يحرم عليه بالنهار ولم يحرم من قبل الصوم وصار الجماع بمنزلة الخروج من المسجد ، ألا ترى أنه لو خرج ناسيا كان خروجه كخروجه متعمدا .
هـ فكذلك الجماع ، وأما الصوم في غير الاعتكاف إذا جامع فيه ناسيا فان الجماع لا يفسد الصوم كما يفسد الاعتكاف .

وإذا جعل الرجل على نفسه اعتكاف أيام معلومة إن كلم فلانا أو^٢ إذا دخل دار فلان^٣ أو فعل كذا وكذا ففعل ذلك^٤ فعليه أن يعتكف ، وليس عليه كفارة دون الاعتكاف .

١٠ وإذا قال في يمينه « إن شاء الله » وصلها بكلامه فليس عليه شيء .

وإذا قال « إن كنت دخلت دار فلان فعلى اعتكاف شهر » وقد كان دخلها وهو لا يعلم يومئذ فعليه الاعتكاف الذي أوجبه على نفسه .
وإذا أغمى على المعتكف أياما أو أصابه لم في اعتكاف واجب عليه فعليه إذا برئ وصح أن يستقبل الاعتكاف ، ولو تطاول به اللم^٥ وصار معتوها^٦ لا يفيق فكث ذلك سنين كان هذا والقراض التي

(١) وفي م « فاذا » .

(٢) كذا في الأصل ، وفي بقية الأصول « ناسيا بالنهار » .

(٣) وفي ز « و » .

(٤-٤) وفي « دخل فلان » .

(٥-٥) قوله « ففعل ذلك » ساقط من »

(٦-٦) وفي « فلا شيء عليه » .

(٧) واللم بفتح الحين جنون خفيف - من المغرب ج ٢ ص ١٧٢ . والمعتوه : =

افترض الله تعالى عليه سواء في القياس ، لا يقضى ولا يكون عليه شيء ، ولكننا ندع القياس ونوجب عليه القضاء لأنه إذا أحرم بالحج ثم أصابه ذلك ثم أفاق أوجبت عليه القضاء .

وإذا جعل الأعمى أو المقعد على نفسه الاعتكاف لزمه كما يلزم الصحيح .

وإذا جعل المريض على نفسه الاعتكاف وهو مريض لا يطبق ذلك ثم مات قبل أن يبرأ فلا شيء عليه .

وإذا جعل الصحيح على نفسه اعتكاف شهر فمرت عليه عشرة أيام ثم مات فإنه ينبغي لورثته أن يقضوا عنه شهرا ، يطعم لذلك ثلاثين مسكينا لكل مسكين نصف صاع من حنطة ، فإن أبوا أن يفعلوا ذلك ١٠ لم يجبروا على شيء منه .

ولا بأس بأن يلبس المعتكف والمعتكفة ما بدا لهما من الثياب ، ويأكلان ما بدا لهما من الطعام ، ويتطيبان ما بدا لهما من الطيب ، ويدهنان بما شاء من الدهن ٣ ، وليس في ذلك كالحرم .

= الناقص العقل ، وقيل : المدهوش من غير جنون - كذا في ج ٢ ص ٢٩ من المغرب .

(١) قال السرخسي : وهذا لأنه بالعبادة لم يخرج من أن يكون أهلا للعبادة فإنه أهل لثوابها فبقيت ذمته صالحة للوجوب فيها فيما تقرر سببه - انتهى ما قاله في ج ٣ ص ١٢٦ من شرح المختصر .

(٢) وفي ٥٥ و ٥٦ .

(٣) فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك كله في اعتكافه - قاله السرخسي في شرحه ص ١٢٦ .

ولا بأس بأن يعتكف العبد إذا أذن له مولاه أو الأمة، أو أم الولد^١ والمديرة والمدبر. وكذلك المرأة إذا أذن لها زوجها وليس له أن يمنعها. وللولى أن يمنع رقيقه الاعتكاف ولا مأثم عليه في ذلك إلا أن يكون قد أذن لهم، فإن كان قد أذن لهم فأنى أكره له أن يمنعهم بعد ما^٢ قد كان أذن^٣ لهم، فإن منعهم بعد الإذن فليس عليه شيء غير أنه قد أساء وأثم حين منعهم بعد الإذن.

ولا بأس بأن ينام المعتكف في المسجد. ولا يفسد الاعتكاف كلام ولا سباب ولا جدال غير أنه لا ينبغي له أن يتعمد لشيء^٤ من ذلك فيه مأثم.

١٠. ولو نظر المعتكف إلى امرأته وأنزل لم يفسد ذلك عليه اعتكافه ووجب عليه الغسل.

وإذا أخرج المعتكف سلطان في حد عليه أو له يوما أو أكثر من نصف يوم أفسد عليه اعتكافه.

(١) وفي «فلا».

(٢-٢) وفي «والأمة وأم الولد».

(٣-٣) وفي «قد كان قد أذن».

(٤) فإن حرمة هذه الأشياء ليس لأجل الاعتكاف؛ ألا ترى أنه كان محرما قبل الاعتكاف ولا يفوت به ركن الاعتكاف وهو اللبث ولا شرطه وهو الصوم، وكذلك إن سكر ليلا لما بينا أن حرمة السكر ليست لأجل الاعتكاف فلا يكون مؤثرا فيه - اه ما في شرح المختصر ص ١٢٦.

(٥) وفي ز «الشيء».

ولو سكر المعتكف ليلا لم يفسد عليه اعتكافه . ولو كان رجل معتكف في مسجد وهو مؤذن فصعد إلى المنارة لم يفسد ذلك عليه اعتكافه ، ولو كان باب المنارة خارجا من المسجد لم يفسد ذلك عليه اعتكافه .

٣ ولو نسي المعتكف فخرج من المسجد ثم ذكر بعد ذلك فدخل المسجد لم يفسد ذلك عليه اعتكافه^٢ في قول أبي حنيفة ؛ وقال أبو يوسف ومحمد : لا بأس للمعتكف أن يخرج رأسه من المسجد إلى بعض أزواجه وأهله فيغسله^٣ ، وإن غسله في المسجد في إناء فلا بأس به^٤ ؛

(١) المنذرة بكسر الميم موضع الأذان أو المنارة ، وكان ينبغي أن يكون «المنذرة» لأنه ظرف وهو بفتح الميم .

(٢) من أصحابنا من يقول : هذا قولها ، فأما عند أبي حنيفة رضى الله عنه فينبى أن يفسد اعتكافه للخروج من المسجد من غير ضرورة ، والأصح أنه قولهم جميعا ، واستحسن أبو حنيفة هذا لأنه من جملة حاجته فان مسجده إنما كان معتكفا لإقامة الصلاة فيه بالجماعة وذلك إنما يتأتى بالأذان وهو بهذا الخروج غير معرض عن تعظيم البقعة أصلا بل هو ساع فيما يزيد في تعظيم البقعة فلهذا لا يفسد اعتكافه - ٥١ من شرح المختصر ص ١٢٦ .

(٣-٢) من قوله « ولو نسي ... » ساقط من ٥ .

(٤) وفي ز « تغسله » ؛ وفي « فيغسله » يرجع ضمير المفرد إلى « بعض » .

(٥) لأنه باخراج رأسه لا يصير خارجا من المسجد ، فإن من حلف لا يخرج من هذه الدار فأخرج رأسه منها لم يحنث (وإن غسل رأسه في المسجد في إناء فلا بأس بذلك) إذ ليس فيه تلويث المسجد - ٥١ ما في شرح المختصر ج ٢ ص ١٢٦ .

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تغسل رأس النبي صلى الله عليه وسلم وهي حائض وهو معتكف يخرج رأسه من المسجد فتغسله .
أخبرنا محمد عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة عن رسول الله صلى الله

(١) كذا في هـ ، وفي بقية الأصول « زوجة » .

(٢) وأخرجه الإمام محمد في آثاره أيضا أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج رأسه من المسجد وهو معتكف فتغسله عائشة رضي الله عنها وهي حائض ، قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا نرى به بأسا ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه - راجع ج ١ ص ٤ من كتاب الآثار . وأخرجه الإمام أبو يوسف في ص ٢٦ عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عائشة رضي الله عنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج إليها رأسه وهو معتكف في المسجد فتغسله وهي حائض - اهـ . وأخرجه الحسن بن زياد في كتاب الآثار عنه ، وأخرجه ابن خضرو من طريقه وطريق المقرئ عنه ، والحافظ طلحة بن محمد من طريق مصعب بن المقدام عنه - راجع ج ١ ص ٢٦٣ - ٧٤ ؛ من جامع المسانيد . وأخرجه الإمام محمد في موطئه ص ٨١ : أخبرنا مالك أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : كنت أرجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حائض ؛ قال محمد : لا بأس بذلك ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا - اهـ . وأخرج في ص ١٨٨ من موطئه عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عمرة بن عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف يدين إلى رأسه فأرجله - الحديث . قلت : الحديث هذا معروف في كتب الصحاح صحيح البخاري وغيره ؛ وروى ابن أبي شيبة عن يزيد بن هارون ثنا سفيان بن قيس عن الزهري عن =
عليه (٧٢) ٢٨٨

عليه وسلم: كان إذا أراد أن يعتكف أصبح في المكان الذي يريد أن يعتكف فيه^١.

قال^٢: وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر بقبة أو خيمة فضربت له حيث أراد أن يعتكف فإذا قباب وخيام مضروبة فقال: ما هذا؟ قالوا: لعائشة وحفصة^٣ ولزَيْنَب، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: آلبر يردن^٤ بهن؟ ثم أمر بخيمته فنقضت، فلم يعتكف تلك العشر^٥، فلما دخل شوال اعتكف مكانها عشرة^٦.

= عروة عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان معتكفا لم يدخل البيت إلا لحاجة، قالت: ففعلت رأسه وإن بيني وبينه لعتبة الباب - ١٢٣٩ بحث (في المعتكف يغسل رأسه).

(١) قال السرخسي في شرح الحديث هذا: ففي هذا دليل على أن من أراد اعتكاف يوم أو نذر ذلك ينبغي أن يدخل المسجد قبل طلوع الفجر، وقد بينا هذا - ١٢٧ ج ٣ ص ١٢٧. روى ابن أبي شيبة في ص ١٢٣ من مصنفه عن جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال: إذا أراد الرجل أن يعتكف فلتترب له الشمس من الليلة التي يريد أن يعتكف فيها وهو في المسجد - ١٢٨.

(٢) لفظ «قال» لم يذكر في ز.

(٣) وفي هـ «حفصة».

(٤) في هـ «تردون» تصحيف؛ وفي ع، ز «تردن» واللفظ غير منقوط في م، والصواب «يردن». ولفظ البخاري «اردن بهذا».

(٥) وفي م «الشهر» مكان «العشر».

(٦) أسنده البخاري: حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن ثنا عبد الله أنا الأوزاعي ثنا يحيى بن سعيد حدثني عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

= عليه وسلم ذكر أن يعتكف العشر الأواخر من رمضان فاستأذنته عائشة فأذن لها وسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها فقعلت فلما رأت ذلك زينب بنت جحش أمرت ببناء فني لها ، قالت : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى انصرف إلى بنائه فبصر بالأبنية فقال : ما هذا ؟ قالوا : بناء عائشة وحفصة وزينب ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : آلبر اردن بهذا ؟ ما أنا بعتكف ؛ فرجع فلما افطر اعتكف عشرا من شوال - ٨١ ص ٢٧٤ .

وروى عن محمد بن سلام عن محمد بن فضيل بن غزوان عن يحيى بن سعيد عن عمرة نحوه ص ٢٧٣ ، وفيه : ما حملن على هذا البر ؟ انزعوا لها فلا أراها ؛ فزعت فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من شوال . واخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عن يحيى بن سعيد ولفظه : فقال : آلبر يردن ؟ فأمر بنجائه فقوض وترك الاعتكاف في شهر رمضان حتى اعتكف في العشر الأول من شوال ؛ ورواه من طريق طريق سفيان وعمر بن الحارث والأوزاعي وابن اسحاق عن يحيى بن سعيد بمعنى حديث أبي معاوية - راجع ج ١ ص ٣٧١ منه . واخرجه أبو داود : حدثنا عثمان بن أبي شيبة و يعلى بن عبيد عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه ؛ قالت : وانه أراد مرة أن يعتكف في العشر الأواخر من رمضان ، قالت : فأمر ببنائه فضرِب فلما رأيت ذلك أمرت ببنائي فضرِب ، قالت : وأمر غيرة من ازواج النبي صلى الله عليه و عليهن ببنائه فضرِب ، فلما صلى الفجر نظر إلى الأبنية فقال : ما هذه ؟ آلبر تردن ؟ قالت : فأمر ببنائه فقوض ، وأمر ازواجه بأبنتهن فقوضت ؛ ثم أخرج الاعتكاف إلى العشر الأول يعني من شوال - ٨١ ص ٣٤١ . واخرج نحوه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن يعلى بن عبيد عن يحيى بسنده - راجع ص ١٢٨ من سننه . واخرجه الإمام مالك في موطئه ص ١٠١ عن ابن شهاب عن عمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يعتكف فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه وجد اخية خباء =

قال^١ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه اعتكف في العشر الوسطى^٢ من رمضان، فلما فرغ من اعتكافه أتاه جبريل عليه السلام فقال له: إن ما تطلب^٣ وراهك؛ قال: نخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم صبيحة العشرين ثم قال: إني أراي أجمد^٤ في ماء وطين، فمن كان اعتكف معنا فليعد إلى معتكفه؛ فقال أبو سعيد الخدري: °فهاجت السماء عشيته؛ ° وكان عريش المسجد من جريد فوكف، فقال أبو سعيد الخدري: °

= عائشة و خباء حفصة و خباء زينب، فلما رآها سأل عنها فقبل له: هذا خباء عائشة و حفصة و زينب، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألبر تقولون بهن؟ ثم انصرف فلم يعتكف حتى اعتكف عشرا من شوال - هـ. رواه هكذا مرسلًا. و أخرجه البيهقي من طريق الأوزاعي عن يحيى بن سعيد نحو ما أخرجه البخاري - راجع ج ٤ ص ٢٢٢. قال السرخسي في ج ٣ ص ١٢٧ من شرح المختصر: ذكر مجد في الأصل حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف في العشر الأوسط من رمضان فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إن ما تطلب وراهك؛ قال عليه السلام: من كان - الحديث. (١) سقط لفظ « قال » من هـ.

(٢) كذا في الأصول، و الصواب « العشر الأوسط » كما نقله السرخسي أو « العشرة الوسطى » اللهم إلا أن يكون العشر جمعاً بمعنى فيكون الوسطى صفة بمعنى والله أعلم.

(٣) وفي هـ « نطلب » تصحيف.

(٤) سقط لفظ « اجمد » من هـ؛ وفي ز، م « إني أرى أن أجمد ».

(هـ-هـ) من قوله « فهاجت السماء... » ساقط من هـ.

فوالذى بعثه بالحق لقد صلى بنا المغرب ليلة إحدى وعشرين فوكف ! فقال أبو سعيد : وإني لأنظر إلى جبهته وأرنبه الله في الماء والطين . قال محمد : حدثنا بهذا الحديث أبو يوسف عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدرى .

(١) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « الفجر » كما هو في روايات الحديث التى يأتى تخريجها .
(٢) وفي « هذا » .

(٣) وأخرجه الإمام محمد في موطنه أيضا عن مالك قال : أخبرنا مالك أخبرنا يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدرى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الوسط من شهر رمضان فاعتكف عاما حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين وهى الليلة التى يخرج فيها من اعتكائه قال « من كان اعتكف معى فليعتكف العشر الأواخر ، وقد رأيت هذه الليلة ثم أنسيها ، وقد رأيتني من صبيحتها أجمد في ماء وطين ، فالتمسوها في العشر الأواخر والتمسوها في كل وتر » قال أبو سعيد : فطرت الساء من تلك الليلة وكان المسجد سقفه عريشا فوكف المسجد ، قال أبو سعيد : فأبصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف علينا وعلى جبهته وانفه اثر الماء والطين من صبح ليلة إحدى وعشرين - ١٨ ص ١٨٨ وأخرج البخارى هذا الحديث بأسانيده عن أبي سلمة عن أبي سعيد ، منها سند محمد بن عمرو الذى رواه أبو يوسف عنه في الأصل ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن بشر انا سفيان عن ابن جريج عن سليمان الأحول خال ابن أبي نجيح عن أبي سلمة عن أبي سعيد ح قال قال سفيان : « وحدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي سعيد - قال (سفيان) واطن ان ابن لبيد ثنا عن أبي سلمة عن أبي سعيد قال : اعتكفنا =

= مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر الأوسط فلما كانت صبيحة عشرين نقلنا متاعنا فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « من كان اعتكف فليرجع الى معتكفه فاني رأيت هذه الليلة و رأيتني اسجد في ماء و طين » فلما رجع الى معتكفه و حاجت السماء فطرنافو الذي بعثه بالحق! لقد حاجت السماء من آخر ذلك اليوم و كان المسجد عريشا فلقد رأيت على انفه و ارنبته اثر الماء و الطين - ١٥ ص ١٧٣ ؛ و رواه بطريق مالك : حدثنا اسمعيل ثني مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الأوسط من رمضان فاعتكف عاما حتى اذا كان ليلة احدى و عشرين و هي الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه قال « من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر ، و التمسوها في كل وتر » فطرت السماء تلك الليلة و كان المسجد على عريش فوكف المسجد فبصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جبهته اثر الماء و الطين من صبح احدى و عشرين ١٥ ص ٢٧١ ؛ و رواه عن عبد الله بن منير سمع هارون بن اسمعيل ثنا علي بن المبارك ثني يحيى بن ابي كثير قال سمعت ابا سلمة بن عبد الرحمن قال سألت ابا سعيد الخدري قلت : هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر ليلة القدر ؟ قال : نعم ، اعتكفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر الأوسط من رمضان ، قال : فخرجنا صبيحة عشرين ، قال : فخطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صبيحة عشرين فقال « انى رأيت ليلة القدر و انى نسيتمها فالتمسوها في العشر الأواخر في الوتر فاني رأيت انى اسجد في ماء و طين ، فمن كان اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - فليرجع » فرجع الناس الى المسجد و ما نرى في السماء قرعة ، قال : بغاءت سمحابة فطرت و اقيمت الصلاة فسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطين و الماء حتى رأيت الطين في ارنبته و جبهته - ١٥ ص ٢٧٢ . و أخرجه مسلم أيضا بطريقه . قلت : قال السرخسي في شرح المختصر ج ٣ ص ١٢٧ : و ذكر محمد في الأصل حديث =

= أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف في
العشر الأوسط من رمضان فأتاه جبرئيل عليه السلام قال : ان ما تطلب
وراءك ، فقال عليه السلام : من كان معتكفا معنا فليعد الى معتكفه واني أراي
أعبد في ماء وطين ؛ فقال أبو سعيد : فطربنا و كان عريش المسجد من جريد
فوكف ، فوالذي بعثه بالحق ! لقد صلى بنا المغرب ليلة الحادى والعشرين
وانى ارى جبهته و ارنبة انفه فى الماء والطين ؛ و انما اورد هذا الحديث لبيان
ليلة القدر ؛ و فيه اختلاف بين الصحابة والعلماء بعدهم ، فأما أبو سعيد رضي الله
عنه كان مذهبه ان ليلة القدر الحادى والعشرون - لهذا الحديث ، ولم يأخذ
به علماءنا ، لما صح فى الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : من فاته ثلاث
ليال فقد فاته خير كثير ليلة التاسع عشر و الحادى والعشرين و آخرها ليلة ،
فقيل : سوى ليلة القدر يا رسول الله ؟ فقال « سوى ليلة القدر ؛ وليس فى
حديث أبى سعيد كبير حجة فانه لم يقل اراي أعبد فى ماء و طين فى ليلة
القدر ، وكان على بن أبى طالب رضى الله عنه يقول : انها ليلة الخامس
و العشرين ، فانه صح فى الحديث ان نزول القرآن كان لأربع و عشرين مضين
من رمضان و قال الله تعالى « انا انزلناه فى ليلة القدر * » و الهاء كناية عن
القرآن باتفاق المفسرين ، فاذا جمعت بين الآية و الحديث تبين انها ليلة الخامس
و العشرين ، و اكثر الصحابة على انها ليلة السابع و العشرين ، فقد ذكر عاصم
عن زر بن حبیش قال قلت لأبى بن كعب : يا ابا المنذر ! اخبرنى عن ليلة القدر
فان ابن مسعود كان يقول : من يقيم الحول يدركها ! فقال : يرحم الله ابا عبد الرحمن
قد كان يعلم انها ليلة السابع و العشرين ، ولكنه اراد حث الناس على الجهد فى جميع
الحول ، قلت : بم عرفت ذلك ؟ قال : بالعلامة التى اخبرنا بها رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاعتبرناها فوجدناها ، قلت : و ما تلك العلامة ؟ قال : تطلع الشمس من
صبيحتها كأنها طست لا شعاع لها ؟ و كان ابن عباس رضى الله عنهما يقول : انها
ليلة السابع و العشرين ، فقيل له : و من اين تقول ذلك ؟ قال : لأن سورة =

وإذا قال الرجل « الله على أن أعتكف شهرا بالنهار دون الليل »
 فله أن يعتكف بالنهار دون الليل إن شاء . وإذا قال « شهرا » ونوى
 النهار دون الليل فعليه النهار والليل في ذلك ، وليست نيته ههنا بشيء ،
 وهو بمنزلة رجل قال « الله على أن لا أكلم فلانا شهرا » ينوى النهار
 دون الليل فعليه الليل والنهار .

وإذا جعل الرجل لله عليه أن « يعتكف يوم النحر » ويوم الفطر
 وأيام التشريق فعليه أن يفطر و يعتكف أياما مكانها ، ويكفر بيمينه إذا

« القدر ثلاثون كلمة وقوله « هي » الكلمة السابعة والعشرون وفيها
 إشارة الى ليلة القدر » وذكر الفقيه أبو جعفر أن المذهب عند أبي حنيفة رضي الله
 عنه انها تكون في شهر رمضان ولكنها تتقدم وتأخر ، وعلى قول أبي يوسف
 وعده تكون في شهر رمضان لا تتقدم ولا تتأخر ، وفائدة الاختلاف ان من
 قال لعبده « أنت حر ليلة القدر » فان قال ذلك قبل دخول شهر رمضان عتق
 اذا انسلخ الشهر ، وان قال ذلك بعد مضي ليلة من الشهر لم يعتق حتى ينسلخ
 شهر رمضان من العام القابل في قول أبي حنيفة ، لجواز انها كانت في الشهر
 الماضي في الليلة الأولى وفي الشهر الآتي في الليلة الأخيرة ، وعلى قول أبي يوسف
 وعده اذا مضت ليلة من الشهر في العام القابل بجاء مثل الوقت الذي حلف
 فيه عتق لأن عندهما لا تتقدم ولا تتأخر بل هي في ليلة من الشهر في كل وقت ،
 فاذا جاء مثل ذلك الوقت فقد تيقنا بمجيء الوقت المضاف إليه العتق بعد يمينه
 فلهذا عتق ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب - ١٢٨ ص .

(١) وفي « النهار والليل » .

(٢) لفظ « لله » ساقط من « .

(٣-٣) وفي « يعتكف لله يوم النحر » .

مضت تلك الأيام إن كان أراد بذلك يمينا . ولو اعتكف يوم النحر
و يوم الفطر و أيام التشريق كما جعل الله على نفسه وصام أجزاء ذلك
وقد أساء ، لأنه لا ينبغي له أن يكون صائما في تلك الأيام و تلك الأيام ليست
بأيام صوم ، ألا ترى أنه نهى عن صوم هذه الخمسة الأيام لأن صومها صوم .^١

بسم الله الرحمن الرحيم

باب في الصيام و الاعتكاف من الجامع الكبير

و إذا قال الرجل : « الله على أن أعتكف شهرا ، ولم ينو شهرا

(١) سقط لفظ « على » من هـ .

(٢) كذا في الأصول ، وزاد في م « الحمد لله وحده و صلى الله على سيدنا محمد
و آله و صحبه و سلم حسينا الله و نعم الوكيل » .

(٣) كذا في الأصل ، و التسمية ساقطة من هـ ، وزاد في م بعدها « و صلى الله على
سيدنا محمد و على آله و صحبه و سلم » .

(٤) هذا الباب الحق بعض الفقهاء من رواة الكتاب بالأصل لتكثير فروع

باب الاعتكاف في مقامها و لتأييد مسائل الأصل ، لأن مسائل الجامع متفرعة

من الأصل ، قال العتابي في شرح الجامع : بناء على أن الصوم شرط صحة

الاعتكاف لأن ركن الاعتكاف اللبث في المسجد و الصوم محله فالإتزام بالاعتكاف

يكون الإتزام للصوم فيصح الإتزام اللبث في المسجد تبعا للإتزام بالصوم الذي له

مثل في الزام الله تعالى ، و ان اليوم المفرد لا يتناول ليلته ، و الأيام تناول

ليالها ، و العبادة المالية في النذر المضاف يجوز تعجيلها كالزكاة ، و في العبادة

البدنية خلاف ، و في التعليق بالشرط لا يجوز التعجيل بكل حال - انتهى ص ١٣ .

(هـ) و في الجامع الكبير المطبوع « رجل قال » .

'بعينه فله أن يعتكف أى شهر شاء' ولكن لا بد له^٢ من أن يتابع^٣ بين اعتكافه ولا يفرق .

فإن قال « نويت أن أعتكف بالنهار دون الليل » لم تكن نيته تلك شيئاً لأن الشهر يدخل فيه الليل والنهار ، والاعتكاف يجب بالليل والنهار فلذلك كان عليه الشهر متتابعاً .

وإن^٤ قال « لله على أن أصوم شهراً » ولم ينو شهراً بعينه ولا متتابعاً ولا نية له ، فإن شاء ففرق بين صومه وإن شاء وصل ، لأن الصوم يكون بالنهار دون الليل فلذلك كان له أن يفرق إن شاء .

وإذا^٥ قال « لله على اعتكاف شهر » فعليه اعتكاف^٦ بصومه لا بد منه ، لأن الاعتكاف لا يكون إلا بصوم ، والليل لا يكون^٧ فيه صوم .

وإذا^٨ قال « لله على أن أعتكف يوماً » وجب عليه أن يعتكف يوماً بصوم فيه ، يدخل المسجد قبل طلوع الفجر فيقيم فيه صائماً إلى أن تغيب الشمس ، ولا يخرج منه إلا لغائط أو بول أو جمعة .

وإذا^٩ قال « لله على أن أعتكف ليلتين » فعليه أن يعتكف ليلتين^{١٠} .

(١-١) وعبارة الجامع المطبوع « بعينه اعتكف أى شهر شاء وتابع » .

(٢) كذا في ز ، ولفظ « له » ساقط من بقية النسخ .

(٣-٣) وفي « من يتابع » .

(٤) وفي الجامع « لم تنفع نيته » .

(٥) وفي المطبوع « ولو » .

(٦-٦) وفي المطبوع « اعتكف » مكان « فعليه اعتكاف » .

(٧-٧) من قوله « فعليه أن ... » ساقط من م ، ولفظ « ليلتين » ساقط من ه ؛ =

كتاب الأصل (باب في الصيام والاعتكاف من الجامع الكبير) ج ٢ -

يوميهما، يدخل المسجد قبل 'أن تغيب الشمس' فيقيم فيه 'تلك الليلة' ويصبح صائما، و يقيم فيه الليلة الأخرى ويصبح صائما معتكفا إلى الليل .
ولا يشبه قوله «الله على» اعتكاف ليلة، قوله «الله على اعتكاف ليلتين»، 'لأن الليلتين يكونان يوميهما' والليلة لا تكون يوميهما؛
هـ ألا ترى أنه لو قال «الله على أن أعتكف ثلاثين ليلة، دخل في ذلك الليل والنهار وكان بمنزلة قوله «الله على أن أعتكف شهرا» .
ولو قال «الله على أن أعتكف يومين»، كان عليه اعتكاف يومين بليلتيهما فينبغي له إذا أراد ذلك أن يدخل المسجد قبل غروب الشمس فيمكث فيه ليلته ويومه والليلة^١ الأخرى ويومها .
١٠ وإذا قال «الله على أن أعتكف ثلاثين ليلة»^٢، وقال «نويت الليل دون النهار، فليس عليه شيء لأن الصيام لا يكون إلا بالليل، ولا يكون اعتكاف إلا بصوم .

= وفي المطبوع «اعتكفها يوميهما» .

(١-١) وفي المطبوع «غروب الشمس» .

(٢) لفظ «فيه» ساقط من هـ .

(٣) لفظ «على» ساقط من هـ .

(٤-٤) وفي هـ «ان يكون يوميهما» مكان قوله «لأن... الخ» .

(٥) كذا في الأصل، وفي هـ «يوميهما» وفي ز «يومها» والصواب «يوميهما» .

(٦) وفي هـ «بليليهما» .

(٧) وفي م «ليلته» .

(٨-٨) وفي ع «ليلتين» مكان «ثلاثين ليلة» تصحيف .

كتاب الأصل (باب في الصيام والاعتكاف من الجامع الكبير) ج - ٢

وإن قال « الله على أن اعتكف ثلاثين يوما » ، وقال « نويت النهار دون الليل » فهو كما قال ، وإن شاء فرق اعتكافه ، وإن شاء جمع ، لأن هذا بمنزلة الصوم .

وإذا قال « الله على أن اعتكف شهر رمضان » فعليه أن يعتكف بالليل^١ والنهار ، فإن صامه ولم يعتكفه كان عليه قضاء اعتكافه فيعتكف^٥ شهرا مكانه متتابعاً^٢ ويصوم فيه ، لأن الاعتكاف لا يكون إلا بصوم فلما لم يعتكف^٢ في شهر رمضان وجب عليه قضاء الاعتكاف ، فلما وجب عليه ذلك^٣ وجب عليه مع ذلك الصوم ، فإن كان لم يعتكف حتى دخل شهر رمضان من قابل فصامه واعتكفه قضاء^٤ من اعتكاف الشهر الأول لم يحزه ذلك الشهر وعليه أن يعتكف شهرا يصوم فيه مكان الشهر الأول ، ١٠ لأن الشهر الأول حين مضى وجب عليه قضاء اعتكافه بصوم فلا يحزه من ذلك صوم وجب عليه من غير ذلك ؛ ولو أنه أفطر شهر رمضان الأول من عذر وجب عليه قضاؤه باعتكاف متتابع ، فإن قضاء باعتكاف متتابع^٦ أجزاء ذلك لأن الشهر وجب عليه^٧ صومه واعتكافه ففرض

(١) وفي « الليل » .

(٢) وفي « متتابعاً مكانه » .

(٣) وفي « فلما لم يصم » تحريف .

(٤) وفي ز « ذلك الصوم » وليس بشيء .

(٥) وفي ز « قضى » تصحيف .

(٦) وفي ز ، م « متتابعاً » .

(٧) سقط لفظ « عليه » من م .

ذلك ؛ ألا ترى أن رجلا لو قال : لله على أن أعتكف رجب^١ ،
وجب عليه صومه واعتكافه فإن أفطره كله ثم قضاه باعتكاف أجزاء ،
فإن 'اعتكف مكانه' شهر رمضان لم يحزه من الاعتكاف الذي
وجب عليه .

٥ ولو قال : لله على أن أعتكف رجب ، فاعتكف مكانه شهر^٢
ربيع وذلك قبل أن يدخل شهر^٣ رجب أجزاء ؛ إن كان صامه مع
اعتكافه لأنه شيء أوجبه على نفسه لله ، فإذا عجل قبل وقته أجزاء .
ألا ترى أن رجلا لو قال : لله على صوم يوم الخميس ، فصام يوم الأربعاء
قضاء من يوم الخميس أجزاء ذلك ، وهو قول أبي يوسف ، وقال محمد :
١٠ أما في قولی فإست أرى ذلك يحزیه حتی بصومه بعد دخوله ؛ ألا ترى
رجلا لو صام شهر رمضان قبل أن يدخل لم يحزه فكذلك هذا .

وقال أبو يوسف : لو أن رجلا قال : لله على أن أتصدق بذرم
غدا ، فتصدق به اليوم أجزاء ذلك فكذلك الصوم الذي أوجبه على
نفسه يحزیه إذا عجله . قال محمد : وأما أنا فأرى الصدقة يحزیه تعجيلها
١٥ ولا أرى تعجيل الصوم يحزیه ، وإنما أقیس ما أوجب على نفسه من

(١) سقط لفظ ' رجب ' من ' ه ، م .

(٢-٣) وفي ' ه ' « اعتكف وراه » تصحيف .

(٣) كذا في م ، و لفظ « شهر » ساقط من بقية الأصول .

(٤) وفي الجامع المطبوع « فاعتكف شهرا قبل رجب أجزاء في قول يعقوب » .

(ه) وفي ' ه ' « نرى » .

كتاب الأصل (باب في الصيام والاعتكاف من الجامع الكبير) ج - ٢

ذلك بما أوجب الله تعالى عليه ، فكما أن الزكاة يحجزه تعجيلها قبل وقتها فكذلك إذا أوجب على نفسه صدقة فعجلها قبل وقتها أجزاء ، وأما الصوم فلا يحجزه تعجيله كما لا يحجزه تعجيل ما أوجب الله عليه من الصوم .

وقال أبو يوسف : إذا قال الله على أن أصلي ركعتين غدا ، ه فصلاهما اليوم أجزاء ؛ وقال محمد : وأما أنا فلا أرى ذلك يحجزه ، أقسه بما^٢ افترض^٣ الله عليه من الصلاة .

وقال أبو يوسف : ولو أن رجلا قال « إذا جاء فلان فله على أن أصوم يوما ، فعجل صيام ذلك اليوم قبل أن يقدم فلان ثم قدم فلان بعد فعله أن يصوم يوما ، ولا يحجزه صيام ذلك اليوم ، ولا يشبه ١٠ هذا الوجه الأول لأن الأول أوجب على نفسه بغير عمن ، وهذا إنما أوجب على نفسه إذا قدم فلان وإنما يجب عليه بعد قدمه فلا يحجزه تعجيله . وكذلك إذا قال « إذا قدم فلان فله على أن أصلي ركعتين ، فعجل صلاتهما قبل قدوم فلان ثم قدم فلان فعليه قضاؤهما ولا يحجزه الأوليان . وكذلك إذا قال « إذا قدم فلان فله على أن أتصدق ١٥ بدرهم ، فعجل صدقة الدرهم ثم قدم فلان إن ذلك لا يحجزه وعليه أن يتصدق بدرهم آخر .

(١) وفي « وجب » تصحيف .

(٢) وفي « ما » .

(٣) وفي « افترض » .

وإذا قال «الله على صوم شهر متتابع» ولا ينوي شهرا بعينه فعليه أن يصوم شهرا متتابعاً، فإن أفطر منه يوماً استقبل الشهر من أوله .
فإن كان قال «الله على أن أصوم شهرا متتابعاً» يعني رجباً بعينه أو شهراً من الشهور بعينه فعليه صوم ذلك الشهر . وإن أفطر يوماً قضى ذلك اليوم وحده وليس عليه أن يستقبل صوم شهر، ولكن إذا أراد بقوله «الله على» يمينا كفر يمينا مع قضاء ذلك اليوم^١ .

(١) كذا في الأصول وكذا في الجامع المطبوع، وفي شرح العتابي «رجباً» ولعله الصواب لأنه مصروف على الصحيح - راجع القاموس .
(٢-٢) وفي «وإن أراد» .

(٣) قال العتابي في شرح الجامع الكبير ص ١٥ : (ولو قال «الله على صوم شهر متتابعاً» يصوم أي شهر شاء متتابعاً، فإن أفطر يوماً يلزمه الاستقبال، فإن نوى شهراً بعينه أو قال «الله على أن أصوم رجباً» فأفطر يوماً قضى ذلك اليوم ولا يستقبل) لأنه يقع كله قضاء في غير وقته فكان الأول أولى بالجواز، (وإن نوى النذر واليمين أو نوى اليمين ولم ينو شيئاً آخر كان نذراً ويميناً عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله) حتى يلزمه القضاء بالنذر والكفارة باليمين في الوجهين (وقال أبو يوسف رحمه الله في الأول: يكون نذراً خاصة حتى يلزمه القضاء ولا يلزمه الكفارة، وفي الثاني: يكون يمينا خاصة حتى تلزمه الكفارة دون القضاء)؛ لأبي يوسف أن النذر يستعمل لليمين مجازاً لقوله عليه السلام «النذر يمين» والمناسبة بينهما في معنى وجوب الفعل المذكور لكن في النذر لعينه وفي اليمين يجب لغيره فكان الوجوب ثابتاً من وجه، فإذا نوى المجاز لم تبق الحقيقة مراداً؛ ولهما أن معنى النذر حقيقة وجوب المنذوره، = وإذا

وإذا قال الله على صوم يوم، فأصبح من الغد 'لا ينوى صوما'
فلم تزل الشمس حتى نوى أن يصومه من قضاء ذلك اليوم الذي أوجبه
على نفسه فإن ذلك لا يحجزه من قضاء ذلك اليوم حتى يعزم عليه من
الليل، ولكن أحب إلى أن يتم صومه فيجعله تطوعا ولا يفطر، وإن
أفطر فلا قضاء عليه .

وإذا قال الله على صوم غد، فأصبح من الغد 'لا ينوى ما'
ثم نوى صومه من قضاء ما عليه قبل الزوال أجزاء ذلك لأنه أوجب
هذا اليوم بعينه عليه؛ ألا ترى أن رجلا لو أصبح في يوم من شهر
رمضان لا ينوى صومه^٣ ثم نوى صومه^٣ قبل الزوال أجزاء ذلك ولو
أفطر يوما من شهر رمضان فوجب عليه قضاؤه فأصبح في يوم لا ينوى^{١٠}
صومه ثم نوى صومه^٤ قضاء من الذي وجب عليه لم يحجزه ذلك فكذلك هذا.

= وفيه معنى اليمين أيضا وهو تحريم ترك الصوم في الوقت المذكور، والحقيقة
مقصودة لا تحتاج إلى النية، ومعنى اليمين فيه تبع فيحتاج إلى النية، فإذا نوى
اعتبر كلاهما فيكون هذا من باب الجمع بين الحقيقتين لا من باب الجمع بين الحقيقة
والمجاز، وفي نذر الصوم في شهر بعينه تجوز نيته من النهار كصوم رمضان،
وفي غير عينه لا يجوز إلا بنيته من الليل كالقضاء - ١١ .

(١-١) كذا في الأصل، وفي البقية «وهو لا ينوى صومه» .

(٢) وفي «عن» .

(٣-٣) سقط قوله «ثم نوى صومه» من « .

(٤) كذا في الأصل، وفي البقية «ان يصومه» .

كتاب الأصل (باب في الصيام والاعتكاف من الجامع الكبير) ج - ٢

وإذا قال الله على أن أصوم غدا، ثم أصبح ينوى أن يصومه تطوعا ولا يصومه بما أوجبه على نفسه فصومه ذلك بما أوجبه على نفسه ولا يكون تطوعا.

ولو أن رجلا قال الله على أن أصوم رجب بعينه، ثم إنه ظاهر من أمراته فصام شهرين متتابعين أحدهما رجب أجزاء من الظهار، وعليه أن يقضى رجب كما أوجب على نفسه؛ وإن أراد يمينا لم يكن عليه كفارة يمين لأنه صام رجب كما خلف.

ولو أن رجلا وجب عليه صوم شهرين متتابعين من ظهار فصام شهرين متتابعين أحدهما رمضان لم يحزه ذلك، وكان صومه من رمضان خاصة، وعليه أن يستقبل صوم شهرين متتابعين؛ ولا يشبه شهر رمضان في هذا الوجه ما أوجب على نفسه لأن الرجل إذا أوجب على نفسه أن يصوم فكان الإيجاب من قبله^٣ كان ذلك والصوم^٢ الذي وجب بالظهار سواء، ولم يكن أحدهما أوجب من صاحبه فمن أيها صام ذلك الشهر أجزاء فأما شهر رمضان فإنه لا يكون أبدا إلا من شهر رمضان.

١٥ ألا ترى لو أن رجلا صام تطوعا كان من شهر رمضان

(١-١) من قواه « من ظهار ... » ساقط من م .

(٢) وفي « أوجبه » .

(٣-٣) وفي « كان ذلك والإيجاب والصوم » .

كتاب الأصل مسألة شهادة الواحد على رؤية رمضان من التحرى ج - ٢

وما أوجه^١ على نفسه بما^٢ لم يجب عليه إلا بإيجابه على نفسه فكذلك^٣ بمنزلة
الشهرين المتتابعين اللذين وجبا بالظهار .

ألا ترى أن رجلا لو قال «لله على صوم الأبد» كان ذلك واجبا عليه ،
فإن ظاهر من امرأته ولم يجد ما يعتق أجزاءه أن يصوم شهرين متتابعين .
ألا ترى لو أن رجلا وجب عليه قضاء أيام من شهر رمضان هـ
فقضاها في شهر أوجه على نفسه أجزاء ذلك و كان عليه أن يقضى مكان
تلك الأيام من ذلك الشهر ! فكذلك هذا . أولا ترى أن شهر رمضان
لا يشبه ما أوجه على نفسه من هذا لأنه لو صام ذلك في شهر رمضان
لم يحزه .

١٠ مسألة من كتاب التحرى

محمد بن الحسن قال حدثنا حازم بن إبراهيم^١ البجلي عن سماك بن

(١) وفي ز «أوجب» .

(٢) وفي «بما» .

(٣) وفي هـ ، م «فذلك» .

(٤) وفي «دالا» .

(هـ) كتاب التحرى للؤلؤ الذى يأتي بعد جزء من كتاب الأصل له اخذ بعض
الرواة مسألة منه تتعلق بكتاب الصوم وادرجها هنا تكثيرا لفروع الصوم
في مقامه .

(٦) كذا في هـ ، وفي ع ، ز «حازم عن إبراهيم» وفي م «من إبراهيم» تصحيف

«بن» ذكره في ج ٢ ص ١٦١ من لسان الميزان ، قال : حازم بن إبراهيم البجلي =

حرب عن عكرمة مولى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل شهادة أعرابي وحده على رؤية هلال شهر رمضان، قدم المدينة فأخبرهم أنه رآه فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصوموا بشهادته .

= مصرى عن سماك بن حرب، ذكره ابن عدى فساق له احاديث ولم يذكر لأحد فيه قولاً ولا مطعناً ثم قال : ارجو انه لا بأس به - انتهى . وذكر ابن أبي حاتم انه روى عنه قادم بن زيد وسلم بن قتيبة ولم يذكر فيه جرحاً ؛ وذكره البخارى وذكره ابن حبان فى الثقات ؛ وذكره الطوسى وعلى بن الحكم ؛ كان ثقة كثير العبادة - ١٥٠ . قلت : ذكره البخارى فى تاريخه الكبير وقال : سمع مما سمع منه سلم بن قتيبة ومسلم وبكر بن بكار ، وقال نصر بن على : هو كوفى روى عنه ابى - اهـ ج ٢ ق ١ ص ١٠١ . قلت : فما الداعى الى ذكره فى الضعفاء ! انا لله وانا اليه راجعون .

(١) قلت : روى الحديث هذا بسند الإمام الدارقطنى فى ص ٢٢٧ من سننه من طريق ابى قتيبة : ثنا حازم بن ابراهيم عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : تمارى الناس فى علال رمضان فقال بعضهم : اليوم ، وقال بعضهم : غدا ، فجاء اعرابى الى النبى صلى الله عليه وسلم وزعم أنه قد رآه فقال النبى صلى الله عليه وسلم : أتشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم ، فأمر النبى صلى الله عليه وسلم بلالا فنادى فى الناس : صوموا ، ثم قال : صوموا لرؤيته وانظروا لرؤيته فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم انظروا ولا تصوموا قبله يوماً ؛ (قال) تابعه الوليد بن أبى ثور وزائدة والثورى من رواية الفضل بن موسى عنه وقيل : عن أبى عاصم ، وأرسله إسرائيل وحماد بن سلمة وابن مهدي وأبو نعيم وعبد الرزاق عن الثورى : حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا ثنا عباد بن يعقوب ثنا الوليد بن أبى ثور عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال : جاء رجل الى =

= النبي صلى الله عليه وسلم فقال : رأيت الهلال ! فقال : أ تشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : نعم ، قال : أ تشهد أن محمدا رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : يا بلال ! ناد في الناس فليصوموا غدا ؛ حدثنا عمر بن الحسين بن سوير بن ثنا شعيب بن أيوب ثنا أبو أسامة وحسين بن علي الجعفي عن زائدة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال : جاء اعرابي إلى رسول الله قال : إني رأيت الهلال ! فقال : أ تشهد أن لا إله إلا الله وإني رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : يا بلال ! ناد في الناس أن يصوموا غدا - المعنى متقارب ؛ حدثنا أبو بكر النيسابوري ثنا محمد بن علي بن محرز ثنا أبو أسامة عن زائدة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ؛ حدثنا محمد بن هارون أبو حامد ثنا أبو عمار الحسين بن حريث نا الفضل بن موسى ثنا سفيان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس : أن اعرابيا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إني رأيت الهلال ! فقال : أ تشهد أن لا إله إلا الله وإني رسول الله ؟ قال : نعم ، فنادي أن يصوموا ؛ حدثنا عبد الباقي بن قانع ثنا الحسن بن علي العمري ثنا محمد بن بكار العيشي ثنا أبو عاصم عن سفيان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال : جاء اعرابي ليلة هلال رمضان فقال : يا رسول الله إني قد رأيت الهلال ! فقال : أ تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ؟ قال : نعم ، فنادي في الناس أن يصوموا - اهـ ص ٢٢٨ . ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن إسرائيل عن سماك عن عكرمة : أن اعرابيا شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم على رؤية الهلال ، فقال : أ تشهد أن لا إله إلا الله وإني رسول الله ؟ قال : نعم ، قال فأمر الناس أن يصوموا ، وروى عن حسين ابن علي عن زائدة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال : جاء اعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ! إني رأيت الهلال الليلة ! قال : أ تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ؟ قال : نعم ، قال : يا بلال ! ناد في الناس يصوموا غدا - اهـ ص ١٢١٠ بحث « من كان يجيز شهادة شاهد على رؤية الهلال » . قال الزيلعي في ج ٣ ص ٣٤٣ من نصب الراية : أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن زائدة بن قدامة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال : جاء اعرابي إلى =

= رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : انى رأيت الهلال ! قال : أ تشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : نعم ، قال : أ تشهد أن هذا رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : يا بلال أذن فى الناس فليصوموا - انتهى . و رواه ابن خزيمة و ابن حبان فى صحيحيهما و الحاكم فى المستدرک و قال : على شرط مسلم فانه احتج بسماك و البخارى احتج بعكرمة - انتهى . قال الزيلعى : و حديث حازم بن ابراهيم عند الطبرانى فى معجمه ، و رواه عن سماك ايضا حماد بن سلمة ؛ فأخرجه البيهقى فى سننه عن عثمان بن سعيد الدارمى عن موسى بن اسمعيل عن حماد بن سلمة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس مسندا ؛ و رواه ابو داود فى سننه : حدثنا موسى بن اسمعيل به مرسلا ، و لم يذكر فيه ابن عباس ، و قال فيه : فنادى فى الناس ان تقوموا و ان تصوموا ، و قال : و لم يذكر فيه القيام الا حماد بن سلمة - انتهى . قلت : و روى عن ابن عمر نحو ما رواه ابن عباس ، أخرجه ابو داود فى سننه عن مروان بن محمد عن ابن وهب ثنا يحيى بن عبد الله بن سالم عن ابى بكر بن نافع عن ابيه عن ابن عمر قال : تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم انى رأيته فصام و امر الناس بصيامه ؛ و رواه الحاكم فى مستدركه عن هارون بن سعيد الابلى ثنا ابن وهب به ، و قال : حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه . و رواه ابن حبان فى صحيحه بسند ابى داود ، و كذلك الدارقطنى فى سننه و قال : تفرد به مروان بن محمد عن ابن وهب وهو ثقة - انتهى . و سند الحاكم : ارد عليه ؛ و اخرج الدارقطنى بسنده عن طاوس قال : شهدت المدينة و بها ابن عمر و ابن عباس رضى الله عنهم فجاء رجل الى واليها فشهد عنده على رؤية الهلال هلال رمضان فسأل ابن عمر و ابن عباس عن شهادته فأمرأه ان يجيزه و قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة رجل واحد على رؤية الهلال هلال رمضان ، قال : و كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجيز شهادة الإنظار الا بشهادة رجلين - اه . قلت : و روى عن عمر و على من قولها انها اجاز شهادة رجل واحد على هلال رمضان ، قال عمر : الله اكبر انما يكفى المسلمين الرجل الواحد - رواه احمد =

قال محمد: فهذا مما يدل على أن شهادة الواحد في أمر الدين جائزة ولا يقبل على هلال الفطر أقل من شاهدين رجلين حرين أو رجل وامرأتين لأن هلال الفطر وإن كان من أمر الدين ففيه بعض المنفعة لفطر الناس وتركهم الصوم، فذلك 'يجرى مجرى' الحكم فلا تقبل فيه من الشهادة إلا ما يقبل في الأحكام ولا يقبل في هلال شهر رمضان ه قول مسلم ولا مسلمين إذا كانوا ممن لا تجوز شهادتهم وهما ممن يتهم فأما عبد ثقة أو امرأة مسلمة ثقة حرة أو أمة أو رجل مسلم ثقة إلا أنه محدود في قذف فشهادته في ذلك جائزة، وإن كان الذى شهد بذلك في المصر ولا علة في السواء لم تقبل شهادته لأن الذى يقع في القلب = وقال على رضى الله عنه: اصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن افطر يوما من رمضان - رواه الشافعى، راجع ج ٣ ص ٤٤٤ - ٤٤٥ من نصب الراية فإن فيه تفصيلا .

(١) كذا في أكثر الأصول، وفي « لا تقبل » .

(٢-٣) وفي « تجرى بتحري » تصحيف .

(٣) وفي م « و » مكان « أو » .

(٤) وفي ج ٣ ص ١٤٠ من شرح المختصر للسرخسى: (فإذا لم يكن بالسواء علة فلا تقبل شهادة الواحد والثنى حتى يكون امرا مشهورا ظاهرا في هلال رمضان وهكذا في هلال الفطر) في رواية هذا الكتاب ، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة قال: تقبل فيه شهادة رجلين أو رجل وامرأتين بمنزلة حقوق العباد، والأصح ما ذكر هنا فإن في حقوق العباد إنما تقبل شهادة رجلين إذا لم يكن هناك ظاهر يكذبها، وهنا الظاهر يكذبها في هلال رمضان وفي هلال شوال جميعا لأنها أسوة سائر الناس في الموقف والمنظر وحدة البصر وموضع =

من ذلك أنه باطل ، فإن كان في السماء علة من سحب فأخبر أنه رآه من خلال السحاب أو جاء من مكان آخر فأخبر بذلك وهو ثقة فينبغي للمسلمين أن يصوموا بشهادته .

مسألة في القيء من كتاب المبرد

الحسن بن زياد عن أبي حنيفة في صائم ذرعه القيء فخرج منه قليل أو كثير أو استقاء فقاء أقل من ملء الفم وهو في ذلك ذاكر أو ناس لصيامه لم يفسد صومه وكان على صيامه وإن تقيأ ملء فيه أو أكثر وهو ذاكر^١ لصومه فعليه القضاء . قال أبو عبد الله^٢ : يعني إذا تكلف للقيء وإن كان ناسيا فلا شيء عليه^٣ ، وإن خرج من جوفه إلى حلقه ثم رده

= القمر فلا تقبل فيه الشهادة إلا أن يكون امرا مشهورا ظاهرا وقد بينا اختلاف الأقاويل في ذلك في كتاب الصوم - هـ . ومن الأسف أن ياتيه هذا ساقط من نسخة الشرح من كتاب الصوم ومقامه قبيل باب صدقة الفطر .

(١) المبرد كتاب في الفروع للإمام الحسن بن زياد اللؤلؤي صاحب إمامنا رواه عنه من غير واسطة أحد من أصحابه وهو كالأصل للإمام محمد بن الحسن إلا أنه معدود في النوادر أدرج فروعه ههنا بعض الفقهاء من رواة الأصل تكيلا لفروع كتاب الصوم صوم الأصل .

(٢) وفي م « لصومه » .

(٣) من قوله « أو ناس » ساقط من هـ .

(٤) المراد منه الإمام محمد بن شعاع الثلجي راوى كتاب المبرد عن مؤلفه - والله أعلم .

(٥) لفظ « عليه » ساقط من ع .

- و هو يقدر على رمية و هو ذاكر لصومه فعليه القضاء .
- ٥ - وقال الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة قال : إذا ذرعه التّيه أو استقاء فخرج ملء الفم أو أكثر ثم رجع إلى حلقه و هو ذاكر لصيامه مثل الحصة و هو القدر الذي يفطر من الأكل فطره ذلك ، و سواء ارتجع ذلك أو غلبه ، وإن كان الذي خرج من جوفه ٥ إلى فمه أقل من ملء الفم لم يفطره ما ارتجع منه . و كذلك رواه عن أبي يوسف قال : و سمعته يقول غير هذا القول ، يقول : إذا كان التّيه أقل من ملء الفم فارتجعه متعمدا فطره وإن غلبه لم يفطره .
- الحسن بن زياد عن أبي حنيفة : و إذا كان بين أسنانه لحم فتلطظه ٢
- فدخل حلقه أو اجتمع من ريقه على لسانه فدخل حلقه فهو على صيامه . ١٠

من المجرّد

قال أبو حنيفة : إذا أفطر الرجل في شهر رمضان نهارا و هو حاضر متعمدا فأكل طعاما أو شرب شرابا أو جامع امرأة في الفرج أو بعث له وجور ٢ فاتجر به أو دواه فأخذه و هو ذاكر لصومه فعليه القضاء

(١) سقط كلمة « ذلك » من ٥ .

(٢) وفي ٥ « وغير » .

(٣) وفي ٥ « فتلطظه » ؛ قلت : وفي ج ٢ ص ١٧٢ من المغرب تلطظ الرجل تبع بلسانه بقية الطعام بين أسنانه بعد الأكل و قيل التلظظ ان يخرج لسانه يمسح به شفثيه - اهـ .

(٤) أي حاضر مقيم في وطنه ، أو مقيم في بلد ليس بمسافر ، والحاضر ضد البادي .

(٥) وفي ٥ « وجود » بالدال و ليس بشيء ؛ والوجور الدواه الذي يصب =

والكفارة، وإن جامع امرأته فيما دون الفرج فأنزل ثم جامع في الفرج بعد ذلك أو أصبح ينوي الإفطار ثم نوى الصوم بعد ارتفاع النهار فظن أن ذلك قد أفسد عليه صومه أو لم يظن ذلك فأكل أو شرب أو جامع فعليه القضاء بلا كفارة، وإن أكل ناسيا أو شرب ناسيا أو جامع ناسيا أو ذرعه الشيء أو قاء ناسيا فظن أن ذلك يفطره فأكل بعد ذلك فعليه القضاء بلا كفارة، وإن اكتحل بذرور^١ أو احتجم أو قبّل امرأته بشهوة^٢ أو لامسها بشهوة^٣ أو جامعها فيما دون الفرج فلم ينزل فظن أن ذلك يفطره فأفطر متعمدا فعليه القضاء والكفارة؛ فإن استغنى فقيها أو تأول فيه حديثا أنه قد فطره فعليه القضاء بلا كفارة، وإن هو اغتاب إنسانا أو قذف محصنة فظن أن ذلك قد فطره أو استغنى فيه فقيها أو تأول فيه حديثا ثم أفطر بعد ذلك فعليه القضاء والكفارة^٤، لأن الحديث فيه محتمل للتأويل، إذ قيل قد أفطر على ما حرم الله، وإذا قيل

= في وسط الفم، يقال: أوجرته ووجرته - ٥١ .

(١) لفظ «عليه» ساقط من ٥ .

(٢) وفي ٥ «بذرور» بالبدال المهملة تصحيف، و مر شرح الذرور قبل ذلك في الصوم .

(٣) وفي م «لشهوة» .

(٤) وفي ٥ «وإن» .

(٥) وفي ٥ «افطره» .

(٦-٦) من قوله «وإن هو اغتاب...» ساقط من ٥ .

إن الغيبة قد تفتطر فجعل بتأويل ذلك على إفطار البر لا إفطار من الصيام
يراد أنه^١ قد حرف بره^٢ لأنه قد خرج من البر إلى الاثم . والدليل اجتماع
الناس أنه لا يكاد يسلم أحد من صيامه من أن يفتاب أو يكذب
ولا سيما من العامة .

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب نواذر الصيام

محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه كان يستحب للرجل
أن يخرج يوم النحر قبل أن يطعم شيئا وأن يطعم يوم الفطر قبل أن
يخرج^٣ ، قال : وكتب شيخ من أهل البصرة^٤ يذكر عن عبد الله بن

(١) من قوله « واذ قيل ... » ص ٣١٢ س ١٢ ساقط من هـ .

(٢) وفي م « يراد به » .

(٣) وفي هـ « مرة » تحريف ، والصواب « بره » من البر ضد الاثم .

(٤) كذا في ع ، م ؛ ولم تذكر التسمية في هـ ، ز ؛ فلعل هذا شروع منه في كتاب
نواذر الصوم وهو أيضا تأليف الإمام كما ذكره ابن النديم في فهرسته ؛ وسقط
العنوان من الأصول ولا بد منه فردناه لأنه مذكور في ختم الكتاب .

(هـ) وأخرجه في كتاب الآثار أيضا ؛ أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه كان
يعجبه أن يطعم شيئا قبل أن يأتي المصلي يعني يوم الفطر ؛ أخبرنا أبو حنيفة عن
حماد عن إبراهيم أنه كان يطعم يوم الفطر قبل أن يخرج ولا يطعم يوم الأضحية
حتى يرجع ؛ قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه - اهـ
ج ١ ص ٥٥٦ . وأخرجه الإمام أبو يوسف في ص ٩٥ من آثاره : حدثنا
يوسف بن أبي يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه كان يأتي
المصلي يوم الفطر وقد طعم والأضحية قبل أن يطعم ؛ وروى ابن أبي
شيبه عن هشيم قال أنا مغيرة عن إبراهيم قال : إن طعم لحسن ، وإن لم يطعم =

بريدة يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك ، و بما يستحب يوم الفطر

= فلا بأس - اه ج ٢ ص ١٦٢ (٦) وفي ٥ هـ البصري .

(١) قلت قوله « كتب شيخ من أهل البصرة » هو ثواب بن عتبة . والحديث وصله الترمذى وابن ماجه والحاكم فى المستدرک والدارقطنى فى سننه وابن حبان فى صحيحه روه عنه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يخرج يوم الفطر حتى يأكل وكان لا يأكل يوم النحر حتى يصلى ؛ ولفظ ابن ماجه : حتى يرجع . قال الترمذى فى جامعه ص ١٠٣ طبع لكنو : حدثنا الحسن البزارنا عبد الصمد بن عبد الوارث عن ثواب بن عتبة عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الأضحى حتى يصلى ، (قال) وفى الباب عن على وانس ؛ قال أبو عيسى : حديث بريدة بن حصيب الأسلمى حديث غريب ، وقال محمد : لا اعرف لثواب بن عتبة غير هذا الحديث ؛ ثم روى عن انس وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب - اه ص ١٠٤ . وقال ابن ماجه فى ص ١٢٧ من سننه حدثنا محمد بن يحيى ثنا أبو عاصم ثنا ثواب بن عتبة المهرى عن ابن بريدة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يخرج يوم الفطر حتى يأكل وكان لا يأكل يوم النحر حتى يرجع - اه ؛ وقال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ؛ وثواب بن عتبة قليل الحديث ولم يخرج به شئ يسقط به حديثه ؛ وقال ابن القطان فى كتابه : وهذا الحديث عندى صحيح فان ثواب بن عتبة المهرى بصرى ثقة وثقه ابن معين روى عنه عباس واصلح بن منصور ؛ ورواه أحمد أيضا عن أبي سعيد فى ص ٢٨ ج ٢ من مسنده ، ورواه البخارى عن أنس فى صحيحه ، راجع نصب الراية ج ٢ ص ٢٠٨ . قلت : اما ثواب المهرى البصرى بالتخفيف فروى عن عبد الله بن بريدة وأبي حمزة الضبى ، وعنه عبد الصمد بن عبد الوارث و ابو داود و أبو الوليد الطيالسيان و أبو عاصم و مسلم بن ابراهيم وغيرهم ، قال الدورى =

قبل الخروج أن يستاك ويطعم ويمس طيبا إن وجدته^١ ويخرج الصدقة ثم يخرج^٢ وصدقته نصف صاع من حنطة أو سويق أو دقيق^٣ أو صاع من تمر^٤ أو صاع من شعير، فإن أعطى قيمة ذلك دراهم أو فلسا أجزاء، وإن جمع لمسكين واحد عن نفر أجزاء، وإن فرق طعاما عن واحد في ٣ مساكين أجزاء، ويطعم الرجل عن ولده الصغير^٥ وعن نفسه وعن ٥ عبيده^٦ وإمائه الذين لغير التجارة الذين تلزمه نفقتهم^٧ وإن أطعم عن امرأته وعن ولده الكبار بأمرهم أجرى عنهم وليس عليه^٨ أن يفعل، وإنما عليهم أن يطعموا ولا يجب الطعام على محتاج له مسكن وخادم وثياب كفاف ومتاع بيت كفاف هذا محتاج أن أعطى من ذلك قبل وليس عليه أن يتصدق عن نفسه فإن كان له سوى ما وضفت لك مائتا درهم أو عشرون مثقالا^٩

= عن ابن معين: شيخ صدوق ثقة قال ابن عدي ثواب يعرف بهذا الحديث وبحديث آخر وهذا الحديث قد رواه غيره منهم عقبة بن عبد الله الأصم قال الحافظ قال الأجرى عن أبي داود: هو خير من أيوب بن عتبة وثواب ليس به بأس وذكره ابن حبان في الثقات راجع ٢ ص ٣٠ من تهذيب التهذيب: (٢) وفي «
«يستجيب» تصحيح «يستحب».

(١) وفي «وجد».

(٢-٢) سقط قوله «أو صاع من تمر» من «.

(٣) وفي «من» مكان «في».

(٤) كذا في الأصل، وفي بقية الأصول «الصغار».

(٥) وفي «عبد».

(٦) سقط لفظ «عليه» من «.

من ذهب أو قيمة ذلك من عرض فضل عن الكفاف الذي وصفت لك
فعلى هذا زكاة الفطر، ولا يسعه أن يقبلها من غيره .

ولو كان مملوك بين اثنين لم يكن على واحد منهما فيه زكاة الفطر
لأنه لا يملك مملوكا تاما .

٥ وليس على الرجل أن يؤدي عن مكاتبه، وعليه أن يؤدي عن
أم ولده ومدبره . وليس على رقيق التجارة زكاة الفطر .

وليس على الحبل^١ زكاة الفطر وإن ولدته يوم الفطر، فإن ولدته قبل
طلوع الفجر من يوم الفطر فعليه . .

وإن مات مملوك^٢ من رقيقه يوم الفطر فعليه أن يطعم . وإن^٣

١٠ انشق الفجر من يوم الفطر وهو يملكه وجب عليه أن يطعم عنه،
وليس يبطل ذلك موته .

وعلى المسلم زكاة الفطر في رقيقه وإن كانوا على غير دين الإسلام .

وعلى مملوك الغلة^٤ زكاة الفطر على مولاه . وكذلك عبد تاجر لا يريد
مولاه التجارة فيه .

١٥ وعلى المولى زكاة رقيق رقيقه إذا كانوا لغير التجارة، فإن كانوا

(١) وفي « الجنتين » مكان « الحبل » .

(٢) لفظ « مملوك » ساقط من ع .

(٣) كذا في الأصل، وفي بقية الأصول « إذا » .

(٤) وفي « كان » .

(٥-٥) كذا في هـ، وفي بقية الأصول « المملوك الغلة » وكلاهما صواب .

(٦-٦) وفي هـ « زكاة على مولاه » .

للتجارة فليس عليه فيهم زكاة الفطر لأن فيهم زكاة المال إذا لم يكن على العبد دين محيط^١ بقيمتهم .

ولو أن رجلا مضت عليه سنون لا يتصدق بصدقة الفطر عليه أو جهله نسيانا فعليه أن يقضى ذلك ويتصدق به . 'و من كان عليه دين'^٢ حل له الصدقة وليس عليه زكاة الفطر .

و ليس على المكاتب أن يؤدي عن نفسه زكاة الفطر، ولا على مولاه فيه شيء . . وليس على رقيق المكاتب زكاة الفطر^٣ ولا على مولاه فيهم . وليس على الرجل زكاة الفطر^٤ فيمن يعول من قرابته أخوة كانوا أو عمومة أو محرما من نسب أو محرما^٥ من رضاع .

و على اليتيم زكاة الفطر في نفسه إن كان غنيا يؤديها عنه وصيه ؛ وكذلك ١٠ يلزمه^٦ الزكاة في رقيقه ؛ وفي هذا حجة على من قال : لا زكاة على الصغير في ماله ؛ وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف^٧ ، وقال محمد : ليس على

(١) وفي ٥ ، م « محيط » .

(٢-٢) وفي ٥ « ومن عليه دين » .

(٣-٣) من قوله « ولا على مولاه ... » ساقط من ٥ .

(٤) وفي م « محرم » .

(٥) وفي ٥ « تلزمه » .

(٦) قلت : وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ٣ ص ١٠٤ : (و إذا كان لولد الصغير مال أدى عنه أبوه من مال الصغير في قول أبي حنيفة وأبي يوسف) وكذلك يضحى عنه من ماله استحسانا في قول أبي حنيفة ، ذكره في كتاب الحيل ، (و قال محمد وزفر : يؤدي من مال نفسه ، ولو أدى من مال الصغير =

الصغير زكاة .

وليس على أهل الذمة زكاة الفطر في رقيقهم ، وإن كان أحد من رقيقهم على الإسلام أجبروا على بيعه .

وليس على نصارى بنى تغلب زكاة الفطر في رقيقهم ؛ وليس يبعث

= ضمن ، وكذلك الخلاف في الوصي (إلا أن عند محمد وزفر الوصي لا يؤدي عنه أصلا ، والقياس ما قالوا لأنها زكاة في الشريعة كزكاة المال فلا تجب على الصغير ، ولأنها عبادة والعبي ليس بأهل لوجوب العبادة عليه فإن الوجوب ينبنى على الخطاب ، استحسن أبو حنيفة وأبو يوسف نقالا : فيها معنى المؤنة بدليل الوجوب على الغير يسبب الغير فهو كالنفقة ، ونفقة الصغير في ماله إذا كان له مال ، ثم هذه طهرة شرعية فتقاس بنفقة الختان ، وهذا لأننا لو لم نوجب عليه احتجنا إلى الإيجاب على الأب فكان في الإيجاب في ماله حفظ حق الأب وهو اسقاط عنه ، ومال الصبي يحتمل حقوق العباد ، وبه فارق الزكاة ، (ثم على قول أبي حنيفة وأبي يوسف كما يؤدي عن الصغير من ماله فكذلك عن ممالك الصغير يؤدي من مال الصغير ، وعند محمد لا يؤدي عن ممالكه أصلا ، والمعتوه والمجنون في ذلك بمنزلة الصغير) وروى عن محمد أن الأب إنما يؤدي عن ابنه المعتوه والمجنون إذا بلغ كذلك ، فأما إذا بلغ مفيقا ثم جن فليس عليه أن يؤدي عنه من مال نفسه ولا من مال ولده لأنه إذا ولد مجنونا بقي ما كان واجبا ببقاء ولايته ، فأما إذا بلغ مفيقا فقد سقط عنه لزوال ولايته فلا يعود بعد ذلك ، وإن عادت الولاية لأجل الضرورة ، وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف السبب رأس يمونه بولايته عليه وذلك لا يختلف بالمجنون الأصلي والطارئ - اهـ .

(١) أي زكاة الفطر .

على زكاة الفطر ساعيا يجيها ، من أداها فن نفسه ومن تركها فلازم أنه عليه .

ولو كان رقيق بين رجلين لم يكن على واحد منهما زكاة الفطر في رقيقه لأنه لا يملك مملوكا تاما ، ألا ترى أنه لو أعتق كل مملوك له لم يُعتق منهم أحد ، ولو كانا متفاوضين بينهما رقيق فهو كذلك .
ولو مر يوم الفطر على رجل وعنده عبد قد اشتراه قبل الفطر بالخيار فاستوجب بعد الفطر كان عليه زكاة الفطر فيه ، ولو فسخ البيع فيه كانت زكاته على البائع إذا كان الشرى ، والأصل لغير التجارة .
وكذلك إن كان الخيار للبائع فتم البيع فعلى المشتري ، وإن انتقض البيع فعلى البائع ، وإن كان عقد البيع وقع يوم الفطر فعلى البائع في

(١) كذا في ز ؛ واللفظ في ع ، م غير منقوط ؛ وفي « يجيها » بتقديم الباء المثناة على الباء الموحدة شر تصحيف ؛ وجي يجي كرمي يرمي من الجي والجباة وهو الجمع . قال في ج ١ ص ٧٤ من المغرب : جبي الخراج جباية جمعه ، ومنه قوله : وما جباه الإمام من مال بنى تغلب . وفي جمع بحار الأنوار : وهو استخراج الأموال من مظانها - ج ١ ص ١٧٣ .

(٢) وفي ز « كان » وليس بشيء .
(٣) وفي « وكانت » ولعله « فكانت » فصحفه الناسخ وجعله « وكانت » .
(٤) وفي ز « الشراء » وكل صواب .
(٥) وفي « إذا » .
(٦) كذا في « ، وفي بقية الأصول « عقدة » ، فإن كان « عقدة » فلا بد أن يكون بعده « وقعت » وليس فيها « وقعت » .

الوجهين جميعا إن تم البيع أو انتفض والخيار للبائع أو للشترى .

وليس على الرجل في مملوك آبق زكاة الفطر ، ولا في عبد غصب والغاصب يحمده ، وإن رجع إليه لم يزك لما مضى ؛ وإن كان العبد غائبا عنه في حاجة له أو في عمل بأجر أو في صنعة فعليه زكاة الفطر عنه .
 ٥ فإن كان رجل في مصر وله رقيق في مصر آخر أو في ضيعة فانه يؤدي زكاة الفطر عن رقيقه في المصر الذي هو فيه ؛ ولا يشبه المال إذا وجب عليه الزكاة في مصر حيث لا تحمل ٣ إلى غيره ، ومن حملها وأداها في غيره أجزت عنه .

وليس في شيء من الحيوان زكاة الفطر ما خلا رقيق الخدمة ،
 ١٠ وما كان من الرقيق للتجارة فليس فيهم زكاة الفطر لأن فيهم زكاة الأموال ، ولا تجتمع الزكاة من وجهين متفرقين في مال واحد .
 وليس في العقارات ولا في الضياع ولا في شيء من الأموال والعروض زكاة الفطر ما خلا رقيق الخدمة ورقيق التجميل ورقيق القنية ٦ .

(١) وفي « لم يزل » تصحيف .

(٢) حرف « في » سقط من « .

(٣) وفي « م » لا يحمل .

(٤) وفي « غير » .

(٥) قوله « التجميل ورقيق » ساقط من « .

(٦) القنية والقنية ما اكتسب ، جمع قنى ، يقال له غنم قنية وقنية أى خالصة له ثابتة عليه . أى رقيق الخدمة اقتناها لنفسه لا للتجارة .

وإن كان 'الرهن مملوكا' لغير التجارة و كان أصله للخدمة فعلى الرامن زكاة الفطر فيه إذا كان له فضل عن دينه و عن قوته الذى وصفت لك مائتى درهم أو أكثر أو عروض بمثلها . وليس على المرتهن زكاة العبد الرهن . وليس على الرجل زكاة الفطر فى رقيق ابنه الصغير .

ولو أن رجلا اشترى عبدا قبل الفطر ' فلم يقبض ولم ينفذ ' ٥ حتى مضى يوم الفطر و اشترى^٢ للخدمة فان زكاة هذا العبد على المشتري ، وإن مات قبل أن يقبضه انتقض البيع فيه . ولا زكاة على واحد منهما . ولو أن مملوكا وجد به المشتري عيبا فردّه يوم الفطر بعد القبض و كان الشرى^٢ قبل الفطر فزكاة الفطر على المشتري إن رده^٤ بقضاء قاض أو بغير قضاء قاض^٥ وكذلك لو رده بخيار الرؤية ؛ ولو لم يقبضه ١٠ حتى رده بعب أو بخيار رؤية فزكاة الفطر فى هذا على البائع الذى رجع إليه العبد .

ولو أن رجلا فى يده عبد للتجارة قيمته خمسمائة درهم فباعه بأمة^٦ قبل الفطر يوم للتجارة فلم يقبض ولم يدفع حتى وجبت الزكاة فى ماله يوم الفطر و كان ذلك وقت زكاته فلم يفسخ البيع ولم يقبض حتى مضى ١٥

(١-١) وفى م « مملوك رهن » .

(٢-٢) وفى ه ، م « فليقبض ولم ينفذ » تصحيف .

(٣) وفى ز « الشراء » .

(٤) وفى م « رد » .

(٥-٥) قوله « أو بغير قضاء قاض » ساقط من ه .

(٦) لفظ « بأمة » ساقط من ه .

يوم الفطر ثم فسخ البيع بخيار الرؤية أو بعيب فإن زكاة العبد بالقيمة على البائع ؛ و أما بائع الجارية فإن كانت لغير تجارة فعليه زكاة الفطر فيها إذا انفسخ البيع قبل القبض بخيار الرؤية أو بعيب ؛ و الزكاة على الذى يرجع إليه ذلك المملوك ، فإن كان للتجارة زكاه للتجارة ، و إن كان للخدمة زكاه للخدمة . و كذلك إذا انفسخ البيع بخيار الشرط و القبض و غير القبض فيه سواء ، و أما خيار الرؤية و العيب فيختلف قبل القبض و بعده ، إذا كان قبل القبض فعلى ما وصفت لك ، و إن كان بعده فعلى الذى فى ملكه قبل الفسخ ؛ ألا ترى أنه فى ضمانه ما خلا خصلة واحدة إذا كان 'رده عليه' بعيب و هو كاره فإن هذا يكون عليه زكاة ١٠ الأوكس^٢ كوضيعة^٣ لحقته ، ولو كان هو الذى فسخ البيع و رده بعيب و هو يعرف الفضل فيما رد فخانى^٤ كان عليه ذلك ، فإن لم يعرف ذلك

(١) وفى ع « فيخلف » .

(٢-٢) وفى هـ « رد عليه » .

(٣) كذا فى ع ، ز ؛ وفى هـ « الأولتين » وفى م « الأوليين » ؛ قلت : وفى المغرب : وكسه نقصه ، و منه : لا وكس ولا شطط - أى لا نقص ولا مجاوزة حده ، و قوله فى قسمة البناء : ينظر إلى صاحب الأوكس - يعنى الذى نصيبه موضع اقل قيمة و انقص من الآخر - اهـ ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٤) وفى ج ٢ ص ٢٥٤ من المغرب : و الوضيعة فى معنى الخطيطة النقصان ، تسمية بالمصدر - اهـ . وفى ز « لوضيعة » .

(٥) وفى هـ « لجاءها » تحريف .

ولم يحاب^١ فعليه زكاة الأوكس^٢ كوضيعة^٣ لحقت التاجر في هذا الوجه
و صاحب الخدمة عليه زكاة الذي رد إذا كان^٤ بعد القبض . وإذا كان
قبله فعليه زكاة الذي يرجع إليه . . .

ولو أن عبدا^٥ وقعت عقدة البيع فيه قبل الفطر ثم مات يوم الفطر
قبل القبض والنقد انفسخ^٦ البيع ، وكلاهما ضاحب خدمة البائع والمشتري^٧
ليس الواحد منهما تاجرا فليس على واحد منهما زكاة ، ألا ترى أن المشتري
يزكى الثمن مع ماله والبائع لا يزكى^٨ الثمن ويزكى العبد^٩ .
قال أبو حنيفة : الصاع الأول ثمانية أرطال ، فيجزى نصف صاع
من الحنطة^{١٠} والدقيق والسويق أر صاع من تمر أو شعير . وكذلك قال
محمد . فإن كان المختوم خمسين رطلا فهو^{١١} « على اثني عشر إنسانا » ١٠

(١) وفي هـ « لم يحاب » وفي م « لم يحف » تصحيف .

(٢) وفي هـ « الأولتين » وفي م « الأولين » تصحيف ، والصواب « الأوكس »
كما في ع ، ز .

(٣) وفي ز « لوضيعة » .

(٤) سقط لفظ « كان » من هـ .

(٥-٥) وفي م « ولو عبدا » .

(٦) وفي هـ ، م « انفسخ » تصحيف .

(٧) وفي م « فلا يزكى » .

(٨) وفي هـ « ويزكى الثمن ويزكى العبد » سهو الناسخ .

(٩) وفي هـ « حنطة » .

(١٠-١٠) وفي هـ ، م « على اثني عشر إنسان » تحريف .

ونصف، وإذا كان أربعين رطلا فهو على عشر أناسي^١ إذا كان حنطة،
فإن كان شعيرا فهو عن^٢ خمسة وكذلك إن كان تمرا، والزبيب
صاع في قول أبي يوسف ومحمد، وفي قول أبي حنيفة نصف صاع.

قلت: أرايت الرجل يبيع العبد يباعا فاسدا فلا يقبضه المشتري
٥ حتى يمضي يوم الفطر ثم يقبضه فيعتقه على من زكاة الفطر وقد كان
لغير التجارة؟ قال: زكاة الفطر على البائع. قلت: فلو كان المشتري قد قبضه
قبل الفطر ثم رده بعد الفطر وهو لغير التجارة؟ قال: تكون^٣ على البائع لأنه
قد رد عليه. قلت: فلو أعتقه المشتري أو باعه؟ قال: زكاة الفطر على المشتري.
والحمد لله رب العالمين

في كتاب المجرد

١٠

قال أبو حنيفة: وإن عجل زكاة الفطر عنه وعن تخب عليه من
ولده ورفيقه لسنة أو سنتين أجزاء ذلك، وإن لم يؤد ذلك عنهم حين
وجبت عليهم حتى مضت سنتان أو ثلاث وجب عليه أن يعطى عنهم
من حين مضى زكاة الفطر.

١٥ وقال أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي في كتابه: من أصبح

(١) لفظ «أناسي» ساقط من هـ.

(٢) وفي هـ «على».

(٣) وفي ع، ز «يكون» وهو في م غير منقوط.

(٤) كذا في هـ؛ وفي م «الحدقة وحده» وهو ساقط من ع، ز.

(هـ) أي مختصره. قالت: زاد بعض رواة الكتاب من الفقهاء مسألة المجرد لتوضيح
مسألة كتاب الأصل وتفسيرها.

في يوم^١ من شهر رمضان ولم ينو في الليلة التي قبله صوما ثم أكل أو شرب أو جامع متعمدا فإن أبا حنيفة كان يقول: عليه القضاء بلا كفارة؛ وكان أبو يوسف ومحمد يقولان: إذا كان ذلك منه قبل الزوال فعليه القضاء والكفارة، وإذا كان بعد الزوال فعليه القضاء بلا كفارة؛ وهو كما قال أبو حنيفة .

وقال أبو يوسف: الصاع خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى، وفي قول أبي حنيفة ومحمد^٢: ثمانية أرطال .

تتمة نوادر الصوم^٣

باب ما يجب منه إفطار الصوم وما يجب فيه القضاء
والكفارة وما يجب القضاء ولا تجب الكفارة وما
يجوز من الشهادة على هلال رمضان وما لا يجوز

قال: وسئل محمد بن الحسن عن ابتلع جوزة^٤ رطبة وهو صائم،

(١) وفي هـ «يوما» مكان «في يوم» .

(٢) وفي الأصول قول محمد مع أبي يوسف، والصواب أنه مع أبي حنيفة فذكرناه معه، ومن الاختلاف في مقدار الصاع في كتاب الصوم ص ٢٣١ .

(٣) قوله «تتمة نوادر الصوم» ساقط من م، والمراد من التتمة الباب الآتي فإن فيه مسائل النوادر التي رواها عن الإمام بطرق الأحاد تلاميذه مثل هشام بن عبيد الله ومحمد بن سماعة وأبي سليمان وسليمان بن شعيب الكيساني وداود بن رشيد وعلي بن الجعد وابن رستم ومحمد بن مقاتل وهشام وغيرهم - رحمهم الله - الذين جمعوا النوادر، فالباب الآتي مشتمل على تلك المسائل .

(٤) الجوز تعريب «كوز» بالكاف الفارسي، ثم معروف، الواحدة: جوزة .

قال: عليه القضاء، ولا كفارة عليه. قيل: فإن ابتلع لوزة رطبة أو حنطة صغيرة؟ قال: عليه القضاء والكفارة. فقيل له: فإن ابتلع هليلجة؟

(١) سقط لفظ «فإن» من م.

(٢) اللوز ثمر معروف، وهو بلسان الفرس «بادام».

(٣) (و لو اكل الحنطة يجب عليه القضاء والكفارة) لأن الحنطة تؤكل كما هي عادة فإنها ما دامت رطبة تؤكل، وبعد اليبس تغلى فتؤكل وتغلى فتؤكل - اهـ ما قاله السرخسي في ج ٣ ص ١٣٨ من شرح المختصر.

(٤) من قوله «لوزة...» ساقط من هـ. قال السرخسي في شرح المختصر: والأصل في هذا انه متى حصل الفطر بما لا يتغذى به أو يتداوى به عادة فعليه القضاء دون الكفارة لأن وجوب الكفارة يستدعى كمال الجناية والجنابة تتكامل بتناول ما يتغذى به أو يتداوى به لانعدام الإمساك صورة ومعنى، ولا تتكامل الجناية بتناول ما لا يتغذى به ولا يتداوى به لأن الإمساك ينعدم به صورة لا معنى ولأن الكفارة مشروعة للزجر، والطباع السليمة تدعو إلى تناول ما يتغذى به وما يتداوى به لما فيه من اصلاح البدن فتقع الحاجة إلى شرع الزاجر فيه، ولا تدعو الطباع السليمة إلى تناول ما لا يتغذى به ولا يتداوى به فلا حاجة لشرع الزاجر فيه؛ إذا عرفنا هذا فنقول: البلوزة الرطبة لا تؤكل كما هي عادة واللوزة الرطبة تؤكل كما هي عادة، وهذا إذا ابتلع البلوزة، فأما إذا مضغها وهي رطبة أو يابسة فعليه الكفارة - ذكره الحسن عن أبي حنيفة - لأنه تناول لبها ولب البلوز ما يتغذى به، وأكثر ما فيه انه جمع بين ما يتغذى به وبين ما لا يتغذى به في تناول ذلك موجب للكفارة عليه - اهـ ج ٣ ص ١٤٨.

(٥) وفي ج ٢ ص ٢٧٣ من المغرب: الهليلج معروف، عن الليث وهكذا في القانون، وعن أبي عبيد عن الأحرار: الهليلجة بكسر اللام الأخير، وكذا عن شمر، ولا تغلى: هليلجة، وكذا قال الفراء؛ قلت: =

قال: عليه القضاء والكفارة أراد به الدواء أو لم يرد به^١.
وكذلك إن أكل مسكا أو غالية^٢ أو زعفرانا فعليه القضاء والكفارة^٣.

= هو معرب هليله، اسم عجمي ذواء معروف.

(١) لفظ به، ساقط من ه. وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (وإذا ابتلع اهليلة فعليه القضاء والكفارة أراد به الدواء أو لم يرد) هكذا ذكره ابن سماعه وهشام عن محمد، وذكر ابن رستم عن محمد: إن عليه القضاء دون الكفارة، قال: لأنها لا تؤكل كما هي للتداوى عادة؛ والأصح ما ذكره هنا فإن اهليلة مما يتداوى به فسواء أكلها على وجه المعتاد أو على غير الوجه المعتاد؛ قلنا: إنه يجب عليه الكفارة - اهـ ج ٣ ص ١٣٨.

(٢) الغالية اخلاط من الطيب، جمعه غوال.

(٣) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (وكذلك إن أكل مسكا أو غالية أو زعفرانا فعليه القضاء والكفارة) لأن هذه الأشياء تؤكل عادة للتغذي أو للتداوى، وذكر الحسن عن أبي حنيفة: أنه لو أكل عجيناً لا تلزمه الكفارة لأن العجين لا يؤكل عادة قبل الطبخ ولا يدعو الطبخ إلى تناوله، وهكذا ذكره ابن رستم عن محمد، وقال: لو أكل الدقيق أيضاً لا تلزمه الكفارة لأنه يصير عجيناً في فمه قبل أن يصل إلى جوفه؛ قال: (ولو أكل حنطة يجب عليه القضاء والكفارة) لأن الحنطة تؤكل كما هي عادة فإنها ما دامت رطبة تؤكل وبعد اليبس تغلى فتؤكل وتغلى فتؤكل؛ (ولو أكل طيناً أرمنياً فعليه الكفارة) ذكره ابن رستم عن محمد، قال: لأنه بمنزلة الغاريقون يتداوى به؛ قال ابن رستم: قلت له: فإن أكل من هذا الطين الذي يأكله الناس؟ قال: إنى لا أعرف أحداً يأكله؛ وفي رواية أخرى عن محمد أنه لا تلزمه الكفارة في الطين الأرمني أيضاً إذا أكله. كما هو إلا أن يسويه على الوجه المعتاد الذي يتداوى به، والأول أصح - اهـ ج ٣ ص ١٣٨-١٣٩. قلت وقد مرّت مسألة أكل الطين الصائم في كتاب الصوم. قلت: والغاريقون =

محمد في رجل أفطر في شهر رمضان من عذر و الشهر ثلاثون يوما
فقضى 'شهر رمضان آخر' وهو تسعة وعشرون يوما قال: عليه أن
يقضى بعدد ما كان شهر رمضان، إن كان ثلاثين يوما فثلاثين، وإن
كان تسعة وعشرين يوما فتسعة وعشرين يوما، لقوله تعالى:
"فعدة من أيام أخر".

محمد قال: إذا شهد رجل واحد وبالسَّاء علة قبلت^٢ شهادته
وحده إذا كان عدلا، وأما على الفطر فلا تقبل^٣ إلا شهادة رجلين
إذا كان بالسَّاء علة، وإن لم يكن^٤ بالسَّاء علة لم أقبل شهادة رجل حتى
يكون أمرا ظاهرا، وكذلك لو شهدت امرأة وهي عدلة فشهادتها

= بالغين والقاف رطوبات تتعفن في باطن ما تأكل من الأشجار حتى عن
النين والجيز، وقيل: هو عروق مستقلة أو فطر يسقط في الشجرة، والأثر منه
الخفيف الأبيض المش، والذكر عكسه - هكذا ذكره العلامة داود الأنطاكي
في ج ١ ص ٢١٢ من تذكرته. قلت: في ماهيته اختلاف كثير ذكره في محيط
الأعظم، وهو دواء معروف عند الأطباء يولد في بعض الأشجار.

(١-١) قوله «شهر رمضان آخر» كذا في الأصول، وفي شرح المختصر
«قضى شهرا بالأهله» ولعل الصواب «شهرا آخر» ولفظ «رمضان» من
تصرفات بعض النساخ - والله اعلم.

(٢) كذا في النسخ بالنصب، ويصح أيضا أن يكون «ثلاثون» و«عشرون»
بالرفع.

(٣) كذا في هـ، وفي بقية الأصول «قبلت».

(٤) كذا في هـ «فلا تقبل» وفي البقية «فلا يقبل».

(٥-٥) كذا في الأصول الثلاثة، وفي هـ «وإذا كان» تحريف.

جائزة . و كذلك لو شهد رجل على شهادة رجل فهو جائز ، و يجوز في ذلك شهادة المحدود في القذف إذا كان عدلا ، و لا تجوز شهادة الفاسق ، و تجوز شهادة العبد إذا كان عدلا .

(١) قال السرخسي في شرح هذه المسألة في ج ٣ ص ١٣٩ : (ولو شهد رجل واحد برؤية هلال رمضان و بالساء علة قبلت شهادته إذا كان عدلا) و قد بينا هذه المسألة في كتاب الصوم و الاستحسان ، و شرط في الكتاب ان يكون الشاهد عدلا ، و الطحاوي يقول : عدلا كان او غير عدل ؛ قيل : مراده ان يكتفى بالعدالة الظاهرة و لا يشترط ان يكون الشاهد عدلا في الباطن ، و قيل : انما لا يشترط العدالة في هذا الموضع لانتفاء التهمة ، لأنه يلزمه من الصوم ما يلزم غيره ، و انما لا يقبل خبر الفاسق لتمكن التهمة ، و الأصح اشتراط العدالة فيه لأن هذا من امور الدين و لهذا يكتفى فيه بخبر الواحد ، و خبر الفاسق في باب الدين غير مقبول بمنزلة رواية الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ قال : (و اما على الفطر فلا تقبل الا شهادة رجلين إذا كان بالساء علة) و اشار في بعض النوادر الى الفرق فقال : المتعلق بهلال شوال الخروج من العادة و ذلك لا يثبت إلا بشهادة رجلين كما في الشهادة على ردة المسلم ، و اشار هنا الى فرق آخر فقال : (المتعلق بهلال شوال ما فيه منفعة للناس و هو الترخص بالفطر فيكون هذا نظير الشهادة على حقوق العباد ، و المتعلق بهلال رمضان محض حق الشرع و هو الصوم الذي هو عبادة يؤخذ فيها بالاحتياط فلهذا يكتفى فيه بخبر الواحد إذا كان بالساء علة) و هذا صحيح على ما روى الحسن عن ابي حنيفة انهم يصومون بخبر الواحد و لا يفطرون اذا لم يروا الهلال ، و ان اكلوا العدة ثلاثين يوما بدون التيقن بانسلاخ رمضان للأخذ بالاحتياط في الحائنين ، فأما ابن سماعة يروى عن محمد انهم =

= يفطرون اذا اكلوا العدة ثلاثين يوما لأن صوم الفرض في رمضان لا يكون اكثر من ثلاثين يوما ، وقال ابن سماعه : قتل محمد : كيف يفطرون بشهادة الواحد ؟ قال : لا يفطرون بشهادة الواحد بل بحكم الحاكم لأنه لما حكم بدخول رمضان وامر الناس بالصوم فمن ضرورته الحكم بانسلاخ رمضان بعد مضي ثلاثين يوما ، والحاصل ان الفطر هنا مما تفضي اليه الشهادة لا انه يكون ثابتا بشهادة الواحد ، وهو نظير شهادة القابلة على النسب فانها تكون مقبولة ، ثم يفضى ذلك الى استحقاق الميراث والميراث لا يثبت بشهادة القابلة ابتداء ، ويستوى ان شهد رجل او امرأة على شهادة نفسه او على شهادة غيره حرا كان او عبدا محدودا في القذف او غير محدود بعد ان يكون عدلا في ظاهر الرواية بمنزلة رواية الأخبار ، فان الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يقبلون رواية ابي بكره رضى الله عنه بعد ما اقيم عليه حد القذف ، وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة : لا تقبل شهادة المحدود في القذف على رؤية الهلال وان حسنت توبته لأنه محكوم بكذبه شرعا ، قال الله تعالى " فان لم ياتوا بالشهادة فاولئك عند الله هم الكاذبون " فاما اذا كان المتهم بالكذب وهو الفاسق غير مقبول الشهادة هنا فالمحكوم بكذبه اولى ؛ (فاما اذا كان بالسماة فلا تقبل شهادة الواحد والمثنى حتى يكون امرا مشهورا ظاهرا في هلال رمضان ، وهكذا في هلال الفطر) في رواية هذا الكتاب ، وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة قال : تقبل فيه شهادة رجلين او رجل وامرأتين بمنزلة حقوق العباد ، والأصح ما ذكر هنا فان في حقوق العباد انما تقبل شهادة رجلين اذا لم يكن هناك ظاهر يكذبهما ، وهنا الظاهر يكذبهما في هلال رمضان وفي هلال شوال جميعا لأنها اسوة سائر الناس في التوقف والنظر وحده البصر وموضع القمر فلا تقبل فيه الشهادة الا ان يكون امرا مشهورا ظاهرا ، وقد بينا اختلاف الأقاويل في ذلك في كتاب الصوم - انتهى

محمد في رجل جامع امرأته نهارا ناسيا في شهر رمضان ثم ذكر
وهو مخالطها - فقام عنها أو جامعها ليلا فانفجر الصبح وهو مخالطها فقام
عنها من ساعته قال : هما سواء ولا قضاء عليه ؛ وذكر عن أبي يوسف
أنه قال : يقضى الذي كان وطؤه بالليل ، ولا يقضى الذي كان
وطؤه بالنهار .

قلت : أ رأيت لو أن ٣ صائما ابتلع شيئا كان بين أسنانه ؟ قال :
ليس عليه القضاء . قلت : وإن كان سمسا بين أسنانه فابتلعها ؟ قال :

(١) وفي هـ ، م ، و طيه هـ .

(٢) قال السرخسي في ج ٣ ص ١٤١ من شرح المختصر في شرح هذه المسألة :
ولم يذكر في الكتاب انه بعد ما نزع نفسه لو امنى هل يلزمه القضاء ام لا ؟
قال رضي الله عنه : والصحيح انه لا يفسد صومه لأن مجرد خروج المنى لا يفسد
الصوم وإن كان على وجه الشهوة ، كما لو احتلم ولم يوجد بعد التذكر
وطلوع الفجر الا ذلك ، وإذا تم الفعل بعد التذكر وطلوع الفجر فعليه القضاء
دون الكفارة - الخ ؛ قال (ولو انه نزع نفسه ثم اولج ثانيا فعليه الكفارة
بالاتفاق) لأنه وجد منه ابتداء المجامعة بعد صحة الشروع في الصوم مع التذكر ،
يكون عليه القضاء والكفارة ، وهذا على الرواية الظاهرة فيما اذا جامع ثانيا وهو
يعلم صومه لم يفسد به ثم افطر بعد ذلك متممدا فانه تلزمه الكفارة ، فأما على
الرواية التي رويت عن أبي حنيفة انه لا يلزمه الكفارة وإن كان عالما ، لشبهة
القياس ، فهنا أيضا يقول : لا تجب الكفارة - اهـ .

(٣) وفي هـ ، لو كان هـ .

(٤) سقط لفظ « ليس » من هـ .

لا قضاء عليه ، لأن ذلك مغلوب لا حكم له كالذباب ، وإن تناول سمها ابتداء أفطر .

(١) قال المرخسي في شرح كتاب نوادر الصوم ج ٣ ص ١٤٢ : قال (ولو ان صائما ابتلع شيئا كان بين اسنانه فلا قضاء عليه سمسة كانت أو أقل منها ، لأن ذلك مغلوب لا حكم له كالذباب) بطير في حلقه (وان تناول سمسة وابتلعها ابتداء فهو مفطر) لأن هذا يقصد ابطال صومه ، ومعنى هذا انه اذا ادخل سمسة في فيه فابتلعها فقد وجد منه القصد الى ابطال المفطر الى جوفه ، والذي بقي بين اسنانه تبع لريقه ولو ابتلع ريقه لم يفسد صومه ! فهذا مثله ؛ يوضح الفرق انه لا يمكنه التحرز عن اتصال ما بقي بين اسنانه الى جوفه خصوصا اذا تسحر بالسويق ، وما لا يمكنه التحرز عنه فهو عفو ؛ ألا ترى ان الصائم اذا تغمض فانه يبقى في فيه بلة ثم تدخل بعد ذلك حلقه مع ريقه وأحد لا يقول بأن ذلك يفطره ! وذكر الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف : لو بقي لحم بين اسنان الصائم فابتلعه فعليه القضاء ؛ قال : وهذا اذا كان قدر الحمصة أو أكثر ، فان كان دون ذلك فلا قضاء عليه ، فهذه الرواية يظهر الفرق بين القليل الذي لا استطاع الامتناع عنه وبين الكثير الذي استطاع الامتناع عنه ، ثم في قدر الحمصة أو أكثر اذا ابتلعه فعليه القضاء دون الكفارة عند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وعند زفر عليه القضاء والكفارة لأن ذلك مما يتغذى به ؛ ولو ادخله في فيه وابتلعه كان عليه القضاء والكفارة ، فكذلك اذا كان باقيا بين اسنانه ، وليس فيه أكثر من انه متغير وذلك لا يمنع وجوب الكفارة عليه ، كما لو افطر بلحم متين ، ولكننا نقول : ما بقي بين الأسنان مما لا يتغذى به ولا يتداوى به في العادة مقصودا فالفطر به لا يوجب الكفارة ، كالفطر بتناول الحمصة ؛ يوضحه انه لم يوجد منه ابتداء الأكل في حالة الصوم لأن ابتداء الأكل بادخال الشيء في فيه واتمامه بالاتصال إلى جوفه^{٢٠} وحين ادخل هذا في فيه لم يكن فعله جنابة على =

٣٣٢

(٨٣) وقال

وقال^١ أبو حنيفة : الصوم في رمضان لرمضان ولا يكون لغيره إذا كان مقيما ، وإن كان مسافرا^٢ فإن صامه^٣ من صوم واجب عليه^٤ أجزاء من الواجب^٥ ، و كان عليه قضاء رمضان ؛ وقال أبو يوسف ومحمد : هما سواء ، وهو من^٦ رمضان ، ولا يجزيه من غيره مريضا كان أو مسافرا .

وقال أبو يوسف في رجل قال « قه على أن أصوم هذا اليوم شهرا^٧ » فعليه أن يصوم^٨ ذلك اليوم كلما^٩ دار حتى يتم شهرا أربعة أيام أو خمسة حتى يستكمل ثلاثين يوما منذ قال هذا القول^{١٠} .

= الصوم فتتمكن الشبهة في حقه في فعله ، والكفارة تسقط بالشبهة - هـ . قلت : أما الذباب يدخل حلق الصائم روى فيه ابن أبي شيبة : ثنا وكيع عن أبي مالك عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس في الرجل يدخل حلقه الذباب قال : لا يفطر ؛ حدثنا وكيع عن إسرائيل عن جابر عن عامر قال : لا يفطر ؛ وكيع عن ربيع عن الحسن قال : لا يفطر - هـ ، بحث (في الصائم يدخل حلقه الذباب) ص ١٢٥٤ .

(١) كذا في م ، وفي بقية الأصول « قال » بلا واو .

(٢-٢) وفي هـ « فصامه » .

(٣-٣) كذا في الأصول الثلاثة ، وفي هـ « أجزاء ذلك من الواجب » .

(٤) وفي م « في » مكان « من » .

(٥) كذا في شرح السرخسي ، وفي الأصول « شهر » بالرفع .

(٦-٦) وفي هـ « ذلك كلما » .

(٧) لأن معنى كلامه : قه على أن أصوم هذا اليوم كلما دار في شهر ،

ويعين له الشهر الذي يعقب نذره بمنزلة ما لو آجر داره شهرا - هـ ما قاله السرخسي في ج ٣ ص ١٤٣ من شرحه .

ولو قال «لله على أن أصوم هذا الشهر يوما ، كان عليه أن يصوم ذلك الشهر بعينه متى شاء ، فهو في سعة ما بينه وبين أن يموت» .
ولو قال «لله على أن أصوم هذا اليوم غدا» ، فإن كان قبل الزوال^٢ ولم يأكل ولم يشرب فعليه صوم ذلك اليوم ، وإن قال هـ هذا القول بعد الزوال أو أكل أو شرب^٣ فلا شيء عليه .
ولو قال «لله على أن أصوم أمس ، فلا شيء عليه» .

(١) لأن معنى كلامه : لله على أن أصوم هذا الشهر وقتا من الأوقات ، فيكون موسعا عليه في مدة عمره ، وحقيقة الفرق ان اليوم قد يكون بمعنى الوقت ، قال الله تعالى «ومن يولهم يومئذ دبره» ، والمراد منه الوقت ، والرجل يقول : انتظر يوم فلان - أى وقت اقباله أو ادباره ، وقد يكون عبارة عن بياض النهار على ضد الليل ، وهذا ظاهر ، فاذا قرئ به ذكر الصوم عرفنا ان المراد بياض النهار لأنه وقت للصوم ومعياره ، ففي المسألة الأولى قرن اليوم بالصوم فقال «أصوم هذا اليوم» فحملناه على بياض النهار ، ثم ذكر الشهر لبيان مقدار الأيام التي تناوها نذره ؛ وفي المسألة الثانية قرن الشهر بذكر اليوم فصار مقدار الصوم بذكر الشهر معلوما ثم ذكر اليوم بعد ذلك من غير ان يجعله معيارا للصوم ، فعرفنا ان المراد به الوقت فجعلناه كأنه قال : أصوم هذا الشهر وقتا - انتهى ما قاله في شرح المسألة ج ٣ ص ١٤٤ .

(٢ - ٢) كذا في هـ ، وفي بقية الأصول «فإن كان نوى قبل الزوال» وفي متن الشرح «فإن قال هذا قبل الزوال» فيعلم منه ان لفظ «نوى» تصحيف «قال» .

(٣) وفي م «وشرب» .

ولو قال «لله على أن أصوم غدا اليوم» كان عليه أن يصوم غدا، وإنما عليه الأول من اللفظ ليس الآخر^١.

ولو قال «لله على صوم الأيام» ولا نية له كان عليه سبعة أيام لأنه كلما مضت الجمعة عادت؛ وهذا قول أبي يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: عليه عشرة أيام لأن^٢ أكثر ما يستحق اسم الأيام في اللغة إنما هو عشرة أيام؛ ألا ترى أنك تقول «ثلاثة أيام» وعشرة أيام، ولا تقول «أحد عشر أيام»^٣ وإذا قال «لله على أن أصوم أياما» ولا نية له فعليه صيام ثلاثة أيام^٤.

(٢) لفظ «اليوم» ساقط من هـ.

(٢) لأنه ذكر الوقتين من غير أن يذكر بينهما حرف العطف فيكون المعتبر من كلامه أول الوقتين ذكرا وياقو آخر الوقتين ذكرا، وقد بينا هذا الأصل في الطلاق إذا قال لامرأته «أنت طالق اليوم غدا» فهي طالق اليوم، ولو قال «غدا اليوم» تطلق غدا، ففي المسألة الأولى المعتبر من كلامه ذكر اليوم فكأنه اقتصر على قوله «لله على صوم هذا اليوم» فإن كان قبل الزوال ولم يكن أكل صبح نذره وإلا فلا، وفي المسألة الثانية المعتبر من كلامه قوله «غدا» فيكون ملتزما بصوم الغد بنذره وذلك صحيح، فإن انظر في الغد فطيه القضاة - اهـ من الشرح ج ٣ ص ١٤٤.

(٣) وفي «لكن» مكان «لأن».

(٤) قال السرخسي في المسألة وشرحها: قال (ولو قال «لله على صوم الأيام» ولا نية له ففي قول أبي حنيفة عليه صوم عشرة أيام، وفي قولهما عليه صوم =

ولو قال «لله على صيام الشهور» كان عليه اثنا عشر شهرا؛
وهذا قول أبي يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: يقع ذلك على
صيام عشرة أشهر.

ولو قال «لله على صيام الجمع على مدى الشهور» ولا نية له
فعليه أن يصوم كل جمعة تأتي عليه في ذلك الشهر.

ولو قال «لله على أن أصوم أيام الجمعة» فإن عليه سبعة أيام.

(= سبعة أيام) لأن حرف اللام حرف العهد، والمعهود هي الأيام السبعة التي
تدور عليها الشهور والسنون كلها مضت عادت فاليها ينصرف مطلق لفظه،
وأبو حنيفة يقول: ذكر الألف واللام دليل الكثرة فانما ينصرف كلامه
إلى أكثر ما يتناوله اسم الأيام في اللغة مقرونا بالعدد وذلك عشرة أيام لأنه
يقال لما بعد العشرة: أحد عشر يوما؛ وإنما قلنا إن الألف واللام دليل
الكثرة لأنها لاستغراق الجنس، وقد بينا هذا في كتاب الأيمان، وعلى هذا
الأصل (إذا قال «لله على صيام الشهور» فعليه في قول أبي حنيفة عشرة أشهر)
لأنه أكثر ما يتناوله لفظ الجمع مقرونا بالعدد فإنه يقال: عشرة أشهر أو شهور،
ثم يقال لما بعده: أحد عشر شهرا؛ (وعندهما يلزمه صوم اثني عشر شهرا
باعتبار المعهود) قال الله تعالى "إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا"
وهي التي تدور عليها السنون؛ (وإن قال «لله على صيام شهور» فعليه صيام
ثلاثة أشهر) لأنه أدنى ما يتناوله اسم الجمع لأنه ليس في كلامه حرف العهد
ولا ما يدل على الكثرة؛ ولو قال «لله على صوم الجمع» فعند أبي حنيفة هذا على
عشر جمع، وعندهما على جمع العمر - اه ص ١٤٤.

(١) وفي «اثني عشر» وفي «صيام اثني عشر».

(٢) وفي «يوم الجمعة».

ولو قال « لله على صوم الجمعة ، فهذا يقع على وجهين ! على أيام الجمعة السبعة ، وقد يقع على الجمعة بعينها ، فأى ذلك نوى لزمه ؛ فان لم يكن له نية فهذا على أيام الجمعة السبعة » .

(١) كذا عند المرخسى ، وسقط لفظ « على » من الأصول .
 (٢) قال المرخسى فى شرح هذه المسألة بعد ذكره متن الكتاب مختصرا :
 (ولو قال « لله على صوم جمع هذا الشهر » فعليه أن يصوم كل جمعة نمر عليه فى ذلك الشهر) لأن الجمع جمع جمعة وهو اسم لليوم الذى تقام فيه صلاة الجمعة ؛ وقد روى عن أبى حنيفة أنه يلزمه صوم جميع ذلك الشهر لأن الجمعة تذكر بمعنى الأسبوع فى العادة ، بقول الرجل لغيره : لم الفك منذ جمعة . وانما يريد به الأسبوع ، قال رضى الله عنه : والأصح ما ذكر فى ظاهر الرواية لأنه لا يلزمه بالنذر إلا القدر المتيقن به ، وكل واحد من هذين المعنيين من محتملات كلامه فيلزمه المتيقن ؛ (ولو قال « لله على صوم أيام الجمعة » كان عليه صوم سبعة أيام) لأن الأيام اسم جمع ، فيه يتبين أن مراده الأسبوع دون اليوم الذى تقام فيه الجمعة خاصة ؛ (ولو قال « لله على صوم جمعة » فهذا على وجهين : قد يقع على أيام الجمعة السبعة ، وقد يقع على الجمعة بعينها ، فأى ذلك نوى عملت نيته ، وإن لم تكن له نية فهذا على أيام الجمعة سبعة أيام) وهذا يؤيد رواية أبى يوسف فى الفصل الأول فإنه لم يعتبر المتيقن هنا واعتبر ما تعارفه الناس ، ولكن الفرق بينهما فى ظاهر الرواية أن هنا ذكر الجمعة مطلقا ، ولو كان المراد بهذا اللفظ اليوم الذى تقام فيه الجمعة لقيد بذكر اليوم فترك القيد هنا دليل على أن مراده الأيام السبعة ، وفى الفصل الأول وإن لم يذكر اليوم فى لفظه ما يدل على أنه هو المراد لأنه اضاف الجمع إلى الشهر فذلك دليل على أن مراده أيام الجمعة التى تدور فى الشهر - اهـ ج ٣ ص ١٤٥ .

ولو قال « الله على أن أصوم كذا كذا يوما » فهو على أحد عشر يوما ، وإن كان له نية صرف الأمر إلى نيته^٣ .

ولو قال « الله على أن أصوم كذا و كذا » فهو على أحد وعشرين يوما إلا أن ينوي غير ذلك فيكون كما نوى .

ولو قال « الله على أن أصوم بضعة عشر يوما » ، لزمه صيام ثلاثة عشر يوما لأن « البضع » من ثلاثة إلى سبعة فوضعناه^٦ على الأقل من اسم البضع^٧ .

(١) سقط لفظ « على » من هـ .

(٢-٢) كذا في الأصول الثلاثة ، وفي هـ « وإن لم يكن » شر تحريف .

(٣) وفي نوادر الصوم وشرحه للسرخسي ج ٣ ص ١٤٥ : قال (ولو قال « على صوم كذا كذا يوما » فإن نوى) عددا هو من احتمالات لفظه (كان على ما نوى ، وإن لم يكن له نية فهو على أحد عشر يوما) لأن « كذا » اسم لعدد مبهم فقد ذكر عددين مبهمين ليس بينهما حرف العطف ، وأقل عددين مفسرين ليس بينهما حرف العطف أحد عشر فعلى ذلك يحمل ما ذكر من العددين المبهمين ؛ (ولو قال « كذا وكذا يوما » لزمه صوم أحد وعشرين يوما) لأنه ذكر حرف العطف بين العددين المبهمين ، وأقل عددين مفسرين بينهما حرف العطف أحد وعشرون فعلى ذلك يحمل مبهم كلامه إذا لم ينو شيئا آخر - اهـ .

(٤) كذا في الأصول ، وفي متن شرح السرخسي « كذا وكذا يوما » .

(٥) - سقط من قوله « كذا وكذا ... » س ٣ من هـ .

(٦) كذا في أكثر الأصول ، وفي هـ « فوضعنا ذلك » .

(٧) قال السرخسي : لأن البضع ادناه الثلاثة على ما روى أنه لما نزل قوله تعالى =

ولو قال «الله على صوم السنين» كان هذا صوم الدهر،
والسنون مخالف للشهور لأنه لا غاية للسنين تنتهيها. وأما الشهور
فلها غاية في كتاب الله تعالى «وهو قوله تعالى» إن عدة الشهور عند الله
اثنا عشر شهرا في كتاب الله «، على هذا يصرف^١ يمينه إن
لم يكن له نية^٢، فإن كانت له نية يصرف إلى نيته؛ وهو على قياس قول هـ
أبي يوسف ومحمد. «وأما في قياس^٣ قول أبي حنيفة يرى على ما وصفنا
قبل هذا^٤.

ولو قال «الله على صوم الزمان» فهو ستة أشهر إن لم يكن له نية،

= «وهم من بعد غلبهم سيفلون في بضع سنين» خاطر أبو بكر مع قریش
على أن الروم تغلب فارس في ثلاث سنين إلى أن قال له رسول الله صلى الله عليه
وسلم: كم تعدون البضع فيكم؟ فقال: من الثلاث إلى سبع، فقال عليه الصلاة
والسلام: زد في الخطر وابدع في الأجل؛ فقد بين أن ما يتناوله اسم
البضع ثلاثة فأنما يلزمه انقضاء المتيقن فهذا كان عليه ثلاثة عشر يوما - ١٤٥ ص.
(١-١) من قوله «وهو قوله تعالى...» ساقط من هـ.

(٢) وفي هـ «تصرف» وفي م «انصرف نيته».

(٣) سقط لفظ «نية» من ع.

(٤-٤) وفي م «وأما قياس»؛ وفي هـ «وأما على قياس».

(هـ) قال السرخسي: (ولو قال «فه على صوم السنين» فهو على عشر سنين
في قول أبي حنيفة) للأصل الذي بينا له (وفي قولها أن نوى شيئا فهو على ما نوى،
وإن لم يكن له نية فهو على جميع العمر) لأنه ليس في السنين شيء معهود فيحمل
لفظه على استغراق الجنس وذلك جميع عمره في حقه - ١٤٦ ص.

(٦) وفي هـ م «وإن».

و كذلك « الحين » .

تمت النوادر ، و الحمد لله وحده رب العالمين ، و صلى الله على سيدنا محمد
و على آله و صحبه أجمعين . (و يتلوها كتاب المناسك)

(١) قال السرخسى فى شرح نوادر الصوم : قال (ولو قال « لله على صوم
زمان - أو : صوم الزمان » فهذا على ستة أشهر) لأن الزمان و الحين يستعملان
استعمالاً واحداً فإن الرجل يقول لغيره : لم القك منذ زمان ، لم القك منذ حين ،
ولفظ « الحين » يتناول ستة أشهر سواء قرن به الألف و اللام أو لم يقرن ،
فكذلك لفظ « الزمان » و إنما حملنا لفظ « الحين » على ستة أشهر لقوله تعالى :
” تَوَاتَى أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ بِأَذْنِ رَبِّهَا “ ؛ قال ابن عباس رضى الله عنهما : المراد ستة
أشهر ، ثم لفظ « الحين » فى كتاب الله تعالى ورد بمعنى أشياء ، بمعنى الوقت :
قال الله تعالى ” حِينَ تَمْسُونَ وَ حِينَ تَصْبِحُونَ “ و المراد وقت الصلاة ، و بمعنى
أربعين سنة : قال الله تعالى ” هل أتى على الإنسان حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ “ و المراد
أربعون سنة ، و بمعنى قيام الساعة : قال الله تعالى ” فذَرَهُمْ فِي عَمَرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ “
يعنى قيام الساعة ، و قد علمنا أنه لم يرد بئذره ساعة واحدة و لا أربعين سنة
لأن بقاء الآدمى إلى هذه المدة الطويلة للصوم فيها نادر فعرفنا أن المراد ستة
أشهر و هو المتوسط فى هذه الأعداد ، و خير الأمور أوسطها ؛ (و لو قال
« على صوم أبد - أو : الأبد » فهو على جميع العمر) لأن الأبد ما لا غاية له
و لكن علمنا أنه لم يرد به زيادة على مدة عمره ؛ (و إن قال « صوم الدهر »
فأبو حنيفة رحمه الله لم يوقت فيه شيئاً و قال : لا أدرى ما الدهر ؟ و أبو يوسف
و محمد رحمهما الله جعلاً لفظ الدهر كلفظ الحين و الزمان) و قد بينا ذلك فى
كتاب الأيمان و النذور ؛ و الله سبحانه و تعالى أعلم بالصواب و إليه المرجع
و المآب - ٥١ ، ج ٢ ص ١٤٦ .

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب المناسك

قال أبو حنيفة ٣ : وإذا أردت أن تحرم بالحج إن شاء الله ٢ فاعتزل

(١) التسمية في الأصل بعد العنوان ، ولم تذكر في ف ، ض ، و الصواب تقديمها كما لا يخفى ، وهي مقدمة في الشرح .

(٢) لا يخفى على القراء الكرام أن الإمام الزباني محمد بن الحسن الشيباني رضى الله عنه ألف كتابا منفردة كتابا أولاً : كتاب الصلاة ، كتاب الزكاة ، كتاب الصوم مثلاً ، ثم جمعت فسمى المجموع « مبسوطاً » و « كتاب الأصل » كما ذكرت ذلك في مقدمة الكتاب عن فهرست ابن النديم ، و من جملتها كتاب المناسك أيضاً ، واختصر تلك الكتب كلها أبو الفضل محمد بن محمد الحاكم المروزي و سماها « المختصر الكافي » ، و لما اردنا أن ننشر كتاب الأصل قتشنا نسخته في مكاتب الأستانة و مصر و مكتبة حرم مكة المكرمة فلم نجد في نسخة منها كتاب المناسك مع انه موجود في المختصر الكافي ، فالأسف كل الأسف اين ضاع و من اضاعه و لم ضيع ! قال الله المشتكى من ضياع العلم بغفلة علمائنا حيث لم يحفظوه و لم يبالوا به حتى اصبحنا محرومين منه ، و بضياعه ضاع العلم الكثير ، فبأى شيء نسد الآن هذه الكوة القاضية ! فرجعنا إلى كتاب الحاكم لناخذ منه كتاب المناسك و نضعه في مكان الأصل لئلا يخلو الكتاب من فروع المناسك و ينجبر به لأنه مختصر الأصل ، و ما لا يدرك كله لا يترك كله ، ففتشنا من نسخ المختصر فوجدنا المجلد الأول منه في مكتبة السلطان أحمد الثالث بتوب قابي بالأستانة - حرسها الله من المفسدين - رقم ٩٤٠ و وجدنا المجلد الأول منه أيضاً في مكتبة شيخ الإسلام فيض الله افندي رحمه الله بالأستانة رقم ٩٢٢ ، و بها نسخة كاملة أيضاً تصويرها الشمسي موجود في « لجنة إحياء المعارف النعمانية » فطلبنا تصوير المناسك من نسختي توب قابي و شيخ الإسلام فيض الله =

= بواسطة بعض اصحابنا من اهل العلم ، فنسخناه من نسخة السلطان احمد الثانى وجعلناه اصلا للطبع و قابلناه بنسختى شيخ الإسلام فيض الله . و رمز الناقصة منها «ف» و رمز الكاملة «ض» . وللمختصر ايضا نسخة كاملة عتيقة فى المكتبة الأصفية بحيدرآباد نسخت فى القرن الخامس و لكن لم تقدر على المقابلة بها لامتناع إخراجها من المكتبة ، وكفت النسخ الثلاثة ونسخة الشارح ابى بكر السرخسى للتصحيح فهو هذا قدمه للناظرين الكرام فيه محلى بتوضيحات شارحه شمس الأئمة السرخسى - رحمه الله .

اقول : و المناسك جمع « المنسك » و المنسك اسم لكل ما يتقرب به الى الله عز وجل ، و منه سمي العابد « المناسك » و لكنه فى اسان الشرع عبارة عن اركان الحج ، قال الله تعالى " فاذا قضيتم مناسككم " الآية ؛ و « الحج » فى اللغة القصد ، و فى الشريعة عبارة عن زيارة البيت على وجه التعظيم لأداء ركن من اركان الدين عظيم ، ولا يتوصل الى ذلك الا بقصد و عزيمة و قطع مسافة بعيدة ، فالاسم شرعى فيه معنى اللغة ؛ و فرضية الحج ثابتة بالكتاب والسنة ، اما الكتاب فقوله تعالى " و لله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا " و أكد ما يكون من الفاظ الإلزام كلمة «على» ؛ و اما السنة فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : من وجد زادا و راحلة يبلغانه بيت الله ولم يحج حتى مات فليمت ان شاء يهوديا و ان شاء نصرانيا - و فى رواية : فليمت على اى ملة شاء سوى ملة الإسلام ، و تلا قوله تعالى " و من كفر فان الله غنى عن العالمين " و سبب وجوب الحج ما اشار الله اليه فى قوله " حج البيت " فالواجبات تضاف الى اسبابها ، و لهذا لا يجب فى العمر الامرة واحدة لأن سببه و هو « البيت » غير متكرر ، و الأصل فيه حديث الأقرع بن حابس رضى الله عنه حيث قال : يا رسول الله ! أ لله الحج فى كل عام ام مرة ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : بل مرة فما زاد ففتوح ؛ و الوقت فيه شرط الأداء و ليس بسبب ، و لهذا لا يتكرر بتكرار الوقت ، الا ان اركان هذه العبادة متفرقة على الأمكنة و الأزمنة فلا يجوز الا بمراعاة الترتيب =

أو توضأ، والغسل أفضل، ثم البس ثوبين إزاراً ورداءاً، جديدين أو غسيلين، وادهن بأى دهن شئت، وصل ركعتين، وقل: اللهم! إني أريد = فيها، ولهذا لا يتأدى طواف الزيارة قبل الوقوف كما لا يتأدى السجود فى فعل الصلاة قبل الركوع؛ والمال شرط يتوصل به إلى الأداء، ولهذا لا يتحقق الأداء من فقير لا مال له فرضاً، وأركان هذه العبادة الأفعال والمال ليس بسبب فيه ولكنه معتبر ليتيسر به الوصول إلى مواضع أداء أركانه - كذا قاله السرخسى فى شرح المختصر ج ٤ ص ١. (٣) اسم الإمام بعد «قال» لم يذكر فى الأصل، إنما زدناه من ف، ض؛ وفيها «وقال» بزيادة الواو. (٤) قال السرخسى: اقتدى بكتاب الله تعالى فى ذكر الاستثناء فى قوله «لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله» وقيل: إن أبا حنيفة خاطب أبا يوسف، والواحد يشك فى حاله أنه يحج أو لا يحج، فقيد بالاستثناء، وتقرى فيه أنه يحج فما أخطأت فراسته - اهـ ج ٤ ص ٢.

(١) هكذا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تجرد لإهلاله فاغتسل، رواه خارجة بن زيد بن ثابت رضى الله عنه، وهذا الاغتسال ليس بواجب لما روى أن أبا بكر رضى الله عنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: إن أسماء نفست، قال: مرها فلتغتسل ولتحرم بالحج؛ ومعلوم أن الاغتسال الواجب مع النفاس والحيض لا يتأدى، فعرفنا أن هذا الاغتسال بمعنى النظافة، وما كان لهذا المقصود فالوضوء يقوم مقامه كما فى العيدين والجمعة، ولكن الغسل أفضل لأن معنى النظافة فيه اكمل - اهـ.

(٢) كذا فى ف إلا أن فيها «أو»، مكان «و»، وفى الأصل «إزار ورداء». (٣) قال: هكذا ذكر جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ائتمر وأرتدى عند إحرامه، ولأن المحرم ممنوع من لبس الخيط ولا بد له من ستر العورة فتعين للستر الارتداء والائتزار، والجديد والغسيل فى هذا المقصود =

الحج فيسره لي و تقبله مني ؛ ثم لبّ في دبر صلاتك ؛ تلك وإن ٣ شئت بعد ما يستوى بك بعيرك . قال ؛ : و التلية أن تقول ؛ ليك اللهم ليك ؛

= سواء غير ان الجدي افضل لقوله صلى الله عليه وسلم لأبي ذر رضي الله عنه :
 قرين لعبادة ربك - اه . (٤) قال : وهو الظاهر من المذهب عندنا انه لا بأس به بأن يطيب و يدهن قبل احرامه بما شاء ؛ و روى عن محمد قال : كنت لا ارى بذلك بأسا حتى رأيت اقواما يحضرون طيبا كثيرا و يصنعون شيئا شنيعا فكرهت ذلك ، و هو قول مالك ، و قد نقل عن عمر و عثمان رضي الله عنهما كراهة ذلك - الخ ص ٢ .

(١) لحديث عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اتاني آت من ربي و انا بالعقيق فقال « صل في هذا الوادي المبارك ركعتين و قل : ليك بحجة و عمرة معا » ؛ و فيما ذكر جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة ركعتين عند احرامه ؛ (و قل : اللهم ! اني اريد الحج فيسره لي و تقبله مني) لأنه محتاج في اداء اركانه الى تحمل المشقة و يبقى في ذلك اياما فيطلب التيسير من الله تعالى اذ لا يجسر للعبد الا ما يسره الله تعالى و يسأل القبول كما فعله الخليل و اسمعيل صلوات الله عليهما في قولهما " ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم " و لم يأمر بمثل هذا الدعاء لمن يريد افتتاح الصلاة لأن اداءها يسير عادة ، و لا تطول في ادائها المدة ؛ فاما اركان الحج متفرقة على الأمكنة و الأزمنة ، و لا يؤمن فيها اعراض الموانع عادة فلهذا امر بتقديم سؤال التيسير - اه ما في الشرح ج ٤ ص ٤ . قلت : و علم منه ان التلفظ بالنية في العبادة ليست ببدعة .

(٢) و في ض « كل صلاتك » و في نسخة الشرح « في دبر صلاتك » .

(٣) و في ض « قال و ان » .

(٤) كذا في الأصل ، و لم يذكر لفظ « قال » في ف ، ض .

(٥) كذا في ف ، ض ؛ و في الأصل « ليك ليك » مكرر .

لا شريك لك ليك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك؛ فاذا ليبت

(١) وفي ج ٢ ص ١٦٥ من المغرب: التلبية مصدر، لبي اذا قال: لبيك، والتلبية للتكرير، وانتصابه بفعل مضمر، ومعناه: البابا لك بعد الباب، اى لزوما لطاعتك بعد لزوم، من الب بالمكان اذا اقام. وقال السرخسى فى شرحها فقيلا: هو مشتق من قولهم: الب الرجل - اذا اقام فى مكان؛ فعنى قول القائل « لبيك » انا مقيم على طاعتك، وقيل: هو مشتق من قولهم: دارى تلب دارك - اى تواجهها؛ فعنى قوله « لبيك » اتجأه لى لك يارب! وقيل: هو مشتق من قولهم: امرأة لبة - اى حبة لزوجها؛ فعناه: محبى لك يارب! والمختار عندنا ان يلى من دبر صلواته، والتلبية جواب الدعاء؛ والكلام فى ان الداعى من هو؟ فقيلا الداعى هو الله تعالى كما قال تعالى "فاطر السموات والارض يدعوكم ليغفر لكم من ذنوبكم" وقيل: الداعى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال صلوات الله عليه « ان سيدا بنى دارا واتخذ فيها مأدبة وبعث داعيا » وأراد بالداعى نفسه، والأظهر ان الداعى هو الخليل صلوات الله عليه على ما روى انه لما فرغ من بناء البيت امر بأن يدعو الناس الى الحج فصعد بأبى قيس وقال « ألا! ان الله تعالى امر ببناء بيت له وقد بنى، ألا! فلهجوه » فبلغ الله صوته الناس فى اصلااب آبائهم وارحام امهاتهم فنههم اجاب مرة ومنهم اجاب مرتين واكثر من ذلك وعلى حسب جوابهم يحجون؛ وبيان هذا فى قوله تعالى "واذن فى الناس بالحج" الآية؛ فالتلبية اجابة لدعاء الخليل صلوات الله عليه وسلامه؛ ثم صفة التلبية ان يقول « لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » هكذا رواه ابن عمر وابن مسعود رضى الله عنهم فى صفة تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن اهل اللغة من اختار نصب الألف فى قوله «ان الحمد ومعناه لأن الحمد او بأن الحمد، فأما المختار عندنا الكسر وهو المروى عن محمد ووافقه القراء لأن بكسر الألف يكون ابتداء الثناء، وينصب الألف =

فقد أحرمت فاتق ما نهى الله عنه^١ من قتل الصيد والرفث والفسوق والجدال^٢

= يكون وصفا لما تقدم ، وابتداء الثناء اولى ؛ ولا بأس عندنا في الزيادة على هذه التلية ، و بين العلماء اختلاف يأتي في موضعه ان شاء الله ؛ فظاهر المذهب عندنا ان غير هذا اللفظ من الثناء والتسبيح يقوم مقامه في حق من يحسن التلية او لا يحسن ، وكذلك لو أتى به بالفارسية فهو والعربية سواء ، اما على قول ابي حنيفة فظاهر لأننا قد بينا مذهبه في التكبير عند افتتاح الصلوات ان المعتبر ذكر الله تعالى على سبيل التعظيم وان لفظ الفارسية والعربية فيه سواء فكذلك هنا ، ومجد هناك يقول : يتأدى بالفارسية من يحسن العربية ، وهنا يتأدى لأن غير الذكر هنا يقوم مقام الذكر وهو تقليد الهدي فكذلك غير العربية يقوم مقام العربية بخلاف الصلوات ، وبهذا يفرق ابو حنيفة و ابو يوسف بين التلية والتكبير عند افتتاح الصلوات ؛ وقد روى الحسن عن ابي يوسف ان غير التلية من الأذكار لا يقوم مقام التلية هنا كما في الصلوات على قوله ، ولا يصير محرما بمجرد النية ما لم يأت بالتلبية او ما يقوم مقامها خلافا للشافعي و بيانه يأتي في موضعه ان شاء الله تعالى - اه من شرح السرخسي ملخصا ص ٥ .

(١) يعنى اذا نويت وليت ، الا انه لم يذكر النية لتقدم الإشارة اليها في قوله : اللهم انى اريد الحج - اه من الشرح .

(٢-٢) وفي ف « نهى عنه » .

(٣) قال السرخسي : اما قتل الصيد فالمحرم منهى عنه في قوله تعالى " لا تقتلوا الصيد و اتم حرم " والصيد محرم عليه ما دام محرما لقوله تعالى " و حرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما " و اما الرفث و الفسوق و الجدال فالنهى عنها في قوله تعالى " فلا رفث و لا فسوق و لا جدال في الحج " فهو نهى بصيغة النهي ، وهذا أكد ما يكون من النهي ؛ وفي تفسير الرفث قولان : احدهما الجماع ، و بيانه في قوله تعالى " احل لكم ليلة الصيام الرفث " و الثاني الكلام الفاحش ، الا ان =

ولا تشرب إلى صيد ولا تدل عليه ، ولا تغط رأسك ولا وجهك ،
ولا تلبس قباء ولا قميصا ولا سراويل^٢ ولا قلنسوة ولا ثوبا
مصبوغا بالعصفر^٣ ولا بالزعفران ولا بالورس^٤ ، فان كان قد غسل
حتى لا ينقض فلا بأس بأن تلبسه^٥ ؛ ولا تمس طيبا بعد إحرامك

= ابن عباس رضى الله عنهما كان يقول : إنما يكون الكلام الفاحش رفقا بحضرة
النساء ؛ (إلى أن قال) ذكر في كفاية المتحفظ : أما الفسوق فهو اسم للعاصي
وذلك منهى عنه في الإحرام وغير الإحرام ، إلا أن الخطر في الإحرام أشد
لحرمة العبادة ؛ وفي تفسير الجدل قولان : أحدهما أن يجادل رفيقه في الطريق ،
والثاني أن المراد مجادلة المشركين في تقديم وقت الحج وتأخيرها ، وذلك
هو النسى الذى قال الله تعالى " إنما النسى زيادة في الكفر " الآية ؛ وذلك
منفى بعد الإسلام - اهـ .

(١) وفي ض « ولا تشرب » .

(٢) قال السرخسى : (ولا يشير إلى صيد ولا يدل عليه) لحديث ابى قتادة
رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه وكانوا محرمين :
هل اشركتم ؟ هل اعنتم ؟ هل ذلتم ؟ فقالوا : لا ؛ فقال : اذن فكلوا ؛ ولأن
المحرّم على المحرم التعرض للصيد بما يزيل الأمن عنه وذلك يحصل بالدلالة
والإشارة وربما يتطرق به الى القتل ، وما يكون محرّم العين فهو محرّم
بدواعيه كالزنا - اهـ .

(٣) كذا في الأصل وكذا هو عند السرخسى ، وفي ف ، ض « سراويلا »
وهو غير منصرف .

(٤) وفي ف ، ض « بعصفر » و « بورس » .

(٥) قال السرخسى : قال (ولا تغط رأسك ولا وجهك) وعلى قول الشافعى =

= لا بأس للرجل بأن يغطي وجهه ولا يغطي رأسه ، والمرأة تغطي رأسها لا وجهها ، واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم : احرام الرجل في رأسه واحرام المرأة في وجهها ؛ ولنا حديث الأعرابي حين وقفت به ناقته في اخافيق جردان وهو محرم فقال صلى الله عليه وسلم لا تخمروا رأسه ووجهه ؛ وفي هذا تنصيص على ان المحرم لا يغطي رأسه ووجهه ، ورخص رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم لعثمان رضي الله عنه حين اشتكت عينه في حال الإحرام ان يغطي وجهه ، فتخصيصه حالة الضرورة بالرخصة دليل على ان المحرم منهي عن تغطية الوجه ؛ ولأن المرأة لا تغطي وجهها بالإجماع مع انها عورة مستورة فان في كشف الوجه منها خوف الفتنة ، فلأن لا يغطي الرجل وجهه لأجل الإحرام اولى ؛ وتأويل الحديث بيان الفرق بين الرجل والمرأة في تغطية الرأس ؛ قال (ولا تلبس قباء ولا قميصا ولا سراويل ولا قلنسوة) لحديث ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يلبس المحرم القباء ولا القميص ولا السراويل ولا القلنسوة ولا الخفين ؛ الا ان لا يجد نعلين فليقطعها اسفل من الكعبين . ولا تنقب المرأة الحرام ؛ قال (ولا تلبس ثوبا مصبوغا بالعصفر ولا بالزعفران ولا بالورس) لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : لا يمس المحرم ثوبا مسه زعفران او ورس ، وان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه لما رأى على طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه ثوبا مصبوغا بعد احرامه علاه بالدرة ، فقال : لا تعجل يا أمير المؤمنين فانما هو بمشق ، فقال : نعم ولكن من ينظر إليك من بعد لا يعرف ذلك فيرجع إلى قبيلته ويقول : رأيت على طلحة في احرامه ثوبا مصبوغا ، فيعيرك الناس بذلك ؛ (فان كان قد غسل حتى لا ينفض فلا بأس بلبسه) لأن المنهى نفس الطيب لا لونه وبعد الفسل بهذه الصفة لا يبقى من عين الطيب فيه شيء - اه ص ٧ من شرح المختصر ، و شرح العصفر والورس مر قبل .

ولا تدهن ، وارفق بحك رأسك ' ولا تغسل رأسك ' ولا لحيتك بالخطمي ،
ولا تقص أظفارك ' . وأكثر من التلبية في دبر كل صلاة وكلما لقيت ركبا
وكلما علوت شرفا وكلما هبطت واديا وبالأشجار ومتى * تستيقظ من منامك ' .

(١) قال السرخسي : (ولا تمس طيبا بعد احرامك ولا تدهن) لقوله صلى الله
عليه وسلم : الحاج الشعث التفل ؛ واستعمال الدهن والطيب يزيل هذه الصفة
فيكون محرما بعد الإحرام ؛ قال (وإذا حككت رأسك فارفق بحكمة) حتى
لا يتناثر الشعر فان ازالة ما ينمو من البدن حرام على المحرم فان اوان قضاء
التفت عند التحال من الإحرام كما قال الله تعالى بعد ذبح الهدي " ثم ليقتضوا
تقنهم " - اه شرح المختصر ص ٨ .
(٢) وفي ض « رأسك بالخطمي » .

(٣) وزاد في الأصل بعد قوله « بالخطمي » « ولا تلبس خفين ولا تطلين بنورة .
ولا تأخذ من شاربك ولا لحيتك ولا من شعر رأسك » ولم يذكر هذا في
ف ، ض ، ولا في نسخة الشرح . قال السرخسي : قال (ولا تغسل رأسك
ولحيتك بالخطمي) لأن الخطمي تقتل هوام الرأس وتزيل الشعث الذي جعله
رسول الله صلى الله عليه وسلم صفة الحاج ، وهو نوع قضاء التفت أيضا .
(٤) قال السرخسي : قال (ولا تقص أظفارك) لأنه ازالة ما ينمو من البدن
فكان من نوع قضاء التفت - اه ص ٨ .
(٥) وفي ف ، ض « وحين » .

(٦) وفي شرح المختصر : قال (وأكثر من التلبية في دبر كل صلاة وكلما
لقيت ركبا وكلما علوت شرفا وكلما هبطت واديا وبالأشجار) هكذا نقل ان
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يلبون في هذه الأحوال ؛
ثم تلبية المحرم في ادبار الصلوات كتكبير غير المحرم في أيام الحج في ادبار =

فاذا قدمت مكة فلا يضرك ليلا دخلتها أو نهارا، فادخل المسجد

= الصلوات ، فكما يؤتى بالتكبير بعد السلام فكذلك بانتية ، وكما ان المصل يكبر عند الانتقال من ركن إلى ركن فكذلك المحرم يلبى عند الانتقال من حال إلى حال ؛ وروى الأعمش عن خثعمة قال : كانوا يستحبون التلبية عند نيت : في ادبار الصلوات ، وإذا استعطف الرجل براجلته ، وإذا صعد شرفا ، وإذا هبط واديا ، وإذا أتى بعضهم بعضا ، وبالأصهار - اهـ ص ٨ .

(١) وفي ف « وإذا » .

(٢) كذا في الأصل ؛ وفي ف ، ض « المسجد الحرام » . قال المرخسي في شرحه : قال (وإذا قدمت مكة فلا يضرك ليلا دخلتها أو نهارا) لأن هذا دخول بلدة فيستوى فيه الليل والنهار كسائر البلدان ؛ والرواة اختلفوا في وقت دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة فروى جابر رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم صلى العشاء بذي طوى ثم جمع هجعة ثم دخل مكة فطاف ليلا ، وروى ابن عمر رضي الله عنهما انه بات بذي طوى فلما أصبح دخل مكة نهارا ، والذي روى عن عمر رضي الله عنه انه كان نهى الناس عن دخول مكة ليلا كان ذلك للاشفاق مخافة السرق ليرى الإنسان أين ينزل ويضع رحله ، وروى عن عمر رضي الله عنه انه حين قدم مكة معتمرا في رمضان وجد الناس يصلون التراويح فصلى معهم ، وعن عائشة والحسن والحسين رضوان الله عليهم انهم كانوا يدخلون مكة ليلا ؛ قال (فادخل المسجد) لأنه قصد زيارة البيت والبيت في المسجد ، وروى جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة دخل المسجد فلما وقع بصره على البيت قال : اللهم زد بيتك تشريفا وتعظيما وتكريما وبرامها ، ولم يذكر في الكتاب تعيين شيء من الأدعية في مشاهد الحج لما قال محمد : التوقيت في الدعاء يذهب رقة القلب فاستحبوا ان يدعو كل واحد بما يحضره ليكون اقرب الى الخشوع ، وان تبرك بما نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حسن ؛ وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول اذا لقي =

ثم ابدأ بالحجر الأسود فاستلمه إن استطعت من غير أن تؤذى مسلماً ،
فإن لم تستطع ذلك فاستقبله وكبر وهلل وحمد الله وصل على النبي
صلى الله عليه وسلم ، ثم خذ على يمينك على باب الكعبة فطف سبعة

= البيت : بسم الله والله أكبر ؛ وعن عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
إذا لقي في البيت يقول : أعوذ برب البيت من الدين والفقر ومن ضيق
الصدر وعذاب القبر - ٨ ص ٨ - ٩ .

(١) وفي ف ، ض « فاستلم » .

(٢) كذا في ف ، ولفظ « ذلك » لم يذكر في الأصل ولا في ض .

(٣) وفي ف ، ض « ثم صل » .

(٤) قال السرخسي : (ثم ابدأ بالحجر الأسود فاستلمه) هكذا روى جابر رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بالحجر الأسود فاستلمه ، وعن عمر رضي الله
عنه انه استلم الحجر الأسود وقال : رأيت أبا القاسم بك حفياً ؛ وعن ابن عمر
رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الحجر ووضع شفتيه عليه وبكى
طويلاً ثم نظر فاذا هو بعمر رضي الله عنه فقال : يا عمر ! هنا تسكب العبرات ؛
وان عمر رضي الله عنه في خلافته لما أتى الحجر الأسود وقف فقال : أما اني أعلم انك
حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استلمك
ما استلمتك ؛ فبلغت مقالته علياً رضي الله عنه فقال : أما ان الحجر ينفع ، فقال له
عمر رضي الله عنه : وما منفعة يا ختن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال :
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ان الله تعالى لما أخذ الذرية من
ظهر آدم عليه السلام وقرره بقوله " الست بربكم قالوا بلى " اودع اقرارهم
الحجر فمن يستلم الحجر فهو يجدد العهد بذلك الإقرار والحجر يشهد له يوم
القيامة ؛ واستلام الحجر للطواف بمنزلة التكبير للصلاة فيبدأ به طوافه ؛ قال
(ان استطعت من غير ان تؤذى مسلماً) لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم =

أشواط ترمل في الثلاثة الأول في كل شوط منها من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود ، فان زحمت^١ الناس في رملك ذلك قمم^٢ ، فاذا وجدت مسلكا فارمل ، وطف^٣ الأربعة الأشواط الآخر مشيا على هيتك^٤ ، وكلما مررت بالحجر الأسود في طوافك هذا^٥ فاستلمه إن استطعت^٦

== قال لعمر رضى الله عنه : انك رجل أيد تؤذى الضعيف فلا تراحم الناس على الحجر ولكن ان وجدت فرجة فاستلمه والاستقبلة وكبر و هلى ؛ ولأن استلام الحجر سنة والتحرز عن اذى المسلم واجب فلا ينبغي له ان يؤذى مسلما لإقامة السنة ؛ ولكن ان استطاع تقبيله فعل وإلا مس الحجر بيده وقبل يده وان لم يستطع ذلك أمس الحجر شيئا من عرجون او غيره ثم قبل ذلك الشيء ؛ جاء في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف على راحلته واستلم الأركان بمحجنه ، (وابن لم تستطع) شيئا من (ذلك استقبلة وكبر و هلى و احمد الله و صل على النبي صلى الله عليه وسلم) وهذا استقبال مستحب غير واجب لأن استقبال البيت عند الطواف لو كان واجبا كان في جميعه كاستقبال القبلة في الصلوات ولكنه مستحب لحديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : ان الحجر يبعث يوم القيامة له عينان يبصر بهما و لسان ينطق به فيشهد بالحق لمن استلمه او استقبلة - ١٥ ص ٩ - ١٠ . (٥) كذا في ض ، وفي الأصل و ف « عن » .

(١) وفي ض « الثلاث » .

(٢) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « زاحمك » .

(٣) وفي نسخة بالهامش « فقف » .

(٤) وفي ف ، ض « تطوف » .

(٥) أى « عادتك » .

(٦) لفظ « هذا » لم يذكر في ف ، ض .

(٧) كذا في ض ، وقوله « إن استطعت » ساقط من الأصل وكذا من ف .

من غير أن تؤذى مسلماً ، فإن لم تستطع فاستقبله وكبر وهلل ، وإن
افتتحت به الطواف وختمت به أجزاك ، وليكن طوافك في كل شوط
من وراء الحطيم . ثم أتت المقام فصل عنه ركعتين أو حيث تيسر

(١) وفي ف « وإذا » وفي ض « فاذا » .

(٢) قال السرخسي : قال (ثم خذ عن يمينك على باب البيت فطف سبعة أشواط)
هكذا رواه جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ على يمينه من باب
الكعبة فطاف سبعة أشواط ؛ ومقادير العبادة تعرف بالتوقيف لا بالرأى (ترمز
في الثلاثة الأول في كل شوط منها من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود)
فالْحاصل أن كل طواف بعده سعى فالرمل في الثلاثة الأول منها سنة ، وكل
طواف ليس بعده سعى فلا رمل فيه ؛ والرمل هو الاضطباع وهز الكتفين وهو أن
يدخل أحد جانبي رداءه تحت إبطه ويلقيه على المنكب الآخر ويهز الكتفين في مشيه
كالبارز الذي يتبعثر بين الصفيين ، وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول :
لا رمل في الطواف وإنما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم إظهاراً للجلادة للمشركين ،
على ما روى أن في عمرة القضاء لما أخلوا له البيت ثلاثة أيام وصعدوا الجبل طاف
رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أصحابه فسمع بعض المشركين يقول لبعض :
اضنأهم حمى يثرب ، فاضطبع رسول الله صلى الله عليه وسلم رداءه فرمل فقال
لأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين : رحم الله امرأ أرى من نفسه قوة وجلدا ؛
فاذا كان ذلك لإظهار الجلادة يومئذ وقد انعدم ذلك المعنى الآن فلا معنى للرمل ؛
والمذهب عندنا أن الرمل سنة لحديث جابر وابن عمر رضي الله عنهم أن النبي صلى الله
عليه وسلم طاف يوم النحر في حجة الوداع فرمل في الثلاثة الأول ولم يبق
المشركون بمكة عام حجة الوداع ؛ وروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
لما أراد الرمل في طوافه قال : علام اهزكتني وليس هنا أحد أرائيه ! ولكنني
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله فأفعله اتباعاً له ؛ وأكثر ما فيه أن سببه =

= ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما ولكنه صار سنة بذلك السبب فيبقى بعد زواله، كرمى الجمار سبه رمى الخليل صلوات الله عليه الشيطان ثم بقي بعد زوال ذلك السبب؛ والرمل من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود عندنا، وقال سعيد بن جبير: لا رمل بين الركن اليماني والحجر وإنما الرمل من الحجر إلى الركن اليماني، وروى في بعض الآثار أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرمي من الحجر الأسود إلى الركن اليماني لأن المشركين كانوا يطلعون عليه فإذا تحول إلى الجانب الآخر حال البيت بينه وبينهم فكان لا يرمي؛ وبهذا أخذ سعيد بن جبير وعطاء ولكننا نأخذ بحديث جابر وابن عمر رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم رمل في الثلاثة الأولى من الحجر إلى الحجر؛ قال (وإن زحمتك الناس في رملك فقم فإذا وجدت مسلكا فارمل) لأنه تعذر عليه إقامة السنة في الطواف للزحام فليصبر حتى يتمكن من إقامة السنة، كالزحوم يوم الجمعة يصبر حتى يتمكن من السجود (وتطوف الأربعة الأشواط الآخر مشيا على هينك) على هذا اتفق رواة نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم (وكلما مررت بالحجر الأسود في طوافك هذا فاستلمه إن استطعت من غير أن تؤذى مسلما، فإن لم تستطع فاستقبله وكبر وهلل) لأن أشواط الطواف كركعات الصلوات فكما تفتتح كل ركعة تقوم إليها بالتكبير فكذلك تفتتح كل شوط باستلام الحجر، (وإن افتتحت به الطواف وختمت به أجزاءك) كما في الصلوات، فترك تكبيرات الانتقال لا يمنع الجواز، فكذلك لا بأس بترك استلام الحجر عند افتتاح كل شوط، فإذا كان افتتاحه للطواف باستلام الحجر وختمه بذلك فبما بين ذلك يجعل كالاستلم حكما؛ قال (وليكن طوافك في كل شوط وراء الحطيم) والحطيم اسم لموضع بينه وبين البيت فجرة يسمى ذلك الموضع حطيمًا وحجرا، فتسميته حجرا على معنى أنه حجر من البيت أي منع منه، وتسميته بالحطيم على معنى أنه محطوم من البيت أي مكسور منه، فعيل بمعنى مفعول كقطيظ بمعنى مقنول، وقيل: بل فعيل بمعنى فاعل أي حاطم، كالعلم بمعنى عالم؛ وبإياه =

عليك' من المسجد ، فاذا فرغت منها فعد إلى الحجر الأسود فاستلمه^١ .

= فيما جاء في الحديث : من دعا على من ظلمه فيه خطمه الله تعالى ، فيا لمن يطوف
ان لا يدخل في تلك الفرجة في طوافه ولكنه يطوف وراء الحطيم كما يطوف
وراء البيت لأن الحطيم من البيت ، وهكذا روى ان عائشة رضى الله عنها
نذرت ان فتح الله مكة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تصلي في البيت
ركعتين فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدها وادخلها الحطيم وقال « صلى هنا
فان الحطيم من البيت إلا ان قومك نصرت بهم العفة فأخرجوه من البيت ، ولولا
حد ثان عهد قومك بالجاهلية لنقضت بناء الكعبة واطهرت قواعد الخليل صلوات
الله عليه وادخلت الحطيم في البيت وأصقت العتبة بالأرض وجعلت لها بابين بابا
شرقيا وبابا غربيا ، ولئن عشت الى قابل لأفعلن ذلك » فلم يعش صلى الله عليه وسلم
ولم يتفرغ لذلك احد من الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم حتى كان زمن
عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما وكان سمع الحديث فيها (كذا ، ولعل الصواب :
منها) ففعل ذلك واطهر قواعد الخليل صلوات الله عليه وبنى البيت على قواعد
الخليل صلوات الله عليه بمحضر من الناس وادخل الحطيم في البيت ، فلما قتل كره
الحجاج ان يكون بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فنقض بناء الكعبة واعاده على
ما كان عليه في الجاهلية ؛ فاذا ثبت ان الحطيم من البيت فالطواف بالبيت كما قال
الله تعالى " وليطوفوا بالبيت العتيق " ينبغى له ان يطوف من وراء الحطيم ،
ولا يقال : لو استقبل الحطيم في الصلاة لا تجوز صلاته ، ولو كان الحطيم من
البيت لجازت ، لأن كون الحطيم من البيت انما يثبت بخبر الواحد وفرضية
استقبال القبلة بالنص فلا يتأدى بما ثبت بخبر الواحد ؛ والحاصل انه يحتاط في
الطواف والصلاة جميعا لأن خبر الواحد يوجب العمل ولا يوجب علم اليقين -
اه ج ٤ ص ١٠ - ١٢ . (٣) وفي ف « فيه » .

(١) وفي ف « لك » مكان « عليك » .

(٢) وفي ف « واستلمه » .

فان لم تستطع فاستقبله و كبر و هلل ؛ ثم اخرج إلى الصفا فابدا بها ،
وقم عليها مستقبل الكعبة^٢ فحمد الله و ثنى عليه و تهلل و تكبر و تلي^٣

(١) قال السرخسي في ج ٤ ص ١٢ من شرح المختصر : قال (ثم ائت المقام
فصل عنده ركعتين أو حيثما تيسر عليك من المسجد) هكذا روى جابر
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه الى المقام صلى
ركعتين ، و روى عن عمر رضي الله عنه انه قال : يا رسول الله ! لو صليت
في مقام ابراهيم ؟ فأزل الله تعالى ” واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى “ فصل
رسول الله صلى الله عليه وسلم عند المقام ركعتين ، و هاتان الركعتان عند الفراغ
من الطواف واجب (كذا) لقول النبي صلى الله عليه وسلم : و ليصل الطائف
لكل اسبوع ركعتين ؛ و الأمر للوجوب ، ولأن عمر رضي الله عنه نسي
ركعتي الطواف حين خرج من مكة فلما كان بذي طوى صلاهما و قال :
ركعتان مكان ركعتين ؛ و قال (أو حيث تيسر عليك من المسجد) و مراده
ان الزحام يكثر عند المقام فلا ينبغي ان يتحمل المشقة لذلك ، ولكن المسجد
كله موضع الصلاة فيصل حيث تيسر عليه ؛ قال (فاذا فرغت منها فعد إلى الحجر
فاستلمه ، فان لم تستطع فاستقبل و هلل و كبر) و الأصل ان كل طواف بعده
سعى يعود إلى استلام الحجر فيه بعد الفراغ من الصلاة ، و كل طواف ليس
بعده سعى لا يعود إلى استلام الحجر فيه بعد الصلاة لأن الطواف الذي ليس
بعده سعى عبادة قد تم فراغه منها حين فرغ من الركعتين فلا معنى للعود إلى
ما به بدء الطواف الذي بعده سعى ، فكما يفتح طوافه باستلام الحجر فكذلك
السعى يفتح باستلام الحجر ، فلهذا يعود إلى الحجر فيستلمه - اهـ .

(٢) وفي ف ، ض : « القبلة » مكان « الكعبة » .

(٣) و لم يذكر قوله « و تلي » في ف ، ض .

و تصلى على النبي صلى الله عليه وسلم و تدعو الله بحاجتك ؛ ثم اهبط منها نحو المروة فامش على هيتك^١ مشياً حتى تأتى بطن الوادى فاسع فى بطن الوادى سعياً ؛ فإذا خرجت منه فامش على هيتك حتى تأتى المروة فتصعد عليها و تقوم مستقبل الكعبة فتحمد الله و تثنى عليه و تهلل و تكبر و تلبى^٢ و تصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم تدعو الله بحاجتك ، و طف^٣ بينهما هكذا^٤ سبعة أشواط تبدأ بالصفاء و تختم بالمروة و تسعى فى بطن الوادى فى كل شوط^٥ . ثم تقيم بمكة^٦ حراماً

(١) وفى مجمع بحار الأنوار « وفيه انه سار على هيته، أى على عادته فى السكون و الرفق ، من امش على هيتك ، أى على رسلك - اه ج ٣ ص ٤٩٧ .

(٢) ولم يذكر قوله « و تلبى » فى ف ، ض .

(٣) وفى ف ، ض « طفف » .

(٤) سقط قوله « هكذا » من الأصل ؛ و زيد من ف ، ض .

(٥) قال السرخسى فى شرحه : قال (ثم اخرج إلى الصفا) فمن أى باب شاء خرج إلا أن جابراً رضى الله عنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من باب بنى مخزوم و ليس ذلك بسنة بل إنما فعله لأنه كان اقرب الأبواب إلى الصفا ، فهو الذى يسمى الآن باب الصفا ، (فإذا خرج بدأ بالصفاء) لما روى أن الصحابة قالوا : يا رسول الله ! بأيهما نبدأ ؟ قال : ابدؤا بما بدأ الله تعالى به ، يريد قوله تعالى " أن الصفا و المروة من شعائر الله " ؛ قال (و قم عليها مستقبل الكعبة فتحمد الله و تثنى عليه و تكبر و تهلل و تلبى و تصلى على النبي صلى الله عليه وسلم و تدعو الله بحاجتك) لما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صعد الصفا حتى اذا نظر إلى البيت قام مستقبل البيت يدعو ، و روى جابر =

= رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما صعد الصفا استقبل البيت وقال « لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير ، لا اله الا الله وحده ، انجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده » ثم قرأ مقدار خمسة وعشرين آية من سورة البقرة ، ثم نزل وجعل يمشي نحو المروة فلما انتصبت قدماء في بطن الوادى سعى حتى التوى ازاره بساقيه وهو يقول « رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الأعز الأكرم » حتى اذا خرج من بطن الوادى مشى حتى صعد المروة وطاف بينهما سبعة اشواط ؛ ثم الصعود على الصفا ليصير البيت بمرأى العين منه ، فانما يصعد بقدر ما يحصل به المقصود وهذا المقصود كان ليستقبل البيت فينبغي ان يستقبله ، فيأتى بالتحميد والثناء والتكبير والتهليل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأن قصده ان يسأل حاجته من الله تعالى فيجعل الثناء مقدمة دعائه وبعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما يفعله الداعى عند ختم القرآن وغير ذلك ، ثم ذكر الدعاء هنا ولم يذكره عند استلام الحجر لأن تلك الحالة حال ابتداء العبادة وهذا حال ختم العبادة ، فان ختم الطواف بالسمى يكون والدعاء عند الفراغ من العبادة لا عند ابتدائها كما في فصل الصلاة ؛ قل (ثم اهبط منها نحو المروة وامش على هينتك مشيا حتى تأتى بطن الوادى فاسع في بطن الوادى سعيا ، فاذا خرجت منه تمشى على هينتك مشيا حتى تأتى المروة فتصعد عليها وتقوم مستقبل الكعبة فتحمد الله تعالى وتثنى عليه وتهل وتكبر وتلمى وتصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم تدعو الله تعالى بحاجتك) وللناس في اصل السعى في بطن الوادى كلام ، فقد قيل بأن اصله من فعل أم اسماعيل هاجر حين كانت في طلب الماء ، كلما صار الجبل حائلا بينها وبين النظر الى ولدها كانت تسعى حتى تنظر الى ولدها شفقة منها على الولد ، فصار ذلك سنة ؛ والأصح ان يقال : فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسكه وأمر أصحابه ان يفعلوا ذلك فنفعه اتباعا له ، ولا نشغل بطلب المعنى فيه كما لا نشغل =

لا يحل لك شيء حتى تطوف بالبيت كلما بدا لك ، وتصل لكل أسبوع ركعتين حتى تروح مع الناس إلى منى يوم التروية فقيت بها

= بطلب المعنى في تقدير الطواف والسعي بسبعة اشواط ؛ قال (نظف بينهما هكذا سبعة اشواط تبدأ بالصفاء وتتم بالروة وتسمى في بطن الوادي في كل شوط) و ظاهر ما قال في الكتاب ان ذهابه من الصفا الى المروة شوط ورجوعه من المروة الى الصفا شوط آخر وإليه أشار في قوله : تبدأ بالصفاء وتتم بالروة ؛ وذكر الطحاوي انه يطوف بينهما سبعة اشواط من الصفا الى الصفا وهو لا يعتبر رجوعه ولا يجعل ذلك شوطا آخر ؛ والأصح ما ذكر في الكتاب لأن رواية نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفقوا على انه طاف بينهما سبعة اشواط ، وعلى ما قاله الطحاوي يصير أربعة عشر شوطا - اهـ ص ١٣- ١٤ . قلت : وما اختاره الطحاوي رواه الحسن بن زياد عن الإمام فرجه هو ، وهو من النوادر . (٦) كذا في ض ، ولفظه « بمكة » ساقط من الأصل وكذا من ف . (١) وفي ف « لا تحل منك شيء وتطوف ، وفي ض « لا يحل شيء تطوف » وفي م « لا تحل منه بشيء » .

(٢) لفظ « ركعتين » ساقط من ض . قال السرخسي : قال (ثم تقيم بمكة حراما لا تحل منه بشيء) وهذا لأنه أحرم بالحج فلا يحتل ما لم يأت بأفعال الحج ؛ قال (وتطوف بالبيت كلما بدا لك وتصل لكل أسبوع ركعتين) فان الطواف بالبيت مشبه بالصلوات ، قال صلى الله عليه وسلم : الطواف بالبيت صلاة الا ان الله تعالى احل فيه المنطق ، فمن نطق فلا ينطق الا بخير ، والصلاة خير موضوع فمن شاء استقل ومن شاء استكثر ؛ وكذلك الطواف ولكنه لا يسمى عقيب سائر الأظوفة في هذه المدة لأن السعي الواحد من الواجبات للحج وقد أقي به ، فلو سعي بعد ذلك كان متفلا به ، والتفيل بالسعي غير مشروع - اهـ .

ليلة عرفة و تصلى بها الغداة يوم عرفة . ثم تغدو إلى عرفات فتزول بها مع الناس ، فان صليت الظهر و العصر مع الإمام لحسن ، وإن صليتها في منزلك فصل كل واحدة منها لوقتها - في قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد : لا بأس بأن يصليها ٢ الحاج في منزله كما يصليها ٢ مع الإمام في وقت واحد لأن العصر إنما قدمت من أجل الوقت ؛

(١) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « غداة » .

(٢) قال السرخسي : قال (حتى تروح مع الناس الى عرفة) هكذا روى جابر وابن عمر : ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفجر يوم التروية بمكة ، فلما طلعت الشمس راح الى منى فصلى بها الظهر و العصر و المغرب و العشاء و الفجر يوم عرفة ، ثم راح الى عرفة ؛ قال (ثم تغدو الى عرفات) لحديث ابن عمر رضي الله عنهما ان جبريل صلوات عليه اتى ابراهيم يوم التروية فأمره فراح الى منى و بات بها ثم غدا به الى عرفات ؛ قال (و تنزل بها مع الناس) لأنه من الناس فينزل حيث ينزلون ، و مراده انه لا ينزل على الطريق كيلا يضييق على المارة و لا يتأذى هو بهم - اء ص ١٤ . قلت : يوم التروية ثامن ذى الحجة ، سمي به لأنهم كانوا يردون أن لهم فيه استعدادا للوقوف يوم عرفة ، إذ لم يكن في عرفات ماء جار كزماننا - شرح الباب . (فائدة) في مناسك النووي : يوم التروية هو الثامن ، و اليوم التاسع عرفة ، و العاشر النحر ، و الحادى عشر القر - بفتح القاف و تشديد الراء - لأنهم كانوا يقرون فيه بمنى ، و الثانى عشر النفر . الثانى - اء ر د المختار ج ٢ ص ٢٦٦ .

(٣) وفي ف ، ض « يصليها » .

(٤) وفي ف ، ض « الوقوف » مكان « الوقت » . قال السرخسي : قال (فان صليت الظهر و العصر مع الإمام لحسن) و الحاصل انه كما زالت الشمس يوم عرفة يصلى الإمام بالناس الظهر و العصر بعرفات ، هكذا روى جابر رضي الله عنه =

= في حديثه قال : لما زالت الشمس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس الظهر والعصر بأذان واقامتين ؛ وكتب عبد الملك بن مروان إلى الحجاج ان لا يخالف ابن عمر رضي الله عنهما في شيء من أمر المناسك ؛ فلما زالت الشمس أتى ابن عمر مراده فقال : اين هذا ؟ فخرج الحجاج فقال : ان أردت السنة فالساعة ، فقال : انتظرنى حتى اغتسل ، فانتظره فاغتسل وراح الى المصلى ؛ والاعتسال في هذا الوقت بعرقات سنة ، فان اكتفى بالوضوء اجزاه ، وان اغتسل فهو افضل ، كما عند الإحرام وكما في العيدين والجمعة ؛ ثم يخطب قبل الصلاة خطبتين بينهما جلسة كما في الجمعة والعيدين ، هكذا فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا لأن المقصود تعليم الناس المناسك والجمع بين الصلاتين من المناسك فيقدم الخطبة عليه ، ولأنهم بعد الفراغ من الصلاة يفرقون في الموقف ولا يجتمعون لاستماع الخطبة ؛ وفي ظاهر المذهب : اذا صعد الإمام المنبر جلس أذن المؤذن كما في الجمعة ؛ وعن أبي يوسف انه يؤذن قبل خروج الإمام لأن هذا الأذان لأداء الظهر كما في سائر الأيام ، وهذا قوله الأول ؛ فاذا فرغ من الخطبة أقام المؤذن وصلى الإمام بالناس الظهر ركعتين اذا كان مسافرا ثم يقوم المؤذن فيقيم ثانية فيصل بهم العصر من غير ان يتنفل بين الصلاتين ؛ هكذا رواه جابر رضي الله عنه في صفة نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا لأن تقديم العصر على وقته ليتوصل الى الوقوف المقصود ، ولثلاث ينقطع وقوفه فلأن لا يشتغل بالنافلة بين الصلاتين ليحصل هذا المقصود اولى ، وانما يعود الإقامة للعصر لأنه معجل على وقته المعهود فيعيد الإقامة له إعلاما للناس ، وان اشتغل بالتطوع بين الصلاتين اعاد الأذان للعصر ، الا في رواية ابن سماعة عن محمد انه قال : ما دام في وقت الظهر لا يعيد الأذان للعصر ؛ فأما في ظاهر الرواية فاشتغاله بالنفل أو بعمل آخر يقطع فور الأذان الأول فيعيد الأذان للعصر ؛ قال (وان لم يدرك الجمع مع الإمام واراد ان يصلى وحده صلى كل صلاة لوقتها في قول أبي حنيفة ، وعلى قول أبي يوسف و محمد) والشافعي =

= (يجمع بينهما كما يفعل مع الإمام) قال في الكتاب (بلغنا ذلك عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم) وعلى نقال (لأن العصر إنما قدمت لأجل الوقت) ومعنى هذا الكلام ان الجمع بين الصلاة إنما جاز لحاجته الى امتداد الوقوف فان الموقف هبوط وصعود لا يمكن تسوية الصفوف فيها فيحتاجون الى الخروج منها والاجتماع للصلاة العصر فينقطع وقوفهم ، وامتداد الوقوف الى غروب الشمس واجب للحاجة الى ذلك جوز له الجمع بين الصلاتين ، وفي هذا المنفرد والذي يصلى مع الإمام سواء ، وقاس هذا (كذا) الجمع بالجمع الثاني بالمزدلفة فان الإمام فيه ليس بشرط بالاتفاق ، وهذا النسك معتبر بسائر المناسك في انه لا يشترط فيه الإمام ، وأبو حنيفة استدلل بقوله تعالى " ان الصلوة كانت على المؤمنين كتباً موقوتاً " بالمحافظة على الوقت في الصلاة فرض ييقين فلا يجوز تركه الا بيقين ، وهو الموضوع الذي ورد النص به ، وانما ورد النص بجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين والخلفاء من بعده فلا يجوز الجمع الا بتلك الصفة ، وكان المعنى فيه ان هذا الجمع مختص بمكان وزمان ومثله لا يجوز الا بإمام ، كاقامة الخطبة مقام ركعتين في الجمعة لما كان مختصاً بمكان وزمان كان الإمام شرطاً فيه ، بخلاف الجمع الثاني فانه اداء المغرب في وقت العشاء وذلك غير مختص بمكان وزمان ، فاما هذا تعجيل العصر على وقته وذلك لا يجوز الا في هذا المكان وهذا الزمان ، ثم يسلم ان هذا الجمع لأجل الوقوف ولكن الحاجة الى الجمع للجماعة لا للمنفرد لأن المنفرد يمكنه ان يصلى العصر في وقته في موضع وقوفه فان المصلى واقف فلا ينقطع وقوفه بالاستئغال بالصلاة ، وانما يحتاجون الى الخروج لتسوية الصفوف اذا ادوها بالجماعة ، ولأنه يشق عليهم الاجتماع فانهم بعد الفراغ من الصلاة يتفرقون في الموقف فيختار كل واحد منهم موضعاً خالياً يتأبى فيه ربه عز وجل ، وهذا المعنى ينعدم في حق المنفرد لأنه يمكنه اداء العصر في وقته في موضع خلوته ؛ وحديث عائشة وابن عمر رضي الله عنهم محمول على الإمام الأجل وهو =

بلغنا ذلك عن عائشة و ابن عمر رضى الله عنهم . فاذا صلى العصر راح

= الخليفة ، انه ليس بشرط ، ثم يعارضه قول ابن مسعود رضى الله عنه : يصلى المنفرد كل صلاة لوقتها ؛ قال (ولو فاته الظهر مع الإمام و ادرك العصر معه عند أبي حنيفة لم يجمع بينهما أيضا) وعند زفر يجمع بينهما لأن التغير انما وقع في العصر فانها معجلة على وقتها ، واشترط الإمام لوقوع التغير فيقتصر على ما وقع فيه التغير ؛ وجه قول أبي حنيفة ان العصر في هذا اليوم كالتيق للظهر لأنها صلاتان اديتا في وقت واحد ، و الثانية منها مرتبة على الأولى فكان بمنزلة العشاء مع الوتر ، فكا ان الوتر تبع للعشاء فكذلك العصر تبع للظهر هنا ، ولما جعل الإمام شرطاً في التبع كان شرطاً في الأصل بطريق الأولى ، و دليل التبعة انه لا يجوز العصر في هذا اليوم الا بعد صلاة اداء الظهر حتى لو تبين في يوم الغيم انهم صلوا الظهر قبل الزوال و العصر بعده لزمهم اعادة الصلاتين ، وكذلك لو جدد الوضوء بين الصلاتين ثم تبين انه صلى الظهر بغير وضوء لزمه اعادة الصلاتين بخلاف سائر الأيام ، وعلى هذا الإحرام بالحج شرط لأداء هاتين الصلاتين حتى ان الحلال اذا صلى الظهر مع الإمام ثم أحرم بالحج فصلى العصر و المحرم بالعمره صلى الظهر مع الإمام ثم أحرم بالحج فصلى العصر معه لم يجزه العصر الا في وقتها ، وعند زفر يجزيه ، و في إحدى الروايتين يشترط لهذا الجمع ان يكون محرماً بالحج قبل زوال الشمس لأن بزوال الشمس يدخل وقت الجمع و يختص بهذا الجمع المحرم بالحج فيشترط تقديم الإحرام بالحج على الزوال ، و في الرواية الأخرى : و ان أحرم بالحج بعد الزوال فله ان يجمع بين الصلاتين لأن اشتراط الإحرام بالحج لأجل الصلاة لا لأجل الوقت - اه ص ١٥ - ١٦ .

(١) قال العلامة المقي حفظه الله في تخريج بلاغات كتاب الآثار في حق بلاغ الصديقة رضى الله عنها : لم اقف عليه ؛ و قال في حق بلاغ ابن عمر رضى الله عنهما : قال البخاري في صحيحه : و كان ابن عمر اذا فاتته الصلاة مع الإمام جمع =

إلى الموقف فوقف به فحمد الله تعالى وهلل وكبر ولبي وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا الله تعالى بحاجته ، فاذا غربت

= بينها - اه . قال الحافظ في ج ٣ ص ٤١٠ من الفتح : وصله ابراهيم الحربي في المناسك له قال : حدثنا الحوضي عن همام ان نافعاً حدثه ان ابن عمر اذا لم يدرك الإمام يوم عرفة جمع بين الظهر والعصر في منزله ، واخرج الثوري في جامعة رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه عن عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع مثله ، واخرجه ابن المنذر من هذا الوجه ، وهو في ج ٥ ص ١١٤ من السنن الكبرى للبيهقي فقال : وروينا عن نافع ان ابن عمر كان يجمع بينها اذا فاتته مع الإمام يوم عرفة - اه . (١) وفي ف « وحمد الله » وفي م « ويحمد الله » .

(٢) وفي ف ، ض « لحاجته » . قال السرخسي : (فاذا صلى العصر راح الى الموقف فوقف به ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بحاجته) والحاصل فيه انه يقف في اى موضع شاء من الموقف ، (والأفضل ان يقف بالقرب من الإمام) لأن الإمام يعلم الناس ما يحتاجون ويدعو فمن كان اقرب اليه كان اقرب الى الاستماع والتأمين على دعائه فيكون افضل ؛ قال (وينبغي ان يقف مستقبل القبلة ان شاء راکباً ، وان شاء على قدميه) وقد ذكر جابر رضى الله عنه في حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف على راحلته وجعل نحرها الى بطن المحراب فوقف عليها مستقبل القبلة يدعو ، وفي الحديث « خير المواقف ما استقبلت به القبلة » (وان اختار لوقوفه موضعاً آخر بالبعد من الإمام جاز) لحديث عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « العرفة كلها موقف ، وبهاج مكة كلها منحر » وفي حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « العرفة كلها موقف ، وارتفعوا عن بطن عرفة ، والمزدلفة كلها موقف ، وارتفعوا عن وادي محسر وفي وقوفه يدعو » هكذا رواه =

= على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « افضل دعائى ودعاه الأنبياء قبل بعثات : لا إله الا الله وحده لا شريك له - الى آخره ، اللهم اجعل لى فى قلبى نورا وفى سمعى نورا وفى بصرى نورا ، اللهم اشرح لى صدرى ويسر لى امرى » حديث فيه طول ، وقد بينا انه يختار من الدعاء ما يشاء ، واجتهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الدعاء فى هذا الموقف لأتمته فاستجيب له الا فى الدماء والمظالم ؛ قال (ويلبى فى هذا الموقف) عندنا ، وقال مالك : الحاج يقطع التلبية كما يعرف بعرفة لأن اجابته باللسان الى أن يحضر وقد تم حضوره ، قال : معظم اركان الحج الوقوف بعرفة ، قال صلى الله عليه وسلم « الحج عرفة » ولكننا نستدل بحديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه لى عشية عرفة فقال له رجل : يا شيخ ! ليس هذا موضع التلبية ، فقال ابن مسعود : أجهل الناس ام طال بهم الهدى ؟ لبيك عدد التراب لبيك ! حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فما زال يلبى حتى رمى بحجرة العقبة ؛ ولأن التلبية فى هذه العبادة كالتكبير فى الصلوات وكما يأتى بالتكبير الى آخر الصلاة فكذلك يأتى بالتلبية الى وقت الخروج من الإحرام وذلك عند الرمى يكون ؛ قال (وإذا غربت الشمس دفع على هيئته) على هذا اتفق رواة نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم انه وقف بعرفة حتى اذا غربت الشمس دفع منها ، وروى انه خطب عشية عرفة فقال « ايها الناس ! ان اهل البهائية والأوثان يدعون من عرفة قبل غروب الشمس اذا تعملت بها رؤس الجبال كعبائم الرجال فى وجوههم وان هدينا ليس كهديهم فادفعوا بعد غروب الشمس » فقد باشر ذلك وأمر به اظهارا لمخالفة المشركين فليس لأحد ان يخالف ذلك الا انه ان خاف الزحام فتعجل قبل الإمام فلا بأس به اذا لم يخرج من حدود عرفة قبل غروب الشمس ، وكذلك ان مكث قليلا بعد غروب الشمس وذهب الإمام مع الناس لخوف الزحام فلا بأس به بعد ان لا يطوله ، لحديث عائشة رضى الله عنها انها بعد افاضة الإمام دعت بشراب فأنطرت ثم افاضت ؛ قال (ويمشى على هيئته) فى الطريق ، =

== هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ايها الناس ! ليس البر في إيجاف الخيل ولا في إيضاع الإبل ، عليكم بالسكينة والوقار » وروى جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمشى على راحلته في الطريق على هيئته حتى اذا كان في بطن الوادي اوضع راحلته وجعل يقول :

إليك تعدو قلقا وضيئها مفارقا دين النصارى دينها

معترضا في بطنها جنيئها

فزعم بعض الناس ان الإيضاع في هذا الموضع سنة ، ولسنا نقول به ، وتأويله ان راحلته كلت في هذا الموضع فبعثها فانبعثت كما هو عادة الدواب ، لا ان يكون قصده الإيضاع ؛ قال (ولا يصلح المغرب في الطريق حتى يأتي المزدلفة) لما روى ابن أسامة بن زيد رضي الله عنهما كانت رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطريق من المزدلفة فقال : الصلاة يا رسول الله ! فقال عليه الصلاة والسلام : الصلاة أمامك ؛ ومراده من هذا اللفظ اما الوقت او المكان ولم يصل حتى انتهى الى المزدلفة ، فكان ذلك دليلا ظاهرا على انه لا يشتغل بالصلاة قبل الإتيان الى المزدلفة ؛ (فاذا اتى المزدلفة نزل بها مع الناس) وانما ينزل عن يمين الطريق او عن يساره ، ويتحوز عن النزول على الطريق كيلا يضيق على المارة ولا يتأذى هو بهم (فيصلح المغرب والعشاء بأذان واقامة واحدة) وقال زفر : بأذان واقامتين ؛ هكذا رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأما جابر رضي الله عنه يروى انه جمع بينهما بأذان واقامة واحدة ، والمراد بحديث ابن عمر هذا ايضا الا انه سمي الأذان اقامة ، وكل واحد منهما يسمى باسم صاحبه ، قال صلى الله عليه وسلم « بين كل اذنين صلاة لمن شاء » يريد بين الأذان والإقامة ؛ ثم العشاء هنا مؤداة في وقتها المعهود فلا تقع الحاجة الى افراد الإقامة لها ، بخلاف العصر بعرفات فانها معجلة على وقتها ، وان صح ان النبي صلى الله عليه وسلم افرد الإقامة فتأويله انه اشتغل بين الصلاتين بنقل او شغل آخر ، وعندنا في مثل هذا الموضع تفرد الإقامة للعشاء ، =

الشمس دفع على هبته حتى يأتي المزدلفة فيصلي بها المغرب والعشاء
الآخرة بأذان واحد وإقامة واحدة ثم يبيت بها فإذا انشق الفجر صلى
الفجر ووقف مع الناس فحمد الله وأثنى عليه وهلل وكبر ولبي
وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا الله بحاجته^١ . فإذا أسفر دفع
قبل أن تطلع الشمس حتى يأتي منى، فيأتي جرة العقبة فيرميها من
بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصي الحذف، ويكبر مع كل حصاة،
ويقطع التلبية عند أول حصاة يرمي بها جرة العقبة؛ ولا يرمى يومئذ^٢

= وقد ذكر في بعض روايات ابن عمر رضي الله عنهما أنه تعشى بعد المغرب
ثم أفرد الإقامة للعشاء؛ قال (ثم يبيت بها فإذا انشق الفجر صلى الفجر بغلس)
هكذا رواه جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى العشاء بالمزدلفة
بسط له شيء فبات عليه فلما طلع الفجر صلى الفجر، وقال ابن مسعود رضي الله
عنه: ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة قبل ميقاتها إلا صلاة
الفجر صبيحة الجمع فإنه صلاها يومئذ بغلس؛ ولأن الإسفار بالفجر وإن كان
أفضل في سائر المواضع ففي هذا الموضع التغليس أفضل لحاجته إلى الوقوف
بعده، وفي الإسفار بعض التأخير في الوقوف فإذا كان يجوز تعجيل العصر
على وقتها للحاجة إلى الوقوف بعدها فلا يجوز التغليس بالفجر أولى - اهـ
ص ١٧ - ١٨ .

(١) وفي ف، ض « انشق له الفجر » .

(٢) وفي ف « وحمد الله » .

(٣) وفي ف، ض « لحاجته » .

(٤) لفظ « يومئذ » ساقط من الأصل؛ وزيد من ف، ض، م .

من الجمار شيئا غيرها^١ ، ولا يقوم عندها^٢ حتى يأتي منزله فيحلق أو يقصر^٣ والحلق أفضل . ثم قد حل له كل شيء إلا النساء^٤ .

(١) وفي ف ، ض « غير هذا » .

(٢) لفظ « عندها » سقط من الأصل ؛ وزيد من ف ، ض .

(٣) وفي ف ، ض « أو يقصر شعره » .

(٤) قال السرخسي في شرح الكتاب ج ٤ ص ١٩ : قال (يقف بالمشعر الحرام مع الناس يحمد الله ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويلبي ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بمحاجته) وهذا الوقوف منصوص عليه في القرآن ، والوقوف بعرفات مشار إليه في قوله تعالى ” فاذا افضم من عرفات (فاذكروا الله عند المشعر الحرام) ” الآية ، وقد وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الموضع يدعو ، حتى قال ابن عباس رضي الله عنهما : رأيت يديه عند نحره بالمشعر الحرام وهو يدعو كالستطعم المسكين ، وإنما مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الموقف فانه دعا لأمته فاستجيب له في الدماء والمظالم ايضاً ، والناس في الجاهلية كانوا متفقين على هذا الموقف مختلفين في الوقوف بعرفة فان الحمس كانوا لا يقفون بعرفة ويقولون : لا يعظم غير الحرم ، حتى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما وقف بعرفة جعل الناس يتعجبون ويقولون فيما بينهم : هذا من الحمس فما باله خرج من الحرم ! فعرفنا انه ينبغي ان لا يترك الوقوف بالمشعر الحرام ؛ (حتى اذا اسفر جدا دفع قبل ان تطلع الشمس) هكذا رواه جابر بن عمر رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف بالمشعر الحرام حتى اذا كادت الشمس ان تطلع دفع الى منى ، وان اهل الجاهلية كانوا لا يدفعون من هذا الموقف حتى تطلع الشمس فاذا طلعت وصارت كالعمائم على رؤس الجبال دفعوا ، وكانوا يقولون « اشرق تبيير كما تغير » فالفهم =

= رسول الله صلى الله وسلم ودفع قبل طلوع الشمس ، فيجب الأخذ بفعته لما فيه من اظهار مخالفة المشركين كما في الدفع من عرفات ؛ (فاذا اتى منى يأتى بحجرة العقبة ويرميها من بطن الوادى بسبع حصيات مثل حصى الخذف) لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اتى منى يوم النحر لم يعرج على شىء حتى رمى بحجرة العقبة وقال « اول نسكنا هنا بمنى ان نرمى ثم نذبح ثم نحلق » ، ويرميها من بطن الوادى لما روى ان ابن مسعود رضى الله عنه وقف في بطن الوادى فرمى بسبع حصيات فقيل له : ان ناسا يرمونه من فوقها ! فقال : أجهل الناس ام نسوا ؟ هذا والله الذى لا اله غيره مقام الذى انزلت عليه سورة البقرة ؛ وهكذا نقل عن ابن عمر رضى الله عنهما انه رمى بحجرة العقبة من بطن الوادى وقال : هكذا فعلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وانما يرمى مثل حصى الخذف لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ابن عباس رضى الله عنهما ان يتاوله سبع حصيات فاخذهن بيده وجعل يقول للناس : « بمثل هذا فارموا » وفي رواية : « عليكم بحصى الخذف لا يؤذى بعضكم بعضا » ؛ والمقصود اتباع سنة الخليل عليه السلام وبهذا القدر يحصل المقصود ، فلو رمى بأكبر من حصى الخذف ربما يصيب انسانا فيؤذيه ؛ (ويكبر مع كل حصاة ، ويقطع التلبية عند اول حصاة يرمى بها بحجرة العقبة) اما قطع التلبية فقد رواه ابن مسعود رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهكذا رواه جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع التلبية بأول حصاة رمى بها بحجرة العقبة ؛ واما التكبير عند كل حصاة فقد رواه ابن عمر رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وعن سالم بن عبد الله انه لما اراد الرمي وقف في بطن الوادى وجعل يقول عند رمي كل حصاة « بسم الله والله اكبر ، اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفوراً ، وسعيّاً مشكوراً » ثم قال : هكذا حدثني ابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال عند كل حصاة مثل ما قلت ؛ قال : وابتداء وقت الرمي عندنا من وقت طلوع الفجر من يوم النحر ، وعلى قول سفيان الثوري من وقت طلوع الشمس ، واستدل =

= بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم ضعة أهله من المزدلفة وجعل يلطخ الخاذهم ويقول « اغسلوا عبد المطلب ! لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس » ؛ وحجتنا في ذلك ما روى أنه لما قدم ضعة أهله من المزدلفة قال « أى بنى ! لا ترموا جمره العقبة إلا مصرين » فنعمل بالحديثين جميعا فنقول : بعد الصبح يجوز ، وتأخيره إلى ما بعد طلوع الشمس أولى ؛ قال (ولا يرى يومئذ من الجمار غيرها) لحديث جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرم في اليوم الأول إلا جمره العقبة ؛ قال (ولا يقوم عندها) لأنه قد بقي عليه أعمال يحتاج إلى أدائها في هذا اليوم ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقم عند جمره العقبة ؛ (ولكنه يأتى منزله فيحلق أو يقصر والحلق أفضل) لأنه جاء أوان التحلل عن الإحرام ، والتحلل بالحلق أو التقصير - إلى أن قال : ولم يذكر الذبح هنا لأنه من الحكم المفرد بالحج ، وليس عليه هدى وهو مسافر أيضا لا تشره التضحية ولكنه لو تطوع بذبح الهدى فهو حسن يذبحه بعد الرمي قبل الحلق ، لا رويانا « أن أول نسكنا أن نرمي ثم نذبح ثم نحلق » ؛ والحلق أفضل من التقصير لأن الله تعالى بدأ به في كتابه في قوله « محلقين رؤسكم ومقصرين » قال « ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله » فهذا بيان أنه ينبغي أن يتحلل بالحلق ؛ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رحم الله المحلقين : نقيل : والمقصرين ؟ نقال : رحم الله المحلقين ! حتى قال في الرابعة : والمقصرين ؛ فقد ظاهر في هذا الدعاء ثلاث مرات للمحلقين فدل أنه أفضل ؛ قال (ثم قد حل له كل شيء إلا النساء) فالحاصل أن في الحج إحلالين ، أحدهما بالحلق والثاني بالطواف ، فالحلق يحل له كل شيء كان حراما على المحرم إلا النساء ؛ وقال مالك : إلا النساء والطيب ؛ وقال الليث : إلا النساء وقتل الصيد لأنها محرمان بنص القرآن فلا ترتفع حرمتها إلا بهتمام الإحلال ؛ ولكننا نقول : قتل الصيد ليس نظير الجماع الا يرى أن الإحرام يفسد بالجماع ، وقتل الصيد لا يفسده ، فكان هو نظير سائر المحظورات يرتفع بالحلق ؛ =

ثم يزور البيت من يومه ذلك إن استطاع أو من الغد أو من بعد الغد ، ولا يؤخره ^١ إلى بعد ^٢ ذلك ، فيطوف به أسبوعاً ^٣ ويصلي ركعتين ، ثم قد حل له النساء ^٤ . ثم يرجع إلى منى ؛ فإذا كان الغد من يوم النحر رمى = ومالك رحمه الله يقول : استعمال الطيب من دواعي الجماع فلا يحل إلا بالطواف كنفس الجماع ؛ وحجتنا حديث عائشة رضي الله عنها : كنت أطيع رسول الله لأحرامه قبل أن يحرم ، ولعله مبني أن يطوف بالبيت ؛ واستعمال الطيب لا يفسد الإحرام بحال ، بخلاف النساء ، فكان قياس سائر المحظورات - الخ ص ٢٢ .

(١) لفظ « من » ساقط من الأصل وكذا من ف ، وزيد من ض .

(٢-٢) كذا في الأصول ، وفي م « إلى ما بعد » .

(٣) كذا في ف ، ض ، م ؛ وكانت في الأصل « سبوعاً » وكذا في هامش نسخة ف .

(٤) قال السرخسي : قال (ثم يزور من يومه ذلك البيت إن استطاع أو من الغد أو من بعد الغد ، ولا يؤخره إلى ما بعد ذلك ، فيطوف به أسبوعاً ويصلي ركعتين) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حلق أفاض إلى مكة فطاف بالبيت ثم عاد إلى منى وصلى الظهر بمنى ، وطواف الزيارة ركن الحج ، وهو الحج الأكبر في تأويل قوله تعالى " وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر " وقته أيام النحر فلا ينبغي أن يؤخره عن أيام النحر ، والأفضل إذاؤه في أول (يوم من) أيام النحر كالتضحية ، لقوله صلى الله عليه وسلم « أيام النحر ثلاثة أفضلها أولها » ثم لم يذكر السمي عقيب هذا الطواف لأنه قد سمي عقيب طواف التحية وليس عليه في الحج الاسمى واحد ؛ فإن قيل : السمي واجب أو ركن وطواف التحية سنة فكيف يترتب ما هو واجب على ما هو سنة ؟ قلنا : نعم ، =

الحجار الثلاث حين تزول الشمس ، يبدأ بالتى تلى المسجد فيرميها بسبع^١ حصيات يكبر مع كل حصاة ؛ ثم يأتى المقام الذى يقوم فيه الناس فيقوم فيه فيحمد الله^٢ ، ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بحاجته^٣ ؛ ثم يأتى الجرة الوسطى فيرميها بسبع^٤ حصيات

= لكن الشرع جوز له اداء هذا الواجب عقيب طواف هو سنة للتيسير ، فان الطواف الذى هو ركن لا يجوز قبل يوم النحر ، وفي يوم النحر على الحاج اعمال كثيرة ، ولو وجب عليه اداء السعى في هذا اليوم لحقته المشقة ، فلتيسير جوز له اداء السعى عقيب طواف التحية فلا يعيده يوم النحر ؛ وكذلك لا يرمل في طوافه يوم النحر لأن الرمل سنة اول طواف يأتى به في الحج فقد أتى به في طواف التحية فلا يعيده في طواف الزيارة ، لكنه يصلى ركعتين عقيب الطواف لأن ختم كل طواف يكون بركعتين واجبا كان الطواف أو نقلا ؛ (ثم قد حل له النساء) لأنه تم احلاله ، (ثم يرجع إلى منى فاذا كان الغد من يوم النحر رمى الحجار الثلاث بعد زوال الشمس يبدأ بالتى تلى المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، ثم يأتى المقام الذى يقوم فيه الناس فيقوم فيه فيحمد الله جلت قدرته ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بحاجته ، ثم يأتى الجرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات كذلك ، ثم يقوم حيث يقوم الناس فيصنع في قيامه كما صنع في الأول ، ثم يأتى جرة العقبة فيرميها من بطن الوادئ بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ولا يقيم عندهما) اهـ ص ٢٢ .

(١) كذا في الأصل وكذا في م ؛ وفي ف ، ض « سبع » .

(٢) وفي ف ، ض « ويحمد الله » .

(٣) وفي ف ، ض « لحاجته » .

كذلك ، ثم يقوم حيث يقوم الناس فيصنع في قيامه كما صنع في الأول ؛ ثم يأتي جرة العقبة فيرميها في بطن الوادي بسبع ٣ حصيات ويكبر مع كل حصاة ، ولا يقيم عندها ؛ فإذا كان من الغد رمى

(١) وفي ف ، ض « يصنع » .

(٢) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « الأولى » .

(٣) كذا في الأصل وكذا في م ؛ وفي ف ، ض « سبع » .

(٤-٤) قوله « ويكبر مع كل حصاة » ساقط من ف ، ض .

(٥) هكذا رواه جابر رضي الله عنه مفسرا فيما نقل من نسك رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، والحديث المشهور أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا ترفع

الأيدي إلا في سبع مواطن : عند افتتاح الصلاة ، وعند القنوت في الوتر ، وفي

العيدين ، وعند استلام الحجر ، وعلى الصفا والمروة ، وبعرفات ومجمع ،

وعند المقامين عند الجمرتين « وهذا دليل على أنه إنما يقيم عند الجمرتين الأولى

والوسطى ولا يقيم عند جرة العقبة ، والمراد من رفع اليدين الرفع للدعاء

دل على أن الدعاء عند المقامين ؛ ويذبح للحاج أن يستغفر للمؤمنين والمؤمنات

في دعائه في هذا الموقف ، قال النبي صلى الله عليه وسلم « اللهم اغفر للحاج

ولمن استغفر له الحاج » ؛ والحاصل أن كل رمى بعده رمى فقال الفراغ منه

حال وسط العبادة فيأتي بالدعاء فيه ، وكل رمى ليس بعده رمى فبالفراغ منه قد فرغ

من العبادة فلا يقيم بعده للدعاء ؛ ولم يذكر في الكتاب أن الرمي ماشيا

أفضل أم راكبا ، وحكى عن إبراهيم بن الجراح قال : دخلت على أبي يوسف

رحمه الله في مرضه الذي مات فيه ففتح عينيه وقال : الرمي راكبا أفضل أم ماشيا ؟

قلت : ماشيا ؛ فقال : أخطأت ، قلت : راكبا ، فقال : أخطأت ؛ ثم قال : =

الجمار الثلاث حين ' نزول الشمس كذلك . ثم ينفر إن أحب من يومه ،
و إن أقام إلى الغد فعل كما فعل بالأمس ثم ينفر ، وقد كان يكره له
إذا فر أن يقدم ثقله . ثم يأتي الأبطح فينزل به ساعة . و يطوف

= كل رمى كان بعده وقوف فالرمي فيه ماشيا افضل ، وما ليس بعده وقوف
فالرمي راكبا افضل ؛ فقامت من عنده فما انتهت إلى باب الدار حتى سمعت
الصراخ لموته فتعجبت من حرصه على العلم في مثل تلك الحالة ؛ و الذي رواه
جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمار كلها راكبا ، انما فعله
ليكون أشهر للناس حتى يقتدوا به فيما يشاهدون منه ؛ ألا ترى انه قال « خذوا
عني مناسككم فلا أدري لعل لا أحج بعد هذا العام » ؛ (فاذا كان من الغد رمى
الجمار الثلاث حين نزول الشمس كذلك ، ثم ينفر إن أحب من يومه ، فان
أقام إلى الغد وهو آخر أيام التشريق فعل كما فعل بالأمس) لقوله تعالى
" فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه " قال (وقد كان
يكره له ان يقدم ثقله قبل ان ينفر) لما روى عن عمر رضي الله عنه انه كان
يمنع الناس منه و يؤذبه عليه ، ولأنه شغل قلبه بهم إذا قدمهم قبله وربما يمنعه
شغل القلب من اتمام سنة الرمي ولا يأمن ان يضيع شيء من امتعتهم فلهذا
كره له ان يقدم ثقله - اهـ من الشرح ص ٢٣ .

(١) وفي ض « حتى » مكان « حين » .

(٢) وفي ض « به » مكان « له » وهو ساقط من ف .

(٣) وفي ف « تقدم » وليس بشيء ، اللهم إلا أن يكون بعده « ثقلك » .

(٤) وفي الشرح : قال (ثم يأتي الأبطح فينزل به ساعة) وهذا اسم موضع

نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم حين انصرف من منى إلى مكة يسمى
« المحصب » و « الأبطح » و كان ابن عباس رضي الله عنهما يقول : ليس =

طواف الصدر، و يصلي ركعتين^١؛ ثم يرجع إلى أهله^٢. فان كان الذي أتى مكة لطواف الزيارة بات بها أو أقام بها فنام متعمدا أو في الطريق فقد أسأ. وليس عليه شيء^٣.

= النزول فيه بسنة ولكنه موضع نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفاقا، والأصح عندنا أنه سنة وإنما نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم قصدا على ما روى أنه قال لأصحابه بمنى « انا نازلون غدا بالخيف خيف بن كنانة حيث تقاسم المشركون فيه على شركهم » يريد به الإشارة إلى عهد المشركين في ذلك الموضع على هجران بنى هاشم، و عرفنا أنه نزول لإراءة للمشركين لطيف صنع الله تعالى به، فيكون النزول فيه سنة - اه ص ٢٤ .

(١) قال السرخسي: قال (ثم يطوف طواف الصدر و يصام ركعتين) لقوله صلى الله عليه وسلم « من حج هذا البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف » و رخص للنساء الحيض، و يسمى هذا الطواف « طواف الوداع » و « طواف الصدر » لأنه يودع به البيت و يصدر به عن البيت - اه ص ٢٤ .

(٢) قال السرخسي: قال (ثم يرجع إلى أهله) وقد قال شيخنا الإمام رحمه الله [أي شمس الأئمة عبد العزيز الحلواني] : يستحب له ان يأتي الباب و يقبل العتبة، و يأتي الملتزم فليدتمه ساعة يبكي، و يتشبت بأستار الكعبة و يلصق جسده بالجدار ان تمكن، ثم يأتي زمزم فيشرب من مائه ثم يصب منه على بدنه ثم ينصرف و هو يمشي وراءه و وجهه إلى البيت متباكيا متحسرا على فوات البيت حتى يخرج من المسجد؛ فهذا بيان تمام الحج الذي أراده رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله « من حج هذا البيت فلم يرفث و لم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » و قال « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، و الحج المأور ليس له جزاء إلا الجنة » - اه ص ٢٤ .

(٣) قال السرخسي في شرح هذا القول: و ليس عليه شيء إلا الإساءة، =

باب القرآن

من^١ أراد القرآن^٢ فعل مثل ذلك^٣ ، غير أنه يقول : اللهم إني

= لما روى أن عمر رضى الله عنه كان يؤدب الناس على ترك المقام بمنى في ليالى الرمي ، ولكن ليس عليه شيء عندنا ، وقال الشافعي : إن ترك البيتوة ليلة فعليه مد ، وإن ترك ليلتين فعليه مدان ، وإن ترك ثلاث ليال فعليه دم ؛ وقاس ترك البيتوة في وجوب الجزاء به بترك الرمي ، ولكننا نستدل بحديث العباس رضى الله عنه أنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيتوة بمكة في ليالى الرمي لأجل السقاية فأذن له في ذلك ، ولو كان ذلك واجبا ما رخص له في تركه لأجل السقاية ؛ ولأن هذه البيتوة غير مقصودة بل هي تبع للرمي في هذه الأيام فتركها لا يوجب إلا الإساءة ، كالبيتوة بمزدلفة ليلة يوم النحر - اه ص ٢٥ .

(١) كذا في الأصل وكذا في م ؛ وعنوان الباب ساقط من ف ، ض و هو بسهو الناسخ . قل المرخسى : القرآن هو الجمع بين الحج والعمرة بأن يحرم بهما أو يحرم بالحج بعد إحرام العمرة قبل أداء الأعمال ، من قولهم : قرن الشيء إلى الشيء - إذا جمع بينهما ؛ والتمتع هو الترفق بأداء النسكين في سفر واحد من غير أن يلم بينهما بأهله المأما صحيفا ، والإفراد بالحج إن يحج أولا ثم يعتمر بعد الفراغ من الحج ، أو يؤدي كل نسك في سفر على حدة ، أو يكون أداء العمرة في غير أشهر الحج ؛ والأفضل عندنا القرآن ثم التمتع ، وعلى رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة الأفراد أفضل من التمتع ؛ وعن محمد قال : حجة كوفية وعمرة كوفية أفضل عندى من القرآن ؛ وعلى قول الشافعي الأفراد أفضل من القرآن ؛ وعلى قول مالك : التمتع أفضل من القرآن - اه ملخصا من شرح المرخسى ج ٤ ص ٢٥ . فان شئت ان تمتع بدلائل كل هؤلاء الأئمة واحتجاج بعضهم على بعض مفصلة فعليك بشرحه . (٢) كذا في الأصل =

أريد العمرة والحج ، ويلبي بهما يقول « لبيك بعمرة وحجة معا » ،
وإن شاء اكتفى بالنية^١ . و يبدأ إذا دخل مكة^٢ بطواف العمرة^٣ بالبيت
وسعيها بين الصفا والمروة نحو ما وصفناه في الحج ، ثم يطوف للحج
بالبيت ويسعى^٤ له بين الصفا والمروة^٥ . وإذا رمى جمره العقبة
يوم النحر ذبح هدى القرآن ، وتجزيه الشاة ، والبقر أفضل من الشاة ،
والجزور أفضل من البقرة ؛ ولو كان ساق هديه معه كان أفضل من ذلك كله ،

= وكذا في م ؛ وفي ف ، ض « ومن » (٣ - ٣) وفي ض « فعل ذلك » .
(١) قال السرخسي في شرحه (من أراد القرآن فتأهبه للإحرام كتابه المفرد)
على ما بينا (الا انه) في دعائه بعد الفراغ من الركعتين (يقول : اللهم إني أريد
العمرة والحج ، و) كذلك (يلبي بهما ويقول : لبيك بعمرة وحجة معا) وإنما
يقدم ذكر العمرة لأن الله تعالى قدمها في قوله " فمن تمتع بالعمرة إلى الحج " ، ولأنه
في أداء الأفعال يبدأ بالعمرة فكذلك في الإحرام يبدأ في التلبية بذكر العمرة ،
(وإن اكتفى بالنية) ولم يذكرهما في التلبية (اجزاء) على قياس الصلاة إذا
نوى بقلبه الصلاة وكبر - ٨١ ص ٢٧ .

(٢) لفظ « مكة » ساقط من ض .

(٣) وفي ف « بالطواف » مكان « بطواف العمرة » .

(٤) وفي ف ، ض « ثم يطوف الحج بالبيت ويسعى » والصواب ما في الأصل وم .
(٥) قال السرخسي في ج ٤ ص ٢٦ من شرحه : وعلمنا استدلوأ بحديث على
وابن مسعود وعمران بن الحصين رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم
قرن بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسعى سبعين - الخ .

(٦) قال السرخسي في شرح قوله " وتجزيه الشاة " لقوله تعالى " فما استيسر =

ثم يخلق أو يقصر .

وإذا طاف الرجل بعد طواف الزيارة طوافاً ينوى به التطوع أو طواف الصدر . وذلك بعد ما حل النحر فهو طواف الصدر ؛

= من الهدي " قال ابن عباس رضي الله عنهما : ما استيسر من الهدي شاة ، وفي حديث جابر رضي الله عنه قال : اشتركنا حين كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في البقرة سبعة وفي الشاة واحد ، (والبقرة أفضل من الشاة والجزور أفضل من البقرة) أقوله تعالى " ومن يعظم شعائر الله " ، فما كان أقرب في التعظيم فذلك أفضل ، وقد نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة بدنة في حجة الوداع ، (ولو كان ساق هداياه مع نفسه كان أفضل من ذلك كله) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ساق الهدايا مع نفسه وقلدها هكذا ، قالت عائشة رضي الله عنها : كنت أقتل فلاناً هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلدها بيده ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما إنني فلدت هديي ولدت رأسي فلا أحل حتى أحل منها . وفي رواية : فلا أحل حتى انحر ، وهذه الرواية قال الشافعي : تحلل القارن بالذبح لا بالخلق ؛ ولكننا نقول : التحلل يحصل بالخلق كما في حق المفرد ، وتأويل الحديث " حتى انحر ثم أحل بعد " على ما روينا أنه خلق رأسه بعد ذبح الهدايا ، ولأن التحلل من العبادة بما لا يحل في اثنائها كالسلام في الصلاة ، وذلك بالخلق أو التقصير دون الذبح . - اهـ ص ٢٩ .

(١) كذا في ف ، ض وهو الصواب ، وكان في الأصل « يقصروا » بالجمع تصحيف من الناسخ . قلت : وقوله « ثم يخلق أو يقصر » لثنتين وشرحه سقط من شرح المختصر .

(٢) قال : (وإذا طاف الرجل بعد طواف الزيارة طوافاً ينوى به التطوع أو طواف الصدر وذلك بعد ما حل النحر فهو طواف الصدر) لأنه أتى به في وقته فيكون عنه ، وإن نوى غيره كنى نوى بطواف الزيارة يوم النحر =

ولا بأس بأن يقيم بعد ذلك ما شاء ثم يخرج ، و لكن أفضل ذلك أن يكون طوافه حين يخرج .

وأما العمرة المفردة فانه يتأهب لها مثل ما وصفناه في الحج .

= التطوع يكون للزيارة بل أولى لأن ذلك ركن وهذا واجب - اه ما في شرح السرخسي ص ٢٩ .

(١ - ١) كذا في الأصل و كذا في ف ، وفي ض « الأفضل من ذلك » وفي م « لكن الأفضل » .

(٢) وعن أبي يوسف والحسن قالا : إذا اشتغل بعمل بمكة بعد طواف الصدر بعيد طواف الصدر لأنه كاسمه يكون للصدر قائما يختسب به إذا أداه حين يصدر ، و ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم « وليكن آخر عهده الطواف بالبيت » يشهد لهذا ، و لكننا نقول : ما قدم مكة إلا لأداء النسك فعند ما تم فراغه منها جاء اوان الصدر فطوافه بعد ذلك يكون للصدر ؟ و تأويل الحديث ان آخر نسكه طواف الصدر لا آخر عمله بمكة - انتهى ما قاله السرخسي في شرحه .

(٣) إذا اراد الإحرام بها من الميقات و كذلك ان كان بمكة و اراد ان يعتمر خرج من الحرم إلى الحل من اى جانب شاء ، و اقرب الجوانب التنعيم و عنده مسجد عائشة رضى الله عنها ، و سبب ذلك انها قالت : يا رسول الله ! أو كل نسائك ينصرفن بنسكين و انا بنسك واحد ؟ فأمر اخاها عبد الرحمن ان يعمرها من التنعيم مكان عمرتها ، يعنى مكان العمرة التى رفضتها - على ما نبينه ان شاء الله تعالى - فن ذلك الوقت عرف الناس موضع احرام العمرة فيخرجون إليه إذا ارادوا الإحرام بالعمرة ، و هو من جملة ما قيل : ما نزل بعائشة امر تكرهه إلا كان للسلبين فيه فرج - انتهى ما قاله السرخسي في شرحه .

و يتقى فيها ما يتقيه فيه حين يقدم مكة . و يدخل المسجد فيبدأ^١
 بالحجر الأسود فيستله و يطوف بالبيت ، و يسمى بين الصفا و المروة
 كذلك ، ثم يحلق أو يقصر^٢ ، ثم قد فرغ من عمرته و حل^٣ له كل
 شيء . و يقطع التلبية في العمرة حين يستلم الحجر الأسود عند أول
 شوط^٤ من الطواف بالبيت .

و كذلك إن أراد التمتع و لم يسق هديا و يقيم بمكة بعد الفراغ
 من العمرة حلالا^٥ ، فإذا كان يوم التروية و أراد الرواح إلى منى لبس
 الإزار و الرداء و لبى بالحج إن شاء من المسجد أو من الأبطح أو من
 أى الحرم شاء ، و إن شاء أحرم بالحج^٦ قبل يوم التروية^٧ ، و ما تقدم
 ١٠ باحرامه بالحج فهو أفضل ، و يروح مع الناس إلى منى فيبيت بها ليلة

(١) وفى ف ، ض « منه » مكان « فيه » .

(٢) وفى ض « و يبدأ » .

(٣) كذا فى الأصل و كذا فى م ، و قوله « أو يقصر » ساقط من ف . ض .

(٤) قول « و حل » كذا فى الأصول ، وفى ض « حل » سقط الواو منها و لا بد
 منه ، إنما سقط بسو النسخ .

(٥) كذا فى الأصل و كذا فى ض ، م ؛ وفى ف « الشوط » .

(٦) من غير أن يلبس بأهله بين النسكين المأما صحيفا - اه ما قاله فى الشرح

ص ٣٠ .

(٧-٧) كذا فى ف ، ض ، م ؛ وفى الأصل « قبل التروية » .

عرفة ثم يغدو إلى عرفات و 'يعمل على ما وصفناه' في الحج المفرد غير أنه إذا طاف ٣ للعمرة في أشهر الحج فعليه هدى المنة يذبحه يوم النحر بعد رمي الجمرة* و يخلق أو يقصر ، ثم يزور البيت فيطوف به أسبوعاً^١ يرمل في الثلاثة^٢ الأول ويمشي في الأربعة^٣ الأواخر على هيئته ، و يصلي ركعتين ، و يسعى^٤ بين الصفا والمروة على ما سبق الوصف به . ثم ينصرف إلى منى . فان ساق هديا لمثته فعل في العمرة مثل ما وصفناه ، قلد هديه إذا أحرم فان من السنة أن يقلد الرجل هديه^٥ . بعد ما يحرم . وإذا طاف للعمرة وسعى أقام حراماً ،

(١-١) كذا في الأصلين ؛ وفي ف ، ض « يعمل ما وصفناه » .

(٢) أى في الحج في حق المفرد - كما في الشرح .

(٣-٣) في ف « إذا كان طاف » .

(٤) وفي ف ، ض « العمرة » .

(٥) وفي ف ، ض « الجمار » وزاد في ض « بمكة » .

(٦) كذا في ف ، ض ، م ؛ وكان في الأصل « سبوعاً » .

(٧) وفي ف ، ض « الثلاث » .

(٨) كذا في الأصول الثلاثة ، وفي ض « الأربع » .

(٩) وفي ف ، ض « ثم يسعى » .

(١٠) وفي ض « فاذا » .

(١١) تقليد الهدى ان يعلق بعنق البعير قطعة نعل او مزادة ليعلم انه قدى - اهـ

ج ٢ ص ١٣١ من المغرب . وفي شرح المختصر للسرخسي : (وان) كان =

ولم يقصر ، فاذا كانت عشية التروية أحرم بالحج ، وإن أحب أن يقدم الإحرام ويطوف بالبيت و بالصفاء و المروة لحجته فعل ، وإن أحب أن يؤخر ذلك إلى يوم النحر فعل^١ ، وكذلك المتمتع الذي لم يسق الهدى معه ، فإن طاف وسعى قبل أن يروح إلى منى لم يرمل هـ في طواف الزيارة يوم النحر ولم يطف بين الصفاء و المروة^٢ ،

= حين اعتمر في أشهر الحج (ساق هديا للتمتع فيزني له ان يقلد هديه) لقوله تعالى " لا تحلوا شعائر الله " إلى قوله " ولا القلائد " ولكن السنة ان يقلد الهدى بعد ما يحرم بالعمرة لأنه لو قد الهدى قبل الإحرام وساقه بنية الإحرام صار محرما ، هكذا روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وفي سياق الآية ما يدل عليه لأنه بعد ذكر القلائد قال " وإذا حللتم فاصطادوا " فدل انه بالتقليد يصير محرما والأولى ان يحرم بالتلبية فلهذا كان الأفضل ان يلبي أولا ثم يقلد هديه - اهـ ج ٤ ص ٣٢ .

(١) لأن سوق الهدى هدى التمتع يمنع من التحلل بين النسكين ، على ما قال صلى الله عليه وسلم : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى ولجعتها عمرة وتحللت منها » وقال في حديث آخر : « أما اني قلدت هدي ولهدت رأسي فلا احل حتى انحر » - اهـ من الشرح ص ٣٢ .

(٢) وفي ف ، ض « فله ذلك » مكان « فعل » .

(٣) قال (وإن شاء أحرم بالحج قبل يوم التروية ، وما قدم احرامه بالحج فهو أفضل) لأن فيه اظهار المسارعة والرغبة في العباداة ولأنه اشق على البدن ؛ وقال صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : « إنما اجرك على قدر نصيبك » ولما سئل من افضل الأعمال قال : احرمها - اهـ من الشرح . قال (فاذا كانت عشية التروية أحرم بالحج ، وإن أحب ان يقدم الإحرام ويطوف بالبيت =

وإن لم يكن فعله قبل أن يروح إلى منى رمل يوم النحر في طوافه وطاف بين الصفا والمروة . ولا يدع الحلق في جميع ذلك ملبداً كان أو مضفراً أو عاقصاً .

والمرأة بمنزلة الرجل في جميع ما وصفناه^٢ غير أنها تلبس ما بدا لها من الدرع والقميص والخمار والحف والقفازين^٣ ، وتغطي رأسها^٥

= والصفاء والمروة لحجته فعل (كما بينا في المتمتع الذي لم يسق الهدى إلا أنه ان لم يطف بعد الإحرام الحج رمل في طواف يوم النحر ولم يطف بين الصفا والمروة - اه ص ٣٣ .

(١-١) من قوله « وإن لم يكن فعله ... » - اقط من ض .

(٢) قال (ولا يدع الحلق في جميع ذلك ملبداً أو مضفراً أو عاقصاً ، والتلبيد أن يجمع شعر رأسه على هامته ويشده بصمغ وغيره حتى يصير كاللبد ، والتصفير أن يجعل شعره ضفائر ، والعقص هو الإحكام وهو أن يشد شعره حول رأسه ؛ وقد بينا أن الحلق أفضل ، ولا يدع ما هو الأفضل بشيء من هذه الأسباب ، وقد لبى رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه كما روينا من قبل من قوله « ولبدت رأسي » ومع ذلك حلق - اه من الشرح ص ٣٣ . قلت : وفي ض « أن كان ملبداً أو » وفي ف « أو مقصراً » وهو تصحيف « مضفراً » وكان في الأصل « أو مظفراً » وهو أيضاً تصحيف .

(٣) كذا في م ، وفي بقية الأصول « وصفنا » بلا ضمير .

(٤) وفي الشرح : (غير أنها تلبس ما بدا لها من الدروع والقمصان والخمار والحف والقفازين) لأنها عورة ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « للمرأة عورة مستورة » وفي لبس الإزار والرداء ينكشف بعض البدن =

ولا تغطي وجهها ، ولا تلبس المصبوغ بورس أو زعفران أو عصفر إلا أن يكون قد غسل . ولا حلق عليها ، إنما عليها التقصير ، ولا رمل عليها في الطواف بالبيت ولا سعى عليها بين الصفا والمروة ولكنها تمشي مشياً ، وتستر كل شيء منها إن أحببت إلا الوجه ،

= عادة وهي مأمورة بأداء العبادة على استر الوجوه كما بينا في الصلاة فلهذا تلبس المحيط والخفين - اه ص ٣٣ .

(١) قال السرخسي : (وتغطي رأسها ولا تغطي وجهها) لأن الرأس منها عورة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « احرام الرجل في رأسه و احرام المرأة في وجهها » فعرفنا انها لا تغطي وجهها (إلا ان لها ان تسدل على وجهها إذا أرادت ذلك على وجه تجافى عن وجهها) هكذا روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : كنا في الإحرام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكشف وجوهنا فإذا استقبلنا قوم أسداناً من غير أن نصيب وجوهنا - اه ص ٣٣ .

(٢) قال السرخسي : (ولا تلبس المصبوغ بورس ولا زعفران ولا عصفر إلا أن يكون قد غسل) لأن ما حل في حقها من اللبس كان للضرورة ولا ضرورة في لبس المصبوغ ، وهي في ذلك بمنزلة الرجل ، ولأن هذا قرين وهي من دواعي الجماع وهي ممنوعة من ذلك في الإحرام كالرجل - اه ص ٣٣ . قلت : أما شرح بورس والعصفر فقد مر في الزكاة والصوم .

(٣) لأن الحلق في حقها مثله والمثلة حرام ، وشعر الرأس زينة لها كاللحية للرجل ، فكما لا يحلق الرجل لحيته عند الخروج من الإحرام لا تحلق هي رأسها - اه من الشرح .

(٤) لأن الرمل لإظهار التجلد والقوة ، والمرأة ليست من أهل القتال =

و تسدل على وجهها إن أرادت ذلك و تحافى عن وجهها ' .

باب الطواف

ذكر حديث صبي بن معبد ' أنه قرن فطاف طوافين و سعى سبعين

فذكر ٣ ذلك لعمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال : هديت لسنة نبيك .

= لتظهر الجلادة من نفسها ، و لا يؤمن أن يبدو شيء من عورتها في رملها و سعيها أو تسقط لضعف بنيتها فلهذا تمتع من ذلك و تؤمر بأن تمشى مشياً - اه ص ٣٣ - ٣٤ .

(١) قال السرخسى في شرحه : فهذا القدر ذكره في الكتاب في الفرق ، و قد قال مشايخنا : انها لا ترفع صوتها بالتلبية ايضاً لما في رفع صوتها من الفتنة ، وكذلك لا تستلم الحجر إذا كان هناك جمع لأنها ممنوعة عن تماس الرجال و الزحمة معهم ، فلا تستلم الحجر الا إذا وجدت ذلك الموضع خالياً عن الرجال - اه ص ٣٤ .

(٢) صبي بن معبد بضم الصاد مصغراً ، قال مسلمة بن قاسم : تابعى ثقة ، رأى عمر بن الخطاب و عامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، روى عنه أبو وائل و مسروق و أبو إسحاق السبيعي و زر بن حبيش و الشعبي و إبراهيم النخعي ، و روى عنه مجاهد ، و قال البخاري : و مجاهد عن شقيق عن صبي اصح ؛ ذكره ابن حبان في الثقات - كذا في تهذيب التهذيب . قلت : روى له أبو داود و الفسائي و ابن ماجه .

(٣) و في ف ، ض « و ذكر » . حديث صبي أخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٩٨ : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : خرج زيد بن صوحان و سلمان بن ربيعة و الصبي بن معبد التغلبي يريدون الحج في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأهل زيد و سلمان بالحج وحده و أهل -

= الصبي بالعمرة والحج ، فقالا له : ويحك تمتع وقد نهى عمر رضى الله عنه عن المتعة ؟ والله لأنت اضل من بعيرك ! فقال الصبي : تقدم على عمر وتقدمون ! فلما قدم الصبي مكة طاف بالبيت لعمرته وبين الصفا والمروة ثم عاد وهو حرام لم يحل منه شيء فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة لحجة ثم أقام حراما لم يحل منه شيء حتى أتى عرقات ففرغ من حجته فلما كان يوم النحر أهرق دما لمتعته فلما صدروا مروا بعمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال زيد ابن صوحان : يا أمير المؤمنين إنك قد نهيت عن المتعة وإن الصبي قد تمتع ! فقال : أصنعت يا صبي ما ذا ؟ قال : أهلت يا أمير المؤمنين بالعمرة والحج فلما قدمت مكة طفت بالبيت والصفا والمروة لعمرتي ثم عدت فطفت بالبيت وبالصفا والمروة لحجتي ثم أقت حراما حتى كان يوم النحر فأهرقت دما لمتعتي ثم أحللت ؛ قال : فضرب عمر ظهره قال : هديت لسنة نبيك - اه . وأخرجه الطائفي في مسنده ق ٨١ من طرق الأئمة زفر وأبي يوسف وابن زياد : حدثنا حمدان بن ذى النون البجلي ثنا إبراهيم بن سليمان الزيات ثنا زفر عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الصبي بن معبد قال : كنت حديث عهد بنصرانية فأسلمت فقدمت الكوفة أريد الحج فوجدت سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان يريدان الحج في زمان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأهل سلمان وزيد ابن صوحان بالحج وحده وأهل الصبي بالحج والعمرة فقالا : ويحك تمتع وقد نهى عمر عن المتعة ! والله لأنت اضل من بعيرك ! قال : تقدم على عمر وتقدمون ! فلما قدم الصبي مكة طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة لعمرته ثم عاد وهو حرام لم يحل منه شيء فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة لحجة ثم أقام حراما لم يحل منه شيء حتى أتى عرقات وفرغ من حجه فلما كان يوم النحر حل فأهرق دما لمتعته فلما صدروا مروا بعمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال له زيد بن صوحان : يا أمير المؤمنين إنك نهيت عن المتعة وإن الصبي ابن معبد قد تمتع ! قال : صنعت ما ذا يا صبي ؟ قال : أهلت يا أمير المؤمنين =

= بالحج والعمرة فلما قدمت مكة طفت بالبيت وسعيت بين الصفا والمروة لعمرتي ثم رجعت حراما لم احلل من شيء ثم طفت بالبيت وبين الصفا والمروة لحجتي ثم اقامت حراما حتى كان يوم النحر هزقت دما لمتقي ثم احللت ؛ قال : فضرب عمر على ظهره وقال : هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم ؛ حدثنا محمد بن الحسن البزار ثنا بشر بن الوليد انبا أبو يوسف عن أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن الصبي بن معبد قال : كنت حديث عهد بنصرانية فأسلمت - وذكر الحديث بطوله ؛ حدثنا أبو نصر محمد بن محمد بن سلام البخاري ثنا موسى ابن نصر ثنا الحسن بن زياد ثنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن الصبي قال : خرج هو وسلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان يريدون الحج ، قال : فأما الصبي فقرن الحج والعمرة جميعا ، وأما سلمان وزيد فأفرذا الحج ثم أقبلنا على الصبي يابوماه فيما صنع ثم قال له : لأنت اضل من يعيرك تقرن الحج والعمرة وقد نهي أمير المؤمنين عن المتعة ! فقال : تقدمون على عمر واقدم ، قال : فمضوا حتى دخل مكة فطاف بالبيت لعمرة ثم سعى بين الصفا والمروة لعمرة ثم عاد فطاف بالبيت لحجته ثم سعى بين الصفا والمروة لحجته ثم أقام حراما كما هو لم يحل له شيء حرم عليه حتى إذا كان يوم النحر ذبح ما استيسر من الهدى شاة فلما قضوا نسكهم مروا بالمدينة فدخلوا على عمر فقال له سلمان وزيد : يا أمير المؤمنين ان الصبي قرن العمرة والحج جميعا فنهيناه فلم ينته ! فأقبل عمر على الصبي فقال : يا صبي ! فعلت ماذا ؟ قال : يا أمير المؤمنين ! قرنت الحج والعمرة جميعا ، قال : ثم صنعت ما ذا ؟ قال : لما قدمت مكة طفت طوافا بالبيت لعمرتي ثم سعيت بين الصفا والمروة لعمرتي ثم عدت فطفت بالبيت لحجتي ثم سعيت بين الصفا والمروة لحجتي ، قال ثم صنعت ما ذا ؟ قال : ثم اقامت حراما كما أنا لم يحل لي شيء حرم على حتى إذا كان يوم النحر ذبحت ما استيسر من الهدى شاة ؛ فضرب عمر على كتفه ثم قال : هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم - ٨٢ ق ٨٢ . وأخرج ابن خسر من طريق عبد الرحمن بن حمة نا محمد =

= ابن ابراهيم بن حبيش رحمته الله بن شجاع نا الحسن بن زياد أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : خرج صبي بن معبد وزيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة فلما احرموا احرم زيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة بالحج منفردا فاما الصبي ابن معبد فقرن العمرة والحج جميعا فابلا يلومانه وقال له : انت اضل من بعيرك اقرن العمرة مع الحج وقد نهى أمير المؤمنين عن العمرة ! يعنون عمر رضى الله عنه ، فقال لهم : اقدم على أمير المؤمنين و تقدمون ، فلما قدموا مكة وقضوا نسكهم مروا بالمدينة فدخلوا على عمر رضى الله عنه فقال له زيد ابن صوحان وسلمان بن ربيعة : يا أمير المؤمنين ان الصبي بن معبد قرن العمرة والحج جميعا فنهيناه عن ذلك فلم يفته ! فأقبل همر على الصبي فقال : صنعت ما ذا يا صبي ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ! اهللت بالعمره والحج جميعا فلما قدمت مكة طفت طوافا بالبيت لعمرتي وسعيت بين الصفا والمروة لعمرتي ثم طفت طوافا آخر بالبيت لحجتي ثم سعيت بين الصفا والمروة لحجتي ثم اقامت حراما كما انا حتى اذا كان يوم النحر ذهبت ما استيسر من الهدى ثم اهللت ؛ قال : فضرب عمر رضى الله عنه على ظهره وقال : هديت لسنة نبيك - اهق ٥٥٠ . وهكذا أخرجه الإمام الحسن بن زياد أيضا في آثاره ، راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٥٥٠ . وأخرجه الطارفي من طريق القاسم بن الحكم أيضا : حدثنا محمد ابن اسحاق بن عثمان السمسار البخاري ثنا الحسين بن منصور . ثنا القاسم بن الحكم ثنا أبو حنيفة و منصور بن دينار ح وحدثنا نصر بن احمد الكندي ثنا اسحاق ابن ابراهيم العفصى ثنا القاسم بن الحكم ثنا منصور بن دينار - ولم يذكر ابا حنيفة - عن حماد عن ابراهيم عن الصبي بن معبد قال : اقبلت من الجزيرة حاجا قارنا ففررت بسلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان وهما منيعخان بالعذيب قال فسمعاني اقول : لبيك بعمره وحجة معا ، فقال احدهما : هذا اضل من بعيره ، وقال الآخر : هذا اضل من كذا وكذا ، قال : فضيت حتى اذا قضيت نسكي مررت بأمر المؤمنين عمر رضى الله عنه فأخبرته فقلت : يا أمير المؤمنين ! =

= كنت رجلا بعيد الشقة فاصى الدار اذن الله لى فى هذا الوجه فأحببت ان اجمع عمرة إلى حجة فأهملت بهما جميعا ولم اسق ففررت بسلام بن ربيعة وزيد ابن صوحان فسمعاني أقول « لبيك بعمرة وحجة معا » فقال أحدهما : هذا اضل من بعيره ، وقال الآخر : هذا اضل من كذا وكذا ، قال : فصنعت ما ذا ؟ قال قلت : مضيت فطواف لعمركى وسعيت سعيا لعمركى ثم عدت ففعلت مثل ذلك لحجى ثم بقيت حراما ما اقمنا اصنع كما يصنع الحاج حتى قضيت آخر نسكى ، قال هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم - اهـ ق ٥٧ . قلت : السعديب تصغير العد - ، وهو ماء الطيب ، وهو ماء بين القادسية والمغيثة بينه وبين القادسية أربعة ميلال وإلى المغيثة اثنتان وثلاثون ميلا ؛ وقيل : هو واد لبني تميم ، وهو من منازل حاج الكوفة - راجع ج ٦ ص ١٣١ من معجم البلدان . قلت : ولم يرد لمؤلف هذا الحديث فى كتاب الآثار ، وانما ذكره الحاكم فى المختصر من غير سنده عنه ، فعليه رواه فى المناسك عن أبى يوسف ، وانما رواه فى كتاب الحجة بالسندين مختصرا : أخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن مجاهد ان الصبي بن معبد أهل بعمرة وحجة بالعذيب فر به زيد بن صوحان و سلمان بن ربيعة فلما سمعا الذى أهل به قالا : هذا اضل من حمل اهله - أو اقل عقلا من حمل اهله ، فاحتفظ من قولها حتى قدم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأخبره بالذى صنع و بقولها فقال له عمر رضى الله عنه : هديت لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ، مرتين - اهـ ج ٢ ص ١٩ . أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن الصبي بن معبد قال : كنت حديث عهد بالجاهلية والنصرانية فأسلمت وقرنت الحج والعمرة فأهملت بهما ففررت على زيد بن صوحان و سلمان بن ربيعة بالعذيب وانا أهل بهما فقال أحدهما : لهذا اضل من بعير اهله ، وقال الآخر : أيهل بهما جميعا ! فخرجت كأنى أحملها على عنقى حتى دخلت على عمر رضى الله عنه فذكرت له ما قالا ، قال : انها لا يقولان شيئا ، هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم - اهـ ج ٢ ص ٢٢ ليس فيه ذكر الطوافين والسبعين و أخرجه الطحاوى =

وعن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه طاف
لها طوافين وسعى لها سعين^١ . وعن علي أنه كان يطوف طوافين

= في ج ١ ص ٣٧٤ من شرح آثاره من طريق حفص بن غياث ووكيع عن
الأعمش عن شقيق بن وهب . وخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي
والطيالسي في مسنده وابن حبان في صحيحه وابن أبي شيبة في مصنفه كذلك
مختصرا من غير ذكر الطوافين والسعين .

(١) كذا ذكره الحاكم في مختصره وقطع سنده . قلت : رواه الإمام محمد عن
الحسن بن عمار عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي قال : رأيت النبي صلى الله عليه
وسلم قرن وطاف طوافين وسعى سعين^٢ ؛ ورواه الدارقطني أيضا بسنده عن
الحسن بن عمار عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي ، قال الدارقطني : الحسن بن
عمار متروك ؛ وخرجه الدارقطني عن حفص بن أبي داود (سليمان)
عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن وهب ، وقال :
وحفص هذا ضعيف ، وابن أبي ليلى رديء الحفظ كثير الوهم ؛ وخرجه عن
عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي : أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا فطاف طوافين وسعى سعين . وخرجه
الدارقطني عن أبي بردة عمرو بن يزيد عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن
عبد الله قال : طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرة وحج طوافين وسعى
سعين ، وأبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود ؛ قال الدارقطني : وأبو بردة
متروك ومن دونه في الإسناد ضعفاء ؛ وخرجه أيضا عن محمد بن يحيى الأزدي
ثنا عبد الله بن داود عن شعبة عن حميد بن هلال عن مطرف عن عمر بن
حصين : أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف طوافين وسعى سعين - ٨١ ؛
وقال الدارقطني : وهم محمد بن يحيى في متنه - راجع ج ٣ ص ١١٠ - ١١١
من نصب الراية . قال في التعليق المجلد : وقال أبو حنيفة في آخرين : عليه =

و يسعى سبعين .

= طوافان وسبعين ، واستدل لذلك في فتح القدير بما رواه النسائي في سننه الكبرى عن حماد بن عبد الرحمن الأنصاري عن إبراهيم بن محمد بن حنفية قال : طفت مع أبي وقد جمع الحج والعمرة فطاف بها طوافين وسعى لها سبعين ، وحدثني أن عليا فعل ذلك وحدثه ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ، قال العلامة ابن الهمام : وحماد هذا وإن ضعفه الأزدي فقد ذكره ابن حبان في الثقات فلا ينزل حديثه عن درجة الحسن ، مع أنه روى عن علي بطرق كثيرة مضعفة ترتقى إلى الحسن غير أن تركناها واقتصرنا على ما هو الحجة بنفسه بلا ضم - انتهى ص ١٩٤ من الموطأ . قلت : راجع ج ٢ ص ٢٠٥ من فتح القدير تجد فيه دلائل بأزيد من هذا .

(١) من قوله « وعن علي أنه كان ... » ساقط من ف ، ض . قلت : هذا الأثر أخرجه الإمام محمد في ص ٨٠ من آثاره : أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن أبي نصر السلمي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : إذا اهلت بالحج والعمرة فطف بها طوافين واسع لها سبعين بالصفة والمروة ، قال منصور : فلقيت مجاهدا وهو يفتي بطواف واحد لمن قرن لحديثه بهذا الحديث فقال : لو كنت سمعته لم أفت إلا بطوافين وأما بعد اليوم فلا أفتي إلا بهما ، قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة . وأخرجه في كتاب الحج أيضا ، راجع ج ٢ ص ٢ منه ، وأخرجه في كتاب الحج بغير هذا السند أيضا . وأخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٠٠ من آثاره : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن أبي نصر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : إذا اهلت بهما جميعا بالعمرة والحج فطف بها باليت طوافين واسع لها بين الصفا والمروة سبعين ، قال منصور : فلقيت مجاهدا وهو يفتي الناس بطواف واحد إذا قرن فلما حدثته الحديث عن علي قال : لو كنت سمعت بهذا الحديث لم أفت إلا بطوافين فأما بعد اليوم فاني لا أفتي إلا بهما - ٨١ . وأخرج ابن أبي شيبة عن هشيم عن =

و الطواف الذى بطوفه القارن لحجته بعد طواف العمرة ليس
بواجب ، وإنما الطواف الواجب فى الحج طواف الزيارة يوم النحر ؛
وطواف الصدر أيضا . احب إلا على الحيض .

إذا قدم القارن مكة فلم يطف حتى وقف بعرفة أو طاف للعمرة
٥ ثلاثة أشواط فقط كان رافضا لعمرته ، وعليه دم لرفضها وقضاؤها ،
وقد سقط عنه دم القران . قال محمد : لا يكون رافضا لعمرته حتى
يقف بعرفة بعد الزوال ، وإن كان طاف أربعة أشواط لعمرته لم يصر

= منصور بن زاذان عن الحكم عن زياد بن مالك أن عليا وابن مسعود رضى الله
عنهما قالا فى القران : يطوف طوافين ويسمى سعيين - راجع ج ٢ ص ٢٠٦ من
فتح القدير

(١) وفى ف ، ض « لعمرته » .

(٢) سقط لفظ « عنه » من الأصل ؛ وزيد من ف ، ض .

(٣) قال السرخسى : (فإن توجه الى عرفات بعد ما دخل وقت الوقوف فعن
ابى حنيفة) روايتان فى ذلك فى الكتاب ، يقول (لا يصير رافضا) حتى اذا عاد
من الطريق الى مكة وطاف للعمرة فهو قارن ، والحسن روى عن ابى حنيفة
انه يصير رافضا للعمرة بالتوجه الى عرفات ، وهذا هو القياس على مذهبه ، كما
جعل التوجه الى الجمعة قبل فراغ الإمام بمنزلة الشروع فى الجمعة فى ارتفاض
الظهر ، والذى ذكره فى الكتاب استحسان ، والفرق بينه وبين تلك المسألة
انه هناك مأمور بالسعى الى الجمعة فيتقوى السعى بمشيئه ، وهنا هو منهى عن
التوجه الى عرفات قبل طواف العمرة ، ولأن الموجب هنا للارتفاض صيرورة
ركن الحج مؤدى حتى يكون ما بعده بناء العمرة على الحج وهذا بنفس التوجه
لا يحصل ، وهناك الموجب لرفض الظهر المناقاة بينه وبين الجمعة ، والسعى من
خصائص الجمعة فأقيم مقام الشروع فى ارتفاض الظهر به - اه ص ٣٦ .

راضا لها بالوقوف بعرفة وأتمها يوم النحر وهو قارن ، فان لم يطف
لعمرة حين قدم مكة^١ ولكنه طاف وسعى لحجته^٢ ثم وقف بعرفة
لم يكن براضا لعمرة^٣ و كان طوافه وسعيه للعمرة دون الحجة^٤ ، وهذا
رجل لم يطف لحجته فعليه أن يرمل في طواف يوم النحر ويسعى بين
الصفاء والمروة ، وإن طاف وسعى للحج ثم طاف وسعى للعمرة^٥
لم يكن يلزمه^٦ شيء ولم تكن نيته في ذلك شيئا^٧ ، وكان^٨ الأول عن
العمرة والثاني عن الحج ، فان طاف طوافين لهما^٩ ثم سعى سعيين فقد أساء
ولا شيء عليه . فان كان طافهما على غير وضوء^{١٠} ثم سعى يوم النحر فعليه
دم من أجل طوافه للعمرة على غير وضوء .

ويرمل في طواف الحج يوم النحر ويسعى بين الصفا والمروة^{١٠}
استحسانا ، وإن^١ لم يفعل فلا شيء عليه . وقال محمد : ليس عليه أن
يعيد الطواف ، وإن أعاد فهو أفضل ، والدم عليه^٢ على كل حال ،
وإن طافهما^٣ جنبا فعليه دم لطواف العمرة ويعيد السعي للحج ، فان لم يعد^٤

(١) لفظ « مكة » ساقط من ف ، ض .

(٢-٣) وفي ف ، ض « لم يلزمه » .

(٣) وفي ف ، ض « شيء » ، وليس بشيء .

(٤-٥) وفي ف « وإن كان » .

(٥) وفي ف « فان » .

(٦) لفظ « عليه » ساقط من ف ، ض .

(٧-٨) وفي ف ، ض « وإن كان طافهما » .

(٨) كذا في ف ، ض ، م ، وكان في الأصل « بعده » .

فعليه دم . والقياس^١ في الجنب^٢ والذي على غير وضوء سواء إلا أن الجنب أشدهما حالا ، والمخاض كالجنب في هذا .

مفرد أو قارن طاف طواف الزيارة على غير وضوء ولم يطف طواف الصدر حتى رجع إلى أهله كان عليه^٣ دمان : أحدهما لطوافه على غير وضوء ، والآخر لترك طواف الصدر ؛^٤ فإن كان قد طاف للصدر^٥ سقط عنه^٦ الدم من أجله^٧ ، وإن كان طاف للزيارة^٨ جنباً ولم يطف للصدر حتى رجع إلى أهله فإنه يعود إلى مكة باحرام جديد فيطوف طواف الزيارة ويريق^٩ لتأخيرها دماً ويطوف طواف الصدر ، وإن^{١٠}

(١) وفي ف « فالقياس » .

(٢) كذا في ف ، وفي الأصل وض « قال عليه » وفي م « فعليه » .

(٣-٤) من قوله « فإن كان » ساقط من الأصل ؛ وزيد من ف ، ض .

(٤) لفظ « عنه » ساقط من ف ، ض .

(٥) قال السرخسي : (مفرد أو قارن طاف للزيارة محدثاً ولم يطف للصدر حتى رجع إلى أهله فعليه دمان : أحدهما للحدث في طواف الزيارة ، والآخر لترك طواف الصدر ؛ وإن كان طاف للصدر فعليه دم واحد لترك الطهارة في طواف الزيارة) ولا يجعل طوافه للصدر إعادة منه لطواف الزيارة لأن إقامة هذا الطواف مقام طواف الزيارة غير مفيد في حقه فإنه إذا جعل هذا إعادة لطواف الزيارة صار تاركاً لطواف الصدر فيلزمه الدم لأجله ، وإذا لم يكن مفيداً لا يشتغل به - ١٠ ص ٤١ .

(٦) وفي ف « الزيارة » ، وفي ض « طواف الزيارة » .

(٧) وفي ض « يهريق » .

(٨) وفي ف ، ض « وإذا » مكان « وإن » .

لم يرجع فعليه بدنة لطواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر؛ وعلى الحائض مثل ذلك للزيارة وليس عليها لطواف الصدر شيء^١. وإن كان طاف^٢ للزيارة جنباً وطاف للصدر طاهراً^٣ في آخر أيام التشريق كان طواف الصدر مكان طواف الزيارة، وقد أخره فعليه دم لتأخيره وصار كأنه لم يطف للصدر فعليه لتركه دم. وإن كانت امرأة حائض^٤ ٥

(١) قال الهرخسي: (وإن كان طاف للزيارة جنباً ولم يطف للصدر حتى رجع إلى أهله فإنه يعود إلى مكة ليطوف طواف الزيارة، وإذا عاد فعليه احرام جديد) لأن طوافه الأول معتد به في حق التحلل وليس له أن يدخل مكة بغير احرام فيلزمه احرام جديد لدخول مكة ثم يلزمه دم لتأخيره طواف الزيارة عن وقته، وهذا قول أبي حنيفة، بمنزلة ما لو أخر الطواف حتى مضت أيام التشريق؛ وسنبين هذا الفصل إن شاء الله تعالى؛ وهذه المسألة تدل على أن النسب المعتبر هو الطواف الثاني؛ (وإن لم يرجع إلى مكة فعليه بدنة لطواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر؛ وعلى الحائض مثل ذلك للزيارة وليس عليها لترك طواف الصدر شيء). لأن الحائض رخصة في ترك طواف الصدر، والأصل فيه حديث صفية رضي الله عنها فأنه أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أيام النحر أنها حاضت فقال صلى الله عليه وسلم: عقرى حلقى أحابستنا هي؟ فقيل: إنها قد طافت! قال: فلتنفر إذن؛ فهذا دليل على أن الحائض ممنوعة عن طواف الزيارة وأنه ليس عليها طواف الصدر لأنه لما أخبر أنها طافت للزيارة أمرها بأن تنفر معهم - ١٥ ص ٤١.

(٢-٢) كذا في الأصل وكذا في ف، وفي ض، م «وإن طاف».

(٣) كذا في م، وسقط لفظ «طاهراً» من بقية الأصول.

(٤) وفي ض «حائضاً».

فطافت يوم النحر حائضا ثم طهرت من الغد و طافت^١ للصدر في آخر أيام التشريق كان طواف الصدر للزيارة، و عليها لتأخير دم و عليها دم لترك طواف الصدر، وهذا قول أبي حنيفة؛ وقال أبو يوسف و محمد: ليس عليها لتأخير طواف الزيارة شيء^٢.

وإن طاف الأقل^٣ من طواف الزيارة طاهرا ولم يطف للصدر ورجع إلى أهله فعليه أن يعود بالإحرام الأول و يقضى بقية الزيارة^٤ و يريق^٥ لتأخير دم و يطوف للصدر؛ وإن كان طاف الأكثر منه أجزاءه أن لا يعود، و يبعث بشاتين: إحداهما لما بقي منه و الأخرى للصدر^٦؛

(١) كذا في الأصل؛ وفي ف، ض «ثم طافت» وفي م «فطافت» .
(٢) و الحاصل أن طواف الزيارة موقت بأيام النحر فتأخيره عن أيام النحر يوجب الدم في قول أبي حنيفة، و لا يوجب الدم في قولها؛ و على هذا من قدم نسكا على نكك كأن حلق قبل الرمي، أو نحر القارن قبل الرمي، أو حلق قبل الذبح فعليه دم عند أبي حنيفة، و عندهما لا يلزمه الدم بالتقديم و التأخير - السخ شرح المختصر ج ٤ ص ٤٢ .

(٣) وفي ف، ض «أقل» .
(٤) لأن الأكثر باق عليه فكان إحرامه في حق النساء باقيا، و لا يحتاج هذا إلى إحرام جديد عند العود، و لا يقوم الدم مقام ما بقي عليه، ولكن يلزمه العود إلى مكة لبقيّة الطواف عليه - ١٥ ص ٤٣ من الشرح .

(٥) وفي ض «و يريق» .
(٦) قال السرخسي: (ثم يريق دمًا لتأخير) عند أبي حنيفة لأن تأخير أكثر الأشواط عن أيام النحر كتأخير الكل (و يطوف للصدر، و إن كان طاف =

وإن كان طاف الأقل منه وطاف للصدر في آخر أيام التشريق فانه يكمل طواف الزيارة من طواف الصدر، وعليه في قول أبي حنيفة لتأخير ذلك دم لأنه أكثره، وعليه تركه من طواف الصدر أيضا دم ٣ .
وإن كان المتروك من طواف الزيارة أقله أكمل ذلك من طواف الصدر ولم يكن عليه لواحد منهما دم، ولكن عليه الصدقة . هـ

قال أبو الفضل: وجملته أن عليه في ترك الأقل من طواف

= أربعة اشواط اجزائه ان لا يعود ولكن (يبعث بشاتين احدهما لما بقي عليه من اشواط الطواف) لأن ما بقي أقل و شرط الطواف الكمال فيقوم الدم مقامه (و) الدم (الآخر لطواف الصدر) و ان اختار العود الى مكة يلزمه إحرام جديد لأن التحلل قد حصل له من الإحرام الأول فاذا عاد بإحرام جديد و اعاد ما بقي من طواف الزيارة وطاف للصدر اجزائه وكان عليه لتأخير كل شوط من اشواط الزيارة صدقة لأن تأخير الكل لما كان يوجب الدم عنه فتأخير الأقل لا يوجب الدم ولكن يوجب الصدقة، وفي كل موضع يقول: تلزمه صدقة، فالمراد طعام مسكين مدين من حنطة الا ان يبلغ قيمة ذلك قيمة شاة فينقذ ينقص منه ما أحب - اه ص ٤٣ من شرح السرخسي .

(١) لأن استحقاق الزيارة عليه اقوى، فما أتى به مصروف الى اكماله وان نواه عن غيره - اه ما قاله السرخسي في شرحه .

(٢-٢) وفي ف، ض « لأنه اكمل منه » .

(٣) قال السرخسي: ثم قد بقي من طوافه للصدر ثلاثة اشواط فصار تاركا للأكثر من طواف الصدر، وذلك ينزل منزلة ترك الكل فعليه الدم لذلك - اه .

(٤) سقط لفظ « عليه » من ف .

(هـ) لم يذكر في ف لفظ « أبو الفضل » وهو الإمام محمد بن محمد، أبو الفضل الحاكم =

الزيارة دماً ، وفي تأخير أقله صدقة ، وفي ترك الأكثر من طواف الصدر دم ، وفي ترك أقله صدقة ، وفي طواف الصدر جنباً دم ، وفي طوافه على غير وضوء صدقة . وسوى في رواية أبي حفص بينه وبين الجنب في ذلك ٣ وفي طواف الزيارة جنباً إعادة أو بدنة ، وفي طوافه على غير وضوء شاة ، وفي طوافه منكوساً أو محمولا أو طواف أكثره

= المروزي الشهيد صاحب المختصر .

(١) وفي الأصول « دم » خطأ . ومن قوله « أقله اكل... » ساقط من ض .

(٢) هو أحمد بن حفص أبو حفص الكبير البخاري ، تلميذ الإمام محمد وراوي كتاب الأصل عنه ؛ يعني أنه خالف أبا سليمان في روايته فسوى بين المحدث والجنب ، وأبو سليمان فرق بينهما .

(٣) قال السرخسي : (وإن كان المتروك من طواف الزيارة ثلاثة اشواط اكل ذلك من طواف الصدر) كما بينا (وعليه لكل شوط منه صدقة) بسبب التأخير عن وقته لأنه لا يجب في تأخير الأقل ما يجب في تأخير الكل ، ثم قد بقي من طواف الصدر أربعة اشواط فأنما ترك الأقل منها فيكفيه لكل شوط صدقة لأن الدم يقوم مقام جميع طواف الصدر فلا يجب في ترك أقله ما يجب في ترك كله ، (ولو طاف للصدر جنباً فعليه دم) لتفاحش النقصان بسبب الجناية ويكون هو كالتارك لطواف الصدر أصلاً (ولو طاف للصدر وهو محدث فعليه صدقة) لقلة النقصان بسبب الحدث ، (وفي رواية أبي حفص سوى بين الحدث والجنابة في ذلك) لأن طواف الجنب معتد به ، ألا ترى أن التحلل من الإحرام يحصل به في طواف الزيارة فلا يجب بسبب هذا النقصان ما يجب بتركه أصلاً - اهـ ما قاله في شرحه ص ٤٤ . (٤) بأن استلم الحجر ثم أخذ على يسار الكعبة وطاف كذلك سبعة اشواط ، عندنا يعتد بطوافه في حكم التحلل وعليه الإعادة ما دام بمكة ، فإن رجع إلى أهله قبل الإعادة فعليه دم - اهـ ما قاله السرخسي في شرحه ص ٤٤ .

كذلك

كذلك بغير عذر الإعادة إن كان هناك ، وشاء 'إن كان قد رجع' ،
وكذلك طوافه بين الصفا والمروة محمولا أو راكبا .

و^١ إذا طاف المعتمر أربعة أشواط من طواف العمرة في أشهر الحج
ثم حج من عامه فهو متمتع ، وإن كان طاف الأكثر منه في شهر
رمضان لم يكن متمتعا .

ولو جامع المعتمر بعد ما طاف الأكثر من طوافه لم تفسد عمرته ومضى
فيها وعليه دم ،^٢ وإن جامع بعد ما طاف ثلاثة أشواط منه فسدت عمرته
ومضى فيها وعليه دم للجماع^٣ وعمره مكانها ، وإن كان طاف للعمرة^٤ في شهر
رمضان جنبا أو على غير وضوء لم يكن متمتعا إن أعاده في شوال أو لم يعده .

كوفي اعتمر في أشهر الحج فطاف لعمرته ثلاثة أشواط وفرغ بما بقي^{١٠}
عليه منها وحل ورجع إلى أهله ثم ذكر ذلك فرجع إلى مكة ففقد
ما بقي عليه من عمرته من طواف البيت والصفا والمروة وحل وحج
من عامه فهو متمتع^٦ ، وإن كان طاف أربعة أشواط لم يكن متمتعا^٧ .

(١-١) كذا في ف ، ض ؛ وفي الأصل وكذا في م « إن رجع » .

(٢) كذا في ف ، ض ؛ والواو ساقط من الأصل .

(٣-٣) من قوله « وإن جامع ... » ساقط من ف .

(٤) وفي ف ، ض « الجماع » .

(٥) كذا في الأصل ؛ وفي ف ، ض « طواف العمرة » .

(٦) لأنه لما أتى بأكثر الأشواط بعد ما رجع ثانيا فكأنه أتى بالكل بعد رجوعه -
كذا قاله الشارح - راجع ص ٥٤ منه .

(٧) وهذا لوجود الإلزام بأهله بين النسكين وإنشاءه السفر لأداء كل نسك من
بيته - اه ما قاله السرخسي في ج ٤ ص ٤٦ .

وترك الرمل في طواف الحج والعمرة والسعى في بطن الوادي بين الصفا والمروة لا يوجب شيئا غير أنه فيه مسيء إذا كان لغير عذر. وكذلك ترك استلام الحجر^٢.

وإذا طاف الطواف^٢ الواجب في الحج أو العمرة^٢ في جوف الحطيم قضى ما ترك منه إن كان بمكة، وإن كان قد رجع إلى أهله فعليه دم^٥.

(١) كذا في م، وفي بقية الأصول « بغير ».

(٢) فالرمل واستلام الحجر، وهذه الخلال من آداب الطواف أو من السنن، وترك ما هو سنة أو أدب لا يوجب شيئا إلا الإساءة إذا تعمد - كذا قاله السرخسي في شرحه ص ٤٦.

(٣) قوله « الطواف » ساقط من ف، ض.

(٤) كذا في الأصول الثلاثة « أو العمرة » وفي م « و العمرة ».

(٥) لأن التروك هو الأقل فانه انما ترك الطواف على الحطيم فقط، وقد بينا انه لو ترك الأقل من اشواط الطواف فعليه إعادة التروك، وإن لم يعد فعليه الدم عندنا فهذا مثله؛ ثم الأفضل عندنا ان يعيد الطواف من الأصل ليكون مراعىا للترتيب المسنون، وإن أعاده على الحطيم فقط اجزاء لأنه اتى بما هو التروك، وعلى قول الشافعي يلزمه إعادة الطواف من الأصل، بناء على أصله في ان مراعاة الترتيب في الطواف واجب كما هو في الصلاة فاذا ترك لم يكن طوافه معتدا به، وعندنا الواجب هو الدوران حول البيت وذلك يتم بإعادة التروك فقط، ولكن الترتيب سنة والإعادة من الأصل افضل؛ ويلزمون (أي الشوافع) علينا بما لو ابتدأ الطواف من غير موضع الحجر لا يعتد بذلك القدر حتى ينتهي إلى الحجر، ولو لم يكن الترتيب واجبا لكان ذلك القدر معتدا به؛ ومن أصحابنا من يقول بأنه معتد به عندنا ولكنه مكروه، ولكن ذكر محمد في الرقيات انه لا يعتبر طوافه إلى الحجر، لا ترك الترتيب ولكن لأن مفتاح الطواف من الحجر الأسود على ما روى ان ابراهيم صلوات الله وسلامه عليه قال لا سمعيل = ٤٠٠ (١٠٠) قارن

قارن طاف لعمرته ثلاثة أشواط وسعى بين الصفا والمروة ثم طاف لحجته كذلك ، ثم وقف بعرفة فان الأشواط التي قضاهما للحج محسوبة من طواف العمرة و يقضى شوطا واحدا من طواف العمرة ويبعد طواف الصفا والمروة لعمرته ولحجته وهو قارن ، وإن رجع إلى الكوفة قبل أن يفعل ذلك فعليه دم لترك ذلك الشوط ودم لترك السعي في الحج . قال^١ : وقوله في هذا الجواب : لعمرته ، غير سديد إلا أن يريد به الاستحباب^٢ ، ويكره له أن يجمع بين أسبوعين^٣ من الطواف قبل أن يصلي في قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : لا بأس = عليه السلام « اتثنى بحجر اجعله علامة افتتاح الطواف فاتاه بحجر فالتفاه ثم بالتاني ثم بالثالث فتأداه قد اتاني بالحجر من اغتاني عن حرك و وجد الحجر الأسود في موضعه ، فعرفنا ان افتتاح الطواف منه ، فما أداه قبل الافتتاح لا يكون معتدا به - اهـ ما قاله السرخسي في شرح هذا القول ص ٤٦ .

(١) قوله « قال » أي قال الحاكم منتقدا على الإمام ، قال السرخسي : قال الحاكم : (قوله « يعيد الطواف لعمرته » غير سديد إلا أن يريد به الاستحباب) يريد بيان أن موضوع المسألة فيما إذا كان سعي بعد طواف التحية ثلاثة أشواط فكان ذلك منعيا معتدا به للعمرة فلا يلزمه إعادته وإن كان يستحب له إعادة ذلك بعد ما اكمل طواف العمرة بالشوط المتروك - اهـ ص ٢٧ .

(٢) من قوله « قارن طاف لعمرته ... » س ١ ساقط من ف ، ض . و المسألة هذه موجودة في متن الشرح .

(٣) قوله « بين أسبوعين » ولفظ « بين » ساقط من ف ، ض ؛ وهو في الأصل « سبوعين » و الصواب « أسبوعين » كما هو في ض ، م .

بذلك إذا انصرف على وتر ثلاثة أسابيع أو خمسة أو نحو ذلك^١. وإذا طاف قبل طلوع الشمس لم يصل حتى تطلع الشمس^٢ وترتفع^٣، وكذلك إن طاف بعد العصر لم يصل حتى يصلي المغرب ولا يجزيه المكتوبة من ركعتي الطواف^٤.

ويكره له أن ينشد الشعر في طوافه أو يتحدث أو يبيع أو يشتري، وإن فعله لم يفسد عليه طوافه، ويكره له أن يرفع صوته بقراءة القرآن فيه، ولا بأس بقراءته في نفسه. وإن طافت المرأة مع الرجل (١) كذا في الأصول. وهو في الشرح «خمسة أسابيع» ولم يذكر فيه قوله «أو نحو ذلك». ويكره له ذلك لأن إتمام كل أسبوع من الطواف بركعتين فيكره له الاشتغال بالأسبوع الثاني قبل اكمال الأول، كما أن اكمال كل شفع من التطوع لما كان بالتشهد يكره له الاشتغال بالشفع الثاني قبل اكمال الأول - كذا قاله السرخسي في شرحه ص ٤٧.

(٢) وفي ف، ض «طلعت»

(٣) سقط لفظ «الشمس» من ض.

(٤) لم يذكر قوله «وترتفع» من ف، ض، م.

(٥) قال السرخسي: قال (وإذا طاف قبل طلوع الشمس لم يصل حتى تطلع

الشمس) وقد بينا في كتاب الصلاة أن ركعتي الطواف سنة أو واجب

بسبب من جهته كالمندور وذلك لا يؤدي عندنا بعد طلوع الفجر قبل طلوع

الشمس، ولا بعد العصر قبل غروب الشمس، وقد روي أن عمر رضي الله

عنه طاف قبل طلوع الشمس ثم خرج من مكة حتم إذا كان بذى طوى

وارتفعت الشمس صلى ركعتين ثم قال «ركعتان مكان ركعتين»؟ (وكذلك

لم تقصد عليه طوافه .

و إذا خرج الطائف من طوافه لصلاة مكتوبة أو جنازة أو تجديد وضوء ثم عاد بنى على طوافه . وإن ٣ أخر الطائف ركعتيه حتى خرج من مكة لم يضره ؛ بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه طاف قبل طلوع الشمس ثم خرج حتى إذا كان بذي طوى وارتفعت الشمس صلى ركعتين ثم قال «ركعتان مكان ركعتين» ، قال : «والصلاة لا هل

= بعد غروب الشمس يبدأ بالمغرب) لأن اداء ما ليس بمكتوبة قبل صلاة المغرب مكروه (ولا تجزيه المكتوبة عن ركعتي الطواف) لأنه واجب كالمنذور أو سنة كسنة الصلاة بالمكتوبة لا تنوب عنه - طه ص ٤٧ .

(١) لأن الطواف في الأحكام ليس كالصلاة ، ومحاذاة المرأة الرجل إنما يوجب فساد الصلاة إذا كانا يشتركان في الصلاة ، فأما إذا لم يشتركا في الصلاة فلا ؛ وهنا لا شركة بينهما في الطواف - اهـ ما قاله السرخسي في شرحه ص ٤٨ .

(٢) وفي ف ، ض « لتجدد » .

(٣) وفي ف . ض « فان » .

(٤) وفي ف ، ض « يخرج » .

(٥) لفظ « ثم » ساقط من ض .

(٦) استنده في باب الطواف بعد العصر وبعد الفجر ص ٣٠٩ من موطئه : أخبرنا مالك أخبرنا ابن شهاب أن حميد بن عبد الرحمن أخبره أن عبد الرحمن أخبره أنه طاف مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح بالكعبة فلما قضى طوافه نظر فلم ير الشمس فركب ولم يسبح حتى أتاه بذي طوى فسبح ركعتين ؛ قال عهد : وبهذا نأخذ ، ينبغي أن لا يصل ركعتي الطواف حتى تطالع الشمس وتبيض ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامه من فقهاءنا . وأخرجه الطحاوى في ج : =

مكة أحب إلى وللغرياء الطواف .

= ص ٣٩٦ من شرح آثاره عن يونس ثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال : طاف عمر بالبيت بعد الصبح فلم يركع فلما صار بذي طوى و طلعت الشمس صلى ركعتين ، حدثنا يونس قال انا ابن وهب ان مالكا حدثه عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عبد القاري مثله - اهـ

باب الصلاة للطواف بعد الصبح وبعد العصر . و رواه ابو يوسف في ص ١١٣ من آثاره عن ابن عمر : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن ابي بكر بن ابي الجهم قال : رأيت ابن عمر رضی الله عنهما طاف بالبيت بعد الغداة اسبوعا ثم انصرف فلم يركع حتى ارتفعت الشمس و ابيضت فصرى ركعتين . و اخرجه ابن خسرو في مسنده : انا ابو القاسم بن احمد بن عمر الدلال انا عبد الله بن الحسن الحلال انا عبد الرحمن بن عمر بن احمد بن حمزة انا محمد بن ابراهيم بن حيش نا محمد بن شجاع نا الحسن بن زياد انا ابو حنيفة عن ابي بكر بن ابي فلان قال : رأيت ابن عمر طاف بالبيت سبعا بعد صلاة العصر ثم انصرف فلم يركع حتى غابت الشمس . و اخرجه الحسن بن زياد في كتاب الآثار ، راجع ج ١ ص ٥١٤ من جامع المسانيد . قلت :

و ابو بكر بن ابي فلان هو ابن ابي الجهم ، ابو فلان كناية عن ابي الجهم كما علم من آثار ابي يوسف . و قال ابو بكر الرازي في شرح المواقيت من مختصر الطحاوي : روى محمد بن فضيل عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة قالت : اذا اردتم الطواف بعد العصر و الفجر فأخروا الصلاة حتى تغيب الشمس او تطلع - اهـ

ق ٧٨ ج ١ . قلت : اخرجه ابن ابي شيبة بهذا السند عنها ؛ و روى اثره محمد بن فضال عن هذا البيهقي ايضا في سننه الكبرى من طريق مالك كما ذكرناه في ج ٥ ص ٩١ . قلت : و علقه البخاري في باب الطواف بعد الصبح و العصر من صحيحه بلفظ :

و طاف عمر بعد صلاة الصبح فركب حتى صلى الركعتين بذي طوى .

(٧) كذا في ف ، ض ، م ، و في الأصل « و الصلاة التطوع » .

رجل طاف أسبوعاً وشوطاً أو شوطين من أسبوع آخر ثم ذكر أنه لا ينبغي له أن يجمع بين أسبوعين ، قال : يتم الأسبوع الذي دخل فيه وعليه لكل أسبوع ركعتان .

ولا بأس بأن يطوف وعليه خفاه أو نعلاه إذا كانا طاهرين .
وإن كان عليه ثوب فيه دم أو بول أكثر من قدر الدرهم كرهت له ذلك^٢ ولم يكن عليه شيء .

واستلام الركن اليماني حسن ، وتركه لا يضره^٣ . وإذا رمل في

(١) وفي الأصل « سبوع » في الحروف كلها ، والصواب « اسبوع » « اسبوعاً » « الأسبوع » كما هو في بقية الأصول . قوله « وعليه لكل أسبوع ركعتان » لأنه صار شارعاً في الأسبوع الثاني مؤكداً له بشوط أو شوطين فعليه أن يتمه ؛ كن قام إلى الركعة الثالثة قبل التشهد وقيد الركعة بالسجدة كان عليه اتمام الشفع الثاني ؛ ثم كل أسبوع سبب الزام ركعتين بمنزلة النذر فعليه لكل أسبوع ركعتان - اهـ ما قاله شارح المختصر في شرحه ص ٤٨ .

(٢) وإنما أورد هذه المسألة رداً على المنشقة فانهم يقولون : لا يطوف الا حافياً ، وإذا كان يجوز الصلاة مع الخفين أو النعلين إذا كانا طاهرين فالطواف أولى - كذا قاله السرخسي في شرح المسألة ص ٤٩ .

(٣) لفظ « ذلك » ساقط من ض .

(٤) وروى عن محمد أنه يستلمه ولا يتركه ؛ وقال الشافعي : يستلمه ويقبل يده ولا يقبل الركن ، هكذا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم استلم الركن اليماني ولم يقبله ، وابن عباس رضي الله عنهما يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم استلم الركن اليماني ووضع خده عليه ، وابن عمر رضي الله عنهما يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم استلم الركنين - يعنى الحجر الأسود واليماني ، فهو دليل لمحمد ؛ ووجه ظاهر =

طوافه كله لم يكن عليه شيء . وإن مشى في الشوط الأول ثم ذكر ذلك لم يرمل إلا في شوطين ؛ وكذلك إن مشى في الثلاثة الأول ثم ذكر لم يرمل فيما بقي .

وإن جعل الله عليه أن يطوف زحفا فطاف كذلك أعاده إن كان بمكة وأراق^٢ لذلك دما إن كان قد رجع إلى أهله . وإن

= الرواية أن كل ركن يكون استلامه مسنونا فتقبله كذلك مسنون ، كالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، وبالاتفاق هنا التقبيل ليس بمسنون فكذلك الاستلام ، قال (ولا يستلم الركنين الآخرين) إلا - إلى قول معاوية رضي الله عنه فإنه استلم الأركان الأربعة فقال له ابن عباس رضي الله عنهما : لا تستلم الركنين ؟ فقال : ليس شيء منه بمهجور ؛ لكننا نقول : القياس ينفي استلام الركن لأن ذلك ليس من تعظيم البقعة كسائر المواضع من البيت ، ولكننا تركنا القياس في الحجر بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبقى ما سواه على أصل القياس ؛ ثم الركنان الآخران ليسا من أركان البيت لأن أهل الجاهلية قصرُوا البيت عن قواعد الخليل صلوات الله عليه وعلى نبينا فلا يستلمهما - اهـ ما قاله السرخسي في شرحه ص ٤٩ . قلت : وسقطت المسألة الثانية من نسخ المختصر التي عندنا .

(١) كذا في الأصل وكذا في م ؛ وفي ف ، ض « الثلاث » .

(٢-٢) كذا في الأصل وكذا في م ، وفي « وان قال » وفي ض « وإذا قال » .

(٣) وفي ف « ويريق » وفي ض « وبهريق » وفي م « وعليه دم » .

(٤) قال (وان جعل الله ان يطوف زحفا فعليه ان يطوف ماشيا) لأنه يلتزم

بالنذر ما يتفضل به او ما يكون قربة في نفسه ، وأصل الطواف قربة ، فأما الزحف

من أفعال أهل الجاهلية وليس بقربة في شريعتنا فلا تلزمه هذه الصفة بالنذر ؛

(وان طاف كذلك) زحفا (فعليه الإعادة ما دام بمكة ، وان رجع إلى أهله =

طاف

طاف بالبيت من وراء زمزم أو قريبا من ظل المسجد أجزاء، وإن طاف من وراء المسجد فكانت حيطانه بينه وبين الكعبة لم يجره، وعليه أن يعيده^٢ - فانه أعلم .

باب السعي بين الصفا والمروة

وإذا سعى بين الصفا والمروة فحمل في سعيه كله من الصفا إلى المروة ومن المروة إلى الصفا فقد أساء ولا شيء عليه، وكذلك إن مشى في جميع ذلك أجزاء. وإن بدأ بالمروة وختم بالصفا حتى فرغ أعاد شوطا واحدا لأن الذي بدأ فيه بالمروة ثم أقبل منها إلى الصفا لا يعتد به، وإن ترك السعي فيما بين الصفا والمروة رأسا في حج أو عمرة فعليه دم؛ وكذلك إن ترك منه أربعة أشواط، وإن ترك ثلاثة أشواط أطعم لكل شوط مسكينا نصف صاع من حنطة؛ إلا أن يبلغ ذلك دما فيطعم حيثئذ منه

= فعليه دم) بمنزلة ما لو طاف محولا أو راكبا على ما بيننا - انتهى ما ذكره السرخسي شارحا لما في المختصر ص ٤٦ . قلت : وزاد في الأصل بعد ذلك « قال : وتروى هذه المسألة في بعض الروايات انه جعل لله عليه ان يطوف زحفا » ولم يذكره في ف، ض وكذلك الشارح فهذه تعلية من بعض فأدخلها الناسخ في الأصل ظانا انه من تروك الأصل .

- (١) كذا في الأصل وكذا في م؛ وسقط لفظ « المسجد » من ف، ض .
- (٢) كذا في الأصل وكذا في م؛ وفي ف، ض « وكانت » .
- (٣-٣) قوله « وعليه أن يعيده » زيد من ف، ض .
- (٤-٤) وفي ف « صاع حنطة »؛ ولم يذكره شارح المختصر .

ما شاء ؛ وكذلك إن فعله راكبا .

و يجوز سمي الجنب و الحائض إذا كانا قد طافا على الطهارة .

ولا يجوز السعي قبل الطواف ، و يجوز بعد أن يطوف الأكثر

من الطواف . و يكره له ترك الصعود على الصفا و المروة في السعي بينهما

٥ ولا يلزمه بتركه شيء . و إن سعى بعد ما حل من حجته و واقع النساء

أجزاءه ، أو إن أخره حتى مضت أيام النحر فعليه دم إن كان رجع

إلى أهله ، و الدم أحب إلى من الرجوع ، و إن رجع رجع باحرام

جديد ، فإن كان بمكة سعى و ليس عليه شيء ٣ .

ولا ينبغي له في العمرة أن يحل حتى يسعى بين الصفا و المروة ،

١٠ لأن الأثر جاء فيها أنه إذا طاف و سعى و حلق أو قصر حل ؛ و جاء في الحج

(١) سقط من قوله « وكذلك إن ترك ... » ص ٤٧ س ١٠ إلى هنا من ف ،

ض ؛ وفي م « لو ترك » .

(٢-٢) وفي ف « وإذا أخره حتى مضى » .

(٣) قال السرخسي : (و إن رجع و سعى أو كان بمكة و سعى بعد أيام النحر

فليس عليه شيء) لأن السعي غير موقت بأيام النحر ، إنما التوقيت في الطواف

بالنص فلا يلزمه بتأخير السعي شيء - اه ص ٥٢ .

(٤) وفي ف « يحلق » مكان « يحل » .

(٥) من قوله « على الطهارة ... » س ٢ ساقط من ض .

(٦) و إنما أراد به الفرق بين سعي العمرة و سعي الحج ، فإن أداء سعي الحج بعد

تمام التحلل بالطواف صحيح ، و لا يؤدي سعي العمرة إلا في حال بقاء الإحرام

لأن الأثر في كل واحد منهما ورد بهذه الصفة ، و في مثله علينا الاتباع إذ =

أنه إذا رمى جمره العقبة وحلق أو قصر حل له كل شيء إلا النساء ، فإذا طاف بالبيت حل له النساء . والسعي بين الصفا والمروة واجب في الحج والعمرة .

باب الخروج إلى منى

و يستحب للحاج أن يصلي الظهر يوم التروية بمنى و يقيم بها إلى هـ صبيحة يوم عرفة ، وإن صلى الظهر بمكة لم يضره ؛ وإن بات بمكة ليلة عرفة و صلى بها الفجر ثم غدا منها إلى عرفات و مر بمنى أجزأه و قد أساء . و ينزل حيث أحب من عرفات . و يصعد الإمام المنبر و يؤذن

= لا يعقل فيه معنى ، ثم من واجبات الحج ما هو مؤدى بعد تمام التحلل كالرمي فيجوز السعي أيضا بعد تمام التحلل ، وليس من أعمال العمرة ما يكون مؤدى بعد تمام التحلل ، والسعي من أعمال العمرة فعليه أن يأتي به قبل التحلل بالحلق ؛ والله سبحانه و تعالى أعلم انتهى - ما قاله السرخسي في شرح هذا المتن ص ٥٢ . قلت : الأثر هذا أخرجه البخاري في ص ٢٤١ : حدثنا الحميدي ثنا سفيان عن عمرو ابن دينار قال سألنا ابن عمر عن رجل طاف بالبيت في عمرة و لم يطوف بين الصفا والمروة أتى امرأته ؟ فقال : قدم النبي صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت سبعا و صلى خلف المقام ركعتين و طاف بين الصفا والمروة سبعا ، و قد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ؛ قال : و سألنا جابر بن عبد الله فقال : لا يقرئها حتى يطوف بين الصفا والمروة - اهـ .

(١-١) قوله « لم يضره » إن بات بمكة « ساقط من ض .

(٢) وفي ض « العرفات » .

المؤذن^١ وهو عليه ، فاذا فرغ قام الإمام خطب^٢ فحمد الله وأثنى عليه
ولبي وهلل وكبر وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ووعظ الناس
وأمرهم ونهاهم ثم دعا الله تعالى بحاجته^٣، ثم ينزل ويقم المؤذن فيصلي
الإمام الظهر ، فاذا سلم منها قام المؤذن فأقام للعصر ، ثم صلى الإمام
العصر بالناس^٤ ، ويكره للإمام أن يتطوع بينهما ؛ فإن أدركه رجل في
العصر وقد صلى الظهر في منزله لم يحزه العصر في قول أبي حنيفة ،
(١) وفي ف « المؤذنون » بالجمع .

(٢) كذا في الأصل ؛ وفي ف ، ض « لخطب » وفي م « يخطب » .

(٣) وفي ض « لحاجته » .

(٤) قال السرخسي في شرح هذا القول : والحاصل ان في الحج عندنا ثلاث
خطب : احداها قبل التروية بيوم ، والثانية يوم عرفة بعرفات ، والثالثة في
الغد من يوم النحر بمنى ؛ فيخطب بمكة قبل التروية بيوم يعلمهم كيف يحرمون
بالحج وكيف يخرجون منها إلى منى وكيف يتوجهون إلى عرفات وكيف
ينزلون بها ، ثم يعلمهم يوم التروية حتى يعملوا بما علمهم ، ثم يخطب يوم عرفة
خطبة يعلمهم فيها ما يحتاجون إليه في هذا اليوم وفي يوم النحر ثم يعلمهم يوم
النحر ايعملوا بما علمهم ، ثم يخطب في اليوم الثاني من أيام النحر خطبة يعلمهم
فيها بقية ما يحتاجون إليه من أمور المناسك ؛ وعن زفر قال : يخطب يوم
التروية بمنى ويوم عرفة بعرفات ويوم النحر بمنى ، لأنه يوم التروية يحرم
الحج ويوم عرفة يقف ويوم النحر يطوف بالكعبة ، وركان الحج هذه
الأشياء الثلاثة فيخطب في كل يوم يأتي فيه بذلك الركن - اه ص ٣٥ .

(٥) سقط لفظ « العصر » من ف ، ض .

وكذلك

و كذلك إن صلى مع الإمام الظهر ثم صلى العصر وحده فإن^١ أدرك مع الإمام شيئاً من العصر أجزأه^٢؛ قال أبو يوسف ومحمد: يحزبه إن صلاهما^٣ مع الإمام أو وحده ؛ وإن^٤ كان الإمام سبقه الحدث في الظهر فاستخلف رجلاً منهم^٥ فإنه يصلي بهم الظهر والعصر جميعاً^٦؛ فإن فرغ من العصر قبل أن يرجع الإمام فإن الإمام لا يصلي العصر ما لم يدخل وقتها في^٧ قول أبي حنيفة، وليس في هاتين الصلاتين جهراً^٨ فإن^٩ خطب قبل الزوال أو ترك الخطبة وصلى الصلاتين^{١٠} بعد الزوال جاز^{١١} وقد أساء^{١٢} فإن^{١٣} كان يوم غيم فاستبان أنه صلى الظهر قبل الزوال وصلى العصر بعده فالقياس أن يعيد الظهر وحدها ولكن^{١٤} أستحسن أن يعيد الخطبة والصلاتين جميعاً^{١٥}.

(١) وفي ض « وإن » .

(٢) وفي ف ، ض « جاز » .

(٣) وفي ض « صلى بها » .

(٤) وفي ض « فإن » .

(٥) سقط لفظ « منهم » من الأصل ومن م ؛ وزيد من ف ، ض .

(٦) سقط لفظ « جميعاً » من الأصل ؛ وزيد من ف ، ض .

(٧) وفي م « وإن » .

(٨) كذا في الأصل وكذا في ض ، م ؛ وفي ف « صلاتين » .

(٩) وفي م « أجزأه » .

(١٠) كذا في الأصل ؛ وفي ف ، ض ، م « ولكن » .

(١١) قال السرخسي شارحاً لمقتضى المختصر: قال (وإن خطب قبل الزوال أو ترك

الخطبة وصلى الصلاتين) معاً (أجزأه وقد أساء) في تركه الاقتداء به - وول الله صلى الله عليه وسلم فإن الخطبة ليس من شرائط هذا الجمع بخلاف الجمعة ، وقد =

وإن أحدث الإمام بعد الخطبة قبل أن يدخل في الصلاة فأمر رجلا قد شهد الخطبة أو لم يشهدا أن يصلي بهم أجزاء . وإن تقدم رجل من الناس بغير أمر الإمام فصلى بهم الصلاتين لم يجزهم في قول أبي حنيفة .

ولا جمعة بعرفة . وإن نفر الناس عن الإمام فصلى وحده .

= بينا ذلك ، فهذه خطبة وعظ و تذكير و تعليم لبعض ما يحتاج اليه في الوقت فتركها لا يوجب الا الإساءة ، كترك الخطبة في العيدين ؛ قال (وإن كان يوم غيم فاستبان انه صلى الظهر قبل الزوال و العصر بعده فالقياس انه يعيد الظهر وحدها) لأن العصر مؤادة في وقتها (ولكن استحسن ان يعيد الخطبة والصلاتين جميعا) لأن شرط صحة العصر في هذا اليوم تقديم الظهر عليه على وجه الصحة فان العصر معجل على وقته و هذا التعجيل للجمع فانما يحصل الجمع بأداء العصر اذا تقدم أداء الظهر بصفة الصحة ، فإذا تبين ان الظهر لم يكن صحيحا كان عليه إعادة الصلاتين جميعا - اهـ ص ٤٤ .

(١) وفي م « أجزاء » .

(٢) وفي ف « فان » .

(٣) وفي ف ، ض « من غير اذن » .

(٤) لأن هذا الإمام شرط هذا الجمع عنده ، قال (وإن مات الإمام فصلى بهم خليفته او ذو سلطان أجزاء) لأن خليفته قائم مقامه فهو بمنزلة ما لو صلى الإمام بنفسه (وإن لم يكن فيهم ذو سلطان صلى كل صلاة لوقتها) بمنزلة الجمعة - كذا في شرح المختصر للسرخسي ص ٤٤ .

(٥) بخلاف منى عند أبي حنيفة و أبي يوسف لأنها من فناء مكة ، و لأنها بمنزلة المصر في هذه الأيام لما فيها من الأبنية والأسواق المركبة ، وقد بينا هذا في الصلاة - انتهى ما قاله السرخسي في شرحه ص ٥٥ .

الصلتين أجزاه ' . وإن مات الإمام فإن صلى بهم خليفته أو ذو سلطان أجزاه ، وإن لم يكن فيهم ذو سلطان صلوا كل واحدة لوقتها في قول أبي حنيفة .

ومن وقف بعرفة قبل زوال الشمس لم يحز به ، ومن وقف بعد زوال الشمس أو ليلة النحر قبل انشقاق الفجر أو مر بها ماراً ، وهو يعرفها أو لا يعرفها أجزاه ؛ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج » ، ومن فاتته عرفة فقد فاتته الحج . » . ومن وقف بها بعد الزوال ثم أفاض من ساعته أو أفاض قبل

(١) لم يذكر السرخسي هذا المتن ولم يشرحه .

(٢) وفي م « مجتازا » مكان « مارا » .

(٣) وفي ج ٣ ص ٩٢ من نصب الراية : قال عليه السلام « من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج ومن فاتته عرفة بليل فقد فاتته الحج » . قلت : أخرج أصحاب السنن الأربعة عن سفيان الثوري عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعتمر الديلي أن ناساً من أهل نجد اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بعرفة فسالوه فأمر متنادياً فنادى : الحج عرفة فمن جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج - الحديث ، ورواه أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه في النوع الحادي عشر من القسم الثالث والحاكم في المستدرک وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ورواه أحمد والبخاري وأبو داود والطيالسي في مسانيدهم وأخرجه الدارقطني عن رحمة بن مصعب عن ابن أبي ليلى عن عطاء ونافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من وقف بعرفة بليل فقد أدرك الحج ومن فاتته عرفة بليل فقد فاتته الحج فليحل بعمره وعليه الحج من قابل ؛ وحديث آخر أخرجه البيهقي =

غروب الشمس أو صلى بها الصلاتين ولم يقف وأفاض 'أجزاه'، وعليه دم، فإن رجع ووقف بها بعد ما غابت الشمس لم يسقط عنه الدم.

= في سننه والطبراني في معجمه عن عمرو بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أفاض من عرفات قبل الصبح تم حجه، ومن فاته فقد فاته الحج؛ قال: ووجدته في الحلية لأبي نعيم عن عمر بن ذر عن عطاء به وقال: غريب من حديث عمر بن ذر تفرد به عنه عبيد بن عقيل؛ ذكره في ترجمة عمر بن ذر - اه ماخصا، راجعه ففيه روايات أخر. قلت: لعل المؤلف رواه عن ابن أبي ليلى أو عمر بن ذر لأنه يروى عن كليهما، وأخرجه في موطئه عن ابن عمر موقوفا عليه: أخبرنا مالك أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: من وقف بعرفة ليلة المزدلفة قبل أن يطلع لفجر فقد أدرك الحج؛ قال مجد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعلامة، وفي التلميق المنجد: وزاد يحيى في موطئه في أثر ابن عمر: «ومن لم يقف بعرفة ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج» - اه. ورواية الطبراني ذكره في مجمع الزوائد ج ٣ ص ٢٥٥ عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج، رواه الطبراني في الكبير والأوسط، قال: وفيه عمر بن قيس المكي وهو ضعيف متروك.

(١) وفي ف، ض « فأفاض ».

(٢) كذا في ف، ض، م؛ وفي الأصل « فقد أجزاه ».

(٣) قال السرخسي: (فإن رجع ووقف بها بعد ما غابت الشمس لم يسقط الدم) إلا في رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة فإنه يقول: يسقط عنه الدم، قال: =

وإذا وقف هناك المغمى عليه 'أجزاه' . ووقوف الحائض و الجنب
ومن قد صلى الصلاتين و من لم يصل جائز .

= لأنه استدرك ما فاته و أتى بما عليه ، لأن الواجب عليه الإفاضة بعد غروب
الشمس و قد أتى به فيسقط عنه الدم ، كن جاوز الميقات حلالاً ثم عاد إلى
الميقات و أحرم ؛ وفي ظاهر الرواية : لا يسقط عنه الدم لأن الواجب على من
وصل إلى عرفات بعد الزوال استدامة الوقوف إلى غروب الشمس و لم يتدارك
ذلك بالانصراف بعد الشمس فلا يسقط عنه الدم ، وإن عاد قبل غروب الشمس
حتى أقاض مع الإمام فقد ذكر الكرخي في مختصره أن الدم يسقط عنه لأن
الواجب عليه الإفاضة مع الإمام بعد غروب الشمس و قد تدارك ذلك في وقته ؛
و من أصحابنا من يقول : لا يسقط الدم هنا أيضاً لأن استدامة الوقوف
قد انقطعت بذهابه فرجوعه لا يصير وقوفه مستداماً ، بر ما فات منه لا يمكنه
تداركه فلا يسقط عنه الدم - انتهى ما في شرحه ص ٥٦ .

(١) وفي ف ، ض « مغمى عليه » .

(٢) قال السرخسي : (وإذا أغمى على المحرم فوقف به أصحابه بعرفات أجزاء)
ذلك ، لأنه يتأدى الوقوف بمحصوله في الموقف في وقت الوقوف ؛ ألا ترى أنه
لو لم يعرفات مارة و هو لا يعلم بها في وقت الوقوف أجزاء ! ولا يبعد أن يتأدى
ركن العبادة من المغمى عليه كما يتأدى ركن الصوم و هو الإمساك بعد النية من
المغمى عليه - اهـ .

(٣) قال السرخسي : قال (ووقوف الجنب و الحائض و من صلى صلاتين
و من لم يصل جائز) لأن الوقوف غير مختص باليت فلا تكون الطهارة
شرطاً فيه ، و فرضية الصلاة عليه غير متصل بالوقوف فتركها لا يؤثر في الوقوف ،
كما لا يؤثر في الصوم - اهـ ص ٥٦ .

وإذا توجه القارن إلى عرفات ليقف بها قبل أن يطوف لعمرة خوفًا من فوت الحج ثم طمع أن لا يفوته فرجع وطاف وسعى لعمرة ثم ذهب فوقف أجزته عمرته استحسانًا .

و في نوادر ابن سماعة قال : في قول أبي حنيفة هو رافض للعمرة حين توجه إلى عرفة ، و في الجامع الصغير : ان أبا حنيفة قال : لا يكون رافضًا حتى يقف .

و إذا وقف القارن ٣ بعرفة قبل أن يطوف للعمرة فهو رافض لها إن نوى الرفض أو لم ينو .

(١) سقط لفظ « قال » من ف ، ض .

(٢) من قوله « و في نوادر ابن سماعة ... » اظنه تعليقًا كان على هامش الأصل فأدخله بعض النسخين في المتن ظانًا أنه من ترك الأصل .

(٣) سقط لفظ « القارن » من الأصول ، و زيد من متن شرح السرخسي .

(٤) من قوله « حين توجه ... » س ه إلى هنا سقط من ف ، ص .

(هـ) قال السرخسي شارحًا لمثل المختصر : قال (و ان وقف القارن بعرفة قبل ان يطوف للعمرة فهو رافض لها ان نوى الرفض او ان لم ينو) لأن المعنى المعتبر تعذر أداء العمرة بعد الوقوف وهذا متحقق نوى الرفض او لم ينو ؛ ولم يذكر في الكتاب ما اذا اشتبه يوم عرفة على الناس بأن لم يروا هلال ذى الحجة وهو مروى عن محمد قال : اذا تحروا و وقفوا بعرفة في يوم فان تبين انهم وقفوا في يوم التروية لا يجزيهم ، و ان تبين انهم وقفوا يوم النحر اجزاهم استحسانًا ، و في القياس لا يجزيهم لأن الوقوف موقت بوقت مخصوص فلا يجوز بعد ذلك الوقت ، كصلاة الجمعة ، ولكنه استحسن بقوله صلى الله عليه وسلم « عرفتمكم يوم تعرفون » و في رواية « حجكم يوم تحجون » ؛ و الحاصل انهم بعد ما =

وإذا جامع القارن بعرفة قبل زوال الشمس وقد طاف لعمرته قال :
 عليه دمان ويغري من عمرته وحجته وعليه قضاء الحج ، وإن كان واقع
 بعد الزوال أو واقع يوم النحر قبل أن يرمى الجرة أو بعدها فهو سواء
 وعليه جزور للحج وشاة للعمرة ، وعليه دم القران ، ولم تفسد حجته
 وعمرته ؛ وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إذا جامع بعد ٥
 ما يقف بعرفة فعليه جزور وحجته تامة ٣ . وكذلك لو جامع بعد
 ما حل قبل أن يطوف بالبيت . ومن جامع ليلة عرفة قبل أن يأتي عرفات
 = وقفوا يوم إذا جاء الشهود يشهدوا أنهم رأوا الهلال قبل ذلك لا ينبغي
 للقاضي أن يستمع إلى هذه الشهادة ولكنه يقول : قد تم للناس حجهم ؛ ولا مقصود
 في شهادتهم سوى ابتغاء الفتنة ، فإن جاؤا فشهدوا عشية عرفة فإن كان بحيث
 يتمكن فيه الناس من الخروج إلى عرفات قبل طلوع الفجر قبل شهادتهم وأمر
 الناس بالخروج ليقفوا في وقت الوقوف ، وإن كان بحيث لا يتمكن من ذلك
 لا يستمع إلى شهادتهم ويقف الناس في اليوم الثاني ويجزئهم - ٥٦ ج ٤ ص ٥٦ .
 (١) سقط لفظ « عن » من ف ، ض .
 (٢) وفي ض « وقف » .

(٣) رواه في كتاب الآثار ص ٦١ : أخبرنا أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح
 عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إذا جامع بعد ما يفيض من عرفات فعليه بدنة
 ويقضى ما بقي من حجة وتم حجه ، قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة -
 ٥٨ . وأخرجه في ج ٢ ص ٣٠٨ من كتاب الحج : قال محمد : وكذلك أخبرنا
 أبو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في الرجل يواقع أهله بعد الوقوف
 بعرفة قال : تم حجه وعليه جزور - ٥٨ . وأخرجه في باب الرجل يجمع قبل أن
 يفيض ص ٢٣٣ من موطئه : أخبرنا مالك أخبرنا أبو الزبير المكي عن عطاء عن =

فقد حججه وعليه شاة ، ويأتى عرفات فيقف بها ويبرغ من حجه
وعليه الحج من قابل . وإذا وقف القارن بعرفة ولم يطف للعمرة ثم
جامع فضله جزور للجماع ، ويبرغ من حجه ، وعليه دم لرفض العمرة
وقضاؤها بعد أيام التشريق .

= ابن عباس انه سئل عن رجل وقع على امرأته قبل ان يفيض فأمره ان
ينحر بدنة ؛ قال عه : وبهذا تأخذ ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من
وقف بعرفة فقد أدرك حجه » فمن جامع بعد ما يقف بعرفة لم يفسد حجه ،
ولكن عليه بدنة وحجه تام ، وإذا جامع قبل ان يطوف طواف الزيارة لا يفسد
حجه ، وهو قول أبي حنيفة والاعامة من فقهاءنا . اهـ . وأخرجه الإمام أبو يوسف
في آثاره ص ١١٨ : ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن عطاء عن ابن عباس
رضي الله عنهما انه قال في الرجل يجامع بعد ما يقف بعرفات قبل ان يطوف
باليات : ان عليه بدنة ويتم ما بقي من حجه وحجه تام . وأخرجه ابن خسر
البلخي في مسنده من طريق الحسن بن زياد عنه : انا محمد بن إبراهيم بن حيش
انا محمد بن شعاع الثلجي انا الحسن بن زياد انا ابو حنيفة عن عطاء بن السائب عن
ابن عباس رضي الله عنهما في الرجل يواقع امرأته بعد ما وقف بعرفة قال :
عليه بدنة وتم حجه - اهـ ص ٩٩ . وأخرجه الحسن بن زياد أيضا في كتاب
الآثار له ، راجع ج ١ ص ٤٠ من جامع المسانيد ، وانما سها في ذكره في غير
مقامه ، ومقامه بعد اخراج ابن خسر وحديث عطاء بن السائب - فتنه .
وأخرجه ابن أبي شعبة في مصنفه : حدثنا أبو بكر بن عياش عن عبد العزيز
ابن زريع عن عطاء قال : سئل ابن عباس عن رجل قضى المناسك كلها غير أنه
لم يزر البيت حتى وقع على امرأته ، قال : عليه بدنة - اهـ ، راجع ج ٣ ص ١٢٧
من نصب الراية .

(١) وفي ف « فعليه » .

(٢) وفي ض « قضاها » .

ومن دخل مكة بغير إحرام تخاف الفوت إن رجع إلى الميقات فأحرم ووقف بعرة أجزاه ، وعليه دم لتترك الوقت .
وإذا وقف الحاج بعرة ثم أهل وهو واقف بحجة أخرى فإنه يرفضها ، وعليه دم لرفضها وحجة وعمرة مكانها ، ويمضي في التي هو فيها .
وإن أهل بعرة رفضها أيضا ، وعليه دم لرفضها وعمرة مكانها ، ويمضي في الحجة التي هو فيها . وكذلك لو كان أهل بالحج ليلة المزدلفة بالمزدلفة فهو أيضا رافض ٣ ساعة أهل . وكذلك لو كان أهل بعمره ليلة المزدلفة فهو أيضا رافض ٣ في قول أبي يوسف ومحمد .

(١) كذا في ض ، م ؛ وفي الأصل « الوقف » تصحيف . قال السرخسي :
هكذا نقل عن عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة رضي الله عنهم أنهم قالوا : إذا جاوز الميقات بغير إحرام فعليه دم لتترك الوقت ، وكان المعنى فيه أن الشرع عين الميقات للإحرام فيتأخيره الإحرام عن الميقات يتمكن فيه التقصان ، وقائص الحج تجبر بالدم ، ولما ابتلى ببلتين يختار أهونها ، والتزام الدم أهون من الرجوع إلى الميقات لتفويته الحج - اه ص ٥٩ .

(٢) وفي م « أيضا يرفضها » .

(٣-٣) من قوله « ساعة أهل ... » ساقط من ف .

(٤) قال السرخسي : وفي الكتاب أضاف هذا القول إلى أبي يوسف ومحمد ، وأبو حنيفة لا يخالفهما في هذا قلنا أنه لو لم يصر رافضا كان بائنا أعمال العمرة على أعمال الحج ، فإذا أهل بحجة أخرى بعد طلوع الفجر من يوم النحر لم يرفضها لأن وقت الوقوف قد فات ، فلو بقي إحرامه هذا لا يكون مؤديا حجتين في سنة واحدة ، ولكنه يتم أعمال الحجة الأولى ويمكث حراما إلى أن يحج في السنة =

ويجمع الإمام بين صلاة المغرب والعشاء بالزدلفة بأذان وإقامة .

= الثانية الا انه ان حلق للحجة الأولى يلزمه دم لحنائه على الإحرام الثاني بذلك الحلق ، وان لم يحلق فعليه الدم عند أبي حنيفة أيضا لتأخير الحلق في الحجة الأولى عن وقته ، وعندهما بهذا التأخير لا يلزمه ؛ واصل المسألة ان من احرم بالحج قبل أشهر الحج يكون محرما بالحج عندنا ، وعند الشافعي يكون محرما بالعمرة ، وهكذا روى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف . زاد السرخسي هنا مسألة لم تذكر في المختصر فقال : (وأشهر الحج : شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة) عندنا ، وقال مالك : جميع ذي الحجة ، استدلالا بقوله تعالى " الحج أشهر معلومت " وأقل الجمع المتفق عليه ثلاثة ، ولكننا نستدل بقول ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهم : ان أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة ؛ فأقاموا أكثر الثلاثة مقام الكمال في معنى الآية لمعنى وهو ان بالاتفاق يفوت الحج بطلوع الفجر من يوم النحر ، وفوات العبادة يكون بمضى وقتها ، فأما مع بقاء الوقت لا يتحقق الفوات ، ولهذا قال أبو يوسف : ان من ذي الحجة عشر ليال وتسعة أيام ، فأما اليوم العاشر ليس بوقت الحج لأن الفوات يتحقق بطلوع الفجر من اليوم العاشر وهو يوم النحر ؛ وفي ظاهر المذهب : اليوم العاشر من وقت الحج ، لأن الصحابة رضي الله عنهم قالوا : « وعشر من ذي الحجة » ، وذكر أحد العددين من الأيام والليالي بعبارة الجمع يقتضى دخول ما بازائه من العدد الآخر ، ولأن الله تعالى سمى هذا اليوم يوم الحج الأكبر ، قال الله تعالى " وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر " والمراد : يوم النحر ، لا وقت الحج لأداء الطواف فيه دون الوقوف ، فلهذا يتحقق الفوات بطلوع الفجر منه لفوات ركن الوقوف - الخ ص ٦٠-٦١ .

(١) وفي ف ، ض « بين المغرب » .

فان تطوع بينهما أقام للعشاء إقامة أخرى . فان صلى رجل المغرب بعرفات حين غربت الشمس أو صلاها قبل أن يبلغ المزدلفة قبل أن يغيب الشفق أو بعد ما غاب ، قال : عليه أن يعيدها في قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : لا يعيدها .

(١) قال السرخسي : والأصل فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما فانه صلى المغرب بمزدلفة ثم نعى ثم أفرد الإقامة للعشاء - اهـ ص ٦٢ .

(٢) قال السرخسي : (فان صلى المغرب بعرفات بعد غروب الشمس أو صلاها في طريق المزدلفة قبل غيوبة الشفق أو بعده فعليه ان يعيدها بمزدلفة في قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : يكره ما صنع ولا يلزمه الإعادة) لأنه أدى الفرض في وقته فان ما بعد غروب الشمس وقت المغرب بالنصوص الظاهرة ، واداء الصلاة في وقتها صحيح ، ألا ترى انه لو لم يعد حتى طلع الفجر لم يلزمه الإعادة ! و لو لم يقع ما أدى موقع الجواز لما سقطت عنه الإعادة بطلوع الفجر ، ولكننا نستدل بحديث اسامة بن زيد رضي الله عنهما فانه كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم في طريق المزدلفة فلما غربت الشمس قال : الصلاة يا رسول الله ! فقال صلى الله عليه وسلم « الصلاة امامك » ولم يرد بهذا فعل الصلاة لأن فعل الصلاة حركات المصلي وهو معه ، فأما ان ازاد به الوقت او المكان فان كان المراد به المكان فقد بين بهذا النص اختصاص اداء الصلاة بمكان هو المزدلفة فلا يجوز في غيرها ، وان كان المراد به الوقت فقد تبين ان وقت المغرب في حق الحاج لا يدخل بغروب الشمس و اداء الصلاة قبل الوقت لا يجوز ؛ والدليل عليه انه مأمور بالتأخير لا لأن في الاشتغال بالصلاة انقطاع سيره ، فان اداء الصلاة في وقتها فريضة فلا يسقط بهذا العذر ولكن الأمر بالتأخير للجمع بينهما بالمزدلفة ، وهذا المعنى يفوت بأداء المغرب في طريق المزدلفة فعليه الإعادة بعد الوصول

ويجلس بصلاة الفجر بالمزدلفة حين ينشق له الفجر، ثم يقف حتى إذا أسفر دفع قبل طلوع الشمس .

والمزدلفة كلها موقف إلا محسر . وعرقة كلها موقف إلا بطن عرنة . وأحب إلى أن يكون وقوفه بالمزدلفة عند الجبل الذي يقال له

= إلى المزدلفة ليصير جمعا بين الصلاتين ، كما هو المشروع نسكا ولهذا سقطت عنه الإعادة بطلوع الفجر لأن وجوب الإعادة لمكان إدراك فضيلة الجمع بينهما وهذا يفوت بفوات وقت العشاء ، ولهذا قلنا : إذا بقي في الطريق حتى صار بحيث يعلم أنه لا يصل إلى المزدلفة قبل طلوع الفجر يصلي المغرب ولا يؤخرها بعد ذلك - اهـ من ٦١ .

(١) كذا في ض ، م ؛ وفي الأصل وكذا في ف «ها» .

(٢) وهذا الوقوف واجب عندنا وليس بركن ، حتى إذا تركه لغير علة يلزمه دم و حجه تام ، وعلي قول الليث بن سعد هذا الوقوف ركن لا يتم الحج إلا به ؛ قلنا : روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة أهله من المزدلفة بليل ، ولو كان ركننا لم يجوز تركه لعذر ، وبهذا تبين أن هذا الوقوف مع الوقوف بعرفة بمنزلة طواف الزيارة مع طواف الصدر ، ثم طواف الصدر واجب وليس بركن ويجوز تركه بعذر الحيض ، فكذا هذا - انتهى من شرح السرخسي ملتقطا منه ص ٦٣ .

(٣) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل «إلى» مكان «الا» تصحيف .

(٤) وفي ج ١ ص ١٢٢ من المغرب : و وادي محسر وهو ما بين مكة وعرفات . وفي ج ١ ص ٢٦٥ من مجمع بحار الأنوار : و بطن محسر بكسر سين مشددة وضم ميم ، لأن أصحاب القيل حصر فيه أي أعصى . وفيه : و بطن عرنة بضم عين وفتح راه موضع عند الموقف بعرفات - اهـ ج ٢ ص ٣٧٨ .

« قرح » من وراء الإمام . وأحب له أن يكون موقفه بعرة أيضا من وراء الإمام ، فإذا أفاض من جمع دفع على هيئته كما يفيض من عرفات . ومن تعجل من المزدلفة بليل لغير عذر فعليه دم ، وإن كان لعذر مرض^٢ أو غيره أو كانت امرأة فلا شيء عليه ، وإن أفاض منها بعد طلوع الفجر قبل أن يصلي الناس الفجر فقد أساء ولا شيء عليه .^٥ وكذلك لو مر بها مارا^٣ بعد الفجر من غير أن يبيت بالليل بها لم يكن عليه شيء . وكذلك إن كان بها نائما^٤ أو مغنى عليه ولم يقف مع الناس حتى أفاضوا .

(١) وقد بينا في الوقوف بعرة أن الأفضل أن يقف من وراء الإمام قريبا منه ليؤمن على دعائه ، فكذلك في الوقوف بمزدلفة - اهـ ما قاله الشارح ج ٤ ص ٢٦ :

(٢) وفي ف ، ض « بغير » .

(٣) كذا في الأصول الثلاثة ، وفي م « من مرض » .

(٤) وفي م « مرا » .

(٥) كذا في ف ، ض . م ، وفي الأصل « قائما » تصحيف .

(٦) قال السرخسي ناقلا من المختصر وشارحا له : « تعجل من المزدلفة بليل فإن كان لعذر من مرض أو امرأة (خافت الرحم) فلا شيء عليه) لما روينا ، (وإن كان لغير عذر فعليه دم) لتركه وحيا من واجبات الحج ، (وإن أفاض منها بعد طلوع الفجر قبل أن يصلي مع الإمام فلا شيء عليه) لأنه أتى بأصل الوقوف في وقته (ولكنه مسمى) فيما صنع لتركه امتداد الوقوف ، قال : (فإن مر بالمشعر الحرام مرا بعد طلوع الفجر فلا شيء عليه) لأن وقوفه نادى بهذا المقدار (وكذا إن مر بها نائما أو مغنى عليه فلم يقف مع الناس حتى أفاضوا) لأن =

باب رمى الجمار

و يبدأ إذا وافى منى رمى جمرة العقبة ، ثم بالذبح إن كان قارنا أو متمتعا ، ثم بالحلق . وإذا لم يرم جمرة العقبة يوم النحر حتى جاء الليل رماها ، ولا شيء عليه ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن للرعاة في الرمي ليلا ، وإن لم يرمها حتى يصبح من الغدر رماها ، وعليه دم في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : يرميها ولا دم عليه .
 وإن ترك منها حصاة أو حصاتين إلى الغدر رمى ما ترك وتصدق لكل حصاة بنصف صاع حنطة على مسكين ، إلا أن يبلغ دما فيتصدق بما شاء ؛ وإن كان ترك الأكثر منها فعليه دم في قول أبي حنيفة ؛ وإن ترك رمى إحدى الجمار في اليوم الثاني فعليه صدقة لأنه أقلها حتى يترك الأكثر من النصف ؛ وإن ترك الرمي كله في سائر الأيام إلى آخر = حصوله في موضع الوقوف في وقته يكون بمنزلة وقوفه ، وقد بينا هذا في الوقوف بعرفة ، وكذلك في الوقوف بالمشعر الحرام ، (وإن لم يبت بالمزدلفة ليلة النحر بأن نام في الطريق فلا شيء عليه) لأن البيتوتة بالمزدلفة ليست بنفسك مقصود ولكن المقصود الوقوف بالمشعر الحرام بعد طلوع الفجر وقد أتى بما هو المقصود فلا يلزمه ترك ما ليس بمقصود شيء ، كما بينا في ترك البيتوتة بها في ليالي الرمي - ٥ ص ٦٣ - ٦٤ .

(١) وفي ف « على » مكان « في » .

(٢) وفي ض « قان » .

(٣) وفي ف « يصدق » .

(٤) وفي ف ، ض « كل مسكين » مكان « على مسكين » .

(٥) وفي الأصل « أكثر » .

(٦) زاد في ف « رماها » ، وليس بشيء .

أيام الرمي رماها 'على التأليف' ، وعليه 'دم في قول أبي حنيفة' ،
ولادم عليه في قوا ، أبي يوسف ومحمد ؛ وإن تركها حتى غابت الشمس
من آخر أيام الرمي سقط عنه الرمي ، وعليه دم واحد في قولهم جميعا .
فإن بدأ في اليوم الثاني بجمرة العقبة فرماها ثم بالوسطى ثم بالتي
تلى المسجد ثم ذكر ذلك من يومه قال : يعبد على الجمرة الوسطى . جمرة هـ
العقبة . وإن رمى كل جمرة بثلاث حصيات ثم ذكر ذلك قال : يبدأ
فيرمي الأولى بأربع حصيات ثم يعبد على الوسطى بسبع حصيات ،
وكذلك 'على الثالثة' . وإن رمى كل واحدة بأربع أربع قال : يرمى كل
واحدة بثلاث ثلاث ' ' وإن استقبل رميها فهو أفضل ' ' . وإن رمى

(١-١) كذا في الأصل وكذا في م ، ف ؛ وفي ض « قضى على التأليف » .

(٢-٢) وفي ف ، ض « في قول أبي حنيفة دم » .

(٣) وفي م « وان » .

(٤) وفي ف « الثالث » .

(٥) كذا في م ؛ وفي ف ، ض « على جمرة » وكان في الأصل « يعبد جمرة » .

(٦) وفي م « ثلاث » .

(٧) وفي م « بعد ذلك » .

(٨) وفي ف ، ض « الأول » وليس بشيء .

(٩-٩) وفي ف ، ض « على الثالث » وفي م « على جمرة العقبة » .

(١٠) وفي م « بثلاث حصيات » .

(١١) قال السرخسي (فإن استقبل رميها فهو أفضل) لأنه أقرب إلى موافقة

فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه ما استقبل بالثانية إلا بعد اكمال الأولى -

أهـ ص ٦٦ .

حجرة العقبة من فوق العقبة أو لم يكبر مع كل حصاة أو جعل مكان التكبير تسليحا أجزاءه ، وكذلك إن رماها بحجارة أو بطين يابس أو كل شيء رماها به من الأرض . فان رمى إحدى الجمار بسبع حصيات جميعا قال : هذه واحدة يرميها الآن ستة . وإن رماها بأكثر من سبع حصيات

(١) كذا في ف ، ض ، م ، وكان في الأصل « مع » .

(٢) ثم هو من آداب الرمي فتركه لا يوجب شيئا - اهـ ما قاله السرخسي في شرح المختصر ص ٦٦ .

(٣-٢) كذا في ف ، ض ، وفي الأصل « وكذلك كل شيء » .

(٤) قال السرخسي في شرحه : والأصل فيه فعل التحليل صلوات الله عليه ، ولم يكن له في الحجر بعينه مقصود ، إنما مقصوده فعل الرمي أما لاعادة الكعبين أو لطرد الشيطان على حسب ما اختلف فيه الرواة ، فقلنا : بأي شيء حصل فعل الرمي أجزاء بمنزلة اجبار الاستنجاء ، فكما يحصل الاستنجاء بالحجر يحصل بالطين وغيره ؛ وبعض المتشقة يقولون : ان رمى بالبعرة أجزاءه ، وان رمى بالفضة أو الذهب أو اللؤلؤ أو الجواهر لا يجوز لأن المقصود اهانة الشيطان وذلك يحصل بالبعرة دون الذهب والفضة والجواهر ؛ ولنا نقول بهذا ولكننا نقول : الرمي بالفضة والذهب يسمى في الناس نثارا لا رميا والواجب عليه الرمي فعليه ان يرمي بكل ما يسمى به راميا - اهـ ص ٦٩ .

(٥) وفي ف ، ض ، « وان » .

(٦) وفي ف ، ض « سبع » .

(٧) وفي م « جملة واحدة » .

(٨) كما لو أطعم (في) كفارة اليمين مسكينا واحدا مكاف اطعام عشرة مساكين جملة لم تجزه إلا عن اطعام مسكين واحد - كذا في الشرح ص ٦٧ .

لم تضره^١ تلك الزيادة ، وإن نقص حصة لا يدري من أين نقصها
 "أعاد على كل واحدة منهن حصة حصة^٢ . وإن^٣ قام عند الجمرة
 ووضع الحصة عندها وضعا لم يحزه^٤ ، وإن طرحها طرحا أجزأه وقد
 أساء^٥ . وإن رماها من بعيد فلم تقع الحصة عند الجمرة ولا قريبا منها
 لم تحزه^٦ ، وإن وقعت قريبا منها أجزأه وقد أساء^٧ . فإن رماها بحصى
 أخذها من عند الجمرة أجزأه وقد أساء^٨ . وإن^٩ لم يقيم عند الجمرتين

(١) كذا في ض ، م ، وفي الأصل وف « لا يضره » .

(٢-٣) وفي ف ، ض « أعاد كل واحدة واحدة » .

(٣) قوله « منهن حصة حصة » ساقط من ف ، ض ؛ وهو في م « حصة
 واحدة » . قال السرخسي في شرحه : إذا بالاحتياط في « ب لعبادة ، كما لو ترك
 سجدة صلاة من صلوات الخمس ولا يدري من أيها ترك فعليه قضاء الصلوات
 الخمس - اهـ ص ٦٧ .

(٤) وفي ف ، ض « فإن » .

(٥) كذا في الأصل وكذا في م ؛ وفي ف ، ص « لم يحزها » .

(٦) وفي ف ، ض « لم تحزه » .

(٧) قوله « وقد أساء » ساقط من الأصل ؛ وزيد من ف ، ض ، م .

(٨-٩) من قوله « فإن رماها ... » ساقط من ض ، وذكر في غير مقامه .
 قال السرخسي : قال (وإن رماها بحصاة أخذها من عند الجمرة أجزأه وقد أساء)
 لأن ما عند الجمرة من الحصى مردود فيتشاءم به ولا يترك به ، وبإياه في حديث
 سعيد بن جبير قال : قلت لابن عباس رضي الله عنهما : ما بال الجمار ترمى من
 وقت التحلل صلاة الله عليه ولم تصر حضابا تسد الأفق ؟ فقال : أما علمت أن من
 يقبل حجبه رفع حصاه ومن لم يقبل حجبه ترك حصاه ؛ حتى قال مجاهد : لما سمعت =

اللتين يقوم الناس عندهما^١ لم يلزمه شيء^٢ . وإن كان أيام منى بمكة غير أنه كان يأتي منى فيرمى الجمار قال: قد أساء وليس عليه شيء^٣ . وإذا رمى جمرَةَ العقبة يوم النحر بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس أجزأه ، بلغنا ذلك^٤ عن عطاء^٥ . وإن رماها يوم الثاني قبل الزوال

= هذا من ابن عباس جعلت على حصياتي علامة ثم توسطت الجمرَة فرميت من كل جانب ثم طلبت فلم اجد بتلك العلامة شيئاً من الحصا ؛ فهذا معنى قولنا: ان ما بقى في موضع الرمي مردود ، ولكن مع هذا يجزئه لوجود فعل الرمي وما لك يقول : لا يجزئه ؛ وهذا عجيب من مذهبه ! فانه يجوز التوضؤ بالماء المستعمل ولا يجوز الرمي بما قد رمى به من الأحجار ! ومعلوم ان فعل الرمي لا يغير صفة الحجارة - اه ص ٦٧ . (١) وفي م « فان » .

(١) وفي ف، ض « عندهما » وزاد في ف « اجزاء و » وفي م مثل ما في الأصل .

(٢) لأن القيام عند الجمرتين سنة ، فتركه لا يوجب الا الإساءة - قاله السرخسي

ج ٤ ص ٦٧ .

(٣) قال السرخسي ناقلاً متن المختصر وشارحاً له : قال (وان كان اقام ايام

منى بمكة غير انه يأتي منى) في كل يوم (فيرمى الجمار فقد اساء ولا شيء عليه)

لأنه ما ترك الا السنة وهى اليتوتة بمنى في ليالى الرمي ، وقد بينا ان العباس

رضى الله عنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك لأجل السقاية

فأذن له ، فدل انه ليس بواجب - اه ص ٦٨ .

(٤) لفظ « ذلك » ساقط من الأصول الثلاثة ، وزيد من نسخة السرخسي .

(٥) لم اقب على من خرج قول عطاء هذا .

لم يجزئه ، وكذلك اليوم الثالث ، ، وأما اليوم الرابع فانه يجزى رميها فيه قبل الزوال استحسانا في قول أبي حنيفة ٣ ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجزيه وهو وما قبله سواء . وأحب إلى أن يرمى الجمار بمثل حصي الخذف ، وإن رمى بأكبر من ذلك أجزاء .

و ليس في القيام عند الجمرتين دعاء موقت ، ويرفع يديه عندهما ه
 حذاء منكيه . والرجل والمرأة في رمى الجمار سواء . وإن رماها راكبا أجزاء . والمريض الذي لا يستطيع رمى الجمار يوضع الحصى في كفه حتى يرمى به ، وإن رمى عنه أجزاء ؛ وكذلك المغنى عليه والصبي الذي يحج به ٤ أبوه يقضى المناسك ويرمى الجمار ، وإن تركه لم يكن عليه شيء ؛ وكذلك المجنون يحرم عنه أبوه . ١٠

(١) وفي ف ، ض « يوم الثالث » .

(٢) وفي ض « يجزيه » .

(٣) وروى الحسن عن أبي حنيفة : أن كان من قصده أن يتعجل النفر الأول فلا بأس بأن يرمى في اليوم الثالث قبل الزوال ، وإن رمى بعد الزوال فهو أفضل ، وإن لم يكن ذلك من قصده لا يجزيه الرمي إلا بعد الزوال لأنه إذا كان من قصده التعجيل فربما يلحقه بعض الحرج في تأخير الرمي إلى ما بعد الزوال بأن لا يصل إلى مكة إلا بالليل فهو محتاج إلى أن يرمى قبل الزوال ليصل إلى مكة بالنهار فيرى موضع نزوله ، فيرخص له في ذلك ؛ والأفضل ما هو التعزيمة وهو الرمي بعد الزوال ؛ وفي ظاهر الرواية يقول : هذا اليوم نظير اليوم الثاني ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم رمى فيه بعد الزوال فلا يجزيه الرمي فيه قبل الزوال - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ٦٨ .

(٤) كذا في ف ، ض ، م ؛ ولفظ « به » ساقط من الأصل .

باب الحلق

و الحلق أفضل من التقصير ، و التقصير يحزى . و إن قصر أقل من النصف أجزاء و هو مسمى . و روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه سئل : كم تقصر المرأة ؟ فقال : مثل هذه - يعنى مثل الأئمة . فان قصرت ذلك المقدار من أحد جانبي رأسها و ذلك يبلغ النصف أو دونه أجزاها .

و إذا جاء يوم النحر و ليس على رأسه شعر أمره موسى على رأسه . و إن حلق رأسه بالنورة أجزاه ، و موسى أحب إلى .

(١) كذا فى الأصول الثلاثة ، و فى « و اذا » .

(٢) كذا فى الأصل و كذا فى م ، ف ، ض ؛ و فى نسخة « و اشار الى الأئمة » .

قال السرخسى : و رواه فى الكتاب (أى كتاب الأصل) عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه سئل : كم تقصر المرأة ؟ فقال : مثل هذه يعنى مثل الأئمة - الخ . فقطع الحاكم سنده و لم يذكره السرخسى ايضا ، و قال الزيلعى فى ج ٣ ص ٩٦ من نصب الراية : و أخرجه الدارقطنى فى سننه عن ليث عن نافع عن ابن عمر قال فى المحرمة : تأخذ من شعرها قدر السبابة - انتهى . قلت : رواه الدارقطنى فى ص ٢٧٧ من سننه : حدثنا محمد بن محمد ثنا محمد بن اسحاق الصغاني نا أبو يونس عبد الرحمن بن يونس الحفري نا هريم عن الليث عن نافع عن ابن عمر قال فى المحرمة : تأخذ من رأسها مثل السبابة - اه .

(٣) و فى ف ، ض « و ان » و فى م « فاذا » .

(٤) و فى ف ، ض « و ان » .

(٥) و فى ف ، ض « اجزى » .

وأكره له أن يؤخر الحلق حتى تذهب أيام النحر، فإن أخره فعليه دم في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء عليه. وأكره له أن يؤخره في حج أو عمره حتى يخرج من الحرم، فإن فعله وحلق في غير الحرم فعليه دم، ويحزيه في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: لا شيء عليه. وإن أخر الحلق في العمرة شهرا غير أنه مقيم بمكة لم يحل حتى يحلق فلا شيء عليه.

وليس على المحصر حلق إذا حل، وإن حلق أو قصر فحسن؛ وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: أرى عليه أن يحلق، فإن لم يفعل فلا شيء عليه ٣.

وليس على الحاج إذا قصر أن يأخذ شيئا من لحيته أو أظفاره ١٠ أو شاربه أو يتنور، وإن فعل لم يضره.

(١) كذا في ف، ض، م، وفي الأصل « يذهب ».

(٢) كذا في الأصل؛ وفي ف، ض « فإن أخره اجزاه وعليه دم » وفي م « حتى إذا أخره من أيام النحر يترمه الدم ».

(٣) قال المرخسي: فأما حلق رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية فقد ذكر أبو بكر الرازي أن عند أبي حنيفة ومحمد إنما لا يحلق المحصر إذا احصر في الحل، أما إذا احصر في الحرم يحلق لأن الحلق عندهما موقت بالحرم ورسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان محصرا بالحديبية وبعض الحديبية من الحرم على ما روى أن مضارب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت في الحل ومصلاه في الحرم فأنما حلق في الحرم، وبه تقول على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما امرهم بالحلق ليحقق به عزمهم على الانصراف ويأمن المشركون من جانبهم ولا يشتغلون بمكيدة أخرى بعد الصلح - اه ما ذكره المرخسي في شرح المختصر ج ٤ ص ٧٢.

وإن^١ خلق المحرم رأس حلال تصدق بشيء، وإن^٢ خلق رأس محرم بأمره أو بغير أمره فعلى المخلوق دم وعلى الخالق صدقة، وكذلك إن أكرهه على ذلك، وكذلك الجواب في قص الأظفار .

وإذا^٣ أخذ المحرم من شاربه أو من رأسه شيئاً^٤ أو لمس لحيته^٥

فانتثر منها شعر، قال: عليه^٦ في كل ذلك^٧ صدقة، فإن أخذ ثلث رأسه أو ثلث لحيته فعليه دم^٨. وإن^٩ تنف إبطيه أو أحدهما^{١٠} أو أظفاره^{١١} بنورة

(١) كذا في ف، م؛ وفي الأصل وكذا في ض «فان» .

(٢) وفي ف، م «وإذا» .

(٣) وفي ف، ض «وإن» .

(٤-٥) وفي م «أو لمس من لحيته» .

(٥-٥) كذا في الأصل وكذا في م؛ وفي ف، ض «في ذلك كله» .

(٦) ولم يذكر الربيع في الكتاب، والجواب في الربيع كذلك لما بينا أن ما يتعلق بالرأس فالربيع فيه بمنزلة الكمال كما في الخلق عند التحلل، وهذا لأن خلق بعض الرأس لمعنى الراحة والزينة معتاد فالتأثر بالخلق يحل في الأثر المحققين أوساط رؤسهم وبعض العلوية يحلقون نواصيهم لابتغاء الراحة والزينة فتتكمّل العناية بهذا المقدار، والعناية المتكاملة توجب الجبر بالدم - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ٧٣ .

(٧) وفي ف، ض، م «فان» .

(٨) وفيما ذكر إشارة إلى أن السنة في الإبطين التنف دون الخلق فانه قال «تنف إبطيه أو أحدهما» ولم يذكر الخلق - اه ما قال السرخسي ص ٧٤ .

(٩) وفي م «ظلى» .

فعلیه دم . وإن حلق موضع الحجامة فعلیه دم فی قول أبی حنیفة ،
و قال أبو یوسف و محمد : علیہ صدقة ، وإن حلق الرقة كلها فعلیه دم
فی قولهم جميعاً . و علی القارن فی کل ذلك كفارتان .

و إذا أصاب المحرم أذى فی رأسه فحلق قبل يوم النحر فعلیه ما قال
الله جل ذكره "فقدية من صيام او صدقة او نسك" و الصيام ثلاثة أيام ، هـ
و الصدقة ثلاثة أصوع من خطة يتصدق بها علی ستة مساكين ، و النسك
شاة . و كذلك كل ما اضطر إليه بما لو فعله غیر مضطر كان علیہ دم ،
فاذا فعله مضطراً فعلیه أى هذه الكفارات شاء ، يكفر فی أى بلد شاء ،
إلا النسك فانه لا يجوز إلا بمكة ، و إذا فعله غیر مضطر فعلیه دم
لا يجزيه غيره .

١٠

(١) كذا فی الأصل و كذا فی م ؛ و فی ف ، ض « مواضع الحجامة » .
(٢) و فی ض « فعلیه فی قول أبی حنیفة دم » .
(٣) و لم يذكر لفظ « جميعاً » فی ف . قال السرخسی : و لم يذكر فی الكتاب ما اذا
حلق شاربه ، انما ذكر اذا اخذ من شاربه فعلیه الصدقة ، فمن أصحابنا من يقول : اذا
حلق شاربه يلزمه الدم لأنه مقصود بالحلق يفعله الصوفية و غیرهم ؛ و الأصح انه
لا يلزمه الدم لأنه طرف من اطراف اللحية و هو مع اللحية كعضو واحد ، و ان
كانت السنة قص الشارب و اعفاء اللحية ، و اذا كان الكل عضواً واحداً لا يجب
بما دون الربع منه الدم ، و الشارب دون الربع من اللحية فتكفيه الصدقة فی حلقه .
اه ما قاله فی ص ٧٤ .

(٤) و فی ف ، ض « ليتصدق » .

(٥) و فی ف ، ض « بلدة » .

(٦) و فی ف ، ض « لا يجزيه » .

وكل دم وجب عليه في شيء من أمر الحج، والعمرة فإنه لا يحزبه ذبحه إلا بمكة أو حيث شاء من الحرم، وإذا ذبحه بها ثم سرق لم يكن عليه شيء، وإن سرق قبل الذبح فعليه بدله.

و يحزبه ذبح ما وجب عليه من الدماء قبل يوم النحر وبعده بمكة
 ٥ ما خلا دم القران ودم المتعة فإنه لا يحزبه ذبح هذين الدمين قبل يوم النحر؛ وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: يحزبه. وكذلك هدى المحصر بالحج لا يحزى ذبحه قبل يوم النحر، فأما ما سوى ذلك من التطوع وغيره فيحزبه أن يذبحه قبل يوم النحر وذبحه يوم النحر أفضل. ولا يأكل من شيء من الهدى إلا من هدى المتعة والقران
 ١٠ والتطوع والأضحية فإنه يأكل الثلثين منها، ويتصدق بالثلث، وإن أكلها كلها لم يكن عليه شيء؛ ويتنفع بجلود هذه الأربع، ولا يتنفع

(١) كذا في الأصل وكذا في م؛ وفي ف، ض «في أمر الحج».

(٢) فيسقط بهلاك العين، كما إذا هلك مال الزكاة سقطت عنه الزكاة - كذا قال السرخسي في شرحه ص ٧٥.

(٣) لأنه ما بلغ محله بعد، وهو نظير الأضحية الواجبة إذا سرقت قبل الذبح فعلى صاحبها مثلها - اه من الشرح.

(٤) وفي ف، ض «لا يحزبه».

(٥-٥) وفي ف، ض «وأما سوى».

(٦) وفي ف «ولا يأكل شيئاً» وفي ض «شيء» وليس بشيء.

(٧) لفظ «منها» ساقط من ف، ض.

(٨) كذا في ف، ض؛ وفي الأصل «ولأن» وليس بصواب.

(٩) كذا في ف، و لفظ «كلها» ساقط من الأصل وكذا من ض.

بجلود غيرها .

ولا يعطى الجزار منها ولا من غيرها شيئا . [ولا ينبغي له أن يبيع شيئا من لحوم الهدايا]^١ فإن فعل فعله قيمته يتصدق بها . وإذا لم يبق على المحرم غير التقصير فبدأ بقص^٢ أظفاره أو أخذ من لحيته أو شاربته شيئا فعله كفارة ذلك لأنه محرم ما لم يقصر أو يخلق .

باب كفارة قص الأظفار

وإذا أخذ المحرم أظفار يديه ورجليه فعله دم ، وإن قص من أظفاره واحدا أو اثنين^٣ فعله لكل ظفر صدقة نصف صاع حنطة^٤ إلا أن يبلغ ذلك دما^٥ فيطعم منه ما شاء^٥ ، وإن^٦ كان قارنا ضوعف عليه الكفارة . وإن قص ثلاثة أظافر فعله دم استحسانا في قول أبي حنيفة .^{١٠} الأول ثم رجع عنه^٧ وقال : لا أرى عليه دما حتى يقص أظافر يد كاملة أو رجل كاملة ؛ وهو قول أبي يوسف ومحمد^٨ إلا أن محمدا قال : إذا قص

(١) سقط ما بين الربيعين من الأصول ، وزيد من الشرح .

(٢) كذا في م ، وفي ض « بقصر » . وفي ف « يقصر » وهو تصحيف « بقص » وفي الأصل « قص » .

(٣) كذا في الأصل وكذا في م ، إلا أن فيه « وإن قص » مكان « وإذا أخذ » وفي ف ، ض « واحدة أو اثنين » .

(٤-٥) وفي ف ، ض ، م « إلا أن يبلغ دما » .

(٥) وفي ض « فيطعم ما شاء » وفي م « فينقص عنه ما شاء » .

(٦) وفي ف ، ض « فإن » .

(٧) لفظ « عنه » ساقط من ف .

(٨) قال السرخسي شارحا هذه المسألة : قال (وإن قص ثلاثة أظافر فعله دم =

خمس أظافر متفرقة من يدين أو رجلين أو يد ورجل فعليه دم . وإذا
انكسر ظفر المحرم فانقطع منه شظية فقلعه لم يكن عليه شيء ، وإذا قص
أظافر إحدى يديه ولم يكفر حتى قص أظافر اليد الأخرى أو الرجل
الأخرى فإن كان ذلك في مجلس واحد فعليه دم واحد ، وإن كان في
مجلسين فعليه دمان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : عليه
دم واحد ما لم يكفر . وكذلك الحكم في الجماع مرة بعد أخرى مع
امرأة واحدة أو مع نسوة . وإذا أصابه الأذى في أظفاره حتى قصها
فعليه أي الكفارات الثلاث شاء .

= في قول أبي حنيفة الأول استحسانا) وهو قول زفر (وفي قوله الآخر
وهو قول أبي يوسف ومحمد : عليه لكل ظفر صدقة) وجه قوله الأول ان قص
اظافر يد واحدة يوجب الدم بالاتفاق والأكثر من ذلك ينزل منزلة الكمال فالثلاث
أكثر الأظافر من اليد الواحدة ، ولكنه رجع عن هذا فقال : الدم في الأصل إنما
يجب بقص أظافر اليدين والرجلين ، واليد الواحدة ربع ذلك فتجعل بمنزلة
الكمال كربع الرأس في الحلق فكان هذا أدنى ما يتعلق به الدم فلا يمكنه ان يقام
الأكثر فيه مقام الكمال ، إذ لو قل ادنى الى ما لا يتناهى فيقال : إذا قص الظفرين
فقد قص أكثر الثلاثة ، ثم إذا قص ظفرا ونصفا فقد قص أكثر الظفرين ولكن
يقال : ما كان أدنى المقدار شرعا لا يتعلق بما دونه الحكم به - اهـ ج ٤ ص ٧٨ .
(١) وفي ف ، ض « فانقطع » ؛ قلت : الشظية فلقة العود والعظم ، والمراد منه
فلقة الظفر المنكسر .

(٢) وفي ف ، ض « وان » .

(٣) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « من » تصحيف .

(٤) وفي الشرح : (وإن أصابه أذى في أظفاره حتى قصها فعليه أي الكفارات =

باب جزاء الصيد

محرم دل محرما أو حلالا على صيد فقتله^١ ، قال : على الدال جزاؤه .
بلغنا ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما^٢ ؛ فان^٣ كان الدال حلالا في
الحرم^٤ لم يكن عليه شيء .

= (الثلاث شاء) للأصل الذي تقدم بيانه أن ما يكون موجبا للدم إذا فعله لعذر
تخير فيه المذنب بين الكفارات الثلاث - والله سبحانه أعلم .

(١) كذا في الأصل وكذا في م ؛ ولم يذكر قوله « فقتله » في ف ، ض ، سقط
بسبب قلم الناسخ ولا بد منه .

(٢) قلت : أخرجه في كتاب الحجة عن شريك بن عبد الله عن الركين عن عكرمة
أن محرمًا أشار إلى أهل ما يبيض فجعل عليه على بن أبي طالب و ابن عباس
رضي الله عنهم الجزاء - اه ج ٢ ص ١٧٦ .

(٣) وفي ف ، ض « وان » .

(٤) وفي ف ، ض « المحرم » خطأ .

(هـ) قال السرخسي في شرحه : والدلالة المعتبرة لإيجاب الجزاء ان لا يكون
المدلول علما بمكان الصيد ، فأما اذا كان المدلول علما به فلا جزاء على الدال لأن
المدلول ما تمكن من قتله بدلالته ، وعلى هذا لو أعار المحرم سكينًا من غيره ليقول
صيدا فان لم يكن مع ذلك الغير ما يقتل به الصيد فعلى الميعر الجزاء ، وان كان
معه ما يقتل به الصيد فلا شيء على الميعر لأن تمكنه من قتله لم يكن بإعارة السكين ،
و إنما يجب على الدال الجزاء اذا صدقه المدلول في دلالته ، فأما اذا كذبه ولم يتبع
الصيد بدلالته حتى دله عليه آخر فصدقه و قتل الصيد فالجزاء على الدال الثاني =

وإذا اشترك رھط محرمون فی قتل صید فعلى كل واحد منهم جزاء كامل ، وإن كان فيهم قارن فعليه جزاؤه مرتين .

وإن كان قتل حلالان صيدا في الحرم بضربة واحدة فعلى كل واحد منهما نصف الجزاء .

وإذا قتل المحرم صيدا حكم عليه عدلان بقيمته في الموضع الذي

= إذا كان محرما دون الأول ؛ وكذلك لو امر المحرم انسانا بأخذ الصيد فأمر للمأمور به انسانا آخر فالجزاء على الأمر الثاني دون الأول لأن المأمور الأول لم يمثل امر الأمر فانه امره بالأخذ دون الأمر ، وإنما يجب الجزاء على الدال الأول إذا أخذ المدلول الصيد والدال محرم ، فأما إذا حل الدال عن احرامه قبل ان يأخذ المدلول الصيد فلا جزاء على الدال لأن فعله إنما يتم جنابة عند زوال معنى النفرة باثبات يد الأخذ عليه ، فإذا كان الدال عند ذلك حلالا لم يكن اخذ الغير في حقه أكثر تأثيرا من اخذه بنفسه ، ولو اخذه بنفسه لم يلزمه شيء ، فكذا إذا اخذه غيره بدلالته - ٨٠ ص .

(١) قوله « في الحرم » ساقط من الأصل ؛ وزيد من ف ، ض ، م .

(٢) قال السرخسي شارحا متن المختصر : قال (فإن قتل حلالان صيدا في الحرم بضربة واحدة فعلى كل واحد منهما نصف جزاء كامل) بخلاف ما إذا ضربه كل واحد منهما ضربة فانه يجب على كل واحد منهما ما تقتضيه ضربته ، لم يجب على كل واحد منهما نصف قيمته مضروبا بضربتين لأن عند اتحاد فعلهما جميع الصيد صار متلفا لفعلهما فيضمن كل واحد منهما نصف الجزاء ، وعند اختلاف محل الفعل الجزء الذي تلف بضربة كل واحد منهما كان هو المختص باتلافه ، فعليه جزاؤه ، والباقي متلفا بفعلها فضائه عليها ؛ وقد قررنا هذا الفرق فيما أملينا من شرح الجامع - ٨١ ص ٨٢ .

أصابه فيه^١ ، ثم يكون القاتل بالخيار إن شاء كفر بالهدى ، وإن شاء بالطعام^٢ ، وإن شاء بالصيام في قول أبي حنيفة وأبي يوسف^٣ ، بلغنا ذلك عن ابن عباس رضى الله عنهما^٤ ؛ وقال محمد : الخيار إلى الحكيمين

(١) ان كان الصيد يباع ويشترى في ذلك الموضع ، وإلا ففي اقرب المواضع من ذلك الموضع مما يباع ذلك الصيد ويشترى في ذلك الموضع مما له نظير من النعم أو لا نظير له في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد والشافعي : فيما له نظير ينظر إلى نظيره من النعم الذي يشبهه في النظر لا إلى القيمة ، حتى يجب في النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة وفي الظبي شاة وفي الأرنب عناق وفي اليربوع جفرة ، وقال الشافعي : في الحمامة شاة ؛ وهو قول ابن أبي ليلى ، وزعم ان بينها مشابهة من حيث ان كل واحد منهما يعب ويهدر ، وفيما لا نظير له تعتبر القيمة - الخ ، كذا في ص ٨٢ من الشرح .

(٢) وفي ف « كفر بالطعام » .

(٣) كذا في شرح السرخسي ، وسقط قوله « وأبي يوسف » من الأصول الثلاثة ، والصواب اثباته ، كما ذكرناه من الشرح قبل ذلك .

(٤) هذا البلاغ لم أجده بهذا اللفظ الذي يؤيد مذهب الشيخين ، وإنما رواه البيهقي في ج ٥ ص ٨٦ من سننه من طريق علي بن الجعد : أنبا شعبة عن الحكم قال سمعت مقسما في الذي يصيب الصيد لا يكون عنده جزاؤه ، قال : يقوم الصيد دراهم و يقوم الدراهم طعاما فيصوم لكل نصف صاع يوما ، قال شعبة : وقال لي أبان وأبو مريم : انه عن ابن عباس ، وذكر ابن حزم في ج ٤ ص ٢٥٣ من المحلى : روينا هذا من طريق سعيد بن منصور قال جرير بن عبد الحميد عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال : إذا أصاب المحرم الصيد فإن كان عنده جزاؤه ذبحه ، فإن لم يكن عنده جزؤه قوم جزاؤه دراهم ثم قومت الدراهم طعاما فصام مكان كل نصف صاع يوما . قال السرخسي في ص ٨٣ =

= من شرحه : و ابو حنيفة و ابو يوسف اخذا بقول ابن عباس فانه فسر المثل بالقيمة ، و المعنى التقهى يشهد له فان الحيوان لا مثل له من جنسه ، ألا ترى أن في حق من حقوق العباد يكون الحيوان مضمونا بالقيمة دون المثل ! فكذلك في حقوق الله ، و كما أن المثل منصوب عليه هنا فكذلك في حقوق العباد في قوله تعالى " فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم " يوضحه ان المائلة بين الشيتين عند اتحاد الجنس ابلغ منه عند اختلاف الجنس ، فاذا لم تكن النعامة مثلا للنعامة كيف تكون البدنة مثلا للنعامة ؟ و المثل من الأسماء المشتركة فن ضرورة كون الشيء مثلا لغيره أن يكون ذلك الغير مثلا له ، ثم لا تكون النعامة مثلا للبدنة عند الإلتلاف فكذلك لا تكون البدنة مثلا للنعامة ، و إذا تعذر اعتبار المائلة صورة وجب اعتبارها بالمعنى و هو القيمة ، فأما قوله " من النعم " فقد قيل : فيه تقديم و تأخير ، و معناه : بخزاء مثل ما قتل يحكم به ذوا عدل منكم من النعم هديا بالغ الكعبة ، ثم ذكر الأصمعي و ابو عبيدة أن اسم « النعم » يتناول الأهل و الوحش جميعا ، و معناه : بخزاء قيمة ما قتل من النعم الوحشى ، و حمله على هذا اولى لأن قوله " بخزاء " مصدر و ما ذكر بعده وصف ، فانما يكون وصفا للذكور و ذلك إذا حمل على ما بينا - اهـ . قال فان اختار التكفير بالهدى فعليه الذبح في الحرم و التصديق بلحمه على الفقراء لقوله تعالى " هديا بالغ الكعبة " فالهدى اسم لما يهدى الى و وضع معين ، و إن اختار الإطعام اشترى بالقيمة طعاما فيطعم المساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة ، و إن اختار الصيام يصوم مكان طعام كل مسكين يوما ، و إن كان الواجب دون طعام مسكين فاما أن يطعم قدر الواجب و إما أن يصوم يوما كاملا ، فالصوم لا يكون أقل من يوم ، و عندنا يجوز له أن يختار الصوم مع القدرة على الهدى و الإطعام لقوله تعالى " أو عدل ذلك صياما ليذوق وبال امره " و حرف « أو » للتخيير (الى ان قال) و إذا اختار الطعام فالمعتبر قيمة الصيد يشترى به الطعام عندنا ، فاذا اختار اداء الواجب بالطعام فالمعتبر قيمة الصيد لأنه هو الواجب الأصلي ، =

فيما يوجبانه، فإن حكما به هديا نظر إلى نظيره من النعم الذي يشبهه^١ في المنظر، ولا ينظر إلى قيمته فيكون في الظبي شاة وفي الأرنب عناق أو جدى، وما لم يكن له نظير من النعم مثل الحمامة ونحوها فعليه^٢ القيمة؛ وإن حكم الحكماء بالطعام أو الصيام فعل كما قال أبو حنيفة، وقال ابن أبي ليلى: عليه في الحمامة قيمة شاة، وفي البيضة درهم. ٥
وإذا رمى الحلال صيدا من الحل في الحرم^٣ أو من الحرم في الحل^٤ فقتله فعليه جزاؤه^٥، وكذلك إرسال الكلب.

ولا يحل أكل ما ذبحه المحرم من الصيد؛ فإن^٦ أدى المحرم جزاءه = وإن اختار الصيام صام مكان كل نصف صاع يوما عندنا - ٨٥ ص - ٨٤ - ٨٥.
(١) كذا في ض، وفي بقية الأصول «تشبيه».

(٢) وفي ض، ف «فقيه».

(٣) كذا في ض، م؛ وفي الأصل «إلى الحل».

(٤) كذا في الأصل وكذا في م، ف؛ وفي ض «أو في الحرم من الحل».

(٥) إلا أن يكون الصيد والرامي في الحل فرماه ثم دخل الصيد الحرم فيصفيه فيه فينثد لا يلزمه الجزاء، لأنه في الرمي غير مرتكب للنهي، ولكن لا يحل تناول ذلك الصيد؛ وهذه هي المسألة المستثناة من أصل أبي حنيفة فإن عنده المعتبر حالة الرمي إلا في هذه المسألة خاصة فإنه اعتبر في حل التناول حالة الإصابة احتياطا، لأن الحل بالذكاة يحصل، وإنما يكون ذلك عند الإصابة فإن كان عند الإصابة الصيد صيدا محرم لم يحل تناوله (وعلى هذا إرسال الكلب) - انتهى ما قاله السرخسي في شرحه ص ٨٥.

(٦) وفي ف، ض «فإذا».

ثم أكل منه^١ فعليه قيمة ما أكل منه في قول أبي حنيفة، وإن كان قتله غيره لم يكن عليه شيء فيما أكل، وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء عليه في أكله أيضا، ويستغفر الله تعالى .

وإذا أصاب^٢ الحلال صيدا في الحل فذبحه فلا بأس بأن يأكله المحرم . هـ

محرم كسر بيضة صيد، قال: عليه قيمتها، فإن^٣ كان فيها فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حيا، آخذ له^٤ بالثقة . وكذلك إن ضرب بطن ظي فطرحته جنيئا ميتا ثم ماتت فعليه جزاؤهما جميعا، آخذ فيه^٥ بالثقة^٦ .

(١) سقط لفظ « منه » من ض، م .

(٢) كذا في ف، م؛ وكان في الأصل وكذا في ض « صاد » مكان « أصاب » .

(٣) كذا في الأصل وكذا في م؛ وفي ف، ض « وإن » .

(٤) قوله « آخذ له » لم يذكره في م .

(٥) وفي م « اخذا فيه » .

(٦) إنما أراد بقوله « أخذا بالثقة » الإشارة إلى الفرق بين هذا وبين الضمان

الواجب لحق العباد، فإن من ضرب بطن جارية فألقت جنيئا ميتا وماتت لا وجب هناك ضمان الأصل لم يجب ضمان الجنيين لأن الجنيين في حكم الجزء من وجه

وفي حكم النفس من وجه، والضمان الواجب لحق العباد غير مبني على الاحتياط فلا يجب في موضع الشك، فأما جزاء الصيد مبني على الاحتياط فلهذا رجع

شبه النفس في الجنيين فأوجب عليه جزاءهما - اهـ ما قاله الشارح ص ٨٨ .

و إذا عطب الصيد^١ بفسطاط المحرم أو بحفيرة حفرها لئلا أو فزع منه الصيد فاشتد فتكسر فلا شيء عليه . وإن كان هو أفزعه أو حركه فهو ضامن له .

محرم اصطاد صيدا فأرسله محرم آخر من يده ، قال : لا شيء^٢ عليه^٣ ، وإن قتله في يده فعلى كل واحد منهما جزاؤه ، وعلى القاتل^٥ قيمته للذي كان في يده .

رجل أحرم وفي يده صيد ، قال : عليه أن يرسله ، فإن أرسله من يده إنسان^٤ قال : عليه قيمته للذي كان في يده في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد^٥ : لا شيء عليه استحسانا^٦ ؛ وإن^٧ أرسله الذي كان في يده ثم حل فوجده في يد رجل^٨ آخر^٩ أخذه منه^{١٠} وكات أحق به ، وإن كان صاده في إحرامه ثم أرسله فالذي في يده

- (١) وفي ف ، ض « وإن عطب صيد » .
- (٢-٣) لم يذكر لفظ « قال » في ض ، م ، وفيها « فلا شيء » .
- (٣) وفي ف ، ض « عليها » .
- (٤) سقط لفظ « إنسان » من ف .
- (٥) لم يذكر اسم « محمد » في ف .
- (٦) من قوله « رجل أحرم ... » س ٧ إلى هنا ساقط من ض .
- (٧) وفي ف « فإن » .
- (٨) وفي ف ، ض « في يدي رجل » .
- (٩) سقط لفظ « آخر » من ف ، ض .

أحق به .

محرم قتل سباعا ، قال : إن كان السبع ^٢ ابتداء فلا شيء عليه ،

(١) قال السرخسي شارحا لمختصر الحاكم : قال (ولو أحرمت وفي يده ظبي فعليه أن يرسله) لأن استدامة اليد عليه بعد الإحرام بمنزلة الإنشاء فإن اليد مستدامة ، وكما أن إنشاء اليد متلف معنى الصيدية فيه فلا استدامة كذلك ، قال (فإن أرسله إنسان من يده فعلى المرسل قيمته في قول أبي حنيفة) لذى اليد وهو القياس ، (وعلى قول أبي يوسف وعبد لا شيء عليه استحسانا) وهو نظير اختلافهم فيمن اتلف على غيره شيئا من المعازف فأبو يوسف وعبد قالوا : فعليه إمر بالمعروف ونهى عن المنكر لأنه مأمور شرعا بإرساله فإذا كان ذلك مما يلزمه شرعا ففعل ذلك غيره لا يكون مستوجبا للضمان ، كن أراق نحر مسلم ؛ وأبو حنيفة يقول : الصيد قبل الإحرام كان ملكا له متقوما على حاله ولم يبطل ذلك بالإحرام ، ألا ترى أن الصيد لو كان في بيته بقي مملوكا متقوما على حاله ! فالذي أرسله من يده اتلف عليه ملكا متقوما فيضمن له ، بخلاف إراقة النحر على المسلم ، ثم الواجب عليه رفع يده ، ولو رفع بنفسه يرفعه على وجه لا يفوت ملكه بعد ما يحل من إحرامه ، فإذا فوت هذا المرسل ملكه فقد زاد على ما يحق عليه فعلة فيكون ضامنا له ، وهذا طريقه أيضا في اتلاف المعازف ؛ و فرق بين هذا وبين ما إذا أخذ الصيد وهو محرم فقال : هناك لم يملكه بالأخذ ، فالمرسل لا يكون مفوتا عليه ملكا متقوما ، وهنا بالإحرام لم يبطل ملكه ، على ما قررنا ؛ والدليل على الفرق أن (المحرم إذا أخذ صيدا ثم أرسله فأخذ غيره ثم وجد المحرم في يده بعد ما حل فليس له أن يسترده منه ، ولو أحرمت وفي يده صيد فأرسله ثم وجد بعد ما حل في يده غيره كان له أن يسترده منه) فدل على الفرق بين فصلين -

أه ص ٨٩ .

(٢) سنقط لفظ « السبع » من ف ، ض .

و إن كان هو ابتداء السبع فعليه قيمته لا يجاوز ' به دما ؛ و السباع كلها في ذلك ' سواء ما خلا الكلب و الذئب فإنه ليس عليه ٣ فيها شيء ٣ .
و إن ابتدأهما ، لأنه بلغني ' عن النبي صلى الله عليه وسلم قال * : يقتل المحرم الفارة و الغراب و الحداة و العقرب و الحية و الكلب العقور ' .

(١) وفي ف ، ض « ولا يجاوز » .

(٢) وفي ض « في ذلك كلها » .

(٣-٣) وفي ف ، ض « شيء فيها » .

(٤) وفي ف ، ض « بلغنا » .

(٥) وفي ف ، ض « أنه قال » .

(٦) أسنده الإمام محمد في ص ٢٠٥ من موطئه : أخبرنا مالك ثنا نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح : الغراب و الفارة و العقرب و الحداة و الكلب العقور » ؛ أخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خمس من الدواب من قتلهن وهو محرم فلا جناح عليه : العقرب و الفارة و الكلب العقور و الغراب و الحداة » - اه . و أخرجه الحارثي عن محمد بن المنذر ابن سعيد الهروي : حدثني أحمد بن عبد الله بن محمد الكندي ثنا علي بن معبد أنبا محمد بن الحسن عن أبي حنيفة ثنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : يقتل المحرم الفارة و الحية و الكلب العقور و الحداة و العقرب - اه في ١١ . و أخرجه ابن المظفر و ابن خسرو من طريقه عن الحسين بن الحسين الأنطاكي عن أحمد ابن عبد الله الكندي عن علي بن معبد عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة . و أخرجه ابن خسرو أيضا عن أبي الفضل بن خيرون عن أبي علي بن شاذان عن أبي نصر ابن اشكاب عن عبد الله بن طاهر القزويني عن اسمعيل بن توبة القزويني عن =

وإن قتل القارن السبع ابتداء^٢ فعليه قيمتان لا يجاوز بهما دمين .
وكل ذى ناب من السباع و ذى مخلب من الطير مما لم يأت فيه أثر
إن ابتداء محرم فقتله فعليه قيمته^٣ لا يجاوز به دما ، وإن ابتداء السبع
أو ذو مخلب من الطير^٤ فلا شيء عليه . وفي اليربوع و الأرنب قيمتهما^٥ .

= محمد عن أبي حنيفة - راجع ج ١ ص ٣٩ من جامع المسانيد . و أخرجه الإمامان
أبو يوسف و محمد في آثاريهما موقوفا على ابن عمر ؛ قال محمد : و به نأخذ ، وهو
قول أبي حنيفة ، وما عدا عليك من السباع فقتله فلا شيء عليك - راجع ص ٦٤
من الآثار .

(١) وفي ف ، « فان » .

(٢) وفي ف ، ض « من غير ما ابتداء » .

(٣) كذا في ف ، ض ؛ و سقط حرف « ان » من الأصل .

(٤) وفي ف « قيمة » .

(٥) سقط قوله « من الطير » من ف ، ض .

(٦) قال السرخسي شارحا متن المختصر : قال (وكل ذى ناب من السباع و كل ذى
مخلب من الطير في هذا الحكم سواء) على ما بينا ، و ذكر في بعض الروايات في
الحديث المستثنى مكان « الحداة » « الغراب » و المراد به الأبقع الذي يأكل
الحليف و يخاط فانه يبتدىء بالأذى ، فأما العقعق يجب الجزاء بقتله على المحرم لأنه
لا يبتدىء بالأذى ، و الخنزير و القرد يجب الجزاء بقتلهما على المحرم في قول
أبي يوسف ، و قال زفر : لا يجب لأن الخنزير بمنزلة الكلب العقور مؤذ بطبعه
و قد ندب الشرع الى قتله ، قال النبي صلى الله عليه وسلم « بعثت لكسر الصليب
و قتل الخنزير » ؛ ولكن أبو يوسف يقول بأنه متوحش لا يبتدىء بالأذى
غالبا فيكون نص التحريم متاولا له ، و كذلك السمور و الدلق يجب
الجزاء بقتلهما على المحرم ، و الفيل كذلك إذا كان وحشيا ، فأما الغارة =
و إذا ٤٤٦

و إذا بلغت قيمة المقتول حملا أو عناقا لم يحزه الحل و العناق في الهدى ما لم تبلغ قيمة المقتول ثمن جذع عظيم من الضأن أو ثقي من غيرها ، فعليه الصدقة أو الصيام ؛ و هذا قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد و ابن أبي ليلى : يحزى ذلك في جزاء الصيد ، للآثار التي جاءت ، و لأن الرجل قد يسمى الثوب و الدراهم هديا ، ألا ترى أنه لو قال : لله على أن أهدي هذه الدراهم ، كان عليه أن يفعل ، و لأن الهدى قد يكون عناقا و جديا و فصيلا ؛ ألا ترى أنه لو أهدي ناقة فتجت كان ولدها هديا معها ينحر ! و لو كان غير هدى لتصدق به ٣ و لم ينحر ٤ .

= مستثناة في الحديث ، وحشيتها و أهلها سواء ، و السنور كذلك في رواية الحسن عن أبي حنيفة لا يجب الجزاء بقتله اهليا كان أو وحشيا ، و في رواية هشام عن محمد ما كان منه بريئا فهو متوحش كالصيد يجب الجزاء بقتله على المحرم ، فأما الضب فليس في معنى الخمسة المستثناة لأنه لا يبتدىء بالأذى فيجب الجزاء على المحرم بقتله ، (و كذلك الأرنب و اليربوع يجب بقتلها القيمة على المحرم) فأما هوام الأرض فلا شيء على المحرم في قتله غير أن في القنفذ روايتين عن أبي يوسف ؛ في إحدى الروايتين قال : هو نوع من الفارة ، و في رواية جعله كاليربوع - اه .

(١) وفي ف ، ض « و ما » .

(٢) وفي ف ، ض « غيرها » .

(٣) وفي ض « يتصدق به » و في م « لكان يتصدق به » .

(٤) و لكن أبو حنيفة يقول : اجوزه هديا تبعا لا مقصودا ، كما يجوز به التضحية تبعا لا مقصودا اذا نتجت الأضحية - اه ما قاله السرخسي في شرحه ج ٤ ص ٩٣ .

محرم رمى صيدا فجرحه ثم كفر عنه ثم رآه بعد ذلك فقتله ،
قال: عليه كفارة أخرى ، ولو لم يكفر عنه في الأولى لم يضره ،
ولم يكن عليه فيها شيء إذا كفر في هذه الأخيرة إلا ما نقصته
الجراحة الأولى ٣ .

٥ محرم جرح صيدا ثم كفر عنه قبل أن يموت ثم مات أجزته

(١) زاد السرخسي قبل هذه المسألة مسألة بيض النعامة ولم يذكرها هنا في
المختصر، فقال: قل (وفي بيض النعامة على المحرم القيمة) وفي الكتاب رواه
عن عمرو بن مسعود رضى الله عنهما أنها أوجبها في بيض النعامة القيمة - اهـ
ص ٩٣ . قلت: أما رواية أمير المؤمنين عمر فذكره بلاغا في ج ٢ ص ٣٥٧ من
كتاب الحجّة، وأما رواية ابن مسعود فذكره مستندا في حجه ص ٣٥٨ فقال الراوى:
أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن خصيف الجزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود
عن أبيه أنه قال في بيض النعام يصيبه المحرم: إن فيه قيمته، وبهذا السند رواه
أبو يوسف في ص ١٠٥ من آثاره . وأخرجه الحافظ طلحة في مسنده من
طريقه عنه . وأخرجه ابن خسر و من طريق الحسن بن زياد و محمد بن الفضل
عنه بسنده المذكور - راجع ج ١ ص ٥٥٦ من جامع المسانيد . وسقط الحديث
من كتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن .

(٢) وفي ف ، ض « الأول » .

(٣) قال السرخسي: (إلا ما نقصه الجرح الأول) يريد به إذا كفر بقيمة صيد
مجروح ، فأما إذا كفر بقيمة صيد صحيح فليس عليه شيء آخر لأن الفصلين منه
جناية في إحرام واحد فيكون بمنزلة فعل واحد فلهذا لا يجب عليه إلا كفارة
واحدة ، وهذا لأن حكم الفعل الأول قبل التكفير باق فيجعل الثاني اتما له ،
فأما بعد التكفير قد انتهى حكم الفعل الأول فيكون الفعل الثاني جناية مبتدأة -
اهـ ص ٩٣ .

الكفارة التي أداها .

و إذا أحرم الرجل و له في منزله صيد لم يكن عليه إرساله ، إنما يرسل ما يكون في يديه ^١ .

و للحرم أن يذبح الشاة و الدجاجة و البط الذي يكون عند الناس ^٢ و كل ما ليس بصيد ، و الحمام أصله صيد فلا ينبغي للحرم أن ه يذبح شيئا منه .

و الذي يرخص فيه للحرم ^٣ من صيد البحر هو السمك بخاصة ، و لا يرخص له في طير البحر لأنه ليس من صيد البحر لأنه مما يعيش في البر ^٤ .

محرم صاد ظلية فولدت عنده قبل أن يحل أو بعد ما حل ^٥ ثم ١٠ ذبحها و ولدها في الحل أو في الحرم فعليه جزاؤهما جميعا ^٦ .

(١) ألا ترى انه كما يحرم عليه التعرض للصيد يحرم عليه التطيب و لبس الخيط و لا يلزمه اخراج شيء من ذلك من ملكه - كذا قال الشارح ص ٩٤ .
(٢) و المراد منه الكسرى الذي يكون في الحياض هو كالدجاج مستأنس بجنسه ، فأما البط الذي يطير فهو صيد يجب الجزاء فيه على المحرم - قاله الشارح ص ٩٤ .
(٣) سقط لفظ « للحرم » من ف ، ض .

(٤) وفي ف ، ض « لأن هذا مما يعيش من البر » . ألا ترى أن ما يكون مائى الأصل و إن كان قد يعيش في البر كالضفدع جعل مائيا باعتبار أصله حتى لا يجب على المحرم بقتله شيء ! فكذلك ما يكون برى الأصل لا يرخص للحرم فيه - اه ما قاله الشارح ص ٩٤ .

(٥) وفي ف ، ض « يحل » .

(٦) سقط لفظ « جميعا » من الأصل ؛ و زيد من ف ، ض ، م .

وأكره للحرم أن يشتري الصيد و أنهاء عنه . فان اشترى محرم من محرم أو حلال صيدا أمرته أن يخلى سبيله ، فان عطب في يده فعليه جزاؤه ، و على البائع أيضا جزاؤه إن كان محرما .
 ٥ . و إن كان لم يقتله .

محرم أو حلال أخرج صيدا من الحرم ، قال : يؤمر برده إلى الحرم وإرساله فيه ٠٣ فان أرسله في الحل فعليه جزاؤه .
 وكل شيء صنعته المحرم بالصيد مما يتلفه أو يعرضه للتلف فعليه جزاؤه ، إلا أن يحيط عليه بأنه قد سلم منه .

(١) لأنه جان على الصيد بتسليمه الى المشتري مفوت لما كان مستحقا عليه من تخليه سبيله فكان ضامنا للجزاء - اه ما قاله الشارح ص ٩٥ .

(٢) وفي ض « ثم » .

(٣) وهذا لأن كل فعل هو متعد في فعله فعليه نسخ ذلك الفعل ، قال صلى الله عليه وسلم : على اليد ما اخذت حتى ترد ، و نسخ فعله بأن يعيده كما كان - اه ما قاله الشارح ص ٩٥ .

(٤) إلا أن يحيط العلم بأنه وصل الى الحرم سالما لحينئذ يبرأ عن جزائه ، كما إذا وصل المنصوب إلى يد المنصوب منه - كذا في الشرح ص ٩٥ .

(٥) وذلك بأن يجرحه فتندمل الجراحة بحيث لا يبقى لها اثر ، أو ينشف ريشه فيثبت مكانه آخر ، أو يقطع سنه فيثبت مكانه آخر لحينئذ لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة ومحمد ، وقاسا هذا بالضمان الواجب في حق العباد فان ذلك يسقط إذا لم يبق للفعل اثر في الحل ، فكذا هنا ؛ وقال أبو يوسف : يلزمه صدقة باعتبار ما أوصل من الألم الى الصيد لأن ياندمل الجراحة لم يتبين أن الألم =

و لا ينبغي للحلال أن يعين المحرم على ذبح الصيد لأنه معصية ،
ولا يشترط منه ، وإن أعانه على شيء من ذلك لم يكن على الحلال
فيه إلا الاستغفار ، وسواء أصاب المحرم الصيد بعمد أو خطأ ٣ . و كان
ذلك أول ما أصابه أو قد أصاب قبله ، وعليه الجزاء في جميع ذلك ٥ .

== لم يصل إليه ؛ وقد روى عن أبي يوسف اعتبار الألم أيضا في الجنابة على حقوق
العباد حتى أوجب على البخاري ثمن الدواء و اجرة الطبيب الى ان تندمل الجراحة -
اه ما قاله الشارح ص ٩٥ .

(١) والإعانة على المعصية معصية ، وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم
المعين شريكا ، ولأن الواجب عليه أن يأمره بالمعروف وينهاه عن التعرض
للصيد ، فإذا اشتغل بالإعانة فقد أتى بضد ما هو واجب عليه فكان عاصيا فيه - اه
ما قاله الشارح ص ٩٦ .

(٢) وفي ف ، ض « و إذا » .

(٣) وفي ض « تعمدًا أو خطأ » وفي م « عمدا أو خطأ » .

(٤) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « أو » .

(٥) وهذا لأن الله تعالى حرم على المحرم قتل الصيد مطلقا ، و ارتكاب ما هو
محرم بسبب الإحرام موجب للجزاء عمدا كان أو خطأ ، فأما تقييده بالعمد في
الآية فليس لأجل الجزاء بل لأجل الوعيد المذكور في آخر الآية بقوله عز وجل
”ليذوق وبال امره“ الى قوله ”و من عاد فينتقم الله منه“ وهذا الوعيد على
العمد دون الخطي ، ثم ذكر العمد هنا للتنبيه لأن الدلالة قد قامت على أن صفة
العمدية في القتل مانعة من وجوب الكفارة لتحض الخطرية فذكره الله هنا
حتى يعلم أنه لما وجبت الكفارة هنا إذا كان الفعل عمدا وجب إذا كان خطأ
بطريق الأولى - اه ما قاله الشارح ص ٩٦ .

وإذا قتل الحلال الصيد في الحرم فعليه قيمته، وله^١ أن يهدي بها وأن يطعم، ولا يحزبه الصوم.

ومن دخل الحرم بصيد فعليه أن يرسله، فإن باعه ردّ البيع فيه إن كان قائما، وإن كان فائتا فعليه جزاؤه. وكذلك بيع الحرم للصيد^٥ من محرم أو حلال فاسد.

رجل أدخل الحرم بازيا أو صقرا فعليه إرساله، فإن^٣ أرسله فجعل يقتل حمام الحرم لم يكن عليه من^٤ ذلك شيء. ولا خير فيما يترخص فيه أهل مكة من الحجل والبعاقيب؛ ولا يدخل شيء منه الحرم حيا^٦. وإذا رمى صيدا بعض قوائمه في الحل وبعضها في الحرم فعليه جزاؤه، وأكره أكله، فإن كان الرامي في الحل والصيد في الحل إلا أن بينهما قطعة من الحرم فرفيها السهم^٧ قال: لا شيء^٨ عليه ولا بأس بأكله^٩.

(١) وفي ض «وعليه».

(٢) وفي ف، ض «الصيد».

(٣) وفي ض «وان».

(٤) وفي م «في».

(٥) وفي ف، ض، م «يرخص».

(٦) فإن ذبحها قبل أن يدخلها الحرم فلا بأس بأن يتناولها في الحرم، لأنه إنما

أدخل اللحم في الحرم واللحم ليس بصيد - كذا قاله الشارح ص ٩٩.

(٧-٧) وفي م «فلا شيء» مكان «قال لا شيء».

(٨) لأننا إن اعتبرنا الرامي فهو حلال في الحل، وإن اعتبرنا جانب الصيد فهو =

وإذا رمى الصيد في الحل فيصيه السهم فيدخل الحرم فيموت فيه، قال: أستحسن ترك أكله، ولا جزاء فيه .

وإذا ذبح الهدى في جزاء الصيد بالكوفة و تصدق به أجزاء من الطعام إذا أصاب كل مسكين قيمة نصف صاع^٢ ولم يجره من الهدى .
وإن أكل من جزاء الصيد فعليه قيمة ما أكل، فإن أكله كله^٣ هـ

بعد ما ذبحه بمكة فعليه قيمته مذبوحة^٤، يتصدق به^٥، إن شاء على مسكين واحد* وإن شاء على مساكين؛ وأما إذا حكم عليه بجزاء الصيد

= صيد الحل، وبمرور السهم في هواء الحرم لا تثبت حرمة الحرم في حق الصيد ولا في حق الرامي، والسهم ليس بمحل حرمة الحرم فلهذا لا يجب على الرامي شيء ولا بأس بأكله - اهـ ما قاله الشارح ص ٩٩ .

(١) قال السرخسي: قال (وان جرح صيدا في الحل وهو حلال فدخل الحرم ثم مات فيه لم يكن عليه جزاءه) لأن فعله في وقت الجرح كان مباحا والسراية اثر الفعل فاذا لم يكن اصل فعله موجبا للجزاء لا يكون اثره موجبا، كن جرح مرتدا فأسلم ثم مات؛ وفي القياس لا بأس بأكل هذا الصيد لأن فعله كان مذكيا له موجبا للحل حتى لو مات في الحل حل تناوله (ولكنه كره أكله استحضانا) لما بينا ان حل التناول حكم يثبت عند زهوق الروح عنه وعند ذلك هو صيد الحرم، فاعتبار هذا الجانب يحرم التناول واعتبار جانب الجرح يبيح تناوله فيترجح الموجب للحرمة على الموجب للحل - اهـ ص ٩٩ .

(٢) كذا في الأصول الثلاثة، وزاد في ض « من حنطة » .

(٣) قوله « فإن أكله كله » ساقط من ف، ولا بد منه .

(٤-٤) وفي ف « تصدق » وفي ض « تصدق به » .

(٥) سقط لفظ « واحد » من ف، ض .

طعاما فلا يعطى كل مسكين أكثر من نصف صاع ، فان أعطى كل مسكين نصف صاع ففضل منه مد تصدق به على مسكين ، فان حكم عليه بالصيام صام مكان 'نصف صاع' يوما ، فان فضل مد تصدق به إن شاء ، وإن شاء صام له يوما ، وله أن يفرق الصوم في جزاء الصيد .

محرم قتل جرادة ، قال : بلغنا عن عمر رضى الله عنه أنه قال : ثمرة خير من جرادة . وليس عليه في قتل البعوض و الذباب و النملة .

(١-١) وفي ف ، ض « كل نصف صاع » .

(٢) وفي ف ، ض « صام يوما » .

(٣) كذا في الأصلين ؛ وفي ف ، ض « من جزاء الصيد » . قال السرخسي : (وله أن يفرق الصوم في جزاء الصيد) لأنه مطلق في كتاب الله عز وجل قال الله تعالى " أو عدل ذلك صياما ليدوق وبال امره " فان شاء تابع وإن شاء فرق - اهـ ص ١٠١ .

(٤) سقط لفظ « انه » من الأصل ، و زيد من ض .

(٥) أسنده الإمام أبو يوسف في ص ١٠٥ من آثاره عن الإمام عن حماد عن إبراهيم في حديث كعب الأحبار عن عمر : ثمرة خير من جرادة - اهـ . وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن فضل عن يزيد عن إبراهيم عن كعب أنه مرّت به جرادة فضربها بسوط فأخذها فشواها فقالوا له فقال : هذا خطأ وأنا أحكم على نفسي في هذا درهم ، فأتى عمر فقال : انكم اهل حمص أكثر شيء دراهم ، ثمرة خير من جرادة ؛ حدثنا أبو بكر نا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عمر بمثله أو نحوه ؛ ورواه عن ابن عباس نا حفص ابن جعفر عن القاسم قال : سئل ابن عباس عن المحرم يصيب الجرادة فقال : ثمرة خير من جرادة . وحديث عمر رواه الطحاوى والبيهقى أيضا ، وزواه مالك في الموطأ .

و الحلة^١ و القراد شيء. و أكره^٢ له قتل القملة، وما تصدق به فهو خير منها^٣.
 بيض صيد شواه محرم^٤ و أدى جزاءه فلا بأس على الحلال
 أو المحرم^٥ أن يأكله^٦، و جزاء البيض القيمة^٧، بلغنا عن عمر و عبد الله بن
 مسعود أنها قالوا: فيه القيمة^٨.

(١) كذا في ف، ض، م؛ وكان في الأصل «الحلم».

(٢) وفي ف، ض، م «يكره».

(٣) زاد الشارح هنا مسألة ليس هذا مقامها فقال ناقلا متن المختصر و شارحه:
 قال (ولا بأس للمحرم أن يقتل فإن عمر رضى الله عنه اغتسل و هو محرم)
 و إنما أورد هذا لأن من الناس من كره ذلك و يقول: إن الماء يقتل هوام
 الرأس؛ و ليس كذلك بل الماء لا يزيده إلا شعثا - اهـ ص ١٠١.

(٤) وفي ف، ض «المحرم».

(٥) سقط قوله «أو المحرم» من الأصل؛ و زيد من ف، ض.

(٦) وفي ض «أكله». قال السرخسي: قال (ولو أن حلالا أصاب بيضا من
 بيض الصيد فأعطاه محرما فشواه فعلى المحرم جزاؤه) لأن البيض أصل الصيد
 و قد أفسده المحرم بفعله فعليه جزاؤه (ولا بأس بأكله) بخلاف الصيد إذا
 قتله المحرم لأنه إنما يحرم بفعله المحرم ما يحتاج في حله إلى الذكاة و لا حاجة إلى الذكاة
 في حل تناول البيض، ألا ترى أن المسلم و المجوسى فيه سواء! فكذا المحرم و الحلال،
 و وجوب الجزاء على المحرم لا يوجب الحرمة، كما لو دل حلالا على صيد يلزمه
 الجزاء و لا يحرم به تناول الصيد - اهـ ص ١٠١.

(٧-٧) من قوله «و جزاء البيض» ساقط من الأصل، و زده من ض. و قدم
 تنقيح الحديثين قبل ذلك في التعليق ص ٤٤٨.

محرم أصاب صيدا كثيرا^١ على وجه الإحلال والرفض لإحرامه،
 قال: عليه^٢ لذلك كله دم واحد^٣. ولو أصاب صيدا وهو حرام
 ثم أصاب آخر وهو على نيته في الإحرام فعليه جزاء لكل واحد منها
 علاحة.

ولا يتصدق من جزاء الصيد على ولده ونوافله ولا على أبويه
 وأجداده؛ وإن^٤ أعطى منه ذميا أجزاء، وفقراء المسلمين أحب إلى^٥.
 وإذا بلغ جزاء الصيد جزورا فهو أحب إلى من أن يشتري بقيته
 أغناما، وإن اشترى أغناما فذبحها وتصدق بها أجزاء^٦. وليس عليه أن

(١) كذا في ض، م؛ وكان في الأصل «كبيرا».

(٢-٣) وفي م «فعليه».

(٣) بخلاف ما إذا لم يكن على قصد رفض الإحرام لأنه قصد الجناية على الإحرام
 بقتل كل صيد فيلزمه جزاء كل صيد، وقد بينا أن حكم جزاء الصيد في حق
 المحرم ينبنى على قصده، حتى أن ضارب الفسطاط لا يكون ضامنا للجزاء،
 بخلاف ناصب الشبكة - اه ما قاله الشارح ص ١٠٢.

(٤) وفي ف، ض «كل».

(٥) وفي ض «فان».

(٦) قال الشارح: قال (ولا يتصدق من جزاء الصيد على والده وولده) بمنزلة
 الزكاة وصدقة الفطر فانه مال وجب التصديق به لحق الله تعالى، (وان اعطى
 منه ذميا اجزاء) الا انه في رواية عن ابي يوسف حيث [قال] كل صدقة واجبة
 لا يجوز صرفها إلى فقراء اهل الذمة، وقد بينا هذه الفصول في كتاب الصوم
 فهو على ما ذكرنا ثم - اه ص ١٠٢.

(٧) زاد في ض بعد قوله «اجزاء» «وذبحه في يوم عرفة ويوم النحر
 احب إلينا».

يعرف بالجزور في جزاء الصيد ولا أن يقلده ، وإن فعل لم يضره ، وكذلك هدى الإحصار والكفارات ٣ .

وإذا رمى الصيد وهو حلال ثم أحرم ، فليس عليه شيء . وإن رمى طائراً على غصن شجرة أصلها في الحل أو في الحرم لم ينظر إلى أصلها ونظر إلى موضع الطائر ، فإن كان ذلك الغصن في الحل فلا جزاء عليه . فيه ، وإن كان في الحرم ففيه الجزاء . وأما في قطع الغصن فينظر إلى أصل الشجرة ، فإن كان في الحل فله أن يقطعه ، وإن كان في الحرم

(١) زاد في ض ، بعد قوله « أن يقلده » « أو بعضه في الحرم » وليس بشيء .

(٢) وفي ف ، ض « ولم يضره إن فعل » .

(٣) وكان المعنى فيه أن ما يكون نسكاً فالتشهير فيه أولى ليكون باعثاً لغيره على أن يفعل مثل ما فعله ، فأما ما يكون كفارة فسيب ارتكاب المحذور فالستر على نفسه في مثله أولى من التشهير ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستر بستر الله عليه » - اهـ ما في الشرح ص ١٠٢ .

(٤-٤) وفي ض « فلا شيء عليه » .

(٥) وفي ف ، ض ، م « وإذا » .

(٦) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « ولم ينظر » .

(٧) وفي م « ينظر » .

(٨) سقط لفظ « فيه » من م .

(٩) وفي م « فعليه فيه الجزاء » . لأن قوام الصيد ليس بالغصن ، قال الله تعالى « ولم يروا إلى الطير مسخرات في جو السماء ما يمسكهن إلا الله » فكان الاعتبار فيه موضع الصيد ، فإن كان ذلك الموضع من هواء الحرم فالصيد صيد الحرم ، وإن كان من هواء الحل فالصيد صيد الحل - اهـ ، كذا في الشرح ص ١٠٣ .

(١٠) كذا في ف ، ض ، م ؛ وزاد في الأصل « أو بعضه في الحرم » .

فليس له^١ أن يقطع الغصن^٢ .

ولا يقطع من شجر الحرم ما نبت^٣ بنفسه مما لا ينبت الناس ، فإن قطعه رجل حلال أو محرم أو قارن فعليه قيمته ، وأما ما أنبت إنسان^٤ مما نبت بنفسه أو مما ينبت الناس أو نبت بنفسه مما ينبت الناس فلا بأس بقطعه . .

(١) وفي الأصل « عليه » مكان « له » .

(٢) لأن قوام الأغصان بالشجرة فينظر إلى أصل الشجرة فيجعل حكم الأغصان حكم أصلها ، وإن كان بعض الأصل في الحرم وبعضه في الحل فهو من شجر الحرم أيضا لأنه اجتمع فيه المعنى الموجب للحظر والموجب للحل فهو بمنزلة صيد قائم بعض قوائمه في الحل وبعضها في الحرم يكون من صيد الحرم ، بخلاف ما إذا كانت قوائم الصيد في الحل ورأسه في الحرم فإن قوامه بقوائمه دون رأسه ، إلا أن يكون قائما ورأسه في الحرم فحينئذ قوامه بجميع بدنه ، فإن كان جزء منه في الحرم فهو بمنزلة صيد الحرم - اهـ ما قاله الشارح ص ١٠٣ .

(٣) وفي ف ، م « ينبت » .

(٤) وفي ف ، ض ، م « الناس » .

(٥) قال الشارح : ثم الأصل في حرمة اشجار الحرم قوله صلى الله عليه وسلم « لا يختل خلاها ولا يعضد شوكها » قال هشام : سألت مجدا عن معنى هذا اللفظ فقال : كل ما لا يقوم على ساق ؟ وروى أن عمر رضي الله عنه قطع دوحه كانت في موضع الطواف تؤذي الطائفين فتصدق بقيمتها ؛ وحرمة اشجار الحرم كحرمة صيد الحرم فإن صيد الحرم يأوى إلى اشجار الحرم ويستظل بظلها ويتخذ الأوكار على أغصانها فكما تجب القيمة في صيد الحرم على من اتلفه فكذلك تجب القيمة على من قطعه ، (و شجر الحرم ما ينبت بنفسه لا ما ينبت الناس ، وأما =

وإن

وإن قطع رجلان شجرة من الحرم بما لا يقطع فعليها قيمة واحدة، ولا يجوز فيها الصيام، إنما يهدى أو يطعم لكل مسكين ٣ نصف صاع حنطة بقيمتها بالنقصة ما بلغت. ولا أحب له أن ينتفع بتلك الشجرة التي غرم قيمتها، وإن انتفع بها فلا شيء عليه. وإن غرسها فبنت فله أن يقطعها ويصنع بها ما شاء. وما تكسر من شجر الحرم و يبس حتى سقط فلا بأس بالانتفاع به.

ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع إلا الإذخر فإنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيه؛ وهذا قول أبي حنيفة

= ما ينبت الناس عادة ليس له حرمة الحرم سواء انبتته انسان او نبت بنفسه) لأن الناس يزرعون ويحصدون في الحرم من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا من غير تكبير منكر ولا زجر زاجر، (فأما ما لا ينبت الناس عادة إذا انبتته انسان فلا شيء عليه في قطعه ايضا) لأنه ملكه و التحق فعله بما ينبت الناس عادة (فأما إذا نبت بنفسه فله حرمة الحرم وان كان مملوكا لإنسان بأن نبت في ملكه) حتى قالوا: لو نبت في ملك رجل أم غيلان فقطعه انسان (فعليه قيمته لمالكة وعليه قيمته لحق الشرع) بمنزلة لو قتل صيدا مملوكا في الحرم - اه ص ١٠٣ .

(١) وفي م «ولا يجزى» .

(٢) وفي ض «فيه» .

(٣) سقط قوله «للكل مسكين» من ف، ض، م .

(٤) وفي ف، ض «ثمها» .

(٥) اسنده في كتاب الحجة: اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا يزيد بن ابي زياد عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم =

و محمد، و قال أبو يوسف: لا بأس بأن يرعى الحشيش ولا يحتش؛
و قال ابن أبي ليلى: 'يحتش ويرعى'.

= فتح مكة: ان هذه حرم الله حرما يوم خلق السموات و الأرض و الشمس
و القمر و وضعها بين هذين الأخشين، لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي
و لم تحل لي إلا ساعة من النهار، لا يختل خلاها ولا يعصده شجرها ولا يرفع
لقطتها الا لمنشد؛ فقال العباس رضى الله عنه: الا الإذخر لا غنى بأهل مكة
عنه لقبورهم و لبيوتهم؟ فقال صلى الله عليه وسلم: الا الإذخر؛ و قال محمد:
قرن صلى الله عليه وسلم الصيد مع الشجر و ليس بينهما افتراق - اه راجع ج ٢
ص ٤٠٩ من كتاب الحجة. قالت: الحديث هذا رواه البخارى وغيره من
أصحاب الصحاح و السنن و غيرهم، معروف عندهم.

(١) (و على قول ابن ليلى لا بأس بأن يحتش ويرعى) لأجل البلوى و الضرورة
فيه فانه يشق على الناس حمل علف الدواب من خارج الحرم، و لكن أبو حنيفة
و محمد استدلا بقوله صلى الله عليه وسلم «لا يختل خلاها ولا يعصده شوكها»
و فى الاحتشاش ارتكاب النهى، و كذلك فى رعى الدواب لأن مشافرة الدواب
كالمناجل، و انما تعتبر البلوى فيما ليس فيه نص بخلافه، فأما مع وجود النص
لا معتبر به - اه ما قاله الشارح ص ١٠٤.

(٢) زاد الشارح هنا مسألتين ناقلا عن المتن، و سقطتا من نسخنا؛ فقال: قال
(ولا بأس بأخذ الكمأة فى الحرم) لأنه ليس من نبات الحرم بل هو مودع
فيه، (و كذلك لا بأس بأخذ حجارة الحرم) و قد نقل عن ابن عباس و ابن
عمر رضى الله عنهم انهما كرها ذلك و لكننا نأخذ بالعادة الجارية الظاهرة بين
الناس باخراج القدور و نحوها من الحرم، و لأن الانتفاع بالحجر فى الحرم
مباح و ما يجوز الانتفاع به فى الحرم يجوز اخراجه من الحرم ايضا؛ ثم حرمة
الحرم خاصة بمكة عندنا و ليس للدينة حرمة الحرم فى حق الصيود و الأشجار =

و إذا قتل المحرم البازي المعلم فعليه في الكفارة قيمته غير معلم .

= ونحوها ، وقال الشافعي : للدينة حرمة الحرم حتى ان من قتل صيدا فيها فعليه الجزاء لقوله صلى الله عليه وسلم « ان ابراهيم عليه السلام حرم مكة وانا احرم ما بين لابتيها » يعني المدينة ، وقال « من رأيتموه يصطاد في المدينة فخذوا ثيابه » ؛ وحجتنا في ذلك ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى بعض الصبيان بالمدينة طائرا فطار من يده فجعل يتأسف على ذلك و رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يا ابا عمير ما فعل النغير ؟ اسم ذلك الطير وهو طير صنير مثل العصفور ، ولو كان للصيد في المدينة حرمة الحرم لما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم صيا ، ولأن هذه بقعة يجوز دخولها بغير احرام فتكون قياس سائر البلدان ، بخلاف الحرم فانه ليس لأحد ان يدخلها الا محرما - انتهى ما ذكره الشارح في شرح المختصر ص ١٠٥ .

(١) قال السرخسي : قال (و إذا قتل المحرم البازي المعلم فعليه الكفارة غير قيمته معلما) لأن وجوب الجزاء باعتبار معنى الصيدية فكونه معلما صفة عارضة ليست من الصيدية في شيء لأن معنى الصيدية في تنفره و بكونه معلما ينتقص ذلك و لا يزداد لأن توحشه من الناس يقل اذا كان معلما فلا يجوز أن يكون ذلك زائدا في الجزاء ، بخلاف ما إذا كان مملوكا لإنسان فان متلفه يفرم قيمته معلما لأن وجوب القيمة هناك باعتبار المالية و ماليته بكونه منتفعا به و ذلك يزداد بكونه معلما ؛ و كذلك الحمامة إذا كانت تجيء من موضع كذا ففي ضمان قيمتها على المحرم لا يعتبر ذلك المعنى و في ضمان قيمتها للعباد يعتبر ، فأما إذا كانت تصوت فترداد قيمتها لذلك ففي اعتبار ذلك في الجزاء روايتان ، في إحدى الروايتين لا يعتبر لأنه ليس من معنى الصيدية في شيء ، و في رواية أخرى يعتبر لأنه وصف ثابت بأصل الحلقة ، بمنزلة الحمام إذا كان مطوقا - اه ص ١٠٥ .

(٢) زاد السرخسي مسألة في آخر الباب سقطت من أصولنا فقال : قال (و إذا

باب المحصر

و يبعث المحصر بالحج بشن^١ هدى يشتري له بمكة فيذبح عنه يوم النحر ويحل وعليه عمرة وحجة، فإذا بعث به فإن شاء أقام مكانه وإن شاء رجع^٢ وليس عليه أن يقصر، وقال أبو يوسف: إن قصر فحسن^٣.
 ٥ و المحصر بالعمرة يواعدهم يوما يذبح فيه الهدى عنه^٤، فإذا ذبح

= اضطر المحرم إلى قتل الصيد فلا بأس بأن يقتله ليأكل من لحمه ويؤدى الجزاء وقد بينا هذا فيما سبق، اورد في كتاب اختلاف زفر ويعقوب انه إذا اضطر إلى ميتة أو صيد فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف يتناول من هذا الصيد ويؤدى الجزاء، وعلى قول زفر يتناول من الميتة لأنه لو قتل الصيد صار ميتة فيكون جامعا بين أكل الميتة و قتل الصيد وله عن أحدهما غنية بأن يتناول الميتة، ولكننا نقول: حرمة الميتة اغلظ، ألا ترى ان حرمة الصيد ترتفع بالخروج من الإحرام وحرمة الميتة لا، فعليه أن يتحرز عن اغلظ الحرمتين بالإقدام على أهونها! و قتل الصيد وإن كان محظور الإحرام ولكنه عند الضرورة لا بأس به، كالحلق عند الأذى، فلهذا يقتل الصيد ويتناول من لحمه ويؤدى الجزاء - اهـ ما في الشرح ج ٤ ص ١٠٥.

(١) كذا في ف، ض، م؛ وفي الأصل «ثن».

(٢-٢) كذا في ف، ض الا لفظ «ليس» فانه سقط منها؛ ومن قوله «وليس عليه...» لم يذكر في الأصل. قال السرخسي في شرحه: قال (ثم إذا بعث بالهدى إلى الحرم فذبح عنه فليس عليه حلق ولا تقصير في قول أبي حنيفة ومحمد، خلافا لأبي يوسف) وقد بينا هذا، و قال الشافعي: الحلق نسك فعل المحصر إن يأتي به - اهـ ص ١٠٧.

(٣) سقط لفظ «عنه» من الأصل؛ وزيد من ف، ض.

حل^١ ، وعليه عمرة مكانها^٢ . والقارن^٣ يبعث بهدين^٤ فاذا ذبحا وحل فعليه^٥ عمرتان وحجة يقضيها^٦ بقران أو أفراد كما يشاء^٧ .

وإذا بعث المحصر بالهدى ثم قدر على الذهاب وإدراك الهدى قبل أن يذبح لم يسهه أن يقيم ، ولم يحل بالهدى إن أقام ، وإن لم يقدر على إدراكه أجزأه استحسانا .

و الإحصار بالمرض والعدو سواء . وكذلك المرأة تحرم بالحج وليس لها محرم يخرج^٨ معها فهي بمنزلة المحصر . وكذلك إن أهلت بحجة سوى حجة الإسلام فمنعها زوجها^٩ وحللها فعليها هدى وعمرة وحجة ، وتحليله لها أن ينهاها^{١٠} ويصنع بها أدنى ما يحرم عليها^{١١} في الإحرام من قصر ظفر أو غيره^{١٢} ؛ ولا يكون التحليل بالنهي ولا بقوله^{١٣} : « قد حللتك » . وكذلك المملوك يهل بغير إذن مولاه .

(١-١) وفي ف ، ض « وكان عليه عمرة فقط » .

(٢) وفي ف ، ض « وإن كان قارنا » .

(٣-٣) وفي ف ، ض « فينحران منه يوم النحر ويحل وعليه » .

(٤) وفي ض « يقضيها » .

(٥) وفي ف ، ض « كما يشاء » .

(٦) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « يحرم » .

(٧) سقط الواو من الأصل ، وزيد من ف ، ض .

(٨) وفي ض « يمنعا » .

(٩) وفي ف ، ض « عليه » .

(١٠) وفي ض « وغيره » .

وإذا بعث المحصر بالحج ' يهدين ' حل بأولها . وإن حل المحصر قبل أن ينحر عنه هديه فعليه دم لإحلاله ، ويعود ' حراما ' كما كان حتى ينحر عنه هديه . فإن كان المحصر معسرا لم يحل أبدا إلا بدم .
وكل شيء صنعه ' المحصر قبل أن يحل فهو بمنزلة المحرم الذي ليس بمحصر .

وإذا قدر المحصر على الذهاب إلى مكة فضى وأدرك هديه صنع به ما شاء .

(١) كذا في ف ، ض ؛ وسقط قوله « بالحج » من الأصل .

(٢) وفي ف ، ض « هديين » .

(٣) وفي ض « وهو يعود » .

(٤) وفي ف « فعله » مكان « صنعه » .

(٥) قال الشارح : قال (وكل شيء صنعه المحصر قبل أن يحل فهو بمنزلة المحرم الذي ليس بمحصر) وكذلك إن ذبح عن المحصر هديه في غير الحرم فانه يبقى حراما على حاله حتى يبعث بهدى فيذبح عنه في الحرم ، وإن كان قد حل قبل ذلك فعليه دم لإحلاله سواء كان عالما به أو لم يكن عالما - اه ص ١١٣ .

(٦) زاد في ف ، ض بعد قوله « ما شاء » « أن شاء باع وإن شاء ذبح » . قال

السرخسي : (إذا بعث بالهدى ثم زال الإحصار) فالسألة على ثلاثة أوجه (أن كان يقدر على ادراك الحج والهدى جميعا فعليه أن يتوجه لأداء الحج وليس له أن يتحل بالهدى) لأن ذلك كان للعجز عن أداء الحج فكان في حكم البذل وقد قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبذل فسقط اعتبار البذل ويلزمه أن يتوجه (فإذا أدرك هديه صنع به ما شاء) لأنه ملكه وقد كان عينه لمقصود وقد استغنى عنه ، (وإن كان لا يقدر على ادراك الحج والهدى جميعا لا يلزمه

(=التوجه) لأن المعجز عن أداء أعمال لم يتعدم بزوال الإحصار فكان له أن يتحلل بالهدى، وإن توجه ليتحلل بأعمال العمرة فله ذلك لأنه فائت الحج، وفائت الحج يتحلل بأعمال العمرة وله في هذا التوجه غرض وهو أن لا يلزمه قضاء العمرة، (وأما إذا قدر على ادراك الحج ولم يقدر على ادراك الهدى) وإنما يتصور هذا عند أبي حنيفة لا عندهما لأن عندهما هذا الهدى يختص بيوم النحر فلا يتصور ادراك الحج دون الهدى ثم (في قياس قول أبي حنيفة يلزمه أن يتوجه، وليس له أن يتحلل بالهدى) وهو قول زفر لأن المعجز عن أداء الأعمال قد ارتفع بزوال الإحصار، وقد بينا أن حكم البدل يسقط اعتباره إذا قدر على الأصل فيلزمه أن يتوجه (ولكنه استحسن فقال: له أن يتحلل بالهدى) لأنه لو توجه ضاع ماله فإن الهدى ملكه جعله المقصود وهو التحلل، فإن كان لا يدركه ولا يتحلل به يضيع ماله وحرمة المال كحرمة النفس فكما كان الخوف على نفسه عذرا له في التحلل فكذلك الخوف على ماله (والأفضل له أن يتوجه) لأنه أقرب إلى الوفاء بما وعد وهو أداء ما شرع فيه؛ قال: (وكذلك المرأة تحرم بالحج وليس لها محرم ولا زوج يخرج معها فهي بمنزلة المحصر) وهذا بناء على أن المرأة لا يجوز لها أن تخرج لسفر الحج إلا مع محرم أو زوج عندنا لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاثة أيام ولياليها إلا ومعه زوجها أو ذو رحم محرم منها، فقام رجل فقال: أتى أريد الخروج في غزوة كذا وإن امرأتى تريد الحج فماذا أصنع؟ فقال صلى الله عليه وسلم: أخرج معها ولا تفارقها؛ ففى هذا دليل على أنهم فهموا من السفر الذى ذكره سفر الحج حتى قال السائل ما قال، وفي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الزوج بأن يترك الفروج ويخرج معها دليل على أنه ليس لها أن تخرج إلا مع زوج أو محرم، والمعنى في ذلك أنها تنشى سفرا عن اختيار فلا يحل لها ذلك إلا مع زوج أو محرم كسائر الأسفار، بخلاف المهاجرة فإنها لا تنشى سفرا ولكنها تقصد النجاة، ألا ترى =

= انه لو وصلت الى جيش من المسلمين في دار الحرب حتى صارت آمنة لم يكن لها ان تسافر بعد ذلك من غير محرم ولأنها مضطرة هناك لخوفها على نفسها! ألا ترى ان العدة عنك لا تمنعها من الخروج! وهنا لو كانت معتدة لم يكن لها ان تخرج للحج، وتأثير فقد المحرم في المنع من السفر كتأثير العدة، فاذا منعت من الخروج لسفر الحج بسبب العدة فكذلك بسبب فقد المحرم، وهذا لأن المرأة عرضة للفتنة وباجتماع النساء ترداد الفتنة ولا ترتفع وانما ترتفع بحفظ يحفظها ولا يطعم فيها وذلك المحرم، وتفسير من لا يحل له نكاحها على التأيد بسبب قرابة او رضاع او مباهرة؛ ألا ترى انه يجوز له ان يخلو بها لأنه لا يطعم فيها اذا علم انها محرمة عليه ابدا فكذلك يسافر بها؛ قال (ويستوى فيه ان يكون المحرم حرا او مملوكا مسلما او كافرا) لأن كل ذي دين يقوم بحفظ محارمه إلا ان يكون مجوسيا فينبذ لا تخرج معه لأنه يعتقد اباحتها له فلا ينقطع طمعه عنها فلهذا لا تسافر معه ولا يخلو بها؛ اذا عرفنا هذا فنقول: (اذا لم تجد المحرم وقد احرمت بحجة الإسلام فهي ممنوعة من الخروج شرعا فصارت كالمحصر تبعث بالهدى فتتحلل به، وان كانت ذات زوج وارادت ان تخرج لحجة الإسلام مع المحرم فليس للزوج ان يمنعها من الخروج) عندنا لأن فرض الحج يتوجه عليها باستجماع الشرائط فكان ذلك مستثنى من حق الزوج، وبسبب عقد النكاح لا يثبت عليها للزوج ولاية المنع من اداء الفرائض، ألا ترى انه لا يمنعها من صيام شهر رمضان! والمولى لا يمنع مملوكه من اداء الصلاة لأن ذلك مستثنى من حقه! فهذا مثله، بخلاف ما اذا لم تجد محرما فان هناك الفرض لم يتوجه عليها لانعدام شرائطه (حتى لو كانت لا تحتاج الى سفر) بأن كان بينها وبين مكة دون مسيرة ثلاثة أيام (فليس للزوج ان يمنعها وان لم تجد محرما) لأن اشتراط المحرم للسفر لا لما دونه، وأما حج التطوع فالخروج لأجله لم يصر مستثنى من حق الزوج (فاذا احرمت بحجة التطوع كان للزوج ان يمنعها ويحلها) إلا ان هنا لا يتأخر تحليها إياها إلى ذبح الهدى ولكن يحللها من =

« وإذا ذبح عن المحصر هديه في غير الحرم لم يجزه ، فإن حل في موضعه ثم علم بذلك قال : يعود حراما وعليه دم لإحلاله ، ويعت بدم لإحصاره » إن كان الإحصار باقيا .

ويجزيه هدى الإحصار الجذع العظيم من الضأن والثني من غيرها .
فإن أكل منه الذي هو معه بعد ما ذبحه فهو ضامن لقيمة ما أكل ، ويتصدق به هـ

= ساعته (وعليها هدى) لتعجيل الإحلال (وعمرة وحجة) لصحة شروعاتها في الحج بخلاف حجة الإسلام لأن هناك لا تحلل إلا بالهدى لأن هناك لا حق للزوج في منعها لو وجدت محرما ، وإنما تعذر عليها الخروج لفقد المحرم فلا تحلل إلا بالهدى وهنا تعذر الخروج لحق الزوج ، وكما لا يكون لها أن تبطل حق الزوج لا يكون لها أن تؤخر حق الزوج فكان له أن يحللها من ساعته (وتحليله لها أن ينهها ويصنع بها أدنى ما يحرم عليها) في الإحرام (من قص ظفر ونحوه ولا يكون التحليل بالنهي ولا بقوله « قد حلتك ») لأن عقد الإحرام قد صح فلا يصح الخروج إلا بارتكاب محظوره وذلك لا يحصل بقوله « حلتك » وهو نظير الصوم إذا صح الشروع فيه لا يصير خارجا إلا بارتكاب محظوره ، حتى أن الزوج لو نهاها عن صوم التطوع لا يصير خارجة عن الصوم بمجرد نهيه (وكذلك المملوك بهل بغير إذن مولاه) فلمولى أن يحلله أقيام حقه في خدمته ومنافعه ، والمملوك في هذا كالزوجة في حجة التطوع على ما بينا - اهـ ص ١١٠-١١٢ .
بالاختصار والتبسيط ملتبس . قلت : هذه المسائل المتعلقة بإحرام الحج والعمرة للنساء شرحها السرخسي هنا ، ذكرها الحاكم في ابتداء باب المحصر ص ٤٦٣ .

(١) وفي ف « وان » .

(٢) وفي ف ، ض « الإحصار » .

(٣) وفي ف ، ض « غيرها » .

(٤) وفي ف ، ض « فيتصدق » .

عن المحصر . فان 'قدم مكة' فطاف وسمى لعمرته و حجته ثم خرج إلى بعض الآفاق قبل أن يقف بعرة فأحصر، قال: يبعث بهدى يحل به، وعليه حجة وعمرة مكان حجته، وليس عمرة مكان عمرته لأنه قد فرغ منها، ويقصر وعليه دم لأنه قصر في غير مكة . وإذا وقف بعرة ثم أحصر ٥ لم يكن محصرا 'لأنه قد فرغ' من حجته ولكن يكون حراما حتى يصل إلى البيت فيطوف طواف الزيارة وطواف الصدر، ويحلق أو يقصر، وعليه ترك الوقوف بالمزدلفة دم، ولرمى الجمار دم، ولتأخير الحلق دم، ولتأخير الطواف دم في قول أبي حنيفة؛ وقال أبو يوسف ومحمد: ليس عليه لتأخير الحلق والطواف شيء .

١٠ وإذا قدم الحاج مكة فأحصر بها لم يكن محصرا بها ٣ . وإذا بعث القارن

(١-١) وفي ض «قدم رجل مكة» .

(٢-٢) كذا في ف، ض؛ وفي الأصل «لأنه فرغ» .

(٣) وذكر علي بن الجعد عن أبي يوسف قال: سألت أبا حنيفة عن المحرم يحصر في الحرم، فقال: لا يكون محصرا، فقلت: أليس إن النبي صلى الله عليه وسلم أحصر بالحديبية وهي من الحرم؟ فقال: إن مكة يومئذ كانت دار الحرب، فأما اليوم فهي دار الإسلام فلا يتحقق الإحصار فيها؛ قال أبو يوسف: وإنما أنا أقول: إذا غلب العدو على مكة حتى حاولوا بينه وبين البيت فهو محصر؛ والأصح أن يقول: إذا كان محررا بالحج فإن منع من الوقوف وطواف الزيارة جميعا فهو محصر، وإن لم يمنع من أحدهما لا يكون محصرا لأنه إن لم يكن ممنوعا من الطواف يمكنه أن يصبر حتى يفوته الحج فيتحل بالطواف والسعي، وإن =

بهديين ولم يبين أيهما للحج و^١ أيهما للعمرة لم يضره^٢ .
 رجل أهل بعمرتين معا فسار إلى مكة ليقضيها ثم أحصر ، قال :
 يبعث بهدي واحد يحل به من عمرة واحدة لأنه حيث سار صار رافضا
 لإحداهما و عليه هدي^٣ لرفضها و عليه عمرتان ، وإن لم يكن سار^٤
 ولا أخذ في شيء من عملها حتى أحصر ، قال : يبعث بهديين لها فإذا ه
 حرا عنه حل وكانت عليه عمرتان^٥ .

= لم يكن ممنوعا من الوقوف يمكنه أن يقف بعرفة ليتم حجه ، وإن كان ممنوعا
 منها فقد تعذر عليه الإتمام و التحلل بالطواف فيكون محصرا ، كما لو أحصر في
 الحل - اه ما قاله السرخسي في شرح المختصر ص ١١٤ .

(١) وفي ف ، ض « او » .

(٢) ثم المذهب عند أبي حنيفة أن دم الإحصار لا يختص بيوم النحر ، حتى
 لو واعد البعوث على يده بأن يذبح عنه في أول أيام العشر حاز ، وعند أبي يوسف
 و محمد يختص بيوم النحر ، فالإهداء دم يتحلل به من إحرام الحج فيختص بيوم
 النحر ، كهدى المتعة و القران ، و أبو حنيفة يقول : أن الله تعالى نص في هدي
 الإحصار على مكان بقوله " حتى يبلغ الهدى محله " فالتقييد بالزمان زيادة عليه
 فلا يجب بالرأى ، ثم هذا بمنزلة دماء الكفارات فانه يجب للإحلال قبل أوائه
 ولهذا لا يباح تناول منه ، و دماء الكفارات تختص بالحرم ولا تختص بيوم
 النحر ، بخلاف دم المتعة و القران فانه نسك يباح تناول منه بمنزلة الأضحية -
 اه ما قاله الشارح في شرح هذا القول ، راجع ص ١٠٩ منه .

(٣) وفي ف ، ض ، م « دم » مكان « هدي » .

(٤) وفي ف ، ض « لم يسر » .

(٥) زاد في ض « وفي قول محمد لا يلزمه الا واحدة » .

رجل أهل بشيء واحد لا ينوي به حجة ولا عمرة ثم أحصر ،
قال : يبعث بهدى فيحل به وعليه عمرة استحساناً ، ولو لم يحصر كان
له أن يختار إن شاء عمرة وإن شاء حجة ما لم يطف بالبيت ، فإذا
طاف قبل أن ينوي شيئاً جعلته عمرة . (وكذلك لو جامع قبل أن
ينوي شيئاً جعلته عمرة) وعليه دم الجماع وعمرة وقضاؤها ؛
ولو أهل بشيء واحد وسماه ثم نسيه وأحصر بعث بهدى واحد فحل
به ، وعليه عمرة وحجة . وكذلك إن لم يحصر وصل إلى البيت
رأيت له أن يجعله عمرة وحجة ، أخذ له في ذلك بالثقة ، ويكون
عليه ما يكون^١ على القارن . ولو جامع قبل أن يصل إلى البيت وقبل
أن ينوي أن تكون عمرة وحجة فعليه هدى واحد للجماع ، ويجعل
إحرامه للعمرة وحجة^٢ . ولو أهل بشيئين ثم نسيهما ثم أحصر بعث
بهديين ، فإذا ذبحا عنه وحل كانت^٣ عليه عمرتان وحجة ، أجعله بمنزلة
(١-١) سقط قوله « وعليه دم الجماع - الخ » من الأصلين ، وزيد من ض .
(٢) سقط لفظ « يكون » من الأصل ، وزيد من ف ، ض .

(٣) وليس عليه دم القران لأن دم القران إنما يلزمه عند صحة النسكين ،
قال (ولو جامع بعد ما نوى أن يجعلها عمرة وحجة ولم يهملها فله دمان) لأنه
يتيقن بعد ما لم يهملها أنه محرم بأحرامين بطريقة إضافة أحد الإحرامين إلى الآخر
فعليه دمان للجماع ، وحكمه في القضاء مثل الأول كما بينا - اهـ ما قاله السرخسي

ج ٤ ص ١١٧ .

(٤) وفي ف ، ض « وإذا » .

(٥) وفي ف « وكان » .

القارن و أضع أمره على ما يهل ' به الناس ' أستحسن ذلك ، و كان القياس أن يكون عليه ' حجتان و عمرتان ' .

و إن لم يحصر و وصل إلى البيت جعل إحرامه عمرة و حجة و عمل ما يعمل ٣ القارن ، و كان القياس أن يقضى عمرة و حجة مع الناس ، و عليه دم القارن ، و عليه دم آخر و عمرة و حجة ، فان كان الذى ه أهل به حجتين فقد قضى إحداهما ، و عليه لرفض الأخرى هذا الدم ، و عليه عمرة و حجة مكانها ؛ و إن كان إهلاله بعمرتين فقد قضى إحداهما ، و عليه لرفض الأخرى ذلك الدم و عمرة .

باب الجماع

و إذا جامع الرجل امرأته و هما مهلان بالحج قبل أن يقفأ بعرة ١٠ فعلى كل واحد منهما شاة ، و يمضيان فى حجتها ، و عليهما الحج من قابل ٤

(١-١) و فى ف ، ض « الناس به » .

(٢-٢) و فى ف ، ض « عمرتان و حجتان » .

(٣) و فى ف ، ض « يفعله » .

(٤) و هكذا روى عن الصحابة : عمر و على و ابن مسعود رضى الله عنهم ، و لكن قالوا : إذا رجعا للقضاء يفترقان ؛ و معناه ان يأخذ كل واحد منهما فى طريق غير طريق صاحبه ، و مالك اخذ بظاهر هذا اللفظ فقال : كما خرجا من بيتها فعليهما ان يفترقا ؛ و لكن هذا بعيد من الفقه فان له ان يواقعها ما لم يحرمها ، و الاقتراق للتحرز عن المواقعة فاما معنى للأمر بالاقتراق فى وقت تحل المواقعة بينهما فيه ! و زفر يقول : يفترقان من وقت الإحرام لأن الاقتراق نسك بقول الصحابة رضى الله عنهم ، و أو ان اداء ما هو نسك بعد الإحرام ؛ و هذا ليس =

ولا يفترقان^١، وليست الفرقة بشيء^٢، فإن كان قارنا فعليه شاتان وقضاء عمرة وحجة إن لم يكن طاف بالبيت، وقد سقط عنه دم القرآن^٣. وإن كان طاف^٤ بالبيت^٥ قبل الجماع فكذلك الجواب إلا أنه ليس عليه قضاء العمرة. وإن جامع بعد ما وقف بعرفة فعليه جزور وشاة^٥.

وإذا جامع الحاج بعد ما وقف بعرفة فأهدى جزورا ثم جامع بعد ذلك فعليه شاة^٥. وإذا طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة = بقوى فإن الاقتراح ليس بنسك في الأداء فلا يكون نسكا في القضاء لأن القضاء بصفة الأداء، ومراد الصحابة رضي الله عنهم أنها يفترقان على سبيل الندب إن خاف على أنفسهما الفتنة، لا أن يكون ذلك واجبا عليهما، كما يندب الشاب إلى الامتناع عن التقبيل في حالة الصوم إذا كان لا يأمن على نفسه ما سوى ذلك - انتهى ما قاله السرخسي بالاختصار ص ١١٨ - ١١٩.

(١) كذا في ف، ض، م؛ وفي الأصل «ولا يفترقان».

(٢-٣) وفي ض «وان طاف».

(٣) وفي ف، ض «بالبيت لهما».

(٤) قال الشارح ذاكر امتن المختصر وشارحا له: (وان جامع بعد ما وقف بعرفة) لم يفسد واحد النسكين عندنا، وقد بينا هذا (و) لكن (عليه جزور) لجماعه بعد الوقوف في أحرام الحج (وشاة) لجنايته على أحرام العمرة (و عليه دم القرآن) لأنه أدى النسكين بصفة الصحة - اه ص ١١٩.

(٥) لأنه دخل أحرامه قصصا بالجماع الأول فالجماع الثاني صادف أحراما ناقضا فيكفيه شاة، بخلاف الجماع في المرة الأولى فإن هناك صادف أحراما تاما فكان عليه جزور - انتهى ما قاله الشارح ص ١١٩.

وقد قصر ثم جامع فليس عليه شيء ، وإن لم يكن قصر فعليه دم .
واللئس والتقييل من شهوة والجماع فيما دون الفرج أنزل
أو لم ينزل لا يفسد الإحرام ولكنه يوجب الدم ؛ والنظر لا يوجب
شيئا وإن أنزل .

وحكم الجماع في الحج والعمرة واحد إن كان عن : نسيان ، ه
أو تعمدا ، أو في حال نوم ، أو باكره ، أو بطوع ، إلا في الإثم .
(١) لأن أكثر اشواط الطواف في حكم التحلل بجميع الطواف ، فكما أنه لو أتم
الطواف تحلل في حق النساء فكذلك إذا أتى بأكثر اشواط الطواف ، وذكر
ابن سماعة عن محمد : أنه إذا طاف جنباً ثم جامع بعد قبل الإعادة في القياس لاشيء
عليه ، كما لو طاف محدثاً ، لأن التحلل يحصل بطواف الجنب ؛ وفي الاستحسان
عليه دم ، فيحتاج إلى الفرق بين هذا وبين ذلك ، والفرق ما بينا أن طواف
الجنب غير معتد به إلا في حكم التحلل ، ولهذا لو أعاده انقسخ الأول بالثاني في
أصح الطريقين فصار في المعنى كالجماع قبل الطواف ، وهنا ما أتى به من أكثر
اشواط الطواف معتد به على الإطلاق ، توضيحه أن ما بقي هنا يقوم الدم مقامه
فيكون هذا نظير النقصان في طواف المحدث ، ولو طاف محدثاً ثم جامع لم يلزمه
شيء ، بخلاف ما إذا طاف جنباً فإن الواجب هناك لا يجب بمقابلة أصل الطواف
عند فوات أدائه وهي البدنة بخياعه في تلك الحالة بجماعه قبل الطواف ، (وإن
لم يكن حلق) قبل الطواف حتى جامع بعد ما طاف أربعة اشواط (فعليه دم)
لارتكاب محظور الإحرام فإن التحلل بالطواف لا يحصل إذا لم يحلق - اهـ ما
قاله السرخسي في شرح هذا القول ص ١٢٠ .

(٢) كذا في م ، وفي بقية الأصول « إن أنزل » .

(٣) وفي ض « لعمد » وفي م « عمد » .

و كذلك الحلال و الحرام و البالغ و غير البالغ و العاقل و المعتوه^١ كل ذلك يفسده^٢.

رجل أهل بعمره و جامع^٣ فيها ثم أهل^٤ بأخرى ينوى قضاءها، قال: هي هي^٥، و عليه دم^٦ للجماع، و يفرغ منها، و عليه عمرة؛ و كذلك لو كانت حجة^٧. فان جامع في العمرة ثم أضاف إليها حجة لم يكن قارناً، و الحجة له لازمة يقضيها جميعاً، و لا يلزمه دم القران إذا كانت إحداها فاسدة، و كذلك يسقط عنه دم ترك الوقت إذا أفسد ما أحرم به^٨.

- (١) كذا في ف، ض؛ وفي الأصل «المعتق» مكان «المعتوه» تصحيف.
- (٢) وفي ف، ض «يفسد»؛ و زاد في ض بعده «و على العاقل البالغ في هذه دم و يلزمه حكم الفساد».
- (٣) وفي ف «ثم جامع».
- (٤) وفي م «ثم أحرم».
- (٥) لأنه بالجماع و ان أفسد نسكه فقد لزمه المضى في الفاسد، و لا يخرج من الإحرام الا بأداء الأعمال فنيت في الإحرام بالإهلال الثاني لغو لأنه ينوى إيجاد الموجود، و نية القضاء كذلك فان الإحرام الواحد لا يقسع للقضاء و الأداء - اه ما قاله الشارح ص ١٢١.
- (٦) وفي م «فكان عليه دم».

- (٧) قال السرخسي: (و كذلك) هذا الحكم (لو كان مهلاً بالحجة) - اه.
- (٨) قال السرخسي: (و ان جامع في العمرة) قبل الطواف (ثم أضاف إليها حجة يقضيها جميعاً) لأن إضافة الحج الى العمرة الصحيحة جائز، فالى العمرة الفاسدة أولى (و ليس عليه دم القران) لفساد احد النسكين (و كذلك يسقط =

محرم بعمره جامع النساء ورفض إحرامه فأقام حلالا يصنع ما يصنع الحلال في الجماع وصيد الطيب وغيره ، قال : عليه أن يعود حراما كما كان ، ويمضي في عمرته ، وعليه دم واحد لإحلاله وجميع ما يصنع فيه من جماع و قتل صيد وغير ذلك ٢ ، وعليه عمرة مكان عمرته ٣ .

باب الدهن و الطيب

ويكره للحرم الأدهان و الطيب ٥ . فان أدهن ينفسج

= عنه دم ترك الوقت اذا افسد بعد ما احرم به) يعني اذا جاوز الميقات حلالا ثم احرم بعمره او حجة فعليه دم لتترك الإحرام من الميقات فان افسدها بالجماع سقط عنه هذا الدم لأنه وجب عليه قضاء النسك فيعود فيحرم من الميقات ، ولأن الدم انما يلزمه بترك الإحرام من الميقات لأنه يؤدي النسك بهذا الإحرام ولم يتأد نسكه بهذا الإحرام حين افسده ولهذا لزمه قضاؤه - اه ص ١٢١ .

(١) وفي ف ، ض « و قتل الصيد » .

(٢) كذا في ف ، ض ، م ؛ و كان في الأصل « كما هو » .

(٣) زاد في ض بعد قوله « ذلك » « سواء لا يوجب زيادة على دم » .

(٤) قال السرخسي شارحا لمن المختصر : قال (المحرم بالعمرة اذا جامع النساء

و رفض احرامه واقام حلالا يصنع ما يصنع الحلال من الطيب و الصيد وغيره .

فعليه ان يعود حراما كما كان) لأن بافساد الإحرام لم يصر خارجا منه قبل اداء

الأعمال ، و كذلك بنية الرفض و ارتكاب المحظورات فهو محرم على حاله

(الا ان عليه) بجميع ما صنع (دم واحد) لما بينا ان ارتكاب المحظورات استند

الى قصد واحد و هو تعجيل الإحلال فيكفيه لذلك دم واحد (وعليه عمرة

مكان عمرته) لأنها لزمته بالشروع و الأداء بصفة الفساد لا ينوب عما لزمه

بصفة الصحة فعليه قضاؤها - و الله سبحانه و تعالى اعلم - اه ص ١٢٢ .

(٥) وفي ف ، ض « الطيب » .

أو زنبق^١ أو غيره من الدهن فأكثر فعليه دم . وإن ادهن بزيت غير مطبوخ فعليه دم في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : عليه صدقة^٢ . وإن كان زيت قد طبخ وجعل فيه طيب^٣ فعليه دم . وإن^٤ ادهن شقاق رجله بزيت أو بشحم أو بسمن^٥ لم يكن عليه شيء . ويكره للحرم أن يشم الريحان^٦ و الطيب^٧ ، وإن شمه فلا شيء عليه^٨ .

(١) الزنبق دهن الياصمين ، وايضا زهر له رائحة طيبة .

(٢) وفي ف ، ض « الصدقة » .

(٣) في ف ، ض « الطيب » .

(٤) وفي ف ، ض « فإن » وفي م « وإذا » .

(٥) وفي ض ، م « شحم و سمن » .

(٦) وعند الفقهاء الريحان ما اساقه رائحة طيبة كما لورده كالآس ، والورد ما لورده رائحة طيبة فحسب كالياصمين - كذا في ج ١ ص ٢٢٣ من المغرب .

(٧) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « أو الطيب » ، زاد في ف ، ض بعد لفظ « الطيب » « وإن لم يمس » .

(٨) قال السرخسي : قال (ويكره للحرم أن يشم الطيب و الزعفران) هكذا روى عن عمر و جابر رضي الله عنهما ، و كان ابن عباس رضي الله عنهما لا يرى به بأسا لأنه إنما يحرم عليه من الطيب وهو لم يمسّه و إن شم رائحته ، كن اجتاز في سوق العطارين لم يكره له ذلك و إن كان محرما ، مع أن الريحان من جملة نبات الأرض لا من الطيب فهو كالنفاح و البطيخ و نحوهما ، ولكننا نأخذ بقول عمر رضي الله عنه لأن في الطيب معنى الرائحة ، واستعمال عين الطيب غير مقصود بل المقصود من الطيب رائحته فما يوجد منه رائحة الطيب =

«فإن كان دهنٌ أدهنٌ به قبل أن يحرم ثم وجد ريحه بعد ما أحرم لم يضره . و كذلك إن أجز ثيابه قبل أن يحرم ثم لبسها بعد ما أحرم .»

ولا بأس بأن يأكل الطعام ٣ الذي قد صنع ٢ فيه الزعفران أو الطيب . وإن أكل الزعفران من غير أن يكون في الطعام فعليه ٥ الدم إذا كان كثيرا ، وإن كان في طعام لم تمسه النار مثل الملح = يكره للحرم أن يشمه لأن ذلك من قضاء التفث ؛ وقد روى عن أبي يوسف في التناح هكذا ، ومن فرق فقال : المقصود هناك الأكل فأما الريحان فليس فيه مقصود سوى رائحته فيمنع منه في حالة الإحرام (و لكن لا يجب عليه شيء لأن الاستمتاع لا يتم بمجرد اشتام الرائحة ، بمنزلة الجلوس عند العطار ونحوه ؛ وذكر حمران عن إبان عن عثمان رضي الله عنه أنه سئل عن المحرم : أيدخل البستان ؟ قال : نعم ويشم الريحان ؛ فهو دليل لمن أخذ بقول ابن عباس رضي الله عنهما - ١٢٣ ص .

- (١-١) وفي ف ، ض « وإن كان أدهن » وفي م « فإن كان طيب أو أدهن » .
- (٢) وذكر هشام عن محمد أن المحرم إذا دخل بيتا قد أجز فيه فطال مكثه حتى علق ثوبه لا يلزمه شيء ، ولو أجز ثيابه بعد الإحرام فعليه الجزاء لأن الإجمار إذا كان في البيت فعين الطيب لم يتصل بثوبه ولا بيده ، إنما قال رائحته فقط ، بخلاف ما إذا أجز ثيابه فإن عين الطيب قد علق بثيابه ، فإذا كان الإجمار قبل الإحرام لم يكن ممنوعا عن استعمال عين الطيب يومئذ وإنما بقي مع المحرم رائحته فلا يلزمه شيء - ١٢٣ ص ما قاله الشارح ص ١٢٣ .
- (٣-٣) وفي ف « الذي صنع » .
- (٤) وفي ض ، م « أن » .

فلا بأس به أيضا؛ ألا ترى أنه يأكل الزيت ولا يدهن به! وإن مس طيبا فان لزق به منه شيء^١ تصدق بصدقة، وإن كان لم يلزق به منه شيء فلا شيء عليه، إلا أن يكون ما لزق به كثيرا^٢ فعليه دم.

و إذا^٣ استلم الركن فأصاب فيه^٤ أو يده خلوف كثير فعليه

دم، وإن كان قليلا فعليه طعام.

ولا بأس بأن يكتحل المحرم بكحل ليس فيه طيب، فإن كان فيه طيب فعليه صدقة، إلا أن يكون ذلك مرارا كثيرة فعليه دم^٥، وإن كان من أذى^٦ فعليه أي الكفارات الثلاث^٦ شاء^٧. وكذلك لو تداوى بدواء فيه طيب فالزقة^٨ على جرحه أو شربه شربا. وإن داوى

(١) سقط قوله «منه شيء» من ف، ض؛ وفي م «فإن لزم بيديه تصدق».

(٢) وفي ف، ض «كثيرا فاحشا».

(٣) وفي ض، م «وان».

(٤) كذا في الأصلين؛ وفي ف، ض «فيه فاه».

(٥) لأن الكحل ليس بطيب فلا يمنع من استعماله، وإن كان فيه طيب فتفاوت الحناية باستعماله من حيث القلة والكثرة، كما في سائر الأعضاء - اه
ما قال الشارح ص ١٢٤.

(٦) سقط لفظ «الثلاث» من الأصول الثلاثة، وزيد من م.

(٧) لما بينا أن فيما يجب فيه الدم على المحرم إذا لم يكن معذورا، فإن كان من عذر وضرورة يتخير بين الكفارات الثلاث - اه ما قاله السرخسي في شرح هذا القول ص ١٢٤.

(٨) وفي ف، ض «والزقة».

قرحة بدواء فيه طيب ثم خرجت به قرحة أخرى و الأولى على حالها فداوى الثانية مع الأولى فليس عليه إلا كفارة واحدة ما لم تبرأ الأولى .
وللحرم أن يبط القرحة ، و يحجر الكسر ، و يعصب عليه الحرق ،
و ينزع ضره إذا اشتكى^١ ، و يحتجم ، و يغتسل ، و يدخل الحمام^٢ .
فإن غسل رأسه و لحيته بالخطمي ، قال : عليه دم في قول أبي حنيفة ، ه
و قال أبو يوسف و محمد^٣ : عليه صدقة^٤ لأن الخطمي ليس بطيب ، و إنما
جعلنا فيه صدقة لأنه يقتل الدواب^٥ ، و إن خضب رأسه و لحيته بالحناء فعليه
دم ؛ و إن خضبهما بالوسمة فليس عليه شيء^٦ إذا لم يكن يغطي رأسه^٧ .

(١) وفي ف ، ض « ان » مكان « اذا » .

(٢) كذا في ض ، م ؛ وفي الأصل و كذا في ف « اشتكاه » .

(٣) لأن هذا كله من باب المعالجة بالمحرم و الحلال فيه سواء ، ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم و هو صائم بالقاحة ! و دخل عمر رضي الله عنه الحمام بالحناء و هو محرم - اه ما ذكره السرخسي في شرحه ص ١٢٤ .

(٤) وفي م « و ان » .

(٥) وفي م « وفي قول أبي يوسف و محمد » .

(٦) وفي ف ، ض « الصدقة » .

(٧) وفي م « الهوام » مكان « الدواب » . قال الشارح : و روى عن أبي يوسف قال : لا يلزمه شيء ؛ قالوا : و تأويل تلك الرواية انه اذا اغتسل رأسه بالخطمي بعد الرمي يوم النحر ، فأما قبل ذلك يلزمه الصدقة عنده ، و ابو حنيفة يقول : الخطمي من الطيب فإن له رائحة و ان لم تكن زكية ، و هو يقتل الهوام ايضا فتكامل الحاية باعتبار المعنيين فلهذا يلزمه الدم - اه ص ١٢٥ .

(٨-٨) وفي ف ، ض « اذا لم يغط رأسه » .

وإن خاف أن يقتل الدواب أطعم شيئاً^١ . وإن خضبت المحرمة يدها بالحناء فعليها دم^٢ .

٣ وقد قال ٣ في باب قبل هذا في الطيب: إذا كان كثيراً فاحشاً فعليه دم ، وإن كان قليلاً فعليه صدقة ؛ وقال محمد: يقوم ما يجب فيه الدم^٤ فينظر إلى هذا القدر^٥ منه فيجعل عليه من الصدقة بحساب ذلك .

باب اللبس

ولا بأس بأن يلبس المحرم القباء^١ يدخل فيه منكبيه ، ولا يدخل

(١) وفي ض « أطعم ايضاً شيئاً » .

(٢) قال الشارح : قال (وإن خضبت المحرمة بالحناء يدها فعليها دم) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى المعتدة أن تختضب بالحناء وقال « الحناء طيب » ولأن له رائحة مستلذة وإن لم تكن زكية (وإن خضب رأسه بالوسمة) رجل أو امرأة (فلا دم عليه) لأن الوسمة ليست بطيب ، إنما تغير لون الشعر ، إلا أنه روى عن أبي يوسف أنه إذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم لا للاخضاب ولكن لتغطية الرأس به ، وهذا هو الصحيح ، قال (وإن خضب لحيته فليس عليه دم) لكن (إن خاف أن يقتل الهوام أطعم شيئاً) لأن فيه معنى الحناية من هذا الوجه ، ولكنه غير متكامل فتلزمه الصدقة ؛ والله سبحانه وتعالى أعلم -

٨٥ ص ١٢٥ .

(٣-٣) وفي ف ، ض « وقال » .

(٤-٤) وفي ف ، ض « فينظر هذا القدر » .

(٥) وفي ف ، ض « أن » .

(٦) كذا في ف ، ض ، م ؛ والواو من قوله « ويدخل » ساقط من الأصل .

فيه يديه ولا يزره عليه ، فإن زره عليه يوما أو أكثر فعليه دم ، وإن كان أقل من يوم فعليه صدقة .

ولا بأس بأن يلبس الخنز والبرود وما قد صبغ بلون الهردى إذا لم ينفض . وإن لبس مصبوغا بالعصفر أو بالورس أو الزعفران مشبعا يوما إلى الليل أو أكثر فعليه دم ، وإن كان أقل من يوم فعليه صدقة . وكذلك إن لبس قميصا أو سراويل ٣ أو قلنسوة يوما فعليه دم . وإن جمع ذلك كله في يوم فعليه دم واحد . وكذلك إن غطى وجهه يوما فعليه دم .

(١) سقط لفظ « عليه » من الأصل ، وزيد من ف ، ض .

(٢) وفي ف ، ض « او الورس » .

(٣) كذا في م ، وفي بقية الأصول « سراويلا » .

(٤) سقط لفظ « يوما » من الأصل ؛ وزيد من ف ، ض ، م .

(٥) أما أراد بهذا إذا لبسه على الوجه المعتاد ، أما إذا انتزر بالسراويل أو ارتدى بالقميص أو اتشح به فلا شيء عليه لأنه يحتاج إلى تكلف حفظه على نفسه عند اشتغاله بالعمل فلا يكون لابسا للخيط ، وأما في القلنسوة فلتغطية الرأس بها يلزمه الجزاء ، وقد بينا أن المحرم ممنوع عن تغطية الرأس ، وقد ذكر هشام عن محمد أنه إذا لم يجد الإزار ففتق السراويل إلا موضع التكة فلا بأس حينئذ بلبسه بمنزلة المنزر ، وهو نظير ما ورد به الأثر فيما إذا لم يجد المحرم نعلين قطع خفيه أسفل من الكعبين ليصير في معنى النعلين ، وفسر هشام عن محمد : الكعب في هذا الموضع بالمفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك ، وعلى هذا قال المتأخرون من مشايخنا : لا بأس للحرم بأن يلبس المشبك لأنه لا يستر الكعب =

ولا بأس بأن يلبس الهيمان أو المنطقة يشد بها حقوته فيها نفقته؛
و يتوشح بالثوب، ولا يعقد على عنقه، ولا يخله بخلال، وإن فعله
لم يكن عليه شيء.

و يكره له أن يعصب رأسه، وإن فعله يوما فعليه صدقة. وإن
عصب شيئا من جسده لعله أو غير علة لم يكن عليه شيء، وأكرهه لغير علة.
وإن غطى المحرم ربع رأسه أو وجهه يوما فعليه دم،
وإن كان أقل من ذلك فعليه صدقة. وأما المحرمة فأنها تغطي
كل شيء منها إلا وجهها؛ فإن غصته يوما فعليها دم. و يكره للمحرمة

= فهو بمنزلة النعلين (وإن لبس القميص والقنسوة والقباء والسرراويل يوما)
إلى الليل (فعليه دم واحد) لأن جنس الحناية واحد وهو الاستمتاع بلبس المحيط
فعليه دم واحد، كما لوحق رأسه كله - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٢٦.
(١) وعن أبي يوسف أنه كره لبس المنطقة المتخذة من الأبرسيم، فقيل: لأنه
في معنى المحيط، وقيل: هو بناء على أصل أبي يوسف في كراهة ما قل من الحرير
وكثير للرجال - اه ما ذكره الشارح ص ١٢٧.

(٢) وفي ض « يعقد ».

(٣) وفي ف، ض « يخله ».

(٤) كذا في ف، ض، م؛ وسقط لفظ « له » من الأصل.

(٥) كذا في ف، م؛ وفي الأصل وكذا في ض « يوما أو أكثر ».

(٦) وفي ف، ض « أكره ».

(٧) كذا في الأصل؛ وسقط لفظ « فأنها » من ف، ض، م.

(٨) زاد السرخسي المسألة الآتية ناقلا من المختصر فقال: قال (ولا بأس لما

أن تلبس القفازين) هكذا روى عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه كان =

لبس البرقع^١.

فان لبس المحرم ما لا يحل له من الثياب أو الخفاف يوما أو أكثر
 لضرورة فعليه أي الكفارات الثلاث شاء^٢. وإن غدى المساكين
 وعشام في هذه الكفارات أجزاء في قول أبي يوسف، ولم يحزه
 في قول محمد.

= يلبس بناته الفقازين في الإحرام؛ ولها ان تلبس الحرير والخلى، وعن عطاء
 انه يكره للنساء لبس الخلى في الإحرام، والصحيح انه لا بأس به، وقد روى
 عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يلبس نساءه الخلى في حالة الإحرام، ورأى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأتين تطوفان بالبيت وعليهما سواران من
 ذهب - الحديث، فدل انه لا بأس بذلك - اه ص ١٢٨. والمسألة هذه لم نجدها
 في اصولنا، انما استفدناها من قبل الشارح.

(١) قال السرخسي: (ويكره لها ان تلبس البرقع) لأن ذلك يماس وجهها -
 اه ص ١٢٨.

(٢) (فان لبس المحرم ما لا يحل له من الثياب أو الخفاف يوما أو أكثر من ذلك
 لضرورة فعليه أي الكفارات شاء) وقد بينا فيما سبق ان ما يجب الدم بلبسه في
 غير موضع الضرورة، اذا لبسه لأجل الضرورة يتخير فيه بين الكفارات ما شاء،
 وذكر في الرقيات عن محمد قال: اذا اضطر الى لبس قميص فلبس قميصين فعليه
 أي الكفارات شاء، و اذا اضطر الى لبس قميص معه عمامة أو قلنسوة فعليه دم في
 لبس القلنسوة، ويتخير في الكفارات ايها شاء في لبس القميص لأن في الفصل
 الأول زيادة في موضع الضرورة فلا تكون جناية مبتدأة، كما لو اضطر الى لبس
 قميص فلبس جبة، وفي الفصل الثاني الزيادة في غير موضع الضرورة فكانت
 جناية مبتدأة فتعلق بها ما هو موجبها - اه ما ذكره الشارح ص ١٢٨.

ولا بأس بأن يلبس المحرم الطيلسان، ولا يزره عليه، فإن زره يوما فعليه دم. وإن دخل تحت ستر الكعبة حتى غطاه فإن كان الستر يصيب وجهه ورأسه^١ كرهته له^٢، وإن كان متجافيا عنه فليس عليه شيء. فإن كان المحرم نائما فغطى رجل^٣ رأسه ووجهه^٤ بثوب يوما كاملا فعليه دم، ألا ترى أنه لو انقلب في نومه على صيد فقتله كان عليه جزاؤه.

صبي أحرم عنه أبوه وجنبه ما يجنب^٥ المحرم فلبس ثوبا أو أصاب طيبا أو صيدا، قال: ليس^٦ عليه شيء.

باب النذر

وإذا حلف بالمشي إلى بيت الله فحنث فعليه حجة أو عمرة، فإن جعلها حجة ومشى لم يركب حتى يطوف طواف الزيارة، وإن جعلها عمرة وقرنها بحجة الإسلام^٧ أو اعتمر بها قبلها أجزاء. فإن قرن راكبا فعليه دم لركوبه سوى دم القرآن^٨.

(١) كذا في الأصل وكذا في م؛ وفي ف، ض «فان».

(٢) وفي ف، م «رأسه ووجهه».

(٣) وفي م «كرهت له ذلك».

(٤-٤) وفي م «وجهه ورأسه».

(٥) كذا في ف، م؛ وفي الأصل وض «يجنب».

(٦) وفي م «فليس» مكان «قال ليس».

(٧) وفي ف «الحجة».

(٨) قال الشارح (وان اختار العمرة مشى الى ان يحلق، فان قرن بهذه العمرة =

و كل من وجب عليه دم في المناسك جاز له أن يشارك ستة نفر قد وجب عليهم الدماء أيضا فيها وإن اختلفت^١ أجناسها من دم متعة وإحصار وجزاء الصيد^٢ وغير ذلك^٣ . ولو كان ذلك كله جنس واحد كان أحب إلى^٤ .

و إذا^٥ نذر المشي إلى بيت الله ونوى مسجد المدينة أو بيت المقدس^٥ لم يكن عليه شيء ، وإن لم يكن له فيه نية^٥ فهو على المسجد الحرام . وإن نذر إتيان مكة لم يلزمه شيء .

و إن قال^٥ : إن كلمت فلانا فعلى حجة يوم أكلمه ، ينوى^٦

= حجة الإسلام اجزاء) لأن القارن يأتي بكل واحد من النسكين بكاله فنسك العمرة التزمه بالنذر والحج حجة الإسلام وقد اداها بصفة الكال فعليه دم القرآن لذلك ، (وإن كان ركب فعليه دم لركوبه مع دم القرآن) - ١٥ ص ١٣١ .
(١) وفي ض « اختلف » .

(٢) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « صيد » منكر .

(٣) بخلاف ما إذا قصد بعضهم اللحم لأن الواجب إراقة دم هو قرية وإراقة الدم في كونه قرية لا يتجزأ ، فإذا قصد بعضهم اللحم لم يكن فيه معنى القرية خالصا ، فأما عند اختلاف جهات القرية فقصد كل واحد منهم القرية فقط فلهذا يتأدى الواجب به - ١٥ ما ذكره الشارح ص ١٣٢ .

(٤) وفي م « فاذا » .

(٥-٥) وفي ف ، ض « وإن لم يكن له نية » .

(٦) وفي ف ، ض « وينوى » .

أن تجب عليه يوم يكلمه فكلمه وجبت عليه حجة يقضيها متى شاء^١، ولم يكن محرماً بها^٢ يومئذ ما لم يحرم^٣؛ ألا ترى أنه لو قال «الله على حجة اليوم» كانت واجبة عليه يحرم بها متى شاء^٤.

رجل قال لآخر «على حجة إن شئت» فقال «قد شئت» قال:

هـ هي عليه^٥، وقوله «على حجة»^٦ وقوله «الله على حجة»^٧ سواء، وهي واجبة^٨. وإن قال «إن فعلت كذا فأنا أحج فلان» فحنت فإن كان

(١) وفي ف، ض «ويقضيها».

(٢) وفي ف «ما شاء» وفي ض «متى ما شاء».

(٣) وفي الأصل «لها» وفي ف، ض، م «بها» وهو الصواب.

(٤) وفي ف، ض «حتى يحرم».

(٥) زاد السرخسي: فقال (وإن وصل الاستثناء بنذره لم يلزمه شيء) لأن الاستثناء يخرج الكلام من أن يكون عزيمة، قال صلى الله عليه وسلم: من حلف بطلاق أو عتاق واستثنى فلا حنت عليه - اه ص ١٣٣.

(٦) لأن تعليق النذر بالشرط صحيح، فإذا علقه بمشيئة وشاء جعل كأنه أرسل النذر عند ذلك فيلزمه، كالطلاق والعتاق - اه ما قاله الشارح ص ١٣٣.

(٧-٧) كذا في الأصل؛ وفي ف، ض «و الله على» وفي م «مثل قوله الله على».

(٨) ولو قال «إن فعلت كذا فأنا أحرم» فإن نوى به العدة فلا شيء عليه، وإن نوى به الإيجاب لزمه إذا فعل ذلك أما حجة أو عمرة، وإن لم يكن له نية فالقياس أن لا يلزمه شيء لأن ظاهر لفظه عدة، وفي الاستحسان يلزمه لأن في عرف اللسان يراد بمثله التحقيق للحال؛ ألا ترى أن المؤذن يقول «أشهد أن لا إله» والشاهد يقول بين يدي القاضي «أشهد» ويريد به التحقيق لا العدة! وقوله «أنا أهدي» بمنزلة قوله «أنا أحرم» - اه ما قاله الشارح ص ١٣٣.

نوى ، فأنما أحج وهو معي ، فعليه أن يحج وليس عليه أن يحج به ؛
وإن كان نوى أن يحجه فعليه أن يحجه كما نوى . وإن أرسله فأحجه
جاز ، وإن أحج معه جاز ، وإن لم يكن له نية فعليه أن يحج هو وليس
عليه أن يحجج^١ فلانا . وإن كان قال « فعلى أن أحجج^٢ فلانا ، فعليه أن
يحججه^٣ كما قال .

٥٥

وإن قال « إن فعلت كذا^٤ فعلى أن أهدى كذا ، شئ^٥ من ماله فعليه
أن يهديه^٦ ، فإن كان ذلك دارا أو شيئا لا يستطيع أن يهديه فعليه أن يهدي
قيمه^٧ ، وما أوجب هديه من ذلك تصدق به على مساكين مكة ، وإن أعطاه
حجبة البيت أجزاء^٨ . وكذلك إن قال « فتوبى هذا ستر^٩ البيت^{١٠} ،
أو قال « فأنما^{١١} أضرب به حطيم الكعبة ، فعليه أن يهديه ، أستحسن هذا^{١٢} .
لأن إيمان الناس عليه^{١٣} .

- (١) كذا في م ، وفي بقية الأصول « يحجج » و « أحجج » و « يحججه » .
- (٢) كذا في ف ، ض ، م ؛ وسقط قوله « إن فعلت كذا » من الأصل .
- (٣) وفي ف ، ض « شئ » وفي م « وسمى شيئا » .
- (٤) كذا في الأصين ؛ وسقط قوله « فعليه أن يهديه » من ف ، ض .
- (٥) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « جاز » ؛ أي بعد أن يكونوا فقراء ،
لأنهم بمنزلة غيرهم من المساكين - قاله الشارح ص ١٣٤ .
- (٦) وفي ف ، ض « يستر » .
- (٧) كذا في ض ، م ؛ وكان في الأصل « للبيت » .
- (٨) وفي ف ، ض ، م « أنا » .
- (٩) وفي القياس لا شئ عليه لأن ما صرح به في كلامه لا يلزمه ، لأنه ليس =

وإن قال « فكل مالى هدى » فعليه أن يهدى ماله كله ؛ بلغنا عن
إبراهيم أنه قال فى مثل هذا : يتصدق بماله كله ويمسك منه قدر ما يقوته ٣ ،
فاذا أفاد مالا تصدق بمثل ما أمسك ٤ .

= بقربة فلأن يلزمه غيره أولى ، وفى الاستحسان إنما يراد بهذا اللفظ الإهداء به
فصار اللفظ عبارة عما يراد به غيره فكأنه التزم أن يهدى ، لأن اللفظ متى صار
عبارة عن غيره سقط اعتباره فى نفسه حقيقة - أه ما قاله الشارح فى شرح هذا
القول ص ١٣٤ .

(١) وفى ض « مال لى » وفى م « وان قال : مالى » .

(٢) كذا فى ف ، ض ، م ؛ وفى الأصل « تصدق » .

(٣) وصل المؤلف هذا البلاغ فى كتاب الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن
إبراهيم قال : اذا جعل الرجل ماله فى المساكين صدقة فلينظر الى ما يسعه ويسع
عيله فليمسكه وليتصدق بالفضل ، فاذا أيسر تصدق بمثل ما أمسك ؛ قال حماد :
وبه نأخذ ، وهو قول أبى حنيفة ، وإنما عليه أن يتصدق من ماله بأموال الزكاة
الذهب والفضة والمتاع للتجارة والإبل والبقر والغنم السائمة ، فأما المتاع
والرقيق والدور وغير ذلك مما ليس للتجارة فليس عليه أن يتصدق به إلا أن
يكون عنه فى يمينه - أه ج ١ ص ٥٨ . وأخرجه فى ج ١ ص ٥٦٣ من كتاب
الحجة : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم فيمن جعل ماله صدقة فى المساكين
أنه يتصدق به ويمسك ما يقوته ، فاذا أفاد مالا تصدق بمثل ما أمسك . وأخرجه
أبو يوسف فى ص ٩٢ من آثاره .

(٤) قال السرخسى : أورد هذه المسألة فى كتاب الهبة فيما اذا قال « مالى صدقة »
فقال : فى القياس ينصرف هذا الى كل مال له ، وهو قول زفر ، وفى الاستحسان
ينصرف الى مال الزكاة خاصة ، بخلاف ما اذا قال « جميع ما املك » فن أصحابنا =

وإن قال «إن فعلت كذا فغلامي هذا هدى» ثم باعه ثم فعل ذلك لم يكن عليه شيء، وإن كان الغلام في غير ملكه يوم حلف ثم اشتراه ثم فعل ذلك لم يلزمه أيضا شيء. وإن قال «إن كلمت فلانا فهذا المملوك هدى يوم أشتريه» فكلّمه ثم اشتراه فعليه أن يهديه، وإن اشتراه أولا ثم كلمه لم يكن عليه شيء.

٥

وإن قال «فهذه الشاة هدى إلى البيت» أو «إلى مكة» أو «إلى الكعبة» وهو يملكها فعليه أن يهديها، وإن قال «إلى الحرم» أو «إلى المسجد الحرام» لم يلزمه أن يهديها في قول أبي حنيفة، ويلزمه في قول أبي يوسف ومحمد.

= من قال ما ذكر هنا جواب القياس لأن الترام الهدى في كل مال كالترام الصدقة في كل مال، والأصح أن يفرق بينهما فيقال في لفظة «الصدقة» إنما حمل هذا على مال الزكاة خاصة اعتبارا لما يوجبه على نفسه بما أوجبه الله عليه وما أوجبه الله تعالى عليه من الصدقة في المال مختص بمال الزكاة، فكذلك ما يوجبه العبد على نفسه. وهنا إنما أوجب الهدى وما أوجب الله تعالى من الهدى لا يختص بمال الزكاة، فكذلك ما يوجبه على نفسه فلهذا اعتبرنا فيه حقيقة اللفظ ولكنه يمسك بمقدار قوته لأن حاجته مقدمة على حاجة غيره فإذا أفاد مالا تصدق بمثل ما أمسك لتعلق حال المساكين به؛ ثم قال: وكذلك إن قال «كل مالي صدقة في المساكين» فهذا مثل الأول في قول إبراهيم؛ وهذا العطف يؤيد ما قلنا أولا إن المذكور جواب القياس فإن القياس والاستحسان منصوص عليهما في لفظ الصدقة في كتاب الهبة - اهـ ص ١٣٤.

(١) وفي م «بيت الله».

قال : و كل ' شئ يجعله على نفسه من المتاع و الرقيق ' فأنما عليه أن يبيعه و يتصدق به على مساكين أهل مكة ، و إن تصدق بالكوفة أجزاه .

و كل هدى جعله على نفسه من الإبل و البقر و الغنم فعليه أن يذبحه بمكة ، و يتصدق بلحمه على مساكين أهل مكة و غيرهم . فان كان ذلك في أيام النحر فعليه بمنى ^٢ ، و إن كان في غير أيام النحر فعليه بمكة ^١ . و إن قال ^١ « إن فعلت كذا فعلى هدى » فعليه ما استيسر من الهدى شاة ^٢ ، فان نوى من الإبل أو البقر كان عليه ما نوى ؛ و لا يذبحها إلا بمكة . و إن قال « على بدنة » فان كان نوى شيئا من البدن ^{١٠} بعينه فعليه ما نوى ، و إن لم تكن له نية فعليه بقرة أو جزور ^٨ ينحرها

(١) كذا في الأصلين ، و في ف ، ض « فكل » .

(٢) كذا في ف ، ض ، م ؛ و كان في الأصل « الدقيق » تصحييف .

(٣-٣) و في ض « فعليه بمنى » و في م « فعليه ان ينحر بمنى » .

(٤) و في ض « فعليه » و في م « فعليه ان يذبح » .

(٥) و هذا على سبيل بيان الأولى ، فأنما في حكم الجواز اذا ذبحه في الحرم جاز ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « منى منحر و لحاج مكة كلها منحر » كذا قال السرخسي في شرحه ص ١٣٦ .

(٦) و في ف ، ض « و ان كان قال » و في م « و لو قال » .

(٧) لأن اسم الهدى عند الإطلاق يتناول الإبل و البقر و الغنم ، فان هذه الحيوانات يقرب بأواقة دمها ، الا ان عند الإطلاق يلزمه المتيقن و هو الشاة - اه ما قاله الشارح .

(٨) لأن اسم « البدنة » مشتق من البدانة و هي الضخامة و العظم ، و ذلك =

حيث شاء، إلا أن يكون نواها بمكة فلا ينحرها إلا بمكة؛ وهذا قول أبي خنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: أرى أن تنحر البدن بمكة.

ولا يقلد إلا هدى متعة أو قران أو تطوع من الإبل والبقر؛ ولا يقلد الغنم، والتجليل حسن، وإن تركه لم يضره؛ والتقليد

لا يتناول الشاة وإنما يتناول البقر، والخزور هكذا؛ نقل عن علي وابن عباس رضي الله عنهم وعن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم أن لفظة «البدنة» لا تتناول إلا الخزور، فإن سائلا سأل ابن مسعود رضي الله عنه أن صاحبنا لنا أوجب بدنة أفجزى البقرة؟ قال: مم صاحبكم؟ قال: من بني رباح، فقال ومتى اقتنت بنو رباح البقر؟ وإنما وهم صاحبكم الإبل - هكذا قال الشارح ص ١٣٦.

(١) كذا في ض، وسقط لفظ «أن» من بقية الأصول.

(٢) التقليد في الهدايا سنة، ثبتت بقوله تعالى «ولا الهدي ولا القلائد» وصح أن النبي صلى الله عليه وسلم قلده هداياه في حجة الوداع؛ وصفة التقليد هو أن يعلق على عنق البدنة نعل أو قطعة أدم أو عروة مزادة، قيل: والمعنى فيه إعلام الناس أن هذا أعد للتطوع باراقة دمه فيصير جلده عن قريب مثل هذه القطعة من الجلد، والمقصود به التشهير، وقد بينا أن التشهير فيما هو نسك دون ما هو جبر ولهذا لا يقلد إلا هدى متعة أو قران أو تطوع، والمقصود أن لا يمنع من الماء والعلف إذا علم أنه هدى، وهذا فيما يبعد عن صاحبه في الرعي كالإبل والبقر دون الغنم فإن الغنم يعدم إذا لم يكن صاحبه معه فهذا لا يقلد الغنم، وهذا عندنا، وعلى قول مالك يقلد الغنم أيضا لأن التقليد سنة في الهدايا والغنم من الهدايا، وقد ورد فيه الأثر ولكنه شاذ فلم نأخذ به، وهذا لأن تقليد الغنم غير معتاد في الناس ظاهرا، بخلاف تقليد الإبل والبقر - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٣٧.

أوجب منه^١ وإن جلله مع التقليد فهو حسن .

وأكره الإشعار^٢ ؛ وقال أبو يوسف ومحمد : نرى أن يشعر البدنة ، وإن لم يشعر لم يضره ؛ وقال ابن أبي ليلى : الإشعار^٣ في الجانب الأيسر من السنام^٤ . وإن أشعر أو جلل لم يكن محرماً ؛ إنما يكون محرماً بالتقليد . ومن ساق معه هدياً وهو يؤم البيت^٥ ثم قلده فقد وجب عليه الإحرام ، فإن كان نوى حجاً أو عمرة فهو على ما نوى ، وإن لم تكن له نية فالحيار إليه بوجوب على نفسه أيها شاء . وإن قلده شاة معه لم يصر محرماً . وإن بعث بهديه مقلداً^٦ ثم خرج لم يصر

(١) كذا في الأصول الثلاثة ، وفي م « أحب الى » وهو الصواب .

(٢-٣) من قوله « وقال أبو يوسف ومحمد ... » ساقط من ف .

(٣) قال السرخسي : وصفة الإشعار هو أن يضرب بالمبضع في أحد جانبي سنام البدنة حتى يخرج الدم منه ثم يلطخ بذلك الدم سنامه ، سمي ذلك إشعاراً بمعنى أنه جعل ذلك علامة له ، والإشعار هو الإعلام (وكان ابن أبي ليلى يقول : الإشعار في الجانب الأيسر من السنام) وقد صح في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أشعر البدن بيده ، وهو مروى عن الصحابة رضي الله عنهم ظاهر حتى قال الطحاوي : ما كره أبو حنيفة أصل الإشعار ، وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الآثار ، وإنما كره إشعار أهل زمانه لأنه زاهم يستقصون ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة لسرايته خصوصاً في حر الحجاز ، فرأى الصواب في سد هذا الباب على العامة لأنهم لا يراعون الحد ، فأما من وقف على ذلك بأن قطع الجلد فقط دون اللحم فلا بأس بذلك ثم - اه ص ١٣٨ . قلت : وكراهة الإشعار مروى عن إبراهيم النخعي أيضاً ، فلم ينفرد به أبو حنيفة .

(٤) وفي ف ، ض « يوافق البيت » .

(٥) وفي ف « قلده » .

محرمًا حتى يدرك هديه ، فاذا ' أدركه وأخذه و سار معه صار محرمًا ،
إلا في بدنة المتعة فانه يصير محرمًا ' حين يخرج .
فإن ٢ اشترك قوم في هدى المتعة وهم يؤمون البيت فقلده ' بعضهم
بأمر أصحابه فقد أحرموا ، وإن قلده ' بغير أمرهم صار هو محرمًا دونهم .
ويقلد الرجل هديه بماء شاء من نعل وعروة آدم وما أشبه ذلك ، ه
ويتصدق بجلاله إذا نحره ' .
رجل ساق بدنة ' لا ينوي بها الهدى ، قال : إذا ' ساقها إلى
مكة فهي هدى .

ولا يحزى ' في الهدايا والضحايا إلا الجذع من الضأن إذا كان
عظيمًا فما فوق ذلك أو الثني من المعز . والإبل والبقر ' . ولا يحزى ١٠
فيها العوراء والمقطوعة الأذن أو الذنب إن اشتراها كذلك أو حدث

- (١) وفي ف « قان » .
- (٢) من قوله « وإن بعث بهديه ... » ص ٤٩٢ س ٨ إلى هنا ساقط من ض .
- (٣) وفي م « وان » .
- (٤) كذا في ض ، وفي م « فقلدها » وسقط ضمير المفعول من الأصليين .
- (٥) وفي ف « قلده هو » .
- (٦) لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه : تصدق بجلالها وخطامها - اه
ما قاله السرخسي ص ١٤٠ .
- (٧) وفي ف ، ض « البدنة » .
- (٨) وفي ف ، ض « ان » .
- (٩) وفي ف ، ض « ولا يحزى » .
- (١٠) والجذع من الضأن عند الفقهاء ما أتى عليه سبعة أشهر ، وعند أهل اللغة =

بعد الشراء . فان كان الذاهب من العين أو الأذن أو الذنب الثلث أجزته ، وإن كان أكثر من ذلك لم تجزه في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : إذا كان الباقي أكثر من الذاهب^٢ أجزاه^٣ ؛ وقال أبو يوسف : أخبرت أبا حنيفة بقولي هذا فقال : قولي كذلك . ويجزى

= ما تم له ستة أشهر ؛ والثني من النعم عند الفقهاء ما أتى عليه سنة و طعن في الثانية ، وعند أهل اللغة ما تم له سنتان ؛ والثني من المعز والبقر ما تم له سنتان و طعن في الثالثة ؛ ومن الإبل الجذع ما تم له أربع سنين ، والثني ما تم له خمس سنين - اهـ ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٤١ .

(١) لحديث جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم « قال استشفروا العين والأذن » ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يضجى بالعوراء البين عورها والعجفاء التي لا تنقى وانعرجاء التي لا تمشى الى منسكها ، والحادث من هذه العيوب بعد الشراء بمنزلة الموجود وقت الشراء في المنع من الجواز ، وهكذا ان اضجعها ليذبحها فأصابها شيء من ذلك في القياس ، ولكن في الاستحسان هذا لا يمنع الجواز لأنها تضطرب عند الذبح فيصيبها شيء من ذلك ولا يمكن التحرز في هذه الحالة فجعل عفوها لهذا ، ولأنه اضجعها ليتلفها فتلف جزء منها في هذه الحالة لا يؤثر في المنع من الجواز ، بخلاف ما قبله - اهـ ما قاله السرخسي ص ١٤١ . قلت : قوله « لا تنقى » من النقي وهو المنع . اى ليس لها نقي لشدة عجزها - كذا في المغرب ج ٢ ص ٢٢٧ .

(٢) وفي ف « الثلث الذاهب » .

(٣) وذكر ابن شجاع عن أبي حنيفة ان الذاهب اذا كان بقدر الربع يمنع ، على قياس ما تقدم من المسائل ان الربع ينزل منزلة الكمال ، كما في المسح والخلق - اهـ ما ذكره السرخسي .

(٤) وفي ف ، ض « فقال : هو قولي كذلك » . قال السرخسي (و على قولها =

الخصى والمكسورة ' القرن ' .

فإن اشترى هدياً ثم ضل منه فاشترى مكانه آخر وقلده وأوجه ثم وجد الأول ، قال : إن نحرهما فهو أفضل ، وإن نحر الأول وباع الآخر جاز لأن الآخر لم يكن واجبا عليه ، وإن باع الأول ونحر الآخر أجزأه ، إلا أن تكون ٣ قيمة الأول أكثر فيتصدق ' بالفضل . ٥

= إذا كان الذاهب أكثر من الباقي لم يجز ، وإن كان الباقي أكثر من الذاهب (أجزأه) لأن القلة والكثرة من الأسماء المشتركة فأنما يظهر عند المقابلة (وإن كان الذاهب والباقي سواء لم يجز في قول أبي يوسف) لأن المانع من الجواز إذا استوى بالمجوز يترجح المانع (و قال أبو يوسف : أخبرني بقولي أبا حنيفة فقال : قولي قولك - أو : مثل قولك) قيل : هذا رجوع من أبي حنيفة إلى قوله ، وقيل : هو إشارة إلى التفاوت بين القولين - اه ص ١٤٢ . قلت : ولعل مسألة المساواة من المتن سقطت من الأصول - والله اعلم .

(١) وفي م « مكسورة » .

(٢) قال السرخسي : قال (ويجزى في الهدى الخصى و مكسورة القرن) لأن ما لا قرن له يجزى فكسورة القرن أولى ، وهذا لأنه لا منفعة للساكنين في قرن الهدى ، وأما جواز الخصى فلأنه أطيب لحماً ، وقال الشعبي : ما زاده الخصاف في طيبة لحمه خير للساكنين مما فات من الخصيين ؛ والأصل فيه ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين موهوئين ينظران في سواد ويمشيان في سواد وياكلان في سواد ، أحدهما عن نفسه والآخر عن أمته - اه ما قاله ص ١٤٢ .

(٣) سقط لفظ « تكون » من الأصل ؛ وزيد من ف ، ض .

(٤) وفي ض « فتصدق » وفي م « فعليه أن يتصدق » .

قال: وهدي المتعة والتطوع في هذا سواء، وإن عرف بهدي المتعة فهو حسن، وإن تركه لم يضره.

رجل اشترى بدنة لمتعة^٢ ثم اشترك فيها ستة نفر بعد ما أوجبها لنفسه خاصة، قال: لا يسعه ذلك؛ وإن كان نوى ذلك حين اشتراها هـ وسعه أن يفعله.

وإذا ولدت البدنة بعد ما اشتراها لهديه ذبح ولدها معها، فإن باع الولد فعليه قيمته، فإن اشترى بها هدياً فذبحه فحسن، وإن تصدق بها فحسن.

وإذا مات أحد الشركاء في البدنة أو الأضحية فرضى وارثه فنحرها

(١) وفي ض «هدي».

(٢) زاد السرخسي فقال: وإن كان معه للمتعة هديان فنحر أحدهما حل لأن ما زاد على الواحد تطوع فلا يتوقف حكم التحلل عليه، قال (وهدي التطوع إذا بلغ الحرم فعطب فنحر وتصديق أجزاء) بخلاف هدي المتعة فإن ذلك مختص بيوم النحر فلا يجوز ذبحه قبل يوم النحر، فأما هدي التطوع غير مختص بيوم النحر، وإنما عليه تبليغه محله بأن يذبحه في الحرم وقد فعل ذلك - اهـ ص ١٤٣.

(٣) وفي ف، ض «لمتعة».

(٤) فإن لم يكن له نية عند الشراء ولكن لم يوجبها حتى اشرك فيها ستة نفر أجزاء، ولكن الأفضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر الباقيين حتى تثبت الشركة منهم في الابتداء - اهـ ما قاله الشارح ص ١٤٣.

(٥) وفي ف، ض، م «وإن».

(٦) قواه «فذبحه» لم يذكر في ف، ض، م.

عن الميت معهم أجزام . وإن كان أحد الشركاء في البدنة كافرا أو مسلما يريد اللحم دون الهدى لم يحرم .

ولا يركب البدنة ولا يحلب، ولكن ينضح ضرعها بالماء البارد حتى يتقلص ويذهب لبنها^١، وما حلب قبل ذلك تصدق به أو بقيمته إن كان قد استهلكه . وإن ركبها أو حمل متاعه عليها للضرورة^٢ ضمن^٣ ما نقصها ذلك . وأى الشركاء فيها نحرها يوم النحر أجزام .

وإذا عطب الهدى في الطريق نحر، فإن كان عن واجب فهو لصاحبه يصنع به ما شاء . وعليه هدى مكانه، وإن كان تطوعا نحره وصنع نعله^٤ في دمه ثم ضرب به^٥ صفحته، ولم يأكل منه شيئا، ويتصدق به^٦؛ فإن أكل أو أطعم منه^٧ غنيا تصدق بقيمة ذلك، ويتصدق بجملة وخطامه^٨ . وإذا أخطأ الرجلان فنحر كل واحد منهما هدى صاحبه أو أضحيته

- (١) كذا في ف، ض، م؛ وفي الأصل «على البدنة» .
- (٢) ولكن هذا إذا كان قريبا من وقت الذبح، فأما إذا كان بعيدا ينزل اللبن ثانيا وثالثا فيصير ذلك بالبدنة ضارا فيجعلها ويتصدق بلبنها، وإن صرفه إلى حاجة نفسه تصدق بمثل ذلك أو بقيمته - اهـ ما قاله السرخسي ص ١٤٥ .
- (٣) كذا في ف، ض، م؛ وفي الأصل «للضرورة إليها» .
- (٤) قال الشارح: والمراد بالنعل قلاذنها - اهـ ص ١٤٥ .
- (٥) وفي ف، ض «له» مكان «به» تصحيف .
- (٦) وفي ف «قازا» .
- (٧) كذا في ف، ض؛ وسقط لفظ «منه» من الأصل؛ وفي م «من ذلك» .

عن نفسه أجزاها استحسانا، و يأخذ كل واحد منهما هديه من صاحبه .

و إن نحر هديه قائما أو أضجعه فأى ذلك فعل فهو حسن ؛

و قد بلغنا أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم كانوا ينحرونها

قياما معقولة الأيدي اليسرى . و لا أحب أن يذكر مع اسم الله

(١) قال السرخسي : و قد حكى عن أبي حنيفة قال : نحررت يدي بدنة قائمة

معقولة فكذبت اهلك قوما من الناس لأنها فقرت فاعتقدت ان لا انحر بعد

ذلك الا بركة معقولة او استعين بمن يكون اقوى عليه منى - اه ص ١٤٦ من

شرح المختصر .

(٢) و فى نصب الرأية ج ٣ ص ١٦٤ : أخرجه ابو داود عن ابن جريج عن

ابى الزبير عن جابر قال و اخبرنى عبد الرحمن بن سابط : ان النبى صلى الله عليه

و سلم و اصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليد اليسرى قائمة على ما بقى من

قوائمها - انتهى . قلت : و أخرج ابن ابى شيبه عن اسماعيل بن ابى خالد عن

ابراهيم قال : كان ابن عمر إذا اراد ان ينحرها عقلا فقامت على ثلاث ثم ينحرها ؛

و روى عن وكيع عن نافع بن عمر عن عمرو بن دينار قال : رأيت ابن عمر بعد

ما كبر ينحرها بركة ؛ و روى عن ابن جريج عن ابن ابى مليكة عن ابن عباس

” فاذكروا اسم الله عليها صواف “ قال : قيام ؛ و روى عن اشعث عن يونس عن

ابن عباس قال رأى رجلا ينحر بدنته بركة فقال : قياما سنة محمد عليه السلام ؛

و روى عن ابى خالد عن حجاج عن عطاء : ان ابن عمر كان ينحرها شابا قياما فلما

كبر نحرها وهى بركة ؛ و روى عن عبد الأعلى عن يونس عن زياد بن جبير :

ان ابن عمر اتى على رجل قد اناخ بدنته قال : انحرها قياما سنة محمد صلى الله عليه

و سلم ؛ و روى عن عبد الأعلى عن يونس عن زياد بن جبير عن ابن عمر انه نحر

ثلاث بدن له قياما ؛ و روى عن ورقاء عن عمرو بن دينار قال : رأيت ابن

الزبير ينحرها هو قيام معقولة إحدى يديها - اه ق ٦٩ من كان ينحر بدنته =

غيره . ولا يذبح البقرة والغنم قياما . ويستحب له أن يذبح هديه أو أضحيته يده . ولا أحب أن يذبحه له يهودى أو نصرانى ، وإن ذبحه جاز . وإذا ذبحه يوم النحر بعد طلوع الفجر أجزأه ، ولا يحزبه ذبحه قبل طلوع الفجر إن كان لمعة .

وإن جعل ثوبه هديا أجزأه أن يهدى قيمته . . هـ

= قائمة ومن قال بركة . قلت : ورواه الشيخان وغيرهما مرفوعا وهو معروف ، وذكرت عن الصحابة لأن المؤلف أحال عليهم . قال السرخسى : وفي قوله تعالى " فاذا وجبت جنوبها " ما يدل على أنه لا بأس بأن ينحرها قائمة لأن وجوب الجنب السقوط من القيام ؛ وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر خمس هدايا أو ست فطفقن يزدلفن إليه بأيتهن بدءا ، فدل أنه ينحر قياما - هـ ص ١٤٦ .

(١) قال الشارح : قال (ولا أحب أن يذكر مع اسم الله تعالى غيره) نحو قوله « اللهم تقبل من فلان » لقوله صلى الله عليه وسلم : جردوا التسمية - يعنى ذكر اسم الله تعالى - عند الذبح ؛ ويكفى في هذا أن ينويه بقلبه أو يذكره قبل ذكر التسمية ثم يقول « بسم الله والله أكبر » وينحر - هـ ص ١٤٦ .

(٢) وفي ف ، ض « قائما » . قال السرخسى : قال (ولا يذبح البقر والغنم قياما) لأنه مندوب في كل نوع أن يذبحه على وجه يكون أيسر على المذبح ، قال صلى الله عليه وسلم : إذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة - الحديث ؛ هـ ص ١٤٦ .

(٣) وفي ف ، ض « فان » .

(٤) وفي ض « فان » .

(هـ) لأنه جعله لله تعالى ، وفيما صار لله تعالى صرف العين والقيمة فيه سواء ، كما في الزكاة .

١ قال: وكذلك لو جعل شاة من غنمه هديا أجزاه أن يهدي قيمتها؛
وفي رواية أبي حفص أجزاه أن يهدي مثلها؛ ألا ترى أنه يعطى في
الزكاة قيمة الشاة فيجوز ١ و كذلك إن أهدى مكان الشاة جزورا
٢ أجزاه وقد أحسن .

٥ وقد قالوا في الجامع: إذا قال «لله على أن أهدى شاتين،
فأهدى شاة تساوى شاتين لم تجزه ٣» . [وقال في نوادر ابن سماعه:
لا يجوز أن يتصدق بقيمتها لأن فيه ذبحا مع الصدقة، وإن بعث قيمة
شاة إلى مكة فاشترى له بها مثلها فذبحت جاز] ٤ .

(١ - ١) كذا في الأصل و كذا في م؛ وسقط من قوله «قال و كذلك ...»
من ف، ض.

(٢ - ٢) وفي م «يجزیه و هو محسن» . وإنما اورد هذا لإيضاح انه اذا اهدى
مثل ما عينه في نذره او افضل منه او اهدى قيمته اجزاء - كذا قاله
الشارح ص ١٤٧ .

(٣) و ذكر في الجامع الكبير: إذا قال «لله» على أن أهدى شاتين وسطين»
فأهدى شاة قيمتها قيمة شاتين لا يجوز، بخلاف الزكاة لأنه التزم إراقة دمين،
و إراقة دم واحد لا يقوم مقام إراقة دمين؛ وما ذكر في هذا الموضع انه
لا يجزیه التصديق بالقيمة لأنه إنما التزم التقرب بإراقة الدم فلا يقوم التصديق
بالقيمة مقامه، حتى قيل: في المسألة روايتان، فعلى ما ذكر هنا يجب أن يجوز
هناك أيضا - اهـ ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٤٧ .

(٤) ما بين الربيعين زيادة من ف، ض؛ ولم يذكر الشارح أيضا هذا القول .

باب الحج عن الميت وغيره^١

رجل دفع إلى رجل مالا لحج به عن ميت فلم يبلغ مال الميت النفقة فأنفق المدفوع إليه من ماله ومال الميت، قال: إن كان^٢ الأكثر^٣ من مال الميت وكان يبلغ الكراه وعامة^٤ النفقة فهو جائز، وإلا فهو^٥ ضامن ويرده^٦ ويحج من حيث يبلغ^٧.

(١) كذا في ف، ض، م؛ وقوله « وغيره » ساقط من الأصل.

(٢-٢) وفي م « فإن كان » مكان « قال إن كان ».

(٣) وفي م « أكثر النفقة ».

(٤) وفي م « وكان ماله بحيث يبلغ ذلك أو عامة ».

(٥) كذا في ض، م؛ ولفظ « فهو » ساقط من الأصلين.

(٦) كذا في م، وفي بقية الأصول « يرد ».

(٧) قال السرخسي في شرح هذا القول: وهذه المسألة تدل على أن الصحيح

من المذهب فيمن حج عن غيره أن أصل الحج يكون عن المحجوج عنه،

وإن اتفاق الحاج من مال المحجوج عنه كانفاق المحجوج عنه من مال نفسه

أن لو قدر على الخروج بنفسه، وبنتحوه جاءت السنة فإن النبي صلى الله عليه وسلم

قال لسائلة: حجني عن أبيك واعتصري؛ وقال رجل: يا رسول الله! مات أبي

ولم يحج أفيجزيني أن أحج عنه؟ فقال صلى الله عليه وسلم: نعم؛ وحديث

الطعمية مشهور حيث قالت: يا رسول الله! إن فريضة الله في الحج أدركت أبي

شيخا كبيرا لا يستطيع أن يستمسك على الرحلة أفيجزيني أن أحج عنه؟ فقال

صلوات الله عليه: أرايت لو كان على أبيك دين فقضيته أكان يقبل منك؟

قالت: نعم، فقال صلى الله عليه وسلم: الله أحق أن يقبل؛ فدل أن أصل الحج يقع

عن المحجوج عنه؛ وروى عن محمد أنه قال: لا يحجوج عنه ثواب النفقة، فأما الحج =

وإن اتفق المدفوع إليه من مال نفسه وفي مال الميت وفاء بحجه
رجع به في مال الميت إذا كان قد دفع إليه^٢. وإذا نوى المجهز^٣ أن
يقيم بمكة بعد النفر خمسة عشر يوماً بطلت نفقته من مال الميت، فإن بداله
بعد ما نوى المقام بمكة^٤ أن يرجع فنفقته من مال الميت^٥، وإن أوصى
= يكون عن الحاج؛ وهذا لأن الحج عبادة بدنية والعبادات البدنية لا تجزى
النية في أدائها، لأن الواجب عليه اتفاق المال في الطريق وإداء الحج، فإذا عجز
عن إداء الحج بقي عليه مقدار ما يقدر عليه وهو اتفاق المال في الطريق فلزمه
دفع المال لينفقه الحاج في طريق الحج، ولكن الأول أصح فإن فرض الحج لا يسقط
بهذا عن الحاج، وكذلك في هذه المسألة إذا كان أكثر نفقته من مال نفسه
حتى صار خججه عن نفسه كان ضامناً لما اتفق من مال الميت، ولو كان للميت ثواب
النفقة فقط لا يصير ضامناً لأن ذلك قد حصل للميت؛ فلما قال (يضمن ويحج
به عن الميت من حيث يبلغ) عرفنا أن الحج للميت - اه ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(١) وفي ف، ض «ان» .

(٢) قال السرخسي: وجاز الحج عن الميت لأنه قد يبطل بالإتفاق من نفسه في
طريق الحج بأن لا يكون مال الميت حاضراً أو يتعذر عليه إظهاره، ولا فرق في
حق الميت بين أن يتفق من ماله وبين أن يتفق من مال نفسه فيرجع به في مال
الميت، كأوصى والوكيل يشترى لليتيم ويعطى الثمن من مال نفسه ويرجع به
في مال اليتيم - اه ص ١٤٨ .

(٣) وفي م «فإن نوى الحاج عن الغير» .

(٤) لفظ «بمكة» ساقط من ف، ض، م .

(٥) ولم يذكر في الكتاب أنه إذا وصل إلى مكة قبل وقت الحج بزمان كيف
يكون حاله في الإتيان، وقد ذكر في النوادر عن أبي يوسف ومجاهد أنه إذا قدم
في الأيام العشر فنفقته في مال الميت، وإن قدم قبل ذلك اتفق من مال نفسه إلى
أن تدخل أيام العشر ثم نفقته في مال الميت بعد ذلك، لأن العادة أن يقدم -

أن يحج عنه بألف درهم فبلغت الألف حججا^١ فإن شاء الوصى أحج عنه رجلا في سنة واحدة وهو أفضل، وإن شاء دفع كل سنة حجة .
وإذا حج العبد بأذن مولاه فأصاب صيدا فعليه الصيام ؛ وإن جامع مضى فيه حتى يفرغ منه^٢ وعليه هدي إذا عتق^٣ وحجة مكان هذه ينوي^٤ حجة الإسلام^٥، وإن لم يجمع ولكنه^٦ فاته الحج فاته^٧ يحل بالطواف^٨ والسعي والحلق وعليه إذا عتق حجة - سوى حجة الإسلام^٩؛ وكل شيء يجب فيه الدم فعليه ذلك الدم إذا عتق^{١٠}؛ وكل شيء يجب^{١١} فيه الصيام فعليه أن

= قوافل مكة يتقدم ويتأخر ولكنه في الأيام العشر موافق لما هو العادة، فأما قدره قبل أيام العشر مخالف لما هو العادة وهو في هذه الإقامة ليس يعمل ليت شيئا فلهذا كانت نفقته في مال نفسه - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٤٩ .

(١) وفي ف، ض «حجرات» .

(٢) وفي ف «يقوم» .

(٣) كذا في ف، ض، م؛ وفي الأصل «سوى» .

(٤) بخلاف الجمعة إذا أداها بأذن المولى، لأن الجمعة تؤدي في وقت الظهر ومنافعه لأداء الظهر صارت مستثناة عن حق المولى، فانما أداها بمنافع مملوكة له فهذا جائز عنه، بخلاف ما نحن فيه فإن هذا غير مستثنى من المولى فلا تنأى به حجة الإسلام - اه ما قاله السرخسي في شرحه ص ١٥٠ .

(٥) وفي ف، ض «ولكن» .

(٦) كذا في الأصل؛ ولفظ «فاته» ساقط من ف، ض، م .

(٧) لقوت ما شرع فيه - قاله السرخسي في شرحه ص ١٥٠ .

(٨) وفي ف، ض «يجوز» .

يصومه ، فإن أطعم عنه مولاة أو ذبح عنه لم يجزه إلا في هدى الإحصار ،
فإن على مولاة أن يبعث عنه بهدى يحل به ، لأنه دخل فيه بأذنه فعليه أن
يحلله ، وعلى الغلام إذا عتق حجة وعمرة .

وإذا أراد الرجل أن يحج رجلا عن نفسه فأحب إلى أن يحج رجلا
ه قد حج عن نفسه ؛ وإن كانت ٢ الحجة عن الذي يحج فالضرورة أحب إلى .

(١) وفي ف ، ض « فاذا » .

(٢) قال الشارح في ج ٤ ص ١٥٠ من شرحه : (وإن أطعم عنه مولاة أو ذبح
عنه) من الهدى ما يلزمه (لا يجزيه) لأنه لم يصير مالكا للطعام الذي يؤدي في
الكفارة ، ولا لما يراق دمه ؛ فإن الرق ينافي الملك وبدون الملك فيما كفر به
لا تسقط عنه الكفارة (إلا في الإحصار) خاصة (فإن على مولاة أن يبعث بهدى
عنه حتى يحل لأنه) هو الذي (ادخله) في هذه العهدة (بأذنه) بالإحرام فإنه
لو أحرم بغير أذنه كان له أن يحلله بغير هدى ، فإذا أحرم بأذنه كان المولى هو
المكتسب لسبب وجوب هذا الدم (فعليه أن يحلله) ولا يبعد أن يجب على المولى
حق بسبب عبده كما يجب عليه صدقة الفطر عن عبده (ثم على العبد إذا عتق حجة
وعمرة) كما هو الحكم في المحصر إذا كان حرا ، ويحلل بالهدى العبد إذا تحلل به . -
اه ص ١٥١ .

(٣) وفي ف ، ض « كان » .

(٤) وفي ض « يحج عنه » .

(٥) وفي ج ١ ص ٢٠٠ من المغرب : الصر : الشد ، والضرورة في الحديث الذي
ترك النكاح تبلا ، وفي غيره الذي لم يحج ، كلاهما من الصر ، لأنه ممتنع
كالضرورة - اه .

(٦) قال الشارح : (وإن أراد أن يعين رجلا بماله للحج عن نفسه فالضرورة
أولى بذلك ممن قد حج) لأن الضرورة بماله يتوسل إلى أداء الفرض ، ومن =

والحج التطوع عن الصحيح جائز .

ويجوز حجة لإسلام عن المريض الذي لا يستطيع الحج إذا لم يزل مريضا حتى مات ، وإن صح فعليه حجة الإسلام .

وإذا جهز وصى الميت رجلا يحج عن الميت 'لجامع' في إحرامه فعليه أن يرد النفقة كلها ، وعليه ما على الجامع ' . ولو قرن ٢ مع ٥ حجة عمره عن الميت ' كان مخالفا في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : إذا قرن عن الميت أجزاء استحسانا ، ودم القرآن على المحرم . وكذلك لو أمر ' بالعمرة عن الميت فقرن معها حجة ، إلا أن نفقة ما بقي

= قد حج مرة يتوسل إلى أداء النفل ، وكما أن درجة أداء الفرض أعلى كانت الإغاة عليه بالمال أولى - ١٥٢ ص .

(١) قال السرخسي : يريد أن الصحيح البدن إذا حج رجلا بماله على سبيل التطوع عنه فهو جائز ، لأن هذا اتفاق المال في طريق الحج ، ولو فعله بنفسه كان طاعة عظيمة ، فكذلك إذا صرفه إلى غيره ليفعله عنه يكون جائزا ، وكونه صحيحا لا يمنعه عن أداء التطوع بهذا الطريق وإن كان يمنعه عن أداء الفرض لأن في التطوع الأمر موسع عليه ؛ ألا ترى أن في الصلاة يجوز التطوع قاعدا مع القدرة على القيام وإن كان لا يجوز ذلك في الفرض ! فكذا هنا في حجة الإسلام ١٥٢ ص .

(٢-٢) من قوله «لجامع في إحرامه ...» ساقط من ف ، ض .

(-) وفي ف ، ض «قرن» مكان «و لو قرن» .

(٤-٤) قوله «مع حجة عمره عن الميت» ساقط من ف ، ض .

(٥) وفي ف «أمره» .

كتاب الأصل (كتاب المناسك - الحج عن الميت وغيره) ج - ٢

من الحج في قول أبي يوسف ومحمد على المحرم، وإن كان أمر بالحج فبدأ فاعتمر ثم حج من مكة كان مخالفا في قولهم جميعا ٣.

وكل دم يلزم المجهز فهو عليه في ماله إلا دم الإحصار، فإن على وصي الميت أن يبعث يهدي من الدراهم التي دفعها إليه للحج، فيحل به، ويرد ما بقي من الدراهم على وصي الميت ليحج بها إنسانا من حيث يبلغ، وعلى المجهز ما يكون على المحصر.

وإن أمره رجلان بالحج فأهل بحجة عنهما كان ضامنا

(١) وفي «وإذا».

(٢) وفي «واعتمر في أشهر الحج».

(٣) لأنه مأمور بأن يحج عن الميت من الميقات والتمتع يحج من جوف مكة فكان هذا غير ما أمر به، ولأنه مأمور بالإتفاق في سفر يعمل فيه لبيت، وإنما انفق في سفر كان عاملا فيه لنفسه لأن سفره إنما كان للعمرة وهو في العمرة عامل لنفسه - كذا قال السرخسي في شرحه ص ١٥٦.

(٤) يعني الحاج عن الغير - هكذا فسرهُ الشارح.

(هـ-هـ) وفي ف، ض «وترد ما بقي من مال الميت معه أو في يدي وصي الميت».

(ب) وفي ف، ض «بلغ». قال السرخسي: وقوله (من حيث يبلغ) يعني إذا كان ما بقي من المال لا يمكن أن يحج به من منزل الميت فيحج من حيث يمكن، وصار هذا كما لو لم يبلغ في الابتداء ثلث ماله إلا هذا القدر فيحج به بحسب الإمكان، وأصل السألة أن من أوصى بأن يحج عنه بثلاث ماله قائما يحج به من منزله لأنه لو خرج للحج بنفسه كان يخرج من منزله، فكذلك يحج عنه بعد موته من منزله، فإن كان ثلث ماله لا يكفي للحج من منزله يحج عنه من حيث يبلغ استحسانا، وفي القياس تبطل هذه الوصية، وجه الاستحسان أن =

لما لهما جميعا ، ولا يستطيع أن يحمل الحجة لواحد منهما لأنها قد لزمته .
فإن أمره أحدهما بالحج و الآخر بالعمره ولم يأمره بالجمع لجمع بينهما
كان مخالفا أيضا ؛ وإن أمره بالجمع جاز ، وهدى المتعة عليه في ماله
فإن كان معسرا فعليه الصوم .^١ و كذلك إن كان الأمر بهما واحدا .^٢

= المقصود من الحج ابتغاء مرضاة الله ونيل الثواب فيكون بمنزلة الوصية بالصدقة
وذلك ينفذ بحسب الإمكان فلو وجدوا من يحج عن الميت من منزله بذلك المال
ماشيا لا يجوز لهم أن يحجوا من منزله ، وإنما يجوز من حيث يبلغ راكبا حتى
قال محمد في النواذر : راكب البعير في ذلك افضل من راكب الحمار ؛ وهذا لأنه
لا يلزمه أن يحج بنفسه ماشيا ووجد النفقة ، فكذلك لا يحج عنه ماشيا لأن الحاصل
للميت ثواب النفقة على ما بينا ؛ وروى الحسن عن أبي حنيفة قال : الخيار الى
الوصي ان شاء أحج عنه من حيث يبلغ راكبا وإن شاء من منزله ماشيا ؛ لأن في
أحد الجانبين زيادة في المسافة ونقصان (كذا) في النفقة ، وفي الجانب الآخر زيادة
في النفقة ونقصان (كذا) في المسافة ، وفي كل واحد منهما نيل الثواب فيختار
الوصي أي الجانبين شاء - اه باختصار ملقطا ص ١٥٦ .

(١) وفي ف ، ض ، م « لهما » مكان « لما لهما » .

(٢-٢) وفي م « لأنها قد لزمته » . قال السرخسي : وهذا بخلاف من أحرم
عن أبويه ، كان له أن يجعله عن أيهما شاء لأنه متبرع وكان ذلك أمرا بينه
وبين الله فلا يتحقق الخلاف في تركه تعيين أحدهما في الابتداء بل يجعل التعيين في
الانتهاء كالتعين في الابتداء ، وهنا هو غير متبرع فيما صنع ، وهذا أمر بينه
وبين العباد فترك التعيين في الابتداء يصير مخالفا - اه ص ١٥٧ .

(٣) وفي ف ، ض ، م « وان » .

(٤) قوله « فإن كان معسرا فعليه الصوم » لم يذكره الشارح .

(٥) وكذلك إن أمره بالقران رجل واحد لأن الهدى نسك وسائر المناسك على =

رجل استأجر رجلاً ليحج عنه ففعل ، قال : لا تجوز الإجارة ،

وله نفقة مثله .

الحاج ، فكذا هذا النسك - اه ما قاله الشارح ص ١٥٨ .

(١) قال المرخسى في شرح المختصر : قال (رجل استأجر رجلاً ليحج عنه لم تجز الإجارة) عندنا ، وقال الشافعي : تجوز ؛ وأصل المسألة ان الاستئجار على الطاعات التي لا يجوز ادائها من الكافر لا يجوز عندنا ، وعند الشافعي كل ما لا يتعين على الأجير ادائه يجوز الاستئجار عليه اذا كان تجزى فيه النيابة . واستدل بحديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه حيث رقى الملدوغ بقائمة الكتاب فأعطى قطيعاً من النعم فسأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لمن أكل برقية باطل ، فقد أكلت برقية حق ؛ والرقية بهذه الصفة طاعة ، ثم جوز أخذ البذل عليه ، والمعنى فيه ان الحج تجزى فيه النيابة في الأداء ، ولا يتعين على الأجير اقامته فيجوز استئجاره عليه كبناء الرباط والمسجد ، وبهذا الوصف تبين ان عمل الأجير وقع للاستأجر ، والدليل عليه انه استوجب النفقة في ماله عندكم ، وانما يستوجب النفقة في ماله اذا عمل له ، والدليل عليه انه اذا خالف لا يستوجب النفقة عليه . واذا وقع عمله له استحق الأجر عليه ، بخلاف من استؤجر على الإمامة فان عمله في الصلاة يقع له لا لغيره ، وكذلك من استؤجر على الجهاد فان المجاهد يؤدي الفرض لنفسه فلا يكون عمله لغيره ؛ وحجتنا في ذلك حديث مرداس الأسلمي رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اياك والخيز الرقاق والشرط على كتاب الله ؛ وحديث أبي بن كعب رضى الله عنه حين علم سورة من القرآن فأعطى قوساً فقال صلى الله عليه وسلم : اتحب ان يقوسك الله بقوس من النار ؟ فقال : لا ، فقال صلوات الله عليه : رد عليه قوسه ؛ وفي حديث عثمان بن أبي العاص رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اذا اتخذت مؤذناً فلا تأخذ على الأذان اجرا ؛ ولأن المباشر =

ويجوز حجة الإسلام عن المسجون إذا مات فيه قبل أن يخرج .
والحاج عن غيره إن شاء قال « ليك عين فلان » . وإن شاء اكتفى
بالبنية ^١ . فإن كان الميت أوصى بالقران ^٢ فخرج هذا المجهز ^٣ يوم الميت
^٤ « وقد ساق » هديا فقلده ، قال ^٥ : يكون محرما بهما جميعا ؛ وكذلك إن

= لعمل الطاعة عمله لله تعالى فلا يصير مسلما الى المستأجر فلا يجب الأجر عليه ،
بخلاف بناء الرباط والمسجد فالعمل هناك ليس بعبادة محضة ، بدليل أنه يصح
من الكافر ، والدليل عليه أن المؤذن والمصل خليفة النبي صلى الله عليه وسلم
وهو ما كان يأخذ اجرا كما قال الله تعالى " قل لا استألكم عليه اجرا " الآية ،
فكذلك الخليفة ؛ وأما حديث الرقية قلنا : كان ذلك مالا اخذه من الحربي
بطريق الغنيمة ؛ ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اضربوا لي فيها بسهم ؛
مع أن ذلك لم يكن مشروطا بعينه ، وعندنا ما ليس بمشروط يجوز اخذه ، وإذا
ثبت أن الاستئجار على الحج لا يجوز قلنا : العقد الذي لا جواز له بحال يكون
وجوده كعدمه ، وإذا سقط اعتبار العقد بقي امره بالحج (فيكون له نفقة مثله)
في ماله ، وهذه النفقة لا يستحقها بطريق العوض ولكن يستحق كفايته لأنه فروغ
نفسه لعمل ينتفع به المستأجر فيستحق الكفاية في ماله ، كالقاضي يستحق كفايته
في بيت المال ، والعامل يستحق الكفاية في مال الصدقة . والمرأة تستحق في
مال الزوج لا بطريق العوض - اهـ ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(١) بمنزلة الحاج عن نفسه ان شاء صرح بالحج عند الإحرام وإن شاء نوى
واكتفى بالبنية - كذا قاله الشارح في شرح هذا القول ص ١٥٩ .

(٢) وفي م « وإن كان » .

(٣-٣) وفي م « تخرج المجهز » .

(٤-٤) وفي م « وساق » .

(٥) لم يذكر لفظ « قال » في م .

كتاب الأصل (كتاب المناسك - الحج عن الميت وغيره) ج - ٢

لم يكن الهدى لقرائه وإنما^١ هو من نذر كان عليه أو من جزاء صيد أو من جماع في إحرام قبل هذا أو إحصار كان قبل هذا فساق معه لذلك بدنة وقلدها^٢ فقد أحرم^٣.

رجل أمره رجلان أن يحج عن كل واحد منهما فأهل بحجة عن أحدهما لا ينوي واحدا^٤ منهما ، قال : له أن يصرفها^٥ إلى أيهما شاء في قول أبي حنيفة ومحمد استحسانا^٦ ، وقال أبو يوسف : أرى ذلك عن نفسه وهو ضامن لنفقتها . قال : وكذلك الرجل يهل بحجة عن أحد أبويه فله أن يجعلها^٧ عن أيهما شاء^٨ .
وإذا أهل الرجل عن نفسه^٩ وعن ابنه وهو صغير^{١٠} معه ثم

(١) كذا في الأصلين ؛ ولم يذكر الواو من « وإنما » في ض ، م .

(٢) وفي ض « وقادها » .

(٣) وفي م « فهو محرم » .

(٤) وفي م « عن واحد » .

(٥) وفي م « يصرفه » .

(٦) لفظ « استحسانا » لم يذكر م .

(٧) وفي ف ، ض « أن يجعله » .

(٨) وإذا عين قبل الاشتغال بعمل الأداء كان ذلك كالتيعين في الابتداء حتى أنه لو اشتغل بالطواف قبل التعيين لم يكن له أن يعين بعد ذلك عن واحد منهما لأنه لما اشتغل بالعمل تعين إحرامه عن نفسه ، فإن أداء العمل مع إيهام النفس لا يكون و ليس أحدهما أولى من الآخر ، فتعين إحرامه عن نفسه فلا يملك أن يجعله لغيره بعد ذلك - اه كذا قال السرخسي في شرحه ص ١٦٠ .

(٩ - ١٠) وفي م « وعن ولده الصغير » .

كتاب الأصل . (كتاب المناسك - الحج عن الميت وغيره) ج - ٢

أصاب صيدا كان عليه دم واحد ، ولم يلزمه^١ من جهة إهلاله عن ابنه شيء .

وإذا أم الرجل البيت فاعمى عليه فأهل عنه أصحابه بالحج ووقفوا به في المواقف وقضوا به النسك كله ، قال : يحجزه ذلك عن^٢ حجة الإسلام في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا يحجزه^٣ ، فإن أصاب الذي أهل عنه صيدا فعليه الجزاء^٤ من أجل إحرامه عن نفسه إن كان محرما ، وليس عليه لإهلاله^٥ من جهة إهلاله عن المقمى عليه شيء .

وإذا حج الرجل عن أبيه أو أمه حجة الإسلام من غير وصية أوصى بها الميت ، قال : يحجزه - إن شاء الله تعالى ؛ بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في ذلك : « أ رأيت لو كان على أهلك دين فقضيته^٦ أما قبل منك ؟ فالله أحق أن يقبل^٧ » .

(١-١) وفي م « لا يجب عليه » مكان « لم يلزمه » .

(٢) كذا في ف ، ض ، م ؛ وكان في الأصل « من » .

(٣-٣) كذا في ف ، ض ؛ وفي م « من قبل إهلاله عن نفسه » وكان في الأصل « من أجل حرمة نفسه » .

(٤) كذا في الأصل وكذا في م ؛ وفي ف ، ض « لإحرامه » .

(٥-٥) كذا في ف ، ض ، م ؛ وفي الأصل « من جهة المقمى عليه شيء » .

(٦) وفي ض « قضيت » وفي م « قضيتيه » وكذلك في كتاب الحجة وكذلك هو عند البخاري .

(٧) قلت : الحديث هذا أخرجه الإمام في موطنه ووجهه من طريق مالك =

رجل أوصى بحجة فأحج الوصى عنه رجلا فهلك النفقة من ذلك الرجل ، قال : يحج عنه حجة أخرى من ثلث ما بقى من المال . وإن أوصى بحجة وبعث نعمة وثلث لا يبلغها بدئ بالذى بدأ به إلا أن يكون حجة الإسلام فيبدأ بها على كل حال .

= وليس فيه ذكر قضاء الدين ، وحديث الخثعمية أخرجه البخارى وغيره بطوله وفيه ذكر قضاء الدين . قلت : كذا لفظ الحديث فى الأيهول الثلاثة ، وفى م هو مفصل وسأقله لك فعل السرخسى زاد فيه شارحاه او هو كذلك فى المختصر فى نسخته وما هنا فيه سقط وتصحيف - والله أعلم . قال السرخسى : قال (وإذا حج الرجل عن أبيه أو عن أمه حجة الإسلام من غير وصية أوصى بها الميت اجزأه إن شاء الله تعالى ، قال : بلغنا عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال للخثعمية : أ رأيت لو كان على إبيك دين فقضيتيه أما كان يقبل منك ؟ فقالت : نعم ، فقال صلوات الله عليه وسلامه : الله أحق أن يقبل) وفى الحديث الآخر قال صلى الله عليه وسلم للتى سألته أن تحج عن أبيها : حجى واعتبرى ؛ وإن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه قال : يا رسول الله ! إن أمى توفيت وإنها كانت تحب الصدقة أفأتصدق عنها ؟ فقال : نعم ؛ فهذه الآثار تدل على أن الوارث يتبرع على مورثه بمثل هذه القرب ؛ فإن قيل : فلما ذاقيد الجواب بالاستثناء بعد ما صح الحديث فيه ؟ قلنا : لأن خبر الواحد لا يوجب علم اليقين ؛ فإن قيل : فقد أطلق الجواب فى كثير من الأحكام الثابتة بخبر الواحد ! قلنا : خبر الواحد موجب للعمل ففيا طريقه العمل أطلق الجواب فيه ، فأما سقوط حجة الإسلام عن الميت بأداء الورثة طريقه العلم فانه امرئنه وبين ربه تعالى فلهذا قيد الجواب بالاستثناء - اهـ ص ١٦١ .

(١) وفى م « وعق » .

(٢) وفى ف ، ض « أن يكون الآخر » وفى م « أن يكون الحج » .

« وإذا أوصى أن يحج عنه من ثلثه » ولم يقل « حجة » ، « حج عنه بجميع الثلث » . وإذا أوصى أن يحج عنه رجل حجة فأحجوه فلما قدم فضل معه ٣ كسوة ونفقة ، قال : ذلك لورثة الميت . وإن أوصى فقال « أحجوا فلانا حجة » ، ولم يقل « عني » ، ولم يسم « كم يعطى » ، قال : يعطى قدر ما يحججه ، وله أن لا يحج به إذا أخذه . وإذا أوصى أن يحج عنه رجل بعينه أو بغير عينه وأوصى بوصايا لآناس بأكثر من الثلث : قسم الثلث بينهم بالحصص ، ويضرب فيه للحج بأدنى ما يكون من نفقة الحج^٧ ، ويحج بحصة الحج من ذلك حيث يبلغ .

(١-١) وفي ف ، ض « وإذا أوصى الرجل أن يحج عنه من ثلثه » وفي م « وإن أوصى بأن يحج عنه بثلثه » .

(٢) وفي ف ، ض « ولم يقل له حجة » .

(٣) وفي ف ، ض « بقي معه » مكان « فضل معه » .

(٤) وفي ف « ولم يقل » .

(٥) كذا في ف ، م ؛ وفي الأصلين « اخذ » من غير ضمير المفعول . قال السرخسي :

لأنه ما أمره بالحج عنه ، إنما جعل ذلك الحج عيارا لما أوصى له به من المال ثم أشار عليه بأن يحج بذلك المال عن نفسه فكانت وصية صحيحة يجب تنفيذها بالدفع إليه ، ومشورته غير ملزمة فإن شاء حج به وإن شاء لم يحج - اهـ ص ١٦٢ .

(٦) وفي ف « وإن » .

(٧) لأن الوصية بالحج وجب تنفيذها له بنفقة الموصى ، ووجب تنفيذ سائر الوصايا حقا للموصى لهم ، فعند اختلاف الحقوق تجرى المزاوجة بينهم في الثلث لمراعاة حق كل مستحق ؛ بخلاف ما ذكرنا من الحج والعق لأن تنفيذ =

وإذا أهلت المرأة بحجة الإسلام لم يكن لزوجها أن يمنعها إذا كان لها ذورحم محرم يخرج معها، وإن لم يكن لها محرم فله أن يمنعها، وهي بمنزلة المحصر^٢؛ وإن أهلت بغير حجة الإسلام فله منعها من الخروج = الوصيتين هناك لحق الوصى فلهذا كانت البداية بما بدأ به الميت - اه ما ذكر السرخسى في شرحه ص ١٦٢ .

(١) وفي م «معها» مكان «ها» في الحرفين كليهما .

(٢) كذا في ف، ض؛ ولم يذكر لفظ «يخرج» في الأصلين .

(٣) قال السرخسى: وهي بمنزلة الحرة المحصرة، وقد بينا فما تقدم ان من شرائط وجوب الحج عليها في حقها المحرم عهدا، ثم يشترط أن تملك قدر نفقة المحرم لأن المحرم إذا كان يخرج معها نفقته في ماله، إلا في رواية عن محمد يقول: نفقة المحرم في ماله لأنه غير مجبر على الخروج، فإذا تبرع به لم يستوجب تبرعه النفقة عليها؛ ولكن في ظاهر الرواية هي لا تتوسل إلى الحج إلا بنفقة المحرم، كما لا تتوسل إلا بنفقتها، فكما يشترط لوجوب الحج عليها ملك الزاد والراحلة ويجعل ذلك شرطا لنفسها فكذلك للمحرم الذي يخرج يجعل ذلك شرطا، وقد بينا شرائط الوجوب فيما سبق؛ ولم يتعرض في شيء من المواضع لأمن الطريق، واختاف مشايخنا أن أمن الطريق شرط للوجوب أم شرط للأداء، وكان ابن شجاع يقول: هو شرط للوجوب لأن بدونه يتعذر الوصول إلى البيت إلا بمشقة عظيمة فيكون شرط الوجوب كالزاد والراحلة؛ وكان أبو حازم يقول: هو شرط الأداء لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الاستطاعة فسرهما بالزاد والراحلة، ولا تجوز الزيادة في شرط وجوب العبادة بالرأى، ولم يكن الطريق في وقت اخوف مما كان يومئذ لغلبة أهل الشرك في ذلك الموضع ولم يشترط رسول الله صلى الله عليه وسلم أمن الطريق، فدل أن ذلك ليس من شرائط الوجوب، إنما شرط الوجوب ملك الزاد والراحلة للذهاب والرجوع =

إن كان لها محرم أو لم يكن، وهي بمنزلة المحصر إلا أنها تحلل^١ بتحليل زوجها إياها. وكذلك المملوك إذا أهل بغير إذن المالك. وإن^٢ أذن لعبده أو أمته في الإحرام فأحرم كرهت له أن يمنعه وإياها؛ فإن باع الأمة كان للشترى أن يحللها.

وإن أهلت المرأة بحجة تطوع بغير إذن الزوج فحلها ثم جامعها^٣ ثم بدا له أن يأذن لها من عامه ذلك، قال: عليها أن تحج باحرام مستقبل، وعليها دم^٤، وليس عليها شيء غير ذلك؛ وإن كانت تلك السنة قد مضت فعليها مع ذلك عمرة - والله اعلم.

= وملك نفقة من تلزمه نفقته من العيال كالزوجة والولد الصغير؛ وعن أبي يوسف مع ذلك زيادة نفقه شهر لأن الظاهر أنه إذا رجع لا يشتغل بالكسب إلا بعد مدة فاستحسن اشتراط ملك نفقة شهر بعد رجوعه - اهـ ص ١٦٣.

- (١) كذا في ف، ض، م؛ وكان في الأصل «أو لم يكن لها محرم».
- (٢) كذا في ف، ض؛ وفي الأصل «تحل» وفي م «إلا إن للزوج أن يحللها».
- (٣) وفي ف، ض، م «وإذا» مكان «وان».

- (٤) كذا في ف، ض؛ وقوله «وإياها» ساقط من الأصل.
- (٥) وفي ف، ض «حجة» مكان «دم»؛ قلت: الصواب الجمع بينهما أي وعليها دم وحجة وليس عليها عمرة. قال السرخسي: لأنها قد تحللت من الإحرام الأول بإحلال الزوج قبل أداء الأعمال فعليها الدم أو قضاء الحج، وليس عليها قضاء العمرة عندنا، وقال زفرة: عليها ذلك، بمنزلة ما لو أخذها بعد تحول السنة - الخ ص ١٦٦.

باب المواقيت

بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه وقت لأهل المدينة
ذا الحليفة، ولأهل الشام الحقة، ولأهل نجد قرن، ولأهل اليمن
يلم، ولأهل العراق ذات عرق . وبلغنا عنه صلى الله عليه وسلم

(١) هذا البلاغ بذكر المواقيت الخمسة بلفظه استنده الجارثي في ق ٦٧ - ٢ من
مستنده المخطوط : أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد حدثني أحمد بن الحسن بن سعيد
ابن عثمان ثنا أبي ثنا الحسن بن زياد حدثني ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن
الأسود بن يزيد ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه خطب الناس فقال : من
اراد منكم الحج فلا يحرمن الا من ميقات ، والمواقيت التي وقتها لكم نبيكم صلى الله
عليه وسلم لأهل المدينة ومن مر بها من غير اهلها ذو الحليفة ، ولأهل الشام
ومن مر بها من غير اهلها الحقة ، ولأهل نجد ومن مر بها من غير اهلها قرن ،
ولأهل اليمن ومن مر بها من غير اهلها يلم ، ولأهل العراق ولسائر الناس
ذات عرق ؛ حدثنا محمد بن ابراهيم بن زياد الرازي ثنا عمرو بن حميد القاضي ثنا
الهباج بن بسطام ثنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن الأسود عن عمر بن الخطاب
رضى الله عنه : ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ومن مر بها من
غير اهلها ذا الحليفة ، ولأهل الشام ومن مر بها من غير اهلها الحقة ، ولأهل
اليمن ومن مر بها من غير اهلها يلم ؛ ولأهل نجد ومن مر بها من غير اهلها
قرن ، ولأهل العراق ومن مر بها من غير اهلها ذات عرق - اه . قلت : هذا
متن جامع موافق لما في الأصل ففعل الإمام محمد بن الحسن رواه عنه ايضا كما
رواه عنه ابن زياد والهباج . قلت : وحديث عمر هذا اخرجه ابن الضياء ايضا
بلفظ بن زياد ، راجع كنز العمال ج ٣ ص ٣٠ . وروى امامنا الأعظم عن يحيى بن
سعيد الأنصاري ان ناقما اخبره قال سمعت عبد الله بن عمر رضى الله عنها يقول :
قام رجل فقال : يا رسول الله ! من اين المهل ؟ فقال : « يهل اهل المدينة من =

= العتيق، ويهل اهل الشام من الحقة ، ويهل اهل نجد من قرن « أخرجه الحارثي من طريق زفر عنه - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٥٢٤ ، وليس فيه ذكر مبيقات اهل اليمن ولا مبيقات اهل العراق لأن ابن عمر لم يسمعها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأخرجه مؤلف كتاب الأصل في ض ١٨٩ من موطئه : أخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يهل اهل المدينة من ذى الحليفة ، ويهل اهل الشام من الحقة ، ويهل اهل نجد من قرن » قال ابن عمر : ويؤمنون أنه قال « ويهل اهل اليمن من يلم » ؛ أخبرنا مالك أخبرنا عبد الله بن دينار أنه قال قال عبد الله بن عمر : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل المدينة أن يهلوا من ذى الحليفة واهل الشام من الحقة واهل نجد من قرن ؛ قال عبد الله بن عمر : أما هؤلاء الثلاث فسمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أما اهل اليمن فيهلون من يلم » قال محمد : وبهذا نأخذ ، هذه مواقيت وقتها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي لأحد أن يجاوزها إذا أراد حجا أو عمرة إلا محرما .هـ . وأخرج ابن ماجه في سننه عن إبراهيم بن يزيد الخوزي عن أبي الزبير عن جابر قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « مهل اهل المدينة من ذى الحليفة ، ومهل اهل الشام من الحقة ، ومهل اهل اليمن من يلم ، ومهل اهل نجد من قرن ، ومهل اهل المشرق من ذات عرق - الحديث » إبراهيم الخوزي ضعيف . وأخرجه الدارقطني في سننه وابن أبي شيبة والبخاري بن راهويه وأبو يعلى الموصلي في مسانيدهم عن حجاج عن عطاء بن جابر ، وحجاج لا يحتج به - راجع ج ٣ ص ١٢ من نصب الراية ؛ وأخرجه ابن راهويه في مسنده ، والدارقطني في سننه : أخبرنا يزيد بن هارون ثنا الحجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الحقة ، ولأهل نجد قرنا ، ولأهل اليمن يلم ، ولأهل العراق ذات عرق ؛ والحجاج غير محتج به - راجع ج ٣ ص ١٤ من نصب الراية . قلت : =

أنه قال: من وقتنا له وقتا فهو له وقت ولمن مر به من غير أهله من أراد الحج؛ فكل من أراد مكة لحاجة أو إحرام والوقت بينه وبينها فلا يجاوز الوقت إلا محرما، ومن كان من وراء الوقت إلى مكة فله أن يدخلها لحاجته بغير إحرام. بلغنا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه خرج من مكة إلى قديد ثم رجع إلى مكة فدخلها بغير إحرام.

= الحجاج ثقة مدلس، قتيبة الكوفي وإمامها ومفتيها، لحديث جابر وابن عمر شاهدان لما رواه إمامنا الأعظم وابن الضياء عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، وروى البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يثلم، من لم يأتهم من غيرهن ممن أراد الحج أو العمرة، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ، حتى أهل مكة من مكة؛ وروى أبو داود والنسائي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق - راجع بلوغ المرام ص ١٤٧ - ١٤٨، وراجع ج ٢ ص ١٢ من نصب الراية.

(١) قلت: هذا البلاغ متداخل في الحديث الذي مر تحريره فوق - فتنبه له.

(٢) وفي ف، ض «وكل».

(٣) وفي ض «يجاوز إلى».

(٤) وفي ف، ض «لحاجة».

(٥) وفي ف «عمر بن الخطاب» مكان «ابن عمر» وليس بصواب، بل هو تصحيف.

(٦) وصله الإمام في موطنه باب دخول مكة بغير إحرام ص ٢١٤: أخبرنا مالك ثنا نافع أن ابن عمر اعتمر ثم أقبل حتى إذا كان بقديد جاءه خبر من =

وإذا

وإذا أراد الإحرام وأهله في الوقت أو دون الوقت إلى مكة فوقته من أهله^١، فإن تعداه حتى يدنو من الحرم ثم أحرم أجزاه وليس عليه شيء، فإن دخل مكة فأحرم منها فعليه أن يخرج من الحرم فيلبي، فإن لم يفعل حتى يطوف بالبيت فعليه دم^٢.

كوفي أراد بستان بنى عامر لحاجة ثم بدا له بعد ما قدم البستان ه

= المدينة فرجع فدخل مكة بغير إحرام، قال محمد: وبهذا نأخذ، من كان في المواقيت أو دونها إلى مكة ليس بينه وبين مكة وقت من المواقيت التي وقفت فلا بأس أن يدخل مكة بغير إحرام، أما من كان خلف المواقيت إلى وقت من المواقيت التي بينه وبين مكة فلا يدخل مكة إلا بالإحرام، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من فقهاءنا - اه -

(١) حتى لو أحرموا من الحرم أجزاهم، وليس عليهم شيء لأن خارج الحرم كله بمنزلة مكان واحد في حقه، والحرم حد في حقه بمنزلة الميقات في حق أهله الآفاق، وكما أن ميقات الآفاق للإحرام من ديرة أهله ويسعه التأخير إلى الميقات فكذا هنا يسعه التأخير إلى الحرم، ولكن الشرط هناك أن لا يجاوز الميقات إلا محرماً، والشرط هنا أن لا يدخل الحرم إلا محرماً لأن تعظيم الحرم بهذا يحصل - اه - ما قاله السرخسي في شرح هذا القول ص ١٦٨ .

(٢) قال السرخسي: (فإن دخل مكة) قبل أن يحرم (فأحرم منها فعليه أن يخرج من الحرم فيلبي، فإن لم يفعل حتى يطوف بالبيت فعليه دم) لأنه ترك الميقات المأمور في حقه للإحرام فهو بمنزلة الآفاق يجاوز الميقات بغير إحرام ثم يحرم وراء الميقات، وهناك يلزمه الدم إذا لم يعد لتأخير الإحرام عن مكانه فكذلك هنا يلزمه الدم إذا لم يعد إلى الحل، وإن عاد فالحلاف فيه مثل الحلاف في الآفاق إذا عاد إلى الميقات بعد ما أحرم وراء الميقات على ما نبهه به هذا إن شاء الله تعالى - اه - ص ١٦٨ .

أن يحج فأحرم من البستان فلا شيء عليه ، وإن أراد أن يدخل مكة
بغير إحرام لحاجة فله ذلك ^١ .

و ليس للرجل من أهل المواقيت ومن دونها إلى مكة أن يقرن
' ولا أن يتمتع ' وهم بمنزلة أهل مكة ؛ ألا ترى أن له أن يدخل مكة
بغير إحرام ^١ وكذلك المكي إذا خرج ^٢ من مكة لحاجة له ؛ فبلغ الوقت ^٣
و لم يجاوزه [فله أن يدخل مكة بغير إحرام] ^٤ فان ^٥ جاوز الوقت
لم يكن له أن يدخل مكة إلا بإحرام .

(١) قال السرخسي : وهذا هو الحيلة لمن يريد دخول مكة من أهل الآفاق
بغير إحرام ، إلا أنه روى عن أبي يوسف أنه إن نوى الإقامة بالبستان خمسة
عشر يوما كان له أن يدخل ، وإن نوى الإقامة بالبستان دون خمسة عشر يوما
ليس له أن يدخل مكة إلا بإحرام ، لأنه بنية الإقامة خمسة عشر يوما يصير
متوطئا بالبستان فيصير بمنزلة أهل البستان ، وإن نوى المقام بها دون خمسة عشر
يوما فهو ماض على سفره فلا يدخل مكة إلا بإحرام ؛ وجه ظاهر الرواية وهو
أنه حصل بالبستان قبل قصده دخول مكة فانما قصد دخول مكة بعد ما حصل
بالبستان فكان حاله كحال أهل البستان - ٨٥ ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(٢-٢) كذا في ف ، ض ؛ وفي الأصل « ولا يتمتع » وفي م « أو إن يتمتع »
فردنا « إن » من م .

(٣) وفي ف ، ض « أنه إذا خرج » .

(٤) كذا في الأصل وكذا في م ، وسقط لفظ « له » من ف .

(٥) كذا في ف ، ض « فبلغ الوقت » وكان في الأصل « قبل الوقت » وفي م
« فلم يجاوز الوقت » .

(٦) سقط ما بين المربعين من الأصول الثلاثة ، وإنما زدناه من م .

(٧) وفي م « وإن » .

ووقت أهل مكة للإحرام بالحج الحرم وللإحرام بالعمرة التنعيم،
فإن أهل بالعمرة خارجا من الحرم غير التنعيم أجزاءه وكان ذلك
وقته^١.

كوفي جاوز الوقت نحو مكة ثم أحرم بالحج ووقف برفة وقد
خاف الفوت إن رجع أو لم يخف، قال: عليه دم لترك الوقت، وإن
رجع إلى الميقات قبل أن يأتي عرفة فلم يلب منه فهذا بمنزلة من
لم يرجع إليه في قول^٢ أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: إذا رجع
إلى الوقت سقط عنه الدم لبي أو لم يلب^٣، وإن لبي حين رجع إلى
الوقت سقط عنه الدم في قولهم جميعا؛ فإن كان هذا الكوفي قرن
ولم يرجع إلى الميقات فعليه دم واحد لترك الوقت. وكذلك إن^٤
أهل بعمرة ثم أهل بمكة بحجة^٥؛ وإن بدأ فأهل بالحجة ثم دخل مكة

(١) قال (ووقت أهل مكة للإحرام بالحج الحرم) وكذلك كل من حصل
بمكة حللا، لا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر أصحابه بفسخ إحرام
الحج والإحرام بالعمرة فحلوا منها فلما كان يوم التروية أمرهم بأن يحرموا
بالحج من جوف مكة؛ قال (و) ميقات إحرام أهل مكة (للعمره التنعيم أو غيره
من الحل) لأن موضع الإحرام غير موضع أداء النسك، وأداء النسك وأداء
الحج يكون بالوقوف وهو في الحل فالإحرام به يكون في الحرم، وأداء نسك
العمرة بالطواف وهو في الحرم، فالإحرام بها يكون في الحل - اهـ، كذا قال
السرخسي في شرحه ص ١٧٠.

(٢-٢) وفي ف، ض «لم يرجع في قول».

(٣) وفي ف، ض «لبي أو لم يلب فسقط عنه الدم».

(٤) لتأخيرهم إحرام العمرة عن الميقات لأنه لما دخل مكة بإحرام العمرة فيمقات =

فأهل بعمره أيضا كان عليه دمان لأنه قد ترك الوقت في العمرة أيضا .
 كوفي دخل مكة بغير إحرام لحاجة له ، قال : عليه عمرة أو حجة
 أي ذلك شاء ، فان رجع إلى وقته فأهل بحجة الإسلام أجزاء من حجة
 الإسلام ومن دخوله الأول بغير إحرام استحسانا . وإن أقام بمكة
 ٥ حتى ذهب عامه ذلك ثم أحرم بحجة الإسلام من الوقت لم يحزه من
 دخوله الأول ، وعليه لدخوله حجة أو عمرة . وإذا جاوز الوقت ثم أحرم
 بالحج فقاته سقط عنه دم ترك الوقت .

ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى وقتا آخر فأحرم منه أجزاء ،
 ولو كان أهرم من وقته كان أحب إلى .

١٠ عبد دخل مع مولاه مكة بغير إحرام ثم أذن له مولاه فأحرم
 بالحج ، قال : عليه إذا عتق دم لترك الوقت ، وليس هو كالنصراني
 يدخل مكة ثم يسلم ثم يحرم من مكة ٣ .

= إحرامه للحج الحرم وقد أحرم به في الحرم - أه ما قاله الشارح في شرح
 هذا القول ص ١٧١ .

(١) وفي م « دم الوقت » . وعلى ذلك جامع قبل الوقوف حتى فسد حجه سقط
 عنه دم الوقت عندنا ، لأن القضاء واجب عليه ، فإذا عاد للقضاء يحرم من الميقات
 فانعدم به المعنى الذي لأجله كان يلزمه الدم - انتهى ما قاله الشارح ص ١٧٣ .
 (٢) كذا في ف ، ض ، م ، كان في الأصل « ترك » .

(٣) قال السرخسي : (بخلاف النصراني يدخل مكة ثم يسلم ثم يحرم من مكة
 أو الصبي يدخل مكة بغير إحرام ثم يحتم بمكة فيحرم بالحج فان هناك لا يلزمه
 بترك الوقت شيء) لأن النصراني لم يكن مخاطبا بالإحرام بالحج حين انتهى =

غلام دخل مكة بغير إحرام ثم احتلم بمكة و أحرم بالحج ، قال :
 ' ليس عليه ترك الوقت شه ١٠ ' . وإن كان أهل به قبل أن يحتلم ثم
 احتلم قبل أن يطوف بالبيت وقبل أن يقف بعرة لم يحزه ٢ من حجة
 الإسلام ، إلا أن يحدد إحرامه قبل أن يقف بعرة فيجزيه حيثئذ من
 حجة الإسلام ؛ وأما العبد فلا يحزه من حجة الإسلام ، وإن جدد
 إهلاله بعد العتق إلا أن يكون آخر الإهلال حتى عتق ٣ ثم أهل
 فيجزيه .

و إذا دخل الرجل مكة بغير إحرام فجعلت عليه حجة أو عمرة

= الى الميقات ، فان الخطاب بالإحرام انما يتوجه على من يصح منه الإحرام ،
 وكذلك الصبي ، فلا يتحقق منها تأخير الإحرام الواجب لأنه انما لزمها
 الإحرام عند الإسلام والبلوغ وعند ذلك هما بمكة ، وميقات احرام الحج في
 حق من هو بمكة الحرم وقد احرمنا منه ، بخلاف العبد على ما بينا ؛ وذكر في
 اختلاف زفر و يعقوب أن النصراني لو أسلم أو بلغ الصبي فمات قبل ادراك
 الوقت وأوصى كل واحد منهما بأن تحج عنه حجة الإسلام فوصيتها باطلة
 عند زفر ، لأنه لم يلزمها الحج قبل ادراك الوقت اذ لا يتصور الأداء قبل ادراك
 الوقت فلا تصح وصيتها به ؛ وعلى قول أبي يوسف يصح لأن سبب الوجوب
 قد تقرر في حقها ، والوقت شرط الأداء وانعدام شرط الأداء لا يمنع تقرر
 سبب الوجوب فتصح وصيتها بالأداء في وقته - اه ما قاله الشارح في شرح
 هذا القول ص ١٧٣ .

(١-١) وفي ف ، ض « ليس عليه دم لترك الوقت » .

(٢) كذا في الأصلين ؛ وفي ف ، ض « لم يحزه ذلك » .

(٣) وفي ض « يعتق » .

(٤) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « وجعل » .

فأهل بها بعد سنة من وقت غير وقته الأول هو أقرب منه، قال: يحزبه
و ليس عليه شيء.

باب الذى يفوته الحج

رجل أهل بحجة ففاته، قال: يحل بعمره وعليه الحج من قابل؛
بلغنا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ٣ وعن عمر بن الخطاب وزيد
ابن ثابت رضى الله عنهما .

(١) وفي ض «فاته» .

(٢) وفي م «فاته» مكان «قال» .

(٣) قلت: اسنده الدارقطني وابن عدى في الكامل، قال الزبلي في ج ٣
ص ١٤٥ من نصب الراية: أخرجه الدارقطني في سننه عن ابن عمر وابن عباس،
لحديث ابن عمر أخرجه عن رجمة بن مصعب عن ابن أبي ليلى عن عطاء و نافع عن
ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من وقف بعرفة بليل فقد أدرك
الحج ومن فاته عرفات بليل فقد فاته الحج فليحل بعمره وعليه الحج من قابل؛
قال: و رجمة ضعيف؛ و رواه ابن عدى و آله بمحمد بن أبي ليلى و ضعفه عن
جماعة؛ و حديث ابن عباس أخرجه عن يحيى بن عيسى التميمي النهشلي عن محمد
ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
من أدرك عرفات فوقف بها و المزدلفة فقد تم حجه، و من فاته عرفات فقد فاته
الحج فليحل بعمره و عليه الحج من قابل؛ و يحيى بن عيسى النهشلي قال النسائي:
ليس بالقوى - انتهى بالاختصار - قات: يحيى بن عيسى هذا من رجال مسلم و ابن
داود و الترمذي و ابن ماجه، و روى له البخاوى في الأدب المفرد، و ضعف
الحديث ينجر بما روى عن أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه، و يأتي عن قريب
(٤) اسنده في ج ٢ ص ٣٢٢ من كتاب الحجة: أخبرنا أبو معاوية محمد بن خازم =

فان كان أهل بعمره و حجة فقدم مكة و قد فاته الحج ، قال : يطوف بالبيت و بالصفاء و المروة لعمرته ، و يطوف بالبيت و بالصفاء و المروة لحجته ، و يحل و عليه الحج من قابل . قال : و لا أعد طوافه بالبيت لحجته الفاتية كعمرة ' مستقبلة ، و لا يكون به متمعا إن فعله في أشهر الحج من قابل ، ولكنه إحلال من حجة قد فاتته .

رجل أهل بحجة فجامع فيها ثم قدم و قد فاته الحج ، قال : عليه دم لجماعه ، و يحل بالطواف و السعى و عليه الحج من قابل . و إن كان أصاب في حجه صيدا فعليه كفارته .

= المكفوف عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد قال : سألت عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رجل فاته الحج قال : يحل بعمره و عليه الحج من قابل ؛ قال : ثم خرجت من العام المقبل فافقت زيد بن ثابت رضي الله عنه فسألته عن رجل فاته الحج قال : يحل بعمره و عليه الحج من قابل ؛ اخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال اخبرنا المغيرة الضبي عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال : اذا حج الرجل ففاته الحج حل بعمره و عليه الحج من قابل و لا هدى عليه ؛ و هكذا قال ابو حنيفة ، و قولنا هو المجتمع عليه الفقهاء ، و اما الهدى مع الحج فلا نعلم احدا قال به غير بعض اهل المدينة منهم مالك بن انس ؛ اخبر سلام بن سليم الحنفى عن المغيرة الضبي عن إبراهيم النخعي عن الأسود ابن يزيد قال : سألت عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رجل فاته الحج قال : يحل بعمره من غير هدى و عليه الحج من قابل ؛ قال : ثم لقيت زيد بن ثابت رضي الله عنه فسألته فقال مثل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه - اه ص ٣٣٠ .

(١) لم يذكر السرخسى الطواف بالبيت و بالصفاء و المروة للعمرة .

(٢) و في ض « لعمره » .

رجل أهل بحجة فقدم مكة^١ وقد فاتته الحج فأقام حراما حتى يحج^٢ مع الناس من قابل بذلك الإحرام، قال: لا يجزيه من حجته^٣ لأن حجته قد فاتته^٤ وصارت عمرة، ولا^٥ يستطيع أن يحول هذه العمرة حجة. فان قدم وقد فاتته الحج فأهل بحجة أخرى، قال: يطوف للذي^٥ قد فاتته ويسعى، ويحل بعمرة، ويرفض التي أهل بها، وعليه فيها ما على الرافض، وعليه قضاء الفاتية؛ وإن نوى بهذه^٦ التي أهل بها قضاء تلك الفاتية^٦ فهي هي، وإن أهل بعمرة رفضها أيضا ومضى في عمل الفاتية^٧.

رجل أهل بحجتين ثم قدم مكة وقد فاتته الحج، قال: يحل بعمرة^{١٠} وعليه عمرة وحجتان ودم. وإذا ساق الهدى^٨ للقران فقدم وقد فاتته الحج، قال: يصنع بهديه ما شاء. وكذلك إن لم يفته ولكنه جامع.

(١) كذا في م، وسقط لفظ «مكة» من بقية الأصول.

(٢) كذا في الأصاين؛ وفي ف، ض «يخرج» مكان «يحج».

(٣-٣) وفي ض «لأن حجته قد فات».

(٤) وفي ف، ض «فلا».

(٥) كذا في الأصاين؛ وفي ف، ض «لتي».

(٦-٦) من قوله «التي أهل...» ساقط من ض، وهو بسهو الناسخ.

(٧) قال الشارح: قال (وإن أهل بعمرة) بعد ما فاتته الحج (رفضها أيضا ومضى في عمل الفاتية) لأنه لما لزمه التحلل عن الأول بعمل العمرة يصير جامعا بين

العمرتين من حيث العمل وذلك لا يجوز فلهذا يرفض التي أهل بها، وقد تعين

عليه التحلل عن الأولى بالطواف والسعي فلا يتغير ذلك بفعله - اه ص ١٧٧.

(٨) كذا في الأصل؛ وفي ف، ض، م «هديا».

وإذا ساق الرجل هديا لقرانه فتج في الطريق ثم نحر أمه^١
وقد وهب الولد أو باعه، قال: عليه^٢ قيمة الولد وقيمة ما ولد أيضا، فإن
كان قد كفر عن الولد يوم وهبه أو باعه ثم حدث له ولد لم يكن عليه
من قبل ولده شيء^٣. ألا ترى أن رجلا لو أخرج عشراء^٤ من الظاء
من الحرم فكفر عنها ثم ولدت ثم ماتت هي وولدها^٥ لم يكن عليه فيها ه
ولا في ولدها شيء، وإن^٦ لم يكن كفر عنها كان عليه فيها وفي^٧
ولدها الكفارة.

محرم بالحج قدم مكة وطاف^٨ بالبيت ثم خرج إلى الربدة لحاجة

- (١) كذا في الأصين؛ وفي ف، ض «نحر أمه لقرانه».
- (٢) وفي م «فعبه» مكان «قال عليه» وفي ض «فان عليه».
- (٣) لأن باداء الكفارة قد سقط عنه الحق في الولد لله تعالى فلا يلزمه فيما يلد هذا الولد بعد ذلك شيء، بخلاف ما قيل التكفير فان حق الله تعالى في الولد لازم إياه قبل التكفير فيسرى إلى ما يتولد منه - كذا في الشرح ص ١٧٧.
- (٤) قوله «عشراء» كذا في الأصل، أي قربة الولادة، وأصلها الناقة التي مضت لحملها عشرة أشهر، يمكن أن يستعار للظبية التي قرب زمان وضع حملها؛ وفي م «ظبية» وفي ف، ض «عز» أظن أنه تصحيف «عشراء» إلا أن يعبد أن إطلاق العز على الظبية صحيح - والله أعلم.
- (٥) وفي ف، ض «و أولادها».
- (٦) كذا في ف، ض، م؛ وكان في الأصل «ولو».
- (٧) كذا في ف، ض، م؛ وسقط لفظ «في» من الأصل.
- (٨) وفي ف، ض «فطاف».

فأحصر بها ثم قدم مكة بعد فوت الحج، قال: عليه أن يحل بعمره، ولا يكفيه طوافه الأول لأن عليه أن يحل بعمل عمره بعد يوم النحر. رجل أهل بعمره في أشهر الحج ثم قدم مكة بعد يوم النحر، قال: يقضى عمرته وليس عليه شيء.

٥ وإذا أهل الحاج صبيحة يوم النحر بحجة أخرى لزمته ويقضى ما بقى عليه من الأولى^١، وعليه لجمعه بينهما دم، ويقم حراما إلى الحول^٢. وإذا قدم الحاج مكة فأدرك الوقوف بالمزدلفة لم يكن مدركا للحج. رجل أهل بحجتين أو بعمرتين متى يكون راضيا لإحداهما؟ قال: حين يسير متوجها إلى مكة. نوى الرض أو لم ينو في قول أبي حنيفة، ١٠ وقال أبو يوسف: أراه راضيا حين أهل قبل أن يستبرأ وقال محمد: لا يلزمه إلا إحداهما؛ وكذلك لو أهل بإحداهما ثم أهل بالآخرى^٣.

(١) وفي م «فعليه» مكان «قال عليه».

(٢) كذا في م وهو الصواب، وفي بقية الأصول «الأول».

(٣) لأنه أحرم بعد مضي وقت الحج من السنة الماضية فينقضي إحرامه لأداء الحج به في السنة القابلة (وعليه بجمعه بين الحجتين دم) لأن إحرامه للحج باق ما لم يتحلل بالخلق والطواف، والجمع بين إحرام الحجتين ممنوع عنه فإذا فعل ذلك لزمه الدم بالجمع المنهى عنه، وهذا بخلاف ما إذا أهل بحجتين لأن الدم هناك يلزمه لرفض إحداهما لأن الجمع هناك لا يتحقق حين صار قاضيا لإحداهما، وهنا يتحقق لأنه يؤدي ما بقى من أعمال الأولى من غير أن يصير راضيا للآخرى فلهذا لزمه للجمع بينهما دم - كذا قال السرخسي في شرح هذه المسألة ص ١٧٨.

(٤) وفي ض «عمرتين».

(٥) قال السرخسي: ثم ذكر بعد هذا حكم الإهلال بحجتين أو بعمرتين، =

وإذا قدمت المرأة مكة محرمة بالحج حائضا مضت في حجتها ، غير أنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر ، وعليها طواف الصدر ولا كفارة عليها لتأخير طواف الزيارة بعذر الحيض . وإن قدمت طاهرة و طافت للزيارة يوم النحر ثم حاضت فليس عليها طواف الصدر .

و ليس على أهل مكة ومن دون المواقيت إليها طواف الصدر . هـ

= و قد بينا ذلك (و يستوى فيه ان اهل بها معا او باحدا عما ثم بالأخرى معا) لأنه جامع بين الإحرامين في الحالين (فان رفض احدى العمرتين ثم قضاها في في العام القابل ومعها حجة فهو قارن) لأن القران بالجمع بين الحجة والعمرة فكما ان كون الحج في ذمته لا يمنع تحقق القران فكذلك كون العمرة واجبة في ذمته (وكذلك ان اتى بهذه العمرة في اشهر الحج ثم حج من عامه ذلك فهو متمتع ان لم يكن ألم بأهله بين النسكين حللا ، فان ألم بأهله بين النسكين حللا لم يكن متمتعا) بلقنا ذلك عن ابن عمر و سعيد بن المسيب رضى الله عنهم (وهذا بخلاف القارن ان رجع الى اهله بعد طواف العمرة) لأنه اذا رجع محرما فلم يصح اللامه بأهله فلهذا كان قارنا ، و قد بينا الفرق بين المتمتع الذى ساق الهدى وبين الذى لم يسق الهدى في حكم الإلام بأهله ، و قد بينا الفرق ايضا في حكم المبكى الذى قدم الكوفة ، و بينا القران و التمتع ؛ و روى ابن سماعة عن محمد ان المبكى اذا قدم الكوفة انما يجوز له ان يقرن اذا كان خروجه من الميقات قبل دخول اشهر الحج ، اما اذا دخلت اشهر الحج قبل خروجه من الميقات فقد حرم عليه القران و التمتع فلا يرتفع ذلك بالخروج عن الميقات بعد ذلك - اهـ ص ١٧٨ - ١٧٩ . (١) كذا في ف ، ض ؛ و كان في الأصل « بعد الحيض » و في م « ولا شيء » عليها بهذا التأخير لأنه كان بعذر الحيض .

ومن نوى المقام بمكة من أهل الآفاق و اتخذها دارا سقط عنه طواف الصدر، فان بدا له الخروج بعد ذلك لم يلزمه طواف الصدر، وإن نوى مقام أيام ثم يصدر^٢ لم يسقط عنه طواف الصدر وإن نوى مقام ٣ سنة^٤.

(١) كذا في ف، وفي الأصل « ثم » مكان « من » تصحيف.

(٢) كذا في ف، ض، م؛ وسقط قوله « ثم يصدر » من الأصل.

(٣) وفي ف « اقامة ».

(٤) قال السرخسي نافلا من المختصر وشارحاه: قال (وليس على أهل مكة ومن وراء الميقات طواف الصدر) إنما ذلك على أهل الآفاق الذين يصدرون عن البيت بالرجوع إلى منازلهم (فان نوى الإقامة بمكة فاتخذها دارا سقط عنه طواف الصدر) ان كانت نيته قبل ان يحل النفر الأول لأن وقت الصدر بعد حل النفر الأول فانما جاء وقت الصدر وهو من أهل مكة فلا يلزمه طواف الصدر، وان كانت نيته الإقامة بعد ما حل النفر الأول فعليه طواف الصدر في قول أبي حنيفة ومحمد لأن ذلك قد لزمه بمجرد مجيء وقت الصدر قبل نية الإقامة فلا يسقط عنه بنيته الإقامة بعد ذلك، كالمرأة اذا حاضت بعد خروج وقت الصلاة لا تسقط عنها تلك الصلاة؛ وقال أبو يوسف: اذا نوى الإقامة قبل ان يأخذ في طواف الصدر سقط عنه طواف الصدر لأنه وان دخل وقته فلا يصير طواف الصدر ديناً عليه بدخول وقته فنيتها الإقامة بعد دخول وقته وقبله سواء، كالمرأة اذا حاضت بعد دخول وقت الصلاة لا تنزها تلك الصلاة، فأما اذا نوى الإقامة بعد ما أخذ في طواف الصدر فعليه ان يأتي بذلك الطواف لأن بالشروع فيه لزم إتمامه فلا يسقط بذية الإقامة بعد ذلك (فان بدا له الخروج من مكة بعد ما اتخذها دارا لا يلزمه طواف الصدر) لأنه بمنزلة المكي يقصد الخروج من مكة (وان نوى ان يقيم بمكة أياما ثم يصدر لم يسقط عنه طواف الصدر وان نوى إقامة سنة) او أكثر لأن بهذه النية لم يصير كأهل مكة لأن المكي =

رجل قصد مكة للحج فدخلها بغير إحرام ووافاها يوم النحر وقد فاته الحج فأحرم بعمره وقضاها أجزاء ، وعليه دم لترك الوقت ، وإن لم يحرم بعمره ولكنه أحرم بحجة فهو محرم حتى يحج مع الناس من قابل ، وينبغي له أن يرجع إلى الوقت ويلبى منه .
ومن فاته الحج لم يسعه أن يقيم في منزله حراما من غير عذر . ه
ولا يحل بالهدى إن بعث به لأن هذا ليس بمحصر ٣ .

باب الجمع بين إحرامين

والعمرة لا تضاف إلى الحجة ، والحجة تضاف إلى العمرة قبل أن يعمل فيها شيئا وبعد ما يعمل فيها ؛ فمن أهل الحج أولا ثم أضف = غير عازم على الصدر منها بعد مدة ، وهذا على الصدر منها بعد مدة فيبقى عليه طواف الصدر على حاله - اه ج ٤ ص ١٧٩ . قال (وليس على فائت الحج طواف الصدر) لأن العود للقضاء مستحق عليه ، ولأنه صار بمنزلة المقيم في حق الأعمال وليس على المقيم طواف الصدر - اه ص ١٨٠ .

(١) وفي ف . ض « في القابل » .

(٢) وفي ف . ض ، م « فيلبى » .

(٣-٣) كذا في ف . ض ، م ؛ وقوله « به لأن هذا ليس بمحصر » ساقط من الأصل . قال الشارح في شرح قوله : ليس بمحصر بل هو فائت الحج ، وقد تعين عليه التحلل بالطواف والسعي شرعا فلا يحل بعد ذلك ؛ والله اعلم بالصواب - اه ص ١٨٠ .

(٤) هكذا روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وهذا لأن الله تعالى جعل العمرة بداية والحج نهاية بقوله تعالى " فمن تمتع بالعمرة إلى الحج " فمن أضاف الحجة إلى العمرة كان فعله موافقا لما في القرآن ، ومن أضاف العمرة إلى الحج كان =

= فعله مخالفا لما في القرآن ، فكان مسيئا من هذا الوجه ، ولكن مع هذا هو قارن فان القارن هو جامع بين العمرة والحج وهو جامع بينهما على كل حال ، الا انه اذا اضاف الحج الى العمرة بأن اهل بالعمرة اولا ثم بالحج فهو جامع مصيب للسنة فيكون محسنا ، ومن اهل بالحج ثم بالعمرة فهو جامع مخالف للسنة فكان مسيئا لهذا ، ويلزمه في الوجهين جميعا ما اوجب الله تعالى على المتمتع المترقب بأداء النسكين في سفر واحد كما قال الله تعالى " فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى " وهو شاة في قول علي وابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم ، وفي قول ابن عمر وعائشة رضى الله عنهم بدنة ، واخذنا بالأول لحديث جابر رضى الله عنه قال : تمتعنا بالعمرة الى الحج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشترطنا في البدنة عن سبعة ، (فان لم يجد الهدى فعليه صوم ثلاثة ايام في الحج والأفضل ان يصوم قبل يوم التروية يوم ويوم التروية ويوم عرفة) لأن صوم اليوم بدل عن الهدى والأولى ان يؤخر الى آخر اوقات الذي يفوته بمضيه رجاء ان يجد الهدى ؛ الى ان قال (وان لم يصم حتى جاء يوم النحر تعين عليه الهدى) عندنا وهو قول عمر رضى الله عنه فان رحلا اتاه يوم النحر فقال : انى تمتعت بالعمرة الى الحج ؟ فقال : اذبح شاة ، فقال : ليس معى شىء ! فقال : سل اقاربك ، فقال : ليس هنا احد منهم ! فقال لغلامه : يا مغيث اعطه قيمة شاة ؛ وذلك لأن البدل كان موقفا بالنص فبعد فوات ذلك الوقت لا يكون بدلا فتعين عليه الهدى ، والشافعى كان يقول في الابتداء : يصوم ايام التشريق ؛ وهو مروى عن ابن عمر وعائشة رضى الله عنهم ولكن هذا فاسد ، فقد صح النهى عن الصوم في هذه الايام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز اداء الواجب بها (ولو وجد الهدى بعد صوم يومين من الثلاثة كان عليه الهدى) لأنه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالخلف ، بخلاف ما اذا قدر على اصل الهدى بعد ما يحل يوم النحر لأن المقصود هو التحليل ، فانما قدر على الأصل بعد حصول المقصود بالبدل وهو كالتيميم إذا وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة ، وأما صوم السبعة ليس يبدل = إليها (١٣٣) ٥٣٢

إليها عمرة فقد أساء، ولزمته وهو قارن . ومن أهل بالعمرة أولا ثم أهل 'بالحجة فهذا قارن وقد أحسن وأصاب السنة . فان أهل' بالحج فطاف له شوطا ثم أهل بالعمرة رفضها وعليه قضاؤها ودم للرفض . وأما المكي فانه لا يقرن بين الحج والعمرة، ولا يضيف العمرة إلى الحج ولا الحج إلى العمرة، فان قرن بينهما رفض العمرة ومضى في الحج . وكذلك أهل المواقيت ومن دونهم إلى مكة لا متعة لهم ولا قران لقوله تعالى "ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام" وكذلك إن أحرم المكي أولا بالعمرة من وقتها ثم أحرم بالحج رفض عمرته . وإن مضى عليها حتى يقضيها أجزأه وعليه دم لجمعه بينهما، وإن طاف للعمرة شوطا أو ثلاثة أشواط ثم أحرم بالحج رفض الحج ١٠ في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: يرفض العمرة [وهو استحسان ذكره في كتاب ابن سماعة] ١٠ . وإن كان طاف لها أربعة أشواط ثم أهل بالحج، قال: هذا يفرغ مما بقي من عمرته ويفرغ من = فيما هو المقصود وهو التحلل؛ ألا ترى أن أوان أدائها بعد التحلل، وجوب الهدى لا يمنع أدائها! والمراد من الرجوع المذكور في قوله تعالى "وسبعة إذا رجعت" مضى أيام التشریق، حتى إذا صام بعد مضيتها قبل أن يرجع إلى أهله جاز عندنا، ولا يجوز عند الشافعي، إلا أن ينوي المقام فحينئذ يجوز الصوم - اه ما ذكره المرخسي في شرح هذا الكتاب ص ١٨٠ - ١٨٢ .

(١-١) من قوله «بالحجة...» ساقط من ف .

(٢) قوله «وهو استحسان...» لم يذكر في ف، ض، م؛ والمراد من كتاب ابن سماعة نوادره التي مروية عن أبي يوسف ومحمد .

حجته، وعليه دم لانه اهل بالحج قبل أن يحل من العمرة^١ وهو مكى، ولا ينبغي لأهل مكة أن يجمعوا بينهما؛ ولو كان كوفيا لم يكن عليه هذا الدم. [وذكر في كتاب نوادر ابن سمانة في إحرام المكي بالحج بعد ما طاف أربعة أشواط بالعمرة أنه ليس بقارن ولكنه محرم بشيئين ٥ إن أصاب صيدا كان عليه جزاءان؛ وقال أبو يوسف في الإملاء: إن رفض الحج فهو أفضل]^٢.

كوفي أهل بحجة وطاف لها ثم أحرم بعمرة، قال: يرفض عمرته.^٣ وكذلك إن أهل بها^٤ بعرة. فان أهل بها^٥ يوم النحر قبل أن يحل من حجته أو بعد ما حل^٦ قبل أن يطوف أمرته^٧ برفضها، فان لم يرفضها ١٠ ومضى فيها أجزاء، وعليه دم إن كان أهل بها قبل أن يقضى حجته^٨. وإن

(١) وفي ف «بالعمرة».

(٢) ما بين المربعين لم يذكر في ف، ض، م؛ ولعله تعليق كان على الطامش فأدخله الناسخ في الأصل ظانا انه من الأصل؛ وعادة الحاكم أيضا انه يزيد مثل هذه العبارات ويضيفها الى مسائل الأصل فأيدا للأصل او رادا عليه.

(٣-٢) كذا في الأصل؛ وفي ف، ض «وان أهل بها» وفي م «وهذا ان أهل بها».

(٤-٤) كذا في ف، ض، م؛ وسقط قوله «بعرة فان أهل بها» من الأصل.

(٥) وفي ف، ض «يحل».

(٦) وفي م «امر».

(٧) وفي ض «أهل بها في أيام النحر قبل ان يقضى الأول» وفي م «قبل ان يحل بحجته» وزاد في الأصل بعد قوله «حجته» «وكذلك ان أهل بها في أيام النحر قبل ان يقصر من الأول» وهو مكرر فأخرجناه.

أهل بها بعد ما حل^١ من الأول مضى عليها ، وليس عليه شيء إن لم يكن ترك الوقت فيها^٢ .

مكى أهل بالحجة^٣ وطاف لها شوطا ثم أهل بالعمرة ، قال : يرفض العمرة ، فإن لم يرفضها وطاف لها وسعى وفرغ منها أجزاء^٤ ، وعليه دم لأنه أهل بها قبل أن يفرغ من حجته .

محرم بعمرة جامع ثم أضاف إليها عمرة أخرى ، قال : يرفض هذه

(١) وفي ف «أحل» .

(٢) قال السرخسي ناقلا مسألة المتن وشارحا لها : قال (كوفي أهل بالحجة وطاف لها ثم أهل بعمرة قال : يرفض عمرته) لأنه لو لم يرفضها كان بانيا للعمرة على الحجة (هذا إذا أهل بعمرة بعرفة ، فإن أهل بها يوم النحر قبل أن يحل بحجته أو بعد ما حل قبل أن يطوف امرأان يرفضها أيضا ، وإن لم يرفضها ومضى فيها أجزاء ، وعليه دم إن كان أهل بها قبل أن يحل بحجته ، وإن كان بعد ما حل من حجته فليس عليه شيء إن لم يترك الوقت فيها ، ولا يؤمر بأن يرفضها إذا أحرم بها بعد تمام الإحلال) لأنه وإن كان منهيًا عن الإحرام فبعد ما أحرم يجب عليه الإتمام لأنه غير جامع بينه وبين إحرام آخر ، فإذا أداها كان صحيحا ، بخلاف ما إذا أهل بها بعرفات فإن هناك قد صار رافضا للعمرة لتحقيق المنافي على ما سبق ، ثم إن كان أهلا له بالعمرة قبل أن يحل من الحج فقد صار جامعًا بين الإحرامين على وجه هو منهي عن ذلك فلزمه لذلك دم ، وإن كان بعد ما حل لم يصير جامعًا بين الإحرامين فلا يلزمه شيء - اهـ ص ١٨٣ .

(٣) كذا في م ، وفي الأصول الثلاثة « بالحج » .

وَيَمْضَى فِي الْأُولَى ، فَنُوى رَفَضَ الْأُولَى وَالْعَمَلَ فِي الثَّانِيَةِ
لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا الْأُولَى . وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنْ ٣ جَامِعٌ فِي الْأُولَى وَلَكِنَّهُ
طَافَ لَهَا شَوْطًا ثُمَّ أَحْرَمَ بِالثَّانِيَةِ ؛ وَكَذَلِكَ هَذَا فِي الْحَجَّتَيْنِ ٤ . وَإِذَا
أَهْلُ بِحَجَّتَيْنِ جَمِيعًا ثُمَّ جَامِعٌ قَبْلَ أَنْ يَسِيرَ ٥ ، قَالَ : عَلَيْهِ لِلْجَمَاعِ دَمَانٌ ،
وَيَمْضَى فِي إِحْدَاهُمَا وَيَرْفُضُ الْآخَرَى ، وَعَلَيْهِ قَضَاءُ الَّذِي مَضَى فِيهَا وَعُمْرَةٌ
وَحِجَّةٌ وَدَمٌ مَكَانَ الْحِجَّةِ الَّتِي رَفَضَهَا ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا سَارَ
فَعَلَيْهِ دَمٌ وَاحِدٌ ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ٦ .

(١-١) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ ؛ وَفِي ف ، ض « وَيَقْضَى الْأُولَى » .

(٢) كَذَا فِي ف ، ض ؛ وَكَانَ فِي الْأَصْلِ « فِي الْعَمَلِ » .

(٣) وَفِي ف « فَإِنْ لَمْ يَكُنْ » .

(٤) قَالَ السَّرْحِيُّ : قَالَ (مَحْرَمٌ بِعُمْرَةٍ جَامِعٌ ثُمَّ أَضَافَ إِلَيْهَا عُمْرَةً أُخْرَى ، قَالَ :

يَرْفُضُ هَذِهِ وَيَمْضَى فِي الْأُولَى) لِأَنَّ الْفَاسِدَ مَعْتَبَرٌ بِالصَّحِيحِ فِي وَجوبِ الْإِتِمَامِ ،

وَلَوْ كَانَتْ الْأُولَى صَحِيحَةً كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَمْضَى فِيهَا وَيَرْفُضَ الثَّانِيَةَ ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ

فَسَادِهَا (وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَجْمَعْ فِي الْأُولَى وَلَكِنَّهُ طَافَ لَهَا شَوْطًا ثُمَّ أَحْرَمَ بِالثَّانِيَةِ

رَفَضَ الثَّانِيَةَ) لِأَنَّ الْأُولَى قَدْ تَأَكَّدَتْ لَهَا طَافَ لَهَا فَتَعَيَّنَتِ الثَّانِيَةُ لِلرَّفْضِ

(وَكَذَا هَذَا فِي حَجَّتَيْنِ) .

(٥) وَفِي ف ، ض « فَإِنْ » .

(٦) سَقَطَ قَوْلُهُ « ثُمَّ جَامِعٌ » مِنْ ف ، ض .

(٧) زَادَ فِي ض بَعْدَ قَوْلِهِ « أَنْ يَسِيرَ » « وَلَكِنَّهُ طَافَ » .

(٨) وَفِي الشَّرْحِ : قَالَ (وَإِذَا أَهْلُ بِحَجَّتَيْنِ مَعًا ثُمَّ جَامِعٌ قَبْلَ أَنْ يَسِيرَ فَعَلَيْهِ لِلْجَمَاعِ

دَمَانٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ) لِأَنَّ مِنْ أَصْلِهِ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ رَافِضًا لِإِحْدَاهُمَا مَا لَمْ يَأْخُذْ =

وإذا كان للكوفي أهل بالكوفة وأهل بمكة يقيم عند هؤلاء سنة وعند هؤلاء سنة فاعتمر في أشهر الحج وحج من عامه لم يكن متمتعاً، فإن لم يكن له بمكة أهل واعتمر من الكوفة في أشهر الحج وقضى عمرته ثم خرج إلى مصر من الأمصار ليس فيه أهله ثم حج من عامه كان متمتعاً ما لم يرجع إلى المصر الذي فيه أهله، فإذا رجع إلى المصر^٥ الذي فيه أهله^٣ ثم حج من عامه لم يكن متمتعاً؛ بلغنا ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما^٤ وسعيد بن المسيب وإبراهيم^٥. فإن كان له بالكوفة = في عمل الأخرى، وعند أبي يوسف عليه دم واحد للجماع لأنه كما فرغ من الإحرامين صار رافضاً لأحدهما بلغناه جناية على إحرام واحد (وإن كان ذلك الجماع منه بعد ما سار فعليه دم واحد) لأنه صار رافضاً لأحدهما حين سار إلى مكة بلغناه جناية على إحرام واحد، ثم ما يلزمه بالرفض وبالإفساد من القضاء والدم قد بيناه فيما سبق (فإن أحرم لا ينوي شيئاً فطاف ثلاثة أشواط ثم أهل بعمرته فإنه يرفض هذه الثانية) لأن الأولى قد تعينت عمرته حين أخذ في الطواف، لا بينا أن الإيهام لا يبقى بعد الشروع في الأداء بل يبقى ما هو المتيقن وهو العمرة فحين أهل بعمرته أخرى فقد صار جامعاً بين عمرتين فهذا يرفض الثانية - اهـ ص ١٨٤ .

(١) أكذا في الأصلين؛ وفي ف، ض «وإن» .

(٢) وفي ف، ض «مصر» .

(٣-٢) وسقط قوله «الذي فيه أهله» من ف، ض .

(٤) وفي ج ٣ ص ٢٢ من كثر العمال عن ابن عمر قال: قال عمر: إذا اعتمر في أشهر الحج ثم أقام فهو متمتع، فإن رجع فليس بمتمتع (ش)؛ يعني أخرجه ابن أبي شيبة . قلت: وفي ف «عن عمر» وهو الصواب، يؤيد ما في كثر العمال من رواية ابن أبي شيبة - والله أعلم .

(٥) وفي ج ٣ ص ١٢١ من نصب الراية قوله: روى عن عدة من التابعين =

أهل و بالبصرة أهل فرجع إلى أهله بالبصرة ثم حج من عامه لم يكن متمعا .

وإذا خرج المسكى إلى الكوفة لحاجة فاعتمر منها^١ وحج من عامه لم يكن متمعا ، وإن قرن من الكوفة كان قارنا ، ألا ترى أن = إذا رجع إلى أهله بعد فراقه من العمرة ولم يكن ساق الهدى يبطل تمتعه ؛ قلت : رواه الطحاوى في كتاب احكام القرآن عن سعيد بن المسيب و عطاء و طاوس و مجاهد و النخعي ان المتمتع إذا رجع إلى أهله بعد العمرة بطل تمتعه ؛ كذا ذكره الرازى في احكامه - اه . قلت : و كذا ذكره ابن الهمام في فتح القدير ، و كذا العيني في البناية ؛ و اما قول إبراهيم فأخرجه الإمام في آثاره ص ٦٠ : اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل إذا أهل بالعمرة في غير اشهر الحج ثم أقام حتى يحج أو رجع إلى أهله ثم حج فليس بمتمتع ، و إذا أهل بالعمرة في اشهر الحج ثم رجع إلى أهله ثم حج فليس بمتمتع ، و إذا اعتمر في اشهر الحج ثم أقام حتى يحج فهو متمتع ، قال مجد : و بهذا نأخذ ، و هو قول ابى حنيفة . و أخرجه الإمام ابو يوسف ايضا في ص ١٠٢ من آثاره : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن إبراهيم انه قال : إذا أحرمت بالعمرة في اشهر الحج و انت لست من أهل مكة ثم أقمت حتى تحج فأنت متمتع و عليك ما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج آخرها يوم عرفة ، و ان هو أهل بالعمرة في اشهر الحج ثم رجع إلى أهله ثم أهل من عامه ذلك الحج لم يكن متمعا و لم يكن عليه هدى ؛ قال : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن إبراهيم انه قال : إذا أهل الرجل بالعمرة في غير اشهر الحج و طاف لها في اشهر الحج ثم أقام حتى يحج من عامه فهو متمتع - اه .

(١) لأنه ألم بأهله بين النسكين حلالا - كذا في الشرح ص ١٨٤ .

(٢) و في ف ، ض « فيها » مكان « منها » .

كوفيا لو قرن بين حجة وعمره وطاف لعمرته في أشهر الحج ثم رجع إلى أهله ثم وافى الحج فحج كان قارنا ١ ولم يبطل دم القران عنه برجوعه إلى أهله كما يبطل دم المتعة ١ .

وإن ٢ اعتمر الكوفي في أشهر الحج وساق هديا لمتعته ٣ وهو يريد الحج فطاف لعمرته ولم يخلق ثم رجع إلى أهله ثم حج كان ٥ متمتعا لأنه لم يرجع إلى أهله حلالا ، وليس المكي كذلك ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : إذا رجع الكوفي إلى أهله بعد ما طاف الأكثر من طوافه فهو بمنزلة المكي لأنه رجع وقد قضى عمرته ؛ ألا ترى أنه لو لم يكن معه هدى ثم حج ٢ من عامه لم يكن متمتعا ٥ .

١٠

(١) لم تذكر هذه المسألة في الشرح .

(٢) وفي ف ، ض « وإذا » .

(٣) وفي م « للتعنة » .

(٤) وفي ض « يحجج » .

(٥) وأبو حنيفة وأبو يوسف يقولان : المامه غير صحيح بأهله هنا لأنه محرم على حاله ما لم ينحر عنه الهدى فكان العود مستحقا عليه وذلك يمنع صحة المامه بأهله ، كالقارن إذا أتى بعمل العمرة ثم رجع إلى أهله ثم عاد فحج كان قارنا ولم يصح المامه بأهله محرما ، فكذا هذا ؛ وهذا بخلاف من لا هدى معه وقد حل هناك من إحرام العمرة فانما الم بأهله حلالا فكان المامه صحيحا - اهـ ما قاله

السرخسي في شرح هذه المسألة ص ١٨٥ .

رجل أهل بعمره في أشهر الحج وساق هدياً لمثته ثم بداه
أن يحل وينحر هديه ويرجع إلى أهله ولا يحج، قال: له ذلك ٣ . فان
فعل ذلك ثم حج من عامه^٤، قال: لا شيء عليه^٥ . وإذا أراد أن
ينحر هديه ويحل ولا يرجع إلى أهله ويحج من عامه لم يكن له ذلك^٦؛
٥ فان فعله ثم رجع إلى أهله ثم حج، قال: لا شيء عليه^٧؛ وإن فرغ
من عمرته وحل ونحر هديه ثم أقام بمكة حتى حج من عامه فعليه دم
لمثته^٨، وعليه دم آخر لأنه حل قبل يوم النحر ولم يكن ينبغي له

(١) وفي م « هدياً معه » .

(٢) وفي ض « لمثته » .

(٣) وفي م « كان له ذلك » .

(٤) وفي ف، ض « من عامه ذلك » .

(٥) وفي م « فلا شيء عليه » .

(٦) وفي ف، ض، م « وإن أراد » .

(٧) لأنه إذا لم يقصد الرجوع إلى أهله فهو قاصد إلى التمتع فكان هديه هدى
التمتع فليس له أن ينحرها قبل يوم النحر، لاختصاص هدى التمتع بيوم النحر،
ولأنه لما ساق الهدى وهو عازم على التمتع لزمه البقاء في الإحرام إلى أن يفرغ
من عمل الحج وليس له أن يتعجل في الإحلال قبل وقته - إهـ ما قاله الشارح
في شرح هذا القول ص ١٨٥ .

(٨) وفي م « ثم حج فلا شيء عليه » . قال الشارح : لأنه لما رجع إلى أهله
فقد خرج من أن يكون متمتعاً ، وإنما كان يلزمه تأخير الخروج عن إحرام
الحرمة لأجل التمتع ، فإذا خرج من أن يكون متمتعاً تبين أن إحلاله كان في
وقته فلا يلزمه شيء - اهـ ما ذكر الشارح في شرح هذا القول .

(٩) وفي ض « لمثته » وفي م « للمثته » .

ذلك .^١

رجل أهل بعمره في أشهر الحج ثم أفسدها بالجماع فلما فرغ منها أهل بأخرى بنوى قضاءها ثم حج من عامه ، قال : لا يكون متمتعاً .
وكذلك إن كان دخل مكة في العمرة الأولى قبل أشهر الحج .
ولو خرج ٣ من مكة حتى جاوز وقتا من المواقيت ثم أهل بعمره في ٥ أشهر الحج ثم حج من عامه ؛ فإن كان جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان متمتعاً ، وإن كان لم يجاوز الوقت إلا في أشهر الحج فليس بمتمتع لأن أشهر الحج أدركته وهو فيها* فهو بمنزلة أهلها . فإن كان دخوله الأول في أشهر الحج بعمره فأفسدها ثم كانت حاله كما ذكرت لك لم يكن متمتعاً إلا أن يرجع إلى أهله ؛^٢ فإن رجع إلى أهله^٣ ثم اعتمر ١٠

(١) وفي الشرح : (و إن فرغ من عمرته وحل ونحر هديه ثم أقام بمكة حتى حج من عامه فعليه) دمان لمتعته فإنه أتى بالنسكين في سفر واحد وكان متمتعاً ، وما نحر من الهدى قبل يوم النحر فلا يجزيه عن هدى المتعة فهذا إزمه (دم المتعة و دم آخر لإحلاله قبل وقته) لأنه لما كان متمتعاً (و) قد ساق الهدى (لم يكن له أن يحل قبل يوم النحر) وهو قد حل من عمرته قبل يوم النحر فعليه دم لتبجيل الإحلال - اهـ ص ١٨٠ .

(٢) وفي م « من عامه لم يكن متمتعاً » .

(٣) وفي ف « وإذا خرج » وفي ض « و إن خرج » .

(٤) كذا في ف ، وفي ض « ثم كان » و كان في الأصل « قال إن كان » .

(هـ) كذا في ف ، ض ؛ وسقط قوله « وهو فيها » من الأصل .

(٦) وفي ف « بما » .

(٧-٧) سقط قوله « فإن رجع إلى أهله » من ض .

و حج من عامه كان متمتعاً في قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد :
إذا دخلت عليه أشهر الحج و هو بمكة أو دخل بعمره فاسدة ثم خرج
فجاء وقتا من المواقيت ثم اعتمر و حج من عامه فهو متمتع . و إن دخل
بعمره فاسدة في أشهر الحج فقضاها ثم خرج حتى جاوز الوقت ثم
قرن عمره و حجة كان قارناً ، لأنه لو كان من أهل مكة كان قارناً .

(١) وفي ف ، ض « لقضائها » .

(٢) قال الشارح : (رجل اهل بعمره في اشهر الحج ثم افسدها بالجماع فلما فرغ
منها اهل بأخرى ينوي قضاءها ثم حج من عامه لم يكن متمتعاً) اما بالعمره الأولى
فلأنه افسدها بالجماع ، و التمتع بالعمره الفاسدة لا يكون . و اما بالثانية فلأنه
احرم لها من غير الميقات . و التمتع من تكون عمرته ميقاتية و حجته مكية ،
و لأنه لما دخل مكة بالعمره الفاسدة صار بمنزلة اهل مكة (و ان كان فرغ
من العمره الفاسدة خرج من مكة حتى جاوز المواقيت ثم اهل في اشهر الحج
ثم حج من عامه) ذلك (فان جاوز الوقت قبل الحج كان متمتعاً) لأنه بمجاوزة
الميقات صار في حكم من لم يدخل مكة فاذا اعتمر في اشهر الحج و حج من عامه
فقد أتى بعمره ميقاتية و حجة مكية فكان متمتعاً (و ان لم يجاوز الوقت الا في
اشهر الحج فليس بمتمتع لأن اشهر الحج لما دخلت و هو داخل الميقات حرم
عليه التمتع كما هو حرام على اهل مكة و من هو داخل الميقات) فلا تنقطع
هذه الحرمة بخروجه من الميقات بعد ذلك في حق المكى و من هو داخل الميقات
(فان كان دخوله الأول في اشهر الحج بعمره فاسدها و اتهمها مع الفساد ثم رجع
الى اهله ثم عاد فقضاها و حج من عامه كان متمتعاً) لأن سفره الأول قد انقطع
برجوعه الى اهله فصار كأن لم يوجد فالعمره الثاني و قد ادى النسكين في
هذا السفر بصفة الصحة فكان متمتعاً (و ان رجع الى بلدة اخرى ثم عاد فقضى
عمرته و حج من عامه لم يكن متمتعاً في قول أبي حنيفة) بناء على الأصل الذي =

و لو قضى عمرته الفاسدة ثم أهل من مكة بعمره و 'حجة' قال: يرفض 'العمره' لأنه بمنزلة أهل مكة . و لو كان أهل بعمره في أشهر الحج فطاف لها شوطا ثم أهل بحجة رفض حجته في قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد: يرفض العمره ما لم يكن طاف لها أربعة أشواط .

و إذا ترك المكي أو الكوفي الوقت في العمره و طاف ٣ لها ه شوطا ثم أراد أن يلبى من الوقت لم ينفعه ، و لم يسقط عنه الدم .

باب التلبية

بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أنه كان يقول: « لبيك ، اللهم ليك ؛ لييك لا شريك لك ، لييك إن الحمد و النعمة لك و الملك

= قررنا أنه ما لم يصل الى بلده فهو في الحكم كأن لم يخرج من مكة فلا يكون متمتعا (و عندهما يكون متمتعا) لأن من اصلها ان يخرج من الميقات انقطع حكم ذلك السفر في حق التمتع بمنزلة ما لو رجع الى بلده فاذا عاد معتمرا و حج من عامه كان متمتعا لأداء النسيكين في سفر واحد صحيحا - اه ص ١٨٦ .

(١) وفي م « بحجة فانه يرفض » .

(٢) وفي الشرح : لأنه لما لم يطف لها أربعة اشواط فهو بمنزلة من لم يطف لها شيئا - اه ص ١٨٦ .

(٣) كذا في الأصلين ؛ وفي ف ، ض « ثم طاف » .

(٤) لأن احرامه وراه الميقات قد تأكد بالطواف فهو و ان عاد الى الميقات و لبي فلم يصير متداركا لما فاتته في وقته فلا يسقط عنه الدم ، ألا ترى انه اذا عاد لا يمكن ان يجعل كالنسي لان الاحرام الآن لأن ما تقدم من الطواف محسوب له ؛ و كيف يجعل كالنسي الآن و طوافه قبل ذلك محسوب ؟ فهذا لا يسقط عنه الدم ؛ و اقه اعلم بالصواب - اه ما في شرح السرخسي ص ١٨٦ - ١٨٧ .

لا شريك لك ، ؛ وإن زاد فحسن ، وإن اقتصر فحسن .

و بلغنا ٣ عن عبد الله بن مسعود : رضى الله عنه أنه خرج من مسجد

الخيف يلبي فقال قائل : لا يلبي هاهنا ! فقال أجهل الناس أم طال ؟ عليهم

العهد ؟ ليك عدد التراب ليك ٦ . و بلغنا عن ابن عمر رضى الله عنهما

(١) وصله في موطنه ص ١٩١ : أخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر أن

تلبية النبي صلى الله عليه وسلم « ليك ، اللهم ليك . ليك لا شريك لك ، ليك

أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » قال : وكان عبد الله بن عمر يزيد

فيها « ليك ليك ليك وسعديك ، والخير بيدك ، والرغبات إليك والعمل » ؛

قال محمد : وبهذا نأخذ ، التلبية هي التلبية الأولى التي روى عن النبي صلى الله عليه

وسلم ، وما زدت فهو حسن ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا - اهـ .

قلت : حديث التلبية معروف أخرجه أصحاب الصحاح والسنن ، وأخرجه الإمام

أبو يوسف في ص ٩٤ من آثاره : ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد

ابن ابن عمر رضى الله عنهما لبي مثل حديث إبراهيم وزاد فيه « ليك ، ليك

وسعديك ، ليك والرغبات إليك والعمل » - اهـ .

(٢) وفي ض « فهو حسن » وفي الحرف الثاني « وهو حسن » .

(٣) كذا في ف ، ض ؛ وكان في الأصل « بلغنا » بلا واو .

(٤) وفي ض « عن ابن مسعود » .

(٥-٥) وفي ض « قال أجهل الناس أو طال » .

(٦) قوله « ليك » ساقط من ض . قلت : وصله الإمام في ج ٢ ص ٨٧ من

كتاب الحج : أخبرنا محمد بن إبان بن صالح القرشي عن حماد عن إبراهيم قال :

أفاض ابن مسعود رضى الله عنه من عرفات يلبي بفعل الناس ينظرون إليه

فقال : ما شأنهم أضلوا سنة فيهم أم نسوا ؟ ثم رفع صوته فقال « ليك اللهم ليك =

أنه كان يزيد في التلبية « ليك والخير في يديك والرغبة إليك والعمل
ليك إله الحق ليك ' . . »

= عدد التراب ليك « فلبى حتى رمى جمرة العقبة - ٥١ . و اخرج الطحاوي في
شرح معاني الآثار : حدثنا علي بن شيبه قال ثنا عبيد الله بن موسى قال انا شريك
عن ثوير عن ابيه قال : حججت مع عبد الله فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ،
قال : ولم يسمع الناس يلبيون عشية عرفة فقال : ايها الناس أنسيتم ؟ والذي نفسي
بيده لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي حتى رمى جمرة العقبة ؛ حدثنا
ابن مرزوق قال ثنا بشر بن عمر الزهراني قال ثنا شعبة قال اخبرني الحكم عن
ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال : حججت مع عبد الله فلما افاض الى جمع
جعل يلبي فقال رجل : اعرأى ! فقال عبد الله : أنسى الناس ام ضلوا ؟ ثم لبى حتى
رمى جمرة العقبة ؛ حدثنا فهد قال ثنا احمد بن حميد الكوفي قال ثنا عبد الله بن
المبارك عن الحارث ابن ابي ذباب عن مجاهد عن عبد الله بن صبرة قال : لبى
عبد الله وهو متوجه الى عرفات فقال الناس : من هذا الأعرأى ؟ فالتفت الى
عبد الله فقال : أضل الناس أم نسوا ؟ والله ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يلبي حتى رمى الجمرة ، الا ان يخطئ ذلك بتهليل او تكبير ؛ حدثنا روح بن
الفرج قال ثنا ابو مصعب قال ثنا الدراوردي عن الحارث بن ابي ذباب عن
مجاهد المكي عن ابن صبرة قال : غدوت مع ابن مسعود غداة جمع وهو يلبي
فقال ابن مسعود : أضل الناس ام نسوا ؟ اشهد لكننا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلبى حتى رمى جمرة العقبة ؛ حدثنا علي بن شيبه قال ثنا عاصم بن علي قال
ثنا ابو الأحوص عن حصين عن كثير بن مدرك عن عبد الرحمن بن يزيد قال
قال عبد الله بن مسعود ونحن بجمع : سمعت الذي أنزل عليه سورة البقرة يلبي في
هذا المكان « ليك اللهم ليك » - ٥١ ج ١ ص ٤١٧ .

(١) تخريج بلاغ ابن عمر في تخريج البلاغ الأول .

و الحاج و القارن سواء في قطع التلبية ، لا يقطعان ' حتى يرميان ' ١

جمرة العقبة يوم النحر بأول حصاة . بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ٢ .

و يقطع المعتمر التلبية حين يستلم الحجر في أول الطواف . بلغنا

٥ ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ٣ و ابن عباس رضي الله عنهما ٤ .

(١) كذا في الأصل ؛ و قوله « لا يقطعان » لم يذكر في ف ، ض ، م .

(٢) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « حتى يرميا » .

(٣) وصله في كتاب الحجة : أخبرنا محمد بن عبد الله بن سلام بن سليم الحنفي عن خصيف عن مجاهد قال قال عبد الله بن عباس : قال الفضل بن عباس : كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فما زلت اسمعه يلبي حتى رمى جمرة العقبة ، فلما رماها قطع التلبية - اه ج ٢ ص ٩٧ . و أخرجه البخاري بطريقه ، منها : حدثنا زهير بن حرب حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا أبي عن يونس الأيلي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس : أن أسامة كان ردف النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة إلى المزدلفة ، ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى ، قال : فكلاهما قال : لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يلبي حتى رمى جمرة العقبة - اه ص ٢٢٨ . و أخرجه مسلم وغيره ، و الحديث هذا معروف .

(٤) وصله الترمذي في ص ١٥٤ من باب متى يقطع التلبية في عمرة من جامعته : حدثنا هناد فاهشيم عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس قال يرفع الحديث أنه كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر ، قال : و في الباب عن عبد الله ابن عمرو ، قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث صحيح ، و العمل عليه عند أكثر أهل العلم قالوا : لا يقطع المعتمر التلبية حتى يستلم الحجر ، و قال بعضهم : إذا انتهى إلى بيوت مكة قطع التلبية ، و العمل على حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، و به يقول سفيان و الشافعي و أحمد و إسحاق - اه . و رواه أبو داود في =

و يستحب للحرم أن يلبي في دبر كل صلاة أو لقي رفقة أو علا شرفاً أو هبط وادياً وبالأصحاح وحين يستيقظ من منامه ؛ وما أكثر من التلبية فهو أفضل .^١ بلغنا عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال :

= باب متى يقطع المعتمر التلبية من المناسك : حدثنا مسددنا هشيم عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يلبي المعتمر حتى يستلم الحجر ؛ قال أبو داود : رواه عبد الملك بن أبي سليمان وهمام عن ابن عباس موقوفاً - انتهى ج ١ ص ٢٥٩ . ورواه البيهقي في ج ٥ ص ١٠٤ من سننه من طريق شاذان : ثنا زهير والحسن بن صالح عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه كان يلبي في العمرة حتى يستلم الحجر ، وفي الحج حتى يرمى الجمرة - اه . قال الزيلعي : وروى الواقدي في كتاب المغازي : حدثنا أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي عليه الصلاة والسلام لبى يعني في عمرة القضية حتى استلم الركن - انتهى راجع ج ٣ ص ١١٥ من نصب الراية .

(هـ) وصله في كتاب الحجة له ج ٢ ص ٨٢ : أخبرنا محمد قال أخبرنا عمر بن ذر الهمداني قال : سألت مجاهداً : متى يقطع المعتمر التلبية ؟ قال : كان ابن عباس رضي الله عنهما يلبي حتى يستلم الركن ، وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما إذا قدم معتمراً قطع التلبية إذا رأى بيوت مكة ؛ قال محمد : وقول ابن عباس رضي الله عنهما أحب إلينا ؛ أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : يلبي المعتمر حتى يستلم الركن ؛ أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن خصيف عن مجاهد قال : قال ابن عباس رضي الله عنهما : يقطع التلبية المعتمر إذا استلم الحجر - اه ص ٨٦ .

(١) قلت : وقد مر هذا في ابتداء كتاب المناسك ، كرره هنا لمناسبة باب التلبية .

أفضل الحج العج و التّج ؛ و قال : ارفعوا أصواتكم بالتلبية فانها شعار الحج .

و لو لم يلبّ القارن أو المفرد بالحج أ. العمرة ٣ إلا مرة واحدة

(١) اسنده الإمام ابو يوسف في آثاره ص ٩٥ : ثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود رضى الله عنه انه قال : افضل الحج العج و التّج ؛ فأما العج فالعجيج بالتلبية ، و اما التّج فنحور البدن - ٥٠ . و اخرجه ابو محمد الحارثي في مسنده من طريق ابي اسامة عن ابي حنيفة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : افضل الحج العج و التّج ؛ فأما العج فالعجيج بالتلبية ، و اما التّج فتج البدن - او قال : فتج الدم ؛ و رواه من طريق حاتم بن اسمعيل و خلف بن ياسين و ابي مقاتل و نوح بن دراج قال : هؤلاء رووه مسندا ، و بعضهم اوقفوه منهم سعيد بن ابي الجهم و ايوب بن هاني و الحسن ابن الغرات و زفر و ابو يوسف و اسد بن عمرو و الحسن بن زياد و محمد بن مسروق عن ابيه مسروق . و اخرجه الحافظ طلحة بن محمد من طريق ابي اسامة ، و اخرجه الحافظ محمد بن المظفر و ابن خسرو من طريقه عن الحسن بن زياد عنه ، و اخرجه الحسن بن زياد في آثاره عنه - راجع ج ١ ص ٥٠٩ من جامع المسانيد . و اخرجه ابن ابي شيبة ، قال ابن ابي شيبة : حدثنا ابو اسامة عن ابي حنيفة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : افضل الحج العج و التّج ؛ و العج العجيج بالتلبية ، و التّج نحور الدماء . و اخرجه ابو يعلى بسنده عن ابي اسامة سواء - راجع ج ٣ ص ٣٥٥ من نصب الراية ، و ليس فيها زيادة آخر الحديث « و قال : ارفعوا أصواتكم الى آخره » .

(٢-٢) قوله « فانها شعار الحج » ساقط من ف ، ض ، و لعل الصواب « من شعار الحج » .

(٣) كذا في ف ، ض ، م ؛ و سقط لفظ « العمرة » من الأصل .

قد أساء ولا شيء عليه^١ . ومن فاتته الحج لى كما يلبي المتمر . ومن
أفسد حجه بالجماع لى كما يلبي من لم يفسد حجه^٢ . والمحصر يلبي
حتى يذبح عنه^٣ . ومن لى وهو لا يريد الإحرام لم يكن عليه شيء^٤ .
وإن أراد الإحرام^٥ صار محرما بما نوى . وكذلك إن كبر
أو هلل أو سبح ينوى به الإحرام^٥ والإيجاب على نفسه من ساعته
كان محرما^٦ .

(١) قال السرخسى فى شرح المختصر : (وإذا لم يلبي القارن والمفرد بالحج
والعمرة المرة واحدة فقد أساء ولا شيء عليه) لأن الشروع فى الإحرام
بالتلبية كما أن حصة الشروع فى الصلاة بالتكبير ، ولو لم يأت المصلى إلا بتكبيره
الافتتاح جازت صلاته وكان مسيئا ، فكذلك إذا لم يأت المحرم بالتلبية المرة
واحدة جاز لأنه أتى بما هو الواجب وترك السنون فيكون مسيئا - اهـ ج ٤
ص ١٨٨ .

(٢) وفى ف ، ض « لم يفسده » مكان « لم يفسد حجه » .

(٣) قال الشارح : وقد بينا وقت قطع التلبية فى حق فائت الحج والمحصر ومن
أفسد حجه - اهـ ص ١٨٧ .

(٤) وفى ف ، ض « وإن اراده » .

(٥) وفى ف ، ض « الإحرام به » .

(٦) قال الشارح ذاكرنا متن المختصر وشارحاه : (وإنما يصير محرما بالتلبية
إذا نوى الإحرام ، فأما بدون النية لا يصير محرما وإن لبى ، كما لا يصير بالتكبير
شارعا فى الصلاة إذا لم ينو) (والتهليل والتسبيح بنية الإحرام به بمنزلة التلبية)
كما عند افتتاح الصلاة ، وقد بينا الفرق بينه وبين الصلاة لأبى يوسف -
اهـ ص ١٨٧ .

وإذا توضأ الآخرس و لبس ثوبين و صلى ركعتين و هو يريد الإحرام فلما انصرف نوى الإحرام بقلبه و حرك لسانه كان محرماً .
و المرأة بمنزلة الرجل في التلبية غير أنها لا ترفع صوتها بها . قال ٣ :
و لا يكون محرماً إلا بالتلبية ، و التلبية الأولى بمنزلة [تكبير] الصلاة .
٥ افتتاحها ، و التلبية بعد ذلك بمنزلة التكبير في الصلاة بعد تكبير الافتتاح .

باب الصيد^٦

رجل رمى صيدا في الحل و هو في الحل فأصابه في الحرم ، قال ٧ :
عليه الجزاء^٨ لأنه من جنايته^٩ ؛ و هو قول أنى حنيفة فيما أعلم .

(١) قال السرخسي : (و اذا توضأ الآخرس و لبس ثوبين و صلى ركعتين ثم نوى الإحرام بقلبه و حرك لسانه كان محرماً) لأنه أتى بما في وسعه ، و ليس عليه فوق ذلك ، كما اذا شرع في الصلاة بتحريك اللسان مع النية يصح شروعه -
اه ص ١٨٨ .

(٢) كذا في الأصل ؛ و سقط لفظ « بها » من ف ، ض ، م . قال السرخسي :
لا يبين ان صوتها فتنة - اه ص ١٨٨ .

(٣) و في ف ، ض « و قال » .

(٤) كذا في ف ، ض ؛ و قوله « و التلبية » ساقط من الأصل .

(٥) سقط ما بين المربعين من الأصول ، و لا بد منه .

(٦) و في ض « باب الصيد في الحج » .

(٧) و في م « كان » .

(٨ - ٩) و في ف « لأنه قد تمت جنايته » و في ض « لأنه جنايته » .

(١٠) و معنى هذا التعليل ان ذهاب السهم حتى وصل الى الصيد كان بقوة =

ولو أرسل كلبه في الحل على صيد في الحل فطرد الكلب الصيد حتى قتله في الحرم لم يكن عليه جزاء [لأن هذا ليس من جنايته] ، ولا يشبه الرمية^٢ فإن^٣ زجر الكلب بعد ما 'حل في الحرم' فانزجر وأخذ الصيد فقتله فعليه جزاؤه استحساناً^٥ . ولو أرسل كلباً

= الرامي وهو مباشر لذلك الفعل حتى يستوجب القصاص به إذا رمى إلى مسلم عمداً فقتله ، وإنما أصابه بعد ما صار صيد الحرم فكان هو قاتلاً صيد الحرم بفعله فيلزمه الجزاء - اهـ ، كذا قاله السرخسي ص ١٨٨ .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول الثلاثة ، وزيد من م .

(٢) قال الشارح : (وهذا بخلاف ما لو أرسل كلبه على صيد في الحل فطرد الكلب الصيد حتى قتله في الحرم حيث لا يضمن) قال (لأن هذا ليس من جنايته) ومعنى هذا أن طرد الكلب الصيد فعل أحده الكلب فلا يصير المرسل به جانياً على صيد الحرم ، و حقيقة المعنى في الفرق أن الرامي مباشر لما يصيبه سهمه ، وفي مباشرة الفعل لا فرق بين أن يكون متعدداً وبين أن يكون غير متعدداً فيما يلزمه من الجزاء (ألا ترى أن من رمى سهماً في ملك نفسه فأصاب ماله أو نفسه كان ضامناً له) فأكثر ما في الباب هنا أنه في أصل الرمي لم يكن متعدداً وهذا لا يمنع وجوب الجزاء عليه عند مباشرته ، فأما مرسل الكلب متسبب لإتلاف ما يأخذه الكلب لا مباشر ، حتى لا يلزمه القصاص بحال ، والتسبب إذا كان متعدداً في تسببه كان ضامناً ، وإذا لم يكن متعدداً لا يكون ضامناً ؛ كمن حفر بئراً في ملك نفسه ، وهنا هو غير متعد في إرسال الكلب على صيد في الحل ، فلهذا لا يلزمه الجزاء - اهـ ما قاله الشارح ص ١٨٨ .

(٣) كذا في الأصل ؛ وفي ف ، ض ، م « وان » .

(٤-٤) وفي ض ، م « دخل في الحرم » وفي ف « دخل الحرم » .

(٥) وفي القياس لا يلزمه شيء ، لأن الأخذ من الكلب يكون محالاً على أصل =

في الحرم على ذنب فأصاب صيدا [في الحرم] لم يكن عليه جزاء .
ولو أرسل المجوسى كلبا على صيد [في الحرم] فزجره محرم فأنزجر
فقتل الصيد كان على المحرم جزاءه ، ولم يؤكل الصيد . ٣ .

= الإرسال دون الزجر ، ألا ترى لو أن مسلما أرسل كلبه على صيد فزجره مجوسى
فأنزجر حتى أخذ الصيد حل تناوله ! و أصل الإرسال هنا جنائية ، فوجود الزجر
بعد ذلك كعدمه ؛ وجه الاستحسان أنه في هذا الزجر متسبب لأخذ الصيد
و هو متعدي في هذا التسبب ، ثم أصل الإرسال هنا ما انعقد تعديا ، و كان ذلك في
حكم الزجر كالمعدوم أصلا ، و هو نظير القياس ، و الاستحسان الذى ذكر في
كتاب الصيد أن الكلب المعلم إذا انبعث على أثر الصيد من غير إرساله فزجره
صاحبه فأنزجر حتى أخذ الصيد إنما يحل تناوله استحسانا ، بخلاف ما إذا أرسله
مجوسى ثم زجره مشم لأن أصل الإرسال هناك كان معتبرا فيحال الحكم عليه
دون الزجر - اه ما قاله الشارح في شرح هذا القول ص ١٨٩ .

(١) سقط ما بين المربعين من الأصول الثلاثة ، وزيد من م .

(٢) بخلاف ما إذا رمى إلى ذنب فأصاب صيدا لأنه مباشر فلا يعتبر فيه معنى
التعدي ، ولكن قتل الصيد في الحرم خطأ موجب للضمان كقتله عمدا ، و كذلك
لو أرسل حلال كلبا على صيد في الحل فذهب الكلب إلى صيد في الحرم فقتله
لم يكن عليه جزاء ، كما لو دخل الصيد الذى أرسله عليه في الحرم فقتله فيه - اه
ما قاله الشارح ص ١٨٩ . قلت : و في م « شىء » مكان « جزاء » .

(٣) لأن زجر المحرم لا يكون دون دلالة على الصيد ، و المحرم يضمن الصيد
بالدلالة ، فبالزجر اولى (و لا يؤكل) ذلك (الصيد) لا لزجر المحرم ، فان حرمة
الصيد تثبت به كما تثبت بالدلالة ، و لكن لأن أخذه محال به على أصل الإرسال
و المرسل كان مجوسيا - اه ما قاله الشارح ص ١٨٩ .

ولو نصب المحرم شبكا^١ للصيد فأصاب^٢ صيدا فعليه جزاؤه .
وإن كان نصبه لذئب أو سبع قد آذاه أو ابتدأه^٣ فوقع فيه صيد
لم يكن عليه شيء .

محرم دل محرمًا على صيد وأمره بقتله فأمر المأمور ثانياً بقتله
فقتله كان على كل^٤ واحد منهم^٥ جزاء كامل^٦ .

ولو أخبر محرم محرمًا بصيد فلم يره حتى أخبره محرم آخر به
فلم يصدق الأول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان على كل واحد

(١) كذا في ف، ض؛ وفي م «شبكة» وكان في الأصل «شركا» .

(٢) وفي ف «وقع فأصاب» .

(٣) كذا في الأصول الثلاثة، وفي م «وابتدأه» .

(٤) كذا في ض، م؛ وفي الأصل وكذا في ف «ثالثا» لكن في ض «هذا
ثانيا» وفي ف «هذا ثالثا» .

(٥) كذا في ف، ض، م؛ وسقط لفظ «كل» من الأصل .

(٦) وفي ض «منها» وهو تصحيف .

(٧) لأن كل واحد منهم جان على الصيد بما صنع، القاتل بالباشرة، والأمير
الثاني بدلالة القاتل عليه، والأمير الأول بإعلامه الأمير الثاني بمكان الصيد حتى
أمر به غيره، فكانوا جميعا ضامنين، وهذا لأن فعل المأمور الثاني كفعل أمره،
ولو قتل الأمير الثاني وجب الجزاء به على الأمير الأول، فكذلك إذا أمر به
غيره حتى قتله، وجزاء الصيد في حق المحرم لا يتجزأ فهذا كان على كل واحد

من الثلاثة جزاء كامل - اه ما ذكره السرخسي في شرحه ص: ١٩٠ .

منهم 'الجزاء'؛ وإن كذب الأول به^٣ لم يكن على الأول جزاء^٤.
محرم أرسل محرما إلى محرم فقال: «إن فلانا يقول لك: إن في
هذا الموضع صيدا»^٥، فذهب فقتله كان على المرسل و الرسول^٦ والقاتل
جميعا جزاء^٧.

وإن دل محرم محرما على صيد هو يراه ويعلم به فقتله لم يكن على
الدال إذا قتله شيء^٨.

محرم استعار من محرم سكيناً ليدبح بها صيدا فأعارها إياه فذبح
بها الصيد فلا جزاء على صاحب السكين، ويكره له ذلك^٩.

(١) وفي ض «منها» وليس بشيء.

(٢) وفي م «جزاؤه».

(٣) وفي ف، ض «فيه».

(٤) لأنه بتكذيبه إياه انتسخ حكم دلالة فلم يكن قتل الصيد بعد ذلك محالا به على
دلالة الأول، وإنما كان محالا به على دلالة الثاني، فأما إذا لم يصدقه ولم يكذبه
لم ينتسخ حكم دلالة - اهـ ما قاله الشارح ص ١٩٠.

(٥) كذا في ف، م؛ وفي الأصلين «صيد» بالرفع - خطأ.

(٦-٧) وفي م «والقاتل الجزاء».

(٧) قال الشارح: (وإن دل محرم على صيد رجلا وهو يعلم به ويراه فقتله
لم يكن على الدال شيء) لأن تمكن القاتل من قتل الصيد لم يكن بدلالته فقد كان
متمكنا منه قبل دلالة - اهـ ص ١٩٠.

(٨) قال السرخسي: ولم يذكر في الكتاب مسألة نكاح المحرم، وهي مسألة
خلافية معروفة، عندنا يجوز للمحرم أن يتزوج وأن يزوجه وليته - الخ. ثم بين
المسألة بالتفصيل مع دلائل الحائنين - راجع ج ٤ ص ١٩١ من مبسوط السرخسي
أن شئت التفصيل الممتع المفيد، وتركناها روما للاختصار.

خاتمة الطبع

تم بفضل الله ومنه وكرمه تعليق الجزء الثاني من كتاب الأصل للإمام الرباني ،
وبتمامه تم الجزء الثاني ، ليلة الأحد ١٥ من شوال المكرم من شهور سنة ١٣٨٨ هـ .
الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام
على نبيه سيد الأبرار وآله الأطهار وأصحابه الأخيار .

وتم بفضل الله تعالى طبع الجزء الثاني من كتاب الأصل المسمى بالمبسوط
يوم الأربعاء الثالث من شهر ذي القعدة الحرام سنة ١٣٨٨
من هجرة خير الأنام عليه الصلاة والسلام وعلى آله
والإعلام وأصحابه الكرام . ويتلوه في الجزء الثالث
« كتاب التخرى »



اعتذار

سقط بعض الألفاظ سهواً من قلم الناسخ في ص ٦١ سطر ١٢ فطبع كذلك
وهو « فإذا بلغت ستين » بعد قوله « تبلغ البقر ستين » .
ولا يخفى أن رمز « م » الذي زيد في أثناء طبع كتاب المناسك وهو رمز متن
نسخة الشارح الذي يذكره في شرحه ثم يشرحه .

کتاب فی الأصل

المعروف

بالمبسوط

للإمام الحافظ المجتهد الرباني أبي عبد الله محمد بن يحيى الشيباني

المتوفى سنة ١٨٩

(الجزء الثاني)

اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه الفقيه المحدث الأستاذ

أبو الوفاء الأفعاني

رئيس لجنة أملاء المعارف إنعمانية بمسجد اباد الدکن (بالهند)

ناشر

دار المعارف النعمانية

يطلب من

المكتبة المدنية ١٤ - اردو بازار لاهور

فون :

الطبعة الاولى في باكستان : ٥٠٠

سنة الطبع : ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

الناشر : دار المعارف النعمانية

الجامعة المدنية - كريم پارك - لاهور

طبع في : مكة بريس - شارع فاطمه جناح - لاهور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس أبواب الجزء الثاني من كتاب الأصل للإمام محمد

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٢٤٦	باب صدقة الفطر	١	كتاب الزكاة
٢٦٨	باب الاعتكاف	٣٦	باب صدقة الغنم
	باب في الصيام و الاعتكاف من	٦١	باب صدقة البقر
٢٩٦	الجامع الكبير	٨١	باب زكاة المال
	مسألة من كتاب التحرى - مسألة	١٠١	باب العاشر
	شهادة الواحد على رؤية		باب الذهب و الفضة و الركاز
٣٠٥	رمضان		و المعد و الرصاص و النحاس
٣١٠	مسألة فى القيء من كتاب المجرد	١٢٨	و الحديد و الجوهر و غير ذلك
٣١٣	كتاب نواذر الصوم	١٥٣	باب فى الخلایا
٣٢٤	فى كتاب المجرد	١٥٧	باب عشر الارض
٣٢٥	تمة نواذر الصوم		كتاب ما يوضع فيه الخمس
	باب ما يجب منه إفتار الصوم	١٧٥	و العشر و لمن يجب
	و ما يجب فيه القضاء و الكفارة =	١٨٦	كتاب الصوم

فهرس الجزء الثانى من كتاب الاصل للامام محمد

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٤٣٧	باب جزاء الصيد	=	وما يجب القضاء ولا تجب
٤٦٢	باب المحصر		الكفارة وما يجوز من الشهادة
٤٧١	باب الجماع	٣٢٥	على ملال رمضان وما لا يجوز
٤٧٥	باب الدهن والطيب	٣٤١	كتاب المناسك
٤٨٠	باب اللبس	.	الإحرام و صفة الحج
٤٨٤	باب النذر	٣٧٦	باب القران
٥٠١	باب الحج عن الميت وغيره	٣٨٥	باب الطواف
٥١٦	باب المواقيت	٤٠٧	باب السعى بين الصفا والمروة
٥٢٤	باب الذى يفوته الحج	٤٠٩	باب الخروج الى منى
٥٣١	باب الجمع بين إحرامين	٤٢٤	باب رمى الجمار
٥٤٣	باب التلبية	٤٣٠	باب الحلق
٥٥٠	باب الصيد	٤٣٥	باب قصر الأظفار

* * * * *